

محضر الجلسة رقم 252

التاريخ: الخميس 13 جادى الآخرة 1447هـ (4 ديسمبر 2025م).

الرئاسة: السيد محمد ولد الرشيد، رئيس مجلس المستشارين، ثم المستشار السيد حسن حداد، النائب الرابع لرئيس مجلس المستشارين.

التوقيت: ساعتان وثلاث دقائق، ابتداء من الساعة الثالثة والدقيقة الخامسة بعد الزوال.

جدول الأعمال: الدراسة والتصويت على مشروع قانون المالية رقم 5025 للسنة المالية 2026:

- مناقشة مشاريع الميزانيات الفرعية ورد الحكومة عليها؛

- التصويت على الجزء الثاني؛

- التصويت على مشروع قانون المالية برمته وتفسير التصويت.

المستشار السيد حسن حداد، رئيس الجلسة:

بسم الله الرحمن الرحيم.

والصلاة والسلام على رسول الله.

أعلن عن افتتاح الجلسة.

السيدان الوزيران،

السيدات والسادة المستشارون المحترمون،

نخص هذه الجلسة للدراسة والتصويت على الجزء الثاني من مشروع قانون المالية رقم 50.25 للسنة المالية 2026، وفق البرنامج التالي:

- أولاً، مناقشة مشاريع الميزانيات الفرعية ورد الحكومة عليها؛

- التصويت على الجزء الثاني؛

- التصويت على مشروع قانون المالية برمته وتفسير التصويت.

وقبل ذلك، أقدم بالشكر الجزيل للجان الدائمة، رؤساء وأعضاء وأطر وموظفين، على انخراطهم وتعبئهم في المناقشة لساعات طويلة، بغية دراسة برامج عمل كل وزارة ومؤسسة واستراتيجيتها في السنة القادمة، وهو ما تم توثيقه في التقارير المحالة على المجلس.

وسنبداً بمناقشة مشاريع الميزانيات الفرعية، وقبل ذلك أطلب من مقرري اللجان الدائمة تقديم ملخصات حول تقارير دراسات الميزانيات الفرعية:

الكلمة لمقرر لجنة العدل والتشريع وحقوق الإنسان: وزع.

الكلمة لمقرر لجنة المالية والتخطيط والتنمية الاقتصادية: تم توزيعه.

الكلمة لمقرر لجنة الداخلية والجماعات الترابية والبنائيات الأساسية: وزع كذلك.

الكلمة لمقرر لجنة الخارجية والدفاع الوطني والمعارية المقيمين بالخارج: تم توزيعه.

الكلمة لمقررة لجنة التعليم والشؤون الثقافية والاجتماعية: سلم كذلك.

الكلمة لمقررة لجنة القطاعات الإنتاجية: سلم كذلك.

والآن نمر للمناقشة.

الكلمة لفريق التجمع الوطني للأحرار: سلمت الكلمة.

فريق الأصالة والمعاصرة: سلمت الكلمة.

الفريق الاستقلالي للوحدة والتعادلية: سلم كذلك.

الفريق الحركي: سلم.

الاتحاد العام للشغالين بالمغرب: سلم.

الفريق الاشتراكي-المعارضة الاتحادية: سلم كذلك.

فريق الاتحاد العام لمقاولات المغرب: سلم.

فريق الاتحاد المغربي للشغل: سلم.

مجموعة الدستوري الديمقراطي الاجتماعي: سلم.

مجموعة الكونفدرالية الديمقراطية للشغل: سلم.

خالد السطي ولبنى علوي: سلم.

الحكومة، سلمت الحكومة كذلك.

والآن، نمر مباشرة للتصويت على الجزء الثاني من مشروع القانون المالية.

الجزء الثاني: وسائل المصالح:

التفقات من الميزانية العامة وميزانيات مرافق الدولة المسيرة بصورة مستقلة والحسابات الخصوصية للخزينة.

طبقاً لأحكام الفقرة الأولى من المادة 55 من القانون التنظيمي رقم 130.13 لقانون المالية، "يجري في شأن نفقات الميزانية العامة تصويت عن كل باب وعن كل فصل داخل نفس الباب".

أولاً، الميزانية العامة المادة:

المادة: 42 وضمنها الجدول "ب".

سأعرض للتصويت فصول الباب الأول المتعلق بالتوزيع على القطاعات الوزارية أو المؤسسات للاعتمادات المفتوحة فيما يتعلق بنفقات التسيير الخاصة بالميزانية العامة للسنة المالية 2026، المضمنة في الجدول "ب" الملحق بقانون المالية:

وقبل ذلك فقد توصلت الرئاسة بتعديل حول المادة، تقدم به فريق الاتحاد المغربي للشغل (التعديل رقم 1).

الكلمة لمقدمي التعديل.

المستشارة السيدة فاطمة الادريسي:

شكراً السيد الرئيس.

رأي الفريق؟

المستشارة السيدة فاطمة الادريسي:

التشبت.

السيد رئيس الجلسة:

تشبثون.

نعرض التعديل للتصويت:

الموافقون = 11؛

المعارضون = 34؛

المتنعون = 02.

ونبدأ بالتصويت على الفصلين المتعلقين بنفقات التسيير الخاصة بجلالة الملك:

أعرض للتصويت الفصل الخاص بالقوائم المدنية:

الموافقون: الإجماع.

أعرض للتصويت الفصل الخاص بمخصصات السيادة:

الموافقون: الإجماع.

أعرض للتصويت الاعتمادات المفتوحة لنفقات التسيير الخاصة بالبلاط الملكي:

الموافقون: الإجماع.

أعرض للتصويت الفصل المتعلق بالمعدات والنفقات المختلفة:

الموافقون: الإجماع.

أعرض للتصويت الاعتمادات المفتوحة لنفقات التسيير الخاصة بمجلس النواب:

الفصل المتعلق بالموظفين والأعوان:

الموافقون = 44؛

المعارضون = 00؛

المتنعون = 03.

شكرا السيد الرئيس.

نقطة نظام.

تفضل.

المستشار السيد خليه الكرش:

السيد الرئيس،

احنا لا تحكنا السائد والأعراف، تحكنا مبادئ كل منظمة وكل حزب

حر في قراراته، واحنا ما قلنا ضد ما قولنا مع.

احنا قولنا نمتنع عن التصويت عن الميزانية، احنا ما عندناش فيها دخل.

السيد رئيس الجلسة:

التعديل يروم رفع الاعتمادات المفتوحة لوزارة الصحة والحماية الاجتماعية المخصصة للموظفين والأعوان بـ 3.5 مليار درهم.

الهدف من هاذ التعديل هو الاستجابة لواحد المجموعة المطالب، السيد الوزير، جاءت في محضر اتفاق 29 دجنبر 2023 و 26 يناير 2024 بين الوزارة الوصية والجامعة الوطنية للصحة المنصوية تحت لواء الاتحاد المغربي للشغل.

هاذ المطالب كايته:

- زيادة عامة في الأجور بالنظر لخصوصية القطاع؛

- إقرار سنوات اعتبارية لفائدة أطر هيئة الممرضين وتقنيي الصحة المرتبين في السلم 9 أو أكثر قبل صدور مرسوم 2017؛

- الزيادة في التعويض عن الأخطار المهنية لفائدة جميع الفئات؛

- التعويض عن المهام الإضافية المنجزة: البرامج الصحية، المهام عن التنقل ومرافقة المرضى، التعويض عن المهام ديال التدبير الإداري والتعويض عن تأطير الطلبة؛

- الزيادة في التعويض عن المسؤولية، لأن تعويضاتها هزيلة جدا مقارنة بحجم المسؤوليات؛

- التعويض عن التخصص لفائدة خريجي المدرسة الوطنية للصحة العمومية؛

- إحداث الإطار العالي الصحي وتعويض مناسب له؛

- الزيادة في التعويض عن الحراسة والإلزامية بما يتناسب وحجم الخدمات المقدمة للمواطنين.

وشكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيدة المستشارة المحترمة.

الكلمة لكم السيد الوزير.

السيد فوزي لقجع، الوزير المنتدب لدى وزيرة الاقتصاد والمالية، المكلف بالميزانية:

شكرا السيد الرئيس.

السيدة المستشارة المحترمة،

الميزانية نتاج وزارة الصحة عرفت زيادات مهمة من سنة إلى أخرى، بين 25 و 26 عرفت هاذ الميزانية ارتفاع بـ 30% لتلبية كل الحاجيات نتاعها بما فيها: الرفع من نفقات الموظفين وهو الفصل الذي يعني كل الطلبات التي تقدمت به السيدة المستشارة.

وبالتالي فالتعديل غير مقبول.

السيد رئيس الجلسة:

إذن غادي نستمر في:

الفصل المتعلق بالمعدات والنفقات المختلفة الخاصة بمجلس النواب:

الموافقون = 44؛

المعارضون = 00؛

الممتنعون = 03.

أعرض للتصويت الاعتمادات المفتوحة لنفقات التسيير الخاصة بمجلس المستشارين:

الفصل المتعلق بالموظفين والأعوان:

الموافقون = 44؛

المعارضون = 00؛

الممتنعون = 03.

الفصل المتعلق بالمعدات والنفقات المختلفة:

الموافقون = 44؛

المعارضون = 00؛

الممتنعون = 03.

أعرض للتصويت الاعتمادات المفتوحة لنفقات التسيير الخاصة برئيس الحكومة:

الفصل المتعلق بالموظفين والأعوان:

الموافقون = 44؛

المعارضون = 06؛

الممتنعون = 02.

إذن، الفصل المتعلق بالمعدات والنفقات المختلفة:

الموافقون = 44؛

المعارضون = 06؛

الممتنعون = 02.

أعرض للتصويت الاعتمادات المفتوحة لنفقات التسيير الخاصة بالمحاكم المالية:

الفصل المتعلق بالموظفين والأعوان:

الموافقون: الإجماع.

الفصل المتعلق بالمعدات والنفقات المختلفة:

الموافقون: الإجماع.

أعرض للتصويت الاعتمادات المفتوحة لنفقات التسيير الخاصة بوزارة العدل:

الفصل المتعلق بالموظفين والأعوان:

الموافقون = 44؛

المعارضون = 00؛

الممتنعون = 05.

الفصل المتعلق بالمعدات والنفقات المختلفة:

الموافقون = 44؛

المعارضون = 00؛

الممتنعون = 05.

أعرض للتصويت الاعتمادات المفتوحة لنفقات التسيير الخاصة بوزارة الشؤون الخارجية والتعاون الإفريقي والمغاربة المقيمين بالخارج:

الفصل المتعلق بالموظفين والأعوان:

الموافقون = 45؛

المعارضون = 00؛

الممتنعون = 03.

الفصل المتعلق بالمعدات والنفقات المختلفة:

الموافقون = 45؛

المعارضون = 00؛

الممتنعون = 03.

أعرض للتصويت الاعتمادات المفتوحة لنفقات التسيير الخاصة بوزارة الداخلية:

الفصل المتعلق بالموظفين والأعوان:

الموافقون = 43؛

المعارضون = 03؛

الممتنعون = 03.

الفصل المتعلق بالمعدات والنفقات المختلفة:

الموافقون = 43؛

المعارضون = 03؛

الممتنعون = 03.

إذن، أعرض للتصويت الاعتمادات المفتوحة لنفقات التسيير الخاصة بوزارة التعليم العالي والبحث العلمي والابتكار:

الفصل المتعلق بالموظفين والأعوان:

الموافقون = 40؛

المعارضون = 09؛

الممتنعون = 00.

إذن، المعدات والنفقات المختلفة:

الموافقون = 40؛

المعارضون = 09؛

المتنعون = 00.

أعرض للتصويت الاعتمادات المفتوحة لنفقات التسيير الخاصة بوزارة التربية الوطنية والتعليم الأولي والرياضة:

الفصل المتعلق بالموظفين والأعوان:

الموافقون = 40؛

المعارضون = 09؛

المتنعون = 00.

الفصل المتعلق بالمعدات والنفقات المختلفة:

الموافقون = 40؛

المعارضون = 09؛

المتنعون = 00.

أعرض للتصويت الاعتمادات المفتوحة لنفقات التسيير الخاصة بوزارة الصحة والحماية الاجتماعية:

الفصل المتعلق بالموظفين والأعوان:

الموافقون = 34؛

المعارضون = 09؛

المتنعون = 06.

الفصل المتعلق بالمعدات والنفقات المختلفة:

الموافقون = 34؛

المعارضون = 09؛

المتنعون = 06.

أعرض للتصويت الاعتمادات المفتوحة لنفقات التسيير الخاصة لوزارة الاقتصاد والمالية:

الفصل المتعلق بالموظفين والأعوان:

الموافقون = 40؛

المعارضون = 09؛

المتنعون = 00.

الفصل المتعلق بالمعدات والنفقات المختلفة:

الموافقون = 40؛

المعارضون = 09؛

المتنعون = 00.

الفصل المتعلق بالتكاليف المشتركة:

الموافقون = 40؛

المعارضون = 09؛

المتنعون = 00.

الفصل المتعلق بالتسديدات والتخفيضات والإرجاعات الضريبية:

الموافقون = 40؛

المعارضون = 09؛

المتنعون = 00.

أعرض للتصويت الاعتمادات المفتوحة لنفقات التسيير الخاصة بوزارة السياحة والصناعة التقليدية والاقتصاد الاجتماعي والتضامني:

الفصل المتعلق بالموظفين والأعوان:

الموافقون = 40؛

المعارضون = 09؛

المتنعون = 00.

الفصل المتعلق بالمعدات والنفقات المختلفة:

الموافقون = 40؛

المعارضون = 09؛

المتنعون = 00.

أعرض للتصويت الاعتمادات المفتوحة لنفقات التسيير الخاصة بالأمانة العامة للحكومة:

الفصل المتعلق بالموظفين والأعوان:

الموافقون = 43؛

المعارضون = 06؛

المتنعون = 00.

الفصل المتعلق بالمعدات والنفقات المختلفة:

الموافقون = 43؛

المعارضون = 06؛

المتنعون = 00.

أعرض للتصويت الاعتمادات المفتوحة لنفقات التسيير الخاصة بوزارة التجهيز والماء:

الفصل المتعلق بالموظفين والأعوان:

الإخوان ديال الحركة ممتنعون.

إذن:

الموافقون = 40؛

المعارضون = 06؛

المتنعون = 03.

أعرض للتصويت الاعتمادات المفتوحة لنفقات التسيير الخاصة بالوزارة
المنتدبة لدى رئيس الحكومة المكلفة بالاستثمار والتقائية وتقييم السياسات
العمومية:

الفصل المتعلق بالموظفين والأعوان:

الموافقون = 41؛

المعارضون = 09؛

المتنعون = 00.

الفصل المتعلق بالمعدات والنفقات المختلفة:

الموافقون = 41؛

المعارضون = 09؛

المتنعون = 00.

أعرض للتصويت الاعتمادات المفتوحة لنفقات التسيير الخاصة بالانتقال
الطاقي والتنمية المستدامة:

الفصل المتعلق بالموظفين والأعوان:

الموافقون = 41؛

المعارضون = 09؛

المتنعون = 00.

الفصل المتعلق بالمعدات والنفقات المختلفة:

الموافقون = 41؛

المعارضون = 09؛

المتنعون = 00.

أعرض للتصويت الاعتمادات المفتوحة لنفقات التسيير الخاصة بوزارة الصناعة
والتجارة:

الفصل المتعلق بالموظفين والأعوان:

الموافقون = 35؛

المعارضون = 09؛

المتنعون = 06.

الفصل المتعلق بالمعدات والنفقات المختلفة:

الموافقون = 35؛

المعارضون = 09؛

المتنعون = 06.

أعرض للتصويت الاعتمادات المفتوحة لنفقات التسيير الخاصة بالشباب
والثقافة والتواصل:

الفصل المتعلق بالموظفين والأعوان:

الفصل المتعلق بالمعدات والنفقات المختلفة:

الموافقون = 40؛

المعارضون = 06؛

المتنعون = 03.

أعرض للتصويت الاعتمادات المفتوحة لنفقات التسيير الخاصة بوزارة النقل
واللوجستيك:

الفصل المتعلق بالموظفين والأعوان:

الموافقون = 40؛

المعارضون = 06؛

المتنعون = 03.

الفصل المتعلق بالمعدات والنفقات المختلفة:

الموافقون = 40؛

المعارضون = 06؛

المتنعون = 03.

أعرض للتصويت الاعتمادات المفتوحة لنفقات التسيير الخاصة بوزارة الفلاحة
والصيد البحري والتنمية القروية والمياه والغابات:

الفصل المتعلق بالموظفين والأعوان:

الموافقون = 40؛

المعارضون = 09؛

المتنعون = 00.

الفصل المتعلق بالمعدات والنفقات المختلفة:

الموافقون = 40؛

المعارضون = 09؛

المتنعون = 00.

أعرض للتصويت الاعتمادات المفتوحة لنفقات التسيير الخاصة بوزارة
الأوقاف والشؤون الإسلامية:

الفصل المتعلق بالموظفين والأعوان:

الموافقون = 46؛

المعارضون = 00؛

المتنعون = 03.

الفصل المتعلق بالمعدات والنفقات المختلفة:

الموافقون = 46؛

المعارضون = 00؛

المتنعون = 03.

الموافقون = 41؛

المعارضون = 09؛

الممتنعون = 00.

الفصل المتعلق بالمعدات والنفقات المختلفة:

الموافقون = 41؛

المعارضون = 09؛

الممتنعون = 00.

أعرض للتصويت الاعتمادات المفتوحة لنفقات التسيير الخاصة بوزارة الإدماج الاقتصادي والمقاولة الصغرى والتشغيل والكفاءات:

الفصل المتعلق بالموظفين والأعوان:

الموافقون = 35؛

المعارضون = 15؛

الممتنعون = 00.

الفصل المتعلق بالمعدات والنفقات المختلفة:

الموافقون = 35؛

المعارضون = 15؛

الممتنعون = 00.

أعرض للتصويت الاعتمادات المفتوحة لنفقات التسيير الخاصة بالوزارة المنتدبة لدى رئيس الحكومة المكلفة بالعلاقات مع البرلمان:

الفصل المتعلق بالموظفين والأعوان:

الموافقون = 44؛

المعارضون = 06؛

الممتنعون = 00.

الفصل المتعلق بالمعدات والنفقات المختلفة:

الموافقون = 44؛

المعارضون = 06؛

الممتنعون = 00.

أعرض للتصويت الاعتمادات المفتوحة لنفقات التسيير الخاصة بالوزارة المنتدبة لدى رئيس الحكومة المكلفة بالانتقال الرقمي وإصلاح الإدارة:

الفصل المتعلق بالموظفين والأعوان:

الموافقون = 41؛

المعارضون = 09؛

الممتنعون = 00.

الفصل المتعلق بالمعدات والنفقات المختلفة:

الموافقون = 41؛

المعارضون = 09؛

الممتنعون = 00.

أعرض للتصويت الاعتمادات المفتوحة لنفقات التسيير الخاصة بإدارة الدفاع الوطني:

الفصل المتعلق بالموظفين والأعوان:

الموافقون: إجماع.

الفصل المتعلق بالمعدات والنفقات المختلفة:

الموافقون: الإجماع.

أعرض للتصويت الاعتمادات المفتوحة لنفقات التسيير الخاصة بالمندوبية السامية لقدماء المحاربين وأعضاء جيش التحرير:

الفصل المتعلق بالموظفين والأعوان:

الموافقون = 44؛

المعارضون = 06؛

الممتنعون = 00.

الفصل المتعلق بالمعدات والنفقات:

الموافقون = 44؛

المعارضون = 06؛

الممتنعون = 00.

أعرض للتصويت الفصل المتعلق بالنفقات الطارئة والخصصات الاحتياطية من الجدول "ب" المتعلق بنفقات التسيير الخاصة بالميزانية العامة للسنة المالية 2026:

الموافقون = 35؛

المعارضون = 08؛

الممتنعون = 06.

أعرض للتصويت الاعتمادات المفتوحة لنفقات التسيير الخاصة بالمندوبية السامية للتخطيط:

الموافقون: الإجماع.

المعدات والنفقات المختلفة:

الموافقون: الإجماع.

أعرض للتصويت الاعتمادات المفتوحة لنفقات التسيير الخاصة بوزارة إعداد التراب الوطني والتعمير والإسكان وسياسة المدينة:

الفصل المتعلق بالموظفين والأعوان:

الموافقون = 41؛

المعارضون = 09؛

الممتنعون = 00.

الفصل المتعلق بالمعدات والنفقات المختلفة:

الموافقون = 41؛

المعارضون = 09؛

الممتنعون = 00.

أعرض للتصويت الاعتمادات المفتوحة لنفقات التسيير الخاصة بوزارة التضامن والإدماج الاجتماعي والأسرة:

الفصل المتعلق بالموظفين والأعوان:

الموافقون = 41؛

المعارضون = 09؛

الممتنعون = 00.

الفصل المتعلق بالمعدات والنفقات:

الموافقون = 42؛

المعارضون = 09؛

الممتنعون = 00.

أعرض للتصويت الاعتمادات المفتوحة لنفقات التسيير الخاصة بالمنسوبة العامة لإدارة السجون وإعادة الإدماج:

الفصل المتعلق بالموظفين والأعوان:

الموافقون: الإجماع.

نفقات المعدات والنفقات المختلفة:

الموافقون: الإجماع.

أعرض للتصويت الاعتمادات المفتوحة لنفقات التسيير الخاصة بالمجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي:

الفصل المتعلق بالموظفين والأعوان:

الموافقون: الإجماع.

المعدات والنفقات المختلفة:

الموافقون: الإجماع.

أعرض للتصويت الاعتمادات المفتوحة لنفقات التسيير الخاصة بالمجلس الأعلى للسلطة القضائية:

الفصل المتعلق بالموظفين والأعوان:

الموافقون: بالإجماع.

الفصل المتعلق بالمعدات والنفقات المختلفة:

الموافقون: بالإجماع.

أعرض للتصويت الاعتمادات المفتوحة لنفقات التسيير الخاصة بالمجلس الوطني لحقوق الإنسان:

الفصل المتعلق بالموظفين والأعوان:

الموافقون: بالإجماع.

الفصل المتعلق بالمعدات والنفقات المختلفة:

الموافقون: بالإجماع.

أعرض للتصويت الاعتمادات المفتوحة لنفقات التسيير الخاصة بالهيئة الوطنية للنزاهة والوقاية من الرشوة ومحاربتها:

الفصل المتعلق بالموظفين والأعوان:

الموافقون: بالإجماع.

الفصل المتعلق بالمعدات والنفقات المختلفة:

الموافقون: بالإجماع.

بعدما صوتنا على جميع فصول الباب الأول الخاص بالاعتمادات المفتوحة لنفقات التسيير الخاصة بالميزانية العامة حسب كل قطاع ومؤسسة على حدة.

أعرض للتصويت الباب الأول برمته:

الموافقون = 36؛

المعارضون = 10؛

الممتنعون = 08.

أعرض المادة 42 برمتها للتصويت:

الموافقون = 36؛

المعارضون = 10؛

الممتنعون = 08.

الآن، المادة 43، وضمنها الجدول "ج"

ويتضمن هذا الجدول الباب الثاني المتضمن للتوزيع على القطاعات الوزارية أو المؤسسات حسب الفصول للاعتمادات المفتوحة فيما يتعلق بنفقات الاستثمار الخاصة بالميزانية العامة للسنة المالية 2026. ناقشنا ميزانية التسيير، الآن نمرو إلى الاستثمار.

أعرض للتصويت الفصل المتعلق بالاعتمادات المفتوحة لنفقات الاستثمار الخاصة بالبلاط الملكي:

الموافقون: بالإجماع.

أعرض للتصويت الفصل الخاص بالاعتمادات المفتوحة لنفقات الاستثمار

الخاصة بمجلس النواب:

الموافقون = 48؛

المعارضون = 00؛

الممتنعون = 03.

أعرض للتصويت الفصل الخاص بالاعتمادات المفتوحة لنفقات الاستثمار الخاصة بمجلس المستشارين:

الموافقون = 48؛

المعارضون = 00؛

الممتنعون = 03.

أعرض للتصويت الفصل الخاص بالاعتمادات المفتوحة لنفقات الاستثمار الخاصة برئيس الحكومة:

الموافقون = 41؛

المعارضون = 06؛

الممتنعون = 03.

أعرض للتصويت الفصل الخاص بالاعتمادات المفتوحة لنفقات الاستثمار الخاصة بالحاكم المالية: الموافقون: بالإجماع.

أعرض للتصويت الفصل الخاص بالاعتمادات المفتوحة لنفقات الاستثمار الخاصة بوزارة العدل:

الموافقون = 44؛

المعارضون = 07؛

الممتنعون = 03.

أعرض للتصويت الفصل الخاص بالاعتمادات المفتوحة لنفقات الاستثمار الخاصة بوزارة الشؤون الخارجية والتعاون الإفريقي والمغاربة المقيمين بالخارج:

الموافقون = 50؛

المعارضون = 00؛

الممتنعون = 03.

أعرض للتصويت الفصل الخاص بالاعتمادات المفتوحة لنفقات الاستثمار الخاصة بوزارة الداخلية:

الموافقون = 47؛

المعارضون = 07؛

الممتنعون = 00.

أعرض للتصويت الفصل الخاص بالاعتمادات المفتوحة لنفقات الاستثمار الخاصة بوزارة التعليم العالي والبحث العلمي والابتكار:

الموافقون = 44؛

المعارضون = 10؛

الممتنعون = 00.

أعرض للتصويت الفصل الخاص بالاعتمادات المفتوحة لنفقات الاستثمار الخاصة بوزارة التربية الوطنية والتعليم الأولي والرياضة:

الموافقون = 44؛

المعارضون = 10؛

الممتنعون = 00.

أعرض للتصويت الفصل الخاص بالاعتمادات المفتوحة لنفقات الاستثمار الخاصة بوزارة الصحة والحماية الاجتماعية:

الموافقون = 38؛

المعارضون = 10؛

الممتنعون = 06.

أعرض للتصويت الفصل الخاص بالاعتمادات المفتوحة لنفقات الاستثمار الخاصة بوزارة الاقتصاد والمالية:

الموافقون = 43؛

المعارضون = 07؛

الممتنعون = 03.

أعرض للتصويت الفصل الخاص بالاعتمادات المفتوحة لنفقات الاستثمار الخاصة بوزارة الاقتصاد والمالية-التكاليف المشتركة:

الموافقون = 43؛

المعارضون = 07؛

الممتنعون = 03.

أعرض للتصويت الفصل الخاص بالاعتمادات المفتوحة لنفقات الاستثمار الخاصة بوزارة السياحة والصناعة التقليدية والاقتصاد الاجتماعي والتضامني:

الموافقون = 43؛

المعارضون = 10؛

الممتنعون = 00.

أعرض للتصويت الفصل الخاص بالاعتمادات المفتوحة لنفقات الاستثمار الخاصة بالأمانة العامة للحكومة:

الموافقون = 50؛

المعارضون = 00؛

الممتنعون = 03.

أعرض للتصويت الفصل الخاص بالاعتمادات المفتوحة لنفقات الاستثمار الخاصة بوزارة التجهيز والماء:

الموافقون = 44؛

المعارضون = 07؛
الممتنعون = 03.

أعرض للتصويت الفصل الخاص بالاعتمادات المفتوحة لنفقات الاستثمار الخاصة بوزارة النقل واللوجستيك:

الموافقون = 44؛
المعارضون = 07؛
الممتنعون = 03.

أعرض للتصويت الفصل الخاص بالاعتمادات المفتوحة لنفقات الاستثمار الخاصة بوزارة الفلاحة والصيد البحري والتنمية القروية والمياه والغابات:

الموافقون = 44؛
المعارضون = 10؛
الممتنعون = 00.

أعرض للتصويت الفصل الخاص بالاعتمادات المفتوحة لنفقات الاستثمار الخاصة بوزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية:

الموافقون = 51؛
المعارضون = 00؛
الممتنعون = 03.

أعرض للتصويت الفصل الخاص بالاعتمادات المفتوحة لنفقات الاستثمار الخاصة بالوزارة المنتدبة لدى رئيس الحكومة المكلفة بالاستثمار والتقائية وتقييم السياسات العمومية:

الموافقون = 44؛
المعارضون = 10؛
الممتنعون = 00.

أعرض للتصويت الفصل الخاص بالاعتمادات المفتوحة لنفقات الاستثمار الخاصة بوزارة الانتقال الطاقى والتنمية المستدامة:

الموافقون = 44؛
المعارضون = 10؛
الممتنعون = 00.

أعرض للتصويت الفصل الخاص بالاعتمادات المفتوحة لنفقات الاستثمار الخاصة بوزارة الصناعة والتجارة:

الموافقون = 38؛
المعارضون = 10؛
الممتنعون = 06.

أعرض للتصويت الفصل الخاص بالاعتمادات المفتوحة لنفقات الاستثمار الخاصة بوزارة الشباب والثقافة والتواصل:

الموافقون = 44؛
المعارضون = 10؛
الممتنعون = 00.

أعرض للتصويت الفصل الخاص بالاعتمادات المفتوحة لنفقات الاستثمار الخاصة بوزارة الإدماج الاقتصادي والمقاولة الصغرى والتشغيل والكفاءات:

الموافقون = 38؛
المعارضون = 16؛
الممتنعون = 00.

أعرض للتصويت الفصل الخاص بالاعتمادات المفتوحة لنفقات الاستثمار الخاصة بالوزارة المنتدبة لدى رئيس الحكومة المكلفة بالعلاقات مع البرلمان:

الموافقون = 47؛
المعارضون = 07؛
الممتنعون = 00.

أعرض للتصويت الفصل الخاص بالاعتمادات المفتوحة لنفقات الاستثمار الخاصة بالوزارة المنتدبة لدى رئيس الحكومة المكلفة بالانتقال الرقمي وإصلاح الإدارة:

الموافقون = 44؛
المعارضون = 10؛
الممتنعون = 00.

أعرض للتصويت الفصل الخاص بالاعتمادات المفتوحة لنفقات الاستثمار الخاصة بإدارة الدفاع الوطني:

الموافقون: الإجماع.

أعرض للتصويت الفصل الخاص بالاعتمادات المفتوحة لنفقات الاستثمار الخاصة بالمندوبية السامية لقدماء المقاومين وأعضاء جيش التحرير:

الموافقون = 44؛
المعارضون = 10؛
الممتنعون = 00.

أعرض للتصويت الفصل الخاص بالاعتمادات المفتوحة لنفقات الاستثمار الخاصة بالمندوبية السامية للتخطيط:

الموافقون: الإجماع.

أعرض للتصويت الفصل الخاص بالاعتمادات المفتوحة لنفقات الاستثمار الخاصة بوزارة إعداد التراب الوطني والتعمير والإسكان وسياسة المدينة:

الموافقون = 44؛
المعارضون = 10؛
الممتنعون = 00.

أعرض للتصويت الفصل الخاص بالاعتمادات المفتوحة لنفقات الاستثمار الخاصة بوزارة التضامن الإدماج الاجتماعي والأسرة:

الموافقون = 43؛

المعارضون = 10؛

الممتنعون = 00.

أعرض للتصويت الفصل الخاص بالاعتمادات المفتوحة لنفقات الاستثمار الخاصة بالمندوبية العامة لإدارة السجون وإعادة الإدماج: الموافقون: الإجماع.

أعرض للتصويت الفصل الخاص بالاعتمادات المفتوحة لنفقات الاستثمار الخاصة بالمجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي: الموافقون: الإجماع.

أعرض للتصويت الفصل الخاص بالاعتمادات المفتوحة لنفقات الاستثمار الخاصة بالمجلس الأعلى للسلطة القضائية: الموافقون: الإجماع.

أعرض للتصويت الفصل الخاص بالاعتمادات المفتوحة لنفقات الاستثمار الخاصة بالمجلس الوطني لحقوق الإنسان: الموافقون: الإجماع.

أعرض للتصويت الفصل الخاص بالاعتمادات المفتوحة لنفقات الاستثمار الخاصة بالهيئة الوطنية للنزاهة والوقاية من الرشوة ومحاربتها: الموافقون: الإجماع.

أعرض للتصويت الباب الثاني برمته المتعلق بنفقات الاستثمار الخاصة بالميزانية العامة للسنة المالية 2026:

الموافقون = 39؛

المعارضون = 10؛

الممتنعون = 08.

أعرض المادة 43 برمتها للتصويت:

الموافقون = 39؛

المعارضون = 10؛

الممتنعون = 08.

المادة 44 وضمنها الجدول "د"

المتضمن للباب الثالث المتعلق بنفقات خدمة الدين العمومي للسنة المالية 2026.

أعرض للتصويت الفصل المتعلق بوزارة الاقتصاد والمالية - فوائد وعمولات متعلقة بالدين العمومي:

الموافقون = 44؛

المعارضون = 03؛

الممتنعون = 07.

أعرض للتصويت الفصل المتعلق بوزارة الاقتصاد والمالية، استهلاكات الدين العمومي المتوسط والطويل الأجل:

الموافقون = 44؛

المعارضون = 03؛

الممتنعون = 07.

أعرض للتصويت الباب الثالث برمته الخاص بالنفقات والمتعلقة بخدمة الدين العمومي للسنة المالية 2026:

الموافقون = 44؛

المعارضون = 03؛

الممتنعون = 07.

أعرض المادة 44 برمتها للتصويت:

الموافقون = 44؛

المعارضون = 03؛

الممتنعون = 07.

ثانيا: ميزانيات مرافق الدولة المسيرة بصورة مستقلة.

طبقاً لأحكام الفقرة الثانية من المادة 55 من القانون التنظيمي رقم 130.13 لقانون المالية "يجري في شأن نفقات ميزانيات مرافق الدولة المسيرة بصورة مستقلة تصويت إجمالي بحسب القطاع الوزاري أو المؤسسة التابعة لها هذه المرافق".

المادة 45، وضمنها الجدول "هـ"

المتضمن للتوزيع بحسب الوزارة أو المؤسسة لنفقات الاستغلال الخاصة بمرافق الدولة المسيرة بصورة مستقلة للسنة المالية 2026

أعرض للتصويت نفقات الاستغلال الخاصة بمرافق الدولة المسيرة بصورة مستقلة التابعة لرئيس الحكومة:

الموافقون = 44؛

المعارضون = 07؛

الممتنعون = 03.

أعرض للتصويت نفقات الاستغلال الخاصة بمرافق الدولة المسيرة بصورة مستقلة التابعة لوزارة العدل:

الموافقون = 44؛

المعارضون = 07؛

المتنعون = 03.

أعرض للتصويت نفقات الاستغلال الخاصة بمرافق الدولة المسيرة بصورة مستقلة التابعة لوزارة الشؤون الخارجية والتعاون الإفريقي والمغارية المقيمين بالخارج:

الموافقون = 51؛

المعارضون = 00؛

المتنعون = 03.

أعرض للتصويت نفقات الاستغلال الخاصة بمرافق الدولة المسيرة بصورة مستقلة التابعة لوزارة الداخلية:

الموافقون = 47؛

المعارضون = 07؛

المتنعون = 00.

أعرض للتصويت نفقات الاستغلال الخاصة بمرافق الدولة المسيرة بصورة مستقلة التابعة لوزارة التربية الوطنية والتعليم الأولي والرياضة:

الموافقون = 44؛

المعارضون = 10؛

المتنعون = 00.

أعرض للتصويت نفقات الاستغلال الخاصة بمرافق الدولة المسيرة بصورة مستقلة التابعة لوزارة الصحة والحماية الاجتماعية:

الموافقون = 38؛

المعارضون = 10؛

المتنعون = 06.

أعرض للتصويت نفقات الاستغلال الخاصة بمرافق الدولة المسيرة بصورة مستقلة التابعة لوزارة الاقتصاد والمالية:

الموافقون = 44؛

المعارضون = 07؛

المتنعون = 03.

أعرض للتصويت نفقات الاستغلال الخاصة بمرافق الدولة المسيرة بصورة مستقلة التابعة لوزارة السياحة والصناعة التقليدية والاقتصاد الاجتماعي والتضامني:

الموافقون = 44؛

المعارضون = 10؛

المتنعون = 00.

إذن، أعرض للتصويت نفقات الاستغلال الخاصة بمرافق الدولة المسيرة بصورة مستقلة التابعة للأمانة العامة للحكومة:

الموافقون = 51؛

المعارضون = 00؛

المتنعون = 03.

أعرض للتصويت نفقات الاستغلال الخاصة بمرافق الدولة المسيرة بصورة مستقلة التابعة لوزارة التجهيز والماء:

الموافقون = 44؛

المعارضون = 10؛

المتنعون = 00.

أعرض للتصويت نفقات الاستغلال الخاصة بمرافق الدولة المسيرة بصورة مستقلة التابعة لوزارة النقل واللوجستيك:

الموافقون = 44؛

المعارضون = 10؛

المتنعون = 00.

أعرض للتصويت نفقات الاستغلال الخاصة بمرافق الدولة المسيرة بصورة مستقلة التابعة لوزارة الفلاحة والصيد البحري والتنمية القروية والمياه والغابات:

الموافقون = 44؛

المعارضون = 10؛

المتنعون = 00.

أعرض للتصويت نفقات الاستغلال الخاصة بمرافق الدولة المسيرة بصورة مستقلة التابعة لوزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية:

الموافقون = 51؛

المعارضون = 00؛

المتنعون = 03.

أعرض للتصويت نفقات الاستغلال الخاصة بمرافق الدولة المسيرة بصورة مستقلة التابعة لوزارة الانتقال الطاقى والتنمية المستدامة:

الموافقون = 44؛

المعارضون = 10؛

المتنعون = 00.

إذن، أعرض للتصويت نفقات الاستغلال الخاصة بمرافق الدولة المسيرة بصورة مستقلة التابعة لوزارة الشباب والثقافة والتواصل:

الموافقون = 44؛

المعارضون = 10؛

المتنعون = 00.

أعرض للتصويت نفقات الاستغلال الخاصة بمرافق الدولة المسيرة بصورة

مستقلة التابعة لوزارة الإدماج الاقتصادي والمقاولة الصغرى والتشغيل والكفاءات:

الموافقون = 38؛

المعارضون = 16؛

المتنعون = 00.

أعرض للتصويت نفقات الاستغلال الخاصة بمرافق الدولة المسيرة بصورة مستقلة التابعة لإدارة الدفاع الوطني: الموافقون: بالإجماع.

أعرض للتصويت نفقات الاستغلال الخاصة بمرافق الدولة المسيرة بصورة مستقلة التابعة للمندوبية السامية للتخطيط: الموافقون: بالإجماع.

أعرض للتصويت نفقات الاستغلال الخاصة بمرافق الدولة المسيرة بصورة مستقلة التابعة لوزارة إعداد التراب الوطني والتعمير والإسكان وسياسة المدينة:

الموافقون = 44؛

المعارضون = 10؛

المتنعون = 00.

أعرض للتصويت نفقات الاستغلال الخاصة بمرافق الدولة المسيرة بصورة مستقلة التابعة للمندوبية العامة لإدارة السجون وإعادة الإدماج: الموافقون: بالإجماع.

أعرض المادة 45 برمتها للتصويت:

الموافقون = 38؛

المعارضون = 10؛

المتنعون = 08.

المادة 46: وضمنها الجدول "و"

المتضمن للتوزيع بحسب الوزارة أو المؤسسة لنفقات الاستثمار الخاصة بمرافق الدولة المسيرة بصورة مستقلة للسنة المالية 2026

أعرض للتصويت الاعتمادات المفتوحة لنفقات الاستثمار الخاصة بمرافق الدولة المسيرة بصورة مستقلة التابعة لرئيس الحكومة:

الموافقون = 44؛

المعارضون = 10؛

المتنعون = 00.

أعرض للتصويت الاعتمادات المفتوحة لنفقات الاستثمار الخاصة بمرافق الدولة المسيرة بصورة مستقلة التابعة لوزارة العدل:

الموافقون = 44؛

المعارضون = 09؛

المتنعون = 00.

أعرض للتصويت الاعتمادات المفتوحة لنفقات الاستثمار الخاصة بمرافق الدولة المسيرة بصورة مستقلة التابعة لوزارة الشؤون الخارجية والتعاون الإفريقي والمغاربة المقيمين بالخارج:

الموافقون = 51؛

المعارضون = 00؛

المتنعون = 02.

أعرض للتصويت الاعتمادات المفتوحة لنفقات الاستثمار الخاصة بمرافق الدولة المسيرة بصورة مستقلة التابعة لوزارة الداخلية:

الموافقون = 47؛

المعارضون = 06؛

المتنعون = 00.

أعرض للتصويت الاعتمادات المفتوحة لنفقات الاستثمار الخاصة بمرافق الدولة المسيرة بصورة مستقلة التابعة لوزارة التربية الوطنية والتعليم الأولي والرياضة:

الموافقون = 44؛

المعارضون = 09؛

المتنعون = 00.

أعرض للتصويت الاعتمادات المفتوحة لنفقات الاستثمار الخاصة بمرافق الدولة المسيرة بصورة مستقلة التابعة لوزارة الصحة والحماية الاجتماعية:

الموافقون = 38؛

المعارضون = 09؛

المتنعون = 06.

أعرض للتصويت الاعتمادات المفتوحة لنفقات الاستثمار الخاصة بمرافق الدولة المسيرة بصورة مستقلة التابعة لوزارة الاقتصاد والمالية:

الموافقون = 44؛

المعارضون = 06؛

المتنعون = 03.

أعرض للتصويت الاعتمادات المفتوحة لنفقات الاستثمار الخاصة بمرافق الدولة المسيرة بصورة مستقلة التابعة لوزارة السياحة والصناعة التقليدية والاقتصاد الاجتماعي والتضامني:

الموافقون = 44؛

المعارضون = 09؛

المتنعون = 00.

المتنعون = 00.

أعرض للتصويت الاعتمادات المفتوحة لنفقات الاستثمار الخاصة بمرافق الدولة
المسيرة بصورة مستقلة التابعة لوزارة الإدماج الاقتصادي والمقاولة الصغرى
والتشغيل والكفاءات:

الموافقون = 35؛

المعارضون = 16؛

المتنعون = 00.

أعرض للتصويت الاعتمادات المفتوحة لنفقات الاستثمار الخاصة بمرافق الدولة
المسيرة بصورة مستقلة التابعة لإدارة الدفاع الوطني:
الموافقون: بالإجماع.

أعرض للتصويت الاعتمادات المفتوحة لنفقات الاستثمار الخاصة بمرافق الدولة
المسيرة بصورة مستقلة التابعة للمندوبية السامية للتخطيط:
الموافقون: بالإجماع.

أعرض للتصويت الاعتمادات المفتوحة لنفقات الاستثمار الخاصة بمرافق الدولة
المسيرة بصورة مستقلة التابعة لوزارة إعداد التراب الوطني والتعمير والإسكان
وسياسة المدينة:

الموافقون = 41؛

المعارضون = 10؛

المتنعون = 00.

أعرض للتصويت الاعتمادات المفتوحة لنفقات الاستثمار الخاصة بمرافق الدولة
المسيرة بصورة مستقلة التابعة للمندوبية العامة لإدارة السجون وإعادة
الإدماج:

الموافقون: بالإجماع.

أعرض المادة 46 برمتها للتصويت:

الموافقون = 34؛

المعارضون = 10؛

المتنعون = 08.

ثالثا: الحسابات الخصوصية للخزينة:

طبقا لأحكام الفقرة الثالثة من المادة 55 من القانون التنظيمي رقم 130.13
لقانون المالية "يصوت على نفقات الحسابات الخصوصية للخزينة بحسب كل
صنف من أصناف هذه الحسابات".

المادة 47، وضمنها الجدول "ز"

المتضمن لنفقات الحسابات الخصوصية للخزينة للسنة المالية 2026 (كما
عدلتها اللجنة).

ولكن ورد بشأنها تعديل من فريق الاتحاد المغربي للشغل هو التعديل

أعرض للتصويت الاعتمادات المفتوحة لنفقات الاستثمار الخاصة بمرافق الدولة
المسيرة بصورة مستقلة التابعة للأمانة العامة للحكومة:

الموافقون = 53؛

المعارضون = 00؛

المتنعون = 02.

أعرض للتصويت الاعتمادات المفتوحة لنفقات الاستثمار الخاصة بمرافق الدولة
المسيرة بصورة مستقلة التابعة لوزارة التجهيز والماء:

الموافقون = 44؛

المعارضون = 07؛

المتنعون = 03.

أعرض للتصويت الاعتمادات المفتوحة لنفقات الاستثمار الخاصة بمرافق الدولة
المسيرة بصورة مستقلة التابعة لوزارة النقل واللوجستيك:

الموافقون = 44؛

المعارضون = 07؛

المتنعون = 03.

أعرض للتصويت الاعتمادات المفتوحة لنفقات الاستثمار الخاصة بمرافق الدولة
المسيرة بصورة مستقلة التابعة لوزارة الفلاحة والصيد البحري والتنمية القروية
والمياه والغابات:

الموافقون = 44؛

المعارضون = 07؛

المتنعون = 03.

أعرض للتصويت الاعتمادات المفتوحة لنفقات الاستثمار الخاصة بمرافق الدولة
المسيرة بصورة مستقلة التابعة لوزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية:

الموافقون = 51؛

المعارضون = 00؛

المتنعون = 03.

أعرض للتصويت الاعتمادات المفتوحة لنفقات الاستثمار الخاصة بمرافق الدولة
المسيرة بصورة مستقلة التابعة لوزارة الانتقال الطاقى والتنمية المستدامة:

الموافقون = 44؛

المعارضون = 10؛

المتنعون = 00.

أعرض للتصويت الاعتمادات المفتوحة لنفقات الاستثمار الخاصة بمرافق الدولة
المسيرة بصورة مستقلة التابعة لوزارة الشباب والثقافة والتواصل:

الموافقون = 44؛

المعارضون = 10؛

رقم (2).

الكلمة لأحد مقدي التعديل.

تفضل السيد المستشارة المحترمة.

المستشارة السيدة مينة حمداني:

شكرا السيد الرئيس.

هاذ التعديل كيتضمن رفع ميزانية الحساب الخصوصي الخاص بالنهوض بالقضاء السمعي البصري، وبالاعلانات والنشر العمومي بمبلغ 500 مليون درهم، قصد تخصيصه للرفع من الدعم المخصص لشركة الإنتاج السمعي البصري المغربية المسؤولة عن القناة الثانية "صورياد" والتي تعاني من أوضاع كارثية على جميع الأصعدة.

السيد رئيس الجلسة:

رأي الحكومة.

السيد الوزير المنتدب لدى وزيرة الاقتصاد والمالية المكلف بالميزانية:

القطب العمومي للإعلام المغربي كما قلت يتوصل بالدعم من الميزانية العامة الحساب الخصوصي، عندو موارد يعني جايا من (les taxes)، جايا من مجموعة من الرسوم، ومن بينها الرسم اللي مفروض على فاتورة الكهرباء وإيلا بغينا نطلعو لو 500 مليون ولا 400، لابد نطلعو من هاذ الرسوم. احنا "صورياد 2M" عندنا اجتماعات منتظمة حسب الخصاص اللي تكون عندها من الموارد نتاعها، تبتعطى لها الإمكانيات باش تمشي في أحسن الظروف.

وبالتالي التعديل غير مقبول.

السيد رئيس الجلسة:

الفريق؟

المستشارة السيدة مينة حمداني:

الفريق يتشبت بالتعديل.

السيد رئيس الجلسة:

الفريق يتشبت بالتعديل.

وأعرض التعديل للتصويت:

الموافقون = 12؛

المعارضون = 33؛

المتنعون = 03.

أعرض للتصويت نفقات الحسابات المرصدة لأموال خصوصية:

الموافقون = 41؛

المعارضون = 07؛

المتنعون = 03.

أعرض للتصويت نفقات حسابات الانخراط في الهيئات الدولية:

الموافقون = 41؛

المعارضون = 04؛

المتنعون = 06.

أعرض للتصويت نفقات حسابات العمليات النقدية:

الموافقون = 41؛

المعارضون = 00؛

المتنعون = 10.

أعرض للتصويت نفقات حسابات التمويل:

الموافقون = 41؛

المعارضون = 00؛

المتنعون = 10.

أعرض للتصويت نفقات حسابات النفقات من المخصصات:

الموافقون = 41؛

المعارضون = 00؛

المتنعون = 10.

أعرض المادة 47 برمتها للتصويت: (كما عدلتها اللجنة)

الموافقون = 35؛

المعارضون = 00؛

المتنعون = 18.

للمادة 47 برمتها كما عدلتها اللجنة.

أعرض للتصويت الجزء الثاني من مشروع قانون المالية رقم 50.25 للسنة المالية 2026:

الموافقون = 35؛

المعارضون = 14؛

المتنعون = 06.

أعرض للتصويت مشروع قانون المالية رقم 50.25 للسنة المالية 2026 برمته:

الموافقون = 36؛

المعارضون = 12؛

المتنعون = 06.

وبذلك، يكون مجلس المستشارين قد وافق على مشروع قانون المالية رقم 50.25 للسنة المالية 2026.

سمر الآن إلى تفسير التصويت من لدن الفرق والمجموعات البرلمانية وعضوي المجلس غير المنتسبين.
السادة المستشارين.. السادة المستشارين.. السادة المستشارين.

أعطي الكلمة لأول متدخل عن فريق التجمع الوطني للأحرار في حدود 5 دقائق.

المستشار السيد المصطفى الدحاني:

السيد الرئيس المحترم،

السيدان الوزيران المحترمان،

السيدات والسادة المستشارات والمستشارون المحترمون،

أدخل باسم الفريق مسطريا في إطار تفسير التصويت رغم انتفاء الحاجة إلى تفسير التصويت نعتقه منطقيا وطبيعيا أمام المكاسب التي حملها هذا النص.

لا نملك في الحقيقة إلا الدفاع عنه بعد التصويت عليه بالإيجاب، لأجل تنفيذ الإصلاحات الكبرى ببلادنا وتعزيز المكتسبات الاقتصادية والاجتماعية والآثار التنموية المموسة للمالية العمومية لبلادنا.

فنحن أمام مشروع قانون مالي طموح يندرج في إطار الاستثمارية التي تعرفها بلادنا على مستوى الإصلاحات الجبائية، والمنحى التصاعدي لتحسين موارد الدولة والاتجاه نحو مضاعفة الموارد الضريبية خلال ولاية حكومية واحدة.

نحن كذلك أمام مشروع قانون يستمر في التوظيف التشريعي للتدابير المحركة بما يضمن حماية المنتج الوطني وتشجيع التصنيع المحلي، مشروع قانون مالي يستهدف التحكم في العجز في حدود ثلاث نقط مئوية ويضع نصب عينيه الوصول إلى معدل نمو سنوي بـ 4.5 نقط مئوية.

أمام مشروع قانون مالي يستمر في تكريس الطابع الاجتماعي من خلال مؤشرات التمويل العمومي للقطاعات الاجتماعية، وخاصة الصحة والتعليم، بتخصيص موارد مالية تناهز 140 مليار درهم وآلاف مناصب الشغل في الميزانية العامة والمؤسسات العمومية، بالإضافة إلى زيادة اعتمادات مختلف القطاعات الاجتماعية، بما فيها التعليم والتكوين المهني والتضامن والشباب والاقتصاد الاجتماعي.

مشروع قانون مالي يستمر في تعبئة الموارد المائية لبرنامج الحماية الاجتماعية، وخاصة زيادة محمودة للتعويضات الخاصة بالأطفال، قانون مالي يستمر في تنزيل الالتزام الحكومي بتوافقات الحوار الاجتماعي ويرصد 48 مليار درهم لهذه الالتزامات التي من شأنها تحسين وضعية الموارد البشرية العمومية والمحافظة على القدرة الشرائية وتحسينها.

مشروع قانون مالي يستمر في تعبئة الاعتمادات لبرنامج دعم السكن ويعالج بعض الإشكالات المرتبطة بتنفيذه، مشروع يستمر في دعم الأسعار، من خلال صندوق المقاصة ويحافظ على استقرار ثمن قنينات غاز البوتان المنزلي وأسعار الدقيق والسكر، مشروع قانون يستهدف إنجاز 380 مليار درهم من الاستثمارات العمومية، ستسهم بالتأكد في تحسين جودة البنيات التحتية الوطنية وتعزيز الأمن الطاقى لبلادنا ومواكبة الاستراتيجيات

القطاعية، وتحسين مناخ الأعمال.

ونعتقد أن هذا المشروع من شأنه إطلاق دينامية الاستثمار الخاص لمواكبة الأغلفة المالية التي عبأتها المالية العمومية بشكل مباشر في الميزانية العامة أو المؤسسات العمومية، وخاصة صندوق محمد السادس للاستثمار.

مشروع يرصد الاعتمادات المالية لبرنامج التنمية الترابية المندجة، والذي يروم تقليص الفوارق وتمكين المناطق الصعبة ببلادنا من بنيات تحتية وخدمات اجتماعية أساسية، والذي يوجه جزء من التمويل العمومي للمجالات الهشة في المناطق الجبلية والمناطق القاحلة وشبه القاحلة.

السيد الرئيس،

ولأن مشروع القانون المالي لسنة 2026 يحمل كل عناصر النجاح في مغرب ما بعد 31 أكتوبر، فإننا ندافع عن التصويت وعنه كذلك، لأنه يتأسس على مقاربة إيجابية وتشاركية، عرفتها المسطرة التشريعية لهذا المشروع، حيث تجاوزت الحكومة مع العديد من تعديلات مكونات البرلمان، حيث قبلت 72 تعديل على مستوى مجلس المستشارين.

كما نشيد بجودة النقاش الذي عرفته مختلف اللجان، سواء أثناء المناقشة العامة والتفصيلية للمشروع أو أثناء مناقشة الميزانيات الفرعية باللجان المختصة، إنها مكتسبات كبيرة لبلادنا ومجتمعنا ونسيجنا الاقتصادي.

ولهذا صوتنا عليه بالإيجاب وندعمه وندافع عنه، ونسند القطاعات الحكومية والمؤسسات العمومية لتنزيله بالشكل الأمثل لتحقيق التوجهات الأساسية لهذا المشروع، كما صادق عليه المجلس الوزاري برئاسة جلالة الملك محمد السادس نصره الله وأيده.

وشكرا لكم.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا للسيد المستشار المحترم.

الكلمة لفريق الأصالة والمعاصرة، السي ادبداء، تفضلوا.

المستشار السيد شيخ أحمدو ادبداء:

السيد الرئيس المحترم،

السادة الوزراء،

السيدات والسادة المستشارون المحترمون،

يشرفني أن أدخل باسم فريق الأصالة والمعاصرة لتفسير تصويتنا الإيجابي على مشروع قانون المالية لسنة 2026، وهو تصويت جاء إيمانا منا بأن هذا المشروع يشكل محطة جديدة في مسار ترسيخ خيار الدولة الاجتماعية وتعزيز الدينامية التنموية ودعم الاستقرار الاقتصادي ببلادنا تحت القيادة الرشيدة لصاحب الجلالة الملك محمد السادس نصره الله.

إن تصويتنا الإيجابي اليوم على هذا المشروع بعد ثمة قراءة متأنية لمضامين هذا المشروع الذي يوازي بشكل دقيق بين الإكراهات الظرفية والرهانات

الاستراتيجية الكبرى.

كما أن تصويتنا اليوم في فريق الأصالة والمعاصرة بالإيجاب يعد ترجمة لاقتناع راسخ بأن الحكومة قدمت مشروعا واقعيا منسجما قابلا للتطبيق، يترجم تعهداتها الواردة في البرنامج الحكومي كما يستجيب لتطلعات المواطنين والمواطنات.

كما أن تصويتنا الإيجابي على هذا المشروع جاء لاقتناعنا بأن أجراً في المستوى للتوجيهات الملكية السامية التي وردت في الخطابات الأخيرة، لاسيما على مستوى الاهتمام بالمناطق الهشة وبالعالم القروي والمراكز الصاعدة وبالتشغيل، وفي نفس الوقت صوتنا بالإيجاب بسبب ترجمة هذا المشروع لمطالب المجتمع وعنايته أكثر بالقضايا الاجتماعية، حيث عزز مشروع قانون المالية 2026 سياق تنزيل ورش الحماية الاجتماعية وهو ما تجسده الاعتمادات المالية الضخمة التي رصدت لتعميم التأمين الإجباري الأساسي عن المرض وتوسيع آليات الدعم الاجتماعي المباشر وتعزيز البرامج الاجتماعية الموجهة للفئات الهشة، وهي جهود تثبت الحرص الحكومي الواضح في إرساء منظومة اجتماعية متماسكة تضمن تكافؤ الفرص وتعزز العدالة المجالية والاجتماعية في توافق تام مع دعم الاستثمار وتحفيز المقاولات الوطنية.

السيد الرئيس المحترم،

إن تصويتنا بالإيجاب على هذا المشروع جاء بعدما تكونت لدينا القناعة الراسخة بأنه مشروع واضح في الأهداف والمقاصد، إذ استحضر الفداء لدعم السكن الاجتماعي ولإصلاح العدالة وللنهوض بالثقافة والمجال الطاقى والماء الشروب وتقوية البنية التحتية، وغيرها من المجالات.

وفي نفس الوقت أتى المشروع بتدابير واقعية وملموسة للاستجابة لباقى الانتظارات الاجتماعية للمواطنين والمواطنات، من خلال الرفع من ميزانيات الصحة والتعليم، حيث خصص المشروع اعتمادات إضافية غير مسبقة لهذه القطاعات الحيوية، كما جاء بتدابير مهمة، خاصة بتعزيز برامج التنمية القروية ودعم الجماعات الترابية وإطلاق مشاريع جديدة لدعم التشغيل من خلال تحفيز الاستثمار الخاص وخلق بيئة مواتية لمبادرة الشباب واعتماد آليات التمويل المبتكرة تستهدف المقاولات الصغيرة جدا ومشاريع ريادة الأعمال، كلها إجراءات في نظرنا تساهم بكل تأكيد في جعل المواطن في قلب السياسات العمومية.

السيد الرئيس المحترم،

إن مشروع قانون المالية لسنة 2026 يشكل خطوة مهمة في مسار بناء المغرب الاجتماعي والاقتصادي والتنمية المستدامة، بفضل ما يتضمنه من تدابير عملية تنسج بالجرأة والواقعية والبعد الاستراتيجي.

وإننا في فريق الأصالة والمعاصرة، إذ نصوت لفائدة هذا المشروع إنما نؤكد ويؤكد دعمه الثابت للحكومة في تنفيذ برامجها والتزاماتها، واقتناعه بأن هذا المشروع يحمل حولا عملية لتعزيز مناعة الاقتصاد الوطني وتحسين ظروف

العيش وترسيخ العدالة الاجتماعية والمجالية.

وبهذه الروح الإيجابية والبناءة التي تتميز بها الحكومة وهي تسهم بقوة في بناء المغرب الصاعد المتطور نجد التزامنا الواضح بمواصلة دعم الإصلاحات الكبرى ومواكبة برامج التنمية التي تراهن عليها بلادنا. والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا للسيد المستشار المحترم.

الكلمة للفريق الاستقلالي للوحدة والتعادلية.

السي عبد القادر الكيحل، تفضل.

المستشار السيد عبد القادر الكيحل:

بسم الله الرحمن الرحيم.

السيد الرئيس،

السيدان الوزيران،

السيدات والسادة المستشارين،

يسرني باسم الفريق الاستقلالي للوحدة والتعادلية، أن آخذ الكلمة لتفسير تصويت الفريق في هاته المحطة الأساسية، وهي الميزانية الأخيرة لهاته الولاية الحكومية.

والتي نعتبرها فرصة ثمينة للوقوف على الإجراءات التي جاء بها لمواصلة ضمان تنزيل الإصلاحات الهيكلية والأوراش الاستراتيجية التي دعا إليها جلالة الملك، وتضمنها البرنامج الحكومي، بعدما تفاعلت الحكومة بكل مسؤولية وإرادة قوية على إعادة ترتيب الأولويات، حتى تكون في مستوى تطلعات المواطنين وانتظاراتهم وتستجيب لمتطلبات المرحلة بأبعادها السياسية والحقوقية والاقتصادية والاجتماعية، عندما سعت إلى تعزيز استدامة المالية العمومية وتوفير الهوامش المالية الكفيلة بضمان تمويل المشاريع التنموية والإصلاحات الهيكلية.

وذلك بفضل التنزيل المحكم للإصلاح الجبائي، حتى تكون الضريبة في خدمة تمويل السياسات العمومية، والحفاظ على التوازنات المالية والمacro اقتصادي والنهوض بالتنمية الاقتصادية والاجتماعية، وتعزيز صلاية الاقتصاد الوطني والحفاظ على التوازنات المالية العمومية والمacro اقتصادي، والتحكم في المديونية، وتعزيز احتياطات المملكة من العملة الصعبة في أفق توسيع أكبر للواء الضريبي، بما يضمن تحقيق العدالة الضريبية وتخفيض العبء الجبائي، وكذا ترشيد التحفيزات الضريبية حتى تحقق الأهداف المتوخاة منها.

إن هذه المؤشرات الإيجابية وغيرها، تؤكد الإرادة الحكومية القوية في أن تحتتم ولايتها بمشروع قانون مالي يجسد الاستمرارية في تعزيز نجاعة السياسات العمومية الرامية إلى خلق الثروة والقيمة المضافة.

مشروع قانون مالي، لا يمكن إلا أن يكون طموحا ببعده الاجتماعي، من خلال مواصلة توطيد أسس الدولة الاجتماعية بمختلف مكوناتها بما فيها الزيادة

لفائدة المتقاعدين، صوتنا ضد هذا القانون لأنه لا يضبط التوازن، بين التوازنات المالية والتوازنات الاجتماعية.

صوتنا ضده لأنه لا ينصف الأمازيغية ولا باقي التعابير اللغوية والوطنية. صوتنا ضد هذا القانون برمته رغم تفاعلنا الإيجابي مع بعض القطاعات الاستراتيجية والهيكلية والمؤسسات التي أثبتت نجاحها من حيث الحكامة والمردودية، لأن القانون برمته يؤسس لسياسة عمومية ولا تنسجم مع مرجعيتنا وتوجهاتنا. شكر السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الرئيس المحترم.
الكلمة لفريق الاتحاد العام للشغالين بالمغرب.
تفضلوا السيدة المستشارة المحترمة.

المستشارة السيدة فتيحة خورتال:

شكرا السيد الرئيس.

السيد الوزير المحترم،

السيدات والسادة المستشارين المحترمين،

لماذا صوت الاتحاد العام للشغالين بالمغرب بالإيجاب على مشروع قانون المالية رقم 50.25 للسنة المالية 2026؟

إن الجواب عن هذا السؤال نجده في الأسباب التي سبق أن بسطانها خلال التصويت على 4 مشاريع قوانين المالية السابقة، ونعيد اليوم التذكير بها ونؤكد مرة أخرى على أنه تصويت يجد أولا مرجعيته السياسية في مداخلتنا حول مناقشة البرنامج الحكومي، الذي أكدنا من خلالها على أن بوصلة وهدف الاتحاد العام للشغالين بالمغرب داخل مجلسنا سيظل دائما هما مصلحة الشغيلة وتحقيق مطالبها.

فكما بدأنا وكنا ولا زلنا على الوضوح والمصادقية وعدم ازدواجية الخطاب التي تطبع الخطاب النقابي والسياسي للاتحاد العام للشغالين بالمغرب، وأيضا الشفافية في التواصل مع الرأي العام ومع قواعدنا النقابية التي عهدناها على الصدق معها وأن نظل أوفياء لثقتهم في دعم ما يجب دعمه ونقد ما يجب نقده. إن هذا المشروع وكما هو الشأن بالنسبة لمشاريع قوانين المالية التي تقدمت بها هذه الحكومة منذ بداية ولايتها تمنح الأمل في المستقبل رغم العديد من الإكراهات والتحديات الداخلية والخارجية.

كما أن هذه الحكومة، وهذا هو الذي يهمني، لم تنهج سياسة الآذان الصماء اتجاه النقابات، بل اعتبرتها شريكا أساسيا لا خصما، بل إن الحوار الاجتماعي خلال هذه الفترة عرف منعطفًا كبيرا حققت من خلاله النقابات إنجازات غير مسبقة وحصل فيه العمال في القطاعين العام والخاص على مكتسبات مهمة رغم أننا نراها غير كافية.

إن تصويتنا اليوم بالإيجاب على مشروع قانون المالية للسنة المالية 2026

في الاعتمادات المالية المخصصة لقطاعي الصحة والتعليم، لتصل إلى 140 مليار درهم و27 ألف منصب مالي، بهدف تنزيل إصلاح المنظومة الصحية الوطنية كما جاء بها القانون الإطار وكذا منظومة التربية والتكوين.

مشروع ببعده الاقتصادي، بما حمله من تدابير لتحقيق التحول الاقتصادي المنشود، بما فيها الرفع من الغلاف المالي المخصص للاستثمارات العمومية، ليصل إلى 380 مليار درهم، يتطلع أن تستفيد منها المناطق النائية بشكل أكبر ليتحقق معه الإنصاف والعدل وتكافؤ الفرص بين مختلف جهات المملكة، من أجل تحقيق عدالة اجتماعية ومجالية أكبر لبناء المغرب الصاعد، الذي لا يمكن أن يظل يسير بسرعتين متفاوتتين، وهذا ما جعلنا في الفريق الاستقلالي، نصوت إيجابية على هذا المشروع، باعتباره امتداد للميزانيات السنوية التي شكلت نقلة نوعية من المنظور المالي الضيق لهذه المنظومة الميزانية إلى تعزيز أبعادها الاقتصادية والاجتماعية، وجعلها أدوات حقيقية لمغرب اقتصاده يتطور، مغرب يتحرك نحو القضاء على الفوارق الاجتماعية والمجالية، مغرب التعادلية الاقتصادية والاجتماعية.

وشكرا لكم على حسن التتبع.
شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا للسيد المستشار المحترم السي عبد القادر الكيحل.
الكلمة للفريق الحركي.

المستشار السيد مبارك السباعي:

شكرا السيد الرئيس.

السيد الوزير المحترم،

السيدات والسادة المستشارين المحترمين،

لقد ساهمنا في موقعنا كمكون أساسي في المعارضة الوطنية المؤسساتية والمسؤولية بكل جدية في مناقشة ودراسة مشروع القانون المالي لسنة 2026، في مختلف المراحل سواء داخل اللجن الفرعية او على مستوى الجلسات العامة.

واعتبارا لكون هذا المشروع رغم بعض مستجداته وجوانبه الإيجابية المحدودة، فإنه لم يرق إلى مستوى التطلعات، خاصة وأنه المشروع الأخير في عمر هذه الحكومة، لأنه قانون عاجز عن تقديم إجابات مقنعة عن الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية للمواطنين والمواطنات، لهذا اخترنا التصويت ضد هذا القانون.

صوتنا ضده لأنه لا يحمل حلولاً ناجعة لإشكالية التشغيل والعدالة المجالية والإنصاف التراي.

صوتنا ضده لأنه لا يحمل تدابير منصفة للمقاولات المغربية، خاصة الصغيرة والصغيرة جدا والمتوسطة.

صوتنا ضده لأنه لا يقدم تصورا واضحا لإصلاح صندوق المقاصة ولا

الكلمة للفريق الاشتراكي-المعارضة الاتحادية.

المستشار السيد السالك الموساوي:

شكرا السيد الرئيس.

السيد الوزير المحترم،

السيدات والسادة المستشارين المحترمون،

السيد الوزير المحترم، إن قرار الفريق الاشتراكي-المعارضة الاتحادية بالتصويت ضد مشروع قانون المالية 2026 لم يكن قرارا تقنيا أو ظرفيا، بل هو موقفا سياسيا نابعا من قناعة راسخة بأن هذا المشروع لا يستجيب لرهانات المرحلة ولا لتوجيهات جلالة الملك محمد السادس نصره الله الداعية إلى تجاوز مغرب سرعتين وتحقيق الإنصاف المجالي والاجتماعي.

فالقانون المعروض علينا يعيد إنتاج نفس الاختلالات التي عرفتها قوانين المالية السابقة دون حلول جريئة لمعضلة التشغيل ودون معالجة بنوية لقطاعات حيوية كالصحة والتعليم التي تشكل أساس الدولة الاجتماعية.

كما أن استمرار الفوارق بين الجهات وضعف الاستثمارات في عدد منها وغياب رؤية واضحة لحماية القدرة الشرائية، كلها مؤشرات على فشل الحكومة في الوفاء بالتزاماتها.

لذلك جاء رفض الفريق تأكيد لدوره كمعارضة اتحادية مسؤولة تدافع عن العدالة الاجتماعية والمجالية وعن سياسات لا تكفي بالأرقام، بل تضع المواطن في صلب الاختيارات العمومية.

إن رفض الفريق هو موقف سياسي مسؤول أمام محاولة تمرير مشروع يغرق المواطن في الأرقام ويحرمه في الحلول ويتناقض مع التزامات الحكومة مع انتظارات المغاربة.

ولذلك، وقفنا بكل وضوح في جانب الدفاع عن العدالة الاجتماعية ورصد الفوارق المجالية وعن نموذج تنموي يعيد للإنسان مكانته وفي صلب السياسات العمومية ويكرس كذلك روح المواطنة والعيش الكريم، السيد الرئيس حتى نعطيكم المداخلة، هذه مداخلة مختصرة فقط، حتى نعطيكم المداخلة ونقدمها لك.

شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا الفريق الاشتراكي.

الكلمة لفريق الاتحاد العام لمقاولات المغرب في حدود 05 دقائق كذلك.

المستشار السيد محمد رضى الحيني:

بسم الله الرحمن الرحيم.

والصلاة والسلام على أشرف المرسلين.

السيد الرئيس المحترم،

السيد الوزير المحترم،

يأتي ترجمة لمواقفنا الداعمة ويدنا الممدودة لهذه الحكومة، وكذلك بالإضافة إلى ما يتضمنه من إجراءات وتدابير إيجابية أتت لتجيب على بعض المطالب الاجتماعية وعلى بعض الخصائص التنموي الذي تعاني منه بعض مناطق المملكة والهشاشة التي تعاني منها بعض الفئات الاجتماعية نذكر من بينها:

- مواصلة تفعيل برنامج الدعم الاجتماعي المباشر للملايين الأسر المغربية والرفع من مبلغ هذا الدعم بالنسبة للأطفال الثلاثة الأوائل، وإن كنا نتطلع إلى أكثر من ذلك؛

- الرفع من الاعتمادات المالية المخصصة لقطاعي الصحة والزراعة الوطنية، التي يبلغ 140 مليار درهم، وإحداث 27.433 منصب مالي لفائدة القطاعين؛

- التعهد بمواصلة تنفيذ مخرجات الحوار الاجتماعي المركزي والحوارات القطاعية التي ستصل كلفتها سنة 2026 ما يقارب 48 مليار درهم؛

- مواصلة دعم أسعار المواد الأساسية وتقوية القدرة الشرائية للمواطنين عبر تخصيص 14 مليار درهم هذه السنة للمقاصة؛

- بالإضافة إلى بعض الإجراءات الجمركية والضريبية للتخفيف من أسعار هذه المواد؛

- الارتفاع الذي سيعرفه الاستثمار العمومي الذي سيبلغ 380 مليار درهم السنة المقبلة؛

- الدعم المخصص للمقاولات الصغرى جدا والصغرى والمتوسطة 2 مليار درهم؛

- وإطلاق منظومة التكوين بالتردد؛

- مواصلة تنزيل مضامين ميثاق الاستثمار عبر تحفيز الاستثمارات الوطنية والأجنبية والعمل على تحسين مناخ الأعمال.

لقد حرصنا في الاتحاد العام للشغالين بالمغرب على أن نتقدم بمجموعة من التعديلات على المشروع قبلت الحكومة بعضها منها، وبصرف النظر عن حجم وأهمية هذه التعديلات بالنسبة للشغيلة والطبقة المتوسطة والضعيفة، فإننا ندعوها إلى أن تأخذ بعين الاعتبار مختلف الأفكار والاقتراحات ذات الصبغة الاجتماعية والاهتمام بها عند تنفيذ المشروع.

إننا في فريق الاتحاد العام للشغالين بالمغرب، يحدونا أمل كبير أن تساهم هذه البرامج والأوراش والإصلاحات الجارية، وخاصة في قطاعي التعليم والصحة وغيرها من القطاعات الحيوية الأخرى في تحسين الظروف الاجتماعية والاقتصادية للشغيلة ولعموم المواطنين وتيسير ولوجهم إلى الخدمات العمومية الأساسية وتطوير البنيات التحتية.

وقفنا الله جميعا لما فيه خير البلاد والعباد تحت القيادة الرشيدة لصاحب الجلالة الملك محمد السادس نصره الله.

والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا للسيدة المستشارة المحترمة.

- إعفاء بعض المنتجات ذات الاستهلاك الواسع من الضريبة على القيمة المضافة؛

- دعم الصناعة المحلية والمقاولات الوطنية؛

- دعم تنافسية القطاع المهيكل من خلال خفض رسم الاستيراد المطبق على الهواتف الذكية من 17.5% إلى 2.5%.

3. إعادة النظر في التدبير المتعلق بالضريبة المحجوزة في المنبع فيما يخص الضريبة على الشركات والضريبة على القيمة المضافة، بشكل تدريجي.

4. تخفيض واجبات التسجيل على تفويت الأسهم أو الحصص في الشركات العقارية أو التي يغلب عليها الطابع العقاري من 6% إلى 5%، وأيضاً عدد كبير من التعديلات التي يهدف ديالها هو خلق القيمة المضافة وفرص الشغل ومواصلة هاذ الإصلاح الجبائي التي في السنة الخامسة ديالو. وتنشكرو الحكومة على الالتزام ديالها في انتظار الورش التي يخص الجبايات المحلية التي خصنا ناشروهم إن شاء الله في الأسابيع المقبلة بإذن الله. ولكل هاذ الاعتبارات السالفة، صوتنا في الاتحاد العام لمقاولات المغرب بالموافقة على مشروع قانون المالية لسنة 2026.

السلام عليكم ورحمة الله.

السيد رئيس الجلسة:

شكراً للسيد المستشار المحترم.

الكلمة لفريق الاتحاد المغربي للشغل، في حدود 5 دقائق كذلك.

المستشارة السيدة زهرة محسن:

السيد الرئيس المحترم،

السيد الوزير المحترم،

السيدات المستشارات المحترمات،

السادة المستشارين المحترمين،

يأتي مشروع قانون المالية لسنة 2026 في ظرف اقتصادي واجتماعي دقيق، يطرح ضغوطاً حقيقية على القدرة الشرائية ومنظومة الحماية الاجتماعية والخدمات العمومية.

وإيماناً منا داخل فريق الاتحاد المغربي للشغل بمسؤوليتنا التشريعية، النقابية والاجتماعية، وبعد دراسة معمقة لمضامين هذا المشروع، خاصة مقتضياته ذات الصلة بالطبقة العاملة وعموم الفئات الشعبية.

خلصنا إلى الاستنتاجات والمواقف التالية:

على مستوى الشغل والحد من البطالة:

تكشف المؤشرات الرسمية عن فقدان مئات آلاف مناصب الشغل خلال السنوات الأخيرة وتفاقم البطالة وسط النساء والشباب، بل حتى حاملي الشهادات، إلا إن المشروع لم يأتي بتدابير عملية لحماية مناصب الشغل ولا برؤية لدمج القطاع غير المهيكل، أو إصلاحات حقيقية لمنظومة برامج

السيدات والسادة المستشارون المحترمون،

يطيب لي أن أتناول الكلمة باسم فريق الاتحاد العام لمقاولات المغرب في هذه الجلسة الختامية، لتفسير تصويتنا الإيجابي على مشروع قانون المالية لسنة 2026.

واسمحوا لي في البداية أن أؤكد بالأجواء الإيجابية التي طبعت أشغال اللجان طيلة مراحل دراسة ومناقشة مشروع قانون المالية، بكل المسؤولية والجدية التي أبانت عليها كل الفرق والمجموعات البرلمانية.

كما لا تغفوني المناسبة دون أن أتقدم بالشكر للسيدة وزيرة الاقتصاد والمالية والسيد الوزير المكلف بالميزانية، والسادة مديري إدارة الضرائب والمجاري والضرائب غير المباشرة والميزانية ومكتب الصرف والخزينة العامة للمملكة وكل أطر الوزارة على التفاعل الإيجابي مع تساؤلات واستفسارات السيدات والسادة المستشارين، والتعديلات المقدمة والهادفة في مجملها إلى تجويد وإغناء مشروع هذا القانون.

السيد الرئيس،

يأتي تصويتنا الإيجابي على مشروع قانون المالية تقديراً منا، في الاتحاد العام لمقاولات المغرب، بأن مشروع القانون المالية لهذه السنة يتضمن عدداً من التدابير الإيجابية لفائدة المقاولات الوطنية، سواء عبر برامج دعم المقاولات الصغيرة جداً والصغرى والمتوسطة لتعزيز خلق فرص الشغل، أو من خلال مجموعة من الإجراءات الجبائية الهادفة إلى تحسين مناخ الأعمال وتنافسية المقاولات؛

ولتضمنه أيضاً تدابير تروم تعزيز إدماج القطاع غير المهيكل في الاقتصاد المنظم من خلال مراجعة العديد من الهوامش الجبائية التي ينشط فيها القطاع غير المهيكل؛

وكل الأرقام التي جاءت في مشروع قانون المالية والبرامج تعكس إرادة واضحة ومجهود كبير من أجل تنزيل التوجيهات الملكية السامية الرامية إلى ترسيخ أسس الدولة الاجتماعية وإلى إطلاق جيل جديد من برامج التنمية الترابية المندمجة وبناء اقتصاد تنافسي.

إن تصويتنا الإيجابي على مشروع قانون المالية، يأتي أيضاً اعتباراً لكونه تَصَمَّنَ تعديلات الاتحاد العام لمقاولات المغرب، إضافة إلى باقي مكونات المجلس، بحيث قبلت الحكومة عدد كبير منها مشكورة.

ولقد حرصنا من خلال هذه التعديلات على:

1. تركيز أسس الدولة الاجتماعية، من خلال التعديل المتعلق بتخفيف العبء الجبائي على متقاعدي القطاع الخاص، من خلال إعفاء المعاشات والإيرادات العمرية المدفوعة لهم في إطار عقود تأمين التقاعد، المدفوعة من طرف الصندوق المهني المغربي للتقاعد؛

2. دعم الصناعة الوطنية والقدرة الشرائية للمواطنين والمواطنات، من خلال:

التشغيل، التي أثبتت محدوديتها ولا أية تدابير لحماية الحقوق الاقتصادية والاجتماعية للطبقة العاملة.

على مستوى الحماية الاجتماعية واستدامة التمويل:

إن تنزيل الورش الملكي للحماية الاجتماعية تتطلب موارد مالية كافية ومستدامة، غير أن المشروع لم يضمن التمويل المستدام ولا إجابات استراتيجية حول العجز الهيكلي لقطاع الصحة، ولا أجوبة حقيقية حول تعميم التأمين الصحي والتأهيل الفعلي للعرض الصحي، فحتى المؤشر لازال يطرح مشكلا حقيقيا ويحد من الولوج إلى الخدمات الصحية، زد على ذلك محدودية الإجراءات لتحسين أوضاع المهنيين داخل القطاع.

ولم يتضمن المشروع أي إجراءات للنهوض بواقع المتقاعدين الذين يتقاضون تقاعدات هزيلة، تجعلهم في واقع الهشاشة أمام الارتفاعات الموهلة في أسعار المواد الأساسية والتطبيب والدوية، إن أي إصلاح لنظام التقاعد يجب ان يبنى على العدالة الاجتماعية، لا على تحميل العمال كلفة الاختلالات التقنية والمالية.

على مستوى الصحة والسلامة المهنية:

لم يأتي مشروع قانون المالية بأية تدابير لفرض احترام الصحة والسلامة المهنية، خاصة مع دخول التقنيات الجديدة وتأثيرها على صحة وسلامةعاملات والعمال الجسدية والاقتصادية والاجتماعية والنفسية، فالعنف وفقدان الأمن النفسي يمس كرامة الإنسان ويهدد جودة الإنتاج، إن شروط العمل الصحية هي جوهر الكرامة المهنية ضامناتها لا يقل أهمية عن ضمان حقوق المالية.

على مستوى الأجراء والطبقة المتوسطة:

يسجل فريقنا أن مراجعة الضريبة على الدخل لم ترق لتطلعات الطبقة العاملة، فالعيب الجبائي يبقى مثقلا فقط على كاهل الأجراء والطبقة المتوسطة، إضافة إلى الملفات العالقة في قطاع الوظيفة العمومية، سواء من مهندسين أو المتصرفين أو التقنيين.

على مستوى الالتزام الاجتماعي بالمشروع:

رغم أن المشروع خصص ميزانيات ومناصب مالية مهمة في قطاع الصحة والتعليم، لكنها تبقى غير كافية لتحسين جودة مجمل الخدمات الاجتماعية. ويبقى قطاع الشغل وصمة عار، سواء من حيث المناصب المالية المرصودة لمفتشي الشغل أو من حيث الميزانية المخصصة لوضع آليات ملزمة لضمان تنفيذ الاتفاقات الاجتماعية القطاعية.

على مستوى حكمة الاستثمار ومؤشرات التشغيل:

فرغم أهمية حجم الاستثمار العمومي، فإن المشروع لم يقدم آليات صارمة لضمان الأثر الاجتماعي للاستثمار، لم يشترط مساهمة فعالية للمقاولات المستفيدة من الامتيازات في خلق مناصب الشغل اللائق ومحاربة التفاوتات المحلية، وهنا نسجل ضرورة ربط الامتيازات الضريبية للمقاولات بالأثر

الاجتماعي والتشغيلي.

بناء عليه، ورغم تسجيل فريق الاتحاد المغربي للشغل لعدد من الإيجابيات المعلقة بدعم بعض القطاعات ومواصلة عدد من الإصلاحات البنوية وافتتاح الحكومة الجزئي على بعض التعديلات المقدمة، غير أن الاختلالات لا تزال قائمة.

وانطلاقا من موقف مسؤول وبناء يحمل نقدا صريحا للاختلالات المسجلة، فإن موقفنا في فريق الاتحاد المغربي للشغل لن نصوت لصالح مشروع قانون المالية لسنة 2026، ونترك الباب مفتوحا أمام مواصلة الحوار والعمل المشترك لتصحيح المسار، دفاعا عن مصلحة المواطنين والمواطنات وحقوق الطبقة العاملة وتحقيق العدالة الاجتماعية والمجالية المنشودة. والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا للسيدة المستشارة المحترمة.

الكلمة لمجموعة الدستوري الديمقراطي الاجتماعي في حدود 3 دقائق.

المستشار السيد عبد الكريم شهيد:

شكرا السيد الرئيس.

السيد الوزير المحترم،

السيدات والسادة المستشارون المحترمون،

يطيب لي أن أ تدخل باسم مجموعة الدستوري الديمقراطي الاجتماعي بمجلس المستشارين لتفسير التصويت على مشروع قانون المالية لسنة 2026.

بعد التصويت لصالح مشروع قانون المالية لهذه السنة، نود أن نذكر بأن الحكومة عازمة على تحقيق النجاح بما يتماشى والتوجيهات الملكية السامية لصاحب الجلالة، لكن الأحداث التي مر منها العالم مؤخرا والمغرب خاصة، تدفعنا إلى التذكير مرة أخرى بمضمون ما جاء في خطاب جلالته السامي بمناسبة افتتاح الدورة الأولى من السنة التشريعية الأولى من الولاية الحادية عشر، والذي شدد فيه جلالته على ضرورة إحداث منظومة وطنية متكاملة تتعلق بالخزون الاستراتيجي للمواد الأساسية، لاسيما الغذائية والصحية والطاقة، والعمل على تحيين مستمر للحاجيات الوطنية بما يعزز الأمن الاستراتيجي للبلاد.

وعليه، فالكل مطالب من موقعه بالتعاون من أجل تحقيق الغايات والأهداف المرجوة من خطابات جلالته، حتى تتمكن من إنجاح هذه المرحلة المرتبطة أساسا بعدة تحديات منها الاقتصادية والاجتماعية والرياضية، مع الأخذ بعين الاعتبار الاعتدال والتوازن في جميع النواحي، بما ينسجم وتوجيهات وركائز قانون المالية الحالي، والمرتبط بتوطيد دينامية الاستثمار وخلق فرص الشغل لفائدة أبنائنا.

رفع الميزانية الاجتماعية للتعليم والصحة، والحماية الاجتماعية وهو جوهر الدولة الاجتماعية الحقيقية التي نطالب بها، لكن الحكومة اكتفت بهوامش لا ترقى إلى حجم الانتظارات.

تحسين أوضاع الشغيلة عبر إدماج فئات هشة، الإنعاش الوطني، الأعدان، الحراسة والنظافة، التعليم الأولي، وهو مطلب عادل وإنساني قبل أن يكون سياسيا، لكن الحكومة لن تتفاعل معه، فرض عدالة جبائية على كبار الثروات والاحتكارات عبر تعديلات مرتبطة بالضريبة على الأرباح، وهو مدخل لتحقيق الإنصاف.

السيد الرئيس،

السيد الوزير،

إننا نعتبر أن مشروع قانون المالية 2026، بصيغة نهائية، لا يستجيب لتطلعات الشغيلة ولا لطموح بناء الدولة الاجتماعية الفعلية، لأنه لا يعالج التضخم وغلاء المعيشة بما يكفي، لا يعزز القدرة الشرائية للفئات محدودة الدخل، لا يقدم جوابا على أزمة البطالة، لا يضمن عدالة جبائية حقيقية.

السيد الوزير،

إن رفض الحكومة لتعديلاتنا يعني بكل بساطة رفضها لإجراءات عملية كان يمكن أن تقلص الفوارق الاجتماعية وتحسين الدخل وتمنح آملا للفئات المتضررة من الأزمة.

ومن موقعنا، فإننا نؤكد أن رفضنا للمشروع هو يعني رفضا لمقاربة مالية لا تضع الإنسان في صلب الأولويات.

إننا في مجموعة الكونفدرالية الديمقراطية للشغل، صوتنا ضد مشروع قانون المالية، لأنه لا يستجيب لمطالب الشغيلة، ولأن الحكومة رفضت كل التعديلات ذات البعد الاجتماعي والجبائي، ولأن المشروع لا يشكل تحولا حقيقيا نحو دولة اجتماعية عادلة، نمارس موقفنا ومعارضتنا المسؤولة والبناءة وسنظل ندافع عن العدالة الاجتماعية والكرامة والعيش الكريم لكل المواطنين والمواطنات.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا للسيد المستشار المحترم.

الكلمة للسيد خالد السطي نيابة عن المستشارين غير المنتمين.

المستشار السيد خالد السطي:

بسم الله الرحمن الرحيم.

السيد الرئيس المحترم،

السيد الوزير المحترم،

السيدات والسادة المستشارون المحترمون،

بداية، لا بد بدوري نشيد بالأجواء الإيجابية الذي عرفتها مختلف مراحل الدراسة والتصويت على مشروع قانون المالية لسنة 2026، رغم الضغط في

فصوتنا لصالح مشروع قانون المالية اليوم، استند على أسس منطقية، لأنه وبلا شك قادر على مواجهة كل التحديات الداخلية المتعلقة بتعزيز السلم الاجتماعي ومواجهة تداعيات وآثار الجفاف وإنجاز البرامج والاستراتيجيات الكبرى الوطنية، سواء تعلق الأمر بتعزيز الاستثمار وتحريك سوق الشغل والحفاظ على القدرة الشرائية للمواطن وتوطيد أسس الدولة الاجتماعية كما نصت عليه توصيات التقرير العام الخاص بالنموذج التنموي الجديد.

وفي الأخير، نحن في مجموعة الدستوري الديمقراطي الاجتماعي، كلنا أمل وثقة في قدرة بلادنا على تجاوز كل الأزمات وتحقيق الإقلاع الاقتصادي ومواجهة الآثار السلبية للجفاف وندرة المياه والفقر والهشاشة والاختلالات الاجتماعية والمجالية، ومواجهة كل التحديات الدولية والإقليمية، وبناء مغرب متضامن وقوي بفضل السياسة الرشيدة والمتبصرة لجلالة الملك محمد السادس نصره الله وأيده، وبتضافر جهود كل القوى الحية بما فيها كل مكونات الشعب المغربي.

والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا للسيد المستشار المحترم عن مجموعة الدستوري الديمقراطي الاجتماعي.

الكلمة لمجموعة الكونفدرالية الديمقراطية للشغل، في حدود 3 دقائق.

المستشار السيد حسن نازهي:

شكرا السيد الرئيس.

السيد الوزير،

السيدة والسادة المستشارين،

أنشرف بتدخل باسم مجموعة الكونفدرالية الديمقراطية للشغل، لتقديم تفسير واضح وصرح لقرارنا التصويت بالرفض على مشروع قانون المالية 2026، وذلك انسجاما مع مرجعيتنا ومواقفنا التاريخية الداعمة للعدالة الاجتماعية ولحماية الفئات الشغيلة والطبقة المتوسطة.

السيد الوزير،

لقد قمنا داخل اللجنة وخلال الجلسة العامة، بمجموعة من التعديلات الجوهرية التي لم نطرحها من باب المزايدة، بل من باب الحرص على مصلحة البلاد وتقوية الدولة الاجتماعية ومعالجة الاختلالات البنوية، لكن للأسف واجهت تلك التعديلات رفضا شبه كلي من طرف الحكومة، في غياب افتتاح على مقترحاتنا.

وقد شملت هذه التعديلات على الخصوص تخفيف الضغط الضريبي على الأجراء والطبقة المتوسطة عبر مراجعة الضريبة على الدخل، وتوسيع شريحة المعفيين من الضريبة، لكن الحكومة رفضت ذلك رفضا مطلقا، رغم تأكل القدرة الشرائية وارتفاع تكاليف المعيشة.

ولهذا نأسف، السيد الوزير المنتدب، أننا لم نستطع يعني الاقتناع بالتصويت لصالح مشروع قانون المالية، ومع ذلك لابد أن نتمنى لكم التوفيق، على اعتبار أن هذا المشروع يهم بلادنا جميعا. شكرا لكم.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا للمستشار المحترم.
شكرا للجميع.

ورفعت الجلسة.

الملحق: المداخلات المسلمة مكتوبة لرئاسة الجلسة.

مداخلات فريق التجمع الوطني للأحرار:

■ **أولا: مداخلات الفريق في مناقشة مشاريع الميزانيات الفرعية المندرجة ضمن اختصاصات لجنة العدل والتشريع وحقوق الإنسان:**

(1) مداخلة المستشار السيد المصطفى الدحاني باسم الفريق في مناقشة مشروع الميزانية الفرعية للأمانة العامة للحكومة:

السيد الرئيس المحترم؛

السيد الأمين العام للحكومة؛

السيدات والسادة المستشارين المحترمين

بداية، لابد أن أتقدم بشكر السيدات والسادة أعضاء اللجنة المحترمين، الذين انكبوا على مناقشة مشروع هاته الميزانية لساعات طوال، منوهين بمستوى النقاش الذي ساد بين كل مكونات المجلس أغلبية ومعارضة، والذي ناقشنا فيه الميزانية الفرعية لمؤسسة تعد من ركائز البنيان القانوني المغربي، فقد تم إحداثها كتابة عامة لرئاسة الحكومة بظهير شريف، باعتبارها إدارة قيادة عامة تقوم بإسناد الحكومة ورئاستها في مهام تدبير الحكومة وتنسيق عمل الوزارات.

ونستغل هذه الفرصة لتجديد التواصل مع شخصية من الأعلام القانونية لهذا البلد، في شخص الأستاذ محمد حجوي، الأمين العام للحكومة المغربية، وهي مهمة تعاقب عليها عدد جد محدود من الشخصيات الوطنية ذات التكوين القانوني الرفيع ونترحم بالمناسبة على الأساتذة محمد باحيني وعباس القيسي وعبد الصادق ربيع كما نتمنى دوام الصحة والعافية للأستاذ إدريس الضحاك. كما نحني من خلالكم، السيد الأمين العام المحترم، كافة الموظفين والموظفات والمسؤولين الإداريين بالأمانة العامة للحكومة ونشد على أيديهم. وهذه مناسبة ندعو فيها إلى المزيد من العناية بهذه الفئة من الموظفين،

تزامن كذلك انعقاد اللجان الفرعية، أيضا نتوجه إليكم السيد الوزير المنتدب بخالص الشكر والتقدير على الصراحة والوضوح ديالكم، واللي عهدناها فيكم. بطبيعة الحال أغتتم هذه الفرصة أيضا كي أشكركم السيد الوزير المنتدب بعد تصريحكم صباح اليوم حول عزمكم إخراج نظام أساسي لهيئة مفتش الشغل، وكذلك نتوجه إليكم بملتمس، السيد الوزير المنتدب، بإخراج نظام أساسي عادل ومنصف لشغيلة الجماعات المحلية، النقل واللوجستيك وشغيلة التجهيز والماء، التعاون الوطني والتعليم العالي، وهذا أعتقد أنكم، السيد الوزير، تلقاؤهم فيهم إن شاء الله الإمكانية باش تعاونو معهم.

بطبيعة الحال، بالرغم من الجهود التي بذلتها فهاذ مشروع قانون المالية، السيد الوزير المنتدب، بالنسبة إلينا لم نقتنع، بمعنى مازال خصمكم تزيدو تجتهدو أكثر، كما عبرتم أمس، وللأسف وجدنا أنفسنا في الاتحاد الوطني للشغل بالمغرب بمجلس المستشارين مضطرين للتصويت ضد هذا المشروع لمجموعة من الأسباب:

أولا، تغيب الشركاء الاجتماعيين عن الجولة ديال شتنبير اللي تتسمعو الآراء ديالكم، واستمرار، السيد الرئيس الحكومة، في إبعاد وإقصاء الاتحاد الوطني للشغل بالمغرب رغم يعني احتلاله للمرتبة الثالثة في القطاع الخاص. ضعف تفاعل الحكومة مع التعديلات التي تقدمنا بها كممثلين عن الاتحاد الوطني للشغل بالمغرب، والتي همت بالأساس:

- تخفيض الأعباء عن عدد من الأجراء، سيارات الاسعاف، تشجيع السياحة الداخلية، حماية المقاولات الوطنية الناشئة وتحسين جودة خدمات بعض القطاعات ذات البعد الاجتماعي كالترقية الوطنية والتعليم الأولي والصحة والتشغيل والأمازيغية؛

- عدم تضمن المشروع لإجراءات ملموسة تهم الطبقة الشغيلة، مقابل إجراءات مهمة لفائدة المقاولات الوطنية، وهذا بطبيعة الحال نحن نثمنه، على اعتبار أن نجاح المقاولات الوطنية هو نجاح لمناصب الشغل ونجاح لبلادنا، فقط يجب أن تكون هذه المناصب هي مناصب يعني مناصب لائقة، يحترم أرباب العمل تنزيل القانون ديال الشغل واحترام الحد الأدنى للأجور والتسجيل في الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي.

- تضمن المشروع لإجراءات، بالنسبة إلينا اعتبرناها جد محدودة لتنفيذ التوجيهات الملكية السامية الواردة في خطاب العرش الأخير، بخصوص التعليم والصحة والشغل والتنمية الترابية، بالرغم بالاعتادات المالية التي تم رفعها، نعتقد على أن هذه القطاعات في حاجة إلى مالية أكبر.

ومع ذلك بطبيعة الحال فقد صوتنا في جميع الميزانيات الفرعية، رغم قناعتنا بكونها غير كافية.

كما ندعو الحكومة القادمة إلى إرساء نوع من التوازن في التعامل مع التعديلات، ممثلو الأجراء، مثلا في هذه الدورة 7 تعديلات وأرباب العمل 31 تعديل.

لسير اشغال الحكومة والتي تعود بعض النصوص التي يستمر العمل بها في هذا المجال إلى عقود خلت.

نسجل كذلك مسألة تفعيل قوانين بعض المؤسسات الدستورية الواردة في باب الحكامة الجيدة، ومسألة استمرارية بعض المؤسسات التي انتهت الولاية القانونية للأعضاء المعيّنين بها وضرورة المعالجة التشريعية لهذه المسألة. نثير كذلك إشكاليات متعلقة بضرورة المعالجة التشريعية لمسألة القانون التنظيمي الخاص بالتعيين في المناصب العليا، والذي شهد عددا هائلا من التعديلات رغم المسطرة المركبة لتعديله، كما يتوقف دخول العديد من قوانين إحداث المؤسسات العمومية على تحيين القانون التنظيمي للتمكن من تعيين المدراء وتفعيل المؤسسات، فهل يستقيم أن يتم إحداث مؤسسة بقانون عادي ويتوقف تعيين مديرها بقانون تنظيمي؟

وفي سعي بلادنا لتعزيز جودة التشريع، تم وضع مقترحات قانونية لتنظيم دراسات الأثر للنصوص التشريعية، ورغم أهمية هذه الدراسات، فقد كشفت العديد من الأجوبة عن تراجع الوزراء عن تطبيق بعض القوانين بسبب عدم ملاءمتها للواقع، ويكفي أن نورد هنا مثال جواب وزير النقل واللوجستيك عن أسباب امتناع الحكومة عن تحويل المكتب الوطني للسكك الحديدية إلى شركة مساهمة وفق القانون، حيث أكد الوزير على الكلفة المالية المرتفعة للتحويل وعدم قدرة الحكومة على تحملها حاليا، وبالتالي توقف نفاذ القانون، ومن قبيل القانون المتعلق بالمؤسسة المشتركة للأعمال الاجتماعية للإدارات والتي يرتقبها موظفو القطاعات غير المتوفرة على مؤسسة للأعمال الاجتماعية بما فيهم موظفو الأمانة العامة للحكومة.

كما سجلنا محدودية اللجوء إلى دراسة في المسطرة التشريعية رغم أهمية ارفاق مشاريع القوانين بدراسات الأثر للاسترشاد بها أثناء دراسة هذه المشاريع من طرف مجلسي البرلمان، ونتمنى لكم النجاح في تكريس هذه الممارسة الجيدة التي أبانت عن نتائج حسنة في بعض الدول التي جربتها.

نثير في هذا المحور كذلك، مسألة نشر النصوص القانونية في الجريدة الرسمية وما تقتضيه من جهد لتحسين موقعها الإلكتروني وضمان فعالية محرك البحث وإتاحة إمكانية البحث في متن النصوص المنشورة والنشر الفوري للنسخ الإلكترونية للجريدة الرسمية لتيسير عمل المرتفقين ومستعملي المعلومة القانونية، ويمكن في هذا الإطار الاقتباس من تجارب الدول الأوربية التي تنشر نصوص القوانين بصيغة مفتوحة مع نسخ مرقمة من الصيغة الورقية.

ندعو كذلك إلى إرفاق مشاريع القوانين المتعلقة بالمصادقة على الالتزامات الدولية، بدراسات تشمل الملائمات التشريعية التي يتعين القيام بها على مستوى القوانين الوطنية، وبالكلفة المالية التي تترتب عن هذه الالتزامات الدولية، لمساعدة المشرع على حسن تقدير الموقف من هذه الاتفاقيات الدولية والتحفظات التي ترفق بها.

ونثير معكم كذلك مسألة تنقيح التشريعات، فالتشريع الوطني يتضمن

علما أن عددهم الإجمالي جد محدود 444 موظفا 70% منهم من فئة الأطر، فكل الجهود التي تصب في اتجاه تجويد ظروف اشتغالهم تصب في اتجاه تحقيق غايات هذا المرفق الحيوي والذي يساهم بشكل كبير في إشاعة الأمن القانوني ببلادنا بالإضافة إلى مهامه الأخرى المرتبطة بالمهن المنظمة والحياة الجمعية، وهي مناسبة لتهنئتك على اعتماد التنظيم الجديد للمديريات العامة والاقسام والمصالح، كما نهنئكم بالمقر الجديد للمديرية المكلفة بالمهن والجمعيات. نود بهذه المناسبة كذلك، ان نسجل تجاوبكم مع أدوات المراقبة البرلمانية وخاصة الأسئلة الكتابية، حيث أجبتم عن 65 سؤالاً كتابيا من أصل 85 سؤالاً، وهو معدل مرتفع مقارنة بباقي أعضاء الحكومة، رغم التجاوز المتفهم للأجل الدستوري المحدد في 20 يوما.

السيد الوزير؛

اختصاصات الأمانة العامة لحكومة كثيرة ومتشعبة والوقت لن يسعنا في تناولها كلها، لذلك سنتناول معكم بعض النقاط التي نرى ضرورة إثارها. نبدأ المناقشة بملف العمل التشريعي، الذي تتحمل مصالح الأمانة العامة مهام ديمية في مسار تجويد المنظومة التشريعية بما فيها النصوص القانونية والنصوص التنظيمية، ونعبر عن سعادتنا بانخراط الأمانة العامة في معالجة الصعوبات التي سبق لنا إثارها منذ السنة الأولى من هذه الولاية في ما يخص جودة الصياغة التشريعية، وخاصة تلك الصعوبات الكبرى التي يواجهها المشتغلون بالنص القانوني في الحصول على الصيغ الكاملة الموطدة للنص القانوني، حيث شرعت الأمانة العامة في نشر الصيغ الموطدة للعديد من النصوص، كما توصلنا خلال مناقشة العديد من مشاريع القوانين بصيغ موطدة تشمل النص الموطد ومشروع التعديلات، وخاصة أثناء مناقشة نصوص تشريعية قدمتها وزارة العدل في هذه اللجنة الدائمة.

ونتمنى بمناسبة عرض مشروع قانون المالية لهذه السنة أن تكون هذه السنة الأخيرة التي يقدم فيها المشروع بصيغة تجزئية لا تشمل النص الموطد، وهو نقاش طرحناه كذلك في إطار المسار التشاوري لإعداد القانون التنظيمي للمالية الذي نتمنى أن يستجيب لهذا المطلب الذي يشكل ضمانة لنجاح المناقشة البرلمانية. كما نستغل هذه الفرصة لتشجيعكم على تسريع العمل في هذا المشروع وتعميمه على جميع النصوص القانونية والتنظيمية، مع تعبئة باقي القطاعات المعنية بالنصوص للانخراط في هذا الورش الذي سيساهم في تجويد المنظومة القانونية المغربية.

نثير كذلك، مسألة الالتزام بإخراج النصوص اللازمة لتنفيذ القوانين ويمكن أن نعطي مثال على ذلك بالتأخر في إصدار النصوص اللازمة للقانون الإطار للاستثمار، رغم تنصيب هذا القانون على أجل محدد لذلك تم تجاوزه. كما نذكر أهمية إصدار النصوص التنظيمية للعديد من القوانين، للملاءمة مضامينها مع روح القوانين التي صدرت بعد دستور 2011، ونشير بهذه المناسبة إلى بعض النصوص التطبيقية الخاصة بالقانون التنظيمي 065.13

الخاص بأعداد هذه النشرات ووضع محرك بحث وطني مفتوح للعموم لتيسير الولوج لهذه المعلومات، فلا يعقل أن يضطر الأشخاص إلى الانتقال إلى مقر المطبعة الرئيسية بالرباط لمعرفة العدد الذي صدر فيه قرار يتعلق بتأسيس شركة أو إعلان متعلق بنزع الملكية أو إعلان تحفيظ عقاري.

كما أن حجم هذه النشرات والتي تحتوي الآلاف الصفحات لا يسهل عملية الوصول إلى المعلومات المنشورة فيها، يكفي أن نذكر أن فهرس عادي لعدد واحد من هذه النشرات قد يحتوي على 50 صفحة، فيحتاج بدوره إلى فهرس.

كما نتساءل عن التوازن المالي لهذه المطبعة باعتبارها مرفقا للدولة مسير بطريقة مستقلة.

السيد الأمين العام للحكومة؛

في ختام هذه المداخلة، لابد أن نخيكم على التعاطي المتميز مع البرلمان وخاصة في مسألة المبادرة التشريعية للبرلمان والتي يتفق الجميع على محدودية القوانين الصادرة بمبادرة برلمانية، رغم أن الدستور يضع المبادرة التشريعية للبرلمان في نفس مستوى المبادرة التشريعية للحكومة، حيث نص الفصل 78 من الدستور على: "الرئيس الحكومة ولأعضاء البرلمان على السواء حق التقدم باقتراح القوانين". وندعوك للتفكير في وضع آلية مباشرة لتبادل الرأي بين أصحاب المقترحات والأمانة العامة للحكومة بخصوص مقترحات القوانين خلال مرحلة عرضها على اللجنة بين وزارية المحدثه بموجب مرسوم قبل إعداد موقف الحكومة بخصوصها، كي يساهم ذلك في التعاون بين السلطين التشريعية والتنفيذية ويسهم في تحسين الإنتاج التشريعي للبرلمان.

كما ندعوك بالمناسبة إلى التفكير في صيغ جديدة للنشر المفتوح للجريدة الرسمية بما ييسر مقروئية النصوص واستعمالها من طرف المرتفقين.

ونجد التأكيد على أهمية الأدوار التي تقوم بها هذه الإدارة التاريخية وعلى توجيه تحية تقدير للأطر العاملة بمصالح الأمانة العامة، ونساند كل الجهود الرامية إلى تحسين وضعيتها المادية والاجتماعية والوظيفية.

أمام هذا الزخم الإيجابي لنشاط عمل الأمانة العامة للحكومة سنوصت على مشروع ميزانيتها بالإيجاب.

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته.

(2) مداخلة المستشار السيد محمد بن فقيه باسم الفريق في مناقشة مشروع الميزانية الفرعية لوزارة العدل:

السيد رئيس المحترم؛

السيد الوزير المحترم؛

السيدات والسادة المستشارون المحترمون؛

السادة والسيدات الأطر والمسؤولين المحترمون؛

السادة أطر المجلس؛

العديد من النصوص القانونية الحامدة التي لا تعد ملائمة للعصر وللدستور والتي لم يتم نسخها، نذكر هنا قانون الحصانة البرلمانية، وقانون المحكمة العليا للعدل، وظهائر تعود لمرحلة الحماية، ويتعين نسخها بقانون.

السيد الأمين العام المحترم؛

نخصص المحور الثاني من هذه المناقشة لطرح بعض الأفكار والملاحظات المتعلقة بدور الأمانة العامة في الحياة الجمعية، والذي تنقسمون السلطة فيه مع مديرية الحياة الجمعية في وزارة الداخلية ومع عمال العائلات والأقاليم المختصون بتأسيس الجمعيات حسب القانون التنظيمي للجمعيات ومع مديرية العلاقات مع المجتمع المدني في وزارة العلاقات مع البرلمان ومع العديد من الوحدات الإدارية المختصة في الجمعيات في العديد من الوزارات، وهو ما يقتضي توضيح دقيق لاختصاصات كل وزارة وتجنب التقاطع والتضارب بينها، وسنركز في هذه المداخلة على النقاط الأساسية التالية:

- نتساءل عن أسباب غياب أية أهداف أو مؤشرات للنجاعة متعلقة بالاختصاصات الموكولة للأمانة العامة في مجال الجمعيات والمهن المنظمة في مشروع نجا الأداء؛

- نستفسر عن حصيلة أداء الأمانة العامة للحكومة فيما يتعلق بوضع منظومة وطنية إعلامية للجمعيات بالنظر إلى أهميتها في معرفة شفافة وواضحة لحجم الظاهرة الجمعية بالمغرب؛

- نستفسر كذلك عن أسباب محدودية الطلبات المتعلقة بالمنفعة العامة للجمعيات، وعدم جاذبية هذه الصفة للجمعيات، وهو ما تكشفه محدودية الطلبات ومحدودية الجمعيات الحاصلة على الصفة، مما يقتضي التفكير في أسباب عزوف الجمعيات عن اللجوء إلى هذه المسطرة.

وننتقل إلى موضوع المهن المنظمة سواء المهن الطبية والشبه الطبية أو المهن التقنية، ونسأل عن الإجراءات الانتقالية التي وصل إليها ملف نقل الاختصاصات من الأمانة العامة للحكومة إلى الهيئة العليا للصحة فيما يتعلق بالأطباء والصيدلة وممارسي المهن شبه الطبية. كما نتبنى تبسيط ورقمنة مساطر الترخيص الخاصة بمهن المهندسين والمهندسين المعماريين والمهندسين المساحين الطبوغرافيين وتقليص عدد الوثائق المطلوبة انسجاما مع توجه تبسيط المساطر الإدارية.

السيد الأمين العام للحكومة؛

يكثني مرفق المطبعة الرسمية ونشرات الجريدة الرسمية، أهمية كبيرة في الأمن القانوني لبلادنا، فالمطبعة تتولى مسؤولية نابعة من الدستور وهي تفعيل القاعدة المتعلقة بنشر النصوص القانونية وغيرها.

نثير أمامكم بالخصوص مشكل تبسيط مقروئية النشرات المتعلقة بإعلانات القانونية والقضائية والإدارية وإعلانات التحفيظ العقاري في غياب محرك البحث الخاص بهذه النشرات مما يقتضي التعجيل برقمنة الأرشيف

إلى توافقات تستحضر تجويد منظومة العدالة وفعالية الحقوق والحريات للجميع مع ما يقتضيه ذلك من استعداد لتبادل التنازلات وردم الفراغات.

لقد واصلت الوزارة في ظل مسؤولية السيد الوزير استكمال ورش إصلاح منظومة العدالة، عبر الانكباب على قوانين جوهرية في المادة القضائية وخاصة قوانين المسطرة المدنية والمسطرة الجنائية، ورغم ما أثارته هذه القوانين من نقاشات عمومية محددة، بسبب بعض المواد التي يبدو منها الخروج عن منهجية التوافق الوطني الجامع حول إصلاح منظومة العدالة، فالحوار الصريح والمسؤول ساهم بشكل كبير في تجاوز سوء التفاهم وتكريس التوازن بين مكونات منظومة العدالة بما مكن من المصادقة البرلمانية على هذين القانونين المهمين، رغبة في تعزيز الضمانات القضائية الموكلة للمرتفقين، وتنمي التسريع بإعادة تقديم مشروع قانون المسطرة المدنية في المسطرة التشريعية لتدارك الملاحظات التي حملها قرار المحكمة الدستورية بخصوص النص المصادق عليه، وهي فرصة للإشادة بقرار إحالة هذا القانون على القضاء الدستوري ونشجع بالمناسبة على عرض كل القوانين التي تكون لها تأثيرات قوية على الحقوق والحريات على مسطرة المراقبة الدستورية القبلية الاختيارية.

لقد شكلت وزارة العدل الواجهة الأساسية للتنسيق بين السلطة التنفيذية والسلطة القضائية في كل المجالات التي تتعلق بالتعاون بين السلطتين الحكومية والقضائية، ولكننا لاحظنا كذلك كيف ساهم السيد وزير العدل في الحوار غير المباشر بين السلطة التشريعية والسلطة القضائية بخصوص مشاريع القوانين المتعلقة بالسلطة القضائية، حيث كان حريصا في مناقشة هذه المشاريع على التعبير عن مواقف كل من السلطة التنفيذية ومن السلطة القضائية والحوار بخصوصها مع البرلمان لإيجاد الصيغ التشريعية التي تضمن جودة النصوص المصادق عليها.

وفي هذا الإطار تميزت هذه السنة بالمصادقة البرلمانية على زخم كبير من مشاريع القوانين ونذكر منها المسطرة الجنائية والمسطرة المدنية والنظام الساسي للقضاة ومهمة المفوضون القضائيون ومهمة الترجمة وقوانين المؤسسات الخاصة بالأعمال الاجتماعية وقانون الوكالة الوطنية لحماية الطفولة.

وننتظر الاشتغال بنفس الجدية على القانون التنظيمي الخاص بالمحكمة الدستورية والقانون التنظيمي الخاص بالدفع بعدم الدستورية والصيغة الجديدة لقانون المسطرة المدنية إذا تيسرت إحالتها.

السيد الرئيس المحترم؛

السيد الوزير المحترم؛

البرلمان مستعد للتجاوب وضمان النجاعة التشريعية من خلال تكثيف الاشتغال على هذه النصوص واقتصاد الزمن التشريعي، مع

أستغل الفرصة لأشكر السيدات والسادة أعضاء اللجنة المحترمين الذين انكبوا على مناقشة مشروع هاته الميزانية لساعات طوال، منوهين بمستوى النقاش الذي ساد بين كل مكونات المجلس أغلبية ومعارضة، ميزانية وزارة تعتبرها الأمم دعامة مركزية في استمرارية الدول، فالعدل أساس الحكم، لقد اكتسبت وزارة العدل عبر تاريخ بلادنا مكانة مركزية في البناء الحكومي، ورغم سحب العديد من وظائف رئاسة النيابة العامة من وزارة العدل، فمكانة هذه الوزارة تحتفظ بمكانة محورية في منظومة العدالة ببلادنا باعتبارها الحامل المادي لمنظومة العدالة والمسؤول السياسي عن العمل التشريعي المتعلق بمجال العدالة.

فوزارة العدل تتحمل مسؤولية أساسية في تنزيل خارطة الطريق المتخلفة في الميثاق الوطني لإصلاح منظومة العدالة، وهي ورش استراتيجي عابر للحكومات ومركز على مبادئ دولة الحق والقانون والمؤسسات، وفق التوجيهات السامية لجلالة الملك حفظه الله في العديد من خطابه ورسائله السامية المتعلقة بإصلاح شامل وعميق لمنظومة العدالة لجعل القضاء في خدمة المواطن.

والوزارة كذلك مسؤولة عن الإسهام في تكثيف مجهودات التنسيق وتعزيز آليات التواصل مع كافة المتدخلين في منظومة العدالة، سواء ما يتعلق بالسلطة القضائية أو بالمهن القضائية.

كما يفرض على الوزارة الاستمرار في العمل على تعزيز آليات التعاون والتواصل بين السلطتين التنفيذية والقضائية لتحقيق المزيد من النجاعة والفعالية في إطار الاستقلالية المكفولة للسلطة القضائية.

ووزارة العدل التي ناقش ميزانيتها الفرعية اليوم، هي الوزارة التي تتحمل المسؤولية السياسية على استكمال تنفيذ التوافق الوطني حول إصلاح منظومة العدالة، وهو توافق تم التوصل اليه عبر حوار وطني شامل بعد دستور 2011 بمباركة ملكية سامية والذي أنجب لنا وحدة الرؤية والهدف حول منظومة العدالة التي نريدها.

ونجدد على أن ورش إصلاح منظومة العدالة يعتبر مثالا واضحاً قابلاً للتدريس بخصوص المنهجية الناجحة في إنجاز الانتقالات والإصلاحات الكبرى، فقد تم الاشتغال وفق مقاربة تراكمية تدريجية بدأت بصياغة رؤية واضحة مجمعة، ثم تم التنزيل بعمل تشريعي محكم للقوانين التنظيمية الهيكلية، ثم القوانين الكبرى لمنظومة العدالة والانتقال التدريجية نحو القوانين المكملة للمنظومة والإجراءات المؤسساتية والنصوص التطبيقية اللازمة لها، مع مواكبة كل ذلك بالتقييم والإصلاح في ضوء ما تكشفه الممارسة والتجربة العملية من فراغات.

ورغم التركيب المعقد والمتشابك لمنظومة العدالة وتداخل مصالح وتوجهات الفاعلين والتشبث بالمراكز القانونية المكتسبة، فالإرادة الجماعية تظهر دائما الحرص على أن المصلحة العامة والرغبة الجماعية في التوصل

البيوعات وتقليص البيوعات التي تتم إعادتها بسبب غياب المتزايدين، وتقليص الشكوك المرتبطة بالعديد من عمليات البيع التي يضطر معها رؤساء المحاكم إلى عدم المصادقة.

ونشيد بالمناسبة بالعناصر المهمة التي تضمنها جوابكم السيد الوزير عن سؤالنا المتعلقة بتقديم قطاعكم في انجاز المشاريع الخاصة به ضمن الاستراتيجية الوطنية لمكافحة الفساد، وتقييم تأثيرها على تحسين مؤشرات النزاهة والشفافية، والذي تعهدتم فيه، السيد الوزير، بمواصلة العمل من أجل إصلاح المنظومة القانونية والاجرائية المتعلقة بالوقاية من الفساد ومحاربه، وترسيخ قيم النزاهة والشفافية في تدبير الشأن العام. وفريق التجمع الوطني للأحرار يحرص دائما في مناقشة الميزانيات الفرعية على تشجيع الوزارات على تسريع أوراش التحول الرقمي، مع ما يستتبعه ذلك من تحسين تجربة المرتفقين والمتعاملين بالمنصات الالكترونية وضمان الأمان المعلوماتي، ويمكننا القول أن تجربة وزارة العدل تجربة رائدة أبانت عن دور الخدمات الرقمية في تيسير ولوج المرتفقين إليها وإعفاءهم من التنقل إلى المحاكم، خاصة فيما يتعلق بالوثائق ذات الاستعمال الواسع من قبيل السجل العدلي، والمنصات التي يستعملها محنيو العدالة من قبيل المحامين والعدول... كما أظهرت الهجات السيبرانية التي استهدفت العديد من المنظومات الوطنية قوة المنظومة المعلوماتية لوزارة العدالة ونوده تحية خاصة للأطر المشتغلة بها، والتي نشجعها على مواكبة هذا التحول بجيل جديد من المحاكم يرتكز على مجتمعات قضائية متكاملة تراعي التعاضد بينها في البنيات التحتية.

ونختم هذه المداخلة بالإشادة بروح التعاون والحوار التي حكمت الحوار بين الوزارة والتمثيلات المهنية المعنية بالمشاريع الإصلاحية الجارية، كما نجد الدعم لكم، السيد الوزير، في باقي المشاريع التي تعتمون تنفيذها في السنة المالية القادمة، ونجدد الإشادة بموظفي قطاع العدل لما يبذلونه من مجهودات لضمان فعالية الحق في اللوج إلى العدالة. والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته.

(3) مداخلة الفريق في مناقشة مشروع الميزانية الفرعية للوزارة المنتدبة لدى رئيس الحكومة المكلفة بإصلاح الإدارة والانتقال الرقمي:

السيد الرئيس المحترم؛

السيدة الوزيرة المحترمة؛

السيدات والسادة المستشارين المحترمين؛

أشرف بإلقاء هذه المداخلة باسم فريق التجمع الوطني للأحرار في إطار مناقشة الميزانية الفرعية للوزارة المنتدبة لدى رئيس الحكومة المكلفة بإصلاح الإدارة والانتقال الرقمي. وتعتبر محطة مناقشة القانون المالي محطة بارزة في مسار ممارسة العمل الرقابي البرلماني، لما تتيحه من إمكانية الاطلاع

ضرورة استحضار المقاربة التشاركية في إعداد كل هذه المشاريع وفاء للدستور.

وعلى مستوى المهام المتعلقة بالسياسة الجنائية، نعتبر أن هذه السنة سنة تاريخية، فهي السنة التي استطعنا فيها كبرلمان ووزارة انجاز إصلاح تاريخي لنظام العقوبات بلادنا، من خلال الدخول الفعلي لنظام العقوبات البديلة حيز التنفيذ في غشت الماضي، تعبيرا عن السعي المستمر لتطوير أنظمة العقاب الجنائي، حيث تطورت هذه العقوبات من أشكال قديمة للعقاب مرتبطة بالعقوبات البدنية كالضرب والإيذاء الجسدي والقتل والأشغال الشاقة وأنظمة عقاب مرتبطة بالحرمان الاجتماعي من قبيل الحصار أو النفي والطرء من المجتمع، ولكن مع تطور المجتمعات البشرية وصلنا في العقود الأخيرة إلى عقوبات مرتبطة بالحرمان من الحرية والعقوبات المالية، فبعد الزمن كانت الهواجس الحاكمة للمشرع تتمثل في تحقيق الردع العام والخاص وتعزيز مستويات الأمن العام وحماية حقوق الأغيار.

لقد استطاع المشرع البرلماني المغربي تحمل مسؤولية الإصلاح الجزئي لنظام العقوبات الجنحية عبر إدراج خيارات بديلة للعقوبات الحبسية تخدم المجتمع وتساهم في تهذيب سلوك المداين وتقويمه وفي نفس الوقت تواكب مستوى التطور الاقتصادي والاجتماعي والثقافي الذي يشهدها المجتمع، فما كان مقبولا في السابق لم يبق مقبولا في الحاضر، لن يكون مقبولا بالضرورة في المستقبل.

لقد وضع البرلمان منظومة عقوبات بديلة وترك للحكومة الوقت الكاف لتحضير شروط تفعيلها، ومنذ صدور القانون ونشره في الجريدة الرسمية اخذت الإدارة الوقت الكافي لتحضير البشري واللوجستيكي لإنفاذ بعض العقوبات، ومشروع القانون المالي المعروض حاليا يتضمن اعتمادات وموارد إضافية لتمكين السلطات والإدارات المعنية من تدبير هذا النوع الجديد من العقاب للإسهام في التهذيب وإصلاح سلوك الأفراد.

وفي جانب آخر متعلق بالسياسة الجنائية، نتابع مجهودات الوزارة في مكافحة الفساد، ونثن الجهود المبذولة على مستوى رقمنة العديد من مساطر منظومة العدالة وندعو إلى المزيد منها، وخصوصا تلك المتعلقة بالبيوعات العقارية بالمحكمة فرغم المجهود الكبير الذي يبذل في هذه العمليات مازالت تحتاج إلى معالجة الكثير من العوائق التنظيمية التي تضمن جودتها وشفافيتها ومردوديتها، وخاصة ما يتعلق بتعميم الرقمنة في مختلف مراحل وعمليات البيوعات العقارية وإحداث آليات لضمان التمويل البنكي لهذه البيوعات وتجويد المعطيات المنشورة، وخاصة ما يتعلق بضرورة نشر تقارير الخبرات المرتبطة بتحديد الثمن الافتتاحي وتمكين المزايدين من مهل زمنية معقولة للأداء، وهي اجراءات من شأنها رفع مردودية هذه

ومظاهر الرشوة والفساد.

صحيح أن الإدارة لا تزال فيها بعض الزوايا التي تحتاج للمعالجة والإضاءة لتخفيف هذا الوضع، وهو ما تعزز بالإرادة الصلبة والقوية لهذه الحكومة في التعاطي المباشر ومواجهة الواقع بتحدياته، لأن المرحلة اليوم تقتضي الحسم واتخاذ القرارات بالعمل المضني والمتواصل، وهو ما تقومون به، السيدة الوزيرة المحترمة، بعيدا عن أساليب الهرجة والضجيج التي يحسن البعض إثارتها لا غير.

إن صورة الإدارة المغربية وفقا لبعض التقارير الصادرة توضح بجلاء التحولات الإيجابية من حيث تحسن وتقدم مؤشر مناخ الأعمال حيث أشار تقرير حديث صادر عن مؤشر الأعمال الشهير "Doing Business" لعام 2023، حصل فيه المغرب على تصنيف مشرف بوصوله إلى المرتبة 53 عالميا ووفقا للتقرير الذي نشره أيضا المعهد الملكي للدراسات الاستراتيجية سنة 2024 الذي يؤكد هذا التطور بناء على مؤشرات جد موضوعية.

ولنا في فريق التجمع الوطني للأحرار بمجلس المستشارين، كامل الثقة فيكم للدفع قدما بهذا الورش في نفس المنحى التصاعدي، والذي حتما ستظهر نتائجه أكثر في غضون السنوات المقبلة، وذلك إيمانا منا بأن الإصلاحات العميقة والجوهرية غالبا ما تنتج ثمارها مع توالي السنوات، لأنه ليس عمل ارتجالي واعتباطي، بل عمل بمقومات استراتيجية واضحة المعالم وإن شاء الله وقوته تواصلون قيادة سفينة هذا القطاع في الولاية القادمة.

السيدة الوزيرة المحترمة؛

يشكل ورش اللاتمركز الإداري بدوره حلقة محورية لإنجاح الإصلاح الإداري، لما يتيح من تقريب الإدارة من المواطن وتيسير المعالجة الآتية وتخفيف العبء عن الإدارات المركزية، وبهذا الشأن لا بد أن نثمن جهودكم المتواصلة لتنسيق هذا العمل عبر اللجنة الوزارية للتمركز الإداري بغية إعداد النصوص التنظيمية في هذا الباب والاسراع بإخراجها.

وفي نفس الإطار، نسجل بارتياح التوجه اللامتمركز في مجال الاستئثار استنادا لما تضمنه الميثاق الجديد الذي خول صلاحيات واسعة للهيئات اللامتمركزة، وما أحوجنا لمثل هكذا إصلاحات هيكلية، لأنها تؤسس وترسيخ ممارسات فضلى بالإدارة المغربية، وهو الأمر الذي نبه إليه تقرير بنك المغرب والذي دعا فيه السلطات إلى مواصلة العمل من أجل تحسين مناخ الأعمال.

ونعتقد أنه سيكون من الأهمية إحداث مصالح خارجية لهذه الوزارة بصلاحيات موسعة لتكون النموذج في هذا الباب.

وفي سياق تعزيز ورش اللامركزية، باعتباره قطب الرحى على المستوى الترابي نود التنويه والإشادة بجرأة هذه الحكومة، برفعها لخصبة الضريبة على القيمة المضافة المحولة للجاعات الترابية بشكل غير مسبوق في تاريخ الحكومات المتعاقبة لـ 32% إن الإدارات الترابية تعتبر الواجهة الأولى في تعامل

الواسع والحيز الزمني الكافي للمناقشة المستفيضة لحصيلة تنزيل السياسات العمومية القطاعية والاستراتيجيات والبرامج والأوراش المنبثقة عنها، والرؤية التوقعية للسنة المقبلة.

وفي مستهل هذه المداخلة، لا تفوتني الفرصة، السيدة الوزيرة المحترمة، أن نعبر لكم داخل فريقنا بهذا المجلس الموقر عن بالغ التقدير لشخصكم الكريم، وأن أحيي فيكم روح المثابرة والاجتهاد لضمان نجاعة تنفيذ التوجهات الكبرى للحكومة في هذا القطاع المتجدد والمعاصر، هذا الأخير الذي يأتي في صدارة الأولويات الاستراتيجية لهذه الحكومة، بالنظر للأهمية التي يوليها القائد الأول، جلالة الملك محمد السادس أيده الله ونصره، لورش إصلاح الإدارة والانتقال الرقمي والذي ما فتئ يحث عليها في العديد من خطبه، معتبرا هذا الورش جسرا مهما لربح التحديات والرهانات الكبرى لبلادنا على جميع المستويات.

ومن أولى بوادر نجاح هذه الحكومة في هذا الباب الهيكلية الحكومية التي جمعت ورش إصلاح الإدارة مع الانتقال الرقمي داخل قطب واحد في إطار الانتداب لدى رئيس الحكومة، لما له من أهمية في تيسير التنسيق الأفقي بين مختلف القطاعات الحكومية الأخرى والمؤسسات العمومية، ومن مؤشرات الإرادة القوية لهذه الحكومة لتفعيل وإنجاح هذا الورش هو جرائها في الرفع الاستثنائي للميزانية المخصصة لها خلال هذه الولاية الحكومية مقارنة بباقي الحكومات السابقة.

السيدة الوزيرة المحترمة؛

إنكم تسهرون على قطاع يحمل عدة رهانات على عاتقه، من أجل إشعاع الإدارة المغربية والارتقاء بها وتجويد خدماتها كما أنه قطاع يقود مصالحة ثقافية لتكريس الطابع الرسمي للأمازيغية.

لنا في مناقشتنا لكم سوف نظل أوفياء لنفس السؤال الإشكالي المركزي الذي تقارب من خلاله واقع هذا القطاع منذ بداية هذه الولاية الحكومية المتمثل في: أي إدارة نريد لمغرب يخطط بثبات نحو التوقع في مصاف الدول الصاعدة؟ وهل إصلاح الإدارة وإنجاح الانتقال الرقمي شأن رهين بالسياسة العمومية القطاعية فقط أم رهين أيضا بانخراط فعلي للمواطنين والمواطنات ومختلف الفقاء أي له أبعاد ثقافية واجتماعية يجب الافتتاح عليها؟ وأية مداخل لمصالحة تاريخية ثقافية فعلية عبر تفعيل الطابع الرسمي للغة الأمازيغية؟

في هذا الإطار سوف أتناول هذه المداخلة في ثلاث محاور الأول بهم ورش الإصلاح الإداري والثاني يرتبط بالانتقال الرقمي والثالث يرتبط بتفعيل الطابع الرسمي للغة الأمازيغية؛

فبالنسبة لورش إصلاح الإدارة السيدة الوزيرة المحترمة؛ حظي هذا الملف منذ عقود باهتمام غير مسبوق وخصصت له عدة مناظرات، ليظل أحد الإشكالات العميقة المزعجة، نتج عنه ممارسات بيروقراطية مزعجة جعلت من الإدارة العمومية جيبا للمقاومة نتيجة استفحال بعض مظاهر المحسوبية

الانترنت في مختلف ربوع المملكة؛ أولا من أجل ديمقراطية هذا الحق بين المواطنين والمواطنين، وتخفيف عبء التباينات، المجالية، وثانيا هو مدخل أساس لإنجاح جل باقي الأوراش الاجتماعية الأخرى، خاصة على مستوى التعليم والتكوين والتأهيل بمختلف اصنافه، وبهذا الشأن نجدد لكم مناشدتنا لوضعه ضمن أولى الأولويات.

السيدة الوزيرة المحترمة؛

بالنسبة للمحور الثالث المتعلق بتنفيذ الطابع الرسمي للأمازيغية؛ فإننا نعي معكم ثقل المهام وأهمية عامل الزمن في تنزيل هذا البرنامج، إلا أننا نعتبره داخل فريقنا كما سبق وأشرنا في البداية أنه قطاع يقود مصالح ثقافية بتكريس الطابع الرسمي للأمازيغية، ويعكس مسار مهم محل بترام لنضال كبير منذ أزيد من ربع قرن، كما يحظى برعاية وإرادة ملكية، عززتها الوثيقة الدستورية للفلاح من يوليو وتنظيمها بقانون تنظيمي مكمل للدستور، بالإضافة إلى تتويج اعلان راس السنة الامازيغية كعطلة سنوية، كل ما سبق يجسد الارادة والمصالحة الحقيقية مع موروث ثقافي وحضاري عريق يشكل جزء مهم من هويتنا الثقافية والحضارية.

وإذ نأمل معكم مواصلة هذا المشوار الحافل بالنجاحات لتحقيق الأهداف المرسومة ومرامي المصلحة العامة بما فيه الخير والازدهار لهذا الوطن الغالي، بقيادة صاحب الجلالة الملك محمد السادس أيده الله ونصره.

والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

(3) مداخلة الفريق في مناقشة مشروع الميزانية الفرعية للوزارة المنتدبة لدى رئيس الحكومة، المكلفة بالعلاقات مع البرلمان:

السيد الرئيس المحترم؛

السيد الوزير المحترم؛

السيدات والسادة المستشارين المحترمين؛

يطيب لنا تقديم المداخلة في الشق المتعلق بالجمعية المدني. وقبل الخوض في تفاصيل هذه المناقشة، أغنم هذه الفرصة لأهنتكم بتجديد الثقة المولوية في شخصكم على رأس هذه الوزارة هذا التجديد في شخصكم لدليل على المثابرة والاجتهاد والتجديد العلاقات الذي تباشرون به تدير هذا القطاع المركب، الذي يجمع بين البرلمان والجمعية المدني والناطق الرسمي باسم الحكومة. التهئة أيضا موصولة للسيد الكاتب العام الجديد الذي نتمنى له بهذه المناسبة مسار محني موفق.

كما يطيب لنا التنويه والإشادة بمناخ التفاعل والنقاش الهادئ الذي ميز اللجنة بمناسبة هذه المناقشة، والتي تجلت فيها مبادئ وقيم العمل السياسي الجاد من قبل مختلف الفرقاء حول موضوع جد مميّز بهم مداخل تطوير الممارسة الدستورية والديمقراطية التشاركية ببلادنا وسبل تطويرها لتستجيب للتحديات والرهانات المجتمعية، كما أن التفاعل المستفيض من قبل السيد

المواطنات والمواطنين مع المرفق العمومي في قضاياهم اليومية الاعتيادية، ومن خلالها تترسخ الانطباعات الأولية حول واقع إدارتنا.

وبخصوص هذه الإدارات يلاحظ وجود تفاوتات عدة، بالنظر لمجال تواجدها ووسطها والفرص المتاحة أمامها للتطور، ما يجعل واقعها لا يتماشى ورهان الرقمنة، سواء فيما يتعلق بالوسائل اللوجيستكية أو الموارد البشرية المؤهلة إضافة إلى إشكالية ضعف تغطية شبكة الانترنت.

والملاحظ أنكم بادرتم باتخاذ الإجراءات والتدابير المناسبة بهذا الشأن بتأهيل اليد العاملة في المجال الرقمي لضمان انخراطها في الورش الإصلاحي والنجاحه.

كما نعتبر إرادتكم في تبني حلول مبتكرة لضمان مردودية أكبر، من خلال مشروع القانون المرن لورش جد مهم. ونتمنى خالصين أن تجدوا أيضا حلولاً مبتكرة للتصدي لمظاهر التسلط بالإدارات العمومية من قبل بعض المسؤولين الذين يتسببون في غرامات ضدها تهك المالية العمومية، إذ لا يمكن استمرار تقبل حصة المنازعات ضد الدولة في جانب الشطط في استعمال السلطة تناهز 5,52% بحسب إحصائيات سنة 2023 من حجم الملفات المثارة أمام المحاكم الإدارية، فهل تستمر الدولة في أداء الغرامات نتيجة تهور وعدم مسؤولية البعض؟

السيدة الوزيرة المحترمة؛

لا يسعنا في ختام هذا المحور إلا أن ننوه بمجهود الحكومة أيضا في مؤسسة الحوار الاجتماعي ونجاحها في ضمان استمراريته، وملتزمة بتنفيذ الالتزامات المنبثقة عنه في احترام تام للتعهدات المتفق عليها مع المراكز النقابية، وهذا بدوره يندرج في رزنامة النجاحات التي حققتها هذه الحكومة وإحدى المكاسب في إطار تعزيز وترسيخ الدولة الاجتماعية ودولة المؤسسات.

السيدة الوزيرة المحترمة بالنسبة لمحور الانتقال الرقمي؛

سبق وأن باشرنا مداخلتنا بإثارة مؤشر مهم هو الانخراط الحكومي الجاد في هذا الورش العميق والأقفي في نفس الآن، وذلك بزيادة غير مسبقة في الاعتمادات المالية لهذه الوزارة بغية أجرا عملية لاستراتيجية المغرب الرقمي 2030 وهنا أضيف مؤشرا آخر يبرز باللموس التقدم الكبير الذي عرفه المغرب في هذا المجال، بانتقاله من المرتبة 126 إلى 90 اليوم.

إننا في فريق التجمع الوطني للأحرار بمجلس المستشارين، قناعنا راسخة بأن جميع الأوراش الاجتماعية الكبرى والتاريخية ببلادنا رهينة بترسيخ عقيدة الرقمنة لما تتيحه من إمكانية الوصول إلى أبعد نقطة جغرافية في مسار التواصل مع المواطنين والمواطنين ورصد جميع البيانات الضرورية للمعالجة الآنية والفورية للملفات وتبسيط المساطر والإجراءات وتسريع الإجراءات وذلك بإعمال تقنية الذكاء الصناعي، وحسنا فعلتكم بإحداثكم لمديرية خاصة بهذا الشأن.

ومن مداخل إنجاز الانتقال الرقمي ببلادنا، تبقى ضرورة تعميم شبكة

فإن كان له من تفسير فهو النفس الإصلاحي الكبير الذي عرفته هذه الولاية الحكومية بقيادة رئيس الحكومة السيد عزيز أخنوش وتحت التوجيهات السيدة لصاحب الجلالة الملك محمد السادس، أيده الله ونصره، الذي يسعى منذ اعتلاء عرش أسلافه المنعمين لوضع المغرب في مصاف الدول الصاعدة وتبنيته كقوة إقليمية فاعلة.

التطور الملحوظ في مستويات التجاوب الحكومي مع مطالب البرلمان، وذلك من خلال الارتفاع المسجل في النسب المصرح بها في عرضكم المتعلقة بالرد على الاسئلة الكتابية والشفوية والآنية والتجاوب السلس والفوري مع مختلف المبادرات المعقولة والجادة وذات المصدقية البعيدة عن المحاولات البئيسة لعرقلة وثيرة العمل الحكومي والبرلماني، فأى تأخر في إنجاز المشاريع أو إخراج القوانين باعتبارها آلية من آليات التنفيذ والأجراً له كلفة على الاقتصاد الوطني.

هذا النفس، الذي افتقدها لفترة سابقة جراء البطء والتأخر في تنزيل مشاريع وأوراش جد مهمة، مقابل الاستكانة لخطاب المظلومية والأعداء. إن الزخم التشريعي والرقابي للبرلمان بجلسيه، لم يكن ليحقق مراميه وغاياته لولا تثبيت أسس متينة ومهيكلية في تدبير هذه الوظيفة وتعزيز مسار التحديث وتطوير مجال الرقمنة في تدبير الاسئلة وتوفير قاعدة بيانات مرقمة. إن مطلب حسن تدبير الزمن البرلماني والتشريعي وضمان نجاعته سيظل قائماً، ولن يتأتى ذلك إلا برفع القدرات والظروف المتاحة للبرلمان لتشجيع مبادرات ومقترحات القوانين، دعماً للمبادرة التشريعية للبرلمان التي تظل ضعيفة مقارنة مع الحكومة، هذه الخاصية ليست حصراً على التجربة المغربية، بل هي ظاهرة تعم مختلف التجارب المقارنة الفضلى في مجال الديمقراطية. إن الضعف المسجل في مقترحات القوانين هو أمر يسانلنا جميعاً أغلبية ومعارضة، فبلادنا في حاجة ماسة لدينامية تشريعية قوية، خاصة بعد دستور 2011 وضرورات تحيين وضمان تناغم الترسانة القانونية مع أحكامه الجديدة.

السيد الوزير المحترم؛

نحن في فريق التجمع الوطني للأحرار بمجلس، المستشارين جد متيقنين بأن الحكومة لها مبرراتها الموضوعية والمعقولة فيما يتعلق بالتجاوب مع مقترحات القوانين، لتفادي التضخم التشريعي وانعكاساته على المساس بمصدقية المؤسسات والدور الضبطي للدولة، وقد لمسنا بشكل واضح تصوراتها الواضحة وقدرتها على تنزيل القوانين بشكل متراص ومتناغم بالقدر الذي يجعل التشريع آلية للإصلاح وتحقيق التنمية.

إن وضوح الرؤية والتمكن لما يجب أن تكون عليه الأوضاع ومعالجة الإشكالات ينعكس رأساً على النص التشريعي، لا من حيث صياغته وبساطته وجعله متناسباً وملائماً وقابل للتطبيق والتنفيذ بسلاسة، بل ويحظى بقبول الفئات المستهدفة به من المواطنين والمواطنات.

كما أن المقاربة التشاركية التي اعتمدتها هذه الحكومة في إعداد مشاريع

الوزير المحترم كان له وقع خاص لدى السيدات والسادة المستشارين من حيث دقته والإضافة النوعية التي تضمنها.

وهي مناسبة لأعبر لكم السيد الوزير المحترم عن بالغ التقدير لشخصكم الكريم والتنويه بجهودكم الجبارة في سبيل إنجاح وتيسير عمل أحد أهم الأقطاب المؤسساتية في النظام السياسي، الحكومة والبرلمان، إلى جانب الصلاحيات المرتبطة بالعلاقة بالمجتمع المدني ومهام الناطق الرسمي للحكومة. كما هي فرصة سانحة، لأتقدم من خلالكم بجزيل الشكر لكافة الأطر التي تسهر معكم وتحت توجيهاتكم لإنجاح عمل وأدوار هذه الوزارة.

السيد الوزير المحترم؛

إن القطاع الذي تسهر على تديره يعتبر في وجهة نظرنا قطاعاً أولوياً في بعده الوظيفي، الذي لولاه لما أمكن تمرير مختلف الأوراش التشريعية والرقابية وفي مقدمتها قانون المالية الذي نحن بصدد مناقشته.

ينضاف إليها أحد أبرز الأدوار في العلاقة مع المجتمع المدني الذي لم يعد أحد يجادل في مكانته كقطب فاعل الأدوار بين الدولة والمجتمع المدني الذي تطور نسيجه ليغطي فراغات وأزمة الديمقراطية التمثيلية.

ناهيك عن مهام الناطق الرسمي باسم الحكومة، والتي بدورها لا تقل أهمية وحساسية عن باقي الوظائف التي تم سردها، خاصة في ظل اتساع رقعة الإشاعات والأخبار الزائفة المصاحبة للثورة المعلوماتية ومواقع التواصل الاجتماعي والتي أصبحت تغرق أمام شبه فوضى عارمة لتداول الأخبار الكاذبة دون أي سند أو ضوابط أو محددات.

وإذ نأسف مقابل ذلك، أن تظل الاعتمادات المرصودة لهذا القطاع لا تعكس هذه الأولوية الوظيفية، وكما هي محظوظة الحكومة بوضع شخصية من قيمتكم على رأس هذه الوزارة، إذ بجنحتكم وكفاءكم والأطعم المرافقة لكم توفقت في تحقيق تدبير أمثل للإمكانات المرصودة لتحقيق أقصى مستويات المردودية والفعالية والنجاعة.

السيد الوزير المحترم؛

ونحن بصدد مناقشة آخر الميزانيات المرصودة خلال هذه الولاية الحكومية، لقد أبيننا إلا أن نواصلها معكم في فريق التجمع الوطني لأحرار بمجلس المستشارين بنفس النسق الإشكالي، إلى أي حد توفقت هذه الوزارة المنتدبة من بلورة أسس التعاون والتوازن بين السلطة التشريعية والتنفيذية وترسيخ جسور متينة ووطيدة بين السلطتين لتعزيز البناء الديمقراطي ببلادنا؟ وهل توفقت في ترسيخ مكانة المجتمع المدني كوسيط فعال بين الدولة والمجتمع؟ وكيف أرسيت وبلورة مقاربة تواصلية لتقليص هامش الاشاعة والاكخبار الزائفة؟

فبالنسبة للعلاقات مع البرلمان، بعيداً عن لغة الأرقام والإحصائيات التي تعكس بجلاء الزخم القوي والكبير والدينامية غير المسبوقة في الأنشطة البرلمانية بمختلف مظاهرها التشريعية والرقابية وتقييم السياسات العمومية،

كل ما تحتاج هو جعل الجمعيات هي نتاج هذا العمق المتجذر لا أن تتم صناعتها أو استيراد نماذجها.

وإذ نتم النتائج الإيجابية لاستراتيجية "نسيج" 2022-2026 وتنفيذ برامجها لتوحيد جهود المجتمع المدني الذي يحتاج أكثر من أي وقت مضى اليوم إلى تجميع شتاته من خلال الرصد وتجميع المعطيات ولعل السجل الوطني للجمعيات الخطوة ثاقبة تستحقون عليها التنويه والإشادة.

في سياق هذا التحول والتطور الكبير في حجم النسيج الجمعوي نعاود التذكير بمعطى سبق وأن أشرناه السنة الماضية ويتعلق بهاجس مواصلة تدبير هذا الحقل الكبير الذي يتسع يوما بعد يوم من المركز، فالرهان على المجتمع المدني كما سبق وذكرنا، هو رهان تراجي ومجالي بامتياز وبالتالي نعتقد أن وجود أنوية جمهوية لوزارتكم أصبح مطلب أساسي لبلورة استراتيجيات تراعي البعد الجهوي فمتطلبات تطوير المجتمع المدني ليست نفسها على الصعيد الوطني فحاجيات المجتمع المدني بالهامش، أعمق مما هي عليه بالمناطق الحضرية والشبه حضرية خاصة بالمحاور الكبرى التي تعرف نهضة اقتصادية واجتماعية كبرى، سواء تعلق الأمر بالنخب المدبرة لهذه الجمعيات أو الإمكانيات المادية المتاحة لها ومجال وظروف اشتغالها.

من هذا المنبر نجدد ملتسنا لكم السيد الوزير المحترم، توجيه عنايتكم الفائقة نحو الجمعيات المتواجدة بالمناطق النائية بغية تقوية قدراتها ومواكبتها لتأهيلها خاصة تلك التي تنشط في مجال المرأة والشباب في نوع من التمييز الإيجابي.

السيد الوزير المحترم؛

وكما سبق وأن عبرنا في محطة سابقة لمناقشة هذه الميزانية أننا داخل فريق التجمع الوطني للأحرار نعتبر المجتمع المدني مكسب وريح كبير في سبيل خلق مناصب شغل كبيرة وفرص عمل دائمة ومؤقتة ولعل التوجه نحو إعداد الصيغة النهائية لمشروع قانون حول التشغيل الجمعوي، فعلا هذه المبادرة تسير في المسار الإصلاحي المهيكلي الذي تبنته هذه الحكومة منذ تعيينها والتي أيضا تسعى لتأسيس منظومات قانونية متكاملة ومتجانسة وعليه إلى تعتقدون أن يتم إدراج هذا المشروع ضمن مدونة التشغيل بإفراد باب خاص بالتشغيل الجمعوي.

وفيما يتعلق بمهام الناطق الرسمي؛

أود أن أؤوه بمنهجيتكم التواصلية الرصينة، التي تشكل نافذة أسبوعية لتتوير الرأي العام بالمعطيات الرسمية الصحيحة، إذا أمام سيادة الخطاب الشعبي والتهريجي وفي غياب أية ضوابط أثر على الخطاب السياسي لفترة ليست بالهينة، أصبح معه هذا الخطاب ملوث ويسوق مفاهيم ومصطلحات غير مضبوطة ومستمدة من قواميس لا تترقى لمستوى العمل والممارسة السياسية التي تنوق إليها، لظلل كما أسلفت هذه النافذة الأسبوعية بارقة أعتقد يتوجب استثمارها عبر عدة آليات التواصل الاجتماعي للوصول إلى أكبر

القوانين والنصوص والتي استغرقت حيزا زمنيا محمها، أسهمت بشكل كبير في تعزيز مناخ الثقة بين المؤسسات والمواطنين.

السيد الوزير المحترم؛

لا يختلف اثنان في أن المجتمع المدني اليوم بالمغرب، قطع أشواطاً جد مهمة في مسار تثبيت مكانته ككون أساس في الحقل المجتمعي بعد ما يناهز أربعة عقود من التراكم والتجربة الميدانية العملية زكته الوثيقة الدستورية، عبر عدة فصول إلى جانب مأسسته وترسيخ الديمقراطية التشاركية كخيار استراتيجي أمام انحسار إن لم نقل أزمة الديمقراطية التمثيلية التي تظل ظاهرة تكسح أعتد الديمقراطيات في العالم.

كما يحق لنا أن نقول أيضا أن الديمقراطية التشاركية اليوم من أجل التنمية ليست بديل للديمقراطية التمثيلية، بل هي مكملتها لتحقيق الغايات المثلى المنشودة، وهي بناء وطن والديمقراطية، الذي يوفر مقومات الأمن والعيش الكريم لكل أبنائه من مواطنات ومواطنين ولكل المقيمين فيه من المهاجرين من مختلف الجنسيات.

إن التناهي الكبير الذي يعرفه المجتمع المدني كما يصاحبه سؤال الفعالية والنجاعة والأثر الميداني على المواطنات والمواطنين؟ ناهيك عن العدالة المجالية بهذا الخصوص وهل توهج ودينامية النسيج الجمعوي تلامس المغرب العميق؟ اليوم المغرب بحسب آخر المعطيات الإحصائية تنشط فيه ما يناهز 320 ألف جمعية، هذا الرقم له عدة تفسيرات، في مقدمتها اتساع هامش ومناخ الحرية والديمقراطية بهذا الوطن الغالي، إلى جانب فتح أوراش كبرى محمد لهذا الزخم منذ بداية الألفية، وإطلاق ورش المبادرة الوطنية للتنمية البشرية بمختلف أجيالها والبرامج المنبثقة عنها، تحت الرعاية السامية لصاحب الجلالة، أيده الله ونصره، والذي تعزز بالوثيقة الدستورية للفاخ من يوليوز 2011.

فالمجتمع المدني اليوم أصبح بدوره ورشا مفتوحا في سياق تعزيز الديمقراطية التشاركية والفرص المتاحة التي كرسها مختلف التشريعات المنبثقة عن الدستور بدءا بالقوانين التنظيمية التي تهم الجماعات الترابية والقانون التنظيمي لتقديم الملتزمات والعرائض... الخ.

هذا الأمر يحيلنا معكم لملتس طريق جديد في تدبير قضايا المجتمع المدني أو النسيج الجمعوي لبلوغ مستويات متقدمة من الاحترافية، بإقرار حكمة تدبير المجتمع المدني عبر الدعم المتواصل والمواكبة والتتبع لتعزيز قدراته وتقويته لجعله في مستوى التحديات والرهانات المستقبلية لبلادنا، وهي مقبلة على أوراش كبرى على مختلف الجهات، ومن جانب آخر دمج وجعله في صلب تنفيذ البرامج التنموية بما تتطلبه هذه الأخيرة من تفعيل آليات التتبع والمراقبة والمواكبة والتقييم والمساءلة.

إننا في فريق التجمع الوطني للأحرار بمجلس المستشارين نجدد التشبث بطلب بناء وتطوير مجتمع مدني منبثق من عمق موروثنا الثقافي والحضاري اعتبارا لكون قيم التضامن والتعاون والتآزر فطرة متجذرة لدى المواطن المغربي

قدر من المواطنين والمواطنات.

وقبل أن أختتم مداخلتى هاته، أجدد الثناء والتشجيع بكل الأطقم الإدارية المواكبة معكم من مختلف الدرجات وعلى اختلاف المهام الموكولة لها على تفانيها ومجهوداتها، فالصلاحيات المخولة لهذا القطاع مقارنة مع حجم الإمكانيات المالية والبشرية المرصودة له يبرز بالملحوظ ثقل المهام الملقاة على عاتقكم، لذا فمساندتنا ودعمنا لكم في هذا الباب غير مشروط لتطوير القدرات والتحفيز والارتقاء بالحماية الاجتماعية للموظف.

السلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

4) مداخلة الفريق في مناقشة مشروع الميزانية الفرعية للمندوبية العامة لإدارة السجون وإعادة الإدماج:

السيد الرئيس المحترم؛

السيد المندوب العام المحترم؛

السيدات والسادة المستشارين المحترمين؛

نسعد في فريق التجمع الوطني للأحرار بهذا المجلس المقرر بتجديد اللقاء معكم في هذا الموعد السنوي الهام، لمناقشة فحوى ومضامين الميزانية المخصصة للمندوبية العامة لإدارة السجون وإعادة الإدماج.

وفي هذا الإطار يطيب لنا التشجيع والإشادة بمناخ التفاعل والنقاش الهادئ الذي ميز اللجنة بمناسبة هذه المناقشة، والتي تجلت فيها مبادئ وقيم العمل السياسي الجاد من قبل مختلف الفرقاء حول موضوع يهم فئة اجتماعية تنتظر منا التفاتة خاصة، كما أن التفاعل المستفيض من قبل السيد الكاتب العام المحترم كان له وقع خاص لدى السيدات والسادة المستشارين.

السيد المندوب العام المحترم؛

إننا في فريق التجمع الوطني للأحرار بمجلس المستشارين، على قدر كبير من الوعي بالأهمية والعناية التي يجب أن تحظى بها بقدر وعينا بالمجهودات الجبارة التي تبذلونها في سبيل توفير أقصى ما يمكن من الظروف التي تحفظ كرامة ساكنة المؤسسات السجنية، بطبيعة الحال وفق الاعتمادات والإمكانات المادية واللوجيستكية الممنوحة لكم، ولا يسعنا إلا أن نتقدم لكم ومن خلالكم لكل العاملين بالقطاع من مختلف الفئات والدرجات على نظير المجهودات والتضحيات المبذولة.

السيد المندوب العام المحترم؛

إن حقيقة السجون وسأكنتها لا تخفى عن أي متتبع ومهتم، بل لا تخفى عن أي مواطن، حيث بالنظر لأعداد المعتقلين والمعتقلات بالسجون فقط خلال عشر سنوات الأخيرة، مثلاً قد لا نكاد نجد مواطناً أو مواطنة ليس له قريب من إحدى درجات القرب قد قضى عقوبة سجنية ومعها لأمس معاناتها جراء واقع الاكتظاظ المهل.

هذا الواقع يسأل في اعتقادنا الجميع وبدون استثناء، الحكومة بمختلف

القطاعات المكونة لها، الفاعل السياسي والاقتصادي والمجتمع المدني الأسرة من حيث كيف السبيل لتخفيف هذا الوضع بالمؤسسات السجنية؟ كيف نجعل هذه المؤسسة فعلاً مؤسسة لإعادة الإدماج والإصلاح والتأهيل وليس مؤسسة لإعادة تفرخ مجرمين محترفين؟ ما هي بواعث ارتفاع معدلات الفعل الجرمي وكيف نعمل تخفيفها؟ نعم الكل يتفق على التشخيص العام والشامل، المفضي لاعتماد مقاربات متعددة يتداخل فيها التربوي بالاقتصادي والاجتماعي والثقافي بالزجري لكن كيف السبيل لأجراء عملية ميدانية ناجعة وفعالة؟

المعطيات التي تبسط أمامنا سنوياً تسير في اتجاه زيادة الطاقة الإيوائية للوحدات السجنية عبر تعزيز البنية التحتية، ببناء مؤسسات جديدة وفق معايير تراعى فيها شروط وظروف أنسنة الحياة داخلها، وإعادة التأهيل لجزء منها.

وعلى المستوى الزجري يتوجب الإشادة والتشجيع بحجأة الحكومة في شخص رئيسها السيد عزيز أخنوش والسيد وزير العدل في إخراج وسن قانون العقوبات البديلة ومباشرة مساطره الإجرائية لإيجاد الصيغ التقنية لإنجاح تنزيل وتنفيذ هذا القانون، الذي حتماً سيغير مفهوم وفلسفة العقاب بتجاوز فلسفة العقوبات السالبة للحرية التي أبانت الممارسة عن محدوديتها وقصورها، بل عمقت ثقافة العنف في المجتمع.

ونحن اليوم بعد مرور أشهر قليلة على بداية العمل بقانون العقوبات البديلة، يلاحظ أن هناك تجاوب إيجابي من قبل المجتمع بالرغم من استمرار بعض التحفظ في اللجوء إلى أعمال هذه العقوبات هذا الأمر قد نعتبره طبيعياً بالنظر إلى حداثة هذه المقتضيات. إن تنزيل قانون العقوبات البديلة، أسهم في رسم معالم جديدة للسياسة الجنائية ببلادنا، والتي نطمح مستقبلاً لنرى تبني سياسات جنائية جمهورية تراعى البعد المحلي وخصوصياته.

السيد المندوب العام المحترم؛

يلاحظ من البرامج المعتمدة في إعادة تأهيل السجناء، أن المندوبية راكمت تجربة كبيرة متميزة ونوعية، والتي تتجلى في المبادرات المتخذة، ومن حيث الأرقام والإحصائيات الخاصة بأعداد المستفيدين من هذه البرامج المدرجة في عرضكم، وهو ما يجعلنا في اطمئنان على مستقبل تدبير أحد أصعب القطاعات الموجه لفئة اجتماعية ذات حساسية خاصة وتشكل من الشرائح الاجتماعية نساء مسنين، أمهات أطفال، أشخاص ذوي الاحتياجات الخاصة.

فالمؤسسات السجنية بسأكنتها، وطن بمواطنات ومواطنين من صنف خاص، نعتقد أننا في حاجة لمقاربة شمولية مؤطرة برؤية واضحة تقضي لاستراتيجية مندمجة.

السيد المندوب العام المحترم؛

نعي معكم قصور الاعتمادات المرصودة لتدبير هذا القطاع، لكن الثقة فيكم لاستثمار الفرص والإمكانات المتاحة لتحقيق أقصى مستويات المردودية

والنجاعة والفعالية.

وفي هذا السياق نشيد بتنفيذ 54 ألف عملية ترحيل للسجناء خلال هذه السنة بهدف تقييدهم من أسرهم إذ شأن هذه المبادرات المساهمة في تخفيف الوقع على النزلاء وعائلاتهم ماديا ومعنويا.

وكذا مبادراتكم الرامية إلى تعميم آلات الغسيل بمختلف المؤسسات السجنية، وهي خطوة حكيمة تروم تخفيف الأعباء المادية عن أسر النزلاء من جهة، والحيلولة دون إدخال المنوعات إلى السجون عبر الملابس أو الأمتعة من جهة ثانية، إذ ستسهم - لا محالة - في تعزيز الأمن الداخلي وتحسين ظروف العيش داخل السجون، وفي سياق تعزيز ضمانات الحقوق نطمح معكم مواصلة التعاون الوثيق مع الهيئات المعنية بحقوق الإنسان، وعلى رأسها المجلس الوطني لحقوق الإنسان، وذلك من أجل تحسين أوضاع السجناء وتوفير بيئة سجنية إنسانية تتماشى مع المعايير الدولية، لا سيما تلك المتعلقة بالمعاملة والوقاية من التعذيب وتمكين هذه الهيئات من أداء مهامها الرقابية عبر الزيارات الميدانية بما يعزز الشفافية والمساءلة داخل المؤسسات السجنية.

السيد المندوب العام المحترم؛

لقد ظل فريق التجمع الوطني للأحرار بمجلس المستشارين، إيجابيا في تعاطيه مع كل المبادرات الرامية لتحسين واقع الموارد البشرية في مختلف القطاعات وبدون استثناء إيمانا منا بمركزية هذا الورش، وكون نجاح أية مبادرات إصلاحية رهين بانخراط واحتضان كلي من لدن الموارد البشرية الذي بدوره لن يصل لدرجات المردودية القصوى إلا بتحفيظه وتيسير ظروف اشتغاله والاعتراف بمجهوداته.

وفي هذا الإطار نثمن مبادرة تعميم تكوين الموظفين في مواضيع حقوق الإنسان والوقاية من التعذيب ومعاملة السجناء، وتعزيز آلية التظلم داخل المؤسسات السجنية من خلال تبسيط مسار الشكايات ومعالجتها في الآجال المناسبة، ومنح الموظفين أقدمية اعتبارية لحوالي 94% منهم.

وكم نحن في حاجة ماسة لترسيخ ثقافة الاعتراف، واثمين للمجهودات وعدم تبخيس المنجزات بخطاب العدمية والتسفيه، من هذا المنطلق نحيي فيكم جهودكم ومراميك الساعية الهادفة لتحسين وضعية هذه الفئة وضمان الحماية الاجتماعية لكل العاملين بها.

في الختام، نؤكد لكم دعمنا لإرادتكم في مواصلة ورش الإصلاح والتحول الكبير الذي تعرفه المندوبية العامة لإدارة السجون خلال العقد الأخير ولكل مبادراتكم الهادفة لتحديث وتطوير هذه المؤسسة الإصلاحية لجعلها مساهمة في تنشئة جديدة وإعادة إدماج لهذه الفئة الاجتماعية التي هي جزء يتجزأ من أبناء وبنات هذا الوطن العزيز على قلوبنا جميعا.

والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

5) مداخلة الفريق في مناقشة مشروع الميزانية الفرعية لوزارة العدل والمجلس الأعلى للسلطة القضائية:

السيد الرئيس المحترم؛

السيد الوزير المحترم؛

السيدات والسادة المستشارين المحترمين؛

يطيب لي في هذه الصبيحة المميزة، تناول مداخلة فريق التجمع الوطني للأحرار بمجلسنا الموقر في إطار مناقشة الميزانية الفرعية لوزارة العدل والمجلس الأعلى للسلطة القضائية.

وإذ أغتم هذه المناسبة للتعبير لكم عن بالغ تقديرنا واحترامنا لشخصكم الكريم لما حباكم به الله من عفوية وجرأة وكفاءة وصراحة والحكمة السياسية، وهو ما انعكس على تدبيركم لهذا القطاع السيادي الذي يشكّل أحد أجزاء بنية النظام السياسي، إذ يجمع الكل على النتائج الجيدة إيجابية وآثارها الممتدة على كل المتدخلين في قطاع العدل.

إن ورش إصلاح العدالة وضمان استقلالية السلطة القضائية ظل أحد الاختيارات الكبرى في أجندة ترسيخ المسار الديمقراطي ببلادنا، تحت القيادة الرشيدة سامية لصاحب الجلالة الملك محمد السادس، أيده الله ونصره، وهو الذي يبرر الالتزام الحكومي من خلال البرنامج الذي تعهدت به ووضعه ضمن أولوياتها الاستراتيجية، وعززته بتعيين شخصية سياسية تتمتع بكاريزما استثنائية وتجربة طويلة في الميدان، مكنتم من سبر دهايز هذا القطاع. هذا القطاع المتشعب بكثرة المتدخلين والإشكالات المحمل بها، والساھر على ضمان وحماية الحقوق والحريات والفصل في الخصومات.

الأمر الذي يفسر النتائج الإيجابية التي تحققت على أرض الواقع، فالثقة فيكم كبيرة مواصلة تسريع تنزيل ما تبقى من الورش الذي باشرتموه منذ بداية هذه الولاية الحكومية، والأكد أن بصمتكم استثنائية وستظل بارزة في مسار وزارة العدل.

كما نسجل بافتخار، حضوركم الوازن والفاعل في المنتديات الدولية واستماتكم في الدفاع عن المكتسبات الوطنية في مجال الحقوق والحريات والنهوض بأوضاع المرأة وضمانات المحاكمة العادلة، فيما قد نسميه ديبلوماسية العدالة، لأن التعريف بالتطور الحاصل ببلادنا في هذا المجال يمنح الضمانات ويرفع منسوب الثقة ويعزز موقع المغرب في المنتظم الدولي، ويجهض محاولات خصومنا الدنيئة للنيل من السمعة المشرفة لبلادنا.

وفي سياق آخر، نتوق أن تتوقف لجنة إعداد مسودة مشروع مدونة الأسرة كأحد الأوراش التشريعية الحساسة الذي يرعاه صاحب الجلالة، أيده الله ونصره، هذا الورش الذي يعنى بنواة مجتمعا ذي الهوية الإسلامية السمحة، من أجل ضمان أسرة متماسكة ومُترَاصَة وبغية الحفاظ على القيم الفضلى للمجتمعا، والذي نتمنى مناقشته وتدارسه بعيدا عن كل مزایدات أو خلفيات سياسية ضيقة.

السيد الوزير المحترم؛

بدون أية مجاملة أو تعاطف، يمكن اعتبار قطاع العدل خلال هذه الولاية

الحكومية من القطاعات الأكثر دينامية وبحركية استثنائية، وذلك سواء تعلق الأمر بالإصلاحات الهيكلية عبر تمرير زخم كبير من مشاريع القوانين ذات حمولة كبيرة ومؤسسة بدءاً من المسطرة المدنية والجنائية قانون العقوبات البديلة قانون المفوضين القضائيين... إلخ من باقي المشاريع التي لا تزال في طور المناقشة، حيث أصبحت لجنة العدل والتشريع بالمجلس هي الأكثر اشتغالا، وفي انتظار أن تتوصل بباقي مشاريع القوانين الأخرى وفي مقدمتها القانون الجنائي والالتزامات والعقود وبعض المهن القضائية الأخرى.

وعلى ذكر مشاريع القوانين المهنية، وخاصة مشروع القانون المتعلق بمهنة المحاماة نود أن نحمل مقتضياته بعض المداخل لتخفيف أعباء الاشتراكات، سواء تعلق الأمر بالطلبة الأحرار أو حتى المهنيين الملتحقين، فبكل واقعية كيف يمكن أن نطلب من طالب شاب من عائلة متوسطة أو فقيرة تمكن من اجتياز مباراة الأهلية بنجاح أداء اشتراكات تتراوح حاليا - على ما اعتقد - بين 70 ألف درهم و150 ألف درهم وذلك بحسب الهيئات، بالإضافة إلى بعض التدابير الأخرى سنأتي على مناقشتها في إبانها.

وهذه الملاحظة تسري على العديد من المهن القضائية الحرة، ونعتقد معكم أن التوجه نحو تبني نوع من المرونة وبناء الجسور بين المهن القانونية والقضائية، حتما سيخلق دينامية وحركية وظيفية وسيعزز هذه الوظائف بخبرات كبيرة، نأمل معكم في أن يتم إيجاد حلول مبتكرة في هذا الباب.

السيد الوزير المحترم؛

أتم وكل الساهرين معكم داخل الوزارة أبلتكم البلاء الحسن في مواصلة وتسريع ورش البنيات التحتية التي نشاطكم الرأي فيها، فبدون محكم بنائيات تعكس هبة ومكانة القضاء، ومكاتب كافية للسادة القضاة وكتاب الضبط وفضاءات لمساعدتي القضاء بمعدات لوغستيكية متطورة تسير التغيرات المجتمعية المتسارعة على جميع المستويات، ستظل عدالتنا عرجاء، في هذا السياق، نأسف معكم لتعثر مشروع مدينة العدالة بمدينة الدار البيضاء الذي تطمحون لتحقيقه، بل إن تصور مدينة العدالة نعتبره من الحلول المبتكرة لتطوير العدالة ببلادنا بالنظر لما ستتيحه من سهولة الولوج للمرفق القضائي وتقديم وتجويد خدماته في ظروف تحترم كرامة المرتفقين وكل المتدخلين.

إن سعيكم الدؤوب لتقريب القضاء من المتقاضين، ترجم إلى جانب رفع عدد المحاكم المتخصصة بالملكة، بإحداث أقسام متخصصة على مستوى عدة محاكم الاستئناف العادية، والتي فبقدر ماهي مبادرة محمودة وجريئة تدخل في خانة الحلول المبتكرة، فإن آثارها ونتائجها يكون وقعها مباشرا على المواطنين والمواطنات من حيث تخفيف العبء عليهم وعلى كل المتدخلين ماديا ومعنويا.

ما يقال على مساعيكم الكبيرة بالنسبة لتطوير البنيات التحتية وتيسير الولوج للعدالة، يقال على المسار المتطور لتنزيل مخطط الرقمنة بقطاع العدل والقضاء، والذي لطالما عبرتم مرارا وتكرارا على طموحاتكم التي تتجاوز السقف المحقق الآن، لولا بعض الممانعة التي تواجهونها من بعض الفئات التي تعتبر

سقف تطلعاتكم يشكل تهديد لبعض مكاسبها.

وفي سياق آخر، نود إثارة معكم أحد الإشكالات العميقة التي يعرفها القضاء ببلادنا، إلى جانب قضايا وإشكالات التبليغ وما يتشعب عنه من ثمديد أمد الفصل في الخصومات، هناك إشكالية تنفيذ الأحكام القضائية في مواجهة الإدارة التي أصبحت عنوان بارز للمساس بالأمن القضائي، إننا نعي جيدا حجم القضايا والمنازعات المثارة والمحكوم بها ضد الإدارة وآثارها وعبئها الثقيل على ميزانية الدولة، لكن نعتقد أن الثقة في الأحكام والقرارات القضائية لا يجب تهتز وتتعرق، ونحن جد متيقنين أن الجزء الكبير من بواعث هذه المنازعات والأحكام والقرارات مبعثه استمرار التعنت التدبيري بالعديد من الإدارات العمومية.

السيد الوزير المحترم؛

ارتباطا بموضوع الموارد البشرية بوزارة العدل، فإننا في فريق التجمع الوطني الوطني للأحرار بهذا المجلس الموقر، نشيد بمجهود هذه الحكومة في توفير المناصب المالية الممكنة لتعزيز رصيد الوزارة من الكفاءات وبما يتماشى وتشعب المهام والصلاحيات خاصة تفعيل البعد اللامركزى لهذا القطاع والتي تعتبر خطورة جد مهمة، ومفصلية، لما ستتيحه للإدارة المركزية من التفرغ للقضايا الاستراتيجية الكبرى.

وبهذا الشأن دائما ما نحاول نقل هواجس أبنائنا من الطلبة في التخصصات القانونية الذين أضحووا يطالهم التهميش، بعد تقاسم التخصصات التقنية معهم بهذه الوزارة، بل أحيانا نيلهم للحصة الأكبر من المناصب التي تخصصها، علما أن أغلب الوظائف بأقسام وشعب المحاكم تتطلب تكوينا قانونيا، جانب آخر يلاحظ تحويل العديد من المناصب التقنية لمناصب هيئة المنتدبين القضائيين، أليس من الأجدر إخضاع هؤلاء للتكوينات التقنية اللازمة التي نعتقد أنها لا تتجاوز امتلاك مهارات الرقن على الحاسوب مباشرة بعد نجاحهم.

فأتم على دراية بمحدودية الفرص أمام هذه الفئة التخصصات التي تظل محصورة في مكونات العدالة وبعض الوظائف المعدودة بالإدارات العمومية، مقابل العدد الكبير للخارجين في هذه التخصصات التي تفوق مئات الآلاف. وفي سياق مرتبط بوضعية الموارد البشرية، نجد لكم دعما المطلق في جل مساعيكم الرامية لتحسين الوضعية الاجتماعية للأطر العاملة بهذا القطاع، إيمانا منا بأن الموارد البشرية هي قطب وعصب الإدارة، وتستحق كل التحفيز سواء تعلق الأمر بالعلاوات والمنح والترقيات والخدمات الاجتماعية في سبيل الارتقاء بمنظومة العدالة لجعلها محفزة وجذابة قادرة على استقطاب الكفاءات.

السيد الوزير المحترم؛

فيما يتعلق بمناقشة ميزانية المجلس الأعلى للسلطة القضائية، لا أجد من مدخل سوى اقتراح وإبداء رأي وتساؤل؛ إذ نحن اليوم على مشارف عقد من الزمن، من استقلال النيابة العامة من كنف وزارة العدل، ألا تعتقدون

السيدات والسادة المستشارين المحترمين؛

تُسعدُ اليوم بتجديد اللقاء في هذا الموعد السنوي الهام، لتقديم مداخلتنا حول فحوى ومضامين الميزانية الفرعية للمجلس الوطني لحقوق الإنسان، حيث نادرا ما تتاح الفرص للتواصل معكم خارج إطار هذا الموعد السنوي. وهي مناسبة لنعبر عن سابغ مودتنا للسيدة رئيسة المجلس الوطني السيدة أمينة بوعياش وكل الأطقم الإدارية المواكبة لعملها الدؤوب والمضني في مجال ذي اعتبار خاص ويتجاوز كل الحساسيات السياسية ويحظى بمكانة دستورية خاصة.

كما يطيب لنا التنويه والإشادة بمناخ التفاعل والنقاش الهادئ الذي ميز اللجنة بمناسبة هذه المناقشة، والتي تجلت فيها مبادئ وقيم العمل السياسي الجاد من قبل مختلف الفرقاء حول موضوع محط إجماع وطني يتقاطع فيها القاصي والداني وتشكل قطب الرchy في بناء النظام الديمقراطي ببلادنا، كما لا يسعنا الإشادة بالتفاعل المستفيض من قبل السيد الكاتب العام المحترم والذي كان له وقع خاص لدى السيدات والسادة المستشارين من حيث دقته والإضافة النوعية التي تضمنها.

السيد الوزير المحترم؛

إن مقارنة القضية الحقوقية ببلادنا نعتبرها مصدر فخر واعتزاز وانتماء لما حققته بلادنا طيلة مسار وعقود من النضال من أجل ترسيخ هذا المكسب الحقوقي، بتضحيات رجال ونساء بصموا التاريخ السياسي لبلادنا بمداد من ذهب.

بمقابل ذلك، وجد نضال هؤلاء نظام سياسي منفتح ومتشعب بروح الحريات والحقوق، حيث ترجم هذا التجاوب من خلال الدسترة والمأسسة بدءا من تأسيس المجلس الاستشاري لحقوق الإنسان مع مطلع التسعينات من القرن الماضي ووصولاً للمجلس الوطني اليوم في صيغته الحالية مثلما أقرته الوثيقة الدستورية للفاخ من يوليوز 2011.

إن البعد الحقوقي ومسار الإصلاحات الكبيرة التي دشنها المغرب في هذا المضمار، أصبح اليوم واجهة تضيء مسار البناء والتحول الديمقراطي ببلادنا ومصدر إشعاع أمام المنتظم الدولي بالنظر لحجم الالتزامات والتعهدات التي يقر بها المغرب ويسعى لأجرائها داخل منظومته القانونية للمزيد من تعزيز ضمانات الحقوق والحريات بجانب الدستور الذي يندرج في خانة الدساتير الحقوقية بالعالم بالنظر للضمانات الحقوقية التي عززها ضمن فصوله.

ولعل في نقل هذه المؤسسة لوصاية رئاسة خطوة إيجابية تعكس المكانة الاعتبارية لقضايا الحريات وحقوق الإنسان لدى الحكومة.

ونحن في فريق التجمع الوطني للأحرار بهذا المجلس الموقر، حريصون كل الحرص على المساهمة في تعزيز المنظومة الحقوقية ببلادنا كلما أتيحت الفرصة بمناسبة دراسة مشاريع القوانين المعروضة من أجل حقها بجرعات حقوقية كلما أمكن إدخال تعديلات من هذا القبيل.

أن الحاجة ماسة لفتح نقاش واسع وموسع وإجراء تقييمات موضوعية يكون محل بالمكاسب المحققة، والمآخذ المثارة في هذا الشأن في إطار السعي لرسم هيكلية قضائية مواطنة وضامنة للحقوق والحريات؟

وفي إطار آخر، ونحن على مشارف المسلسل الانتخابي الذي سيشهده بلادنا في غضون السنة المقبلة والتي تليها، نرى أنه آن الأوان لمحاولة تعزيز بعض الضمانات في مواجهة حملات التشهير والوشايات الكاذبة التي تطال الجسم السياسي بمختلف أطيافه، وذلك من أجل وضع ضوابط صارمة ضد أي اتهامات باطلة ومغرضة أمام اتساع موجة "الفساد الانطباعي" مثلما أدلّيت به في خرجاتكم الأخيرة وهو مصطلح يعكس بجد ما نحن عليه اليوم بهذا الخصوص.

وفي موضوع تعزيز الجهاز القضائي بالموارد البشرية الكافية، ولطالما تم فقدان بعض المناصب المالية نتيجة عدم حصول المتبارين على المستويات التي تؤهلهم للإحلاق بالمعهد العالي للقضاء، نعتقد أن يتم اعتماد بدائل تحويل المناصب مثلما هو الأمر بالنسبة لقضاة المحاكم الإدارية، وأيضا ما قام به المجلس الأعلى للحسابات ووزارة التعليم العالي بالافتتاح على الكفاءات التي راكمت تجربة وخبرة قانونية في الإدارات العمومية لتعزيز الجسم القضائي، من أجل الوصول لأعداد القضاة الكافي الذي يتوافق وتدابير الآجال الاسترشادية.

كما نود أن نعزز موقفنا داخل فريق التجمع الوطني للأحرار بهذا المجلس الموقر بأننا داعمون بشكل مطلق لكل التدابير الرامية لتحسين الوضعية المادية والاجتماعية للسيدات والسادة القضاة، بما يجعلهم يزاولون مهامهم في أتم الاستقلالية والنزاهة والاستقامة.

ختاما، يظل مسعانا جميعا السيد الوزير المحترم، أن تنعم ببلادنا تحت القيادة الرشيدة لصاحب الجلالة الملك محمد السادس، أيده الله ونصره، بعدالة مستقلة منصفة مساهمة في ترسيخ قيم المواطنة وفي رفع منسوب الثقة لدى المواطنين والمواطنات كافة في منظومتهم القضائية، ومنسوب جاذبية للاستثمار وزيادة فرص الازدهار والتطور الاقتصادي والاجتماعي ببلادنا. وسوف أترك المناقشة التفصيلية لمحاو هذه الميزانية لباقي أعضاء الفريق بهذه اللجنة الموقرة.

كما نود بهذه المناسبة التنويه والإشادة بالنقاش الموضوعي والهادئ والهادف والمستفيض الذي ساد أشغال هذه اللجنة، حول نشاط هذا القطاع الأساسي في ببناء دولة الحق والقانون وفي ببلادنا، والتعبير عن استعداد جل مكوناتها التعاون مع الأوراش التشريعية المقبلة. والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

(6) مداخلة الفريق في مناقشة مشروع الميزانية الفرعية للمجلس الوطني لحقوق الإنسان:

السيد الرئيس المحترم؛
السيد الوزير المحترم؛

الموقر، لمناقشة فحوى ومضامين الميزانية السنوية المخصصة للمحاكم المالية برسم سنة 2025.

وفي مستهل ذلك لا بد من التنويه والإشادة بالنقاش الموضوعي والهادئ والهادف والمستفيض، الذي ساد أشغال هذه اللجنة حول الحصيلة المشرفة لهذه الهيئة العليا للرقابة، كما نشكر السيد الكاتب العام المحترم لتجاوبه الشافي والدقيق مع تساؤلات السيدات والسادة المستشارين المحترمين، وتنويرهم بمختلف الجزئيات التي تهم تدبير هذه المؤسسة الدستورية وآفاق اشتغالها وتطويرها من أجل حماية المال.

ولا تفوت الفرصة، داخل فريقنا، للتنويه والإشادة بالمجهود الجبار الذي تقوم به هذه الهيئة العليا للرقابة في بلادنا لحماية المال العام من هجمة، ثم لتوجيه وتصويب البرامج المنبثقة عن السياسات العمومية.

ولا يسعنا إلا التنويه والإشادة بكل ما تقومون به في سبيل تعزيز ضمانات حماية المال العام، سواء من خلال التصدي لكل أساليب التبذير وسوء التدبير بالآليات الرقابية المخولة لكم قانونا، وكذا من خلال آلية التقييمات الموضوعاتية للاستراتيجيات القطاعية والبرامج المنبثقة عنها لإعمال آلية التوجيه والتصويب بالتوصيات الدقيقة للرفع من فعالية ونجاعة هذه البرامج.

ونحن في فريق التجمع الوطني للأحرار بمجلسنا الموقر، نقدر عاليا هذه الطفرة النوعية في عمل والتوجهات الرقابية لهذه المؤسسة الدستورية، التي عززت مسار البناء المؤسساتي والديمقراطي ببلادنا تحت القيادة الرشيدة لصاحب الجلالة الملك محمد السادس، أيده الله ونصره، الذي ما فتئ يحث على ضرورة التوزيع العادل للثروة بين المواطنين ولعل من أهم مداخل تحقيق هذا المسعى هو حسن توجيه المال العام لخدمة المصلحة العامة.

السيد الكاتب العام المحترم؛

إن جهود بلادنا في بلوغ مصاف الدول الصاعدة، وضمان ريادتها الإقليمية وحضورها الدولي الوزن، مرتبط بشكل كبير أيضا بتقوية وتعزيز المؤسسات الرقابية، لجعلها مساهمة في خلق الثروة.

ومن مداخل خلق هذه الثروة، هناك التصدي للتسربات والثغرات التي تصيب قنوات الإنفاق المالي، الذي يعتبر المحرك للعجلة الاقتصادية والتنويع، بتحسينه وحمايته وتوجيهه على النحو الذي يحقق الأهداف الاستراتيجية المرجوة، لإتاحة هوامش مالية إضافية للميزانية العامة، بغية تغطية أعباء الأوراش الاجتماعية والاقتصادية الكبرى التي انخرطت فيها بلادنا.

وبهذا الشأن، نثير انتباهكم بأننا في فريق التجمع الوطني للأحرار بهذا المجلس الموقر، نعي حجم التحديات والرهانات التي تواجهونها لتزليل رؤيتكم واستراتيجيتكم للنهوض وتطوير أداء المحاكم المالية لتضطلع بأدوارها الرقابية العليا، خاصة ما يتعلق بعدم الملاءمة بين الامكانيات البشرية المتاحة أمامكم بمقابل حجم الاعباء والصلاحيات المخولة لكم، المتمثلة في تتبع الإنفاق العمومي للإدارات والمؤسسات العمومية والجماعات الترابية وجمعيات المجتمع المدني،

كما نغتم هذه الفرصة لإثارة الانتباه إلى أن التطور الكبير الذي تعرفه بلادنا في هذا المجال والذي يشكل عامل جذب استثماري كبير واحترام من لدن الشركاء الاقتصاديين، فإن هذا النجاح يورق خصوم بلادنا ويسعون بكل ما لهم جهد إلى استغلال أية ثغرات قد تحدث جراء هذا الانفتاح واتساع هامش الحرية والديمقراطية.

وهنا نود استحضار بعض الاحداث التي اعقبت خروج ابنائنا للتعبير عن مطالبهم التي نعتبرها جد مقبولة وهي التي تسعى هذه الحكومة جاهدة لتحقيقها، بل هي من أولويات برنامجها الحكومي من خلال تعزيز الدولة الاجتماعية، لكن يجب أن نكون جد حذرين من مؤامرات خصومنا الذين لا يكونون ولا يملون من السعي إلى استغلال مثل هذه الأحداث للترويج لأطروحة عدم الاستقرار والعصيان... الخ من الترهات التي سرعان ما تنكشف قبل غروب شمس هذا البهتان.

نحن اليوم أمام مسار إصلاحي كبير وشامل يقوده صاحب الجلالة الملك محمد السادس، أيده الله ونصره، توج بنصر إعلان عيد الوحدة عقب القرار الأممي الأخير الذي أنهى فصول نزاع مفتعل عمر لنصف قرن.

فمن الطبيعي أن أعداء الوطن لن يدخروا أي جهد لاستغلال أي منفذ لضرب صورة المغرب والتأثير على منسوب الثقة الكبير الذي أصبح يحظى به في المجتمع الدولي. ولعل الأدوار الكبيرة التي يقوم بها المجلس الوطني لحقوق الانسان شاهدة على هذا الإشعاع عبر الدبلوماسية الحقوقية بمجهودات كل من تعاقبوا على رئاسة هذا المجلس، وصولا لرئيسه الحالية الأستاذة بوعياش التي حظيت بتجديد الثقة لولاية ثانية، اعتبارا لأدوارها وديناميتها في تطوير أداء المجلس ليظل منارة وصرح شاهد على المنحى التصاعدي للحقل الحقوقي ببلادنا.

السيد الوزير المحترم؛

لا يسعنا في الختام داخل فريق التجمع الوطني للأحرار بمجلس المستشارين إلا الدعم والمساندة لكل المبادرات والأنشطة التي يقوم بها المجلس الوطني لحقوق الانسان، وسعينا الدائم لمده بكل ما يلزم من الاعتمادات المالية الكافية لتعزيز رصيده اللوجستيكي ومن الموارد البشرية الكافية للقيام بالأدوار المنوطة بها دستوريا، مع تجديد الثناء والتنويه والشكر للسيدة رئيسة هذا المجلس الموقر ولكل الأطقم الإدارية الموأكة معها من مختلف الدرجات وعلى اختلاف المهام المؤولة لهم على تفانيهم ومجهوداتهم. والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

(7) مداخلة باسم الفريق في مناقشة مشروع الميزانية الفرعية للمحاكم المالية:

السيد الكاتب العام للمجلس الأعلى للحسابات المحترم؛

السيدات والسادة المستشارين المحترمين؛

يطيب لي تناول هذه المداخلة باسم التجمع الوطني للأحرار بمجلسنا

إن الممارس لتدبير الشأن العام الوطني أو الترابي، تواجهه العديد من الإشكالات العملية في تديره اليومي خاصة ما يتعلق بتدبير الشأن المالي، بل قد يتفاجأ بظروف طارئة وآنية يكون مطالباً فيها بإيجاد حلول آنية يصعب معها احترام بطء المساطر والاجراءات.

في هذا الباب، نترح عليكم إمكانية اعتماد مقارنة وقائية عبر انخراط المحاكم المالية على المستوى الجهوي، بوضع خلية يقظة وتتبع يمكن اللجوء إليها لأخذ المشورة في بعض الحالات المستعصية وفق مقارنة استباقية لحماية وحسن صرف المال العام وترشيد الاتفاق العمومي.

وفي نفس المنحى، نرى وجهة تبني مقترح الإشراف على دورات تكوينية موجهة للفاعل الترابي ولأطر الجماعات الترابية لمساعدتهم على تملك دقيق لأهم الاشكالات المرتبطة في عمليات صرف الاعتادات، والتي لاحظوا تكرارها عند افتتاح ماليات هذه الجماعات الترابية، وأيضاً تنويرهم بكل المستجدات التي قد تطرأ على مستوى التدابير المؤطرة لمالية الجماعات الترابية، وكيفية تطبيقها عملياً بشكل سليم.

في الختام، لا يسعنا السيد الكاتب العام المحترم في فريق التجمع الوطني للأحرار بهذا المجلس الموقر، إلا أن ننوه ونشيد بالعمل الكبير والجاد الذي تقومون به على رأس هذه المؤسسة الحيوية والاستراتيجية لحماية المال العام، ومن خلالكم كل الأطر الساهرة معكم من قضاة وكفاءات إدارية من مختلف الدرجات، وفقكم الله لما فيه خير وصالح الوطن. والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

■ ثانياً: مداخلات الفريق في مناقشة مشاريع الميزانيات الفرعية المدرجة ضمن اختصاصات لجنة المالية والتخطيط والتنمية الاقتصادية:

1) مداخلة المستشار السيد محمد البكوري باسم الفريق في مناقشة مشروع ميزانية مصالح رئاسة الحكومة:

السيد الرئيس المحترم؛

السيدات والسادة الوزراء المحترمين؛

السيدات والسادة المستشارين المحترمين؛

أُسعد كثيراً بمشاركتكم هذه الجلسة المخصصة لمناقشة مشروع الميزانية الفرعية لمصالح رئاسة الحكومة.

وأود بداية، أن أغتنم هذه المناسبة، لأعبر بكل ما تحمله الكلمات من عميق معانيها، عن فخري واعتزازي بما حققته بلادنا من مكاسب دبلوماسية هامة في ملف قضية وحدتنا الترابية، بفعل مجهود وعمل دبلوماسي متعدد الجبهات يقوده جلالة الملك محمد السادس، حفظه الله، بحكمة منيرة ورؤية متبصرة.

فمن ثمار هذه الحكمة الملكية، التي نخصي مكاسبها يوماً بعد يوم، صدور قرار مجلس الأمن الأخير، الذي يؤسس لتحول نوعي في المقاربة الأمنية لملف

بالتدقيق والافتحاص وتقييم البرامج العمومية وتلقي التصريح بالامتلاكات... وبهذا الشأن، سنظل مؤيدين لكل التدابير المتخذة لتدعيم ورفع عدد القضاة بهذه المحاكم لضمان تغطية أعمال الرقابة للأكبر قدر من المؤسسات والإدارات العمومية وهيئات المجتمع المدني التي أصبح البعض يتخذها منفذ للاستزاق ونهب المال العام.

وفي نفس الإطار نثمن جميع مبادراتكم لتعزيز قدرات ومؤهلات الكفاءات بكل ما استجد في ميدان الرقابة وحماية المال للتصدي لكل مساعي تلويث الدورة الاقتصادية ببلادنا وإغراقها بتبيض الأموال.

بل إن دورات وحلقات التدريب وتبادل التجارب، خاصة مع التجارب الفضلى في هذا المجال، سيعزز جودة وأدوار هذه المؤسسة الرقابية العليا، وسميكنها من تجاوز بعض الاشكالات في التعاطي مع عديد الإشكالات التي قد تواجههم وفي مقدمتها ثقل المهام وحجم الملفات التي تستوجب المعالجة.

السيد الكاتب العام المحترم؛

لا يمكن لأي متتبع للتقارير الموضوعاتية الصادرة عن مؤسستكم إلا أن يثمنها بالنظر لتركيزها على موضوعات حيوية وراهنية بالنسبة للدولة والمجتمع من جهة، مع ما تحميه من إعادة توجيه أعمال الرقابة موضوعياً ومنهجياً نحو قياس مردودية وآثار العمل العمومي على التنمية بمختلف أبعادها وتوازناتها المالية والاقتصادية والاجتماعية، بعيداً عن أي تأثيرات أو اعتبارات كيفما كان نوعها أو مصدرها.

ما جعلها تشكل مرجعاً أساسياً في أشغال البرلمان والمحاججة في مختلف أنشطة العمل البرلماني. كما أن التوصيات الصادرة أثمرت العديد من المبادرات الإصلاحية والتقويمية للسياسات القطاعية والبرامج المنبثقة عنها.

السيد الكاتب العام المحترم؛

لقد دأبنا في فريق التجمع الوطني للأحرار بمجلس المستشارين، طيلة مناقشة هذا القانون المالي بمختلف الميزانيات القطاعية الفرعية أن نخصص حيزاً خاصاً ومتفرداً للموارد البشرية، إيماناً منا بمحوريته في إنجاح أي ورش مهما كان.

لنؤكد لكم في هذا الباب عن دعمنا المطلق لكل التدابير والإجراءات الرامية لتحسين وضعيتهم وتعزيز الحماية الاجتماعية لهم، بل وكل بادرة تسعى للتحفيز والتشجيع وترسيخ روح الانتماء للمؤسسة وترفع من منسوب جاذبيتها الوظيفية.

وفي هذا الإطار، لقد جسدت أحد الحلول المبتكرة لرفع عدد القضاة بمبادراتكم الهادفة لمنح الفرصة لنووي الخبرة والكفاءة والشواهد العلمية العليا بالالتحاق بسلك قضاة المحاكم المالية وفق شروط ترتبط بأقدمية معينة في الإدارات العمومية، لمسيرة التحولات الجديدة وتنزيل استراتيجيتكم الجديدة.

السيد الكاتب العام المحترم؛

الصحراء المغربية، ويكرس لسيادة المغرب على صحرائه ويرجح موثوقية ومصدقية مقترح الحكم الذاتي كحل سياسي واقعي للنزاع الإقليمي المفتعل حول مغربية الصحراء.

قرار توج بخطاب ملكي تاريخي يرسم من خلاله جلاله الملك حفظه الله معالم مرحلة جديدة في مسار الوحدة الوطنية، عنوانها الثقة في المستقبل وأفقها الحسم الوشيك والنهائي لهذا النزاع المفتعل، بما يضمن الوحدة الترابية والسيادة الوطنية الكاملة ويؤسس لمسار جديد من عهد التنمية.

وفي صلب هذا التتويج، يأتي القرار الملكي السامي باعتماد عيد الوحدة يوما وطنيا ينعش ذاكرتنا التاريخية الحية، ويؤرخ لمغرب السيادة المكتملة والوحدة الوطنية، كما يشكل نافذة نحو المستقبل لبناء المغرب الصاعد، برؤية تنموية متوازنة، وتلاحم متين للأمة المغربية بين العرش العلوي المجيد والشعب. كما لا تفوتني الفرصة لأعبر كذلك عن فخري واعتزازي بما بلغته بلادنا من مستويات تنموية محممة نتاج تنزيل أورايش استراتيجية كبرى يقودها جلاله الملك محمد السادس، حفظه الله، همت بناء الانسان والمجال على حد سواء. وبهذه المناسبة، أتوجه إلى العلي القدير أن يحفظ جلاله الملك محمد السادس وأن يقيه ذخرا وملاذا لشعبه الوفي، وينعم على جلالته بموفر الصحة والعافية قرير العين بصاحب السمو الملكي الأمير مولاي الحسن ومشهود الأزر بصاحب السمو الملكي الأمير الجليل مولاي رشيد وبكافة أفراد الأسرة الملكية الشريفة إنه سميع مجيب وبالإجابة جدير.

السيد الرئيس المحترم؛

السيد الوزير المحترم؛

ونحن بصدد مناقشة مشروع ميزانية مصالح رئاسة الحكومة، لابد من الإشادة بالمنجزات الكبيرة للحكومة، التي تحققت في زمن قياسي أمام تزايد حاجيات وانتظارات المواطنين والمواطنات وبرزوا أكرهاات وصعوبات متجددة، تعاملت معها الحكومة بمنهجية قائمة على إرساء قنوات وتوطيد جسور الانصات والقرب من الانشغالات اليومية للمجتمع تنفيذًا للتعليمات المولوية السامية.

فلقد تمكنت الحكومة بكل مسؤولية وجدية بتدخل وإشراف مباشرين من السيد الرئيس عزيز أخنوش من مواصلة تنزيل الأوراش الملكية من قبيل ورش الحماية الاجتماعية، برنامج الدعم المباشر لاقتناء السكن، تأهيل المنظومة الصحية، النهوض بالتعليم، وغير ذلك من الأوراش التنموية المهمة.

ففيهم قطاع الصحة، وأمام الانتظارات المتزايدة للمواطن وعيد الاكراهات التي يعرفها هذا القطاع، فلقد اجتهدت الحكومة في بلورة تصور إصلاحي توج مؤخرًا بالرفع من ميزانية هذا القطاع تنفيذًا لتعليمات جلاله الملك، حفظه الله، تصور يجمع بين ثلوث من الأولويات لا يمكن الفصل بينها، أولها تحفيز وتوفير الموارد البشرية، ثانيها خلق مؤسسات استشفائية توفر خدمات صحية ذات جودة وتشكل فضاءات ملائمة لعمل الأطر

الصحية، وثالثها تحسين حكامه القطاع.

كما نسجل بإيجابية كبيرة رفع الحكومة لميزانية قطاع التعليم وإيلائها أهمية بالغة لهذا القطاع، تنفيذًا للتوجيهات الملكية السامية، من أجل إحداث تحول نوعي للمنظومة التعليمية تحقيقًا لانتظارات المواطنين.

وسيرا على هذه الإرادة الحكومية في الرقي بالخدمات الاجتماعية الأساسية، نثمن مجهود الحكومة للرفع من الاستثمار العمومي الذي بلغ سقفًا ميزانياتي استثنائي يقدر بـ 380 مليار درهم، بنسبة تجاوزت 65% مقارنة بسنة 2021، وهو ما يعكس الإرادة القوية لبناء مغرب دامج ينتصر للحقوق الأساسية ويصون كرامة المواطنين.

وعلاوة على ذلك، نشيد بالالتزام الحكومة بمأسسة الحوار الاجتماعي وجعله آلية حلحلة كل أشكال الاختلاف التي أثارها المستجدات القانونية التي جاء بها الإصلاح الشمولي الذي تعرفه عدة قطاعات حكومية، حيث بلغت كلفة هذا الحوار 48 مليار درهم، وهو ما يعكس النفس الاجتماعي لهاته الحكومة ومقاربتها التواصلية المستمرة.

ولعل هاته المنهجية التواصلية، تجد تفسيرًا لها في المحولة الإجرائية المهمة للحكومة والانعكاس الإيجابي لحصيلتها على عدة مستويات تنفيذًا للبرنامج الحكومي الهادف إلى بناء مجتمع متماسك، خلق اقتصاد وطني قوي، وبناء إدارة حديثة في خدمة المواطن.

ومن نفس المنطلق، نثمن حرص السيد رئيس الحكومة على التتبع والاشراف المباشرين لتنزيل الأوراش الاجتماعية الكبرى المندرجة في إطار الخيار الملكي الاستراتيجي للدولة الاجتماعية تنفيذًا للتعليمات المولوية السامية في هذا الشأن، تتبع مبني على اشراك القطاعات الوزارية المعنية، واحترام الأجنحة الزمنية، بالإضافة إلى تعزيز الفعالية والنجاعة وانسجام التدخلات القطاعية، وهو ما يفسر عقد اجتماعات منتتالية للجان وزارية، كاللجنة الوطنية للاستثمارات، اللجنة الوزارية لقيادة إصلاح منظومة الحماية الاجتماعية، اللجنة البين وزارية المكلفة ببرنامج إعادة البناء والتأهيل العام للمناطق المتضررة من زلزال الحوز، وغيرها من اللجن المحدثة.

السيد الرئيس المحترم؛

السيد الوزير المحترم؛

نثمن من خلالكم تجاوب السيد رئيس الحكومة مع المواضيع التي يقترحها البرلمان بغرفتيه التي تشكل محور مساءلة بالجلسة الشهرية، والتي تشكل في مجملها مواضيع ذات أهمية وراهنية كبرى، شكل موضوع "التنمية الترابية ورهانات تحقيق العدالة المجالية" محور جلسة يوم أمس، التي سلط من خلالها السيد رئيس الحكومة الضوء على مختلف التدابير والإجراءات الحكومية الرامية إلى تمكين المواطن من حقوقه الأساسية وتعزيز العدالة المجالية والاجتماعية.

وختامًا، سأستغل هاته السانحة باسم فريق التجمع الوطني للأحرار،

والمتوسطة، بحكم الدور الحيوي الذي تلعبه هذه المقاولات في التشغيل والإنتاج، وتحريك الدورة الاقتصادية، خصوصا في المناطق الأقل نمواً وتحديدًا في الجوانب المرتبطة بتعزيز المواكبة غير المالية، إلى جانب تحسين الولوج إلى الصفقات العمومية وسلاسل القيمة الوطنية والدولية.

وفي نفس السياق، نوه بتفعيل آلية دعم المقاولات الصغيرة والمتوسطة المنصوص عليه في ميثاق الاستثمار، والذي يهدف إلى تعزيز تنافسية هذه المقاولات وتحفيز الشغل والتنمية المحلية الذي نعتبره خطوة هامة لتعزيز دينامية الاستثمارات العمومية والخاصة.

ولا يسعنا بهذه المناسبة إلا أن نشيد بمساهمة وزارة الاقتصاد والمالية إلى جانب القطاعات الحكومية الأخرى، في تدبير برنامج إعادة البناء والتأهيل العام للمناطق المتضررة من زلزال الحوز، إضافة إلى باقي البرامج الهادفة إلى تحسين المؤشرات المرتبطة أساسا بالتصنيف المالي والاقتصادي لبلادنا وهو ما عرف تحسنا نوعيا في الآونة الأخيرة.

ومن جهة أخرى، نساند في فريق التجمع الوطني للأحرار مبادرة الحكومة لمراجعة القانون التنظيمي رقم 13 13 لقانون المالية وكذا الميزانية المستجيبة للنوع الاجتماعي الشيء الذي يفتح آفاقا واسعة في مجال بلوغ أهداف الحكامة الجيدة بهذا القطاع الهام والرفع من نجاعته التديرية.

كما نسجل بكل اعتزاز النتائج الإيجابية التي تم تحقيقها بفضل الجهود المبذولة من طرف الوزارة لربح رهان النجاعة الإدارية والمالية واستدامة المالية العمومية، على سبيل المثال لا الحصر، على مستوى معالجة مشكل التضخم واستقرار الأسعار والتخفيف من أثرها على القدرة الشرائية للمواطنين، وعلى مستوى تصفية وحماية الرصيد العقاري وكذا في مجال دعم الاستثمار والتجهيزات العمومية الشيء الذي يجعلنا نتطلع إلى تحقيق المزيد من المكتسبات في هذا الباب لتثبيت الإنجازات وتحقيق الريادة الاقتصادية.

نوه كذلك بالاهتمام الذي توليه وزارة الاقتصاد والمالية لموظفيها من خلال العمل على تفعيل مقتضيات النظام الأساسي الخاص بهم وتنزيل استراتيجية مؤسسة الأعمال الاجتماعية، وتحسين ظروف العمل وكذا ترسيخ مقاربة النوع على مستوى الموارد البشرية التي نعتبرها في مجملها مقاربة صائبة للارتقاء بالأوضاع المهنية والاجتماعية للموظفين.

لا بد أن نشيد أيضا بمساهمة وزارة الاقتصاد والمالية، إلى جانب القطاعات الحكومية الأخرى، في تنزيل ورش الحماية الاجتماعية الذي يمثل ثورة اجتماعية حقيقية حيث يعتبر نقطة تحول رئيسية في مسار الإصلاح الشامل لنظام الحماية الاجتماعية ببلادنا، تحت القيادة الحكيمة لصاحب الجلالة الملك محمد السادس نصره الله.

وفي الختام، نوه في فريق التجمع الوطني للأحرار بمحيلة برنامج عمل وزارة الاقتصاد والمالية التي حققتها من خلال المؤشرات الرقمية التي تناولتها السيدة الوزيرة في عرضها للميزانية الفرعية للوزارة والأوراش التي ستخترط

لأطلب منكم إبلاغ تحياتنا وتقديرنا للسيد رئيس الحكومة معبرين عن دعمنا التام للحكومة في تنزيل مختلف الأوراش الإصلاحية والتنمية الكبرى للمغرب الصاعد التي تعرفها بلادنا بقيادة جلالته الملك محمد السادس حفظه الله. شكرًا على حسن إصغائكم.

(2) مداخلة الفريق في مناقشة مشروع الميزانية الفرعية لوزارة الاقتصاد والمالية:

السيد الرئيس المحترم؛

السيدة وزيرة الاقتصاد والمالية المحترمة؛

السيد الوزير المنتدب المكلف بالميزانية المحترم؛

السيدات والسادة المستشارون المحترمون؛

سعبد بالتدخل لمناقشة مشروع الميزانية الفرعية لوزارة الاقتصاد والمالية، منوها بمقاربة التواصل المستمر والتفاعل الإيجابي الذي يطبع العمل الحكومي مع البرلمان بمجلسيه وكذا بالمجهودات المهمة والمتواصلة التي تبذلونها، السيدة الوزيرة والسيد الوزير وكافة أطر وزارة الاقتصاد والمالية، لتحديث منظومة المالية العمومية خاصة فيما يتعلق بـ:

- برنامج تبسيط وتأمين المبادلات وحماية المستهلك؛
- برنامج تنفيذ النفقة العمومية والتحصيل ومسك المحاسبة؛
- برنامج تعبئة وتحصيل الموارد الجبائية؛
- برنامج السياسة الاقتصادية وإستراتيجية المالية العمومية؛
- برنامج تدبير الملك الخاص للدولة؛
- برنامج دعم وقيادة الأوراش الأفقية.

نثمن جهود الحكومة في تعزيز التدابير الجبائية واعتماد تدابير تروم تشجيع الصناعة الوطنية ومواصلة إصلاح الطلبات العمومية كرافعة ومحفز للاقتصاد الوطني والاستهلاك الداخلي وفرص الشغل على المستوى المحلي، فإننا نؤكد أن هذه الإصلاحات السالفة الذكر تبقى في نظرنا رافعات ذات راهنية تساهم بشكل أفضل في الحفاظ على استدامة المالية العمومية وتعزيز هوامشها الميزانية، وتوطيد دينامية الاستثمار وخلق فرص الشغل، وتعزيز علاقة الثقة مع الملمزين، والرفع من نجاعة التدبير المالي والإداري.

وفيما يخص الشق المرتبط بتنزيل الإصلاحات المرتبطة بتبسيط المساطر الجمركية ورقمنتها واعتبارا لما يحمله هذا التوجه من أبعاد مهمة في اتجاه تحفيز الاستثمار وتحسين مناخ الأعمال ودعم المقاولات. نود، في هذا الصدد، أن نلفت الانتباه إلى مسألة إعادة النظر في الأنظمة الاقتصادية الجمركية، لتيسيرها كآلية لدعم الاستثمار وتسهيل العرض التصديري لبلادنا حتى يمكن أن تؤدي دورها كرافعة أساسية للإقلاع الاقتصادي والصناعي بغرض تنمية القطاعات المنتجة الموجهة للتصدير.

ويبقى في نظرنا الرهان الأهم هو مواصلة مواكبة المقاولات الصغيرة

1. تبسيط المساطر الجمركية ورقمتها؛
 2. تعزيز التدابير الجبائية للرفع من علاقة الثقة مع الملمزمين؛
 3. اعتماد تدابير تروم تشجيع الصناعة الوطنية؛
 4. مواصلة إصلاح الطلبات العمومية.
- مجهودات مُقدرة بُذلت من طرفكم لمحاصرة التضخم (2%)، وهو ما يمكن من الحد بشكل فعال من ارتفاع الأسعار على المدى المتوسط، علما أنه يؤثر بشكل سلبي على النمو، والتشغيل، في مجموع التراب الوطني.
- تشرفون على تنزيل ورش الحماية الاجتماعية الذي يمثل ثورة اجتماعية حقيقية، خاصة فيما يتعلق بالدعم الاجتماعي المباشر والتغطية الصحية الشاملة. والذي بشرنا السيد رئيس الحكومة الباربة بعزم الحكومة على الزيادة فيه بالرغم من توالي الأزمات.
- كما نسجل بكل إيجابية حضور عناصر الشفافية والوضوح والتواصل المستمر الذي يطبع العمل الحكومي على عدة مستويات فيما يخص المجالات التالية:

- تعزيز الشفافية المالية؛

- تعزيز آليات التحكم في مخاطر الدين العمومي؛

- تحسين ولوج المقاولات إلى التمويل.

ويبقى في نظرنا الرهان الأهم مواصلة مواكبة المقاولات الصغيرة جدا والصغرى والمتوسطة خاصة الصناعية منها المشكلة للجزء الكبير من النسيج المقاو، اعتبارا لما يحمله هذا التوجه من أبعاد مهمة في اتجاه توسيع هامش حرية المبادرة والمقاولة وتكريس إطار شفاف يستند على احترام وتطبيق القانون وشفافية المساطر الإدارية.

وفي هذا الإطار نطالبكم، السيدة الوزيرة، بإخراج ميثاق المقاولات الصغرى والمتوسطة والمرسوم الخاص بها.

السيدة الوزيرة المحترمة؛

حققم نتائج إيجابية:

- دعم الاستثمار العمومي (380) مليار درهم؛

- حماية الرصيد العقاري؛

- انخراط إيجابي في التمويلات المبتكرة.

أمام هذا الزخم الإيجابي نقترح:

بالرغم من المناصب المالية المحصنة للقطاع نقترح:

- إضافة مناصب مالية جديدة للقطاع لتعزيز قدراته؛

- الاستغناء عن آلية كراء المصالح الخارجية والعمل على تعبئة العقار لبناء

المصالح الخارجية الخاصة بالوزارة؛

- مواصلة تعبئة العقار العمومي لإنجاح الاستثمار الخاص.

تلكم، السيدة الوزيرة، بعض المقترحات التي نراها ضرورية لمواصلة نجاح

فيها برسم سنة 2026، داعين في هذا الباب بمواصلة المجهودات المبذولة لتحقيق هوامش تقدم هامة من شأنها تقوية الاقتصاد الوطني وخلق تناسق ما بين سياسته في مجال جذب الاستثمارات وكذا قدرته التنافسية، موازاة مع الماضي قدما في الوفاء بالتزامها بمواجهة إكراهات الظرفية الاقتصادية الراهنة، ومواصلة تسريع ورش اللاتمرکز الإداري على مستوى وزارة الاقتصاد والمالية وتنزيل مختلف التدابير ذات الطابع الاقتصادي والاجتماعي، والتي من شأنها خلق فرص الشغل وتوطيد دعائم اقتصاد حديث وتنافسي. وسنصوت على مشروع الميزانية الفرعية لوزارة الاقتصاد والمالية بالإيجاب.

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته.

(3) مداخلة المستشار السيد إدريس القندوسي باسم الفريق في مناقشة مشروع الميزانية الفرعية لوزارة الاقتصاد والمالية:

السيد الرئيس المحترم؛

السيدة الوزيرة المحترمة؛

السيدات والسادة المستشارين المحترمين؛

حضرات السيدات والسادة؛

وقبل الخوض في تفاصيل المناقشة داخل الجلسة العامة أستغل الفرصة لأشكر السيدات والسادة أعضاء اللجنة المحترمين الذين انكبوا على مناقشة مشروع هاته الميزانية لساعات طوال، منوهين بمستوى النقاش الذي ساد بين كل مكونات المجلس أغلبية ومعارضة، كما لا بد من الإشادة والتنويه بالعمل المتميز والمجهود الجبار الذي تقومون به داخل وزارة الاقتصاد والمالية بجميع مديرياتها حفاظا على الموارد المالية للدولة وضمان استدامتها وتوازنها وحكامتها، بفضلكم السيدة الوزيرة والسيد الوزير مشكور.

عمل متميز تقوم به الهيئات التابعة للوزارة على رأسها مكتب الصرف، الصندوق المغربي للتقاعد، الشركة الوطنية للضمان والتمويل المقاولة.

عرض مستفيض فيه زخم كبير، وهو ما يؤكد بأن وزارة الاقتصاد والمالية وزارة محورية متواجدة في جميع السياسات العمومية المبرمجة فأتهم تشغلون على:

1. دعم وقيادة الأوراش الأفقية؛

2. تعبئة وتحصيل الموارد الجبائية؛

3. تنزيل النفقات العمومية والتحصيل ومسك المحاسبة؛

4. اعتماد السياسة الاقتصادية واستراتيجية المالية العمومية؛

5. تدبير الملك الخاص للدولة؛

6. حماية المنافسة والأسعار والمقاصة؛

7. تبسيط وتأمين المبادلات وحماية المستهلك؛

السيدة الوزيرة؛

ندعم انخراط الحكومة في تنزيل الإصلاحات المرتبطة بـ:

حيث سجلت هذه السنة مصادقة اللجنة الوطنية للاستثمارات على مشاريع استشارية مهمة تم قطاعات الاستثمار الواعدة من قبيل صناعة السيارات، صناعة الأدوية، الصناعة الغذائية، الطاقة، اللوجستيك، السياحة وترحيل الخدمات، تغطي المشاريع المصادق عليها 29 إقليما وعمالة في 11 جهة بالمملكة.

فسيرا على هذا التوجه، أصبحنا اليوم نتحدث عن تنزيل مشاريع استثمارية مهمة، آخرها مشروع إحداث أول وحدة لإنتاج البوليبيروكسي في المغرب بالطنطان جهة كلميم وادنون بقيمة 8 مليار درهم، حيث يمكن هذا المشروع من خلق فرص شغل مهمة لأبناء هذه الجهة وسيقلص كذلك من حدة البطالة المرتفعة بها.

السيد الرئيس المحترم؛

نشيد بما قامت به الحكومة فيما يخص دعم المقاولات الصغرى والصغيرة جدا والمتوسطة، من خلال إطلاق نظام للدعم خاص بهذه الفئة تستفيد بموجبه من ثلاث أنواع من المنح، الأولى مرتبطة بخلق فرص الشغل، الثانية تربية أما الأخيرة فمرتبطة بالأنشطة ذات الأولوية.

اعتبارها مكوناً أساسياً للنسيج الاقتصادي الوطني، ومحركاً رئيسياً لخلق فرص الشغل وتعزيز الدينامية الاقتصادية المحلية، كما باشرت وزارتك على إعطاء الانطلاقة للحملات الترويجية لهذه المبادرة، فمن شأن هذا العمل الترويجي، الاسهام في التعريف بأسس هذا البرنامج وكذا معرفة الحاجيات الحقيقية لهذا النوع من المقاولات بما يحسن من وضعيتها عموماً.

أما فيما يرتبط بالتقائية وتقييم السياسات العمومية، فلا تخفى عليكم أهمية هذا المحور في ضمان انسجام وتحسين أداء المبرر العمومي، لذلك ندعو إلى بلورة إطار وطني مرجعي للتقائية السياسات العمومية الترابية، ليس فقط على مستوى تدخلات القطاعات الوزارية محلياً، بل كذلك على مستوى تدخلات الجماعات الترابية بمستوياتها الثلاث بما يضمن الالتقائية والنجاحة بين تدخلاتها على المستوى المحلي، وهو ما من شأنه أن يساهم في التنزيل الأمثل للجيل الجديد من برامج التنمية المندمجة.

وفي هذا الصدد، ندعو إلى الانفتاح على تجربة البرلمان بغرفتيه في مجال تقييم السياسات العمومية، لكونه راكم تجربة مهمة في هذا الشأن، جعلت منه شريكا في تجويد وإنجاح السياسات العمومية من خلال التوصيات التقويمية التي قدمتها مختلف التقارير الصادرة عن المجموعات الموضوعاتية.

ختاماً، لنا اليقين في أن هذه الوزارة ستستثمر هذا التحول المهم بما يمكنها من القيام بأدوارها لتنمية الاستثمار وتحسين مناخ الأعمال وتحقيق الالتقائية بين السياسات العمومية وتقييمها، بما عهدناه فيكم من جدية ومسؤولية عالية ونكران للذات وروح الوطنية الصادقة في أفق تحقيق الأهداف التي التزمنا بها كأغلبية وعلى رأسها تعبئة 550 مليار درهم من الاستثمارات الخاصة وخلق 500 ألف منصب شغل في أفق 2026.

الوزارة في أداء مهامها الجسدية.

وفي الأخير، نؤكد باسم فريق التجمع الوطني للأحرار، أن الوزارة بأطرها وكفاءاتها، ما يميزها أنها تشتغل بنكران للذات ومهنية عالية ووفق استراتيجية مضبوطة لما فيه مصلحة الوطن.

وعليه، فإننا كسياسيين مطالبون بتشجيع أطر وزارة الاقتصاد والمالية بكافة مديرياتها وهيئاتها العامة وتحسينهم لأنهم يحافظون على أمننا المالي وهذا هو الأهم بالنسبة لنا ولوطننا.

والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

4) مداخلة المستشار السيد محمد البكوري باسم الفريق في مناقشة مشروع ميزانية وزارة الاستثمار والتقائية وتقييم السياسات العمومية:

السيد الرئيس المحترم؛

السيدات والسادة الوزراء المحترمين؛

السيدات والسادة المستشارين المحترمين؛

يطيب لي مشاركتكم هذه مناقشة مشروع ميزانية الوزارة المنتدبة لدى رئيس الحكومة المكلفة بالاستثمار والتقائية وتقييم السياسات العمومية برسم السنة المالية 2026.

وأود بداية، أن أغتنم هذه المناسبة، لأنوه بالحركية التي عرفها هذا القطاع عبر مجموعة من الإجراءات والتدابير التي همت مختلف الاختصاصات والمهام التي تضطلع بها الوزارة، بما يتماشى مع التحول المهم الذي عرفه القطاع في السنوات الفارطة من خلال قيام الحكومة بإصلاحات هيكلية بدأ بإصدار ميثاق الاستثمار، تحسين مناخ الأعمال، تبسيط المساطر الادارية، ثم ترسيخ حكمة موحدة ولا مركزية فعالة.

ارتباطاً بموضوع مشروع الميزانية، ننوه بالحصيلة المتميزة للوزارة خلال سنة 2025 فيما يخص تشجيع الاستثمار وتحسين مناخ الأعمال ويظهر ذلك جلياً من خلال حزمة الاستثمارات التي صادقت عليها اللجنة الوطنية للاستثمارات في دوراتها التسعة بقيمة تفوق 414 مليار درهم وما ستخلقه من فرص شغل مهمة، ناهيك عن الإجراءات المهمة التي اتخذتها الوزارة تنفيذاً لخارطة الطريق الاستراتيجية لتحسين مناخ الأعمال.

فكما تعلمون يشكل الاستثمار دعامة أساسية لنهضة الأمم اقتصادياً واجتماعياً، ويساهم في تحقيق رخائها وازدهارها باعتبارها رافعة أساسية ومستدامة لخلق التنمية الترابية الشاملة وتسريع الإقلاع الاقتصادي والآلية الوحيدة لخلق فرص الشغل.

واستحضاراً لمبتغى تحقيق التنمية الترابية ولمبدأ العدالة المحلية، عملت الحكومة على القيام بإجراءات مهمة تهدف أساساً على ضمان التوزيع المجالي العادل لفرص الاستثمار الخاص على امتداد المجال الترابي الوطني خاصة بالمناطق الأقل حظاً في جذب الاستثمار، ويتجلى ذلك من خلال تخصيص منح تحفيزية للاستثمار بهذه المجالات الترابية.

التي انخرطت فيها المندوبية السامية للتخطيط لتحديث بنيتها الإدارية والتنظيمية، وتبني استراتيجية للتحويل الرقمي لتجويد عملها والحفاظ على توقعها وريادتها في مجال القيام بالدراسات الاقتصادية والاجتماعية والديمقراطية.

نشهد أيضا بالمؤشرات الرقمية الإيجابية لحصيلة عمل المندوبية السامية للتخطيط التي نفتخر بمنجزاتها، مؤكداً على دعمنا لهذه المجهودات المبذولة للرفع من النمو الاقتصادي الوطني وكذا لبرنامج عملها برسم سنة 2026 الذي تسعى إلى تنزيله بكل ارادية وطموح.

وفي الختام، إيماناً منا داخل فريق التجمع الوطني للأحرار بالمجهود الكبير الذي تقوم به المندوبية السامية للتخطيط بالنظر لأدوارها الهامة، سنصوت بالإيجاب على الميزانية الفرعية المخصصة لها. والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته.

(6) مداخلة باسم الفريق في مناقشة مشروع الميزانية الفرعية للمجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي:

السيد الرئيس المحترم؛

السيد رئيس المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي المحترم؛

السيدات والسادة المستشارين المحترمين؛

يشرفني أن أ تدخل باسم فريق التجمع الوطني للأحرار لمناقشة مشروع الميزانية الفرعية للمجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي برسم سنة 2026، منوهين في هذا الباب بحصيلة المجلس في مواكبته للعديد من الأوراش والقضايا المجتمعية ذات الأبعاد الاقتصادية والاجتماعية والبيئية، والافتتاح على المواطن والجهات والانخراط في الدينامية الدولية مع المجالس الاقتصادية والاجتماعية والمؤسسات المماثلة.

ومن جهة أخرى، لا بد أن نشيد بالمكانة المتميزة التي يحظى بها المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي على الصعيدين الوطني والدولي ودوره الحيوي والاستراتيجي كؤسسة مشهود لها بالكفاءة والخبرة العلمية وحرصه المتواصل على المزيد من إشراك المواطنين والمواطنات في بلورة آرائه وتقاريره بالموازة مع القيام بزيارات ميدانية من خلال عقد اجتماعات للجمعية العامة للمجلس وبعض أنشطته في الجهات بهدف تحقيق إدراك أفضل لمختلف الإشكالات التي تكون موضوع دراسة من طرف المجلس.

لقد لامسنا بعمق العمل المهم والأنشطة التي يقوم بها المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي ومساهمته المتميزة وأنشطته المكثفة لتطوير علاقات الشراكة والتعاون للنهوض بعمله وتعزيزه بشكل مستمر وهذا ما يجعلنا ندعم التوجهات التي انخرط فيها المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي للرفع من قدراته ومكانته العلمية.

وفي نفس السياق، نؤكد أيضاً أن تبني المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي لمقاربة توسيع نطاق الإنصات والتشاور بشكل كبير مع الجماعات الترابية، والمقاولات، والمؤسسات الدستورية، والقطاعات الحكومية هي مقاربة

فاستناداً لما سبق، سنصوت إيجاباً على مشروع ميزانية الوزارة مثنين لكم التوفيق والسداد في عملكم، تحقيقاً لما نطمح إليه جميعاً من نمو وازدهار وتقدم لبلادنا تحت القيادة الرشيدة لصاحب الجلالة الملك محمد السادس نصره الله.

شكراً على حسن إصغائكم.

(5) مداخلة باسم الفريق في مناقشة مشروع الميزانية الفرعية للمندوبية السامية للتخطيط:

السيد الرئيس المحترم؛

السيد المندوب السامي للتخطيط المحترم؛

السيدات والسادة المستشارين المحترمين؛

يشرفني أن أ تدخل باسم فريق التجمع الوطني للأحرار لمناقشة مشروع الميزانية الفرعية للمندوبية السامية للتخطيط التي تقوم بعمل مهم في تحليل الظرفية الاقتصادية الوطنية والدولية، والقيام بإنتاج المعطيات الإحصائية والحسابات الوطنية بما في ذلك إنجاز دراسات إحصائية وموضوعاتية مهمة وتبعية أثرها على المعيش اليومي للمواطنين.

وفي هذا الصدد، لا بد أن نشيد بمكانتها العلمية المتميزة على الصعيدين الوطني والدولي وأنشطتها المكثفة لتطوير علاقات الشراكة والتعاون للنهوض بعملها ودورها الحيوي والاستراتيجي كؤسسة مشهود لها بالكفاءة والخبرة العلمية في مجالات متنوعة نذكر من بينها على سبيل المثال لا الحصر، إنتاج المعلومة الإحصائية البحوث الإحصائية الدائمة، البحث الوطني حول الظرفية لدى الأسر البحث الوطني حول التشغيل.

نثمن العمل المهم والمتواصل الذي تقومون به السيد المندوب السامي للتخطيط المحترم، منوهين بجودة البحوث ودقتها العالية وقيمتها العلمية التي تنتجها المندوبية السامية للتخطيط في المجالات السالفة الذكر خصوصاً على مستوى تنزيل أورايش النموذج التنموي الجديد، والحماية الاجتماعية والجهوية المتقدمة وتأثيراتها الإيجابية في تقوية جاذبية وتنافسية الاقتصاد الوطني.

كما نقدر عالياً أيضاً المجهودات التي تبذلها المندوبية السامية للتخطيط فيما يخص الدراسات والأبحاث السوسيو اقتصادية والديمقراطية، وتتبع وتقييم أهداف التنمية المستدامة والسياسات العمومية والدراسات حول التوقعات الاقتصادية والاستشرافية والآفاق الاقتصادية والاجتماعية على المدى المتوسط، والدراسات والأبحاث حول ظروف معيشة السكان.

ومن جهة أخرى، نسجل بكل إيجابية الانخراط الارادي للمندوبية السامية للتخطيط إلى مراجعة شاملة للبحث الوطني حول التشغيل وتطوير أدوات الرصد وفقاً لأحدث المعايير الدولية، تماشياً مع التغيرات المتسارعة التي تشهدها سوق الشغل الوطنية والدولية، بما يرسخ دورها كمصدر أساسي للمعطيات الموثوقة في مجالات التنمية وسوق الشغل.

ومن جهة أخرى، نساند في فريق التجمع الوطني للأحرار تنزيل التوجهات

الذي يقوم به المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي والنظر لأدواره الهامة كمؤسسة دستورية، سنصوت بالإيجاب على الميزانية الفرعية للمجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي. والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته.

7) مداخلة باسم الفريق في مناقشة مشروع الميزانية الفرعية للهيئة الوطنية للنزاهة والوقاية من الرشوة ومحاربتها:

السيد الرئيس المحترم؛

السيد رئيس الهيئة الوطنية للنزاهة والوقاية من الرشوة ومحاربتها المحترم؛
السيدات والسادة المستشارين المحترمين؛

يشرفني أن أدخل باسم فريق التجمع الوطني للأحرار مناقشة مشروع الميزانية الفرعية للهيئة الوطنية للنزاهة والوقاية من الرشوة ومحاربتها برسم سنة 2026، منوهين في هذا الباب بالمجهودات والأدوار الهامة التي تقوم بها هذه الهيئة الوطنية لمكافحة الرشوة والفساد ببلادنا بمقتضى الفصل 167 من الدستور.

كما لا يفوتني السيد رئيس الهيئة الوطنية للنزاهة والوقاية من الرشوة ومحاربتها الإشادة بالعرض القيم والمفصل الذي بسطتم من خلاله مجموعة من المعطيات المهمة التي تعكس أهمية الأوراش التي تدبرونها في هذا المجال والمشاريع ذات الأولوية التي تعملون عليها.

لا بد أن نشيد بالمجهودات التي تبذلها هذه الهيئة في مجالات الحكامة والتعاون من خلال عقد اتفاقيات تعاون مع المؤسسات الوطنية والدولية والتي من شأنها الرفع من قدراتها لمكافحة الفساد ومحاربتها.

وتبعا لذلك، تبقى المؤشرات الوطنية المرتبطة بتطور وضعية الفساد في منحنى تصاعدي والتي نعي بعنق آثارها الاجتماعية ووقعها على النمو الاقتصادي داعين في هذا الباب إلى ضرورة إيلاء أهمية كبرى للجوانب المرتبطة بالتنسيق وضمان الالتقائية والفعالية عبر التتبع والتقييم لجميع القطاعات والمؤسسات المعنية بمكافحة الفساد.

كما نسجل بكل أسف ارتفاع مؤشرات تطور الفساد المتضمنة في عدد من التقارير الدولية إلى مستويات مقلقة مما يجعلنا نستحضر بقوة التحديات والإكراهات التي يطرحها تفشي الفساد على مستقبل الشعوب بمختلف تجلياته السياسية والاقتصادية والاجتماعية والحقوقية والبيئية.

ومن جهة أخرى، نعتقد بكل موضوعية أن القضاء على آفة الفساد والنهوض بقيم النزاهة والشفافية والحكامة الجيدة يقتضي المواجهة بين التدابير الوقائية والزجرية والتوعوية والتواصلية في إطار الانسجام والتكامل بهدف الرفع من قدرات الفاعلين الوطنيين وكذا تجويد ممارسات الأجهزة والمؤسسات الوطنية المعنية بمكافحة الفساد في مختلف تجلياته وجعلها تأخذ منحى تنازليا لإحداث التغيير المرتقب.

ويبقى في نظرنا الرهان الأهم للرفع من مؤشرات محاربة الفساد هو ضرورة

صائبة تقوي حضوره وقدرته على الإنصات والتفاعل وتعزيز شراكاته على المستوى الوطني.

ومن جهة أخرى، نشيد أيضا بالافتتاح الذي يقوم به المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي مع الوسط الأكاديمي للالتقاء بالطلبة في الجامعات العمومية والخاصة، والتي نعتبرها فرصة للتفاعل والتواصل بشأن عمل المجلس والقضايا التي يشغل عليها.

نسجل أيضا بكل إيجابية المجهودات التي يبذلها المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي على مستوى التواصل مع الفاعلين والرأي العام والمواطنين على موقعه الإلكتروني ومواقع التواصل الاجتماعي، مما يساهم في نشر تقاريره وأراء المجلس على نطاق واسع ويعزز إشعاعه وتوقعه الريادي وإسهاماته العلمية.

وفي نفس السياق، نوه عاليا بالعمل المتواصل الذي تقومون به، السيد رئيس المجلس المحترم، بخصوص جودة البحوث ودقتها العالية وقيمتها العلمية التي ينتجها المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي في الأوراش التنموية التي انخرطت فيها بلادنا والتي نذكر من بينها على سبيل المثال لا الحصر، ورش الجهود المتقدمة والذكاء الاصطناعي وتعزيز قدرات الاقتصاد الوطني والنهوض بالقطاعات الواعدة، والأمن المائي وحماية البيئة.

وإذ نثمن في فريق التجمع الوطني للأحرار علاقة التعاون المثمرة القائمة بين المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي ومجلس المستشارين حول العديد من القضايا المرتبطة بالعمل البرلماني ولاسيما المرتبطة منها بالتشريع وتقييم السياسات العمومية، باعتبارها رافدا مهما لإغناء الأدوار التشريعية والرقابية والتقييمية للبرلمان.

وفي نفس السياق، نسجل بكل اعتزاز تنظيم مجلس المستشارين أشغال النسخة التاسعة من المنتدى البرلماني الدولي للعدالة الاجتماعية بمشاركة مع المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي، تخليدا باليوم العالمي للعدالة الاجتماعية، تحت الرعاية السامية لصاحب الجلالة الملك محمد السادس نصره الله بتاريخ 17 فبراير 2025، بمقر مجلس المستشارين والمنعقدة حول موضوع تعميم الحماية الاجتماعية في المغرب: رؤية تنموية بمعايير دولية.

إننا نعتبر بكل موضوعية أن حصيلة عمل المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي برسم سنة 2025 هي حصيلة إيجابية ومهمة سواء تعلق الأمر بمختلف الإصدارات والدراسات والإحالات الذاتية التي قام بإنجازها أو في مجالات التعاون الشيء الذي يترجم بالملاموس حجم قدراته التواصلية العالية.

ولا تفوتنا بهذه المناسبة التنويه بانخراط المجلس في تحديث وتطوير آليات ونظم المعلومات بالمجلس باستعمال برامج يقظة معلوماتية تعتمد على الذكاء الاصطناعي كرافعة مهمة لتجويد عمله والحفاظ على ريادته في مجال القيام بالدراسات الاقتصادية والاجتماعية والبيئية.

وفي الختام، إيمانا منا داخل فريق التجمع الوطني للأحرار بالمجهود الكبير

عمر هذه الولاية، أداء قوامه الجدية والتحلي بروح المسؤولية، وجوهره الإسهام في تسريع مسيرة المغرب الصاعد، والدفاع عن انشغالات المواطنين وتأطيرهم، وروحه الاجتهاد والفعالية.

فلا يحذوني أدنى شك، بأن مسعى تجويد الأداء ظل حاضرا في مختلف مظهرات مزاولة مهامنا البرلمانية طيلة سنة من الاشتغال، سنة يهمننا تقييمها من جانب الحصيلة أكثر مما يهمننا مقاربتها من زاوية المحاسبة المالية والميزانية. على اعتبار أن حصيلة العمل الإيجابية تشكل رصيда سياسيا مشرفا لنا كممثلين للأمة، رصيда يبقى محفوظا في الذاكرة البرلمانية كما يرسم الصورة العاكسة لمؤسسة البرلمان لدى الرأي العام.

كما لا تفوتني هذه السانحة، لأشيد بما بذله السيد رئيس المجلس من مجهود معتبر للرقى بالأداء الكلي للمؤسسة، بمجهود يعد ثمرة عمل متواصل ساهم فيه السادة أعضاء المكتب بما يتماشى مع ما نطمح إليه جميعا من تحسين الأداء والترافع البناء عن قضايا المواطن والوطن.

ولنا كامل الثقة في أن السيد الرئيس، بدعم من السادة أعضاء المكتب، سيواصل الرفع من وتيرة العمل لما هو معهود فيه من جدية ومسؤولية ووطنية صادقة، بما يتماشى مع مبدئي ترسيخ البناء المؤسسي وكسب رهان الصعود التنموي والاجتماعي والاقتصادي لبلادنا تحت قيادة جلالة الملك، حفظه الله.

السيد الرئيس المحترم؛

سجل مجلسنا الموقر أداء مهرا فيما يرتبط بوظيفة الدبلوماسية البرلمانية، تنزيلا لاستراتيجية المجلس في هذا الشأن، سواء فيما يتعلق بالمشاركة المتميزة لختلف بعثات المجلس على المستوى الدولي والقاري، أو فيما يرتبط بنوعية الشركات التي تربط مجلسنا الموقر مع برلمانات مجموعة من الدول، وكذلك في المستوى التنظيمي المتميز لتظاهرات ذات أبعاد دولية.

وفي هذا الشق، نوه بالبعد المجالي والرمزي الذي يضفيه تنظيم بعض المنتديات والمؤتمرات بحاضرة الصحراء المغربية مدينة العيون، لما يتيح ذلك من إمكانية اطلاع الوفود المشاركة بالمستوى التنموي الذي بلغته أقاليمنا الجنوبية.

ولا يفوتني بهذه المناسبة، أن أعبر عن مدى فخري واعتزازي بالتنويه الملكي السامي الذي حظيت به الدبلوماسية البرلمانية بالخطاب الملكي السامي بمناسبة افتتاح السنة التشريعية الخامسة، والخطاب الملكي السامي بعد صدور قرار مجلس الأمن الأخير، الذي نعتبه ثمرة لمسار طويل من العمل الدبلوماسي لبلادنا بقيادة جلالة الملك حفظه الله.

وينبغي فيما تبقى من الزمن الانتدائي، العمل بوتيرة أسرع من واجهة الدبلوماسية البرلمانية، مستنيرين بالتوجيهات الملكية السامية، وفي استحضار للتحول التاريخي الذي عرفته القضية الوطنية، بما يستند على اليقظة والاستباق واستثمار المكاسب الدبلوماسية لرحل رهان مرحلة جديدة في مسار

العمل على الأخذ بعين الاعتبار مسألة إزالة التعقيدات التقنية التي تحول دون تعميم استفادة المرتفقين من الخدمات الإلكترونية، مع تعزيز مؤشرات المواكبة الافتراضية لمستعملي المنصات والبوابات الرسمية.

وعلى هذا الأساس، نعتبر أن انخراط الهيئة الوطنية للنزاهة والوقاية من الرشوة ومحاربتها في هذا التوجه يعزز إنجازاتها في إطار التراكم والتدرج في هذا المجال.

وفي نفس السياق، نؤكد على ضرورة تعزيز الحوكمة الاقتصادية والمالية، عبر تكريس المنافسة والشفافية في ولوج الصفقات العمومية، والحق في الحصول على المعلومة، ثم مواصلة رقمنة المعاملات الإدارية وتعزيز فرص الولوج المتكافئ إلى الخدمات العمومية وتمكين المرتفقين من الاستفادة منها على الوجه المطلوب، وكذلك مواصلة نزع الصفة المادية عن الصفقات العمومية.

ووعيا منا بحجم المسؤولية الملقاة على عاتقكم، فإننا في فريق التجمع الوطني للأحرار نعب عن كامل دعمنا لهذه التوجهات الاستراتيجية للفترة الممتدة بين سنة 2025 وسنة 2030 التي تروم الانخراط في دينامية جديدة ذات أهداف طموحة لمكافحة الفساد تركز على التشاور والالتقائية والفعالية، ومفتوحة على جميع المتدخلين بهذا الورش الهام.

وبالموازاة مع ذلك، نساند أيضا تعزيز حكمة الوطنية للنزاهة والوقاية من الرشوة ومحاربتها فيما يخص تديرها المالي والإداري، وخصوصا تطوير الأنشطة الوظيفية والتواصلية واللوجيستية وتأهيل نظم المعلومات ووضع رهن إشارتها الاعتمادات المالية اللازمة لتوفير وسائل اشتغالها في أحسن الظروف ومتمنين لكم كامل التوفيق والسداد في مهامكم.

وفي الختام، إيمانا منا داخل فريق التجمع الوطني للأحرار بالمجهود الكبير الذي تقوم به الهيئة الوطنية للنزاهة والوقاية من الرشوة ومحاربتها بالنظر لأدوارها الهامة، سنصوت بالإيجاب على الميزانية الفرعية المخصصة لها. والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته.

(8) مداخلة المستشار السيد محمد البكوري باسم الفريق في مناقشة مشروع

ميزانية مجلس المستشارين:

السيد الرئيس المحترم؛

السيدات والسادة الوزراء المحترمين؛

السيدات والسادة المستشارين المحترمين؛

نجتمع اليوم من خلال هذه الجلسة التي تكتسي بالنسبة لنا طابعا خاصا، لكونها تشكل محطة للوقوف عند حصيلة أداء مجلسنا الموقر، الذي نتحمل جميعا مسؤولية ممارسته لأدواره، كما نتشارك جميعا هدف ومبتغى تحسين وتجويد أدائه.

هذا الأداء الذي تشكل التوجيهات الملكية أسمى مرتكزاته، خاصة تلك الواردة بالخطاب الملكي السامي بمناسبة افتتاح السنة التشريعية الخامسة من

وفي هذا الإطار، ندعو إلى التسريع بتنزيل منظم إداري جديد يتلاءم مع ما هو معمول به بالغرفة الأولى التي غيرت منظامها الإداري أربع مرات منذ سنة 2007 في حين ظل هذا المنظم جامدا بمجلسنا الموقر منذ سنة 2013. فغني عن البيان، ما يمثله التنظيم الهيكلي للإدارة من دور أساسي في تيسير عملها وما يشكله أيضا كحافز مهم لموظفي المجلس ويمنحهم فرصا أكبر للترقي وتقلد المسؤوليات الإدارية.

واستحضارا لحسك الاجتماعي، السيد الرئيس، فإننا ندعو إلى تسريع تنزيل مشروع الودادية السكنية لموظفات وموظفي المجلس، نظرا لما يشكله هذا المشروع الاجتماعي من أهمية بالغة.

السيد الرئيس المحترم؛

حضرات السيدات والسادة؛

ينتظرنا عمل كبير وتحديات أكبر، تستدعي منا تكثيف جهدنا الجماعي لمواصلة الترافع والتفاعل الإيجابي مع قضايا المجتمع، والدفاع والتعريف بعدالة قضيتنا الوطنية ومجاهدة خصوم وحدتنا الترابية، بما يعزز من الثقة في مؤسستنا ويحقق إشباعها وافتتاحها، ويمكننا من الرقي بمزاولة مهامنا التمثيلية تشريفا لبلادنا ومساهمة في مسار بناء المغرب الصاعد تحت القيادة الرشيدة لجلالة الملك محمد السادس نصره الله.

شكرا على حسن إصغائكم.

■ **ثالثا، مداخلات الفريق في مناقشة مشاريع الميزانيات الفرعية المندرجة ضمن اختصاصات لجنة الداخلية والجماعات الترابية والبنيات الأساسية:**

1) مداخلة المستشار السيد محمد بودس باسم الفريق في مناقشة مشروع الميزانية الفرعية لوزارة الداخلية:

السيد الرئيس المحترم؛

السيد الوزير المحترم؛

السيدات والسادة المستشارين المحترمين؛

يشرفني أن أدخل باسم فريق التجمع الوطني للأحرار مناقشة مشروع الميزانية الفرعية لوزارة الداخلية برسم السنة المالية 2026 (كما وافقت عليها اللجنة)، وهي مناسبة لكي ننوه بالمناقشة المستضيئة التي حظيت بها هذه الميزانية خلال المناقشة داخل اللجنة المختصة.

وإنه لمن محاسن الصدق، أن تتزامن هذه المناقشة الدستورية مع احتفالات الشعب المغربي بعيد الاستقلال المجيد وعيد المسيرة الخضراء المظفرة. ومع خطاب 31 أكتوبر الفاصل والحاسم في مسار استكمال ملف وحدتنا الترابية. الذي توج بإقرار مجلس الأمن لقرار تاريخي ومنصف لصالح قضيتنا الوطنية الأولى، حيث أقر باعتماد مبادرة الحكم الذاتي للصحراء المغربية في إطار السيادة الوطنية كحل واقعي وجدي وعملي لحل هذا النزاع المفتعل حول هذه الأقاليم.

الوحدة الوطنية، عنوانها الثقة في المستقبل وأفقها الحسم الوشيك والنهائي للنزاع المفتعل حول مغربية الصحراء، بما يضمن الوحدة الترابية والسيادة الوطنية الكاملة.

لذلك ندعو إلى تفعيل مجموعات الصداقة والأخوة البرلمانية، وفق استراتيجية عمل تستحضر الأولويات ومؤسسة على التنسيق بين الغرفتين وداعمة كذلك لجهود الدبلوماسية الرسمية التي يقودها جلالة الملك، خاصة وأن اتفاقيات الشراكة والتعاون التي أبرمها المجلس بمدينة العيون مع برلمانات دول إفريقية على هامش الدورة العاشرة للجمعية البرلمانية لشبكة البرلمانيين الأفارقة لتقييم التنمية، سيتم تنفيذها عبر مجموعات الصداقة.

السيد الرئيس المحترم؛

ينتظرنا عمل مهم فيما يخص ما تبقى من آليات مزاولتنا لمهامنا الدستورية، فبما يتعلق بالتشريع لا تفوتني الفرصة لأنوه بأدوار الوساطة التي قادها المجلس لتجاوز بعض الإشكالات العالقة فيما بين الحكومة وبعض الهيئات المهنية المرتبطة ببعض مشاريع القوانين، وبنفس القدر من التنويه أتوجه لجهود مكونات المجلس نحو تجويد مشاريع قوانين مهمة وهو ما يعكسه حجم التعديلات المقترحة عليها والمقبولة، كمشروع قانون المسطرة المدنية والجنائية وقانون المالية.

أما فيما يتعلق بتقييم السياسات العمومية، فلا تفوتني هذه الفرصة لأقف عند صوابية اختيار مواضيع التقييم وغنى تقارير المجموعات الموضوعاتية وجودة توصياتها ومخرجاتها. ونبني في هذا الشأن العمل على تجديد منهجية اشتغال هذه المجموعات بما ينسجم مع رهان التجويد.

وفي سياق آخر ينبغي الانكباب على مراجعة النظام الداخلي لمجلس المستشارين، في استحضار تام لأولويات ورهانات المرحلة المؤطرة برهان الارتقاء بالعمل البرلماني، خاصة فيما يرتبط بتخليق وتجويد الممارسة التمثيلية وتحديث آليات مزاولة مهمة الدبلوماسية البرلمانية لجعلها في خدمة الدفاع عن قضايانا العادلة وعلى رأسها قضية الصحراء المغربية. ففي اعتقادنا لن يتأتى ذلك، إلا ببناء إدارة برلمانية حاضنة للكفاءات ومحفزة للأداء الجيد والمردودية والفعالية المطلوبة، بناء تراعى فيه الكفاءة والاستحقاق ويستحضر الحاجيات الإدارية الملحة لمرحلة المغرب الصاعد من تحول إداري ورقمي مهم.

وأود في هذا الباب، أن أشيد بالعمل المهم للإدارة البرلمانية بدأ بالسيد الأمين العام المحترم، بخبرته الطويلة وحنكته الإدارية، والأطر بكافة درجاتهم والأعوان وغيرهم من العاملين بمرافق المجلس، مستغلا هذه المناسبة لأتوجه لهم بالشكر الجزيل نظير ما يبذلونه من جهد في سبيل تيسير عملنا وضمان حسن سير عمل المجلس.

كما لا تفوتني الفرصة لأشكر السيدات والسادة أفراد الأمن بمختلف رتبهم وتلاوينهم، نظير ما يقومون به من عمل متواصل ومضني بروح من المسؤولية والجدية في سبيل الحفاظ على أمن المؤسسة وضمان سلامة وافديها.

وتمشيا مع هذا التوجه الجديد والمنسجم مع المسار الذي قطعه بلادنا في مسيرة التشييد والبناء، فقد عرفت بلادنا دينامية تعبوية بالغة الأهمية، توجت بعقد اجتماعات تشاورية للمسؤولين الترابيين مع كل مختلف المتدخلين والفاعلين المحليين على صعيد التراب الوطني. مؤكداً في هذا الإطار على أهمية إشراك المجتمع المدني باعتباره قوة اقتراحية مهمة تساهم بدورها في تنزيل برامج محلية للتنمية المندمجة.

إننا مقتنعون جداً، بأن هذه البرامج الجديدة ستمكن إن شاء الله تعالى من تسريع ترسيخ ركاز الدولة الاجتماعية، وخلق مناخ ملائم للاستثمارات، لدعم التشغيل وتقليص الفوارق المالية والاجتماعية، خصوصاً بالعالم القروي والمناطق الجبلية التي تحتاج إلى توجيه الجهود الاستثمارية نحو خارطة طريق جديدة قائمة على بناء الطرق وفتح المزيد من المسالك الطرقية. وكذا دعم التشغيل في المجالات القروية من خلال تثمين المنتوجات الفلاحية عبر إنشاء وحدات للصناعة التحويلية.

ونحن على درجة كبيرة من الثقة بأن تنزيل هذا الجيل الجديد من برامج التنمية المندمجة، التي يسهر عليها السيدات والسادة الولاة والعمال في كل الجهات والعلات والأقاليم بدرجة عالية من المسؤولية والغيرة الوطنية، ستكون دعامة كبيرة أيضاً للمسار التنموي الذي يقوده جلالة الملك، محمد السادس، نصره الله، بكل ثبات. والتي ستقطع بلا شك مع مغرب سرعتين، وستؤسس لمرحلة جديدة من الاستثمار في الإنسان والمجال بما يتماشى مع الطموحات الريادية للمملكة في بناء مغرب متوازن ومتكافئ، منسجم مع طموحات المغرب الصاعد.

السيد الرئيس المحترم؛

إن بلادنا مقبلة على تنظيم انتخابات تشريعية في وقتها القانوني، تنفيذاً للتوجيهات الملكية السامية الواردة في خطاب العرش الأخير، والتي بموجبها تم تكليفكم السيد الوزير المحترم من طرف جلالة الملك، بالشروع في الإعداد الجيد لها. وإذ ننوه عالياً بالأجواء الإيجابية التي طبعت المشاورات السياسية التي جمعتكم مع مختلف الأحزاب السياسية الوطنية، لدراسة القضايا المرتبطة بالإطار العام لهذه الانتخابات التشريعية، حيث مكنت هذه المقاربة التشاركية من إعداد ثلاثة نصوص قانونية همت كل من:

- 1- مشروع قانون تنظيمي يتعلق بمجلس النواب؛
- 2- مشروع قانون تنظيمي يتعلق بالأحزاب السياسية؛
- 3- مشروع قانون يتعلق باللوائح الانتخابية العامة وعمليات الاستفتاء واستعمال وسائل الاتصال السمي البصري العمومي خلال الحملات الانتخابية والاستفتاءية.

إننا مقتنعون جداً بأهمية هذه المشاريع القانونية في دعم مسار الإصلاحات السياسية والمؤسسية لما لها من تأثير ملموس على تعزيز المشاركة السياسية، وتجديد الثقة في المؤسسات المنتخبة بما يخدم تجربتنا القائمة على

وجاء هذا الانتصار بفضل الإشراف المباشر لجلالة الملك على العمل الدبلوماسي الكبير الذي خاضته بلادنا داخل مختلف الأروقة الدولية وكبريات العواصم العالمية والقارية والإقليمية.

وفي إطار ترسيخ روح التلاحم بين العرش والشعب للدفاع عن الوحدة الترابية، قررا جلالتة جعل يوم 31 أكتوبر عيداً للوحدة تنويعاً لمسار تضاملي طويل خاضته بلادنا في مختلف المحافل الدولية.

وإذ نشيد عالياً في فريق التجمع الوطني للأحرار بهذه النجاحات والتطورات الإيجابية التي تعرفها قضيتنا الوطنية، والمتناغمة مع الركب التنموي التي تعرفها أقاليمنا الجنوبية على جميع المستويات، حولت مدنا الجنوبية إلى قبلة للاستثمارات الوطنية والدولية والتي كان أثرها المباشر والملموس على حياة ساكنتنا بالصحراء المغربية.

السيد الوزير المحترم؛

نغتنم هذه الفرصة لننوه عالياً بالمستوى الكبير الذي أبانت عليه المؤسسة الأمنية الوطنية في الحفاظ على الأمن والاستقرار داخل مختلف الجهات والمناطق بمملكتنا الشريفة، حيث تمكنت بكل حرفية عالية من إحباط المؤامرات البئيسة والمخططات التخريبية التي تستهدف أمن الدولة والمجتمع، من خلال سرعة يقظتها التي أفضت إلى تفكيك الخلايا المرتبطة بالمنظمات الإرهابية العابرة للحدود. وهو ما يبين قوة وصلابة أجهزتنا الأمنية الیقظة في التعاطي مع كل التهديدات التي تطال مصالح الأمة المغربية.

وإذ نؤكد في هذا الإطار بأن تدخلات أجهزتنا الأمنية تأتي في احترام تام لروح الدستور ولحقوق الإنسان والمواثيق الدولية، والالتزامات وتعهدات الدولة المغربية في مجال حقوق الإنسان والحريات. نسأل الله سبحانه وتعالى أن يحفظ بلادنا وأن يديم عليها نعمة الأمن والاستقرار تحت القيادة الرشيدة لجلالة الملك محمد السادس حفظه الله.

وهي مناسبة، نتقدم فيها بتحيةة إجلال وأكبار للقوات المسلحة الملكية، والدرك الملكي، والأمن الوطني، والقوات المساعدة، والوقاية المدنية ورجال ونساء الإدارة الترابية، ومختلف الأجهزة الأمنية على تضحياتهم وعلى مجهوداتهم الجبارة لحماية مصالح المملكة والقضاء على كل المخططات التي تستهدف وطننا الغالي والمقدس.

السيد الوزير المحترم؛

استمعنا باهتمام كبير لعرضكم القيم الذي بسطتم فيه الخطوط العريضة لمنهجية اشتغالكم في تدبير هذا القطاع المحوري، الذي له دور كبير في المساهمة في برامج التنمية الترابية. وفي هذا السياق، نستحضر بكل افتخار سهركم الشخصي الجاد والمسؤول في إعداد جيل جديد من برامج التنمية المحلية، التي تستحضر البعد الجهوي والخصوصيات المحلية ومبدأ التكامل والتضامن بين المجالات الترابية. لضمان استفادة المغاربة من حصاد ثمار التنمية بمختلف المناطق والجهات.

مبادئ الاختيار الديمقراطي.

السيد الرئيس؛

إن الجوهية المتقدمة تشكل خيارا استراتيجيا لضمان التوازنات الترابية ولتقليص الفوارق المجالية، فهي تشكل دعامة أساسية لترسيخ اللامركزية الإدارية، عبر منح الجهات صلاحيات أوسع لتنفيذ السياسات العامة. وتعزيز المشاركة في صنع القرار على المستوى المحلي، علاوة على مساهمتها الواضحة في التنمية الاقتصادية والاجتماعية.

إن ورش الجوهية المتقدمة ببلادنا بلغ مستويات مهمة في تنزيل هذا الورش الملكي الطموح، من خلال حرصكم الشديد، السيد الوزير، على ترسيخ آلية التعاقد بين الدولة والجهات، لتمكينها من ممارسة اختصاصاتها كما نصت على ذلك الوثيقة الدستورية، لذلك نحيكم مجددا على سهركم المتواصل في مواكبة برامج التنمية المرتبطة بالجهات، ونغتنم الفرصة مجددا، لنؤكد داخل فريق التجمع الوطني للأحرار، على ضرورة تمكين الجهات من مضاعفة مواردها المالية الذاتية حتى تتمكن من القيام بجميع اختصاصاتها التي نصت عليها الوثيقة الدستورية. كما لا يسعنا أيضا إلا أن نشيد بما راكمته بلادنا في ورش اللاتمرکز الإداري، حيث حققنا نتائج جد مطمئنة في نقل الاختصاصات من المركز إلى المستوى الترابي.

السيد الرئيس؛

أثبتت المبادرة الوطنية للتنمية البشرية منذ أن أعلن انطلاقتها جلالة الملك، فعاليتها الملموسة للاستجابة للحاجيات المتزايدة للمواطنات والمواطنين بهدف الرفع من مستوى معيشتهم اليومية، وصيانة كرامتهم. حيث تميزت حصيلتها المتعلقة بالشطر الثالث بتوجيه البرامج للنهوض بالرسائل البشري للأجيال الصاعدة، ودعم الفئات في وضعية صعبة، وكذا إطلاق جيل جديد من المبادرات الخلاقة لفرص الشغل.

وفي هذا الإطار نجدد دعوتنا لكم السيد الوزير إلى ضرورة:

- تجميع كل الجهود الحكومية لاستهداف تنمية العالم القروي خصوصا الدواوير؛

- مواصلة تنفيذ برامج التقليص من الفوارق المجالية والاجتماعية بالوسط القروي؛

- دعم الولوج إلى البنيات التحتية والخدمات الاجتماعية الأساسية بالأحياء الهامشية والمراكز القروية الأقل تجهيزا؛

- دعم تشغيل الشباب بالوسط القروي تشجيعا للاستقرار في هذا المجال الترابي.

السيد الوزير المحترم؛

إن الجماعات الترابية باعتبارها مؤسسات دستورية تضطلع بأدوار

طلائعية في مخططات وبرامج التنمية المستدامة، وهو ما يفرض توفير كل الإمكانيات المادية والبشرية الكفيلة لتحقيق رهانات الشأن المحلي، خصوصا بالجماعات القروية والجبلية التي تعاني من نقص كبير في مواردها.

ولا تفوتنا الفرصة إلا أن نهنئكم مجددا على الإجراء الشجاع الخاص بتمكين الجماعات الترابية من الحصول على موارد مالية إضافية لتعزيز التنمية المجالية، إجراء حكومي شجاع رفع حصة الجماعات من الضريبة على القيمة المضافة من 30% إلى 32%.

ولا شك أن هذا الإجراء سيكون له أثر ملموس ومباشر في تحقيق أهداف التنمية المجالية للوصول إلى تحقيق رهانات التدبير المحكم والفعال، على أمل أن يتم الزيادة فيه مستقبلا. مع العمل على ضرورة إصلاح مدونة الجبايات المحلية، والإسراع في إخراجها إلى حيز الوجود.

السيد الوزير المحترم؛

إن بلادنا لم تسلم من التغيرات المناخية والتي فرضت تحديات كبرى جراء تزايد مخاطر الكوارث الطبيعية، التي تشكل خطرا كبيرا على الأرواح والممتلكات، وإذ نؤكد في هذا الإطار، بالدور الكبير لفرق الإطفاء التي تعاملت بمهنية عالية مع موجة الحرائق التي عرفتها غابات المملكة، ما يفرض مواصلة كل مجهوداتكم الرامية إلى تأهيل وتقوية قدرات مرفق الوقاية المدنية عبر:

- برامج طموحة لتطوير وإنجاز البنيات التحتية الضرورية؛

- تجهيز المجالات الترابية بالوسائل اللوجستكية ومعدات الحماية والتدخل وغيرها من المعدات الضرورية لضمان حسن تدخلات فرق الوقاية والإنقاذ؛

- إيلاء عناية خاصة بأفراد الوقاية المدنية والقوات المساعدة، والعمل على الاهتمام بهذا القطاع المهم من خلال تكثيف عدد العاملين به. والملائمة في الأجور عبر إخراج نظام أساسي خاص بالوقاية المدنية يراعي هذه الملائمة؛

- رصد المعدات الكافية والمتطورة التي تستجيب لحاجيات وضروريات المرحلة في بعض المجالات الحضرية التي لا تتوفر على مراكز للوقاية المدنية.

وفي هذا الإطار، نلتبس منكم السيد الوزير التدخل لفائدة ضحايا الحريق الذي شب في المحلات التجارية بقبة السوق بمدينة تازة، والذي أتى على أكثر من 40 محل تجاري بهذا السوق التاريخي، الذي يوجد بقلب المدينة العتيقة، والذي يعتبر مصدر رزق للكثير من العائلات.

ونغتنم الفرصة لننوه بالعمل الكبير الذي قامت به السلطات المحلية وعناصر الوقاية المدنية لإخماد الحريق، الذي كبد التجار وأصحاب المحلات التجارية خسائر كثيرة تعد بالملايين أثرت بشكل كبير على حالتهم المادية،

والتعهدات الحكومية، وتنزيل مختلف الأوراش المفتوحة وعلى رأسها تنزيل أسس وركائز الدولة الاجتماعية.

السيدة الوزيرة المحترمة؛

مرت سنتين على كارثة زلزال الحوز، الذي خلف دمار محمول شمل الإنسان والمجال، غير أنه بفضل الله أولاً، ثم بفضل التوجيهات الملكية السامية لجلالة الملك، وبفضل العمل الجاد والمسؤول لهذه الحكومة في تنزيل خارطة الطريق الوطنية لإعادة الإعمار، حيث تمكنت بلادنا والله الحمد من إحراز تقدم كبير على مستوى إعادة إعمار المناطق المتضررة من الزلزال، رغم صعوبة التضاريس الوعرة، وقلة اليد العاملة بالمنطقة، علاوة على صعوبة التنقل، وكذا صعوبة إيجاد عقار مناسب للبناء يستحضر طبيعة العقار بالمنطقة، حيث تمكنت هذه الحكومة بروح عالية من المسؤولية من تأهيل البنية التحتية الأساسية والمرافق الاجتماعية، فضلاً عن إعادة بناء عدد كبير ومهم من المنازل المهترئة، والتي سبق أن قدمناها لنا في عرضكم. بعد سنتين من الدعم المباشر لفائدة الأسر التي فقدت منازلها.

هذا مجهود كبير بحسب لكم السيدة الوزيرة، غير أنه لابد من مضاعفة هاته الجهود لتمكين العديد من الأسر التي لم تستفيد من عملية الإيواء إلى حدود اللحظة من الاستفادة بدورها.

وفي هذا الإطار ندعوكم مجدداً السيدة الوزيرة إلى إحداث مؤسسة وطنية تعني بقضايا الجبل، تسهر على التقائية المشاريع فيه، على غرار وكالة تنمية الأطلس الكبير من أجل تأهيل المناطق الجبلية ليكون عملها متواصل ودائم، وليس ظرفي تشرف بشكل مباشر على تنميته، وفق خصوصية المجال الجبلي لدعم برامج التنمية المجالية ودعم استقرار الأسر بهذا الوسط الجغرافي المغربي. وتنظيم مجال العمران وتحسين وتجويد البناء من أجل تدبير حضري متجدد لتبسيط مساطر التعمير بالوسط القروي والجبل. أو على الأقل البقاء في هذه المؤسسة من أجل الاعتناء بقضايا الجبل بدل 5 سنوات.

السيد الرئيس المحترم؛

إننا في فريق التجمع الوطني للأحرار نعتبر أن التنزيل المحكم للبرنامج الملكي لدعم السكن، قد مكن من تحقيق نتائج جد ملموسة على أرض الواقع، وذلك بفضل توسيع دائرة المستهدفين التي شملت الأسر الفقيرة والمتوسطة، وكذا مغاربة العالم. إنه برنامج طموح يسير بثبات نحو تعزيز أسس وركائز الدولة الاجتماعية، باعتباره يمثل جيلاً جديداً من التعاقد الاجتماعي بين الدولة والمواطنين، والذي أصبح واقعا ملموسا يضاف إلى كل المنجزات الكبيرة التي تحققت في العهد المحمدي، عهد البناء والتشيد.

إن المؤشرات والأرقام المعلنة في عرضكم السيدة الوزيرة تؤكد بأن هذا البرنامج الضخم يعد إجراء تاريخياً غير مسبوق، يرقى إلى طموحات المغرب الصاعد، فهو الأول على الصعيد القاري، حيث خلق دينامية اقتصادية مهمة بفضل ارتفاع مبيعات الإسمنت، ومبيعات الأراضي الحضرية، وقروض

وهو ما يستدعي التفاتة خاصة لهؤلاء المتضررين، تمكنهم من تجاوز هذه الخسائر ومباشرة النشاط التجاري بهذا السوق التاريخي والناض لمدينة تازة.

السيد الرئيس؛

إن بلادنا تعاني من إجماع مائي كبير جراء توالي سنوات الجفاف، واليوم هناك ضغط كبير على مواردنا المائية، وفي هذا الإطار نؤكد على نجاح المملكة في تحسين تسيير الموارد المائية، من خلال البرنامج الوطني للتزويد بالماء الشروب ومياه السقي، والذي مكن من تأمين تزويد المجالات الحضرية والقروية من هذه المادة الثمينة.

وأخيراً، نحن واثقون بأن حصيلة هذا القطاع مشرفة بمؤشرات الملموسة والتي ستمكن من دعم المنجز الحكومي والمسار التنموي الذي يريعه صاحب الجلالة الملك، محمد السادس، نصره الله.

والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

2) مداخلة المستشار السيد جمال الوردى باسم الفريق في مناقشة مشروع الميزانية الفرعية لوزارة إعداد التراب الوطني والتعمير والإسكان وسياسة المدينة؛

السيد الرئيس المحترم؛

السيدة الوزيرة المحترمة؛

السيد كاتب الدولة المحترم؛

السيدات والسادة المستشارين المحترمين؛

يسعدني أن أتدخل باسم فريق التجمع الوطني للأحرار لمناقشة مشروع الميزانية الفرعية لوزارة إعداد التراب الوطني والتعمير والإسكان برسم السنة المالية 2026 (كما وافقت عليها اللجنة المختصة)، وهي مناسبة لكي ننوه بالمناقشة المستنصيفة التي حظيت بها هذه الميزانية خلال المناقشة داخل اللجنة المختصة، وكذا نتبع فيها التطور الحاصل في هذه الميزانية السنوية، وهي كذلك فرصة لتقييم مختلف السياسات العمومية التي يديرها القطاع. والوقوف أيضاً على الإكراهات التي تحول دون تحقيق الأهداف المسطرة، اعتباراً بأننا أمام آخر ميزانية سنوية في هذه الولاية التشريعية.

وفي هذا الإطار، نخيكم عالياً السيدة الوزيرة على الروح الوطنية التي تديرنا بها هذا القطاع الحيوي والاستراتيجي طيلة أربعة سنوات من التدبير السياسي المحكم الذي كان له أثره الإيجابي والمباشر على المغاربة قاطبة.

إن هذه النجاحات والمنجزات والمكاسب التي تحققت جاءت تتويجا لارتفاع منسوب أداء هذه الحكومة الاجتماعية التي لم تخبئ وراء السياقات الدولية المضطربة، ولا وراء الفيضانات، والتضخم العالمي، ولا وراء أي أزمة من الأزمات، بل اختارت هذه الحكومة مواجهة هاته التحديات والأزمات بكل جرأة ومسؤولية سياسية لتحويلها إلى فرص حقيقية للنجاح والمثابرة، مكتبتها والحمد لله من الوفاء بالبرنامج الحكومي لتنفيذ كل الالتزامات

- إشراك المقاولات المتوسطة والصغرى للانخراط في المشاريع التي تشرف عليها وكالة العمران؛

- رد الاعتبار للموروث العمراني المغربي في مشاريع تأهيل المدن العتيقة وإبراز الخصوصية الثقافية المغربية في مشاريع العمران والبناء؛

- توظيف البعد الأمازيغي في مشاريع العمران الذي يتميز بخصوصيته وبمجالية تصاميمه.

ونشير انتباهكم، السيدة الوزيرة، بأن برامج تأهيل المراكز القروية الصاعدة، قد ساهمت في إحداث دينامية مهمة على مستوى خلق أقطاب للتجمعات السكنية، ونغتنم الفرصة لنذكركم بمطالبنا التي سبق لنا أن ناضلنا عليها ولازلنا نناضل عليها داخل مجلسنا الموقر، والمتعلقة بتغطية العالم القروي والمناطق الجبلية النائية بجبل جديد من وثائق التعمير، مع تسريع منح رخص البناء بالوسط القروي، حتى تقطع مع مغرب السرعتين، ولكي تتمكن هاته المجالات الترابية من الاستفادة من جيل جديد من وثائق التعمير أكثر مرونة وفعالية وبأثر ملموس يستهدف دعم استقرار سكان البادية المغربية في أراضيهم.

السيد الرئيس المحترم؛

السيدة الوزيرة المحترم؛

السيد كاتب الدولة المحترم؛

لقد عجزت البرامج الحكومية خلال العشرية الأخيرة عن معالجة السكن غير اللائق، بعدما تراخى المدير الحكومي في تنفيذ تعهداته والتزاماته للقضاء على السكن الصفيحي والبناء العشوائي، الذي زحف على ضواحي المدن مشكلا أزمة اسمنتيّة تعرقل مخططات التنمية بمختلف المدن المغربية.

وعلى الرغم من المجهودات المبذولة في سبيل محاربة السكن غير اللائق اتضحت أنها فشلت في القضاء عليه في بعض المدن الحضرية لأنها اصطدمت بعراقيل أعاقت مواصلة تنفيذ هذه البرامج مما جعلنا نفتتح بفشل البرامج السابقة، في أفق بعثه من جديد للقضاء على باقي النقاط السوداء والمنتشرة في بعض المدن الكبرى.

ونحن في منتصف العقد الثالث للألفية، فإنه لم يعد من المقبول بتاتا وجود أي شكل من أشكال هذه المدن الصفيحية، خصوصا وأننا مقبلون على محطات واستحقاقات عالمية، لذلك فإننا في التجمع الوطني للأحرار نعتبر هذا الورش أحد أبرز الأولويات إلى جانب منظومة التكوين والصحة لضمان فرص العيش الكريم لهذا الجيل وللأجيال اللاحقة.

نعم، لقد حقق هذا البرنامج نجاحا كبيرا في العديد من المدن، إلا أنه لازالت هناك بعض النقاط السوداء التي تشوه المدن الحضرية، لذلك نريد منكم السيدة الوزيرة تقديم توضيحات بشأن تصور الوزارة للقضاء نهائيا على هذه التجمعات الصفيحية.

الإسكان، والمعاملات العقارية وغيرها من المؤشرات الإيجابية. وفي سياق هذا الزخم الإيجابي، ندعوكم السيدة الوزيرة إلى توسيع دائرة الاستهداف لهذا البرنامج بالعالم القروي والمناطق الجبلية، لتلبية احتياجات السكن بهاته المجالات الترابية، التي ستمكن من المساهمة في خلق بيئة مشجعة للاستقرار الاجتماعي والاقتصادي داخل هاته المناطق. مع ملتصنا بضرورة رفع شرط 2023 بالنسبة للعقار المتميز المشمول بالدعم وفتحته ليشمل المخزون الكبير الذي لازال راكدا والذي من شأنه فتح المجال الراكد في السكن لتوسيع مجال الاختيارات.

السيد الرئيس؛

نوه عاليا بمجهودات الحكومة في بلورة مشاريع وبرامج جديدة تنهل من معين النموذج التنموي الجديد ومن مخارج الحوار الوطني للتعمير والإسكان تماشيا مع التوجهات الملكية السامية لتحقيق الانصاف المجالي والتراخي. وفي هذا الإطار نثمن عاليا داخل فريقنا الارتقاء الحاصل في نسبة التغطية بوثائق التعمير داخل مختلف المجالات الترابية، وهي مناسبة تؤكد فيها على نجاحك السيدة الوزيرة في بلورة مشروع قانون متعلق بالوكالات الجهوية للتعمير والإسكان، الذي من المنتظر أن يناقشه جميعا داخل مجلسنا الموقر، والذي نأمل داخل فريقنا بأن يشكل أرضية صلبة للارتقاء بالأدوار الاستراتيجية التي تلعبها هذه الوكالات في التخطيط الحضري. وفي هذا السياق نطالبكم بتسريع إخراج تصاميم التهيئة بالعديد من المدن بمختلف المناطق المغربية، لذلك نجدد مطالبكم مرة أخرى السيدة الوزيرة بالعمل أكثر على:

- استحضار خصوصية المناطق الجبلية والقروية لتسهيل الحصول على رخص البناء؛

- تنزيل سياسات محالية وتراخية تراعي خصوصية الأقاليم والجهات المغربية؛

- تعبئة الموارد البشرية والمالية واللوجستيكية الممكنة لتحقيق التوازنات المطلوبة في تغطية التراب الوطني تكريسا لمبدأ الدولة الاجتماعية؛

- مواصلة تبسيط المساطر القانونية للتعمير بالعالم القروي؛

- تقوية جاذبية المجالات الترابية والجانب المؤسسي عبر ترسيخ سياسة عمومية ومجالية تضمن الانتقائية في سياسة إعداد التراب؛

- تنزيل برامج جهوية خاصة بتقليص الفوارق المحلية، وسن سياسات تحقق التوازنات بين المدن الكبرى والمراكز الصاعدة والجماعات الترابية التي تنتمي إلى الجبل المغربي؛

- تسريع المصادقة على المخططات التوجيهية للتهيئة العمرانية وتصاميم التهيئة للمدن لتحفيز الاستثمار في مجال العقار؛

3) مداخلة المستشار السيد مولاي المصطفى العلوي الإسماعيلي باسم الفريق في مناقشة مشروع الميزانية الفرعية لوزارة التجهيز والماء:

السيد الرئيس المحترم؛

السيد الوزير المحترم؛

السيدات والسادة المستشارين المحترمين؛

يسعدني أن أتدخل باسم فريق التجمع الوطني للأحرار في مناقشة مشروع الميزانية الفرعية لوزارة التجهيز والماء برسم السنة المالية 2026 (كما وافقت عليها اللجنة المختصة). وهي مناسبة لكي ننوه بالمناقشة المستفيضة التي حظيت بها هذه الميزانية خلال المناقشة داخل اللجنة المختصة. وكذا لتقييم الحصيلة الحكومية وكل السياسات العمومية التي همت تدبير هذا القطاع الاستراتيجي الذي يعتبر ركيزة أساسية للنمو الاقتصادي والاجتماعي ورافعة أساسية للتنمية المحلية والاقتصادية.

وفي هذا الإطار، نستحضر بكل افتخار داخل فريق التجمع الوطني للأحرار حصيلة هذا المنجز الحكومي، الذي طبعه العمل الجاد والمتواصل، تمكّنت من خلاله السيد الوزير من تنزيل سياسة قطاعية فعالة وناجعة تتماشى مع طموحات المغرب الصاعد.

نحن اليوم بصدد مناقشة آخر قانون مالي في عمر هذه الحكومة التي استطاعت الوفاء بالتزامها في تنزيل الورش الملكي المتعلق بالحماية الاجتماعية، رغم السياقات الدولية المضطربة والظرفية المناخية الصعبة التي تمر منها بلادنا، حيث واصلت بنفس إيجابي تنزيل مختلف البرامج الإصلاحية الكبرى وتنفيذ كل المشاريع الهيكلية في تناغم تام مع مشاريع المونديال، حولت بلادنا إلى ورش مفتوح، والله الحمد، حيث بدأنا نحصد ثمار هذه الرؤية الملكية المتبصرة من خلال كل المؤشرات والأرقام غير مسبقة التي حققتها مختلف القطاعات الحكومية.

السيد الوزير المحترم؛

استمعنا بكل اهتمام كبير لعرضكم القيم الذي بسطتم فيه الخطوط العريضة للالتزام الحكومي في تنفيذ التوجهات الملكية السامية في تدبير هذا القطاع الحيوي والاستراتيجي، وبجصيلة مؤسساته العمومية وهي:

- الوكالة الوطنية للمواثيق حيث تقوم بعمل جبار وسطرت أوراها هيكلية كبيرة؛

- المكتب الوطني للمطارات والمشاريع الاستراتيجية التي سطرها والتي يجب أن تنجز قبل موعد المونديال وعلى رأسها توسعة المطارات التي ستحتضن المونديال.

لذلك، نقول إن هذا القطاع يحظى بأهمية كبرى في ضمان السيادة الوطنية على البر والجو وعلى الماء كمنبع للحياة كورش استراتيجي، أصبح اليوم أمرا ضروريا وملحا لتطوير هذه المنظومة، باعتبارها محركا رئيسيا للدورة

ونطمح أن يكون الشطر الثاني من هذا الورش مخصص لمحاربة البناء العشوائي والاحياء العشوائية والآلية للسقوط لضمان فرص السكن والعيش الكريم لأبناء هذا الوطن العالي باعتبارها أحد الحقوق الدستورية الأساسية المكفولة لكل مواطن.

ونغتنم الفرصة لنحتكم، السيدة الوزيرة، على إشراك القطاعين العام والخاص من أجل توفير سكن لائق بمواصفات جيدة تتيح خدمات القرب لفائدة المستفيدين من تلك المشاريع المزمع إنجازها، بشكل يضمن الجودة ويحقق الاندماج العمراني ويعزز السوق العقاري ويختصر الوقت في الإنجاز لمواجهة الحاجيات على أوسع نطاق.

السيدة الوزيرة المحترمة،

إننا في فريق التجمع الوطني للأحرار متفقون مع المقاربة التي جتّم بها لمعالجة الاختلالات المتوارثة والتي تعوق الاستثمار والتنمية ولك من الشجاعة السياسية ما يكفي لمحاورة مختلف اللوبيات داخل الإدارة وخارجها، مثنّين التوجه الحكومي الرامي إلى فتح جسور جديدة مع مختلف المهنيين من أجل الإسراع في رفع كل هذه الاختلالات الموروثة الكأجبة لتحقيق السكن اللائق للمغاربة.

وفي سياق هذا الزخم الإيجابي، توجت منهجية اشتغالكم المثمرة بالتعاطي الإيجابي مع رخص السكن، حيث مكنت منصة رخص من تقليص الآجال وتبسيط المساطر الحصول على رخص السكن. ونؤكد على ضرورة مواصلة التبسيط.

كما أن تعزيز الرقمنة وتعميمها، ستحسن من جودة الخدمات وستسرع من وتيرة الحصول على الرخص السكنية لفائدة الساكنة. لذلك نجدد مطالبتنا لكم داخل فريقنا بضخ أغلفة مالية إضافية لبرنامج تقليص الفوارق المحلية والاجتماعية بالعالم القروي والمناطق الجبلية من أجل تحقيق الانصاف والتوازن المحلي المطلوب، تماشيا مع طموحات المغرب الصاعد الذي سيقطع مع مغرب السرعتين.

وفيا بنحس مؤسسة العمران فإننا نؤكد بأنها عرفت تراكبات سلبية خلال الفترات السابقة. اليوم الحمد لله بفضل الحكامة التي باتت تعرفها المؤسسة فإنها استطاعت أن تبلور خطة عمل طموحة ورؤية متجددة تضع المواطنين والمواطنات في صلب اهتمامها، توجت بجصيلة جد مشرفة في مجال الإسكان، عكست بشكل ملموس نجاح هذه الحكومة في النهوض وتحسين قطاع السكن ببلادنا.

وأخيرا لا يسعنا إلا أن نتمنى لكم السيدة الوزيرة التوفيق والنجاح في مهامكم على رأس هذا القطاع وسنصوت على مشروع الميزانية بالإيجاب.

وفقنا الله جميعا لما فيه خير للصالح العام، تحت القيادة الرشيدة لمولانا أمير المؤمنين جلالة الملك حفظه الله.

والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

الاقتصادية.

نهنئكم السيد الوزير على تنزيلكم الأمل للبرنامج الوطني للماء الصالح للشرب ومياه السقي 2020-2027، والذي يمكننا من ضمان توفير هذه المادة الثمينة رغم أن بلادنا تشهد ظرفية مناخية صعبة نتيجة توالي سنوات الجفاف، حيث أضحت مشكلا هيكليا أثر بشكل واضح على الاحتياطات المائية وعلى ثرواتنا من هذه المادة الحيوية، جراء الإجماع المائي غير المسبوق، الذي نتج عنه تراجع محوّل للمخزون الوطني من المياه.

متفقون معكم، السيد الوزير، بأنكم انتقلتم من سياسة تنمية الموارد المائية الاعتيادية إلى سياسة مندمجة تعتمد على الجمع بين ما هو اعتيادي وغير اعتيادي، حيث انتقلتم من تدبير الثروة المائية على المدى القريب إلى تدبير هذه الموارد المائية على المدى البعيد لضمان السيادة المائية الوطنية.

إن هذه الالتزامات الحكومية الجادة والمسؤولة، أعادت هيكلة منظومتنا المائية من أجل ضمان العدالة الجالية والتوزيع العادل للثروة المائية من خلال سياسة الربط بين الأحواض المائية، حيث أطلقت هذه الحكومة مشروع الطريق السيار المائي هم في مرحلته الأولى، ربط حوض سبو بحوضي أبي رقرق وأم الربيع، حيث تمكنت في ظرفية قياسية لا تتجاوز ثمانية أشهر من الانتهاء من أشغال الشطر الأول من هذا الورش الكبير، حيث تدفق فائض مياه حوض سبو عبر الطريق السيار المائي إلى حوض أبي رقرق. وقد مكن هذا المشروع من تأمين مياه الشرب والسقي ومختلف حاجيات ساكنة محور الرباط الدار البيضاء، التي يناهز تعدادها عشرة ملايين نسمة.

وفي السياق ذاته، أطلقتكم السيد الوزير برنامج الربط بين سد واد المخازن وسد خروفة لتأمين احتياجات ساكنة طنجة الكبرى من الماء الشروب وكذلك لتوفير مياه السقي بهذا المجال الترابي.

صحيح، السيد الوزير، بأننا نتوفر على 156 سدا كبيرا، إضافة إلى العشرات من السدود التلية والصغيرة ساهمت بشكل كبير في تلبية الطلب المتزايد على مياه الشرب وفي ضمان الري وسقي المناطق الفلاحية، غير أنه رغم هذا المجهود الكبير والمتواصل، إلا أنه لازالت العديد من المجالات الترابية بالعالم القروي والمناطق الجبلية تعاني من صعوبة كبيرة في الحصول على الموارد المائية جراء توالي سنوات ولسوء الاستعمال غير المعقلن لمواردنا المائية.

نغتم الفرصة السيد الوزير لنطالبكم بمضاعفة الجهود الحكومية من خلال تسريع تنفيذ كل البرامج المائية التي تستهدف العالم القروي والمناطق الجبلية، حتى تتمكن هذه المجالات الترابية من مسايرة طموحات المغرب الصاعد، ولكي نقطع مع مغرب السرعتين.

إن المجالات القروية، وخصوصا الدواوير، لازالت تعاني من نقص متواصل في البنية التحتية المرتبطة بشبكة توزيع المياه، لذلك فقد أضحت بحاجة إلى مضاعفة كل الجهود الممكنة، لسن برامج محلية وجمهورية تراعي الخصوصيات الجالية لتحقيق التوازنات الترابية المطلوبة، وكذا لدعم ساكنة العالم القروي

والمناطق الجبلية على الاستقرار في هذه المجالات لتنشيط الدورة الاقتصادية بهاته المناطق التي ترتبط بالماء كعنصر أساسي للحياة والاستقرار بالبوادي المغربية.

لأجل بلوغ هذا المبتغى المشروع والطموح، ندعوكم السيد الوزير مجددا إلى مواصلة سياسة بناء السدود المتوسطة والصغيرة والتلية لتجميع الحولة الزائدة للأنهار والوديان في المناطق التي تعرف اضطرابات جوية قوية، لتغذية الفرشة المائية وللحفاظ على استقرار الساكنة بالعالم القروي للحد من ظاهرة الهجرة القروية، كما ندعو أيضا إلى ترشيد استعمال الماء في الأنشطة السقوية عبر برامج محلية وجمهورية تراعي خصوصيات كل جهة.

وأمام هذا الضغط المتوالي على الموارد المائية الاعتيادية، يبقى من الضروري مضاعفة حجم الموارد المائية غير اعتيادية من خلال تسريع تنفيذ برامج تحلية مياه البحر، لتخفيف الضغط على الموارد السطحية والجوفية. ولتحقيق النجاعة المطلوبة في تدبير هذا القطاع، لا سيما بعد الطلب المتزايد على هذه المادة الحيوية، جراء استعمالها المكثف في الأنشطة الفلاحية والصناعية والسياحية ومختلف الأنشطة الاقتصادية الأخرى.

وفي هذا السياق، ندعوكم، السيد الوزير، إلى مواصلة تعبئة المياه العادمة المعالجة لسقي المناطق الخضراء والملاعب الرياضية والمنشآت السياحية، حتى تتمكن من تحقيق نتائج ملموسة في السياسة المائية الوطنية تضمن العدالة الجالية في الاستفادة من ثروتنا المائية.

السيد الوزير المحترم؛

لا نختلف معكم بأن المغرب يواصل بثبات روح رهان تحسين وتطوير البنية الطرقية، خصوصا بعد القرار المولوي السامي بتعزيز شبكة الطرق السيارة لتبلغ 3 آلاف كيلومتر بحلول 2030.

والأكد أن هذه الحكومة عملت منذ تنصيبها إلى اليوم على تطوير الرصيد الطرقي ببلادنا، حيث أن المؤشرات والأرقام المعلنة في عرضكم تؤكد بالملل الانخراط الجاد والمسؤول لهذه الحكومة الاجتماعية في هذه الدينامية الكبيرة، والتي نريدها بالمناسبة أن تساهم في تحقيق التوازنات الجالية المطلوبة في الخريطة التنموية حتى تتمكن جميع المناطق من الاستفادة من ثمار هذا المسار التنموي بأبعاده المختلفة. وهي مناسبة نعبر فيها داخل فريقنا عن اعتزازنا بالتقدم الكبير للكفاءة الوطنية في مجال الطرق ونفتخر أن أغلب المشاريع الطرقية الكبيرة نفذتها مقاولات مغربية بكفاءة مغربية.

ونستغل الفرصة كذلك لطرح الإشكالات المقلقة التي يتعين البحث لها عن حلول خصوصا ما يتعلق بالارتفاعات المتوالية في كلفة انجاز الطرق وصيانتها، فالملاحظة البسيطة تكشف أن كلفة انجاز الكيلومتر الواحد من الطرق ارتفعت بشكل كبير، ونفس الشيء بالنسبة لكلفة الصيانة، علاوة على استفحال المشاكل البنيوية في بعض المقاطع الطرقية المهمة والتي لا تسعها الصيانة الاعتيادية (مثال المقطع الحادي لنفق أركانة، والمقطع فاس تازة...)،

- وإعادة تهيئة المحطات البحرية للنقل لربط بلادنا بمجموعة من الدول وتعزيز حضورها إقليميا ودوليا؛
- توسعة الموانئ والمنشآت الفنية المرتبطة بالملاحة المغربية؛
- تبسيط المساطر الإدارية المرتبطة بهذا القطاع واعتماد الرقمنة ضمانا للسرعة والنجاعة المطلوبتين لدعم تنافسية أسطول الملاحة البحرية ببلادنا.

وأخيرا، لا يسعنا إلا أن نتمنى لكم السيد الوزير التوفيق والنجاح في مهامكم على رأس هذا القطاع وسنصوت على مشروع الميزانية بالإيجاب. وفقكم الله لما فيه خير ومصلحة هذا الوطن الغالي، تحت القيادة الرشيدة لمولانا أمير المؤمنين جلالة الملك، محمد السادس، أدام الله عزه. والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

4) مداخلة المستشار السيد كمال صبري باسم الفريق في مناقشة مشروع الميزانية الفرعية لوزارة النقل واللوجستيك:

السيد الرئيس المحترم؛

السيد الوزير المحترم؛

السيدات والسادة المستشارين المحترمين؛

يسعدني أن أ تدخل باسم فريق التجمع الوطني للأحرار لمناقشة مشروع الميزانية الفرعية لوزارة النقل واللوجستيك برسم السنة المالية 2026 (كما وافقت عليها اللجنة المختصة). وهي مناسبة لكي ننوه بالمناقشة المستضيئة التي حظيت بها هذه الميزانية خلال المناقشة داخل اللجنة المختصة. وهي مناسبة تتنوع فيها حصيلة تطور الميزانية السنوية ولتقييم مختلف السياسات العمومية التي يديرها هذا القطاع، اعتبارا بأننا أمام آخر ميزانية في هذه الولاية التشريعية.

وإذ نستحضر بكل افتخار الرؤية الجديدة والمقاربة التشاركية لتدبيركم لهذا القطاع منذ مجيئكم على رأس هذه الوزارة الاستراتيجية، مكنتكم من تحقيق حصيلة إيجابية تنسجم مع طموحات المغرب الصاعد والدولة الاجتماعية، كما أراها جلالة الملك، محمد السادس، نصره الله، رغم حجم ضغوطات الظرفية الدولية وتنامي التوترات في محيط إقليمي ودولي ملتهب، فضلا عن توالي سنوات الجفاف ببلادنا.

السيد الوزير المحترم؛

استمعنا إلى عرضكم القيم، الذي بسطتم فيه أرقام ومؤشرات مهمة تعكس الإرادة القوية للحكومة لتطوير القطاع وتعزيز جاذبيته، على رغم من توجيهها وتخصيصها لثلث الميزانية نحو القطاعات الاجتماعية بغية توطيد وترسيخ ورش الدولة الاجتماعية لفائدة المواطنين والمواطنات في مختلف المناطق والجهات بالمغرب.

وإذ نعتبر في فريق التجمع الوطني للأحرار أن هذه المؤشرات الإيجابية

دون أن نغفل عن استمرار مشكلة البرامج التعاقدية مع الجهات والجماعات الترابية والتي يتأخر تنفيذها.

لذلك نطالبكم السيد الوزير بـ:

- مواصلة تعزيز وتطوير البنية الطرقية للربط الجهوي بشبكة الطرق السيارة، حتى تتمكن جميع الجهات من التغطية بهذه الشبكة التي تلعب أدورا مهمة في الدورة الاقتصادية لربطها بالمحاور الطرقية الاستراتيجية ببلادنا؛

- مضاعفة الجهود الاستثمارية للقطاع المخصص للعالم القروي والمناطق الجبلية من خلال سن برامج محلية وجموية لتلبية متطلبات هاته المجالات الترابية الكبيرة؛

- تسريع تعميم استعمال الأمازيغية في عملية التشوير الطريقي بالمحاور الطرقية الوطنية؛

- تسريع وتيرة صيانة المنشآت الفنية بالعديد من المحاور الطرقية وخاصة بالمحاور الجهوية والإقليمية.

السيد الرئيس المحترم؛

نستحضر داخل فريق التجمع الوطني للأحرار بكل افتخار المبادرة الملكية الأطلسية، والتي تشكل فرصة كبيرة لتطوير الموانئ المغربية وتحديث الأسطول المغربي، لأننا نتوفر على واجهة أطلسية استراتيجية وكبيرة ستتحول إلى منصة دولية للتبادل التجاري والاقتصادي والإنساني مع دول غرب إفريقيا والفضاء الأمريكي اللاتيني، خصوصا تمكين دول الساحل والصحراء من الاستفادة من هذه المبادرة المغربية للاندماج والتكامل الاقتصادي، دون أن ننسى الأدوار الكلاسيكية للموانئ المغربية المتوسطية في تسهيل افتتاح المغرب على محيطه المتوسطي والدولي.

مستحضرين في هذا الإطار تجربة ميناء طنجة المتوسط الذي حول الواجهة المتوسطية المغربية إلى منصة دولية ضخمة للتبادل التجاري والاقتصادي. وهي مناسبة لنهنتكم السيد الوزير على قراراتكم الشجاع في فتح ميناء الناظور غرب المتوسط لكي يتمكن المستثمرون والشركات الكبرى التي يحضنها محيط الميناء من مباشرة عمليات التصدير من هذا الميناء الضخم، مشيدين بدينامية تطور حركة النقل البحري الذي يلعب أدوارا مهمة في الاستراتيجية التنموية، خصوصا أن قطاع الموانئ يساهم بشكل كبير في تنوع أنشطته الاقتصادية، من خلال إعادة توظيفها وفق المساحات المطلوبة لكل قطاع وأهميته، وهو ما يفرض توسعته بالشكل المطلوب والمدرّوس وهنا نسوق نموذج ميناء الدار البيضاء.

وهو ما يفرض علينا الإسراع في تطوير كل البنيات التحتية المرتبطة بالملاحة وعلى رأسها:

- تسريع وتيرة إنجاز الموانئ المغربية، خصوصا ميناء الناظور غرب المتوسط، ميناء القنيطرة الأطلسي، ميناء الداخلة الأطلسي؛

المعابر البحرية الدولية بما ستمكننا من مضاعفة حجم المبادلات التجارية في هاته الخطوط التجارية المهمة.

السيد الرئيس المحترم؛

لا شك أن قطاع النقل الجوي ببلادنا يعرف تطورا ملحوظا، حيث يسجل أرقام غير مسبقة من خلال الإقبال المتزايد على وجهة المغرب بفضل ما يزر به من جاذبية سياحية كبيرة، فضلا عن التطور الكبير الذي عرفته البنية التحتية لمطاراتنا خلال هذه الولاية الحكومية. حيث سجلنا بكل ارتياح داخل فريقنا كل الإجراءات والتدابير الحكومية لتوسيع أسطول النقل الجوي حيث من المرتقب أن يصل إلى 200 طائرة، خلال السنوات القادمة، وذلك تلبية للطلب المتزايد على الوجهة السياحية المغربية بفضل السياسة المولوية لتطوير النقل الجوي باعتباره البوابة رقم واحد للدخول والخروج من المملكة المغربية.

وفي إطار مواكبتنا للتطورات التي يعرفها النقل الجوي ببلادنا ولتحسين جودة الخدمات المقدمة للمسافرين نطالبكم السيد الوزير ب:

- فتح المطارات المغلقة لتعزيز الجاذبية السياحية وإرجاع الحركة لها؛

- تعزيز الربط الجهوي بين جميع الجهات؛

- مواصلة تأهيل وتحديث وصيانة المطارات المغربية وإعادة ضخ دماء جديدة في المكتب الوطني للمطارات؛

- الحفاظ على الهوية الثقافية المغربية للمطارات من خلال إبراز البعدين العربي - الإسلامي والأمازيغي لهويتنا الوطنية؛

- مضاعفة توظيف الصناعة التقليدية في كل عمليات البناء والإصلاح التي تشهدها المطارات المغربية؛

- تخفيض أئمة التذاكر وضبط توقيت الرحلات الجوية؛

- ربط المطارات المغربية بين الجهات لتسهيل الربط الجهوي لحركة المسافرين؛

- الارتقاء بأنشطة الشحن الجوي لسد مختلف حاجيات الاقتصاد الوطني.

السيد الرئيس المحترم؛

إن مخطط السكك الحديدية 2040 يشكل بالنسبة إلينا استراتيجية طموحة تساهم في تعزيز البنية السككية الوطنية، من خلال توسعة الربط السككي بين المدن المغربية، تماشيا مع الدينامية الاقتصادية والتنمية التي تعرفها بلادنا.

وفي هذا الإطار، نستحضر كل المجهودات الكبيرة والمتواصلة لهذه الحكومة لتطوير المنظومة السككية، من خلال تحديث الأسطول وتهيئة محطات القطار وخطوط السكة الحديدية، وكذا عزم المملكة تصنيع القطارات داخل بلادنا لتقوية المنظومة الصناعية ولتطوير النقل السككي.

تؤكد بالملحوس نجاح هذه الحكومة في رفع ميزانية هذا القطاع تلبية للاستثمار في البنيات الأساسية، تماشيا مع الرغبة الملكية لتطوير المنظومة اللوجستية والنقل بالمغرب. خصوصا وأنا مقبلون على تنظيم تظاهرات رياضية تاريخية، أبرزها الحدث الرياضي الضخم المتمثل في كأس العالم والاستحقاق القاري المتمثل في كأس أم إفريقيا، حيث ستكون بلادنا صلة وصل بين جميع الشعوب والأمم، ما يفرض مضاعفة الاشتغال والمثابرة من أجل كسب هذا الرهان الوطني، لتسريع وتيرة بناء نقل شمولي ومستدام ولوجستيك تنافسي يدعم النمو الاقتصادي، باعتباره يمثل شريان وعصب الاقتصاد الوطني، بالنظر لدوره الأساسي في كسب كل رهانات التنمية الشاملة بكافة المجالات الترابية بالمملكة الشريفة، تماشيا مع طموحات بلادنا في بناء مغرب قوي متكافئ يضمن التوازنات المجالية والعدالة الاجتماعية.

السيد الرئيس المحترم؛

السيد الوزير المحترم؛

إن هذا التحول الاقتصادي الذي بات يعرفه المغرب يشكل بالنسبة إلينا لحظة حاسمة لتحسين النقل الطرقي ببلادنا، وفي هذا السياق لا يسعنا السيد الوزير إلا أن ننوه بحماسة بالمنجز الحكومي المتعلق بارتفاع عدد أرقام كل من المسافرين ومعالجة البضائع وتحسن الربط الطرقي بين المدن، تحسين النقل العمومي في المدن المتوسطة والصغرى، تحديث برامج النقل المهني، انخفاض حوادث السير ببلادنا. مؤشرات تؤكد على ارتفاع منسوب أدائكم لتطوير مردودية هذا القطاع.

وتعزيزا لهذا التراكم الإيجابي في مسار تحسين بنية النقل الطرقي، نطالبكم السيد الوزير بفك العزلة عن المناطق الجبلية والمناطق النائية، من خلال تحسين النقل القروي لأن هذا المجال يعاني من خصائص كبير في خدمات النقل العمومي لذلك يجب السيد الوزير إيجاد حلول بديلة لتمكين ساكنة هذه المناطق من نقل يستجيب لتطلعات المغرب الصاعد.

السيد الوزير المحترم؛

وإذ نستحضر بكل اعتزاز الخطاب الملكي السامي الذي دعا فيه جلالتنا إلى التفكير في تكوين أسطول بحري وتجاري قوي ومحطات اللوجستيك لتحويل الواجهة الأطلسية للمملكة إلى فضاء للتواصل الإنساني والاقتصادي والتجاري مع دول إفريقيا الأطلسية ومع الفضاء الأمريكي اللاتيني.

وهي مناسبة نذكركم فيها، السيد الوزير، بأننا في فريق التجمع الوطني للأحرار، قد دعونا في أكثر من مناسبة، داخل مجلسنا الموقر إلى بناء أسطول بحري تجاري وطني وتنافسي، يعزز السيادة المينائية للمملكة. خصوصا أن بلادنا لها موقع استراتيجي تطل من خلاله على واجهتين بحريتين تمتد على 3500 كيلو متر ستمكننا من نقل المسافرين والبضائع والسلع والمواد الطاقية، لتطوير الاقتصاد الأزرق والساحل المغربي. والاستفادة أيضا من الفرص الواعدة لمبادرة المغرب الأطلسي التي ستفتح واهتنا الأطلسية أمام

أغلبية ومعارضة لمناقشة مشروع الميزانية الفرعية لوزارة الشؤون الخارجية والتعاون الإفريقي والمغاربة المقيمين بالخارج برسم السنة المالية 2026، في سياق وطني ودولي مطبوع بتحديات متشابكة، لكنه زاخر بالفرص التي يقتنعها المغرب بثقة واقتدار، وبالأخص ما تحقق من نجاحات دبلوماسية وطنية تحت القيادة الرشيدة لصاحب الجلالة الملك محمد السادس، نصره الله.

واسمحوا لي بداية، السيدات والسادة، أن أنوه باسمي وباسم كافة أعضاء فريق التجمع الوطني للأحرار بتفضل صاحب الجلالة، نصره الله، بتخصيص يوم 31 أكتوبر عيداً وطنياً أطلق عليه جلالتة اسم عيد الوحدة، وهذا دليل على أن اللحظة التي تعيشها بلادنا في ملف الصحراء المغربية لحظة استثنائية بكل المقاييس، فهذا كاف لكي يشعروا باستثنائية اللحظة التي وصفها جلالته الملك بالتحول العميق والفتح العظيم.

كما أستغل هاته اللحظة التشريعية الهامة لكي أجدد لجلالة الملك حفظه الله وأيده ولعموم الشعب المغربي الأبي بأحر التهاني والتبريكات، بمناسبة الإنجاز التاريخي الأخير الذي حققته بلادنا من خلال قرار مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة رقم 2797، والذي أكد وبشكل نهائي وواضح ولا رجعة فيه على مغربية أقاليمنا الجنوبية وأقر المبادرة الملكية للحكم الذاتي كإطار وحيد لأية مفاوضات مقبلة، وذلك تحت سيادة المملكة المغربية الشريفة.

إن هذا التحول الدبلوماسي العميق في مسار قضيتنا الوطنية، الذي يضاف إلى ما تحقق من مكتسبات دبلوماسية وسياسية يصادف تخليد الشعب المغربي للذكرى الخمسين للمسيرة الخضراء المظفرة، التي أطلقها الملك الراحل المغفور له الحسن الثاني، طيب الله ثراه.

وللتاريخ نقول، أنه منذ اعتلاء جلالته الملك محمد السادس حفظه الله عرش أسلافه الميامين قبل 26 سنة، شكلت الدبلوماسية الملكية نموذجاً فريداً في إدارة هذا الملف المتشعب، الذي استمر كأحد أطول النزاعات الإقليمية في العالم ولمدة أكثر من نصف قرن.

هذه العبقرية الدبلوماسية الملكية اتسمت على الدوام بالرؤية الاستراتيجية والهادئة، التي لم تعتبر قضية الصحراء المغربية قضية تفاوضية محدودة بزمن أو ظرف سياسي، بل إن هذا الإدراك المبكر لطبيعة الصراع جعل الدبلوماسية الملكية الرشيدة تتبنى نهجاً ذكياً يختلف عن المقاربات الكلاسيكية، نهج عرف كيف يستند إلى المزاجية بين المنطق الواقعي والتدبير المبدئي المبني على طول النفس وتجاوز ردود الفعل غير المنتجة والتدرج والتراكم في بناء المواقف وكسب المصداقية وموثوقية دول العالم.

إن هذه الحنكة الدبلوماسية والكاريزما الكبيرة، التي يتمتع بها جلالته الملك مكنت بلادنا من إقناع المجتمع الدولي، بما فيه القوى الكبرى بنهج حل سياسي واقعي، من خلال مبادرة الحكم الذاتي، التي اقترحتها المغرب سنة 2007، هذا المقترح تحول من مبادرة وطنية إلى مرجعية سياسية دولية في حل النزاعات

ولا شك أن هذه الدينامية التي بات يعرفها القطاع تفرض عليكم، السيد الوزير، تسريع تشيئة وكهربية خطوط السكك الحديدية التي تربط مدينة فاس بمدن جهة الشرق بالنظر لحجم العرض السياحي، الذي تتميز بها الجهة الشرقية التي تحتضن محطتين سياحيتين (محطة السعيدية، ومحطة مارتشيكا)، فضلاً عن احتضان جهة الشرق لميناء الناظور غرب المتوسط الذي تراهن عليه بلادنا لتحقيق التنمية المستدامة بجهة الشرق والمناطق المجاورة لها.

وكما نطالبكم، السيد الوزير، بالربط بشبكة السكة الحديدية بين جهة مراكش - آسفي وجهة درعة - تافيلالت، وكذلك ربط جهة الشرق بجهة طنجة- تطوان- الحسيمة، مع بلورة مشاريع للربط السككي الجهوي بين أقاليم الجهة.

ونغتم الفرصة لنؤكد على ضرورة المحافظة على الهوية الثقافية المغربية في عمليات تهيئة المحطات السككية واستعمال الأمازيغية في الهوية البصرية والسمعية وفي جميع المصالح التابعة للمكتب الوطني للسكك الحديدية.

السيد الرئيس المحترم؛

وإذ نعتبر أن قطاع اللوجستيك يعرف دينامية كبيرة على مستوى المبادرات وحجم الاستثمارات الموجهة لهذا القطاع، حيث يساهم بشكل كبير في دعم تنافسية اقتصادنا الوطني.

ما يفرض عليكم، السيد الوزير، مضاعفة الجهود لتأهيل المناطق اللوجستية واستحضار التوازنات الجالية، حتى تتمكن جميع مناطق المغرب من الاستفادة من الفرص الواعدة التي يوفرها المغرب الصاعد.

وأخيراً، لا يسعنا إلا أن نتمنى لكم السيد الوزير التوفيق والنجاح في مهامكم على رأس هذا القطاع وسنصوت على مشروع الميزانية بالإيجاب. والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

■ **رابعاً: مداخلات الفريق في مناقشة مشاريع الميزانيات الفرعية المدرجة ضمن اختصاصات لجنة الخارجية:**

(1) مداخلة المستشار السيد محمد زكرياء ابن كيران باسم الفريق في مناقشة مشروع الميزانية الفرعية لوزارة الشؤون الخارجية والتعاون الإفريقي والمغاربة المقيمين بالخارج:

السيد الرئيس المحترم؛

السيد الوزير المحترم؛

السيدات والسادة المستشارين المحترمين؛

الحضور الكريم؛

يشرفني أن أتناول الكلمة، باسم فريق التجمع الوطني للأحرار، في لحظة سياسية ودبلوماسية فارقة، مستغلاً الفرصة لأشكر السيدات والسادة أعضاء اللجنة المحترمين الذين انكبوا على مناقشة مشروع هاته الميزانية لساعات طوال، منوهين بمستوى النقاش الذي ساد بين كل مكونات المجلس

تحسين المكتسبات الاستراتيجية للمملكة وترسيخ مكانتها كقوة إقليمية صاعدة في محيطها الإفريقي والأطلسي، وهو ما تجسد في المبادرة الملكية الرائدة لإرساء فضاء تعاون بين دول إفريقيا الأطلسية ودول الساحل، حول مبادئ الأمن الجماعي والتكامل الاقتصادي والتنمية المستدامة.

السيد الوزير المحترم؛

إننا في فريق التجمع الوطني للأحرار، نثمن الدينامية المتواصلة التي تعرفها الدبلوماسية المغربية، والتي تجلت في المرتكزات التالية:

- **تعزيز الحضور الفاعل للمملكة داخل المنظمات الدولية والإقليمية، عبر ترشيحات مغربية لمناصب قيادية، لاسيما عبر استمرارية واستقرار المساهمات المالية للمملكة في الهيئات متعددة الأطراف.** ودور تأطيري واضح للدبلوماسية البرلمانية والدبلوماسية الشعبية من خلال مواكبة الأحزاب السياسية الوطنية وجميعيات المجتمع المدني؛

- **تنظيم تظاهرات دولية كبرى، من قبيل المؤتمر العالمي حول الذكاء الاصطناعي واتفاقية حظر الأسلحة الكيماوية والدورة العشرين لمنتدى التعاون الصيني العربي والمؤتمر الدولي للإنتربول، الذي عقد دورته الثالثة والتسعين للجمعية العامة لمنظمة الشرطة الجنائية الدولية بمدينة مراكش، الذي امتدت فعاليته من 24 إلى 27 من نونبر الجاري؛**

- **توسيع شبكة التمثيلات الدبلوماسية، باستكمال بناء مركبات دبلوماسية جديدة في المنامة وكوتونو وذكرا، ومواصلة الأشغال في أبوجا وكوناكري، مع إعادة تأهيل عدد من السفارات والقنصليات في لندن ومديرد ودمشق وبوردو وغيرها؛**

- **تسريع التحول الرقمي داخل المصالح القنصلية، عبر رقمنة التسجيلات القنصلية، وإطلاق خدمات متنقلة، وإحداث مركز للأمن المعلوماتي.**

وفي هذا الإطار، ندعو إلى ضرورة تعزيز الدبلوماسية، عبر مواصلة الاهتمام بالدبلوماسية الاقتصادية والثقافية وتنويعها، عبر:

- **إحداث ملحقات اقتصادية وتجارية جديدة في الأسواق الواعدة، خاصة في روسيا وآسيا وأمريكا اللاتينية؛**

- **دعم الدبلوماسية الثقافية عبر توسيع شبكة المراكز الثقافية المغربية بالخارج وربطها بمبادرات إشعاعية رقمية تستهدف الشباب المغربي في المهجر. مع إحياء البعثات الثقافية؛**

- **تطوير آليات الترافع الرقمي لمواجهة حملات التضليل، وتكوين أطر الوزارة في تقنيات التواصل الاستراتيجي.**

السيد الوزير المحترم؛

وإذ نحسبكم على الجهود المبذولة في مجال مواكبة مغاربة العالم، بعد الخطاب الملكي ليوم 6 نونبر 2024، بمناسبة الذكرى التاسعة والأربعين للمسيرة الخضراء، الذي شكل امتداداً لخطاب 20 غشت 2022، الداعي إلى إعادة

داخل الأمم المتحدة، بفضل عملية تراكمية متدرجة أعادت تعريف أدوار الدبلوماسية المغربية ووظائفها، وبذلك ربحت بلادنا ثقة شركائها واستفادة من صورة الدولة المستقرة المتوازنة والعاملة على بناء الحلول بدل إنتاج الأزمات، وبذلك، تغير سؤال المجتمع الدولي من "هل يملك المغرب الحق؟" إلى "هل يملك الحل؟"، وهذا ما صرحتم به، السيد الوزير المحترم، بعد صدور القرار. إن جلالة الملك كان مقتنعا ومؤمنا أشد الإيمان أن المغرب في صحرائه والصحراء في مغربها، لذلك بنا لأكثر من عقد مشروعا تنمويا واعداديا في الأقاليم الجنوبية حولها إلى ورش مفتوح للتنمية، مدعومة بمشاريع استراتيجية كبنية الطريق السريع تزنت - الداخلة، وميناء الداخلة الأطلسي، وبرنامج فوس بوكراك الصناعي، إلى جانب محطات للطاقة الشمسية والريحية، ومشروع أنبوب الغاز ومراكز تعليمية وصحية وثقافية متطورة.

السيد الوزير المحترم؛

السيدات والسادة المستشارين المحترمين؛

وإذ نجدد اعتزازنا بالمسار الديمقراطي، الذي قطعتة بلادنا خلال 26 سنة الماضية، تحت القيادة الرشيدة لصاحب الجلالة، فلا بد من التنويه بتوجيه جلالة الملك، نصره الله، للأحزاب السياسية برفع مذكراتها حول الحكم الذاتي إلى السدة العالية بالله من أجل تحيين المبادرة كما جاء في الخطاب الاستثنائي ل 31 أكتوبر.

إن هذه التوجيهات الملكية السديدة، بقدر ما أنها تعكس إعمال الخيار الديمقراطي كأحد الثوابت الدستورية الجامعة، فإنها بالقدر نفسه تؤكد بالملئوس على أن قضية الوحدة الترابية هي قضية المقدس الوطني وعلى الجميع، دولة ومجتمع، الانخراط والمساهمة في هذا التحول العميق، كما وصفه جلالة الملك. ولا ريب أن العالم يتابع كيف أن المغرب الديمقراطي، الذي اقترح مبادرة ديمقراطية يساهم في تحيينها وملاءمتها مع السياق في انسجام تام مع الديمقراطية التشاركية.

إن الانخراط المسؤول والقناعة الراضية للأحزاب السياسية والمؤسسات الدستورية في إنجاح ما بعد 31 أكتوبر سيعزز أواصر اللحمة الوطنية، ويؤكد بالملئوس أن المغاربة قاطبة جنود مجندون وراء جلالة الملك محمد السادس، نصره الله، وما يعزز هذا الطرح ما تضمنه مشروع ميزانية وزارة الشؤون الخارجية والتعاون الإفريقي والمغاربة المقيمين بالخارج، ترجمها عرضكم، السيد الوزير، والذي يركز على التوجيهات الملكية السامية الواردة في خطاب جلالة الملك بمناسبة عيد العرش بتاريخ 29 يوليوز 2025، وخطاب افتتاح الدورة الأولى من السنة التشريعية الخامسة للولاية التشريعية الحادية عشرة بتاريخ 10 أكتوبر 2025، والذي ينسجم مع الرؤية الاستراتيجية للنموذج التنموي الجديد، مما يجعل ميزانية هذه السنة أداة فاعلة لمواصلة تعزيز مكانة المغرب دوليا وإقليميا.

خطاب الذكرى السبعين لعيد الاستقلال المجيد، الذي شدد على ضرورة

غير النظامية، ومكافحة الأزمات الإنسانية والكوارث الطبيعية ودعم الأمن الجماعي والتنمية المستدامة، بما يعكس التزام المملكة بمبادئ التعاون جنوب-جنوب ومسؤوليتها كقوة إقليمية صاعدة وملتزمة بالقيم العالمية.

السيد الوزير المحترم؛

إننا في فريق التجمع الوطني للأحرار، نؤكد أن الحصيلة الدبلوماسية لسنة 2025، وما تضمنته ميزانية 2026 من تدابير طموحة، تعكس بجلاء نجاعة الرؤية الملكية في جعل الدبلوماسية أداة لخدمة التنمية والدفاع عن السيادة، وتعزيز مكانة المغرب كقوة إقليمية وازنة.

وعليه، نعلن دعمنا التام والمطلق لمجهودات وزارتك، وثقنا في قدرتها على مواصلة هذا المسار الطموح، بما يكرس إشعاع المملكة ويخدم مصالحها العليا. والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

(2) مداخلة الفريق في مناقشة مشروع الميزانية الفرعية لوزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية:

السيد الرئيس المحترم؛

السيد الوزير المحترم؛

السيدات والسادة المستشارين المحترمين؛

سُعداء بتجديد اللقاء بكم في هذا الموعد السنوي المتميز، لتناول مداخلة فريق التجمع الوطني للأحرار بمجلسنا الموقر في إطار مناقشة الميزانية الفرعية لوزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية. وفي مستهل ذلك، لا بد من التنويه والإشادة بالنقاش الموضوعي الهادئ والهادف والمستفيض، الذي ساد أشغال هذه اللجنة، حول الحصيلة المشرفة لهذه الوزارة، كما نشكر السيد الوزير المحترم لتجاوبه الشافي والدقيق مع تساؤلات السيدات والسادة المستشارين المحترمين، وتنويرهم بمختلف الجزئيات التي تهم تدبير هذه الوزارة السيادية. كما نغتنم هذه الفرصة لنعبر لكم عن مشاعر التقدير والاحترام والمودة لشخصكم الكريم، لما حباكم به الله من نبل خصالكم وسمو القيم وشيم الحكمة والتبصر والنباهة، التي جعلت منكم نبراسا على رأس هذه الوزارة التي تتولى مهام وصلاحيات تدبير الحقل الديني والروحي بهذه المملكة الشريفة تحت التوجيهات السديدة والنيرة والمتبصرة لصاحب الجلالة الملك محمد السادس، أيده الله ونصره.

فبصدق مراميكم، السيد الوزير المحترم، والحكمة والحنكة التي متمكم الله بها، توفقت في تدبير أحد المجالات الأكثر حساسية والأكثر ارتباطا بوجدان المغاربة أجمع، من خلال الحفاظ على توجع المؤسسات الدينية من مؤسسات ومعاهد ومساجد ودور القرآن وكتائب لتظل ساهرة وملتزمة بأدوارها، بل لتظل المصباح الذي يبين الطريق أمام أبناء هذا الوطن بتأن وسؤدد، في ظل عالم الماديات والانسياق المحموم، بل والانجراف المتأهات الدينوية الممتدة.

السيد الوزير المحترم؛

هيكلية السياسة العمومية الموجهة للجالية، بما يضمن فعالية أكبر واستجابة أدق لتطلعاتهم.

وتفاعلا مع هذه التوجيهات، يؤكد فريق التجمع الوطني للأحرار بمجلس المستشارين، على أن مشروع الميزانية برسم السنة المقبلة، يأتي مستجيبا لهذه الطموحات من خلال حزمة من الإجراءات الموكبة، والتي تشمل على الخصوص:

- دعم الأنشطة الثقافية والاجتماعية الموجهة لأبناء الجالية المغربية بالخارج؛
- مواكبة الكفاءات وحاملي المشاريع من مغاربة العالم وتعزيز اندماجهم في الدينامية التنموية الوطنية؛
- تعزيز الحماية الاجتماعية لفائدة الفئات الهشة من الجالية؛
- دعم المراكز الثقافية بالخارج، وتطوير برامج الجامعات الصيفية؛
- تمكين الجالية من الاستفادة من مختلف البرامج العمومية التي تنزلها الحكومة، بما في ذلك آلية الدعم المباشر للمقولة، ضمانا لتكافؤ الفرص وتعزيز الاستثمار.

وتأسيسا على هذه الرؤية نقترح في هذا الصدد ما يلي:

- تسريع إصلاح مجلس الجالية المغربية بالخارج، بما يضمن ملاءمة مهامه مع التحولات الراهنة وتمكينه من الاضطلاع بدوره الاستشاري والتأطيري بشكل أكثر فعالية؛
- تفعيل المؤسسة المحمدية للمغاربة المقيمين بالخارج كإطار وطني موحد لتنسيق وتدبير مختلف المبادرات والبرامج الموجهة للجالية؛
- إحداث منصة رقمية وطنية موحدة تجمع مختلف المتدخلين والفاعلين المعنيين بخدمة الجالية، لتيسير الولوج إلى المعلومات، وتبسيط المساطر وتوفير خدمات عن بُعد تستجيب لتطلعات مغاربة العالم.

السيد الوزير المحترم؛

على الرغم من التوترات الجيوسياسية، واصلت المملكة تعزيز التزامها بقيم العدل والسلم، من خلال مقاربة دبلوماسية نشطة ومتعددة الأبعاد تشمل:

- التمسك بالقضية الفلسطينية ودعم مسار السلام، عبر تعزيز مكانة المملكة كوسيط موثوق به وتفعيل المبادرات الدبلوماسية لجلالة الملك، رئيس لجنة القدس، بما يضمن حماية الحقوق التاريخية للشعب الفلسطيني وتعزيز الاستقرار الإقليمي؛

- تقديم مساعدات إنسانية وتنموية موسعة للدول المتضررة من النزاعات والكوارث الطبيعية، تشمل الدعم الصحي والغذائي والتعليمي والبنية التحتية، مع الانخراط في برامج التنمية المستدامة لدول إفريقيا جنوب الصحراء؛

- تعزيز الشراكات الإقليمية والدولية عبر مبادرات مشتركة لمواجهة الهجرة

المتطرفة ملاذها للتعشيش والتكاثر واستغلال الشباب والشابات، وشحنهم بأفكار وتصورات متطرفة وعدمية. ونفس الأمر ينطبق على أبناء جاليتنا بالخارج وخاصة بأوروبا، من الجيل الثاني والثالث اللذين أصبحوا عرضة للاستيلاء والاستقطاب من طرف هذه الحركات.

السيد الوزير المحترم؛

لقد كان ولا يزال الحقل الديني، أحد مفاتيح قوة ديلوماسيتنا الناعمة القادرة على اختراق العمق الإفريقي، ونعتقد أن هذا التوجه له تأثير جد مهم، ويجد أسسه في الجذور التاريخية للدولة المغربية، التي تمتد إلى هذا العمق الإفريقي منذ قرون، ولعل حسن تدبير استثمار هذا المكسب من قبلكم تحت التوجيهات السديدة لصاحب الجلالة أسهم كثيرا في خدمة القضايا العادية لبلدنا وصيانة المكتسبات الدينية والروحية.

والاستمرار في نجاح هذا المسعى يقتضي منا جميعا المزيد من الالتفات والتوافق والتعاون والتنسيق بين جل المكونات والفرقاء بالمجتمع المغربي، وراء أمير المؤمنين الملك محمد السادس، أيده الله ونصره.

السيد الوزير المحترم؛

لقد أفضت سياسة التكوين بمؤسسات التعليم العتيق على اختلافها وخاصة بالمعاهد والمؤسسات العليا الدينية إلى تخرج أفواج مهمة من رجال الدين والعلماء والمرشدين الدينيين بمحولة علمية قوية قادرة على التصدي لكل الأفكار المتطرفة والهدامة.

وبهذا الشأن نلتبس منكم زيادة حصة المناصب المالية لخريجي هذه المؤسسات للتشبيب وزيادة فرص التأطير والتواجد بمختلف الربوع. وفي هذا الباب، سبق وأن أثرنا معكم في السنة الماضية وضعية خريجي مؤسسة دار الحديث الحسنية، خاصة بالأسلاك العليا، إذ يلاحظ أن الآفاق المتاحة أمامهم، نسبيا جد محدودة، إن لم نقل منعدمة، فباستثناء مباراة المرشدين الدينيين بعدد مناصب محدود سنويا تظل الفرص المتاحة خارج هذا الإطار ضعيفة إن لم نقل منعدمة، ما يجعلنا نتساءل معكم، حول الغاية من تكوين خريجين على هذا المستوى العالي من التمكين العلمي في مجال الفقه والحديث في غياب آفاق لإدماجهم.

السيد الوزير المحترم؛

إننا نثمن مسعاكم في مختلف برامج التهيئة والصيانة والتشديد لمختلف المؤسسات والمنشآت الدينية لضمان استمرارية أنشطتها وتواجدها وقربها من الساكنة، وبهذا الشأن نولي انتباهكم إلى أهمية مراعاة العدالة المالية لهذا الخصوص لتغطية جميع أرجاء المملكة. وبقدر وعينا بالكلفة المالية لهذا لتحقيق هذا الورش، فإننا ندعم كل المبادرات للرفع من ميزانية القطاع واعتباره من الأولويات الكبرى ببلادنا.

وكملاحظة تقنية بخصوص برامج التشديد والتهيئة والصيانة، نقترح عليكم

المؤكد أن تدبير الحقل الديني ببلادنا، يشكل أحد أهم الركائز والدعائم في ضمان الاستقرار والأمن للمجتمعين، بعيدا عن أية مقاربات أمنية، على اعتبار أن الأمن الروحي يشكل في ذاته ذلك الاتزان والهدوء المفضي لإعمال العقل والمنطق، فالأمن الروحي هو الضامن لحفظ كيان المجتمع، وتحصينه وحمايته من الممارسات الماسية بقمه وأخلاقه، ويحفظ ويعزز تماسك البنية الأساس والكيان الجوهري للمجتمع، وهو الفرد والأسرة.

فتحصين هذه البنية، وتمكينها من جرعات قيم ديننا السمحة وفقا لأحكام الفقه المالكي يجعلها في منأى من كل تأثير ذي حمولة تتعارض وتهدد هذا الكيان وبالتالي استقرار المجتمع.

ونحن اليوم أمام اجتياح واكنساح غير مسبوق، لممارسات دخيلة غذتها فَوْزَة الثورة التكنولوجية غير المسبوق وما وفرته من إشاعة ثقافات دخيلة، بل وممارسات تتنافى في غالب الأحيان والقيم الإنسانية المشتركة، يجعلنا في حاجة أكثر من أي وقت مضى لرؤية وتصور ديني محكم متعدد، بمقاربة استباقية ووقائية لحماية أجيالنا والتصدي لكل ما من شأنه التأثير على كيان وهوية المجتمع المغربي السمحة.

السيد الوزير المحترم؛

إننا في فريق التجمع الوطني للأحرار بهذا المجلس الموقر، لنا فيكم والطامم الذي يشغل معكم، كامل الثقة فيما تقومون به وتسهرون عليه فإنجازات ومجهودات ونتائج عمل هذه الوزارة، نعايشها ونتلمسها اعتياديا على امتداد اليوم والأسابيع والأشهر والسنوات، لأنها لصيقة بهذا الأمن الروحي الذي نعيشه، يكفي على سبيل المثال لا الحصر أن تنتقل حيثما شئت في هذا الوطن الغالي وحيثما تدرك مواعيد أهم أركان ديننا الحنيف، وعماده، وهي الصلاة، إلا وتحاصر أصوات المآذن من كل صوب، وأي من هذه المساجد التي تتوجه إليها لتأدية هذه الفريضة في وقتها بما تحمله لك من طمأنينة وسكينة روحية، فإنك تجدها في أحسن حلة وتوفر لك كل ما يلزم لأداء هذه الفريضة، بوجود من يؤذن ومن يؤم الناس للصلاة، هذا التمثل هو جزء يسير من الكل، الذي تسهرون على تحقيقه للمواطنات والمواطنين.

السيد الوزير المحترم؛

إننا لجد واعون ومقدرين لحجم وثقل المسؤولية الملقاة على عاتقكم، ونعرب لكم عن التزامنا ومساندتنا المطلقة لكم في كل ما تسعون لتحقيقه من أجل المصلحة العليا لبلادنا.

ولا يسعنا إلا ثمين كل مبادراتكم وبرامجكم المتعددة الموجهة لجميع الفئات الاجتماعية داخل أرض الوطن وخارجه، عبر سلسلة البرامج التكوينية والتحسيسية والتوعوية بمبادئ ديننا السمحة المبنية على قيم الاعتدال والتسامح والرحمة.

وفي هذا الإطار، نلتبس منكم مواصلة تكثيف هذه البرامج بمختلف ربوع المملكة، وبالأخص بالمجالات الترابية المهمشة، التي تجد فيها بعض التوجهات

خلاله السيد الوزير أهم إنجازات هذه الإدارة الوطنية المكلفة بميزانية الدفاع الوطني، وكذا الخطوط العريضة لبرنامج عملكم خلال السنة المالية القادمة. نناقش هذه الميزانية ونستحضر السياق الدولي والمحيط الإقليمي المضطرب الذي يعرف اضطرابات جيوسياسية تضع بلدان المنطقة أمام تحديات أمنية متزايدة، وهو السياق الذي أبانت فيه بلادنا عن قدرة كبيرة على التوقع الجيد وكسب الاحترام الدولي بفضل القيادة الحكيمة والرؤية الاستراتيجية المتبصرة لصاحب الجلالة الملك محمد السادس، نصره الله وأيده، القائد الأعلى ورئيس أركان الحرب العامة للقوات المسلحة الملكية.

هذه فرصة لنجدد فيها تقديم أسمى عبارات الولاء والإجلال للأمير المؤمنين القائد الأعلى ورئيس أركان الحرب العامة للقوات المسلحة الملكية، جلالة الملك محمد السادس، نصره الله وأيده، عرفانا بعنايته السامية ورعايته الخاصة لكافة مكونات المؤسسة العسكرية، برا وجوا وبحرا، والدرك الملكي ومصالح الصحة العسكرية.

وفي هذا الإطار، نشيد بالجهود الجبارة والتضحيات المتواصلة التي تبذلها القوات المسلحة الملكية في صون الوحدة الترابية للمملكة، وتأمين الحدود الوطنية، والتصدي لتهديدات العابرة للحدود، بما في ذلك الهجمات السيبرانية والأعمال الإرهابية والاعتداءات الجبانة، ونشيد بالأدوار البطولية الحاسمة الذي تضطلع به القوات المسلحة الملكية في صون الوحدة الترابية للمملكة، وتأمين الحدود الوطنية، والتصدي لكل المناورات العدائية، بما يثبت كفاءة المؤسسة العسكرية ومهنتها العالية لحماية السيادة الوطنية في الأقاليم الجنوبية.

ونستغل هذه الفرصة لنطلب منكم السيد الوزير، إبلاغ فخرا وتهانينا واعتزازنا لأفراد القوات المسلحة الملكية لما يتحلون به من انضباط وتفان ونكران للذات في أداء واجهم الوطني المقدس، وفاء الشعار المغاربة الخالد: الله، الوطن، الملك.

لقد كشف عرضكم، السيد الوزير، عن مؤشرات أداء مرتفعة ودالة على نجاعة التدبير الإداري والمالي، الذي يؤكد الاجماع الوطني على المؤسسة العسكرية، وهو الاجماع الذي سنحتفل به بمناسبة مرور 70 سنة على تأسيس هذه القوات المسلحة الملكية في يونيو المقبل.

كما تتزامن هذه المناقشة مع الإنجاز الوطني الكبير الذي حققته بلادنا بمناسبة صدور القرار الأممي رقم 2797 عن مجلس الأمن، الذي أكد من جديد على وجاهة مبادرة الحكم الذاتي تحت السيادة المغربية كحل واقعي وعملي للنزاع الإقليمي حول الصحراء المغربية.

لقد عملت هذه الحكومة وهذه الأغلبية طيلة هذه الولاية على تعبئة كل الإمكانيات الممكنة لتمويل القوات المسلحة الملكية، ويستمر مشروع قانون المالية لسنة 2026 في تفعيل التوجيهات الملكية السامية في مسار تحديث منظومة الدفاع الوطني، انسجاما مع الرؤية الملكية الهادفة إلى تعزيز القدرات

مراعاة فوارق العمران بين الوسط الحضري والقروي وبعض الخصوصيات العمرانية لبعض مناطق المملكة، فالحفاظ مثلا على بعض المساجد المبنية بالطين وترميمها وفق المعايير العصرية للبناء الطيني قد يكون أقل كلفة من الهدم وإعادة البناء بالإسمنت.

وبخصوص تدبير أملاك الأحباس، نعتقد معكم محاولة إيجاد حلول مبتكرة لحسن استغلال واستثمار هذا الرصيد الهام والكبير الذي تدبره هذه الوزارة لجعله أحد فرص خلق الثروة وتشجيع المبادرات الاستثمارية، ولعل جهودكم لتحسين هذه الأملاك من خلال عمليات التحفيظ التي تشملها تدرج في هذا السياق.

وفي سياق آخر، يرتبط بفئة الأئمة والعاملين بالشأن الديني في مختلف مساجد المملكة، والتي تمثل فئة عريضة وواسعة من الموارد البشرية، نتمن مبادراتكم الرامية لتحسين ظروفها وأوضاعها الاجتماعية.

في هذا المنحى، أود أن أستحضر معكم واقع بعض القيمين الدينيين، الذين أدوا بإخلاص وأمانة لعقود طويلة من الزمن رسالتهم في التكوين بالمسجد والقيام بالشعائر الدينية، وامتدت في أحيان أخرى للتحكيم والفصل في الخصومات بين الساكنة، الغالبية منهم وافتهم المنية، ومنهم ما لا يزالون قيد الحياة في عمر متقدم ولم يستفيدوا من فرص التقاعد يضمن لهم ولو قسط ضئيل لمواجهة أعباء الحياة، ومنهم من تركوا أرامهم بدون معين.

نلتبس منكم، السيد الوزير المحترم، الالتفاتة لهذه الفئة ونعتقد أن أعدادها جد محدودة.

وفي الختام نجدد لكم في فريق التجمع الوطني للأحرار بمجلس المستشارين خالص مودتنا وتقديرنا لشخصكم الكريم والودود وكل الكفاءات والأطر المواكبة معكم لهذا الورش الحيوي والاستراتيجي، ونسأل الله أن يوفقكم لما فيه خير لبلدنا، تحت القيادة الرشيدة لجلالة الملك محمد السادس، أيداه الله ونصره.

والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

3) مداخلة المستشار السيد مصطفى مشارك باسم الفريق في مناقشة مشروع الميزانية الفرعية لإدارة الدفاع الوطني:

السيد الرئيس؛

السيد الوزير؛

السادة المستشارين والمستشارات المحترمين؛

يشرفني أن أتناول الكلمة باسم فريق التجمع الوطني للأحرار، مستغلا الفرصة لأشكر السيدات والسادة أعضاء اللجنة المحترمين الذين انكبوا على مناقشة مشروع هاته الميزانية لساعات طوال، منوهين بمستوى النقاش الذي ساد بين كل مكونات المجلس أغلبية ومعارضة وسعداء بالمشاركة في مناقشة مشروع الميزانية الفرعية لإدارة الدفاع الوطني برسم سنة 2026، منوهين بالعرض الذي قمه السيد الوزير المحترم داخل اللجنة المختصة، وأبرزتم من

التي قامت بها داخل المغرب وخارجه، وكذا تلك المهام التي تقوم بها القوات المسلحة في إطار قوات حفظ السلام.

وبخصوص هذه الميزانية التي تم بموجبها تخصيص غلاف إجمالي يقدر بمبلغ 73 مليار درهم برسم سنة 2026، بالإضافة إلى اعتمادات حساب اقتناء وإصلاح معدات القوات المسلحة الملكية ودعم تطوير صناعة الدفاع، بمبلغ يناهز 157 مليار درهم.

وندعو للعمل على تعبئة المزيد من الموارد المالية لدعم مجهودات الدفاع الوطني واستثمار كل إمكانات تثمين الأصول العقارية وغيرها في عذا الاتجاه، كما ندعو إلى مختلف المؤسسات إلى الانخراط في المجهود الوطني لتحسين الوضعية المادية لأفراد القوات المسلحة الملكية ولتقاعديها وقدماء المحاربين، من خلال إسناد مؤسسة الحسن الثاني للأعمال الاجتماعية لقدماء العسكريين وقدماء المحاربين في البرامج الموجهة للشهداء والمتقاعدين وقدماء العسكريين والمحاربين.

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته.

■ خامسا: مداخلات الفريق في مناقشة مشاريع الميزانيات الفرعية المندرجة ضمن اختصاصات لجنة التعليم والشؤون الثقافية والاجتماعية:

1) مداخلة المستشارة السيدة فاطمة الحساني باسم الفريق في مناقشة مشروع الميزانية الفرعية لوزارة التعليم العالي والبحث العلمي والابتكار:

السيد الرئيس المحترم؛

السيد الوزير المحترم؛

السيدات والسادة المستشارين المحترمين؛

لا بد من أن نتقدم بالشكر الجزيل للسيدات والسادة أعضاء اللجنة المحترمين الذين انكبوا على مناقشة مشروع هاته الميزانية لساعات طوال، منوهين بمستوى النقاش الذي ساد بين كل مكونات المجلس أغلبية ومعارضة. وفي مستهل ذلك لا بد من التنويه والإشادة بالنقاش الموضوعي والهادئ والهادف والمستفيض، الذي ساد أشغال هذه اللجنة، حول نشاط هذا القطاع الحيوي والاستراتيجي في تكوين النخب والأطر ببلادنا وإشاعة قيم المعرفة والبحث في المجتمع، والذي يعتبر أحد مفاتيح قيادة قاطرة التنمية الشاملة والمستدامة، كما نشكر السيد الوزير لتجاوبه الشافي والدقيق مع تساؤلات السيدات والسادة المستشارين المحترمين وتنويرهم بمختلف الجزئيات التي تهم تدبير هذه الوزارة وسبل تطوير الجامعة المغربية.

وإذ أغتنم هذه المناسبة لأهنتكم على الثقة المولوية السامية التي منحت لكم لتولي حقيبة هذه الوزارة.

إن تعيينكم على رأس هذه الوزارة السيد الوزير المحترم تتجسد فيها بالملوس مقولة الشخص المناسب في المكان المناسب واجتمع فيكم ما تفرق في غيركم، أولا من المسار العلمي الذي تتوفرون عليه كدكتور في الفيزياء، وثانيا

الدفاعية للمملكة من خلال الرفع من الاعتمادات المخصصة لإدارة الدفاع الوطني، بهدف تطوير العتاد والمعدات العسكرية ودعم الصناعة الدفاعية الوطنية وتقوية السيادة الصناعية المغربية وتعزيز الأعمال الاجتماعية للقوات المسلحة الملكية.

لقد تميزت هذه الولاية بالتحويلات التي عرفتها وضعية بلادنا العسكرية، حيث انخرطت القوات المسلحة في مسلسل التصنيع الدفاعي الحديث، بما يعزز السيادة الدفاعية والاستقلال العسكري وتقليص الارتباط بالخارج في المسائل الدفاعية.

ونجدد بالمناسبة، انخراط البرلمان في القيام بكل التشريعات اللازمة لدعم هذه الصناعة والاستمرار في توسيع نطاق الإعفاء المؤقت من الضريبة على الشركات ليشمل أنشطة الصناعة الدفاعية وكذا استكمال نطاق الإعفاءات الضريبة لفائدة الشركات الحاصلة على تراخيص التصنيع في هذا المجال وتخفيض الشركات التي تبرم صفقات مع إدارة الدفاع الوطني، عن طريق آلية التعويض الصناعي على القيام باستثمارات مهمة في المغرب ونقل التكنولوجيا في أفق تقوية الصناعة الدفاعية وتطويرها ببلادنا.

كما نشيد بالتدابير الحكومية المتعلقة بإحداث منطقتين للتسريع الصناعي للدفاع لمواكبة المستثمرين إداريا ولوجيستيا وضريبيا ومجريا.

كما ندعو إلى تنويع الشركاء الأجانب وتطوير البحث العلمي الوطني في مجال الصناعة الدفاعية.

نشيد كذلك بالجهود التي بذلتها المؤسسة العسكرية لحماية المنظومات المعلوماتية الوطنية ومواجهة الهجمات السيبرانية خلال هذه السنة التي عرفت تكرار الهجمات العدائية، والتي قامت فيها المديرية العامة لأمن نظم المعلومات التابعة لإدارة الدفاع الوطني بدور وطني كبير في تفعيل الحماية السيبرانية الوطنية وضمان الامتثال للقواعد التشريعية والتنظيمية الوطنية الكفيلة بضمان استمرارية المرافق الحيوية والتصدي الفعال لمختلف التهديدات السيبرانية.

وهي فرصة لندعو مختلف الهيئات الوطنية، لاسيما المؤسسات ذات الطابع الحيوي إلى إرساء أنظمة متقدمة للرصد والكشف عن الحوادث السيبرانية.

السيد الوزير المحترم؛

نستغل هذه المناقشة لنجدد الإشادة بالعبارة المولوية السامية التي يخص بها جلالة الملك محمد السادس نصره الله الموارد البشرية للقوات المسلحة الملكية وعائلاتهم، وخاصة التحسين الدائم للوضعية الاجتماعية والخدمات الصحية والبرامج السكنية... كما نشيد بالنجاح الكبير الذي تعرفه عمليات التجنيد في الخدمة العسكرية والاقبال الكبير للشباب على هذا الورش مما يعكس السمعة الطيبة التي تتمتع بها القوات المسلحة الملكية.

مناقشة هذه الميزانية فرصة كذلك لتبنت القوات المسلحة على أدائها المتميز في ميادين التعاون الدولي والعمل الإنساني، من خلال الحملات الإنسانية

مداخل إضافية لتخطي العقبات المتراكمة.

السيد الوزير المحترم؛

إننا في فريق التجمع الوطني للأحرار بمجلس المستشارين، جد واعون بثقل وحجم الإشكالات التي تعرفها منظومة التعليم العالي والبحث العلمي ببلادنا، والتي هي نتاج متراكم منذ عقود من الزمن.

بالرغم من أن الجامعة المغربية ظلت على الدوام، ولادة للأطر والكفاءات والنخب من مستوى جد عال، كما أسهمت أيضا بأبحاث علمية جد رصينة في مختلف المجالات والميادين. إلا أنه في العقود الأخيرة أصيبت جامعتنا بالعديد من الأعطاب أثرت بشكل كبير على مستويات التكوين بها ونتاجاتها العلمية، بل وأصبحت تنخرها بعض الممارسات الماسية بسمعتها.

إن قدرة بلادنا على مقارعة وإيجاد موقع قدم بين مصاف الدول الصاعدة رهين بقدرتها التنافسية على جميع الأصعدة وفي مقدمتها مجال العلم والمعرفة فأمام السباق المحموم نحو استقطاب الكفاءات والأدمغة لم يعد أمامنا سوى أن نكون في قلب التحول وأن نرفع التحدي.

إننا نعي معكم جيدا أن المنافسة مع اتساع دائرة التعليم العابر للحدود تتطلب الإمكانيات المالية واللوجيستكية الكافية نعم، إلا أننا نعتقد أنه بإعمال آليات التدبير المحكم والرشيد وحسن استثمار الطاقات الخلاقة بجامعتنا وحسن توجيهها وتأطيرها سيمكن لا محالة من تقليص الفجوة والهوة. إننا نطمح معكم لإنشاء جيل جديد من الجامعات المغربية، التي تشغل بمعايير التميز وبمناذج متجددة للحكامة.

السيد الوزير المحترم؛

لقد كان رهان النهوض بالجامعة المغربية والبحث العلمي في صلب البرنامج الحكومي المعزز بإجراءات ملموسة، تهم تطوير والارتقاء بأهم المكونات فيها المتمثلة في الطالب والأستاذ والملف البيداغوجي. وبالنظر لكون الجامعة المغربية توجد في قلب الدينامية التنموية ببلادنا، فقد أولتها الحكومة عناية خاصة، من خلال مراجعة أهم التحديات التي تطرحها منظومة البحث العلمي، وما يستلزمه ذلك من إعادة للنظر في مختلف الجوانب التنظيمية والتأطير والبشرية المرتبطة بها، وتجسدت الإرادة القوية لهذه الحكومة في رسم معالم جيل جديد من الجامعات عبر:

ربط الجامعة بمحيطها الاقتصادي والاجتماعي:

نتيجة استفحال ظاهرة البطالة في صفوف حاملي الشهادات العليا وبالأخص من المؤسسات الجامعية ذات الاستقطاب المتنوع، مقارنة بباقي الشباب المتخرج من معاهد ومؤسسات الاستقطاب المحدود من جهة وكذا مقارنة بباقي الشباب إجمالاً، ناهيك عن إشكالية الاكتظاظ والهدر الجامعي، التي تتنامى سنوياً بهذه المؤسسات وهذا الأمر لا ينطبق فقط على مستويات الإجازة فقط بل امتدت لتشمل المستويات العليا وبالأخص على مستوى

من التجربة والخبرة الطويلة في المجال والتدرج عبر مسؤوليات مهمة بالقطاع آخرها رئاسة جامعة ابن طفيل، والتي عرفت طفرة نوعية على جميع المستويات عند توليكم رئاستها ورئيساً لندوة رؤساء الجامعات ومساهمتكم في تدبير العديد من القضايا والملفات الاستراتيجية المتعلقة بالتعليم العالي والبحث العلمي كعضو بالمجلس الأعلى للتربية والتكوين والبحث العلمي وإسهاماتكم المتميزة في ميدان البحث العلمي، لاسيما في مجال تحلية المياه وتدبير الموارد المائية، ثم ثالثاً كونكم سليل أسرة مقاومة ومناضلة ومكافحة عريقة، أنجبت خيرة الأطر ممن تقلدوا مناصب عليا وأثبتوا جدارتهم وحنكهم إخلاصهم وتفانيهم في خدمة هذا الوطن العزيز.

إن تعيينكم السيد الوزير المحترم على رأس هذا القطاع، شكل بارقة أمل في هذا القطاع، انتظرتها كل الهيئات المنتبذة لهذا القطاع بشغف كبير من أساتذة جامعيين وأطر وطلبة، نظراً لحالة الاختناق غير المسبوقة التي وصل إليها هذا القطاع الاستراتيجي، والذي كادت تسبب في شلل كلي وانهيار آمال عريضة من خيرة شباب هذا الوطن.

ولعل حالة الانفراج التي عرفها ملف طلبة كلية الطب والصيدلة، الذي عمر السنة كاملة، وكاد يعصف بآمال جيل من خيرة الأطر بهذا البلد الغالي، والجرأة في حسم ملفات عالقة خاصة ما يتعلق بتعيينات رؤساء الجامعات ومن بينها رئاسة جامعة محمد الخامس باعتبارها إحدى أهم المنارات العلمية التاريخية ببلادنا التي ظلت بدورها متأرجحة لفترة زمنية طويلة لخير دليل على كونكم رجل الميدان والمواقف والقرارات بامتياز.

إن القدرة والجرأة في اتخاذ القرارات والحسم فيها، تعكس بجلاء وبالملموس أنكم رجل المرحلة العالم بتفاصيل منظومة التعليم العالي القادر على قيادة سفينة هذه الوزارة التي يقع على عاتقها تدبير المشتل الذي ينتج النخب والأطر العليا، والخبر الذي تقع على مسؤوليته تحليل وتشخيص جل مناهي الحياة الاقتصادية والسياسية والاجتماعية والثقافية وتقديم الإجابات عنها، من خلال مختلف التخصصات العلمية ومراكز البحث إن النهوض الحقيقي والتنمية لأي مجتمع رهين بمدى قدرة الجامعة على الاستجابة لتحدياته ورهاناته، عبر افتتاح حقيقي للجامعة على محيطها الاقتصادي والاجتماعي وهي مطالبة بوضع أسس مجتمع المعرفة.

ولن نخفيكم مقدار الارتياح الذي شمل مختلف مكونات فريقنا بهذا التعيين، وأملنا وثقتنا فيكم كبيرة في قدرتم على تبصموا على نقلة نوعية بهذا القطاع.

وطالما أننا بمناسبة مناقشة ميزانية التعليم العالي والبحث العلمي، ارتأينا مناقشتكم في فريقنا وفق منظور منهجي مؤطر بإشكالية عميقة حول مدى قدرة الجامعة المغربية من تحقيق التنافسية إقليمياً وجمهوية ودولياً في ظل التطور الكبير للرقمنة والتعليم عن بعد وتكوين خريجين بمواصفات وجودية عالية؟ وهل مشتملات البرنامج الحكومي في الباب ملائمة لهذا التحدي وهل هناك من

الذين يستحقون كل التحفيز والدعم جراء مجهوداتهم في سبيل تطوير وتعزيز مجتمع العلم والمعرفة.

إن النتائج المحققة في هذا الباب هذا التحول في المسار جاءت ثمرة ونتاج مقارنة تشاركية وديمقراطية مع مختلف الفرقاء، كما أن محطات الحوار الاجتماعي لا تزال متواصلة ومستمرة ومنظمة لمعالجة باقي الجزئيات المنبثقة عن النظام الأساسي.

السيد الوزير المحترم؛

نحن جد واعون بحسامة المسؤولية التي على عاتقكم، وأيضا واعون بحجم الإشكالات العميقة التي تتخبط فيها جامعتنا على جميع المستويات، والتي لا تتسع هذه المداخلة للتفصيل فيها، لكننا واثقون في حنكم وتجربكم وفي الإرادة القوية للسيد رئيس الحكومة على قدرتم في تلمس الطريق للأجراة الصحيحة لهذا الورش الإصلاحي الاستراتيجي لجعل الجامعة قاطرة للتنمية ورافعة لها. والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته.

(2) مداخلة المستشارة السيدة فاطمة الحساني باسم الفريق في مناقشة مشروع الميزانية الفرعية لوزارة التربية الوطنية والتعليم الأولي والرياضة:

السيد الرئيس المحترم؛

السيد الوزير المحترم؛

السيدات والسادة المستشارين المحترمين؛

يسعدني أن أ تدخل باسم فريق التجمع الوطني للأحرار لمناقشة مشروع الميزانية الفرعية لوزارة التربية الوطنية والتعليم الأولي والرياضة برسم السنة المالية 2026 (كما وافقت عليها اللجنة المختصة).

وهي مناسبة لكي ننوه بالمناقشة المستفيضة التي حظيت بها هذه الميزانية خلال المناقشة داخل اللجنة المختصة.

وهي أيضا مناسبة سنوية تنتعج فيها حصيلة تطور الميزانية السنوية ولتقييم مختلف السياسات العمومية التي يدبرها هذا القطاع، اعتبارا بأننا أمام آخر ميزانية في هذه الولاية التشريعية.

إن إصلاح منظومة التربية والتكوين تشكل بالنسبة إلينا التحدي الأكبر والرهان الأساسي في تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية، لذلك فإن ورش اصلاح هذه المنظومة تقتضي الاستثمار في الرأسمال البشري الذي نعتبره ثروتنا الوطنية الاستراتيجية لمواجهة مختلف التحديات التي تفرضها العولمة والتنافسية والسباق نحو امتلاك الخبرات والعلوم والتقنيات الحديثة.

ونحن على ثقة كبيرة في شخصكم السيد الوزير بأنكم قادرون على المساهمة في مواصلة الإصلاح الذي تشده بلادنا لمنظومتنا التعليمية، مطالبينكم بعدم الالتفاف لأعداء النجاح الذين يحاولون يأسين محاربة رجال الأعمال من حق ممارسة الفعل السياسي باعتباره حق مقدس يكفله الدستور، حيث أرادو أن يتركوا المجال للشعبوية والعدمية التي أساءت للخطاب السياسي والمؤسسات

الدكتوراه بالرغم من اختلاف الأسباب، أعاد طرح رهان ربط الجامعة بمحيطها وموضوع العدالة المالية في هذا الباب كأحد المداخل الأساسية لتطويرها وتجاوز العديد من الاختلالات البنيوية التي تتخبط فيها.

وإذ نشيد عاليا بالمخطط المديري للتعليم العالي، الذي يشمل إعادة النظر في أولويات التكوين وفي الهندسة الجامعية لمؤسسات التعليم العالي الخاص والعام والمؤسسات الأجنبية، إضافة إلى المخطط المديري للبحث العلمي، الذي يهدف إلى إعادة تحديد أولويات عروض البحث العلمي وتعزيز مختبرات البحث، مع إعادة النظر في نظام براءات الاختراع العلمي. وارتباطا بما سبق بالنسبة للإصلاح البيداغوجي، السيد الوزير المحترم، فإننا نثمن عاليا النموذج البيداغوجي الجامعي الجديد، الذي يتوق إلى الارتقاء بنظام LMD المتعلق بالإجازة والماستر والدكتوراه، للتأكيد على أن الجامعة ليست فقط فضاء لإعداد خريجين من أجل سوق الشغل، إنما الفضاء الأساسي لإنتاج المعرفة وتطوير مهارات الشباب.

كما نؤكد على أهمية مسار هذا الإصلاح البيداغوجي للجامعة، والنهوض بمستوى مواردها البشرية، والذي تم منحه نفسا طويلا باعتماد المخططات المديرية الأربع التي ستشكل في مجملها أسسا مرجعية لقيادة تحول المنظومة في أفق 2030.

نفس الأمر ينطبق على المخطط المديري للابتكار، الذي يعمل على تجديد مواضيع الابتكار مع وضع هندسة جديدة للفاعلين المعنيين، لاسيما عبر تعزيز دور الحاضنات ومراكز التحول التكنولوجي، وتحديث منظومة براءات الاختراع.

إضافة إلى المخطط المديري للتحول الرقمي، الذي يستهدف مراجعة وتجويد المسارات الجامعية، لكل من الطالب والأستاذ الباحث وكافة الأطر الإدارية والتقنية، ناهيك عن تحفيز مسار المشاريع الناشئة والمستثمرين وباقي الشركاء.

نعتقد جازمين داخل فريق التجمع الوطني للأحرار بهذا المجلس الموقر، أننا مسار الإقلاع الصحيح لبلادنا يجب أن يكون منطلقه جامعة قوية بخريجها وجودة أبحاثها بمنظومة بيداغوجية متكاملة ومتناسكة من أجل تسليح أجيالنا بما يكفي من القيم والكفايات والمهارات لصقل قدراتهم المعرفية وطاقاتهم.

السيد الوزير المحترم؛

بالنسبة لإنجاح الحوار الاجتماعي: لقد تجسدت الإرادة القوية للإصلاح لدى هذه الحكومة من خلال فتح ورش النظام الأساسي لأساتذة التعليم العالي والذي ظل لسنوات يعاني الجمود، حيث ترتب عن جولات الحوار الاستجابة لزيادة غير مسبقة في أجور الأساتذة بما مجموعه 3000 درهم، بالإضافة إلى الإجراءات الموازية الأخرى التي همت منظومة الضريبة على الدخل والتي ستسفر على زيادة مرتقبة، والتي شملت جميع الموظفين بالقطاع العام والخاص، مع إقرار نظام أساسي عادل ومنصف لأساتذة التعليم العالي

القطاع بنفس تشاركي مع النقابات المهنية، مكن من إقرار نظام أساسي عادل ومنصف ل مختلف الفئات التعليمية ومعالجة مختلف الملفات المتفرعة عن النظام الأساسي؛ انسجاما مع مؤسسة هذا الحوار. منها ما كان عالقاً لعقود من الزمن، حيث استطاعت وزاراتكم، السيد الوزير، إنصاف أصحابها تجسيدا لمنهج الدولة الاجتماعية الذي رسمته بلادنا؛ والذي أضفى واقعا ملموسا؛ وذلك من خلال استفادة أسرة التعليم من زيادة عامة في الأجور وصلت إلى 1500 درهم؛ في أكبر زيادة عرفها قطاع التربية والتكوين منذ الاستقلال.

حضرات السيدات والسادة؛

نؤكد داخل فريق التجمع الوطني للأحرار بأن عقود نجاعة الأداء ساهمت بشكل ملحوظ في إرساء حكمة جديدة تركز على الأثر والنتائج المحققة لفائدة التلاميذ، وفق مقاربة تشاركية ستمكن من تجسيد المسؤوليات المشتركة بين كل المتدخلين في العملية التعليمية، ما سيضمن النجاعة المطلوبة للمدرسة العمومية التي أخرجت أجيال عديدة من أبناء الوطن.

وهي مناسبة لنؤكد فيها على ضرورة تحسين التعليم الأولي الذي كان مطلب ملك وشعب من خلال معالجة مشاكل نقص الموارد المالية والاكتظاظ داخل الأقسام الدراسية، فضلا عن استفحال مشاكل النقل المدرسي، حيث يواجه التلاميذ مشاكل عميقة ويزيد من معاناتهم وأسرهم، خصوصا بالعالم القروي الذي يعاني من نقص حاد في الحافلات مقارنة بعدد المستفيدين من التلاميذ.

وفي هذا السياق نلفت نظركم، السيد الوزير، بأن هناك اختلالات في تدبير هذا المرفق الحيوي، لأنه يتم فرض رسوم مالية على الأسر المعوزة والتي تعجز عن تحمل تكاليف النقل المدرسي، لذلك نطالبكم السيد الوزير بإعادة النظر في الدعم المخصص للجمعيات التي تتولى الإشراف على هذه العملية، ومن هذا الموقع نطالبكم بوقف هذا الدعم المخصص للجمعيات المجمع المدني، وأن تتولى مصالح الوزارة الإشراف على عملية النقل المدرسي. لأنه من غير المقبول أن تستمر هذه الاختلالات التي تسيئ إلى المنظومة التعليمية.

ننوه، السيد الوزير، بما أثرته داخل مجلس النواب بعدما كشفتم على أن أزيد من 4000 مؤسسة تعليمية بالعالم القروي لاتزال غير مزودة بالمراحيض والماء الشروب، وهو ما نعتبره أمر غير مقبول وشجاع في نفس الوقت، ونحييكم، السيد الوزير، على التزامكم المباشر وأمام الرأي العام الوطني على حل هذه المعضلة من خلال مسارعتكم على اعداد خطة استعجالية شاملة لتزويد المؤسسات التعليمية بالماء والمراحيض قبل نهاية السنة الجارية. لإنهاء هذه المسألة.

وإذ نثير انتباهكم أيضا السيد الوزير إلى معالجة نقص الموارد البشرية، خصوصا بالعالم القروي والمناطق الجبلية. نؤكد أن هذا الفضاء يحتاج إلى التفاتة خاصة لتحسين جودة التعليم الأولي بهته المناطق. تماشيا مع المجهودات الكبيرة التي اتخذتها هذه الحكومة في تحسين جودة التكوين الأولي والتكوين

بشكل عام في بلادنا. بعدما فشلوا في كل مخططاتهم، أصبحوا يترصدون الشكليات للتأثير على عزيمتكم وإرادتكم في مباشرة الإصلاحات الكبرى.

إننا في فريق التجمع الوطني للأحرار مقتنعون جدا بأن قطاع التعليم يشكل جوهر التدخلات الحكومية، من خلال التعاطي الجاد والمسؤول لهذه الحكومة مع ملف إصلاح المنظومة التعليمية، باعتباره خيار سيادي واستراتيجي يضمن بناء مدرسة عمومية تخرج أجيال من الكفاءات والأطر التي ستحمل مشعل مواصلة مسيرة مغرب النهضة التنموية.

وهو ما ترجمه مشروع القانون المالي الذي نحن بصدد مناقشته داخل مجلسنا الموقر، والذي خصص ميزانية غير مسبوقة للقطاع تمثلت في 97.1 مليار درهم. فهذه الأرقام والمؤشرات المهمة نريدها بالمناسبة أن تقطع مع الإرث الثقيل الذي خلفه هذا القطاع مع كل أشكال التهاون والتراخي في تدبير الزمن التنموي.

السيد الرئيس المحترم؛

إن النهوض بأوضاع المدرسة العمومية لم يكن مجرد شعار سياسي عابر أو محض بروباغندا للاستهلاك الإعلامي، بل هو رهان حقيقي لهذه الحكومة، التي نزلت بكل ثقلا وبروح عالية من المسؤولية السياسية لتنزيل برنامج طموح وبأهداف واضحة مكنتها من إحداث تغييرات جوهرية في منظومة التربية والتكوين.

إن ورش إصلاح المنظومة التعليمية ببلادنا مكن من تنزيل عملي وفعلي لنموذج بيداغوجي جديد قائم على توسيع العرض المدرسي وجعله في متناول أبناء وبنات المغاربة أينما تواجدوا عبر التراب الوطني، في إطار عدالة مجالية ما فتئت بلادنا تعمل على جعلها في صلب مشاريعها التنموية.

وفي هذا الإطار ننوه بإرساء مشروع مؤسسات الريادة، باعتباره مدخلا أساسيا للإصلاح البيداغوجي المنشود للمنظومة التعليمية ببلادنا عبر تحسين التعلّمات الأساسية لدى المتعلمين، وهو المشروع الطموح الذي أبان وبشكل مبكر وبشهادة عدة متدخلين في العملية التعليمية عن نجاعة كبيرة في تقليص الفوارق التعليمية بين التلاميذ، عبر تقديم الدعم لفائدة التلميذات والتلاميذ بشكل مجاني بمختلف المؤسسات التعليمية الرائدة.

وشمل هذا الإصلاح البيداغوجي إطلاق مبادرة تعليمية ضمن مشروع مدرسة المستقبل في المغرب، التي تنزو إلى تحسين جودة التعليم والحد من الهدر المدرسي في السلك الإعدادي. وهو ما يؤكد هذه الرغبة الحكومية الكبيرة في تحويل إصلاح التعليم من مجرد شعار، إلى إجراءات حقيقية وبأثر مالي مهم لبلوغ الأهداف المرجوة.

السيد الوزير المحترم؛

نسجل داخل فريق التجمع الوطني للأحرار نجاح هذه الحكومة في إخراج النظام الأساسي لموظفي الوزارة إلى حيز الوجود، وذلك بعد عقود من الجمود والانتظار التي خلفت ضحايا بالجملة؛ حيث عملت الوزارة الوصية على

على العمل المتواصل والمجهود الكبير، الذي يقوم به لتطوير إشعاع هذه الرياضة التاريخية، التي تعزز التميز المغربي وتساهم في حماية موروثنا الثقافي اللامادي الأصيل. الذي يبرز "تمغريت ديلنا".

وحرصا منا داخل فريق التجمع الوطني للأحرار على تطوير قطاع الرياضة المغربية، نطالبكم، السيد الوزير، بالاشتغال بمنطق احترافي مع كل الجامعات الرياضية حتى تتمكن من تحقيق نفس النتائج المشرفة التي حققتها الجامعة الملكية المغربية لكرة القدم، ومطالبون بمباشرة اصلاح أوضاعها والفصل في النزاعات القائمة في هياكلها.

كما نطالبكم أيضا بتنزيل برامج جديدة لتطوير الرياضة المدرسية التي تلعب دورا محما في إعداد الأجيال الرياضية، لذلك ندعوكم السيد الوزير بالاشتغال أكثر على رد الاعتبار للرياضة المدرسية والمنشآت الرياضية التابعة لها خصوصا بالعالم القروي والمناطق الجبلية، حيث تفتقر هاته المناطق إلى بنية تحتية رياضية وإلى مؤطرين تربويين في مجال الرياضة، خصوصا الرياضات الجماعية.

في السياق ذاته، نجدد مطالبتنا داخل الفريق بضرورة تسريع وتيرة انجاز مشاريع القرب بالمجال القروي والشبه الحصري والمناطق النائية وتوفير الفضاءات الرياضية للشباب المتعطش لهذه الفضاءات الرياضية والترفيهية. وأخيرا نحن واثقون بأن حصيلة هذا القطاع مشرفة بمؤشرات الملموسة والتي ستمكن من دعم الحصيلة الإيجابية للحكومة ولكل المنجزات الوطنية. وأخيرا لا يسعنا إلا أن نتمنى لكم السيد الوزير التوفيق والنجاح في مهامكم على رأس هذا القطاع وسنصوت على مشروع الميزانية بالإيجاب. والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

(3) مداخلة المستشارة السيدة هند الغزالي باسم الفريق في مناقشة مشروع الميزانية الفرعية لوزارة الصحة والحماية الاجتماعية:

السيد الرئيس المحترم؛

السيد الوزير المحترم؛

السيدات والسادة المستشارين؛

يسعدني أن أ تدخل باسم فريق التجمع الوطني للأحرار لمناقشة مشروع الميزانية الفرعية لوزارة الصحة والحماية الاجتماعية برسم السنة المالية 2026 (كما وافقت عليها اللجنة المختصة).

وهي مناسبة لكي ننوه بالمناقشة المستفيضة التي حظيت بها هذه الميزانية خلال المناقشة داخل اللجنة المختصة.

ولا شك أن هذا القطاع، قطاع بالغ الأهمية لكونه يؤمن خدمة اجتماعية أساسية لصيقة بالحياة اليومية للمواطنين والمواطنات. لذلك لا طالما حظي باهتمام كبير من قبل متبعي الشأن العام وعلى الخصوص خلال المناقشات السنوية لقانون المالية

الاحتكاك اليومي بالمنظومة الصحية جعلها تخضع وبشكل مستمر

المستمر، وكذا الرفع من نسب إحداث المدارس الجماعية، بغية توفير عرض مدرسي جيد ولحاربة إشكالية الهدر المدرسي، التي تبقى تحديا كبيرا يفرض عليكم، السيد الوزير، محاصرته والقضاء عليه بصفة نهائية، لتقوية أداء وفاعلية المدرسة المغربية، والارتقاء بمنسوب العملية التعليمية برمتها. والتي تحتاج إلى جعل المتعلمين والمتعلمين في صلب العملية التعليمية، مع ضمان تحسين جودة التعليم الأولي والتكوين المستمر، دون أن نغفل عن الاستثمار في العنصر الرقمي وتوظيفه في العملية التربوية.

السيد الوزير المحترم؛

نستحضر معكم حصيلة المنجز الحكومي في تدريس الأمازيغية، خصوصا أن هذا الورش الوطني المهم عرف طيلة عقدين من الزمن الحكومي تراخيا كبيرا، حيث ظل يراوح مكانه.

وإدراكا لأهمية هذا المكون الوطني في ترسيخ التعددية الثقافية واللغوية وفي ترسيخ ثوابت أمتنا المغربية، تعمل هذه الحكومة بكل غيرة وطنية صادقة على تسريع تعميم الأمازيغية داخل المنظومة التعليمية.

اليوم، نستحضر السيد الوزير هذا التطور الإيجابي الذي عرفه ملف تدريس الأمازيغية داخل المنظومة التربوية، وفي هذا الإطار نثمن عاليا الإجراء الحكومي الذي هم تخصيص ألف مدرس للأمازيغية، إجراء غير مسبوق في العملية التربوية، غير أننا، السيد الوزير، نطالبكم بمضاعفة الجهود حتى يتم تعميم الأمازيغية أفقيا وعموديا، لأن هذا الورش سيدعم أجراة تفعيل الطابع الرسمي للأمازيغية داخل جميع المؤسسات، وخصوصا داخل المدرسة المغربية التي نريدها أن تعكس بوضوح التعددية الثقافية واللغوية التي تميز أمتنا المغربية العريقة. حتى تتمكن الأجيال الحالية من نيل شرف تعليم وتدريس هذه اللغة المغربية الأصيلة إلى جانب اللغة العربية.

السيد الوزير المحترم؛

إن تعزيز البنيات الرياضية باعتبارها رافعة أساسية للتنمية البشرية المستدامة. وهي مناسبة نغتنم فيها الفرصة لنستحضر إنجاز كرة القدم الوطنية التي وصلت اليوم إلى العالمية، إنجازات غير مسبوقة جاءت لحصاد ثمار الرؤية الاستراتيجية التي أطلقها جلالة الملك في سنة 2008، عندما وجه رسالته السامية إلى المشاركين في المناظرة الوطنية حول الرياضة بالصخوريات، كانت بمثابة خارطة طريق شاملة لتطوير بنياتنا التحتية، توجت بتوجه منتخبنا الوطني بقطر وبتتويج الفريق الوطني لأقل من 20 سنة بكأس العالم بالشيلي. وبهذه المناسبة، لا يسعنا إلا أن نهني الحكومة على سرعة تقدم الأشغال في بناء واصلاح الملاعب الكروية التي ستحتضن التظاهرات الرياضية القارية والعالمية القادمة ببلادنا.

وفي سياق هذا الزخم الإيجابي نستحضر الأدوار الطلائعية التي أضحت تسجلها الجامعة الملكية المغربية للفروسية وبهذه المناسبة نخي بكل حرارة، الشريف مولاي عبد الله العلوي، رئيس الجامعة الملكية المغربية للفروسية،

حضوركم معنا داخل هذا المجلس الموقر، ولا تختبئون وراء هذا التراكم السلبي والإرث الثقيل الذي كبل تطور المنظومة الصحية.

رغم هذا التشخيص الدقيق، ولنكون موضوعيين ومنصفين، المنظومة الصحية الوطنية ليست بالمستوى المتدهور والمتدني كما ينبغي لبعض المتحاملين أن يصوروه لنا، بل لدينا منظومة صحية قائمة بمعايير معتبرة وتشتغل لتوفير خدمات صحية بشكل مستمر ومنتظم لجميع المواطنين في مختلف ربوع المملكة، ويقوم عليها أطباء وأطر صحية في المستوى لتقدم خدمات جلية في إطار ممارسة وظيفتها التي لا يمكنها أن نصفها إلا بالنبيلة، ولكن تبقى بعض الإشكالات، كما أسلفت الذكر، تحتاج إلى معالجة في إطار مخطط استعجالي عملتم عليه وتسيريون بخطى حثيثة في تنزيله. وهذا هو المهم لهذه المرحلة.

إذن أمام هذا التشخيص الموضوعي الذي نعرف جميعا تفاصيله، فلا أحد يجادل في أن تجاوز كل إشكال من الإشكالات التي ذكرت، يحتاج مدة معتبرة من الوقت ليظهر آثاره على أرض الواقع، لأن الإصلاح المطلوب، والذي تعكف الحكومة على تنزيله إصلاح بنوي وشامل يمس جميع جوانب المنظومة الصحية (ويتجاوز الإجراءات الترفيعية والتدخلات المحدودة) التي ألفناها مع كل الوزراء الذين تعاقبوا عليها والمغاربة يعرفونهم جيدا كل واحد باسمه وصفته. وقد رصدت له موارد مالية غير مسبقة، فما بين سنة 2021 وسنة 2025، انتقلت الميزانية الإجمالية من 19.7 مليار درهم إلى 32.6 مليار درهم أي بزيادة قدرها 65% ويرسم مشروع قانون المالية لهذه السنة تم رصد ما يناهز 42.4 مليار درهم، بزيادة تفوق 30% مقارنة مع سنة 2025.

ونحن كمثاليين للأمة نعز في المؤسسة التشريعية بمساهمتنا المعتبرة والمقدرة من خلال المدخل التشريعي والرقابي في هذا الإصلاح الذي يقوم على:

- اعتماد فلسفة جديدة في البنية التنظيمية للمنظومة الصحية عبر إرساء المجموعات الصحية الترابية ما يعكس أهمية البعد اللامركزي الجهوي والمحلي في تدبير القطاع، وننوه بالمجهود الذي تبذله الحكومة لإعطاء الانطلاقة الفعلية لعمل هذه المجموعات في مختلف جهات المملكة، بناء على ما أفرزته التجربة النموذجية لأول مجموعة صحية بجهة طنجة تطوان الحسيمة؛

- بالإضافة إلى إحداث الوكالة المغربية للأدوية والمنتجات الصحية والوكالة المغربية للدم ومشتقاته والذين تم تفعيلها مؤخرا وقد شرعا في ممارسة مهامها ولا شك أن مساهمتها ستكون مفصلية في تعزيز حكمة المنظومة.

في الجانب المتعلق بالموارد البشرية: ساهمنا كذلك في المؤسسة التشريعية في الإصلاح الجوهري الذي تخضع له عبر:

- إخراج القانون المتعلق بإحداث الوظيفة الصحية وقد واکبه إجراءات حكومية بإقرار تحفيزات مادية همت تحسين الدخل لفائدة الأطباء والأطر التمريضية في انتظار تفعيل مبدأ التعويض بناء على التدخلات الطبية؛

- إصدار القانون رقم 33.21، القاضي بتغيير وتتميم القانون رقم 131.13

ومتواصل للتقييم من طرف المواطنين والمواطنات.

فكانت محط انتقاد حاد لأدائها وموضوع مطالب شعبية بالإصلاح الفوري، والحكومة كانت واعية بهذا الأمر منذ اليوم الأول لتوليها مسؤولية تدبير الشأن العام وعبرت عن ذلك بشكل واضح وصرح فجعلت النهوض بالقطاع الصحي أولوية من أولوياتها في البرنامج الحكومي، انسجاما مع ما قام به حزبنا في أكبر عملية تشاورية قام بها في لقاءاته المباشرة مع المغاربة في المدن الكبرى والصاعدة جعلت من النهوض بقطاع الصحة أولى الأولويات.

إنه قطاع حيوي وحساس، بل وركيزة من ركائز الاستقرار المجتمعي ولعل الكل يتذكر اللحظات العصيبة التي عشناها إبان جائحة كورونا.

الجميع، وبدون استثناء، (سواء الذي ينتمي إلى الطبقات الأكثر هشاشة أو الذي له من الإمكانيات المادية ما تمكنه من الاستشفاء في أحسن المستشفيات العالمية) قد وجد نفسه، في ظل هذه الأزمة، رهين خدمة استشفائية عمومية تقدمها مستشفيات عمومية وموارد بشرية من القطاع العام فكانت المنظومة الصحية الوطنية الحاجز الواقعي من تداعيات صحية كانت ستكون مدمرة لولا لطف الله.

ومن حسنات هذه الجائحة أنها أفرزت العديد من النقائص والاختلالات والإشكالات وبيّنت الحاجة الماسة والملمحة، بل والمستعجلة إلى إعطاء جرة زائدة وقوية لإصلاح شامل وعميق يمس مختلف جوانب المنظومة لتجاوز إشكالات من قبيل:

1. ضعف العرض الصحي ومحدودية الطاقة الاستيعابية للمنظومة الصحية والإشكالية المتعلقة بضعف التغطية المجالية للخريطة الصحية خاصة بالمناطق القروية وشبه الحضرية بالإضافة إلى تدني جودة الخدمات الطبية المقدمة؛

2. النقص الحاد في الموارد البشرية العاملة في القطاع العام من أطباء وممرضين وتقنيين وهي نتيجة طبيعية لمحدودية العرض التكويني وهجرة الأطر الطبية والتمريضية نحو الخارج ونحو القطاع الخاص؛

3. غياب مسار منظم وواضح للعلاجات مما أثر على جودة التشخيص والعلاج؛

4. الاعتماد على الاستيراد في توفير حاجيات المنظومة الصحية من التجهيزات الطبية والأدوية مما يطرح مسألة السيادة الوطنية في المجال الصحي؛

5. غياب التكامل بين القطاعين الخاص والعام في ضمان الولوج إلى رعاية صحية شفافه وذات جودة، ولكن بتكاليف معقولة.

بالإضافة إلى الإشكالات الأخرى التي ما تزال تؤرق مرتفقي المؤسسات الصحية من قبيل النقص في بعض التجهيزات الطبية الأساسية وسوء الاستقبال والاكنتاظ وطول المواعيد....

إنه تشخيص موضوعي قدمته لنا، السيد الوزير، بكل نجاعة أثناء

الاجتماعية لكل المواطنين والمواطنات، والتي تبقى من الحقوق الأساسية والدستورية من الطبيعي النضال من أجلها. اليوم أصبح المغاربة يلمسون ثمار هذا المشروع المجتمعي، مشروع نرفض المزايدات السياسية فيه، لأنه مشروع ملكي بأهداف واضحة وطموحة، تؤسس لمرحلة جديدة من تطور الدولة الاجتماعية التي يرسخها جلالته بكل حكمة وتبصر.

ويحق لنا جميعا أن نفتخر بهذا المنجز الحكومي وبثار النجاحات الحكومية المحققة والمتواصلة في تعميم هذا الورش المغربي الخالص، من خلال سن هذه الحكومة لإصلاحات شجاعة، غير مسبوقة في مسار العدالة الاجتماعية ببلادنا، حيث تمكنت حكومة الأستاذ عزيز أخنوش من إرساء دعائم أكثر عدلا وإضافا وإدماجا لورش الحماية الاجتماعية. بما يتماشى مع رهانات المغرب الصاعد، وذلك من خلال:

- تنزيل ورش تعميم التغطية الصحية في زمن قياسي في التاريخ السياسي المغربي، وفق الأجندة الملكية؛
 - إخراج ترسانة من النصوص والقوانين التنظيمية التي تهم ورش الحماية الاجتماعية (إصدار مراسيم التغطية الصحية الاجبارية لمختلف شرائح المجتمع، والتي بلغت 28 مرسوما)، جعلت من المغاربة يجدون أنفسهم وكل مستوياتهم الاجتماعية في هاته المراسيم، بما فيها مختلف المهنيين أينما وجدوا أو الذين كانوا في منظومة متهاكة اسمها الرصيد؛
 - توفير الموارد المالية اللازمة لاستدامة تعميم هذا الورش الاستراتيجي.
- هذا المجهود الاستثنائي مكن بلادنا من حصد نتائج جد متقدمة في هذا الورش الملكي الطموح من خلال:
- 5.3 مليون أسرة مسجلة بالسجل الاجتماعي الموحد. بما يفوق 19 مليون شخص؛
 - ما يقارب 11 مليون شخص مستفيد من أمو تضامن؛
 - ما يقارب ب 72 مليار درهم حجم الموارد المالية التي تم صرفها من أجل تغطية النفقات المباشرة لورش تعميم الحماية الاجتماعية؛
 - تفعيل برنامج الدعم الاجتماعي المباشر الذي بلغ 44 مليار درهم. رقم كبير يمثل التوجهات الاجتماعية لهذه الحكومة في استهداف المواطنين والمواطنات.

وإذ نؤكد داخل فريق التجمع الوطني للأحرار بأن كل هذه المؤشرات والأرقام تبين بالملاموس أهمية هذه المبالغ المرصودة، مؤكدين في هذا الإطار بأن هذه الحكومة تمكنت من إرساء دعائم سياسة اجتماعية وطنية أكثر إنصافا واستدامة، بحيث أن ورش الحماية الاجتماعية لم يعد مجرد مشروع مرحلي، بل أصبح قاعدة صلبة لبناء مغرب اجتماعي حديث يضع الرأسمال البشري في صميم برامج التنمية الحقيقية، والتي أصبحت واقعا معيشيا ملموسا ترك أثره الواضح على حياة المغاربة بمختلف المناطق والجهات بمملكنا الشريفة.

المتعلق بمزاولة مهنة الطب في المغرب والذي يضع مجموعة من التحفيزات لتشجيع الأطباء الأجانب وكذا المغاربة المقيمين بالخارج إلى اختيار المغرب كوجهة من أجل مزاولة مهنة الطب بهدف تدارك الخصاص الحاصل على مستوى عدد الأطباء؛

- وإذ ننوه بعمل الحكومة لتعزيز العرض التكويني للرفع من عدد خريجي كليات الطب والصيدلة وطب الأسنان، وزيادة عدد خريجي المعاهد العليا للمهن التمريضية وتقنيات الصحة، نؤكد أن طموحنا أكبر في بلوغ الحد الأدنى الذي أوصت به منظمة الصحة العالمية والمتمثل في 45 مهن صحي لكل 10.000 نسمة في أفق سنة 2030.

وارتباطا بتأهيل العرض الصحي فالمجهود الذي بذلته الحكومة يستحق التنويه والتقدير:

- تأهيل مؤسسات الرعاية الصحية الأولية (1400 مركز صحي ثلثها بالعالم القروي)؛

- تسريع إحداث عدد من المراكز الاستشفائية منها المستشفيات الجامعية (الرباط، أكادير، العيون، بني ملال، الرشيدية) وبعضها شارف على الانطلاق الفعلي لتقديم خدماتها للمواطنين هذه السنة أو السنة المقبلة) والمستشفيات الإقليمية (طرفاية - كلميم)، وكلها مشاريع تنضاف إلى الرصيد المتوفر من المراكز الاستشفائية الجامعية والجهوية والإقليمية ومستشفيات القرب والتي يتم تأهيل معظمها وتحديث تجهيزاتها وهو ما من شأنه تعزيز العرض الصحي وتقريب الخدمات الصحية للمواطنين وبالجودة المطلوبة.

وفيما يخص السيادة الدوائية التي ما فتى جلالة الملك محمد السادس، نصره الله، يدعو إليها، ننوه بالدينامية التي تعرفها بلادنا من إرساء لعدد من البنيات الهامة في مجال صناعة اللقاحات، بشراكة من شركات عالمية رائدة في هذا المجال، وذلك بهدف تحقيق الاكتفاء الذاتي وتعزيز السيادة الوطنية وجعل المملكة قطبا أساسيا للتكنولوجيا الحيوية في القارة، قادرا على الاستجابة بفعالية لحالات الطوارئ الصحية وقطبا أفريقيا لإنتاج وتصدير اللقاحات.

السيد الرئيس المحترم؛

السيد الوزير المحترم؛

فيما يخص الحماية الاجتماعية، نعتبر داخل فريق التجمع الوطني للأحرار بأن ورش الحماية الاجتماعية يعد أحد ركائز الدولة الاجتماعية، لأنه يمثل تعاقد اجتماعي جديد بين الدولة والمواطن، يؤسس لمرحلة جديدة في مسار الدولة المغربية، مرحلة تجعل من الاستثمار في الإنسان سياسة تنمية شاملة لا ظرفية، تجعل كذلك من العدالة الاجتماعية أفق استراتيجي لا مجرد مطلب شعبي جماهيري ملح وأساسي في هذه المرحلة الدقيقة من مسارنا. وإذ يستهدف هذا الورش غير المسبوق تحقيق الكرامة والعدالة

السيد الوزير المحترم؛

وختاماً، أود التأكيد على أن جسامة المسؤولية الملقاة على عاتقنا كأعضاء في المؤسسة التشريعية وكممثلين للأمة، تحم علينا جميعاً، وبغض النظر عن انتماءاتنا السياسية، مناقشة القضايا الكبرى التي تستأثر باهتمام الرأي العام الوطني، ومن ضمنها قطاع الصحة، بكل أمانة وصدق وموضوعية بما يخدم مصلحة الوطن أولاً وأخيراً، ولكن بنوع من الهدوء والرصانة وبعيدا عن اللغط والمزايدات السياسية والحسابات الضيقة وبعيدا كذلك عن هاجس الرهانات الانتخابية.

فنجاح إصلاح المنظومة الصحية وغيرها من الأوراش الإصلاحية الأخرى رهين بتضافر الجهود والانخراط الجدي والبناء في المجهودات التي تبذلها بلادنا، تحت القيادة الرشيدة لجلالة الملك محمد السادس، نصره الله، لتعزيز تقدمها في المسار التنموي.

وأخيراً لا يسعنا إلا أن نتمنى لكم، السيد الوزير، التوفيق والنجاح في مهامكم على رأس هذا القطاع وسنصوت على مشروع الميزانية بالإيجاب. والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

4) مداخلة المستشار السيد محمد البكوري باسم الفريق في مناقشة مشروع الميزانية الفرعية لوزارة الشباب والثقافة والتواصل:

السيد رئيس اللجنة المحترم؛**السيد الوزير المحترم؛****السيدات والسادة المستشارون المحترمون؛****السادة والسيدات الأطر والمسؤولين المحترمون؛****السادة أطر المجلس؛**

لا بد من أن نتقدم بالشكر الجزيل للسيدات والسادة أعضاء اللجنة المحترمين الذين انكبوا على مناقشة مشروع هاته الميزانية لساعات طوال، منوهين بمستوى النقاش الذي ساد بين كل مكونات المجلس أغلبية ومعارضة، في سياق مفعم بالانتصارات الدبلوماسية التي نجحت بلادنا في تحقيقها وفي سياق كذلك ما يعيشه مجتمعنا من حراك شبابي سلمي مفروض علينا الاستماع والانصات له، وزارتم اليوم، السيد الوزير المحترم، تجمع ثلاثة قطاعات استراتيجية في المقياس الوطني، وهي الشباب بما تشكله السياسة العمومية للشباب من أداة لتطوير فئة محممة من المجتمع، الثقافة بما يُمثله الفعل الثقافي من ثروة وطنية أساسية ومحددة للمستقبل، قطاع التواصل الذي يكتسي أهمية كبيرة بالنظر لمسؤولياته المرتبطة بالتزامات الإعلام العمومي وبصورة المملكة في الإعلام وبالتكوين في مهن الصحافة والإعلام وتحسين مناخ الممارسة الصحفية في بلادنا، إذن قطاعات استراتيجية ومحورية لها أدوارها داخل المجتمع ونعي جيداً حجم وثقل المسؤولية الملقاة على عاتقكم.

وفي هذا الإطار، لا بد من التذكير بمسؤوليات هذه الوزارة في الميادين المتعلقة بتأطير الشباب والطفولة وتفعيل دور الشباب والتنمية على العمل

الجمعي، وكذا تنفيذ البرامج المرتبطة بالنوادي النسوية وتلك المتعلقة بالطفولة، في انتظار تفعيل الوكالة الوطنية للطفولة ونقل جزء من الاختصاصات من هذه الوزارة إلى هذه الوكالة، لذا لا بد أن نحتكم على ضرورة الاستمرار في تجويد خدمات دور الشباب لفائدة الشباب والأطفال مع إطلاق جيل جديد من البرامج يواكب انشغالاته والعمل على تزويدها بالأطر الكافية من أجل التكوين، عبر عقد اتفاقيات شراكة مع الجماعات الترابية التي لازالت تعيش على وقع الاكتظاظ وتوظيف الكفاءات المهدورة فيها والأشباح من خلال إدماجهم في برامج هذه الوزارة، مع إطلاق جيل جديد أيضاً من برامج التخييم وبرامج الاصطياف والأسفار المخصصة للطفولة والشباب وهي وسائل فعالة لترسيخ قيم الهوية الوطنية والدينية وترسيخ الشخصية الإيجابية وتحفيز طاقات المستقبل، ومن المؤكد أن التعاون والتشارك مع المجتمع المدني من شأنه تطوير العرض التربوي في مجال التخييم، ويساعد في تأهيل فضاءات التخييم وتأمينها وتجويد الخدمات المقدمة فيها.

ونطرح معكم في هذه المناقشة الإجراءات والاستعدادات التي تقوم بها الوزارة لمواكبة إحداث الوكالة الوطنية للطفولة وخاصة ما يتعلق بإجراءات نقل المراكز والموظفين إلى الوكالة. بعد مصادقتنا على النص التشريعي الخاص والذي ستؤطره بكل تأكيد نصوص تنظيمية لتسهيل هذه العملية.

وندعو بالمناسبة إلى إعطاء دفعة قوية لبرنامج جواز الشباب وتعزيز باقة الخدمات المتاحة لفائدة حاملي الجواز، كما نحث على تكثيف برامج الوزارة الخاصة بالتطوع والأوراش المفتوحة للشباب لصقل الشخصية وتنمية الكفاءات.

السيد الرئيس المحترم؛**السيد الوزير المحترم؛**

وإذ نستحضر في هذه المناقشة كذلك مسؤوليات الوزارة في كل التدابير المتعلقة بالتواصل العمومي والصحافة والاتصال السمعي البصري والسينما وصناعة الألعاب الإلكترونية والإشهار وحقوق المؤلفين والحقوق المجاورة، نؤكد أنها مسؤوليات جسيمة تشغل عليها الوزارة.

في هذا الصدد، نثير أهمية التكوين في مجال الصحافة وتطوير العمل بالمعهد العالي للإعلام والاتصال باعتباره مؤسسة مرجعية وطنية في مجال تكوين المتخصصين في مهن الصحافة والتواصل، وندعو إلى مزيد من الجهود للتنسيق بين التكوين المرجعي الذي يقدمه المعهد والتكوينات التي تتم على مستوى العديد من الجامعات العمومية وكذا تلك التكوينات التي تتم في المعاهد الخاصة، ومن الأكيد أن انخراط المعهد العالي للإعلام والاتصال في برامج للتكوين المستمر والتكوين التكميلي واعتقاد نظام للإشهاد على الكفاءات والتجارب La certification des compétences لفائدة المشتغلين في القطاع الإعلامي ببلادنا من شأنه النهوض بالمشهد الإعلامي وتحسين مستويات المهنية وإشاعة قيم وأخلاقيات الممارسة الصحفية النبيلة.

المنتوج الثقافي المغربي وتثمينه اقتصاديا على المستوى الداخلي والخارجي. في هذا السياق، نذكر بالطموح القوي للبرنامج الحكومي بخصوص سياسة ثقافية مندمجة ترمي إلى الاهتمام بالثقافة من أجل ازدهار الهوية التعددية للمغرب، وتقوية قيم المواطنة وتسهيل الولوج للتعبيرات الفنية، والتشجيع على الابداع، من خلال إحداث مشاريع كبرى مهيكلية للقطاع وتقريب الخدمات الثقافية من المواطنين.

ونستغل هذه المناقشة لتقييم مستويات تقدم العمل الحكومي في الإجراءات المتعلقة بالاهتمام بالصناعة الثقافية وتحفيز الاستثمار الموجه للقطاع والإجراءات الهادفة إلى تحسين وضعية المبدعين والفنانين والمثقفين ورفع من التمويلات العمومية الموجهة لتحقيق العدالة المجالية في الخدمة الثقافية العمومية. لقد كانت الحكومة جريئة في إعلان نيتها مواجهة الاكراهات التي تواجه المشهد الثقافي، وإطلاق سياسة ثقافية جديدة للنهوض بالقطاع وتعزيز دوره في التنمية الشاملة، استنادًا إلى التوجيهات الملكية السامية التي تؤكد على ضرورة جعل الثقافة محورًا استراتيجيًا في التنمية.

ونستغل هذه المناقشة للتذكير بالمحاور الأساسية لهذه السياسة الثقافية الجديدة، وخاصة ما يتعلق بالإجراءات المتخذة لتطوير البنية التحتية الثقافية الوطنية وسبل تحسين أداء المؤسسات الثقافية الحالية، وتحسن وضعية الفنانين والمبدعين وتعزيز تسويق الإنتاجات الثقافية المغربية في الأسواق الدولية، كما نركز على سياسة الوزارة في حماية التراث المادي واللامادي من الاندثار، وإدماج هذا التراث ضمن المنظومة التعليمية.

في هذا الإطار، لم يتأخر البرلمان بمجلسيه في مواكبة الأوراش الإصلاحية التي أطلقتها الحكومة في المجال الثقافي، وخاصة ما يتعلق بتعزيز الحماية القانونية للتراث، حيث ساهم مجلسنا في إخراج قانون طموح نمتى منكم التسريع بإخراج نصوصه التنظيمية وضمان تفعيل الأمثل للمقتضيات الواردة فيه بما يساهم في حماية التراث بمختلف أشكاله وتثمينها.

لا بد أن نذكر هنا كذلك بالاستثمارات الكبيرة للوزارة في الترويج للكتاب من خلال المعرض الدولي للكتاب والنشر والمعارض الجهوية والمعارض الموضوعاتية ومواكبة الناشئين المغاربة للمشاركة في المعارض الدولية، كما نشجع على المزيد من دعم الطباعة والنشر والتوزيع وتقليص الضغط الضريبي على المجال الثقافي بشكل عام والكتاب بشكل خاص.

إن مساهمة الوزارة في الحركة الثقافية ظاهرة مؤثرة جدا وغير مسبوقة عن طريق دعم كل المهرجانات والفضاءات الثقافية والإنتاج الثقافي، هنا لا بد أن نوصي في هذا الصدد بوضع قواعد الحكامة والشفافية في كل ما يتعلق بالدعم العمومي للنشاط الثقافي من خلال دفاتر تحملات وبرامج تعاقدية واضحة وشفافة.

نستمر الفرصة، كذلك للتذكير بأهمية الفنان والحماية الاجتماعية له وتعزيز مكانته الاعتبارية وتيسير مساطر الحصول على بطاقة الفنان.

ونستغل هذه الفرصة كذلك لفتح النقاش معكم حول مسألة تطوير الإعلام العمومي عبر إطلاق جيل جديد من دفاتر تحملات الإعلام العمومية وتشجيع القطب العمومي على تجويد الخدمة العمومية السمعية البصرية وإطلاق مسلسل التحول الرقمي للقطاع، يكفي الوقوف مثلا عند الحاجة إلى إعلام وطني باللغة الانجليزية ما يؤدي إلى ضرورة التفكير في تفريع أكبر للقنوات التلفزية لتقديم منتوجات تلائم مختلف الفئات، وخاصة أن بلادنا مقبلة على أحداث رياضية كبرى.

ونطرح في هذا السياق النقاش العمومي حول ولوج القطاع الخاص إلى الاستثمار في الإعلام التلفزي وضرورة بحث أسباب غياب استثمارات، خاصة في هذا المجال على غرار الاستثمار الخاص في الإعلام الإذاعي. وفي هذا الإطار ندعو كافة مكونات مجلسنا الموقر إلى الانخراط بروح وطنية لمناقشة مشروع القانون رقم 026.25 يتعلق بإعادة تنظيم المجلس الوطني للصحافة، بهدوء وبروح وطنية عالية نستحضر فيه المصلحة العامة للوطن مع العمل على تهدئة المشهد الإعلامي والصحفي لما فيه الصالح العام.

تمثيل المواطنين أمانة عظيمة علينا أداءها جميعا، هذه المسؤولية الوطنية تقتضي من الجميع الارتقاء على مستوى اللحظة التاريخية التي تعيشها بلادنا، فليس أمامنا إلا خيار واحد وهو مواصلة إقامة مؤسسات ناجعة حتى لا يخلف المغرب هذا الموعد الهام والتاريخي، غير أن ما ينبغي أن تركز على الأشخاص وإنما يجب أن تقوم على المؤسسات، فالأشخاص كيف كانوا فهم راحلون، أما المؤسسات فهي دائما وهي الضمانة الحقيقية لحقوق المواطنين والخدمات التي يحتاجون إليها، والتي نحن في فريق التجمع الوطني للأحرار لا نقبل أن تكون رهينة أهواء الأشخاص ورغبتهم.

نحن نرفض أن تبقى الصورة في ذهن عدد من المواطنين في الصراعات والمزايدات بين مكونات المجلس معارضة وأغلبية، الخطاب السياسي يجب أن يرقى دائما إلى مستوى ما يتطلع إليه المواطن، فالتوجه نحو الصراعات يدور دائما على حساب القضايا المحالة والانشغالات الحقيقية للمواطنين، فالقضايا الوطنية الكبرى يجب أن تكون فوق كل اعتبار.

ونحن على يقين بأننا سننجز في إخراج قانون متوافق عليه إذا تمت التنازلات عن كل الحسابات السياسية الضيقة، لبناء جسم صحافي جديد متجدد يقطع كل شيء قديم رغم تراكماته الإيجابية في بعض القضايا.

السيد الوزير المحترم؛

تتحملون مسؤولية السياسة العمومية في المجال الثقافي، ولا تخفى عليكم أهمية الثقافة باعتبار مكانتها في الهوية والحضارة المغربية المميزة بالغنى والتنوع التراثي واللغوي والحضاري، وهو ما يقتضي سياسة عمومية تعالج العوائق الكبرى للنهوض بالثقافة ببلادنا وخاصة العوائق المرتبطة بضعف البنية التحتية الثقافية وتعبئة التمويلات الضرورية وتعزيز فرص الولوج إلى الفعل الثقافي خاصة في المناطق الهشة والاستجابة لإكراهات العولمة والقدرة على صمود

قطاع تبرز أهميته من خلال وقعه الملموس على الحياة الاقتصادية والاجتماعية، بل وحتى المعيشية، حيث يجمع بين المساهمة في الناتج الداخلي الخام، وبين تأمين المقومات الأساسية للمعيش اليومي للمواطن الذي يرتبط بالأرض وما جادت به، دون الحديث عن محورية هذا القطاع في رسم الأهداف الاستراتيجية الكبرى، وتحديات الأمن الغذائي والمائي.

وحتى نكون أكثر موضوعية في مناقشة مشروع هذه الميزانية، يجب أن نقف عند عديد الاكراهات التي واجهها ولازال يواجهها هذا القطاع المنتج وفي مقدمتها الاضطرابات المناخية، توالي سنوات الجفاف، وشح المخزون المائي. فقياس حجم هذه التحديات وحدها، يجعلنا ندرك أهمية ما بلغناه اليوم من وفرة للمنتجات الفلاحية والبحرية بفعل التنزيل الأمثل لبرامج نختزلها في مخطط المغرب الأخضر واستراتيجية أليوتيس، اللذان يشكلان قاعدة أساسية مكنت من التخفيف من حدة هذه التحديات التي غلبت وفرة المنتج وجودته على ثمنه.

حيث شكلت النتائج المحصلة على مدى سنوات من الرخاء وسنوات من الاكراهات المناخية وغيرها، موضوع التزام مختلف البرامج التي عرفها قطاع الفلاحة والصيد البحري ولم تكن يوما إلزاما فرضته الرغبة في الترقى السياسي.

هذا الالتزام المتواصل، أحدث اليوم نتائج إيجابية مكنت من تحقيق القطاع الفلاحي لنسبة نمو مهمة مقارنة بالموسم الفلاحي، ويتواصل كذلك برؤية جديدة متمثلة في استراتيجية الجيل الأخضر 2020-2030 الذي يروم مواصلة دينامية التنمية الفلاحية ويرتكز على أولوية العنصر البشري بتأهيل الفلاح والرفع من مستواه الاجتماعي والاقتصادي وخلق جيل جديد من رواد الأعمال الشباب في المجال الفلاحي.

وكلنا يقين بأن تنزيلكم لهذه الاستراتيجية سيساهم في بلوغ مقاصدها، خصوصا على مستوى تهيئة وتحويل الإنتاج الفلاحي وتطوير الصناعات الغذائية والنهوض بالمهن المرتبطة بالقطاع الفلاحي.

وفي نفس السياق، نشيد داخل الفريق التجمعي بالتدابير والإجراءات المتخذة على مستوى برنامج الحد من آثار قلة التساقطات المطرية وأثرها على المدخلات الفلاحية في السوق الوطنية، بالإضافة إلى المساهمة الإيجابية للوزارة في تنفيذ برنامج إعادة تشكيل القطيع الوطني في مواجهة آثار الجفاف، تنفيذا للتعليمات الملكية السامية.

هذا وننوه بالإجراءات الاستباقية للوزارة في مواجهة مختلف التحديات المائية وتأثيراتها السلبية على القطاع الفلاحي، خصوصا مع تنامي الصراعات الجيوسياسية التي اثرت على سلاسل التوريد العالمية في الأسواق الدولية، حيث اضطلعت وزارة الفلاحة بدور مهم في تخطيط وإنجاز مشاريع مهيكلية كبرى في ظرف قياسي تعزيز العرض المائي عبر تعبئة أزيد من 1.7 مليار متر مكعب من المياه المحلات.

كما نوصي الوزارة بالاهتمام بالثقافة المحلية سواء التعبيرات الثقافية الأمازيغية أو الحسانية وغيرها من التعبيرات المحلية التي تشكل رصيدا مشتركا للمغاربة جميعا، ونذكر هنا بأهمية التراث الثقافي الحساني ضرورة تعزيز انخراط الوزارة في موسم طانطان وغيره من المحطات الثقافية بأقاليمنا الجنوبية.

وهنا لابد أن نستحضر كذلك هنا أهمية الإسراع في تفعيل الفصل 5 من الدستور والقانون التنظيمي رقم 04.16 الذي يحدد صلاحيات المجلس الوطني للغات والثقافة المغربية وتركيبته وكيفية سيره، وهو ما يقتضي الاستعداد الجيد لتفعيل الهيئات التي ينص عليها القانون وخاصة الهيئة الخاصة بالحسانية واللهجات ومختلف التعبيرات الثقافية المغربية الأخرى، والهيئة الخاصة بالتنمية الثقافية وحفظ التراث، والهيئة الخاصة بتنمية استعمال اللغات الأجنبية والترجمة.

وإذ نخصص حيزا من هذه المداخلة للحديث عن أهمية التكوين، نؤكد أن الوزارة تتوفر اليوم على قطب متكامل للتكوين العالي في مجالات الصحافة والاعلام والسينما والمسرح والفنون الكورغرافية والفنون الجميلة، وهي مناسبة للدعوة للتفكير والتأمل في إمكانية تجميع هذه المؤسسات لتشكيل جامعة ثقافية متكاملة خاصة بعد اعتماد جل المؤسسات لنظام LMD المائل للنظام المعتمد في الجامعات الوطنية.

ونختم هذه المداخلة بالإشادة بثمين التعاون والحوار بين الوزارة والتمثيلات المهنية المعنية بالمشاريع الإصلاحية الجارية، كما نجدد الدعم لكم، السيد الوزير، في باقي المشاريع التي تعتمون تنفيذها في السنة المالية القادمة، كما نجدد الإشادة بموظفي القطاعات الثلاث والمؤسسات المنضوية تحت وصايته لما يبذلونه من مجهودات لضمان فعالية الحقوق الأساسية للشباب وحماية الثقافة وتمييزها وتحسين التواصل الحكومي والعمومي. والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته.

■ سادسا: مداخلات الفريق في مناقشة مشاريع الميزانيات الفرعية المدرجة ضمن اختصاصات لجنة القطاعات الإنتاجية:

1) مداخلة المستشار السيد محمد البكوري باسم الفريق في مناقشة مشروع الميزانية الفرعية لوزارة الفلاحة والصيد البحري والتنمية القروية والمياه والغابات:

السيد الرئيس المحترم؛

السيدات والسادة الوزراء المحترمين؛

السيدات والسادة المستشارين المحترمين؛

أسعد كثيرا بمشارككم هذه الجلسة المخصصة لمناقشة مشروع الميزانية الفرعية لوزارة الفلاحة والصيد البحري والتنمية القروية والمياه والغابات برسم السنة المالية 2026، حيث نعتبر هذا اللقاء فرصة مواتية للتواصل ولتقاسم الأفكار حول قطاع من أهم القطاعات المنتجة.

كما نرحب المكتب الوطني للسلامة الصحية للمنتجات الغذائية في الاضطلاع بدوره المتمثل في حماية جودة المواد الغذائية المستهلكة داخليا أو تلك الموجهة نحو التصدير وفي حماية الرصيد النباتي والحيواني للمملكة والوقاية من الأمراض النباتية والحيوانية التي قد تسبب خسائر مادية واقتصادية جسيمة على غرار برنامج مكافحة الحشرة القرمزية الذي استهدف غرس الصبار المقاوم لها على الصعيد الوطني، وهو ما يمكن من إنعاش إنتاج الصبار الذي يعد مصدر دخل أساسي للفلاحين الصغار خاصة بمناطق آيت بعمران. هذا دون أن نغفل مجهودات الوزارة لخدمة الاستثمار وخلق فرص شغل حقيقية في المجال الفلاحي، بالأخص على مستوى تهيئة الأوعية العقارية والرفع من التحفيزات في هذا المجال بما يسمح بمضاعفة القدرات الإنتاجية وخلق الثروة بالرغم من وقع التحديات التي سبق ذكرها.

مما يحتم التفكير في وسائل تضمن استدامة هذه الاستثمارات وحماية قدرتها على التشغيل الفاعل، سواء من خلال البحث عن نماذج استثمارية حديثة لتأطير الفلاحة الوطنية أو عبر تطوير بعض السلاسل الفلاحية القادرة على الصمود أمام تقلبات المناخية.

ولأن التنمية مسار واختيار لا يكتمل إلا بالعمل الجاد والتجديد المستمر، ننوه بالحصول الإيجابية لتدخلات صندوق التنمية القروية والمناطق الجبلية الذي مكنت من إحداث 26.500 كيلومتر من الطرق والمسالك القروية، أزيد من 4000 تدخل في قطاع التعليم والنقل المدرسي، ربط أكثر من 1100 دوار بشبكة الكهرباء.

وهي بالتأكيد حصيلة مشرفة كان لها الاسهام الإيجابي في الرقي بالمجال القروي وستشكل لا محالة أرضية ملائمة للتزليل الأمثل للجبل الجديد من برامج التنمية الترابية المندمجة تنفيذا لتعليمات جلالة الملك، حفظه الله.

السيد الوزير المحترم؛

ونحن نناقش الميزانية الفرعية للقطاع وأمام هذا المجهود المبذول لتطويره، نلفت انتباهكم إلى التغيير الإيجابي الذي خلفته حركة التعيينات في المسؤوليات على المستوى الترابي والتي لقيت استحسانا من الفاعلين المحليين من منتخبين وغيرهم، تعيينات لامسنا من خلالها تغييرا نوعيا في آليات اشتغال البنيات الإدارية التابعة لوزارتكم على المستويات الترابية الثلاث.

كما نلفت الانتباه إلى ضرورة مواصلة العمل على حماية الغابة المغربية لأهميتها الاستراتيجية في حماية الثروة الايكولوجية للمملكة والتشكيلة الغابوية ببلادنا.

وفي هذا الصدد نسجل بكل إيجابية الجهود التي تقومون بها، ومن خلالكم الوكالة الوطنية للمياه والغابات من أجل تنزيل استراتيجية غابات المغرب 2020-2030 التي تركز الرؤية الملكية السديدة لتنمية مستدامة لهذا القطاع، ونشكر تفاعلكم الإيجابي مع مختلف الشركاء لإنجاح هذا المخطط الهادف إلى التكيف مع تغير المناخ وتعزيز التنوع البيولوجي والقدرات

المؤسسية لهذه الوكالة.

كما نأمل أن تكون البرمجة المالية لهذا القطاع برسم هذه السنة كفيلة بمواجهة آثار مجموعة من الظواهر على رأسها التصحر والاستنزاف غير القانوني للغطاء الغابوي، بما يسمح بحماية موروثنا الطبيعي الوطني وبما يؤهلنا لرفع الهشاشة عن ساكنة المناطق الغابوية.

السيد الرئيس المحترم؛

السيدة كاتبة الدولة المحترمة؛

ينبغي التذكير بالأهمية البالغة لقطاع الصيد البحري بالنظر لمساهمة في إنتاج الثروة وفي الناتج الداخلي الخام مع ما يستتبع ذلك من أدوار محممة في تقليص الفوارق الاجتماعية والمجالية وخلق فرص قارة للشغل.

كما أن التطور الملحوظ الذي عرفه قطاع الصيد البحري قد ساهم في تحقيق اقلاع تنموي حقيقي على صعيد هذا القطاع، حيث نجحت استراتيجية "أليوتس" في جعل بلادنا رائدة في مجال حماية البيئة البحرية وخلق التوازن في ثروتها، بما يؤسس لضمان الأمن الغذائي في هذا المجال.

هذا ونشيد كذلك بالمجهودات التي بذلت في مجال تسويق المنتجات البحرية، حيث تعتبر من المسالك التسويقية الأكثر شفافية.

وفي هذا الباب، فإننا ندعم سياستكم التواصلية مع مختلف الفاعلين في القطاع من خلال سلسلة الزيارات الميدانية لعدد من الوحدات الصناعية للصيد البحري، كان آخرها بجهة سوس ماسة.

هذا التواصل الفعال مع المهنيين ساهم في ضمان استقرار انتاجي وتوازن مهم بين الحفاظ على القدرة الإنتاجية والتشغيلية وبين تهيئة وحماية الموارد البحرية.

كما أن التدبير الرشيد لهذا القطاع قد سمح بتحقيق نوع من العدالة المجالية فيما يتعلق باستهلاك الثروة البحرية الذي لم يعد مقتصرًا على المدن الساحلية.

كلها معطيات ساهمت إيجابية في السنوات الأخيرة في جعل القطاع أحد أهم ركائز الاقتصاد ببلادنا من خلال عدد من المؤشرات المسجلة، حيث ارتفعت العديد من المؤشرات المرتبطة بهذا القطاع.

السيد الرئيس المحترم؛

السيدات والسادة الوزراء المحترمين؛

السيدات والسادة المستشارين المحترمين؛

إذ نتمن عاليا المنجزات المحققة على مستوى هذه الوزارة، فإننا في فريق التجمع الوطني للأحرار، نعبر لكم عن مساندتنا المطلقة لجميع المبادرات الهادفة إلى النهوض بالقطاعات التي تشرفون عليها.

وإدراكا منا لحجم المسؤولية الملقاة على عاتقكم والرهانات التي تنتظركم، فلنا كامل الثقة في مؤهلاتكم وخبرة الوزارة للتجارب مع مختلف الإشكالات المطروحة، وتوفير كل الشروط الضرورية لخلق القيمة المضافة

كإطار شامل لتحديث القطاع، وتأمين سلاسل الإنتاج، وتشجيع الابتكار والرقمنة، وتحسين النجاعة في استعمال الموارد الطبيعية.

تؤكد أنها اعتمدت على دعامتين أساسيتين:

الأولى: إعطاء الأولوية للعنصر البشري من خلال إدماج الشباب ودعم المقاولات الفلاحية الصغيرة والمتوسطة بالوسط القروي.

الثانية: ترسيخ استدامة التنمية الفلاحية عبر تحسين الإنتاج وتأمين الموارد المائية والطبيعية وضمان تنافسية المنتج الوطني في الأسواق الداخلية والخارجية.

إضافة إلى ذلك خصص هذا المشروع موارد مهمة لدعم الأعلاف والبذور والأسمدة، وتطوير آليات التأمين الفلاحي لمواجهة آثار الجفاف والتقلبات المناخية، إلى جانب توسيع برامج الفلاحة التضامنية الهادفة إلى العدالة المجالية وتحسين مستوى العيش في الوسط القروي وهو ما تم التأكيد عليه أثناء إعطاء انطلاقة الموسم الفلاحي الأسبوع الماضي من إقليم العرائش.

وبالرغم من الصعوبات المناخية المرتبطة بتوالي سنوات الجفاف وهنا ندعو الله سبحانه وتعالى أن يرحمنا بالمطر بالرغم من ذلك تمكنت بلادنا، بفضل تعبئة مختلف الفاعلين والمؤسسات، من الحفاظ على توازن المنظومة الإنتاجية ومواصلة تنفيذ الإصلاحات الهيكلية، بفضل جهود الوزارة ومخني القطاع، الذين ساهموا في استمرار الإنتاج وتحسين المردودية وتأمين الموارد.

السيد الرئيس المحترم؛

السيد الوزير المحترم؛

تتدرج استراتيجية غابات المغرب 2020-2030، التي أطلقتها التوجيهات الملكية السامية، ضمن رؤية متكاملة للتنمية المستدامة، تهدف إلى مواجهة تحديات القطاع الغابوي، لا سيما الاستغلال المفرط للموارد وضعف القدرة الإنتاجية، مع التركيز على حماية وتأمين المجال الغابوي، نهية وتنمية الغابات، ومحاربة التصحر والحفاظ على الطبيعة، بما يضمن استدامة هذا القطاع الحيوي.

وعلى صعيد الموارد المائية، تشكل حكمة المياه قضية استراتيجية كبرى، تستوجب الإسراع في تنفيذ البرنامج الوطني للتزويد بالماء الصالح للشرب ومياه السقي 2020-2027، إلى جانب تحديث وتوسيع شبكات الري الجماعي بالمدارات الكبرى واعتماد التكنولوجيا الحديثة في الري، وتوسيع استخدام مياه التحلية وإعادة التدوير، خاصة في المناطق التي تعاني من ندرة الموارد المائية، مع تشجيع البحث العلمي والابتكار في الاقتصاد المائي والتدبير المستدام للموارد الطبيعية.

وفي هذا الإطار، يواصل الفاعلون في المنظومة الفلاحية والقروية، بما يتحلون به من التزام ومثابرة، الاضطلاع بدور محوري في تأمين حاجيات المواطنين من المواد الأساسية، والمساهمة في تحقيق الاكتفاء الذاتي وتعزيز الاقتصاد الوطني، وهو ما يستوجب مزيدا من الدعم والمواكبة التقنية والمالية

ولتعزيز مكانة القطاع في النسيج الاقتصادي والاجتماعي الوطني، بما يتماشى مع الدينامية الكبيرة التي أصبحت تطبع العمل الحكومي لمواصلة ترسيخ دعائم الدولة الاجتماعية واستكمال مسار الاستراتيجيات الكبرى والمشاريع الهيكلية، انتصارا للمصلحة العامة وبما يعزز مكانة بلادنا على المستوى الإقليمي والدولي، تحت القيادة الرشيدة لجلالة الملك محمد السادس، حفظه الله. شكرًا على حسن اصغائكم.

(2) مداخلة المستشار السيد مصطفى الميسوري باسم الفريق في مناقشة مشروع الميزانية الفرعية لوزارة الفلاحة والصيد البحري والتنمية القروية والمياه والغابات:

قطاع الفلاحة والتنمية القروية والمياه والغابات:

السيد الرئيس المحترم؛

السيد الوزير المحترم؛

السيدة كاتبة الدولة المحترمة؛

السيدات والسادة المستشارين المحترمين؛

في البداية أشكر السيدات والسادة أعضاء لجنة القطاعات الانتاجية المحترمين الذين انكبوا على مناقشة مشروع هاته الميزانية لساعات، منوهين بمستوى النقاش الذي ساد بين كل مكونات المجلس أغلبية ومعارضة، بالنظر إلى الأهمية الاستراتيجية لهذه القطاعات في دعم الاقتصاد الوطني، وتحقيق الأمن الغذائي والمائي، وتعزيز التنمية القروية المستدامة.

ويسعدنا أن نؤكد مرة أخرى على الدور الكبير الذي لعبه القطاع الفلاحي في تنزيل الأوراش الملكية الكبرى، خاصة ما يرتبط بتعبئة الموارد المائية وتأهيل البنيات القروية وإدماج التحول الرقمي في الفلاحة لضمان إدارة أكثر نجاعة واستدامة للمنظومة الإنتاجية.

كما ننوّه بعمل السيدة كاتبة الدولة المكلفة بقطاع الصيد البحري، التي تمثل نموذجاً بارزاً للريادة النسائية في الإدارة المغربية، بفضل جهودها في تطوير حكمة القطاع البحري والنهوض بالاقتصاد الأزرق، انسجاماً مع التوجيهات الملكية السامية التي تؤكد على تمكين المرأة وتعزيز حضورها في مواقع المسؤولية. فضلا عن دورها الجوهري في دعم التنمية الشاملة والمستدامة.

السيد الوزير المحترم؛

لقد قدم مشروع قانون المالية لسنة 2026 رؤية متقدمة تعكس بوضوح الإرادة الحكومية في جعل القطاع الفلاحي محركاً رئيسياً للتنمية الاقتصادية والاجتماعية، وركيزة أساسية لتحقيق الأمن الغذائي والمائي، وذلك انسجاماً مع التوجيهات الملكية السامية الهادفة إلى ترسيخ أسس تنمية مستدامة ومنهجية تعزز مكانة العالم القروي ضمن الدينامية الوطنية للتنمية.

إذ تجسد هذه الرؤية استمرار تنزيل الاستراتيجية الوطنية "الجيل الأخضر 2020-2030"، التي أرساها جلاله الملك محمد السادس، نصره الله،

لضمان ديمومة الإنتاج وتحسين الظروف الاجتماعية للعاملين في الوسط القروي.

كما نثمن المكتسبات المهمة المحققة في برامج دعم الفلاحة والتنمية القروية، من خلال إطلاق آليات تمويل جديدة لفائدة الفلاحين الصغار وتقديم تعويضات استثنائية خلال فترات الجفاف، فضلاً عن دعم التجميع الفلاحي وتعزيز التكوين المهني والبحث التطبيقي، خاصة في المناطق الجبلية والوحدات والأطلس، قصد تحسين المردودية والرفع من تنافسية المنتج الوطني.

وبأني كل ذلك تنزيلاً عملياً للتوجيهات الملكية السامية الداعية إلى تحقيق السيادة الغذائية والمائية، وتوفير فرص الشغل لفائدة الشباب، وتحسين ظروف العيش في الوسط القروي، بما يجعل من القطاع الفلاحي رافعة أساسية لبناء نموذج تنموي متوازن ومستدام، يقوم على العدالة المجالية والتكامل الترابي.

السيد الرئيس المحترم؛

السيد الوزير المحترم؛

لا يفوتنا في مستهل هذه المداخلة، أن نعبر عن تقديرنا للمجهودات الكبيرة التي تبذلها وزارتك في إطار برنامج الإعارة والتنمية بالمناطق المتضررة من زلزال الحوز، والتي تجسد التزاماً حقيقياً بروح المسؤولية والتضامن الوطني. فقد تميز تدخل الوزارة بسرعة الاستجابة ودقة التنسيق الميداني، مما مكن من إعادة الحياة إلى القرى والمراكز القروية المتضررة وتحسين الولوج إلى الماء الصالح للشرب وتعبيد المسالك الفلاحية وتأهيل شبكات الري والسواقي ونقط الماء، وتوسيع برامج استصلاح الأراضي الفلاحية وتحسين المراعي وتنمية القطاع الغابوي.

نقدر دعم الوزارة للمزارعين والرحل عبر برامج التمويل والتحفيز والاستشارة التقنية، وتشجيع الاستثمار القروي والمشاريع المدرة للدخل، نؤكد على ضرورة إدماج الحلول الرقمية في التتبع والإنتاج. وهو ما سيمكن من استعادة النشاط الفلاحي والرعوي وخلق فرص جديدة للشغل وتعزيز الاستقرار الاجتماعي والاقتصادي.

إن المؤشرات والأرقام المدرجة في مشروع ميزانيتكم يعكس حجم الإنجازات وفعالية السياسات والإجراءات المتبعة لتحسين ظروف عيش سكان المناطق المنكوبة، وضمان استمرارية الدعم المخصص لهم.

إن هذه الجهود لم تقتصر على الإعارة فحسب، بل شكلت نواة نموذج تنموي قروي جديد يركز على العدالة المجالية والاستدامة والتضامن. ومن هذا المنطلق، تظل ضرورة مواصلة الدينامية الإيجابية وتسريع المشاريع المبرمجة ومعالجة الحالات العالقة لضمان استفادة جميع المتضررين من هذا الورش الوطني الكبير، ضمن برنامج إعادة البناء والتأهيل العام للمناطق المتضررة من زلزال الحوز بغلاف مالي إجمالي يقدر بـ 120 مليار درهم على مدى 5 سنوات 2024-2028، والذي سيستفيد منه حوالي 4.2 مليون نسمة في

النفوذ الترابي للستة أقاليم والعمالة المتأثرة به.

السيد الرئيس المحترم؛

السيد الوزير المحترم؛

السيدة كاتبة الدولة المحترمة:

نُعبر عن تقديرنا العميق للمجهودات الكبيرة التي تبذلها الوزارة لتطوير القطاع الفلاحي، الركيزة الأساسية للأمن الغذائي والاقتصاد الوطني والتنمية المجالية.

وفي هذا الإطار، انتقلت الوزارة لاعتماد آليات دعم حديثة ومبتكرة، تواكب التحولات الراهنة وتستجيب لأولويات المرحلة، وعلى رأسها:

- تفعيل منظومة "السجل الوطني الفلاحي" كآلية رقمية دقيقة لتوجيه الدعم إلى الفلاحين الحقيقيين وضمان عدالة وشفافية في توزيع المساعدات العمومية؛

- إطلاق منصة (E-tadbir) لتسهيل تتبع المشاريع والخدمات الفلاحية عبر منظومة إلكترونية موحدة؛

- اعتماد برامج "الجيل الأخضر 2020-2030" التي تركز على بروز جيل جديد من الفلاحين المقاولين ودعم الشباب القروي عبر آليات تمويل جديدة مثل برنامج "المقاول القروي" ومبادرة "انطلاقة" لتمويل المشاريع الفلاحية الصغرى والمتوسطة؛

- تعزيز الدعم الموجه لتدبير الموارد المائية من خلال توسيع برامج الري الموضعي والتقنيات المقتصدة للماء، في إطار البرنامج الوطني للتزويد بالماء الصالح للشرب ومياه السقي 2020-2027؛

- تطوير التأمين الفلاحي المتعدد المخاطر المناخية لتغطية مختلف الأصناف الزراعية، بما يضمن استقرار الدخل الفلاحي في مواجهة الجفاف والفيضانات والتقلبات المناخية؛

- توسيع برامج الرقمنة والابتكار في الفلاحة عبر إدماج الحلول الذكية في تتبع الإنتاج والتسويق، ودعم استعمال الطاقات المتجددة في الضيعات والمشاريع الفلاحية؛

- مواصلة جهود تمليك الأراضي السلالية لفائدة ذوي الحقوق في إطار الرؤية الملكية، بما يفتح آفاقاً جديدة للاستثمار المنتج ويساهم في خلق طبقة فلاحية متوسطة قوية؛

- إرساء آلية "العقد الفلاحي الجهوي" كإطار جديد لتفعيل الجهوية المتقدمة في المجال الفلاحي، وضمان انسجام السياسات المحلية مع الأهداف الوطنية للتنمية المستدامة.

السيد الوزير المحترم،

فإذا كنا نثمن كل هذه المبادرات الطموحة، فإننا نؤكد على أهمية تعزيز الالتقاء بين مختلف البرامج والمؤسسات الفاعلة في الميدان الفلاحي، لتفادي تشتت الجهود وضمان توجيه الدعم نحو الفئات المستهدفة، خاصة صغار

ضد المخاطر المناخية، مع تسهيل ولوج الشباب والنساء القرويات إلى التمويل؛

- إرساء منظومة وطنية حديثة لتسويق المنتج الفلاحي تركز على إنشاء منصات رقمية ولوجستية حموية تربط الفلاح مباشرة بالمستهلك، وتدعم المنتج المغربي في السوق الداخلية والخارجية عبر علامة "منتج بلادي" المحدثة في نسختها الجديدة؛

- تعزيز اللامركزية الفلاحية بتمكين الغرف الفلاحية الجهوية من أدوار تنفيذية واستشارية موسعة، ودعمها مالياً وبشرياً لتصبح رافعة حقيقية لتنفيذ البرامج الجهوية ضمن رؤية "الجيل الأخضر"؛

- دعم إدماج المرأة والشباب في الدورة الإنتاجية الفلاحية عبر برامج التمكين الاقتصادي والتكوين المهني في مجالات الزراعة الحديثة والثمين والتسويق الرقمي، لتقوية دورهم في قيادة التغيير داخل العالم القروي؛

- تحفيز التحول نحو الاقتصاد الأخضر الفلاحي بدعم مشاريع الطاقات المتجددة في السقي والتخزين والتبريد وتقوية مسارات التدوير وإعادة استعمال المخلفات الزراعية لإنتاج الطاقة الحيوية والأسمدة العضوية.

السيد الوزير المحترم؛

إن تفعيل التوصيات المقترحة يستلزم مواصلة العمل على:

- تعزيز الالتئانية المؤسساتية بين مختلف المتدخلين في المجال الفلاحي، لضمان الانسجام في التخطيط والتنفيذ والتقييم؛

- إرساء نظام تتبع وتقييم رقمي لبرامج الدعم الفلاحي، قائم على مؤشرات دقيقة لقياس الأثر الاقتصادي والاجتماعي والبيئي للاستثمارات العمومية؛

- تشجيع الشراكة بين القطاعين العام والخاص في مجالات الثمين، التخزين، والتسويق، لخلق قيمة مضافة وضمان استدامة المشاريع الفلاحية المندمجة؛

- مواصلة تأهيل العنصر البشري الفلاحي عبر تطوير منظومة التكوين المستمر للفلاحين وتوسيع برامج الإرشاد الموائب للتحول الرقمي في الفلاحة.

وفي الأخير، يعرب فريق التجمع الوطني للأحرار عن إشادته العميقة بهذا المشروع الطموح، ويجدد دعمه الكامل للمجهودات الجبارة التي تبذلها الوزارة في مواجهة تداعيات الجفاف، وتعزيز قدرات القطاع الفلاحي، وتطوير آليات الدعم الموجهة للفلاحين، إلى جانب الاستثمار المتواصل في العنصر البشري لضمان الاستدامة والتقدم الاقتصادي والاجتماعي.

ونؤكد داخل فريقنا، بكل مسؤولية واقتناع، بأننا سنصوت بالإيجاب على مشروع ميزانية هذا القطاع الحيوي، إيماناً منا بأهمية مواصلة الإصلاحات ودعم الدينامية التنموية التي يشهدها، خدمة للفلاحين، وللاقتصاد الوطني، وللمستقبل الأجيال القادمة.

الفلاحين والنساء القرويات والشباب المقلول. كما نؤكد على ضرورة مواصلة الإصلاحات البنوية في مجالات الحماية الاجتماعية للفلاحين وتأهيل التعليم والتكوين الفلاحي، وتوسيع الشراكات مع الجماعات الترابية والمؤسسات التمويلية على غرار ما تم إنجازها في قطاع الصيد البحري.

إن الرهان اليوم لم يعد فقط تحقيق الإنتاج الوفير، بل بناء فلاحية مغربية مستدامة وعصرية، قادرة على مواجهة التغيرات المناخية وضمان الأمن الغذائي والمائي للأجيال القادمة، في انسجام تام مع النموذج التنموي الجديد الذي دعا إليه صاحب الجلالة الملك محمد السادس نصره الله وأيده.

السيد الرئيس المحترم؛

السيد الوزير المحترم،

السيدة كاتبة الدولة المحترمة،

وبقدر ما نثمن المجهودات الكبيرة والنتائج المعبرة التي تحققت بفضل السياسات العمومية الطموحة التي تنفذها وزاركم في إطار الاستراتيجية الوطنية "الجيل الأخضر 2020-2030"، فإن المرحلة الراهنة تفرض الانتقال إلى جيل جديد من آليات الدعم والسياسات المندمجة، أكثر نجاعة واستدامة، يأخذ بعين الاعتبار التحولات المناخية والاقتصادية والاجتماعية التي تعرفها المملكة.

وانطلاقاً من هذه الرؤية، نود التأكيد على مجموعة من التوصيات والمقترحات العملية الحديثة الكفيلة بتعزيز موقع القطاع الفلاحي ضمن الدينامية الوطنية للتنمية المستدامة:

- إرساء منظومة وطنية للسيادة الغذائية تعتمد على تنوع الإنتاج المحلي، واثمين سلاسل القيمة الفلاحية، من خلال تشجيع الزراعات الموجهة للاستهلاك الداخلي وتقليص التبعية للأسواق الخارجية في المواد الأساسية؛

- تطوير منظومة الابتكار والبحث العلمي الفلاحي عبر تعزيز دور معاهد التكوين والبحث الزراعي، وتشجيع التعاون بين الجامعات والمراكز الجهوية للاستثمار والقطاع الخاص لإنتاج حلول تكنولوجية ملائمة للمناخ المغربي؛

- تسريع الانتقال نحو الفلاحة الذكية والمستدامة من خلال توسيع رقمنة الخدمات الفلاحية، واعتماد تقنيات الذكاء الاصطناعي في التتبع والإرشاد الفلاحي، وتشجيع الاستثمار في الزراعة الدقيقة والري بالتنقيط المراقب رقمياً؛

- توسيع استعمال الموارد المائية غير التقليدية عبر تسريع مشاريع تحلية مياه البحر في المناطق الساحلية، واستعمال المياه المعالجة في السقي، في إطار التكامل بين الاستراتيجيات الفلاحية والمائية الوطنية؛

- تعزيز منظومة التمويل الفلاحي المبتكر بخلق آليات تمويل مرنة لصالح صغار الفلاحين والتعاونيات، وتوسيع برامج القروض الخضراء والتأمين

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته.

(3) مداخلة المستشار السيد جواد الهلالي باسم الفريق في مناقشة مشروع الميزانية الفرعية لوزارة الفلاحة والصيد البحري والتنمية القروية والمياه والغابات:

قطاع الصيد البحري:

السيد الرئيس المحترم؛

السيد الوزير المحترم؛

السيدة كاتبة الدولة المحترمة؛

السيدات والسادة المستشارين المحترمين؛

السادة أطر المجلس؛

نجتمع اليوم لمناقشة ميزانية وزارة الفلاحة والصيد البحري والتنمية القروية والمياه والغابات، مغتتا الفرصة لأشكر السيدات والسادة أعضاء اللجنة المحترمين الذين انكبوا على مناقشة مشروع هاته الميزانية لساعات طوال، وتهنئكم على هدوء وزارتم في التعاطي مع الإشكاليات منوهين بعروضكم القيمة السيد الوزير، السيدة الوزيرة، سأقتصر في هذه المداخلة على مناقشة عرض السيدة الوزيرة في قطاع الصيد البحري ومشاريعه المستقبلية، إذ لا تخفى عليكم جميعا أهمية هذا القطاع وأدواره الحيوية في بلادنا، حيث يقوم بوظائف مهمة على مستويات أربع:

- مستوى اجتماعي بمساهمة معتبرة في فرص الشغل؛
- مستوى اقتصادي بمساهمة معتبرة في الناتج الداخلي الخام؛
- مستوى صحي بمساهمته في توفير حاجيات غذائية أساسية للمغاربة؛
- مستوى بيئي بمسؤوليته في المحافظة على المنظومات الايكولوجية البحرية لبلادنا.

هذه الأهمية تحفزنا أولا على توجيه تحية تقدير وإشادة إلى مختلف العاملين بهذا القطاع وخاصة البحارة بأصنافهم المختلفة الذين يشتغلون في واحدة من أصعب المهن التي تحتاجها بلادنا.

وثانيا، التحية موصولة كذلك الهيئات المهنية وغرف الصيد البحري على مجهودات تأطير القطاع وتمثيله.

نشكر كذلك العاملين في كتابة الدولة في الصيد البحري وفي المؤسسات التابعة لها خاصة الوكالة الوطنية لتنمية تربية الأحياء المائية والمعهد الوطني للتكوين في الصيد البحري.

المشتغلون في الصيد البحري المغربي ساهموا في تحقيق مؤشرات مشجعة، نذكر هنا:

- مساهمة القطاع في مبادرة الأطلسي والتي أعلن عنها جلالة الملك السنة الماضية في خطاب المسيرة الخضراء في نوفمبر 2023، والتي فتحت آفاق واعدة للقطاع لجعله على سكة التنمية بحيث أن مساهمته مهمة

لتطوير الاقتصاد الأزرق عموما، في الناتج الداخلي الوطني كذلك بدون أن ننسى انخراط بلادنا في العديد من الاتفاقيات الدولية مع الاتحاد الأوربي وروسيا؛

- مساهمة القطاع بما يناهز 16 مليار درهم (1% من الناتج الداخلي الخام)؛

- مساهمة في التصدير بما يناهز 28,8 مليار درهم؛

- مساهمة في التشغيل بما يقارب 260 ألف منصب شغل مباشر.

الوزارة عبرت عن طموح مشروع بالوصول إلى إحداث 18000

منصب شغل مباشر ومضاعفة القيمة المضافة للقطاع بمقدار 1.2 مرة في أفق 2027 من خلال:

- زيادة رقم معاملات التصدير بمقدار 1.2 مرة؛

- 65% من مخططات التهيئة تتضمن تحديد رسو الأساطيل في موانئ استغلالها الأصلية؛

- 500 مليون درهم رقم معاملات مزارع تربية الأحياء المائية البحرية؛

- 4000 منصب شغل مباشر في المزارع ووحدات الإنتاج ومدخلاتها.

هذه أمور إيجابية نسجلها ونثمنها ونشجع على مواصلة هذا المسار

الإصلاحى الكبير الهادف إلى تحسين كل هذه المؤشرات.

لكن وظيفتنا البرلمانية تفرض علينا كذلك رصد مظاهر الضعف التي

يتعين النقاش حول سبل تجاوزها بشكل جماعي. فالقطاع يواجه

صعوبات يمكن تلخيصها في النقاط التالية:

- هناك مجهود كبير ومقدر تقوم به الوزارة لتخفيض أسعار السمك في الأسواق الوطنية، وعلى رأسها مبادرة الحوت بثمان معقول، وبالتالي نطلب منكم السيدة الوزيرة مواصلة هذا الإنجاز؛

- الاشتغال على الأسواق التي توجد في وضعية غير مقبولة، ولكن من واجبا إخراج لجان المراقبة من أجل محاربة المضاربين والمتاجرين بالأثمنة، وهذا ورش يبقى مفتوحا يجب علينا أن نتعاون جميعا، حكومة، برلمان ومهنيين على الاشتغال عليه في المستقبل؛

- الضغط الكبير على التوازن الايكولوجي بسبب الإفراط في استغلال بعض المصايد (خاصة الأخطبوط والسردين والسمك الأبيض)؛

- الصعوبات الحقيقية في الرقابة الفعلية على كل مناطق الصيد 3500 كلم من السواحل (خاصة التقليدي والساحلي)؛

- الحاجة الملحة إلى تحسين مستوى التأهيل المهني للموارد البشرية والنظم المهنية في شق الصيد التقليدي؛

- تباين في قيمة الخدمات والمنتجات المصدرة مقارنة بالأسواق العالمية نتيجة هيمنة المنتجات الأولية وقلة التصنيع؛

- مشكلات اجتماعية للبحارة بسبب العمل الموسمي وعدم توفر أنظمة حياة اجتماعية شاملة؛

المقصودة له ستعمل بكل تأكيد على تأهيل التدخل وتنسيق العمليات وعمليات التدريب على السلامة البحرية وحصيلة عمليات الإنقاذ تسعى بإيجابية في هذا الإطار.

في الأخير، وإذ نشيد بأدائكم داخل القطاع ومساهمكم الفعالة في تأهيله بما يخدم مصلحة المهنيين ومساعدتهم على الإنتاج والابداع وتوفير القيمة المضافة لهم، نؤكد أننا سنكون دائماً رهن اشارتكم ومن الداعمين لكم في كل ما من شأنه الارتقاء بمنظومة قطاع الصيد البحري في أبعادها المتعددة والشاملة.

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته.

(4) مداخلة المستشار السيد كمال آيت ميك باسم الفريق في مناقشة مشروع الميزانية الفرعية لوزارة الفلاحة والصيد البحري والتنمية القروية والمياه والغابات:

قطاع الصيد البحري:

السيد الرئيس المحترم؛

السيد الوزير المحترم؛

السيدة كاتبة الدولة المحترمة؛

السيدات والسادة المستشارين المحترمين؛

يُسعدني أن أتناول الكلمة باسم فريق التجمع الوطني للأحرار لمناقشة الميزانية الفرعية الخاصة بقطاع الصيد البحري، مستغلاً الفرصة لأشكر السيدات والسادة أعضاء لجنة القطاعات الانتاجية المحترمين الذين انكبوا على مناقشة مشروع هاته الميزانية لساعات طوال، منوهين بمستوى النقاش الذي ساد بين كل مكونات المجلس أغلبية ومعارضة هذا القطاع الاستراتيجي الذي يحتل مكانة محورية في الاقتصاد الوطني، لما يوفره من فرص هامة للشغل، ومداخل للتصدير، ومساهمة فعالة في تحقيق الأمن الغذائي للمغاربة.

لقد عرف قطاع الصيد البحري خلال السنوات الأخيرة دينامية نوعية وتحولاً عميقاً بفضل التوجيهات الملكية السامية والسياسات العمومية الطموحة الرامية إلى تحديث البنيات التحتية وتعزيز الحكامة وتحقيق الاستدامة في استغلال الموارد البحرية، فقد تم إطلاق مجموعة من البرامج والمخططات التنموية، أبرزها تعزيز الاستراتيجية الوطنية لتثمين المنتوجات البحرية، وتطوير منظومة اللوجستيك البحري وتأهيل أسطول الصيد الساحلي والتقليدي، وهو ما ساهم في تحسين مردودية الصيادين، والرفع من جودة المنتج الموجه للأسواق الوطنية والدولية.

كما عرف القطاع توسيع شبكة الموانئ ومراكز التفريغ بمختلف جهات المملكة، مما ساهم في تحسين ظروف عمل المهنيين، وتنظيم سلاسل التوزيع والتسويق وضمان ولوجهم إلى بنيات تحتية عصرية تراعي معايير الجودة والسلامة البحرية.

- قطاع الصيد التقليدي يواجه صعوبات في الاندماج داخل المنظومة التجارية والصناعية.

السيد الوزير المحترم؛

السيدة الوزيرة المحترمة؛

السيدات والسادة المستشارين المحترمين؛

لا بد أن نتوقف كذلك عند أهم عناصر الصيد البحري المغربي وعنصر صيد السردين هذه الثروة المغربية التي تصنف فيها بلادنا على قائمة أكبر المنتجين والمصدرين العالميين للسردين.

- الإنتاج الوطني السنوي للسردين يفوق 1.1 مليون طن وفق آخر الإحصائيات لسنة 2024، بقيمة تتجاوز 3.8 مليار درهم؛

- صادرات السردين تمثل حوالي 90% من إجمالي صادرات قطاع الصيد البحري المغربي؛

- نمو في استثمارات التحويل والتصنيع المحلي لمنتجات السردين، مما يعزز القيمة المضافة اقتصادياً.

وبالنظر إلى أهمية منظومة صيد السردين والأسماك الصغيرة، نوصي الوزارة بالعمل المكثف من خلال مؤسساتها وأدوات التدخل التي تتوفر لها لمعالجة الصعوبات التي يعرفها القطاع وخاصة التذبذب الكبير والمقلق في مخزون السردين وارتهاق القطاع للعوامل المناخية والبيئية التي تؤثر على الإنتاج والتصدير، وكذا العمل على تسريع وثيرة التصنيع، فما زالت نسبة كبيرة من السردين توجه للتصدير كمنتج خام وليس كمنتج نهائي عالي القيمة.

كما نوصي الوزارة خيراً بالعاملين بالقطاع، ونحثكم على مساندتهم في تجاوز التحديات الاجتماعية والمهنية التي تعترضهم وخاصة في المناطق الساحلية الأقل استفادة.

وفي إطار تحسين وضعية العاملين بالقطاع، تتحمل الوزارة مهام مرتبطة بالحماية الاجتماعية للعاملين في قطاع الصيد البحري والذين ساهم البرلمان في إصلاح وضعية العلاقة التي تربطهم بالصندوق الوطني للضمان الاجتماعي مؤخراً بسبب الطبيعة الخاصة لعقود الشغل البحري، ونتمنى من السيدة كاتبة الدولة أن تكشف لنا وضعية الحماية الاجتماعية ومؤشرات الدخل الخاصة بالعاملين في البحر بمختلف فئاتهم من الصيد التقليدي إلى الصيد في أعالي البحار، ولا تغفل ضرورة الاهتمام بفئة مهمة تتعلق بالصيد الفردي بالقصبة والتي شكلت ملاذ العديد من الأشخاص لكسب قوتهم بفضل ما تتيحه من مدخول يومي بسيط.

وزارة الصيد البحري تتحمل كذلك المسؤولية المتعلقة بمهام البحث وإنقاذ الأرواح البشرية في عرض البحر، في هذا الإطار ننوه السيدة الوزيرة بما تضمنه عرضكم حول هذا الموضوع، مؤكدين أن الإمكانيات

وتطوير منظومة التنوع والمراقبة، وضمان استدامة استغلال الموارد. وفي إطار تعزيز البعد العلمي والابتكار، تم إحداث وحدات بحث متخصصة في تكنولوجيا المحيطات وتحديث أسطول البحث العلمي بنسبة 40%، مع الرفع من وتيرة التنقيب البحري لتوسيع قاعدة المعرفة بالثروات البحرية ومواجهة آثار التغيرات المناخية على المنظومة الإيكولوجية.

السيدة كاتبة الدولة المحترمة؛

لقد أولت وزارة الصيد البحري اهتماماً متزايداً بالعنصر البشري، من خلال توسيع برامج التكوين والتأهيل المهني البحري بنسبة تفوق 30%، لتتلاءم مع التحولات الرقمية والبيئية الحديثة، إلى جانب تعميم التغطية الصحية والاجتماعية لفائدة كافة المهنيين، وهي مكاسب اجتماعية تستحق كل التقدير والتشجيع والتشويه.

ونستغل هذه الفرصة كذلك لدعوتكم السيدة كاتبة الدولة المحترمة إلى إنجاز إصلاح حقيقي وعميق للمكتب الوطني للصيد والذي يتولى مهام حيوية ترتبط بها مداخل هؤلاء البحارة، في ظل تزايد الشكوك حول شفافية عمليات البيع التي تتم في الأسواق التي يشرف عليها المكتب الوطني للصيد.

وبخصوص وضعيته، نؤكد لكم أنها مزرية عرفت تراجعاً ملحوظاً، لا سيما على مستوى الأداء، مما يطرح بشكل مباشر مسؤولية هذا المكتب في هذه الوضعية سواء على مستوى الكميات المصطادة، وهو ما يثير قلقاً كبيراً حول استدامة المخزون السمكي أو بالنسبة لتراجع الإيرادات من الصيد الساحلي والتقليدي بحوالي 3%، دون أن ننسى التفاوت الكبير في جغرافية الأداء وهو ما يعكس ضغطاً خاصاً في بعض المناطق، البحرية سواء من الناحية البيئية أو التشغيلية، ناهيك عن الحكامة الداخلية المفقودة تماماً في المكتب الوطني للصيد البحري لذلك أصبح من الضروري اعتماد إدارة تدبير بأفق استراتيجي مستدام تلائم الظرفية، وتذهب في اتجاه إعادة تخطيط للموارد السمكية ودعم الصيادين وتحديث البنية التحتية واللوجيستية لضمان استقرار طويل الأمد، والعمل على القضاء على جميع الاختلالات التي يتخبط بها. لذلك ندعوكم، السيدة الوزيرة المحترمة، إلى تأجيل تحويل المكتب الوطني للصيد إلى وكالة وطنية أو شركة مساهمة حسب ما تم التداول فيه إلا بعد معالجة كل الاختلالات التي يتخبط فيها.

السيد الوزير، السيدة الوزيرة؛

وضعية تبقى مزرية بكل المقاييس، مما يستدعي إقرار الحكامة في هذا المكتب، وسنقف عند هذا الحد إلى حين صدور تقرير المجلس الأعلى للحسابات لمناقشة الموضوع بإسهاب كبير.

بالرغم من ذلك نسجل بإيجابية النتائج التي حققها القطاع بفضل الاستراتيجية الوطنية "أليوتيس 2030"، والتي ساهمت في الرفع من الإنتاج وتحسين الجودة، نؤكد على أن الوكالة الوطنية لتنمية تربية الأحياء البحرية

في هذا الإطار، ننوه بالجهود الكبيرة التي تبذلها السيدة كاتبة الدولة المكلفة بقطاع الصيد البحري، والتي تجسد نموذجاً متميزاً للريادة النسائية في الإدارة المغربية، بفضل كفاءتها العالية وتفانيها في تطوير حكمة قطاع الصيد البحري الذي سيلعب دوراً رائداً في تطوير الاقتصاد الأزرق، انسجاماً مع التوجهات الملكية السامية الداعية إلى تمكين المرأة وتعزيز حضورها في مواقع المسؤولية.

كما نثمن بشدة المجهودات المبذولة في مجال البحث العلمي البحري، عبر دعم المعهد الوطني للبحث في الصيد البحري في مهامه الرامية إلى تتبع حالة المصايد وتديريها وفق مقارنة بيئية توازن بين التنمية الاقتصادية والحفاظ على الثروة البحرية.

ومن بين المنجزات البارزة التي تستحق الإشادة:

1. تطوير الصيد في أعالي البحار؛
2. توسيع اتفاقيات التعاون الدولي التي تعزز مكانة المغرب كشريك موثوق في مجال الصيد المستدام؛
3. تشجيع الاستثمار في الصناعات التحويلية البحرية وتخفيض مقاولات الشباب على ولوج مشاريع تجميع المنتج البحري والتصنيع الغذائي؛
4. إعادة النظر في طريقة تدبير بعض المؤسسات العمومية التابعة للقطاع والتي تعيش أوضاع كارثية وعلى رأسها المكتب الوطني للصيد.

السيدة كاتبة الدولة المحترمة؛

إننا نقدر عالياً الدينامية الجديدة التي أطلقتموها منذ توليكم مسؤولية القطاع، والتي طبعها روح التواصل والانفتاح على المهنيين عبر لقاءات مباشرة مع غرف الصيد البحري والهيئات المهنية، في إطار مقارنة تشاركية تستجيب لانتظارات الفاعلين أعادت الثقة للمؤسسات التدبير والاعتبار للقطاع الذي عاش فترة فراغ سابقاً.

السيد الوزير المحترم؛

السيدة كاتبة الدولة المحترمة؛

يُعدّ قطاع الصيد البحري من الركائز الحيوية للاقتصاد الوطني، إذ يساهم بما يقارب 2% من الناتج الداخلي الخام، ويوفر أزيد من 3% من فرص الشغل المباشرة على المستوى الوطني، مما يجعل المغرب الفاعل الأول قارياً في إنتاج وتصدير المنتوجات البحرية وضمن أهم البلدان العشرة عالمياً في هذا المجال.

وقد عرف القطاع، خلال السنوات الأخيرة، تحولاً نوعياً وإصلاحات عميقة بفضل التوجيهات الملكية السامية والسياسات العمومية التي أشرفتم على تنزيلها السيدة كاتبة الدولة المحترمة، حيث مكنت من تعزيز تنافسية المنتج البحري، وترسيخ الاستدامة البيئية، وتحسين ظروف العمل بالقطاع.

كما تم خلال سنة 2025 إطلاق الجيل الجديد من موانئ الصيد الذكية، المعتمدة على التحول الرقمي في التدبير البحري، مما يساهم في تحسين الشفافية

- الشركات بين القطاعين العام والخاص؛
5. التحول نحو نموذج إنتاج مستدام وذكي بيئياً من خلال إدماج التقنيات الحديثة والرقمنة في إدارة المزارع البحرية وتعزيز منظومة مراقبة الجودة؛
6. تهيئة مناطق بحرية مؤهلة وجاذبة للاستثمار تضمن استغلال الموارد البحرية بكفاءة وتحافظ على التوازن البيئي؛
7. تحفيز الاستثمارات الوطنية والأجنبية عبر مراجعة الحوافز الجبائية وتوسيع آليات التمويل والضمان لدعم سلاسل الإنتاج والتسويق؛
8. تعزيز مشاركة الأبنك وشركات التأمين في تمويل المشاريع وتأمينها، مع اعتماد آليات مبتكرة لتغطية المخاطر البحرية؛
9. تحقيق العدالة المجالية والإنصاف الترابي في توزيع المشاريع، لضمان تنمية متوازنة للجهات الساحلية وتعزيز فرص الشغل المستدامة على المستوى المحلي.

وفي الأخير، يجدد فريق التجمع الوطني للأحرار تأكيد موقفه الإيجابي تجاه الميزانية الفرعية لقطاع الصيد البحري، مشيراً إلى أن التصويت بالإيجاب يعكس الثقة التامة في كفاءة السيدة كاتبة الدولة بمعية أطر الوزارة مبرزين قدرتهم على تعزيز هذا القطاع الاستراتيجي، وتطوير إمكاناته الاقتصادية والاجتماعية، بما ينسجم مع التوجيهات الملكية السامية الرامية إلى النهوض بالقطاع، ودعم التنمية المستدامة، وتعزيز العدالة المجالية، فضلاً عن تحسين الظروف المعيشية للفلاحين والمهنيين بالمناطق القروية والساحلية، وفتح آفاق جديدة للاستثمار والنمو الاقتصادي في هذا المجال الحيوي.

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته.

(5) مداخلة المستشار السيد كمال بن خالد باسم الفريق في مناقشة مشروع الميزانية الفرعية لوزارة الصناعة والتجارة:

قطاع الصناعة والتجارة:

السيد الرئيس المحترم؛

السيد الوزير المحترم؛

السيد كاتب الدولة المحترم؛

السيدات والسادة المستشارين المحترمين؛

في مستهل هذه المداخلة، أستغل الفرصة لأشكر السيدات والسادة أعضاء لجنة القطاعات الانتاجية المحترمين الذين انكبوا على مناقشة مشروع هاته الميزانية لساعات، منوهين بمستوى النقاش الذي ساد بين كل مكونات المجلس أغلبية ومعارضة، كما لا يسعنا إلا أن نعبر عن تقديرنا الكبير لمجهوداتكم المستمرة السيد الوزير ولكاتب الدولة المكلف بالتجارة الخارجية على الدينامية المتجددة التي يعرفها قطاعي الصناعة والتجارة بشقيها الخارجي والداخلي، بفضل الرؤية الملكية السامية التي سعت منذ سنوات إلى تحقيق السيادة الصناعية والاقتصادية للمملكة المغربية وجعلها فاعلاً محورياً في سلاسل

كؤسسة ساهمت بشكل كبير في هذا الإنجاز ما يفرض التنويه بأداء هذه المؤسسة وبأطرها على قلتهم منوهين بحسن التدبير والحكمة التي يشتغلون بها وهو ما ساهم في ترسيخ موقعها كفاعل مؤسسي فعال في تنفيذ هذه السياسة العمومية، من خلال دعم مشاريع الاستزراع البحري وتشجيع الاستثمار في هذا المجال الواعد.

إننا اليوم في حاجة إلى مرحلة تقييم وثمان لهذه التجربة الرائدة وتزويدها بالاطر الكافية وتأسيس فروع لها في مختلف الجهات المعنية بهذه المشاريع، بهدف تطوير رؤية استراتيجية جديدة لما بعد "أليوتيس"، تركز على الاستدامة، الابتكار، لدعم الاقتصاد الأزرق عموماً، بما يضمن استمرار تنافسية قطاع الصيد البحري في الأسواق العالمية.

في الجانب المالي، نُسجل بإيجابية اعتماد إصلاحات جبائية محفزة ضمن قانون المالية، مكنت من تحسين مناخ الاستثمار وتعزيز تنافسية قطاع الصيد البحري، عبر إعفاءات هادفة شملت المنتجات البحرية ومعدات العمل، بما يدعم استمرارية النشاط المهني ويخفف الأعباء على الفاعلين، ونؤكد على ضرورة الاستمرار فيها إلى حين وضع القطاع على سكة الصحيحة.

كما نثمن البرامج الداعمة للشباب حاملي المشاريع في الصيد التقليدي والمهن الموازية له، لما تمثله من رافعة حقيقية للتشغيل المحلي والتنمية الساحلية، وتكريس لمبدأ العدالة الاقتصادية والاجتماعية الذي يتبناه التوجه الوطني الجديد.

السيد الوزير المحترم؛

السيدة كاتبة الدولة المحترمة؛

إن فريق التجمع الوطني للأحرار يولي أهمية بالغة لتعزيز دور الوكالة الوطنية لتنمية الأحياء البحرية، ويعتبر أن تطوير البنيات التحتية وخلق مشاريع نموذجية على مستوى كل الجهات الساحلية يشكل دعامة أساسية لرفع كفاءة القطاع وتوسيع نطاق استثماراته الاستراتيجية.

وفي هذا الإطار، يقترح الفريق ما يلي:

1. تبني رؤية متجددة تتلاءم مع متطلبات المرحلة الراهنة، وتواكب التحولات في قطاع تربية الأحياء المائية البحرية، بهدف تعزيز الاستدامة ورفع تنافسية المنتج الوطني وفتح آفاق جديدة للتنمية؛
2. توظيف أطر قانونية وتنظيمية متقدمة لتنظيم التمويلات المالية المتعلقة بمشاريع تربية الأحياء المائية البحرية، مع إعطاء الأولوية لدعم المشاريع الصغيرة والمتوسطة لضمان عدم ضياع فرص استثمارية مهمة، خصوصاً وأن مناطق مغربية ساحلية لازالت (vierge)؛
3. إعادة النظر في استراتيجية تدبير المكتب الوطني للصيد البحري وضحه بدماء جديدة حيث يحتاج إلى دينامية جديدة؛
4. اعتماد استراتيجية تشريعية وتمويلية متكاملة تُسهل ولوج المستثمرين، لا سيما الشباب، إلى التمويلات المبتكرة، مع تبسيط المساطر وتعزيز

للمنتدى الثاني لفضاء التجارة الحرة القارية الإفريقية.

كما نثمن عالياً الإجراءات الجبائية والجمركية التي جاء مشروع قانون المالية الجديد والتي تواصل محاصرة التهرب الضريبي والاقتصاد غير المهيكل حماية المنتج الوطني ودعم الإنتاج المحلي في مواجهة المنافسة، عبر:

- رفع رسم الاستيراد على أقمشة الجكار من 10% إلى 30% لحماية الصناعة الوطنية للنسيج؛
- تخفيض الرسوم على العلب الحديدية من 30% إلى 17.5% لتقليص كلفة الإنتاج في الصناعات التحويلية؛
- تخفيض الرسوم على مقاطع الألمنيوم الدقيقة من 30% إلى 17.5% دعماً للصناعات المعدنية والتغليف؛
- رفع الرسوم الجمركية على آلات الغسيل والمجمدات المستوردة إلى 17.5% لحماية الصناعة الكهرو منزلية الوطنية؛
- تعديل الفصل 30 من التعريفات الجمركية للمنتجات الصيدلانية لدعم توطين صناعة الأدوية؛
- رفع الرسوم على بعض الألياف الصناعية إلى 17.5% لحماية للصناعات التقليدية المحلية؛
- رفع الرسوم على راتنج الـ (PVC) من 2.5% إلى 10% للحد من تدفق الصادرات الآسيوية نحو السوق المغربية المعروفة في هذا المجال؛
- تخفيض الرسوم الجمركية على خشب الجور الخام من 12% إلى 6% دعماً لصناعة الخشب الوطنية؛
- تأجيل تطبيق العلامة الجبائية على المحروقات إلى يناير 2028 في إطار ملاءمة الإصلاحات مع قدرات المقاولات.

السيد الوزير المحترم،

هذه الإجراءات نعلم جيداً أنكم اشتغلتم عليها مع وزارة الميزانية وعلى رأسها المديرية العامة للجبارك وإذا كنا نثمنها لما لها من آثار إيجابية في تحسين السوق الوطنية والمقاولات الوطنية المطالبة اليوم بمواصلة الاشتغال على الجودة وتطوير أدائها ومواكبتها لكل التحولات والمستجدات العالمية لأنها إذا لم تنظم فإنها وبكل تأكيد ستتهار.

وكذلك إن التنزيل الفعلي لميثاق الاستثمار الجديد يشكل ركيزة أساسية لتحقيق العدالة المحلية وجذب الاستثمار في كل جهات المملكة، خصوصاً تلك التي تعاني من ضعف في البنية التحتية الصناعية، وهي فرصة لننوه فيها بمجهودات الحكومة عبر بداية تفعيل ميثاق الاستثمار الذي أعلن عنه السيد رئيس الحكومة من الرشيديّة والذي سيشجع على الاستثمار على المستوى الجهوي وتشجيع الاستثمار المنتج بكل جهات المملكة والرامي إلى دعم المقاولات الصغرى والمتوسطة والصغيرة جداً، في هذا الإطار نطالبكم السيد الوزير بضرورة إخراج المرسوم الخاص بهذه المقاولات وتساءل متى سيتم إخراجها؟

الإنتاج الإقليمية والعالمية، لتعزيز مقومات الصعود الاقتصادي والاجتماعي، طبقاً للنموذج التنموي الجديد وبناء اقتصاد تنافسي، أكثر تنوعاً وافتتاحاً وذلك في إطار مأكرو اقتصادي سليم ومستقر.

مشروع قانون المالية لسنة 2026، الذي ناقشه اليوم، يأتي في سياق اقتصادي وطني ودولي حافل بالتحديات، لكنه يحمل في طياته مؤشرات إيجابية تؤكد استمرار الدولة في تنفيذ استراتيجيتها الوطنية للتسريع الصناعي وتفعيل الميثاق الجديد للاستثمار، الذي لازال يعرف بعض التعثرات، مع توسيع دور صندوق محمد السادس للاستثمار لدعم المشاريع الإنتاجية ذات القيمة المضافة العالية، مع تركيز خاص على دعم المقاولات الصغيرة والمتوسطة، وتشجيع الابتكار، وتحقيق العدالة المحلية في توزيع الاستثمار وفرص الشغل.

السيد الوزير المحترم؛

لقد تابعنا باهتمام كبير المجهودات التي تبذلها وزارتك في تنزيل مخطط التسريع الصناعي 2021-2030، والذي أعطى نتائج ملموسة خلال السنوات الأخيرة، خصوصاً في قطاع السيارات، الذي أصبح العمود الفقري لصناعتنا الوطنية، بالرغم من الانخفاض الطفيف الذي عرفه هذا القطاع بحوالي 2.7%، وهو مؤشر يجب تداركه واستدراكه السيد الوزير عبر تعزيز الرأسمال البشري وخلق فرص شغل مستدامة، للوصول إلى مليون سيارة خلال سنة 2026.

هذا الأداء الاستثنائي جعل بلادنا تحتل المرتبة الأولى قارياً في صناعة السيارات، ووجهة مفضلة للشركات العالمية بفضل استقرارها السياسي وتنافسية يدها العاملة وتحفيزاتها الجبائية.

السيد الوزير المحترم؛

لا يمكن الحديث عن الصناعة دون الإشارة إلى ما تحقق من إنجازات ملموسة خلال السنة الجارية 2025:

- الملكية الصناعية والتجارية: والتي سجلت نمواً بنسبة 57% ما بين 2021 و2025، وهو تطور غير مسبوق على الصعيد الإفريقي؛
- الصناعات البتروكيمياوية: ارتفعت صادرات المغرب من الأدوية من 1.1 مليار درهم إلى 1.5 مليار درهم سنة 2024، ليصبح رابع أكبر مصدر إفريقي للمنتجات الصيدلانية؛
- خارطة طريق التجارة الخارجية (2025-2027): تم إطلاقها من طرف السيد عمر حجيحة، وتركز على تنويع الأسواق، دعم المقاولات الصغيرة والمتوسطة بنسبة دعم تصل إلى 80% وتفعيل منطقة التجارة الحرة القارية الإفريقية؛
- الصناعات الجديدة: تفعيل عرض المغرب للهيدروجين الأخضر، وتعزيز شراكات مع الفاعلين الصناعيين في أوروبا وإفريقيا؛
- التعاون الدولي: تكثيف اللقاءات الثنائية مع دول إفريقية خصوصاً الافتتاح على دول شرق إفريقيا مثل ليبيا، كينيا، وجزر القمر استعداداً

وإننا في الوقت الذي نثمن فيه الجهود التي تبذلها وزاراتكم من خلال البرامج والمبادرات الهادفة إلى تطوير القطاع، لا يسعنا إلا أن ننقل إليكم وبكل أمانة، تطلعات العديد من التنظيمات والجمعيات المهنية التي تشكو من عدم توسيع دائرة المشاورات واكتفاء الوزارة في تعاملها مع بعض التنظيمات دون غيرها.

إن إشراك جميع الفاعلين هو السبيل الوحيد لضمان نجاعة أي سياسة عمومية موجهة لهذا القطاع.

السيد الوزير؛

من جهة أخرى، تلقينا شكاوى عدد كبير من منتسبي القطاع بخصوص طريقة تفعيل ورش الأداء الإلكتروني. ففي الوقت الذي نعتبر فيه هذا الورش خطوة مهمة نحو التحديث والشفافية، نجد أن تطبيقه على أرض الواقع قد أضاف أعباء جديدة على التاجر الصغير، مما يعيق انخراطه الفعلي. فكيف يعقل أن يتقاسم التاجر هامش ربحه الهزيل أصلا مع المؤسسات المالية بنسب تصل أحيانا إلى 2%، بالإضافة إلى مصاريف الانخراط الشهرية، ناهيك عن التأخر في تحويل المبالغ إلى حسابه البنكي، خاصة في نهاية الأسبوع؟

إن هذه الإجراءات، بدل أن تكون حافزا، أصبحت عائقا حقيقيا. لذا، فإننا نطالب وزاراتكم بالتدخل العاجل لدعم التجار في الانخراط في هذا الورش الوطني المهم.

ولا يمكننا في هذا السياق أن نغفل عن إشكالية أخرى تؤرق بال التجار، وهي المتعلقة بالرخص وتصاريح المزاولة، ففي الوقت الذي نسعى فيه لرقمنة الإدارة وتبسيط المساطر، نجد أن منصة "رخص" قد أصبحت مصدرا لمعاانة حقيقية لهؤلاء التجار. فمن غير المعقول أن نجد تجارا يمارسون مهنتهم منذ عقود، بعضهم لأزيد من ثلاثين سنة، ويؤدون واجباتهم الضريبية بانتظام، يجدون أنفسهم اليوم مطالبين بإجراءات معقدة لتسوية وضعيتهم، وكأنهم سيبدوون من الصفر.

لذا، ندعوكم السيد الوزير إلى التدخل العاجل للعمل على إيجاد حل منصف وعملي لهذه الفئة، عبر تسوية وضعية المحلات التجارية المزاولة حاليا لنشاطها، على أن يتم تطبيق الإجراءات الجديدة على المحلات التي ستفتح أبوابها مستقبلا، تشجيعا للاستثمار وحفاظا على مصادر الرزق القائمة.

السيد الوزير المحترم؛

إن إنقاذ تجارة القرب ليس مجرد ضرورة اقتصادية، بل هو واجب وطني للحفاظ على نسيجنا الاجتماعي. لذا، فإننا ندعوكم إلى تبني مقاربة تشاركية حقيقية ووضع استراتيجية وطنية واضحة ومندمجة لدعم وحماية هذا القطاع وتأهيله لمواجهة تحديات المستقبل.

وفي الأخير وأمام هذ الزخم الإيجابي لنشاط عمل الوزارة.

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته.

لذلك، نؤكد في فريقنا على ضرورة:

1. تسريع إحداث الجيل الجديد من المناطق الصناعية القادرة على استيعاب المقاولات الصغرى والمتوسطة في المدن المتوسطة والصاعدة؛
2. محاربة المضاربة العقارية داخل العقارات المخصصة للأنشطة الصناعية؛
3. تعزيز البنية التحتية الصناعية من حيث الكهرباء والماء والتطهير، لجعلها قابلة للاستغلال الفعلي؛
4. إحداث أحياء صناعية خاصة بالمقاولات الصغرى والمتوسطة والصغيرة جدا، يبقى مطلب أساسي لتشجيع الاستثمار الخاص وإيجاد فرص شغل لمحاصرة البطالة وتعزيز المقاربة المحلية المنشودة؛
5. تعميم برامج التكوين المهني الموجه نحو الصناعة لرفع جاهزية الشباب والنساء للاندماج في سوق الشغل؛
6. دعم رقمنة المقاولات وتبسيط مساطرها الإدارية والجبائية لدمج القطاع غير المهيكل؛

7. بخصوص غرف التجارة والصناعة والخدمات والتي تعتبر الشريك الأساسي لوزاراتكم والتي تلعب دورا مهم عبر قربها بالتاجر والمشغل والمستثمر، تواكب كل صغيرة وكبيرة وصام للأمان، التي يجب ان تأخذ حقها والرقى بها وبالخدمات المقدمة بها، يجب إعادة النظر في المنظومة الانتاجية والسعي نحو فتح مشاورات منذ الآن قبل استحقاقات 2027 لجعلها مؤسسات دستورية قادرة على مواكبة التحولات العميقة التي يعرفها مجتمعنا المغربي على المستوى الاقتصادي والاجتماعي.

السيد الوزير المحترم؛

كما لا يجب أن نغفل عن وضعية تجارة القرب التي تكتسي أهمية بالغة، وتلامس حياة شريحة واسعة من مواطنينا، ويعيشون وضعية حرجة. إننا نتحدث هنا عن قطاع حيوي، لا يقتصر دوره على توفير السلع والخدمات الأساسية للمواطنين في أحيائهم، بل يتعداه ليكون ركيزة أساسية للاقتصاد الوطني ومشغلا رئيسيا لليد العاملة، فضلا عن أدواره الاجتماعية النبيلة في نسج الروابط وتقوية التضامن المجتمعي. لكن للأسف، هذا القطاع الحيوي يعاني اليوم في صمت، ويواجه تحديات جسيمة تهدد بقاءه.

السيد الوزير؛

إن المعطيات الواقعية التي نتوصل بها من الميدان تدق ناقوس الخطر. فرقم معاملات تجارة القرب يعرف تراجعا سنويا مقلقا، في ظل منافسة غير متكافئة تفرضها أشكال التجارة الحديثة والعشوائية.

لقد أصبح التاجر الصغير محاصرا بين مطرقة تراجع المبيعات وسندان ضعف هامش الربح في معظم المواد الأساسية التي يبيعها، حتى لم يتبق له في كثير من الأحيان سوى "كارني الكريدي" الذي يشغل كاهله ويزيد من هشاشته.

(6) مداخلة المستشار السيد إبراهيم أخراز باسم الفريق في مناقشة مشروع الميزانية الفرعية لوزارة الصناعة والتجارة:

قطاع التجارة الخارجية:

السيد الرئيس المحترم؛

السيد الوزير المحترم؛

السيد كاتب الدولة المحترم؛

السيدات والسادة المستشارين المحترمين؛

السادة والسيدات الأطر والمسؤولين المحترمون؛

السادة أطر المجلس؛

بدايةً أستغل الفرصة لأشكر السيدات والسادة أعضاء لجنة القطاعات الانتاجية المحترمين الذين انكبوا على مناقشة مشروع هاته الميزانية لساعات، منوهين بمستوى النقاش الذي ساد بين كل مكونات المجلس أغلبية ومعارضة، السيد الوزير المحترم، لا تخفى عليكم أهمية هذا القطاع وأدواره الحيوية في بلادنا، حيث يقوم بوظائف مهمة على مستويات السعي نحو توازن الميزان التجاري ومواكبة المصدرين المغاربة وإحداث فرص الشغل في نشاط التجارة الخارجية، وتحسين الاشعاع التجاري لبلادنا.

ورغم الأهمية الوطنية للنشاط الاقتصادي المرتبط بالتجارة الخارجية، فالملاحظ أن مكانتها المؤسساتية تراجعت بشكل ملحوظ، فالتجارة الخارجية التي كانت قطاعاً إدارياً مستقلاً وتتبع له عدة مؤسسات عمومية صارت بعد التعديلات التي عرفتها بنية الوزارة مجرد مديرية فرعية في المديرية العامة وكاتب الدولة الذي أسند له تفويض لممارسة بعض الاختصاصات في يناير الماضي بموجب القرار رقم 156.25 يتلقى الدعم اللازم من مديرتي التجارة والتقنين، وندعو بالخصوص لمواكبة أهمية هذا القطاع بتقوية الهياكل المؤسساتية للتجارة الخارجية دون الاخلال بقواعد النجاعة والمردودية، خاصة وأن جزءاً من الخدمات التي يحتاجها المصدرون المغاربة تقوم بها كذلك الوكالة الوطنية للاستثمار والصادرات التي تقع تحت وصاية السلطة الحكومية المكلفة بالاستثمار، وهو ما يفرض تقوية التنسيق بين الوزارة والوكالة لتقديم خدمات مواكبة جيدة للمصدرين المغاربة، من خلال التواجد المباشر لمصالح الوزارة والوكالة في الجهات والأقاليم لنشر ثقافة التصدير على المستوى الترابي، حتى تكون ثقافة السعي نحو التصدير ثقافة راسخة في دهن كل منتج مغربي أينما كان.

السيد الوزير المحترم؛

السيد كاتب الدولة المحترم؛

السيدات والسادة المستشارين المحترمين؛

نعلم من خلال تتبعنا للسياسة القطاعية المتعلقة بالتجارة الخارجية

أن الحكومة اعتمدت برنامج عمل طموح للفترة 2025-2027 تسعى من خلاله إلى تحسين المؤشرات المرتبطة بالتجارة الخارجية لبلادنا، وخاصة رفع قيم مؤشرات التصدير والتحكم في مؤشرات الواردات، ونتمنى أن ينجح هذا البرنامج في تحقيق الآمال المعقودة عليه، خاصة تلك المتعلقة بنمو قيمة الصادرات وإحداث مناصب الشغل في القطاع، من خلال تشجيع المقاولات المغربية على التصدير والتواجد في الأسواق الدولية.

السيد كاتب الدولة؛

المناسبة شرط من أجل أن نضع بين أيديكم العديد من الإشكالات التي تواجه هذا القطاع:

فالمقاولات المغربية المصدرة تواجه صعوبات مرتبطة من جهة بمحدودية المعرفة بالأسواق والاختصار على الأسواق التقليدية، كما تواجه صعوبات مرتبطة بالكفاءات البشرية المتمكنة من قدرات التسويق الدولي، وتواجه صعوبات مرتبطة بالمعاملات المالية المرتبطة بنظام الصرف والتي تقتضي مرونة أكبر لمسيرة التطور الذي تعرفه التكنولوجيا المالية عالمياً، وتواجهها المقاولات المصدرة كذلك إشكالات مرتبطة بالتنافسية في الأسواق التي تعتمد أنظمة حائية...

تثير معكم كذلك الإشكالات المرتبطة بخدمات الشباك الوطني الوحيد لتبسيط مساطر التجارة الخارجية (portnet)، وخاصة ارتفاع مبلغ الاشتراك السنوي مما يؤثر سلباً على وضعية الفاعلين الاقتصاديين وحاجياتهم.

ونعتقد أن مسار العمل الحكومي يتجه بشكل تصاعدي لمعالجة العديد من هذه الصعوبات من خلال التركيز على المقاولات المصدرة باعتبارها المحرك الأساسي لعملية التصدير، وتحسين شروط وظروف اشتغال هذه المقاولات، ومواكبتها في الولوج إلى أسواق جديدة في مختلف القارات.

إشكالات أخرى يجب أن تشغلوا عليها السيد الوزير والتي سبق تناولها في جلسات الأسئلة الشفوية وخاصة المتعلقة بإشكالات التأمين على الصادرات والتأمين التكميلي، فلا تخفى عليكم المخاطر التي تتعرض لها المقاولات المصدرة بالأسواق الصاعدة، خاصة مع توسيع مجال تواجد منتوج "صنع في المغرب" على الصعيد الدولي وفي المناطق شديدة الخطورة والصعوبات التي يواجهها المصدرون في ضمان وصول المنتوجات المغربية إلى العديد من الأسواق، خصوصاً الأسواق الأفريقية رغم التحديات والصعوبات والحوادث الأمنية الخطيرة التي تعرضت لها العديد من الشاحنات المغربية في الطرق الأفريقية الصعبة.

السيد الرئيس المحترم؛

نتمنى منكم، السيدان الوزيران المحترمان، توضيح الإجراءات التي قمت بها لتأمين الصادرات ومسار تفعيل نظام التأمين العمومي التكميلي للتصدير، الذي من شأنه الإسهام في حل الإشكالات المرتبطة بتعزيز القدرة

ساد بين كل مكونات المجلس أغلبية ومعارضة، وإذ نتمن بشكل خاص الدور الديناميكي والجهود المتميزة التي تم بذلها منذ توليكم مسؤولية تدبير القطاع، والتي ساهمت في تحويل الخطط الاستراتيجية إلى برامج عملية ونتاج ملموسة، مع تعزيز دور القطاع كمحرك اقتصادي واجتماعي محلي.

**السيد الرئيس المحترم؛
السيد كاتب الدولة المحترم؛**

ونحن ندرك تمامًا أن الدينامية التي شهدتها القطاع خلال السنوات الأخيرة أسهمت بشكل ملموس في تحديث منظومة التكوين المهني وتعزيز قدرات التعاونيات وتوسيع قاعدة الاقتصاد الاجتماعي والتضامني، فضلاً عن تطوير الرقمنة والخدمات المرافقة. وكل هذه الإنجازات تعكس العمل الجاد والمتواصل للكتابة المكلفة بالقطاع، مما جعل الصناعة التقليدية نموذجاً ناجحاً يجمع بين التنمية المستدامة والابتكار الاجتماعي، ويبرهن على فعالية الاستراتيجيات الوطنية في هذا المجال.

كما نتمن لمجهوداتكم المتميزة في إرساء برامج ميدانية طموحة، وإطلاق المبادرات الجوهرية والوطنية، التي ساهمت في تحفيز الاستثمار، وحماية الحرف المهددة بالاندثار، وتشجيع الشباب والنساء على الانخراط الفعّال في الاقتصاد الاجتماعي، بما يعكس حرصكم على إشراك كل الفئات في التنمية المحلية.

**السيد الرئيس المحترم؛
السيد كاتب الدولة المحترم؛**

لقد شكّلت الاستراتيجية الوطنية لتنمية قطاع الصناعة التقليدية في أفق 2030 إطاراً شاملاً لبناء صناعة حرفية عصرية، مبتكرة ومستدامة، تراعي الهوية الوطنية وتحافظ على الموروث الثقافي، مع خلق قيمة اقتصادية واجتماعية مضافة.

وبالموازاة، مع ذلك مكنت خارطة الطريق التنفيذية 2023-2026 من إطلاق برامج ومشاريع مهيكلّة على الصعيدين الجهوي والوطني، مع التركيز على:

- تحديث الإطار المؤسسي لضمان الشفافية وتسهيل الإجراءات؛
- إدماج الرقمنة في سلسلة القيمة الحرفية لتحسين الأداء وتعزيز الإنتاجية؛
- دعم التمويل الموجّه للحرفيين والتعاونيات لضمان استدامة مشاريعهم؛
- تطوير منظومات التكوين المهني الجهوي لتأهيل الكفاءات وضمان استمرارية المهارات.

إن هذه الإنجازات تعكس جهداً متميزاً من قطاع كتابة الدولة في تحويل الرؤية الاستراتيجية إلى برامج عملية قابلة للقياس، مع أثر ملموس على تشغيل الشباب والنساء وتحسين مستوى الإنتاجية والحفاظ على التراث

التنافسية للمقاولات المصدرة للأسواق الخطرة التي تتعذر تغطيتها من طرف شركات التأمين الخاصة .

- إخراج المرسوم الخاص بالمناطق الصغرى والمتوسطة والصغيرة جداً أمر ضروري وملح ولا زلنا ننتظره لحد الساعة؛

- إقرار أحياء صناعية لهاته المقاولات الصغرى والصغيرة كذلك أمر ضروري وملح يجب إخراجها.

نذكر كذلك بضرورة التسريع بتنفيذ نظام الدعم المنصوص عليه في القانون الإطار للاستثمار والخاص بمنحة التواجد الدولي وتشجيع التصدير (نحتاج تفسيرات أكبر وسياسة تواصلية للتحسيس به).

ولابد من التوقف أثناء مناقشة هذا العرض المتعلق بمحصولية قطاع التجارة الخارجية عند أهمية الأدوات الحمائية التي توفرها المدونة العامة الجمارك لحماية المنتجات الوطنية من المنافسة ودعم القطاعات الإنتاجية الناشئة لتعزيز ثقافة استهلاك المنتج المغربي، وخاصة تفعيل مقتضيات مكافحة الإغراق والتقييم الدوري للاتفاقيات المتعلقة بالتبادل الحر، والتي تحدونها، لذلك من الواجب عليكم الاخبار بها وتوزيعها على كل حال عبر خلق آلية لذلك، لأنه عادة ما تطرح العديد من الإشكاليات لدى المصدرين ولدى إدارة الجمارك.

ونستغل الفرصة كذلك لطرح إشكالية الأنشطة البديلة المتضررة من إغلاق المعابر التجارية سواء في الفندق، سبتة أو الناظور مليلية أو وجدة والحدود الشرقية وضرورة التفكير والبحث عن سبل إطلاق ديناميات للتجارة الخارجية في هذه المناطق تعوض الآثار السلبية لإغلاق هذه المعابر التجارية مع تقييم آثارها، علماً أننا قطعنا أشواط مهمة في تحرير هاته المناطق الحدودية من الاقتصاد غير المهيكل، حيث استطاعت مقاولاتنا المغربية هناك رغم الصعوبات المطروحة أن تصمد وتقاوم من أجل البقاء والحضور، وتحتاج منكم اليوم دعماً أكبر ومواكبة أكبر.

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته.

7) مداخلة المستشارة السيدة جلييلة مرسللي باسم الفريق في مناقشة مشروع الميزانية الفرعية لكتابة الدولة المكلفة بالصناعة التقليدية والاقتصاد الاجتماعي والتضامني:

**السيد الرئيس المحترم؛
السيدة الوزيرة المحترمة؛
السيد كاتب الدولة المحترم؛
السيدات والسادة المستشارين المحترمين؛**

يطيب لي باسم فريق التجمع الوطني للأحرار، أن أقدم بالشكر السيدات والسادة أعضاء لجنة القطاعات الانتاجية المحترمين الذين انكبوا على مناقشة مشروع هاته الميزانية لساعات، منوهين بمستوى النقاش الذي

كما أن هذه المبادرات تسهم في إشراك الشباب والنساء في النشاط الاقتصادي والإبداعي ودعم الاستدامة المحلية للقطاع، بما يجعل من الحرف التقليدية رافعة أساسية للتنمية الاقتصادية والاجتماعية المحلية.

السيد الرئيس المحترم؛

السيد كاتب الدولة المحترم؛

تم تنفيذ مجموعة من الإجراءات الهادفة إلى تعزيز مكانة المنتج التقليدي الوطني على الصعيدين المحلي والدولي، ومن بين هذه الإجراءات:

- توفير دعم مالي للمعارض المحلية والدولية، لتعزيز مكانة المنتج الوطني وتشجيع الترويج الفعال له؛
- إقامة شراكات استراتيجية مع المكتب المغربي للتجارة الخارجية لتوسيع الأسواق وتحقيق نفاذ أوسع للمنتجات المغربية التقليدية؛
- تحقيق زيادة متوقعة بنسبة 15% في صادرات الصناعة التقليدية خلال سنة 2026 مقارنة بسنة 2025، بفضل البرامج الترويجية المهيكلية والمبادرات الرامية لدعم المقاولات الحرفية؛

- تعزيز أدوار غرف الصناعة التقليدية حيث بصم السيد الوزير المحترم بإعطائها دينامية جديدة واهتمام غير مسبوق بأدوارها واشراكها في صنع برامج ومشاريع الوزارة وهذا أمر يحسب لكم.

ونحن نثمن الجهود المبذولة لتعزيز تنافسية المنتج الوطني على المستوى الدولي وإبرازه كرافعة حقيقية للتنمية الاقتصادية والاجتماعية، بما يعكس الالتزام المتواصل بالارتقاء بالقطاع وحماية مكانته التاريخية والثقافية.

السيد الرئيس المحترم؛

السيد كاتب الدولة المحترم؛

يشكل مشروع قانون المالية لسنة 2026 محطة استراتيجية لتطوير قطاع الصناعة التقليدية والاقتصاد الاجتماعي والتضامني، حيث يربط بين خارطة الطريق 2023-2026 والرؤية الوطنية 2030.

وبفضل المجهودات المحمودة التي تقومون بها السيد كاتب الدولة المحترم رفقة أطر كئابتم، والتي تجلت في تحويل الرؤية الاستراتيجية إلى برامج ومشاريع ملموسة، أصبح القطاع اليوم أكثر قدرة على إحداث تأثير اقتصادي واجتماعي ملموس، وتعزيز التماسك المجتمعي، ودعم الاستثمار التضامني، وخلق فرص شغل مستدامة، مع إبراز قدرة المغرب على أن يكون نموذجاً للابتكار الحرفي والاقتصاد الاجتماعي على الصعيدين الإفريقي والعربي.

وانطلاقاً من هذا التوجه، يقترح فريق التجمع الوطني للأحرار مجموعة من التوصيات العملية لتعزيز مساهمة القطاع في التنمية الوطنية:

- تعزيز التمويل الموجه للتعاونيات والمقاولات الصغرى والحرفيين، لضمان استدامة المشاريع وتشجيع الابتكار؛

الحرفي، ما يجعل القطاع اليوم نموذجاً يُحتذى به في التنمية المستدامة والابتكار الاجتماعي.

السيد الرئيس المحترم؛

السيد كاتب الدولة المحترم؛

لقد أصبح التحول الرقمي ركيزة أساسية لتعزيز تنافسية قطاع الصناعة التقليدية، وقد تم اعتماد من خلال عدة مبادرات استراتيجية، على رأسها:

- رقمنة مساطر التصدير بالتعاون مع إدارة الجمارك ومنصة PortNet، مما ساهم في تقليص آجال المعاملات، وتحسين فعالية الأداء للمقاولات الحرفية، كما أسهم في تسهيل وصول المنتجات الوطنية إلى الأسواق الدولية بسرعة أكبر؛
- إطلاق منصات إلكترونية للتسويق الرقمي للمنتجات الحرفية، ما ساعد على توسيع قاعدة الأسواق وزيادة حجم الصادرات؛

- تبسيط الإجراءات الإدارية وتمكين الحرفيين من الوصول المباشر إلى الخدمات الحكومية والدعم المالي، بما يعزز روح المبادرة لدى الشباب والنساء ويحفز المشاريع الجهوية الناشئة.

وإذ نثمن الدور القيادي في هذا التحول الرقمي، نؤكد أن ذلك ساهم بشكل ملموس في تعزيز القدرة التنافسية للمنتج الوطني.

السيد الرئيس المحترم، السيد كاتب الدولة المحترم،

لقد أوليتم اهتماماً بالغاً لتعزيز قدرات التعاونيات الشبابية والنسائية ودعم برامج الاقتصاد الاجتماعي والتضامني، من خلال مجموعة من المبادرات المهيكلية، أبرزها على وجه الخصوص:

- برنامج "مؤازرة 2" الذي يهدف إلى تمويل التعاونيات ومشاريع ذات أثر محلي مستدام، مع ضمان استمراريته الاقتصادية والاجتماعية؛
- إحداث صناديق جمهوية مصغرة لدعم التعاونيات في العالم القروي والمجال الجبلي، ما يتيح توسيع قاعدة الاستثمار المحلي وتحفيز ريادة الأعمال؛
- إدماج الفئات الهشة والمستضعفة في الدورة الاقتصادية الوطنية، مع تشجيع المبادرات الشبابية والنسائية وتمكينها من الانخراط الفعال في الاقتصاد الاجتماعي.

السيد الرئيس المحترم؛

السيد كاتب الدولة المحترم؛

في إطار الحفاظ على التراث الحرفي الوطني وضمان استمراريته، تمت مواصلة تنفيذ برامج مهيكلية لحصر الحرف المهددة بالزوال وإطلاق برامج تكوين مهني متخصصة للشباب والنساء، إلى جانب تنظيم جوائز وطنية تحفز الإبداع والابتكار الحرفي، بما يضمن نقل المهارات والخبرات للأجيال الصاعدة، والحفاظ على جودة المنتج التقليدي وثرأ الموروث الثقافي.

العنصر البشري محوراً أساسياً لأي نهضة حقيقية.

لقد استطاعت السيدة الوزيرة أن تترجم التوجيهات الملكية السامية إلى برامج واقعية ذات أثر ملموس، تسعى إلى جعل السياحة رافعة استراتيجية للتنمية الاقتصادية ومجالاً واعداً لخلق فرص الشغل وتعزيز إشعاع المملكة على الصعيد الدولي.

إن فريق التجمع الوطني للأحرار، إذ يُشيد بهذه الجهود الوطنية الجادة والمثمرة يعبر عن فخره واعتزازه بالعمل النموذجي الذي تقوم به السيدة الوزيرة المحترمة في قيادة هذا القطاع الاستراتيجي، ويؤكد دعمه الكامل لنهجها القائم على التخطيط الواقعي والالتقائية المؤسساتية والنتائج الملموسة التي تشهد بها المؤشرات الوطنية والدولية.

السيد الرئيس المحترم؛

السيدة الوزيرة المحترمة؛

تأتي هذه المداخلة في سياق يعرف فيه القطاع السياحي الوطني دينامية إيجابية وانتعاشاً غير مسبوق، بفضل الخطة الاستراتيجية المتكاملة التي تشرفين عليها بكفاءة عالية، والتي جعلت من السياحة رافعة أساسية لتحقيق التنمية الجهوية المستدامة، وتعزيز جاذبية الوجهة المغربية على الصعيدين الإقليمي والدولي.

وقد جاء مشروع قانون المالية لسنة 2026 ليؤكد هذا التوجه الطموح من خلال تخصيص دعم مالي واستراتيجي متزايد للقطاع، يُترجم التزام الحكومة الراسخ بمواصلة تنفيذ خارطة الطريق الوطنية 2023-2026، التي تستهدف رفع عدد السياح إلى مستويات قياسية وتعزيز العرض السياحي الوطني من حيث الجودة والتنوع، مع تحفيز الاستثمارات المبتكرة في مجالات السياحة الثقافية والتكنولوجية والرقمية.

إنّ هذا الزخم الإيجابي يُجسد ثمرة سياسة قطاعية متناسقة ومبنية على التخطيط العلمي والنتائج الملموسة، حيث أصبح المغرب اليوم من بين أبرز الوجهات السياحية في إفريقيا والعالم العربي، بفضل ما تحقّق من تحسين للبنيات التحتية، وتأهيل للموارد البشرية ودعم للمقاولات السياحية الصغرى والمتوسطة، إلى جانب تطوير وجهات سياحية جديدة تُواكب متطلبات السياحة المستدامة والمواطنة.

السيد الرئيس المحترم؛

السيدة الوزيرة المحترمة؛

شهد قطاع السياحة خلال سنة 2025 أداءً متميزاً، حيث بلغ عدد السياح الوافدين نحو 15 مليون زائر، وارتفعت عائدات السفر بالعملة الصعبة إلى حوالي 87.6 مليار درهم، كما سجل صيف 2025 تدفقاً سياحياً قياسياً بلغ 4.6 ملايين سائح، مما يعكس نجاح السياسات السياحية وتنويع العروض وتحسين جودة الخدمات.

وتتجسد هذه النتائج الملموسة في إطار رؤية استراتيجية متكاملة شملت:

- توسيع برامج التكوين المهني والتدريب الميداني للشباب والنساء، مع التركيز على المهارات الرقمية والتسويق الدولي للمنتجات الحرفية؛

- تطوير الشركات الدولية لتسهيل تصدير المنتجات التقليدية، وفتح أسواق جديدة، بما يعزز القدرة التنافسية للقطاع؛

- التركيز على حماية المهن والحرف المهددة بالاندثار من خلال برامج تكوين مستدامة وجوائز وطنية تشجع الإبداع والحفاظ على التراث؛

- تفعيل مبادرات الاقتصاد الاجتماعي التضامني لزيادة مساهمة القطاع في التنمية المحلية والجهوية، وضمان إشراك كافة الفئات المجتمعية في النشاط الاقتصادي.

وعليه، فإن فريق التجمع الوطني للأحرار يعرب عن تصويته الإيجابي على مشروع الميزانية الفرعية، دعماً لهذه الدينامية وتعزيز مساهمة الصناعة التقليدية والاقتصاد الاجتماعي والتضامني في التنمية الوطنية المستدامة. والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته.

(8) مداخلة المستشار السيد الحسين ودمين باسم الفريق في مناقشة مشروع

الميزانية الفرعية لوزارة السياحة والصناعة التقليدية والاقتصاد الاجتماعي

والتضامني؛

قطاع السياحة؛

السيد الرئيس المحترم؛

السيدة الوزيرة المحترمة؛

السيدات والسادة المستشارين المحترمين؛

يسعدني، باسم فريق التجمع الوطني للأحرار، أن أتناول الكلمة مستغلاً الفرصة لأشكر السيدات والسادة أعضاء لجنة القطاعات الانتاجية المحترمين الذين انكبوا على مناقشة مشروع هاته الميزانية لساعات، منوهين بمستوى النقاش الذي ساد بين كل مكونات المجلس أغلبية ومعارضة ضمن مشروع قانون المالية لسنة 2026، مستحضراً بكل تقدير واعتزاز الدينامية المتميزة التي تقودها السيدة الوزيرة المحترمة بكل كفاءة واقتدار، والتي استطاعت بفضل بلورة استراتيجيتها أن تُحدث تحولاً نوعياً داخل القطاع السياحي الوطني، سواء على مستوى تأهيل البنية التحتية السياحية، أو تحسين جودة الخدمات والمنتوج السياحي أو تحفيز الاستثمار وتشجيع المبادرات الجهوية.

لقد برهنت السيدة الوزيرة، من خلال التزامها العملي ومقاربتها التشاركية، عن روح قيادية عالية تجمع بين النجاعة والابتكار، مما مكن من إعادة الثقة في القطاع بعد الظروف الصعبة التي مرّ بها، وجعلت من السياحة المغربية نموذجاً في التعافي والازدهار على المستويين الإقليمي والدولي.

كما نثمن عالياً حرصها على تنزيل خارطة الطريق 2023-2026 بحسب تنموي متجدد، يربط بين السياحة والثقافة والبيئة والابتكار، ويجعل من

السيدة الوزيرة المحترمة؛

يشكل مشروع قانون المالية لسنة 2026 خطوة جديدة لدعم الدينامية الإيجابية للقطاع السياحي الوطني، من خلال مجموعة من التدابير العملية، التي تهدف إلى تعزيز الاستراتيجيات الوطنية وجعل السياحة المغربية رافعة للتنمية الشاملة ومجالاً واعداً للاستثمار وخلق فرص الشغل.

ومن بين أبرز هذه الإجراءات ذات الأثر المباشر ما يلي:

- تمويل مشاريع البنية التحتية السياحية الكبرى، ودعم برامج التأهيل الترابي لرفع جاذبية الوجهات، وتحسين الخدمات الأساسية في المناطق ذات الإمكانيات العالية؛

- تخصيص حوافز ضريبية وتسهيلات تمويلية للمقاولات السياحية الصغرى والمتوسطة، لتشجيع الاستثمار المحلي وتحفيز ريادة الأعمال في المجال السياحي؛

- رصد اعتمادات مهمة للتحويل الرقمي وكفاءة الطاقة، بما يتوافق مع التوجه نحو السياحة الذكية والمستدامة، ويعزز تنافسية القطاع وجودة الخدمات؛

- اعتماد برمجة مالية ثلاثية الأفق (2025-2027) لضمان استمرارية إنجاز المشاريع الهيكلية واثمين المكتسبات المحققة في ظل خارطة الطريق 2023-2026.

وتعكس هذه التدابير المالية والإجرائية التزام الحكومة بدعم المسار التنموي للقطاع، كما ترسل إشارات قوية للمستثمرين، وتساهم في تعزيز التنمية الجهوية المستدامة، وتنويع المنتج السياحي، وترسيخ مكانة المغرب كوجهة عالمية رائدة في المستقبل القريب.

السيد الرئيس المحترم؛**السيدات والسادة أعضاء اللجنة المحترمون؛**

رغم النتائج المشجعة والمكتسبات الهامة التي حققها القطاع السياحي بفضل الرؤية المتبصرة للسيدة الوزيرة المحترمة، فإنه ما يزال يواجه جملة من التحديات الموضوعية والهيكلية التي تتطلب مواصلة الإصلاح وتضافر الجهود على المستويين الوطني والجهوي.

وعلى رأس هذه التحديات نذكر منها على وجه الخصوص:

- تذبذب الطلب الدولي نتيجة التقلبات الاقتصادية العالمية والتحول الجيوسياسي والمناخية؛

- تفاوت جاذبية الاستثمار السياحي بين الجهات، خصوصاً في المناطق الصاعدة ذات المؤهلات الطبيعية والثقافية الواعدة والتي تحتاج إلى مزيد من البنيات الداعمة؛

- ضعف التمويل الموجه للمبادرات الصغرى والمتوسطة في المجالات

- تطوير البنية التحتية للسياحة وتعزيز الاستثمار في الوجهات الناشئة وتوسيع الرحلات الداخلية؛

- تنويع الأسواق واثمين المنتجات السياحية الموضوعاتية، مع تعزيز الحملات الترويجية الوطنية والدولية.

كما تهدف الاستراتيجية الوطنية 2026-2030 إلى ترسيخ مكانة المغرب بين أفضل 15 وجهة سياحية عالمياً، واستقبال 26 مليون سائح بحلول 2030، من خلال الابتكار الرقمي والاستدامة البيئية، وإطلاق مشاريع هيكلية في السياحة القروية والثقافية والترفيهية، مما يعكس قوة القطاع السياحي كرافد رئيسي للاقتصاد وخلق فرص الشغل والعملات الصعبة.

السيد الرئيس المحترم؛**السيدات والسادة أعضاء اللجنة المحترمون؛**

بفضل القيادة الرشيدة والرؤية الاستراتيجية للسيدة الوزيرة المحترمة، حقق القطاع السياحي الوطني خلال السنوات الأخيرة قفزة نوعية تجلت في سلسلة من الإنجازات الملموسة التي أعادت رسم معالم السياسة السياحية بالمغرب، وجعلت من هذا القطاع ركيزة أساسية في الاقتصاد الوطني ومصدراً متنامياً لجلب العملة الصعبة وخلق فرص الشغل.

وقد تميزت المرحلة الراهنة بتحقيق مجموعة من المكتسبات البارزة، على رأسها:

- استمرار نمو عدد الوافدين والعائدات المالية مدعومة بتدابير هيكلية لتعزيز العرض السياحي؛

- تطوير السياحة الجهوية والمستدامة عبر دعم المقاولات المحلية والصغرى، وتشجيع المنتجات القروية والثقافية والإيكولوجية، لضمان تنمية منصفة ومتوازنة بين مختلف جهات المملكة.

كما شملت الإنجازات تطوير البنية التحتية السياحية من مطارات، وطرق، ووحدات فندقية، وإطلاق مشاريع هيكلية مثل برنامج "GO سياحة"، لتحسين جودة الخدمات، وجاذبية الوجهات السياحية، وتسهيل الاستثمار في القطاع، إضافة إلى التحويل الرقمي للقطاع واعتماد برامج تكوين وتأهيل الكفاءات البشرية، للرفع من جودة الاستقبال وتعزيز تجربة السائح. إلى جانب ذلك، تم توسيع نطاق الحملات الترويجية الوطنية والدولية، مع التركيز على الأسواق الناشئة، وترسيخ العلامة السياحية المغربية كوجهة عالمية تجمع بين الأصالة والتنوع والاستدامة.

وقد أسهمت هذه الجهود في تعزيز مكانة المغرب السياحية ورفع تصنيفه في المؤشرات العالمية، وزيادة الطلب على الوجهة، ما يعكس بناء قطاع سياحي تنافسي، ومستدام على المدى المتوسط والبعيد.

السيد الرئيس المحترم؛

المرتبطة بالسياحة القروية والبيئية؛

- الحاجة إلى تعزيز الكفاءات البشرية المؤهلة في المهن السياحية الجديدة المرتبطة بالرقمنة والابتكار والاستدامة.

ولتجاوز هذه التحديات، يقترح فريق التجمع الوطني للأحرار الإجراءات التالية:

- توجيه جزء أكبر من اعتمادات قانون المالية نحو المشاريع الجهوية ذات الأثر المباشر على التشغيل وتحفيز الاستثمار المحلي؛

- تعزيز الشراكة بين القطاعين العام والخاص لتسريع وتيرة إنجاز المشاريع الكبرى وضمان استدامتها؛

- إرساء آليات تمويل مبتكرة وميسرة لفائدة المقاولات الصغرى والمتوسطة العاملة في القطاع، لتعزيز النسيج الاقتصادي المحلي؛

- تطوير برامج التكوين المهني والتأهيل السياحي في الجهات الناشئة، لتوفير يد عاملة مؤهلة تلبي حاجيات السوق وتضمن جودة الخدمات.

إن تبني هذه الإجراءات من شأنه أن يعزز من قدرة القطاع السياحي على الصمود والتكيف، ويُرسخ مكانة المغرب كوجهة سياحية مستدامة ومنافسة على الصعيدين الإقليمي والدولي.

السيد الرئيس المحترم؛

السيدة الوزيرة المحترمة؛

انطلاقاً من حرص فريق التجمع الوطني للأحرار على تثبيت المكتسبات التي راكمها القطاع السياحي خلال السنوات الأخيرة وتسريع وتيرة التحول نحو نموذج أكثر جاذبية واستدامة، فإننا نقترح مجموعة من الإجراءات العملية والآنية الكفيلة بدعم تنافسية الوجهة المغربية وتعزيز أثرها الاقتصادي والاجتماعي:

- إحداث خطوط تمويل ميسرة ومبتكرة لفائدة المقاولات السياحية الصغرى والمتوسطة، مع تحفيز المؤسسات البنكية على اعتماد آليات ضمان مرنة لدعم الاستثمار المحلي والمبادرات الشبابية في المجال؛

- إطلاق حملة ترويجية دولية واسعة النطاق تركز على الأسواق الناشئة والمنتجات المتخصصة مثل السياحة الثقافية، الإيكولوجية، وسياحة المغامرة، لتعزيز تنوع الأسواق وتوسيع قاعدة الزوار؛

- تنفيذ برنامج جهوي متكامل لإدماج الوجهات الأقل استقطاباً ضمن خارطة الجذب السياحي الوطني، عبر تطوير البنيات التحتية ودعم الفاعلين المحليين وتشجيع الاستثمارات الجهوية؛

- تعزيز الربط الجوي والبحري من خلال توسيع اتفاقيات النقل مع شركاء دوليين وإطلاق خطوط جديدة نحو الوجهات الصاعدة، لرفع

الطاقة الاستيعابية وتحسين ولوجية الوجهات؛

- تبني منظومة رقمية شاملة تشمل أنظمة الحجز والدفع الإلكتروني وإدارة البيانات السياحية، بما يُسهّم في رقمنة الخدمات وتحسين تجربة الزوار ومواكبة التحول العالمي نحو السياحة الذكية؛

- إطلاق مخطط وطني للتكوين والتأهيل السياحي يستهدف الشباب والنساء في المناطق القروية والجبلية، لتمكينهم من الولوج لسوق الشغل وتعزيز التشغيل الذاتي والمستدام، انسجاماً مع الرؤية الوطنية للتنمية المحلية المتوازنة.

السيد الرئيس المحترم؛

إن منهجية الحكامة التي اعتمدتها السيدة الوزيرة وجهودها الدؤوبة والمتميزة كانت ولا تزال حجر الزاوية في هذا المسار الطموح الذي يشهده قطاع السياحة. وقد أسهمت هذه الجهود بشكل فعال في تعزيز مكانة المغرب كوجهة سياحية رائدة والارتقاء بالتنمية الاقتصادية والاجتماعية في مختلف ربوع المملكة.

وفي هذا الصدد، لا يسع فريقنا إلا أن يُعبر عن أعظم تقديره وثنائه للجهود المتواصلة التي تبذلها السيدة الوزيرة وطاقمها الوزاري، والتي تجسدت في نتائج ملموسة عززت من تنافسية القطاع وأثره التنموي.

وفي الأخير، يجدد فريق التجمع الوطني للأحرار دعمه الكامل لمشروع الميزانية الفرعية لقطاع السياحة ويصوت عليه بالإيجاب، لضمان استمرارية تنفيذ البرامج الهيكلية وتعزيز الأثر الاجتماعي والاقتصادي للقطاع السياحي على مستوى المملكة.

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته.

(9) مداخلة المستشار السيد مولاي عبد الرحمان ابليللا باسم الفريق في مناقشة مشروع الميزانية الفرعية لوزارة الانتقال الطاقوي والتنمية المستدامة:

السيد الرئيس المحترم؛

السيدة الوزيرة المحترمة؛

السيدات والسادة المستشارين المحترمين؛

يسعدني أن أتناول الكلمة باسم فريق التجمع الوطني للأحرار، مستغلاً الفرصة لأشكر السيدات والسادة أعضاء لجنة القطاعات الانتاجية المحترمين الذين انكبوا على مناقشة مشروع هاته الميزانية لساعات طوال، منوهين بمستوى النقاش الذي ساد بين كل مكونات المجلس أغلبية ومعارضة.

في مستهل هذا التدخل، نود أن نعرب عن بالغ تقديرنا للجهود الجبارة التي تبذلها السيدة الوزيرة في قيادة هذا القطاع الحيوي، والتي تعكس رؤية استراتيجية متبصرة، وحرصاً متواصلًا على ترسيخ مكانة المغرب كفاعل إقليمي ودولي في مجال الطاقات المتجددة والتنمية المستدامة، انسجاماً تاماً مع التوجيهات الملكية السامية.

- مشروع المغرب الرقمي 2030: الذي يُعد رافعة أساسية للتنمية المستدامة، بالنظر إلى دوره في رقمنة إدارة الطاقة وربطها بالابتكار والذكاء الصناعي، مما يساهم في تطوير منظومة طاقة ذكية وعالية الكفاءة.

السيد الرئيس؛

السيدة الوزيرة المحترمة؛

واصل قطاع الانتقال الطاقى والتنمية المستدامة خلال سنة 2025 تحقيق نتائج ملموسة ومؤشرات إيجابية على مستوى المشاريع الاستراتيجية، ومن أبرز هذه المنجزات:

- إضافة أكثر من 500 ميغاواط من مشاريع الطاقة الشمسية وطاقة الرياح، مع برمجة مشاريع مائية جديدة لتعزيز المزيج الطاقى الوطني؛

- توقيع شركات دولية مع فاعلين من أوروبا وإفريقيا لتطوير إنتاج وتصدير الهيدروجين الأخضر؛

- استفادة أكثر من 1200 مؤسسة صناعية من برامج دعم التحول الطاقى لاعتماد التقنيات النظيفة وتقليص الانبعاثات؛

- تحسين النجاعة الطاقية بالمؤسسات العمومية بنسبة تجاوزت 15%، من خلال تنفيذ مشاريع ناجعة لترشيد استهلاك الطاقة بالمباني والإدارات العمومية والمطلوب منكم السيدة الوزيرة العمل على تعميمها على مختلف الإدارات العمومية.

السيد الرئيس؛

السيدة الوزيرة المحترمة؛

يؤكد مشروع قانون المالية لسنة 2026 التزام الحكومة الراسخ بمواصلة مسار تسريع الانتقال الطاقى ودعم الاقتصاد الأخضر، من خلال مجموعة من التدابير النوعية، من بينها:

- تخصيص 2.5 مليار درهم لتسريع تنفيذ مشاريع الطاقات المتجددة وتوسيع البنية التحتية للهيدروجين الأخضر؛

- تحفيز المقاولات الخضراء عبر دعم مالي يصل إلى 80% من كلفة الاستثمار المخصصة للمشاريع النظيفة؛

- تشجيع الصناعات منخفضة الكربون من خلال مواصلة تخفيض الرسوم الجبائية على المعدات الطاقية المستدامة؛

- تمويل برامج البحث والابتكار الطاقى، قصد مواكبة التحولات التكنولوجية وتعزيز تنافسية المغرب في الأسواق الإقليمية والدولية.

السيد الرئيس؛

السيدة الوزيرة المحترمة؛

انطلاقاً من قناعتنا الراسخة بأن الانتقال الطاقى يمثل رافعة أساسية لتحقيق النمو المستدام وتعزيز تنافسية الاقتصاد الوطني، يؤكد فريق التجمع الوطنى للأحرار على ما يلي:

لقد أثبتت الوزارة، قدرتها على تحويل التحديات الطاقية والبيئية إلى فرص واعدة للنمو الاقتصادى والاستثمار المسؤول. ويُعد هذا التوجه دليلاً على إرادة سياسية قوية، تسعى إلى بناء منظومة طاقية متكاملة، قائمة على الابتكار وتطوير البنية التحتية وتحفيز الاستثمار الوطنى والدولى، بما يضمن التوازن بين متطلبات التنمية الاقتصادية وحفاظ على الموارد الطبيعية.

وإذ نثمن عالياً هذه الدينامية الإصلاحية، بعد إصدار القانون رقم 40.19 لتغيير وتتميم القانون رقم 13.09 المتعلق بالطاقات المتجددة والقانون رقم 82.21 المتعلق بالإنتاج الذائق للطاقة الكهربائى، عبر اعتماد مقاربة تشاركية من خلال التشاور والانفتاح على المهنيين، نؤكد دعمنا الكامل لكل المبادرات الرامية إلى تعزيز الانتقال الطاقى وترسيخ أسس الاستدامة البيئية، بما يضمن مستقبلاً آمناً ومزدهراً للمملكة.

إلا أن تنزيله، السيدة الوزيرة، لازالت تملكه العديد من التعثرات فى عالم يسارع إلى اعتماد الطاقات المتجددة والاستغناء تدريجياً عن كل الطاقات الملوثة.

السيد الرئيس؛

السيدة الوزيرة المحترمة؛

عرفت بلادنا خلال السنوات الأخيرة دينامية نوعية فى مسار الانتقال الطاقى، تجسدت فى إطلاق استراتيجيات وطنية مدمجة تُشكل ركائز أساسية لتحقيق الأمن الطاقى والاستقلال المستدام، وترسيخ مكانة المملكة كفاعل رئيسى فى مجال الطاقات النظيفة.

ومن أهم الأوراش الوطنية التى تعكس هذا التحول النوعى:

- استراتيجية الطاقة المتجددة 2030: التى تهدف إلى إنتاج ما نسبته 52% من الطاقة المنتجة من مصادر متجددة فى أفق سنة 2030. وقد تمكنت بلادنا من تحقيق نسبة مساهمة تقارب 45% سنة 2024، بقدرة مركبة تجاوزت 4.3 جيغاواط، وهو ما يُعد إنجازاً يؤكد فعالية السياسة الطاقية الوطنية والتزامها بأهداف الحياد الكربونى.

- الاستراتيجية الوطنية للهيدروجين الأخضر: ترأس من خلالها السيد رئيس الحكومة اجتماعات مارطونية منذ أن أعطى انطلاقها جلالتة الملك محمد السادس حفظه الله وسارع إلى حث الوزارة وكل الفاعلين على ضرورة تسريع وتيرة الإنجاز، حيث تسعى هذه الاستراتيجية إلى إرساء صناعة جديدة للطاقة النظيفة تقوم على إنتاج وتصدير الهيدروجين الأخضر، وربطها بالبنية التحتية للطاقات المتجددة، بما يعزز موقع المغرب كمركز إقليمى ودولى للطاقة الخضراء.

- استراتيجية النجاعة الطاقية: الهادفة إلى خفض استهلاك الطاقة بنسبة 20% بحلول سنة 2030، من خلال اعتماد التكنولوجيا الذكية وتشجيع القطاعات الاقتصادية والصناعية على تبني حلول مبتكرة لترشيد الاستهلاك وتحسين الأداء الطاقى.

- دعم المبادرات الموجهة للعالم القروي من أجل تعميم استعمال الطاقات المتجددة الصغيرة والمتوسطة، خصوصاً الطاقة الشمسية والريحية، بما يساهم في تقليص الفوارق المجالية وتحسين ظروف العيش في المناطق النائية؛

- تعزيز البعد الاجتماعي للسياسات الطاقية، من خلال إدماج الفئات الهشة في مشاريع الاقتصاد الأخضر، وخلق فرص شغل جديدة في مجالات الصيانة، والتجهيزات المستدامة، والابتكار البيئي.

السيد الرئيس؛
السيدة الوزيرة المحترمة؛

إن ما تحقق من منجزات نوعية في مجال الانتقال الطاقى والتنمية المستدامة يجسد نجاح الرؤية الوطنية الطموحة التي تسير بخطى ثابتة نحو اقتصاد أخضر تنافسي قائم على الابتكار والسيادة الطاقية والاستغناء تدريجياً عن الطاقات الأحفورية وآثارها السلبية على الاقتصاد الوطنى والمقاومة.

كانت تلك بعض الاقتراحات التي يراها فريق التجمع الوطنى للأحرار لتعزيز المسار الإصلاحى المتواصل الذي يعرفه القطاع والذي سيعزز بكل تأكيد المسار التراكمى الإيجابى الذي يعرفه.

ومن هذا المنطلق، فإن فريق التجمع الوطنى للأحرار سيصوت بشكل إيجابى على مشروع الميزانية الفرعية لقطاع الانتقال الطاقى والتنمية المستدامة برسم سنة 2026، تعبيراً عن دعمه لمجهودات الحكومة في هذا الورش الاستراتيجى الحيوى، ومساندته لكل المبادرات الرامية إلى تسريع التحول الطاقى وتحقيق العدالة البيئية والمجالية.

كما يؤكد حرصه على مواكبة وتبعية تنفيذ هذه المشاريع داخل اللجنة البرلمانية المختصة، ضماناً لنجاح السياسات العمومية وتحقيق الأهداف الوطنية في مجال التنمية المستدامة على أرض الواقع.

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته.

II- مداولات فريق الأصالة والمعاصرة في مناقشة مشاريع الميزانيات الفرعية:

يشرفني أن أساهم باسم فريق الأصالة والمعاصرة للمساهمة في مناقشة الميزانيات الفرعية لختلف القطاعات الوزارية، وفق اللجان البرلمانية المختصة، وذلك وفق ما يلي:

■ أولاً: مناقشة مشاريع الميزانيات الفرعية المندرجة ضمن اختصاصات لجنة المالية والتخطيط والتنمية الاقتصادية:

1- البلاط الملكى برسم سنة 2026:

السيد الرئيس المحترم؛

- التعجيل في تنزيل مشروع قانون رقم 72.24 القاضي بتعديل القانون 33.13 المتعلق بالمناجم، لتيسير تسويق الخدمات المعدنية دون معالجتها أو تثمينها وعصرنة تدبير ورقمنة مستطر منح التراخيص المنجمية لتسهيل الولوج إلى المعلومة وتعزيز الشفافية، مع إقرار سياسة منجمية مشجعة على الاستثمار في قطاع المناجم خاصة في المناطق التي تعرف مستويات متدنية من نسب الاستثمار وارتفاع نسبة البطالة، الشرق والجنوب الشرقي نموذجاً؛

- الارتقاء بأوضاع الصناع التعدين الذين تؤطّرهم مؤسسة "كاديظاف" مع مطالبنا المستمرة بضرورة إعادة الروح لهذه المؤسسة وإصلاح هيكلها وتوجهاتها واستراتيجيتها المستقبلية حيث ستساهم في التقليل من البطالة مع إشراك أبناء كل المناطق التي تتواجد بها شركات استغلال الثروات المنجمية للاستفادة من ثرواتها لتحقيق تنمية اقتصادية واجتماعية ومجالية بهذه المناطق؛

- تسريع تنزيل مشاريع الهيدروجين الأخضر وتوسيع الشراكات الوطنية والدولية في مجالي التمويل والبحث العلمي، بما يضمن ثوق المعرب كقطب إقليمي للطاقة النظيفة ما سيعزز قدراته التصديرية في هذا المجال الواعد؛

- تعزيز الاستقلال والسيادة الطاقية من خلال مواصلة الاستثمار في قدرات التخزين وتوسيع الربط الكهربائي الإقليمي مع أوروبا وإفريقيا، لضمان استقرار الإمدادات وتنويع مصادر الطاقة، بما يرسخ مكانة المملكة كمحور استراتيجي للطاقة في المنطقة؛

- تحيين الإطار القانوني والمؤسسي لدعم المقاولات الخضراء وتسهيل ولوجها إلى التمويل، مع مواصلة تبسيط المساطر وتحسين مناخ الأعمال لخلق بيئة استثمارية محفزة وجاذبة للمشاريع الطاقية المبتكرة؛

- توسيع برامج التوعية والتحسيس بالاستهلاك المسؤول للطاقة، سواء في المؤسسات العمومية أو داخل النسيج المجتمعي والاقتصادي، مع إدماج البعد البيئي في المناهج التعليمية لترسيخ ثقافة الاستدامة لدى الناشئة؛

- تسريع رقمنة قطاع الطاقة وربطه بمبادرة المعرب الرقمي 2030، من خلال اعتماد الذكاء الاصطناعي وتحليل البيانات في تتبع الأداء الطاقى، لضمان حكامه مستدامة وشفافة تقوم على النجاعة والتبعية المستمر؛

- تشجيع البحث والابتكار الطاقى عبر دعم الجامعات ومراكز البحث وتمويل مشاريع علمية مرتبطة بالطاقات المتجددة والتكنولوجيا منخفضة الكربون، لمواكبة التحولات العالمية وتعزيز الريادة المعربية في الابتكار الطاقى؛

السيد الوزير المحترم؛

السيدات والسادة المستشارون المحترمون؛

بهذه المناسبة، لا تفوتنا في فريق الأصالة والمعاصرة الفرصة من أجل الإشادة بالدينامية الدبلوماسية التي تعرفها قضية الصحراء المغربية بفضل حكمة وتبصر رؤية جلالة الملك محمد السادس، حفظه الله ونصره، حيث نعتز بما جاء به القرار الأممي الأخير المتعلق بالصحراء المغربية، وما تضمنه الخطاب الملكي السامي من مضامين استراتيجية، يشكلان معا محطة فاصلة في مسار ترسيخ السيادة الوطنية على كامل التراب الوطني وتعزيز الحضور المغربي داخل المنتظم الدولي، هذا التلازم بين العمل الدبلوماسي الرصين والتوجيه الملكي المُتبصر يعكس نجاعة السياسة الخارجية للمملكة، التي تقوم على الثقة والمصادقية والافتتاح على الشركاء.

فالتحول الذي عرفته مواقف المنتظم الدولي، خاصة بعد تصويت مجلس الأمن على القرار رقم 2797، يترجم من جهة صواب المقاربة المغربية لحل النزاع المفتعل حول الصحراء، ومن جهة ثانية المكانة المتميزة التي بات يحتلها المغرب كفاعل استراتيجي في استقرار المنطقة المغربية والإفريقية.

إن هذه المكتسبات العظيمة لم تكن لتتحقق لولا الرؤية المتبصرة لجلالة الملك محمد السادس، نصره الله، الذي جعل من قضية الوحدة الترابية أولوية وطنية مطلقة، وأحاطها بمسار متكامل يجمع بين الدفاع الدبلوماسي والتموي، فالأقاليم الجنوبية أصبحت اليوم فضاء منتجا للفرص ومركزا متقدما للاستثمار والنمو الاقتصادي، بفضل المشاريع الهيكلية التي أطلقت في إطار النموذج التنموي الجديد للأقاليم الجنوبية.

إن الخطاب الملكي الأخير جاء ليؤكد أن الانتصار الدبلوماسي لا يعني غلبة طرف على آخر، بل هو انتصار لمنطق الحكمة والشرعية، وللخيار الوطني الذي يصون كرامة جميع أبناء المنطقة، فالقرار الأممي يشكل تنويعا لمسار طويل من التضحيات التي خاضها الشعب المغربي بقيادة العرش العلوي من أجل صون وحدة الوطن وتماسكه الترابي.

لذلك يحق لنا أن نثمن الخطوة التاريخية، بمنح جلالة الملك محمد السادس ليوم 31 أكتوبر مكانة رمزية خاصة بإعلانه "عيد الوحدة الوطنية"، تخليداً لحادث شكل منعطفاً في مسار القضية الوطنية، بعد أن اعتمد مجلس الأمن الدولي القرار الذي كرس سيادة المغرب على صحرائه، واعتبر مبادرة الحكم الذاتي الأساس الواقعي والوحيد للحل.

إن هذا القرار الملكي لا يقتصر على بُعد الرمزي فحسب، بل يجسد تنويعاً لانتصار دبلوماسي حاسم مكّن المغرب من طي صفحة النقاش القانوني حول النزاع المفتعل، وثبت السيادة الوطنية الكاملة على كافة التراب الوطني، ليوصل المغرب ثورته التنموية الوطنية المتميزة تحت القيادة الحكيمة لصاحب الجلالة الملك محمد السادس حفظه الله ونصره.

2- رئاسة الحكومة:

السيد الرئيس المحترم؛

السيد الوزير المنتدب لدى رئيس الحكومة المكلف بالعلاقات مع البرلمان؛

السيدات والسادة المستشارون المحترمون؛

اسمحوا لي في البداية أن أؤكد أن رئاسة الحكومة تعد قطب الرحي في هندسة وتنسيق السياسات العمومية من خلال الإشراف على تفعيل التوجيهات الملكية السامية والسهر على ضمان الالتئاقية بين مختلف الاستراتيجيات القطاعية، مواكبة لعمل المؤسسات الدستورية في تنزيل الإصلاحات الكبرى، وفي مقدمتها ورش الحماية الاجتماعية وإصلاح التعليم والصحة والنهوض بالاستثمار، وتعزيز الشفافية والحكمة الجيدة.

وعلى هذا الأساس، فإن مناقشة هذه الميزانية الفرعية لا تقتصر على الجوانب التقنية فقط، بل تتعلق في جوهرها بتقييم الأداء الحكومي العام، ومدى فعالية التنسيق المؤسسي، وجودة القيادة السياسية للأغلبية الحكومية والتنفيذ الجيد للمشاريع الإصلاحية.

السيد الوزير المحترم؛

لقد شهدت السنوات الأخيرة تحولات عميقة على مستوى العمل الحكومي ساهم خلالها حزبنا عبر الأغلبية في تطوير العمل الحكومي، سواء من حيث بنية التنظيم، أو من حيث منهجية إعداد وتنفيذ السياسات العمومية. ورغم التحديات، فإننا نسجل بإيجابية ما تحقّق خلال هذه الولاية الحكومية، ومن ذلك:

- مواصلة تفعيل ورش الحماية الاجتماعية الذي يعد مشروعا مجتمعيا غير مسبوق في تاريخ المغرب الحديث؛

- تسريع إخراج ميثاق الاستثمار ودعم المقاولات الصغرى والمتوسطة؛

- تعزيز التنسيق بين القطاعات الحكومية في مجال الرقمنة وتبسيط المساطر؛

- وضع أسس متينة لإصلاح منظومة التخطيط الاستراتيجي والتتبع والتقييم عبر المندوبية الوزارية المكلفة بالاستثمار والالتئاقية.

هذه الخطوات تؤكد العمل الدؤوب للحكومة في اتجاه بناء إدارة عصرية فعالة، تحسن الإصغاء للمواطن، وتضع المصلحة العامة فوق كل اعتبار.

غير أن فريق الأصالة والمعاصرة، وهو يتبن هذا التوجه، يرى أن المرحلة القادمة تقتضي نقلة نوعية في الفعل الحكومي، قوامها الشجاعة في اتخاذ القرار، والمواكبة الدقيقة لتنفيذ الإصلاحات الكبرى والتقييم الموضوعي للأثر الحقيقي للسياسات العمومية على حياة المواطن.

السيد الوزير المحترم؛

إننا في فريق الأصالة والمعاصرة نعتبر أن نجاح رئاسة الحكومة في مهامها التنسيقية جاء بفضل إرساء ثقافة التقييم والمشاورة، عبر قياس الأثر الاجتماعي والاقتصادي لكل سياسة حكومية، بدل الاكتفاء بعرض

حكومي قائم على الفعالية، الشفافية والالتقائية، في خدمة مشروع وطني يقوده جلالة الملك محمد السادس، نصره الله، نحو مغرب الكرامة والتنمية والعدالة المحلية...

3- مجلس المستشارين:

إن مناقشة الميزانية الفرعية المخصصة لمجلس المستشارين برسم سنة 2026، مناسبة نحدد فيها التقدير والاعتزاز بالمجهودات القيمة التي يبذلها السيد رئيس المجلس وأعضاء مكتب المجلس، والسيد الأمين العام وكافة أطر المؤسسة البرلمانية، في سبيل الارتقاء بعمل هذه المؤسسة الدستورية وضمان شروط الاشتغال المثلى لأعضاء المجلس في مختلف مجالات العمل البرلماني.

السيد الرئيس المحترم؛

إن مجلس المستشارين يعد فاعلا أساسيا في السلطة التشريعية وفي المشهد المؤسسي الوطني عموما، باعتبار تركيبته التي تضم مختلف التعبيرات السياسية والنقابية والاقتصادية والمهنية مما يجعله فضاءا للتفكير الجماعي، وللتقاطع بين مختلف الرؤى والتيارات، في انسجام تام مع روح الدستور ومع الرؤية الملكية السامية لبناء برلمان قوي وفاعل ومؤثر.

وفي هذا الإطار، نثمن عاليا الجهود المبذولة خلال السنوات الأخيرة من أجل تعزيز دور المجلس في مجالات التشريع والمراقبة وتقييم السياسات العمومية وتطوير عمل أجهزته وهيئاته، وكذا تحديث أساليب تدبيره الإداري والمالي. هذا التطور النوعي ساهم بكل تأكيد في تحسن الأداء التشريعي للمجلس، وقد بدا ذلك جليا في جودة النصوص التي صادقنا عليها وفي حجم التعديلات الكثيرة التي يدخلها المجلس العلى مشاريع القوانين، وكذا المبادرات التشريعية التي قدمها السادة المستشارون، والتي ترتبط ارتباطا وثيقا بالقضايا المجتمعية والاقتصادية التي تخطى بالأولوية. ولم يكن ذلك ليتأتى لولا حرص رئاسة المجلس على توفير الدعم التقني واللوجستيكي الضروري لمواكبة المستشارين في مهامهم، بما يعزز النجاعة والجودة في صناعة القرار التشريعي.

السيدات والسادة المحترمون؛

بالموازاة مع ذلك، ساهم الدور الذي يقوم به المجلس على مستوى مراقبة العمل الحكومي، في جعل مجلس المستشارين فضاء حيويا للنقاش العمومي المسؤول والبناء، نقاش جدي مختلف بشهادة الجميع، وهو آلية لإغناء الحوار المؤسسي بين السلطتين التشريعية والتنفيذية، وهو ما يعكس النضج المؤسسي الذي بلغته تجربتنا الديمقراطية.

كما شهدنا جميعا الدور المتنامي للمجلس في مجال تقييم السياسات العمومية، باعتباره آلية أساسية لتحسين جودة القرار العمومي وضمان فعالية السياسات الحكومية، ولعل نوعية مضمون التقارير الأخيرة خير شاهد على الجهود النوعية التي يبذلها مختلف السيدات والسادة المستشارين رفقة رئاسة وأطر المجلس.

المؤشرات الكمية. وهذا سيمكن من تصحيح الاختلالات وتوجيه الجهود نحو الأولويات الحقيقية.

إن القيادة الاستباقية والتواصل السياسي، ضرورة لعمل الحكومة، لذلك فإننا نؤكد أن التواصل يعتبر جسر الثقة بين المؤسسات والمجتمع.

إن تعزيز الالتقائية المحلية والاقتصادية ضرورة، فالتنمية لا يمكن أن تكون متوازنة إلا بتقوية قدرات الجهات والعمالات والأقاليم على التخطيط والتنفيذ، في انسجام مع التوجهات الوطنية الكبرى.

السيدات والسادة المستشارون المحترمون؛

إن مسؤولية رئاسة الحكومة في ضمان انسجام الفعل العمومي وتحقيق التكامل بين السياسات القطاعية، خصوصا في مجالات التعليم، التشغيل، الصحة، والماء، وهي القطاعات التي تمس الحياة اليومية للمواطن المغربي تنسجم مع جوهر الرؤية الملكية السامية، حيث دعا جلالته في أكثر من مناسبة على ضرورة الانتقال من مرحلة التشخيص إلى مرحلة الإنجاز، ومن منطق البرامج إلى منطق النتائج.

ولتحقيق هذه الأهداف، يتعين فيما تبقى من الولاية الحكومية الحالية العمل على:

1. إطلاق آلية وطنية لتتبع تنفيذ الالتزامات الحكومية، تنشر نتائجها بشكل دوري ضمانا للشفافية والمساءلة.
2. تحفيز الكفاءات الوطنية داخل المرفق العمومي وتشجيع التجديد الإداري والابتكار؛
3. مواصلة تطوير المنظومة الرقمية لتبسيط علاقة المواطن بالإدارة.

السيد الرئيس المحترم؛

إن رئاسة الحكومة مطالبة اليوم بلعب أكثر من أي وقت مضى دور المنسق الوطني للإصلاحات، ليس فقط من حيث إصدار التوجيهات، بل أيضا عبر المرافقة الميدانية وضمان التقائية الجهود بين مختلف القطاعات والجهات. لذلك فالحكومة برمتها مطالبة بفتح فضاءاتها للحوار الوطني حول القضايا الكبرى باعتبارها رهانات المستقبل التي يجب أن يبنى حولها التخطيط الاستراتيجي للدولة.

السيد الوزير المحترم؛

إن فريق الأصالة والمعاصرة، وهو جزء من الأغلبية الحكومية، يحدد دعمه لعمل رئاسة الحكومة ولكل المبادرات الهادفة إلى الرفع من نجاعة العمل الحكومي. وفي الوقت نفسه، نعبّر عن تطلّعنا إلى مزيد من الجرأة في الإصلاح، ومزيد من التواصل مع المواطن.

كما أن ميزانية رئاسة الحكومة ليست مجرد وثيقة مالية، بل هي مناسبة للإشادة بالانسجام الحكومي الكبير، وكذلك أداة لتقوية القيادة السياسية والتدبيرية لمؤسسة رئاسة الحكومة وللتحالف الحكومي، ولترسيخ نموذج

السيد الرئيس المحترم؛

إننا نسجل بإيجابية كبيرة الانخراط المتميز لمجلس المستشارين في الدبلوماسية البرلمانية، سواء عبر مشاركته النوعية في الاتحادات البرلمانية الجهوية والدولية أو من خلال اللقاءات الثنائية مع برلمانات الدول الصديقة والشقيقة أو من خلال الندوات الوطنية والدولية التي يحتضنها، حيث أبان المجلس عن دور دبلوماسي متميز ساهم في الدفاع عن القضية الوطنية الأولى قضية وحدتنا الترابية، وتعزيز التعاون جنوب - جنوب والافتتاح على الفاعلين الاقتصاديين والمؤسسيين في مختلف القارات، كل ذلك جعل مجلسنا الموقر يسطع بدور حاسم في نقل صورة مشرقة ومشرقة عن المغرب وعن دينامية مؤسساته الدستورية وعن ثوابت الأمة التي أرسى دعائمها صاحب الجلالة الملك محمد السادس، نصره الله.

السيد الرئيس المحترم؛**السيدات والسادة المستشارون المحترمون؛**

رغم ما تحقق من مكاسب، فإننا نرى بأن تطوير عمل المجلس يظل ورشا مفتوحا ومستمرا، يتطلب مواصلة الإصلاح والتجديد والتحديث، بما يستجيب للتغيرات المتسارعة التي يعرفها المجتمع والدولة، عبر تسريع وتيرة المبادرة التشريعية، خاصة القوانين ذات البعد الاقتصادي والاجتماعي، وتطوير الرقابة البرلمانية لتتحول من مجرد أسئلة إلى أدوات لصحيح وتقويم السياسات العمومية، إلى جانب إعطاء بعد ميداني لتقييم السياسات العمومية، من خلال لجان استطلاع ومواكبة دائمة للبرامج الحكومية. وفي هذا الإطار، نقتراح جملة من التوصيات العملية التي نرى أنها كفيلة بتعزيز أداء المجلس ورفع نجاعته المؤسسية كما يلي:

أولاً: تعزيز مكانة الفرق والمجموعات البرلمانية باعتبارها الركيزة الأساسية في هيكلة العمل البرلماني، من خلال تمكينها من الإمكانيات البشرية والتقنية الكافية للقيام بمهامها التشريعية والرقابية على الوجه الأكمل، من خلال إقرار نظام منصف يراعي العمل النوعي الذي يقوم به أطر وموظفي الفرق البرلمانية، وكذا توسيع فضاءات التنسيق والحوار بين الفرق وبين رئاسة المجلس.

ثانياً: مواصلة الرقمنة والتحديث الإداري داخل المجلس وتعزيز التواصل مع المواطنين ووسائل الإعلام، بما يكرس مبدأ الشفافية والافتتاح.

ثالثاً: إرساء سياسة مؤسساتية قارة في مجال التكوين والتكوين المستمر لفائدة السادة المستشارين وأطر المجلس، تشمل مستجدات تحليل الميزانيات، وتقييم السياسات العمومية، والتواصل المؤسسي، والدبلوماسية البرلمانية، قصد تعزيز الكفاءة والخبرة داخل المجلس.

رابعاً: دعم التواصل المؤسسي للمجلس مع المؤسسات الدستورية والهيئات الاستشارية، في أفق بناء منظومة منسجمة للحكمة الجيدة والتقييم والمساءلة، كما نص على ذلك دستور المملكة.

السيد الرئيس المحترم؛

نحن في فريق الأصالة والمعاصرة، إذ نعبّر عن دعمنا الكامل لهذه الميزانية الفرعية رغم ضعفها بالمقارنة مع التحديات المطروحة، نؤكد استعدادنا الدائم للمساهمة في تطوير هذه المؤسسة والنهوض بأدوارها، وتجويد أدائها، بما ينسجم مع التوجهات الملكية السامية التي جعلت من البرلمان ركيزة أساسية في البناء الديمقراطي، وأداة فاعلة في خدمة المواطن والتنمية الشاملة.

وختاماً، نشيد بجماعة وبكل اعزاز بكل الأطر الإدارية والتقنية لمجلس المستشارين، الذين يواكبون السادة المستشارين بجدية وكفاءة عالية، كما نثمن جهود رئاسة ومكتب المجلس في ترسيخ ثقافة الحوار والافتتاح والتعاون بين مختلف مكونات المجلس...

4- وزارة الاقتصاد والمالية:

فما يخص مناقشة الميزانية الفرعية لوزارة الاقتصاد والمالية برسم سنة 2026 فهي تأتي في ظرفية وطنية ودولية حاسمة، تتسم بتحديات اقتصادية وتزايد الانتظارات الاجتماعية، والتي تجسدت في المطالب التي خرج من أجلها الشباب المغربي للمطالبة بالشغل والصحة والتعليم.

كما يأتي هذا المشروع قانون في ظل استمرار انعكاسات التحولات الجيوسياسية الدولية وارتفاع كلفة المواد الطاقية، وهي إكراهات، رغم حدتها إلا أن بلادنا استطاعت، بفضل القيادة الرشيدة لصاحب الجلالة الملك محمد السادس نصره الله، أن تحافظ على توازناتها الماكرو اقتصادية وتصمد في وجه هذه التقلبات، وأن تواصل تنفيذ الأوراش الإصلاحية الكبرى التي تشكل دعامة أساسية للنموذج التنموي الجديد، وفي مقدمتها ورش تعميم الحماية الاجتماعية، وإصلاح المنظومة الجبائية، وتحديث المالية العمومية وتنزيل خارطة صحية كبيرة، وبنية تحتية رياضية وطرقية هائلة.

السيدة الوزيرة المحترمة؛

في هذا الصدد نسجل بإيجابية قيام الحكومة خلال السنوات الأخيرة بأدوار محورية في تدبير الشأن المالي والاقتصادي الوطني، عبر القيام بإصلاحات هيكلية همت مجالات متعددة، نجملها فيما يلي:

1. التحكم في مؤشرات التوازن المالي من خلال التحكم في عجز الميزانية ومستوى المديونية، دون المساس بالاستثمارات والبرامج الاجتماعية ذات الأولوية؛

2. دعم الاستثمار العمومي، باعتباره حجر الزاوية ورافعة أساسية للنهوض بالاقتصاد الوطني وتعزيز فرص الشغل، حيث تم رفع حجمه إلى مستويات قياسية هذه السنة؛

3. تسريع تنزيل الإصلاح الجبائي وفق مبدأ العدالة الضريبية وتوسيع الوعاء الضريبي، هذا الإصلاح الذي جاء بالتدرج خلال الأربع سنوات الماضية أعطى أكله المجسد في رفع غير مسبوق من حجم المداخل الجبائية. كما تؤكد أهمية انخراط الحكومة في الإصلاح الشمولي لمنظومة الوظيفة

العمومية والأجور في انسجام مع التزامات الحوار الاجتماعي، وفي تحسين مناخ الأعمال وتيسير ولوج المقاولات، خاصة الصغرى والمتوسطة، إلى التمويل والمواكبة.

السيدة الوزيرة المحترمة؛

نلاحظ أن مشروع ميزانية سنة 2026 يكرس التوجه الحكومي نحو اقتصاد مغربي أكثر إنتاجية وعدالة، قادر على مواجهة الصدمات الخارجية، عبر تنويع مصادر النمو وتحسين تعبئة الموارد، وفي نفس الوقت يواصل تنزيل مخططاته الاجتماعية الداخلية وإصلاحاته وأوراشه الاستراتيجية بكل دقة وعزم.

إن فريق الأصالة والمعاصرة، وهو يواكب باهتمام متزايد الجهود الحكومية في تدبير المرحلة التي يمر منها الاقتصاد الوطني، فإنه يؤكد دعمه المبدئي لكل المبادرات الرامية إلى استدامة المالية العمومية، وتحقيق العدالة الاجتماعية والمجالية، وتحفيز الاستثمار الوطني والأجنبي.

وفي هذا الصدد، فقد شكلت سنة 2021، والتي صادفت تفعيل دور اللجنة الوطنية للاستثمار لحظة مهمة مكنت من إرساء قواعد جديدة لدعم المقاولات وتشجيع الاستثمار المنتج، عبر عقد اتفاقيات مع المقاولات التي وضعت بدورها برامج عمل وشرعت في تنفيذها من بينها مجموعة من الشركات التي وقعت اتفاقيات مع وزارة الصناعة والتجارة في إطار صندوق التسريع الصناعي، غير أن إقرار ميثاق الاستثمار الجديد سنة 2023 والذي أرسى آلية جديدة للاستثمار أدت إلى توقف عدد من الاتفاقيات الموقعة السالفة الذكر واعتماد منهجية جديدة تضمن استفادة أكبر للمقاولات، إلا أن استفادة الشركات في إطار ميثاق الاستثمار أصبح مشروطاً بقبول المشاريع والاتفاقيات التي تم توقيعها بعد دخول ميثاق الاستثمار الجديد حيز التنفيذ، بحيث أصبح سريان أي اتفاقية يبدأ من لحظة التوقيع الفعلي للاتفاقيات. هذا التغيير خلق وضعية خاصة بالنسبة لأزيد من 23 شركة التي وجدت نفسها إما غير مؤهلة أو فاقدة لحق الاستفادة بسبب غياب الشروط التي يفرضها الميثاق الجديد، وبالتالي لم تستفيد من امتيازات ميثاق الاستثمار.

لذلك، السيدة الوزيرة المحترمة، فإن حل هذا الإشكال يعد ضرورة قصوى من أجل تجاوز المعوقات التي تواجهها هذه الشركات ضماناً للتنزيل السليم لميثاق الاستثمار الجديد بما يساهم في تطوير المقاولات المغربية وتنزيل المشاريع الاستثمارية بسلاسة ودون صعوبات، انسجاماً مع التوجه الجديد الذي يجعل الاستثمار المنتج ركيزة أساسية للتنمية الاقتصادية والاجتماعية. ومن جهة أخرى، ومع دخول ميثاق الاستثمار الجديد حيز التنفيذ، وبغية تشجيع إحداث فرص الشغل، تم اعتماد منحة خاصة موجهة لدعم خلق مناصب الشغل، شريطة احتفاظ المقاول بالشخص الذي تم تشغيله لمدة لا تقل عن 18 شهراً. غير أن هذه الصيغة، رغم ثبل أهدافها، تظل مُجحفة بالنسبة لعدد من القطاعات الإنتاجية، خاصة الصناعات الغذائية وصناعة

النسيج وصناعة السيارات، حيث يظل معدل دوران اليد العاملة مرتفعاً بحكم طبيعة هذه الأنشطة، مما يجعل الاحتفاظ بنفس الشخص في نفس المنصب أمراً بالغ الصعوبة، وبالتالي يحرم هذه المقاولات من الاستفادة من المنحة رغم التزامها بخلق المنصب نفسه. ومن ثَمَّ، نقترح اعتماد معيار "المنصب المُحدث" عوض "الشخص المستفيد"، بما يضمن تحقيق هدف خلق فرص الشغل دون الإضرار بالمقاولات النشيطة في القطاعات ذات الخصوصية الإنتاجية العالية.

السيدة الوزيرة المحترم؛

في الوقت الذي نثمن فيه مختلف الجهود والنجاحات التي حققتها في الحكومة الحالية، فإننا في ذات الوقت، نسجل بعض الملاحظات التي نراها ضرورة لتحسين الأداء المالي والاقتصادي من بينها:

1. التعجيل بتنزيل إصلاحات الحماية المحلية لتقوية موارد الجماعات الترابية والوصول إلى الاستقلالية المالية الفعلية؛
2. الاهتمام بالطبقة المتوسطة أكثر عبر تخفيف العبء الضريبي عنها وعن المقاولات الصغرى باعتبارها العمود الفقري للاقتصاد الوطني؛
3. تعزيز الحكامة في تدبير المال العام، وربط المسؤولية بالمحاسبة في تنفيذ البرامج المالية كآلية أساسية لتحقيق الأهداف التنموية الكبرى، فالنجاح المالي يقاس بقدرة الميزانية على تحقيق التنمية المتوازنة والعدالة المجالية؛
4. ضرورة تقييم موضوعي لمختلف برامج الدعم التي تم الاستيلاء عليها من الوسطاء وإفشال أهدافها وتقليص آثارها على الفئات الاجتماعية الهشة.

السيدة الوزيرة المحترمة؛

إن ما نطمح إليه جميعاً هو مالية عمومية مواطنة، تجعل من العدالة الضريبية، والنفقات الاجتماعية، ركائز أساسية لاقتصاد قوي ومنتج، فالنجاح المالي يقاس بقدرة الميزانية على تحقيق التنمية المتوازنة والعدالة المجالية، وهو ما يدعونا إلى مواكبة التحولات الجارية في الاقتصاد العالمي وتعميق الإصلاح المالي، لا سيما في مجالات الحكامة، والنجاعة، والتحول الرقمي، بما يجعل وزارة الاقتصاد والمالية فاعلاً أساسياً ومحورياً في قيادة هذا التحول وتحقيق الآثار المنتظرة للسياسات العمومية.

5- المندوبية السامية للتخطيط:

وفيما يتعلق بمناقشة الميزانية الفرعية للمندوبية السامية للتخطيط برسم سنة 2026، فإنها تأتي في ظرفية وطنية ودولية دقيقة، تتسم بتحديات اقتصادية واجتماعية متشابكة، وتستدعي تعزيز آليات التتبع والتقييم وضمان دقة المعلومة الإحصائية باعتبارها قطب الرحي لكل قرار عمومي صائب.

السيد الرئيس المحترم؛

إن أي سياسة تنموية يجب أن تبنى على قراءة علمية للمؤشرات الاقتصادية والاجتماعية والبيئية، وليس على الحدس أو الانطباع. وعلى هذا

ديموغرافي وثقافي متزايد، وتأثير مباشر على سوق الشغل والتحولات الاجتماعية؛

4. إعطاء أهمية أكبر للبعد البيئي ضمن منظومة الإحصاء الوطني، بالنظر إلى التحديات المناخية التي تواجه بلادنا ومشاريعها الاستراتيجية في الطاقات المتجددة والماء.

السيد المندوب السامي؛

إن مشروع ميزانية سنة 2026 يشكل لحظة مهمة لترسيخ المندوبية كؤسسة وطنية مستقلة للخبرة، مواكبة للأوراش الإصلاحية الكبرى التي أطلقها جلالة الملك محمد السادس نصره الله، سواء تعلق الأمر بتعميم الحماية الاجتماعية، أو بتقوية منظومة الاستثمار العمومي، أو بإعادة هيكلة الاقتصاد الوطني وفق معايير جديدة للجودة والنجاعة. لذلك نطالب في فريق الأصالة والمعاصرة بدعم المندوبية السامية للتخطيط أكثر، لأن من شأن ذلك تعزيز الاستثمار في المعلومة وفي العقل الوطني المنتج للمعرفة وفي التخطيط الناجح للمستقبل، وذلك من خلال:

- تعزيز الموارد البشرية والتقنية للمندوبية؛
- تحسين شروط عمل الباحثين الميدانيين؛
- دعم الابتكار في مجال جمع وتحليل المعطيات؛
- تكثيف الجهود لتبسيط لغة الأرقام وتوصيلها للمواطن بطريقة ميسرة ومفهومة.

السيد الرئيس المحترم؛

في الختام، نعبّر عن تقديرنا العميق للسيد المندوب السامي ولجميع أطر المندوبية السامية للتخطيط على ما يبذلونه من جهد وتفا في خدمة الوطن، وتنطلع إلى أن تشكل ميزانية سنة 2026 مرحلة جديدة لترسيخ ثقافة التقييم والتخطيط المبني على المعطيات، في ظل التحديات التنموية التي تواجه بلادنا اليوم والتي لا يمكن أن تواجه إلا بتحليل علمي استباقي، بما يساهم في بناء مغرب العدالة المجالية والتنمية المستدامة، تحت القيادة الرشيدة لجلالة الملك محمد السادس نصره الله وأيده...

6- المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي:

إن هذا المجلس أضفى في السنوات الأخيرة منارة للرأي الدستوري والمشورة، ليس فقط بما يقدمه من آراء وتقارير، بل بوصفه مؤسسة للملاحظة والتحليل للتحولات الاقتصادية والاجتماعية والبيئية، وتقديم التوصيات الدقيقة للمؤسسات والدارسين، توصيات تنير الطريق نحو قرارات السياسات العمومية الصائبة.

ونسجل في فريقنا الدور الكبير الذي قام به المجلس في عام 2025، والذي تناول قضايا جوهرية، في مجالات متعددة كالقانون الأخضر والتحول الطاقوي،

الأساس أصبح من البديهي أن تبني جودة القرار العمومي على معطيات دقيقة وموثوقة، وهنا تبرز المندوبية السامية للتخطيط كفاعل مؤسسي استراتيجي، تضطلع بمسؤولية وطنية في إنتاج المعرفة الإحصائية، وتحليل التحولات المجتمعية، وتقييم أثر السياسات العمومية بموضوعية واستقلالية.

السيد المندوب السامي؛

لقد تابعا بإيجابية حصيلة عمل مؤسستكم سواء تعلق الأمر بالإحصاء العام أو باقي المبادرات الرائدة، ونذكر منها:

- نجاح تنظيم عملية الإحصاء العام للسكان والسكنى في ظروف ممتنة وتقنية، عززت مصداقية المعطيات الديموغرافية والاجتماعية؛
- إصدار تقارير وتحليلات قطاعية ودورية حول مؤشرات التشغيل والفقر والنمو الاقتصادي، وهو ما مكن من إغناء النقاش العمومي بالأرقام والحقائق؛
- تطوير منظومة الإحصاء الجهوي في انسجام مع ورش الجهوية المتقدمة، بما يسمح بتوجيه السياسات الترابية بشكل أكثر دقة؛
- تعزيز التعاون المؤسسي مع القطاعات الوزارية والمؤسسات الوطنية في مجال تبادل البيانات وتحليلها؛
- مواصلة تحديث المنظومات المعلوماتية واعتماد المقاربات الرقمية في جمع وتحليل المعطيات، مما ينسجم مع التحول الرقمي الذي تعرفه بلادنا.

السيد الرئيس المحترم؛

إن هذه الجهود تبرز على تطور عمل المندوبية، ويتطلب أكثر الانتقال من منطق الإحصاء الوصفي إلى منطق التحليل الاستباقي الذي يواكب دينامية الإصلاحات الكبرى، ويستشرف أثرها على المدى المتوسط والبعيد.

السيد الرئيس المحترم؛

إن فريق الأصالة والمعاصرة، وهو يثمن عاليا المسار الإيجابي للمندوبية السامية للتخطيط، يسجل في المقابل بعض الملاحظات التي يرى أنها ضرورية لتقوية أداء المندوبية خلال سنة 2026، وفي مقدمتها:

1. تسريع أكبر لرقمنة قاعدة المعطيات الإحصائية الوطنية، وضمان افتقارها بشكل أكبر أمام الباحثين والفاعلين الاقتصاديين والمجتمع المدني، بما يعزز الشفافية ويكرس الحق فيولوج إلى المعلومة؛
2. توسيع نطاق الإحصاءات القطاعية والجهوية، حتى تستجيب لحاجيات التخطيط الترابي وتمكّن الجماعات الترابية من الاعتماد على مؤشرات دقيقة في برمجة مشاريعها التنموية؛
3. تحيين المؤشرات الاجتماعية بصفة دورية لتقييم أثر البرامج العمومية على الفئات الهشة، خصوصاً في مجالات التعليم، الصحة، والتشغيل مع إدماج البعد الديموغرافي للشباب في التحليلات المستقبلية، لما لهذه الفئة من وزن

بالموارد البشرية والتقنية اللازمة لتحديث أدوات التحليل والتنبؤ وإعداد دراسات استشرافية تدعم الحكومة في اتخاذ القرارات الاستراتيجية العمومية الصائبة.

السيد الرئيس المحترم؛

إن المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي ليس فقط مجرد هيئة استشارية، بل هو رمز للتطور الديمقراطي، ومصدر ثقة المواطن في قدرة الدولة على إدارة الشأن العام بكفاءة وعدالة.

في الختام، يؤكد فريق الأصالة والمعاصرة دعمه الكامل للمجلس، ويشيد بجهوده في إثراء النقاش العام، وفي دعم الحكومة في اتخاذ القرارات الاقتصادية والاجتماعية والبيئية الكبرى، خاصة وأن هذه المؤسسة تعتبر ركيزة أساسية للحكمة والحوار الاجتماعي البناء والابتكار في السياسات العامة، في خدمة جميع المواطنين، تحت القيادة الحكيمة لصاحب الجلالة الملك محمد السادس، نصره الله.

7-الوزارة المنتدبة المكلفة بالاستثمار والثقافة وتقييم السياسات العمومية:

إن مناقشة الميزانية الفرعية للوزارة المنتدبة المكلفة بالاستثمار والثقافة وتقييم السياسات العمومية، تأتي في سياق دقيق وحاسم، تتقاطع فيه رهانات الإقلاع الاقتصادي مع انتظارات اجتماعية ملحة، خاصة لدى فئة الشباب الذين يعبرون بطرق جديدة عن طموحاتهم في التشغيل والمبادرة والمشاركة الفعلية في الدورة الاقتصادية.

في ذات السياق تأتي سنة 2026 كمرحلة مفصلية في تنزيل التوجهات الاستراتيجية للمملكة، التي جعلت من الاستثمار حجر الزاوية للنمو والتنمية المحلية وركيزة لا محيد عنها لتحقيق أهداف النموذج التنموي الجديد.

وفي هذا الإطار، تضطلع الوزارة المنتدبة المكلفة بالاستثمار والثقافة وتقييم السياسات العمومية بدور محوري في تحقيق الانسجام بين السياسات العمومية وتوجيهها نحو تحقيق أثر ملموس على حياة المواطن، من خلال العمل على تحفيز الاستثمار، وتقييم نجاعة التدخلات العمومية.

السيد الوزير المحترم؛

لا بد من التنويه بالجهودات الكبيرة التي بذلتها الحكومة خلال فترة ولايتها، سواء على مستوى تفعيل الميثاق الجديد للاستثمار، أو في مجال تقوية التنسيق المؤسسي بين الفاعلين العموميين، أو في دعم المراكز الجهوية للاستثمار باعتبارها الواجهة الترابية للسياسات الاستثمارية. وقد ساهمت هذه الدينامية في تعزيز الثقة لدى الفاعلين الاقتصاديين وفي تحسين مناخ الأعمال، بما ينسجم مع التوجيهات الملكية السامية التي أكدت في أكثر من مناسبة على ضرورة جعل الاستثمار العام والخاص في صلب الدينامية الاقتصادية للمغرب.

كما نثمن الجهودات الحكومية الرامية إلى تبسيط المساطر باعتبارها

الذي يمثل المحرك الأساسي لمستقبل التنمية المستدامة. إلى جانب قضايا العدالة الاجتماعية والمجالية باعتبارها حجر الزاوية في مشروع المغرب الجديد ونظام الحماية الاجتماعية ومستقبل التشغيل في ظل الثورة الرقمية وقضايا الشباب والمرأة.

السيد الرئيس المحترم؛

إننا في فريق الأصالة والمعاصرة نقدر جهود المجلس وتنوعه، ونشيد بما اتسم به عمله من مهنية وموضوعية واستقلالية وفعالية، كما نقدر انفتاح المجلس على المجتمع المدني والفاعلين الاقتصاديين والاجتماعيين وعلى الإعلام الذي اعتبره بحق شريكا أساسيا في نشر ثقافة الحكامة والنزاهة.

ومع ذلك، وانطلاقا من مسؤوليتنا، نرى أن المرحلة القادمة تتطلب عملا دؤوبا لتعزيز تأثير المجلس على أرض الواقع، وعدم الاكتفاء بالتقارير التي قد تظل حبيسة الرفوف، بل يتعين ربطها مباشرة بالقرارات والسياسات العامة، كضرورة حيوية للاستفادة من المجهود القيمي الذي يقوم به المجلس.

ومن هذا المنطلق، يجب أن تكون أولوياتنا واضحة في تعزيز آليات التفاعل والتنسيق بين المجلس والحكومة والبرلمان، لضمان تحويل التوصيات إلى إجراءات ملموسة، ومتابعة تطبيقها بشكل منتظم.

كما يتعين بالموازاة مع ذلك، إرساء نظام تقييم دوري لأثر آراء المجلس على السياسات العامة، لكي يرى المواطن النتائج في حياته اليومية، ويشعر بتأثير هذه المؤسسة، بالإضافة إلى إدماج الشباب والاستفادة من الثورة الرقمية في تطوير منظومة الاستشارة يبقى ضروريا من خلال آليات رقمية تفاعلية، وفضاءات حوارية مباشرة، فالشباب هم مستقبلنا، وهم شركاء أساسيون في التحول الاجتماعي والاقتصادي الذي تشهده بلادنا. فالشباب المغربي اليوم يسعى للمشاركة، لإسماع صوته، وليكون فاعلا في رسم ملامح السياسات العامة.

لذا، ندعو المجلس رغم استقلاليته فقط نريده أن يعزز السياسات العمومية إلى:

- إصدار رأي استشاري سنوي حول وضعية الشباب المغربي، يسلط الضوء على تطلعاتهم الاقتصادية والاجتماعية والثقافية؛
- تطوير منصة رقمية مفتوحة للاستشارة والمشاركة المباشرة؛
- اعتماد مقاربات استباقية لفهم التحولات المرتبطة بالجيل الجديد، خاصة في سوق الشغل وفي القيم الاجتماعية والثقافية.

السيدات والسادة المستشارين المحترمين؛

بهذه المناسبة ولكي يضطلع المجلس بدوره على أكمل وجه ولكي يتحول إلى محرك لتعزيز التحليل والتقييم والتواصل ولتتمكن المجلس من أداء مهامه الاستشارية بأعلى مستويات الكفاءة، خاصة في مجالات الاقتصاد الأخضر، والتحول الرقمي، والاستثمار الاجتماعي والعدالة المجالية، ندعو إلى تزويده

1. إحداث برامج استثمارية موجهة للشباب في مجالات الاقتصاد الرقمي والاقتصاد الأخضر والصناعات الثقافية والإبداعية؛
2. تفعيل حوافز خاصة بالمقاولات الناشئة تسهل الولوج إلى التمويل وتوفير المرافقة التقنية والإدارية اللازمة؛
3. تطوير شراكات استراتيجية مع الجامعات ومراكز البحث والابتكار لربط المعرفة بالاقتصاد وتحويل الأفكار إلى مشاريع منتجة؛
4. إرساء مقاربة تواصلية حديثة تعتمد على التفاعل الرقمي والتقارب مع الشباب، لتقريب السياسات العمومية من نبضهم وتطلعاتهم.

السيدات والسادة المستشارون المحترمون؛

نعتبر في فريقنا أن الالتقاء بين السياسات العمومية تظل المفتاح الضروري لنجاح أي سياسة استثمارية، لأنها الضمانة لعدم هدر الموارد، ولتحقيق التكامل بين الجهود القطاعية. وهذا يتطلب مزيداً من التنسيق بين مختلف القطاعات الحكومية والمؤسسات العمومية والفاعلين الترابيين، في إطار رؤية منسجمة وواضحة المعالم.

ولذلك ندعو إلى إعطاء الأولوية للجهات التي تعاني من خصائص في البنيات التحتية الاقتصادية، ودعم المشاريع التي تخلق القيمة المضافة محلياً وتشغل الشباب والنساء، لأن الاستثمار الناجح هو الذي يخلق الثروة ويصون الكرامة.

السيدات والسادة الكرام؛

إن مشروع ميزانية سنة 2026، الذي رفع من حجم الاستثمار العمومي، بما يتضمنه من توجهات وأهداف، يقدم فرصة حقيقية لتكريس رؤية جديدة للاستثمار الوطني، قائمة على النجاعة، والشفافية، والعدالة المحلية، والابتكار الاقتصادي والاجتماعي.

وفي الختام، نجدد دعمنا الكامل لجهود الحكومة في هذا الورش الاستراتيجي، مع التأكيد على أهمية تعزيز البعد التشاركي في التخطيط والتنفيذ، والافتتاح على اقتراحات الفاعلين الاقتصاديين والمجتمع المدني والمجالس الترابية، بما يضمن نجاح هذا المسار. وندعو إلى أن تكون سنة 2026 محطة حاسمة لتسريع التحول الاستثماري، وضمان التوزيع العادل لعوائده، مع جعل الشباب في صلب هذا التحول باعتبارهم الثروة الحقيقية ورافعة لمستقبل مشرق... وشكراً.

8- الهيئة الوطنية للنزاهة والوقاية من الرشوة ومحاربتها؛

فيما يتعلق بمناقشة الميزانية الفرعية للهيئة الوطنية للنزاهة والوقاية من الرشوة ومحاربتها برسم سنة 2026، فإنها تأتي في سياق وطني دقيق يتسم بتسارع الإصلاحات الهيكلية وارتفاع سقف الانتظارات المجتمعية بخصوص تعزيز قيم الشفافية والنزاهة وربط المسؤولية بالمحاسبة، كما نعتبرها مرحلة جديدة من بناء الثقة بين المواطن والدولة، تؤثر على وعي جاعي متزايد

خطوات أساسية نحو تحقيق النجاعة المطلوبة في تدبير الموارد العمومية. ونسجل هنا بإيجابية كبيرة، وبفضل هذه الجهود، ظهور ملامح تحسن المؤشرات العامة لجاذبية الاستثمار، وتزايد اهتمام المستثمرين الأجانب بعد الاستقرار التشريعي والتنظيمي الذي وفره الميثاق الجديد.

غير أن فريقنا، وهو يقدر هذه المكتسبات، يرى في الوقت ذاته أن رهانات المرحلة المقبلة تتطلب نفساً أقوى وأسرع من طرف الوزارة، حتى تترجم هذه الإصلاحات على أرض الواقع وبأثر ملموس ينعكس على الوضع الاقتصادي والاجتماعي لبلادنا، خاصة في الجهات التي ما تزال تعاني من ضعف في الاستثمارات المنتجة ومحدودية في فرص الشغل، انسجاماً مع التوجيهات الملكية خاصة تلك الواردة في خطاب افتتاح السنة التشريعية الحالية، خاصة وأن الإصلاحات التي انخرط فيها المغرب في مجال الاستثمار لا يمكن أن تؤتي ثمارها إلا إذا استحضرت البعد الترابي والبعد الاجتماعي والعدالة المحلية، فلاستثمار في نظرنا ليس مجرد رقم في قانون المالية، بل هو أداة لإعادة توزيع فرص التنمية وضمان عدالة مجالية حقيقية باعتبارها وسيلة لبناء مغرب جديد، مغرب الفرص المتكافئة، والمبادرة، والكرامة.

في هذا الصدد، نشير إلى مجموعة من الملاحظات الموضوعية التي ينبغي معالجتها، وعلى رأسها:

1. بطء تفعيل الميثاق الجديد على المستوى الجهوي، حيث لا تزال بعض الجهات، وخاصة تلك ذات الأولوية التنموية، لم تستفد بعد من الدينامية الاستثمارية، رغم الإمكانيات الاقتصادية التي تخر بها؛
2. ضعف التنسيق الميداني بين المتدخلين في منظومة الاستثمار، خاصة على المستوى الترابي، وهو ما يحد من فعالية الالتقاء التي تشكل أحد أعمدة رؤية الوزارة؛
3. بلادنا اليوم في حاجة إلى تفعيل نظام متكامل لتقييم الأثر الاجتماعي والاقتصادي للسياسات الاستثمارية، لأن نجاح أي إصلاح لا يقاس فقط بالمؤشرات المالية، بل بمدى انعكاسه على حياة المواطن وتحسين قدرته على العمل والإنتاج؛
4. ضرورة إدماج فئة الشباب، في الاستراتيجية الاستثمارية الوطنية، ليس كثئة مستهدفة فقط، ولكن كشريك فاعل ومبدع في صناعة الثروة الوطنية.

السيد الوزير المحترم؛

جيل اليوم هو جيل المبادرة والإبداع، جيل يملك العديد من الآليات والمعارف الجديدة، ويبحث عن فضاء يتيح له التعبير والمشاركة، جيل يسعى إلى أن يكون فاعلاً اقتصادياً من خلال مشاريع صغيرة، أو مقاولات ناشئة، أو مبادرات مبتكرة.

ومن هذا المنطلق، ندعو وزارتك إلى بلورة رؤية أكثر جرأة وشمولاً تجاه الشباب، من خلال:

لأن تعدد الفاعلين دون وضوح في الاختصاصات قد يؤدي إلى تشتت الجهود وضعف الأثر؛

3. إدماج مقارنة تواصلية رقمية أكثر تفاعلية، تُمكن المواطنين، وخاصة الشباب، من المشاركة الفعلية في تعزيز النزاهة من خلال منصات سهلة الاستعمال وآمنة قانونياً؛

4. توسيع برامج التحسيس والتربية على النزاهة في المناهج التعليمية، وغرس قيم الاستقامة والمسؤولية منذ المراحل الدراسية الأولى، لأن بناء جيل واع بخطورة الفساد هو أقوى وسيلة لمحاربة الظاهرة في المستقبل.

السيد الرئيس المحترم؛

لقد أبانت التجربة على أن الرشوة والفساد ليس مجرد انحراف فردي، بل هو أبرز العوائق البنيوية أمام التنمية، يضعف الثقة، ويُقوّض مجهودات الاستثمار العمومي والخاص، ويخلق شعوراً بالإحباط لدى المواطن.

ولهذا فإننا نرى أن عمل الهيئة يجب أن يتجه نحو تقييم الأثر الميداني لتدخلاتها وليس فقط حصرها في تقارير أو حملات توعية. لذلك نحتاج اليوم إلى مؤشرات كمية ونوعية دقيقة تقيس مدى تراجع مظاهر الفساد ونجاعة آليات التبليغ وسرعة البت في الملفات ومدى تفاعل الإدارات العمومية مع توصيات الهيئة.

السيد الرئيس المحترم؛

إننا في فريق الأصالة والمعاصرة نعتبر أن تحصين المال العام والصفقات العمومية يشكل المدخل الأساسي لبناء نموذج تنموي جديد قائم على العدالة والمساواة وتكافؤ الفرص.

في هذا الصدد، ندعو الهيئة إلى إرساء شراكات استراتيجية مع البرلمان من جهة، وبينها وبين مؤسسات المراقبة المالية للمجلس الأعلى للحسابات من جهة أخرى، من أجل ضمان تكامل الأدوار وتبادل الخبرات والمعطيات.

السيد الرئيس المحترم؛

إن التحديات المطروحة على بلادنا لم تعد تقبل بالمساطر الغامضة أو التبريرات البيروقراطية، وهذا ما يستدعي من الهيئة أن تواكب التحول الرقمي والاجتماعي من خلال أدوات تواصل حديثة، تضمن التفاعل المباشر مع قضايا الرأي العام، عبر وسائط التواصل الاجتماعي، لأن الفضاء الرقمي أصبح اليوم ساحة حقيقية للمعركة ضد الفساد رغم تسجيلنا لانحرافات عديدة في هذا المجال، حيث لم يعد فضح الفساد هو الهدف، بل الابتزاز والاعتناء من هذا الابتزاز الذي يكون باطلاً أحياناً.

وفي الختام، يؤكد فريق الأصالة والمعاصرة دعمه الثابت والمبدئي لكل الجهود التي تبذلها الهيئة الوطنية للنزاهة والوقاية من الرشوة ومحاربتها، ويدعو إلى تعزيز جهود التعاون التي تجمعها بمؤسسات الدولة والحكومة والمجتمع المدني. كما يؤكد أن ترسيخ النزاهة والشفافية هو مشروع مجتمعي لبناء دولة الثقة

بأن مكافحة الفساد ليست مجرد شعارات سياسية، بل هي رهان مؤسسي وتنموي حاسم يرتبط بالاستجابة لانتظارات المواطنين، وخاصة فئة الشباب التي خرجت للتعبير عن مطالب اقتصادية واجتماعية تتقاطع في مجملها مباشرة مع تحسين وتجويد الخدمات العمومية وجاذبية الاستثمار واستدامة النموذج التنموي الوطني الذي دعا إليه جلالة الملك محمد السادس، نصره الله، في أكثر من مناسبة.

السيد الرئيس المحترم؛

إن فريق الأصالة والمعاصرة يسجل بكل تقدير، الجهود الملموسة التي تبذلها الهيئة في توسيع مجالات تدخلها وتعزيز حضورها الميداني والمؤسسي. في هذا الإطار شكلت سنة 2025 محطة مفصلية في مسار ترسيخ مكانة الهيئة ضمن منظومة الحكامة الجيدة، من خلال تفعيل مجموعة من الأوراش المهمة، من أبرزها:

1. تعزيز الإطار المؤسسي والقانوني لتنفيذ الاستراتيجية الوطنية للنزاهة، بما يسمح بتحديد أدوار المتدخلين وتوضيح مجالات التقاطع والتكامل بين الهيئة ومختلف القطاعات الحكومية والمؤسسات العمومية؛
 2. تطوير المنظومة الرقمية للتصريح بالملكيات وتبليغات، وهو ورش نوعي يرسخ الشفافية الرقمية ويساهم في تتبع الثروات غير المبررة؛
 3. دعم التعاون والشراكة مع القطاعين العام والخاص، انسجاماً مع المقاربة التشاركية التي تجعل من محاربة الفساد مسؤولية جماعية؛
 4. الانفتاح على المجتمع المدني والإعلام، باعتبارها ركيزتين أساسيتين في نشر ثقافة النزاهة وتعزيز الرقابة المجتمعية.
- لكننا، من موقعنا كفريق مسؤول، نؤكد أن هذه الدينامية الإيجابية تحتاج إلى نقلة نوعية ثانية توازي حجم التحديات المطروحة، خاصة على المستوى الترابي.

السيد الرئيس المحترم؛

إن محاربة الفساد ليست فقط مسألة قوانين أو نصوص، بل هي قضية ثقافة وسلوك ومواطنة. ولهذا، فإن فريقنا يدعو إلى:

1. تطوير المنظومة القانونية المؤطرة للتصريح الإلزامي بالملكيات بغية تجاوز النقائص التي تعترضها والارتقاء بها إلى نظام أكثر فعالية في الإسهام في الوقاية من الفساد ومكافحته. ونسجل هنا إيجابية كبيرة مبادرة وزارة الانتقال الرقمي والإصلاح الإداري بخصوص إعداد مسودة لمراجعة قانون التصريح بالملكيات، وذلك تفاعلاً مع المذكرة الاستعجالية التي وجهتها رئيسة المجلس الأعلى للحسابات للوزارة في شهر يوليوز من السنة الماضية؛
2. تسريع تنزيل الاستراتيجية الوطنية للنزاهة على المستوى الترابي، عبر إحداث آليات جهوية ومحلية للتنسيق والتتبع، تمكن من تنزيل مضامينها في الإدارات والمجالس الترابية والمؤسسات العمومية؛
2. تعزيز التنسيق بين الهيئة وباقي المؤسسات الدستورية والقطاعية،

ونحن في هذا الإطار المجهودات الكبيرة المبذولة في مجال تطوير الصناعة الدفاعية الوطنية، تنفيذاً للتوجيهات الملكية السامية الرامية إلى تحقيق الاستقلالية الدفاعية التدريجية وإدماج هذا القطاع في النسيج الصناعي والاقتصادي الوطني، بما يفتح آفاقاً جديدة للاستثمار والبحث العلمي والابتكار.

كما نسجل بإيجابية برامج التكوين والتأهيل العسكري التي تواكب التطور التكنولوجي الحديث في مجالات الاتصالات والمراقبة والطيران والأمن السيبراني، وهي برامج جعلت من المؤسسة العسكرية مدرسة وطنية للتفوق والانضباط والكفاءة، تساهم في تكوين أطر متميزة داخل وخارج الميدان العسكري.

وفي هذا السياق، نثمن كذلك جهود إدارة الدفاع الوطني في تطوير المنظومة المعلوماتية والأمن السيبراني، في ظل التحديات الرقمية المتزايدة، مما يعكس حرص المملكة على تأمين فضاءها السيادي الرقمي وضمان حماية بنيتها التحتية الاستراتيجية من أي تهديدات إلكترونية محتملة.

السيد الوزير المحترم؛

لا يمكن الحديث عن دور القوات المسلحة الملكية دون التوقف عند مساهمتها الإنسانية والاجتماعية داخل وخارج الوطن.

فمن خلال تدخلاتها السريعة والفعالة أثناء الكوارث الطبيعية، كما رأينا في زلزال الحوز سنة 2023، أثبتت هذه القوات من جديد أنها قوة وطنية رائدة تجسد قيم التضامن والتكافل الإنساني.

كما أن انخراطها المستمر في عمليات حفظ السلام الأممية في إفريقيا، يعكس وفاء المغرب لالتزاماته الدولية في دعم الأمن والاستقرار العالميين، وفق الرؤية الملكية السديدة القائمة على التعاون جنوب - جنوب.

السيد الوزير المحترم؛

إننا في فريق الأصالة والمعاصرة لا ندعم جهود القوات المسلحة من خلال دعم هذه الميزانية فقط، بل نحییها عالياً ونقدر تضحياتها الجسام في مختلف المحطات.

وفقمك الله لما فيه خدمة وطننا العزيز، تحت القيادة الرشيدة لصاحب الجلالة، حفظه الله ونصره...

2- وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية:

وبخصوص مناقشة الميزانية الفرعية لوزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية برسم مشروع قانون المالية لسنة 2026، فإنها تشكل مناسبة مواتية لنثمن في فريق الأصالة والمعاصرة العرض القيم والشامل الذي تفضلتم به، السيد الوزير المحترم، بمناسبة تقديم مضامين الميزانية الفرعية لوزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية على أظفارنا وهو ما مكننا من الإحاطة بأهم المنجزات التي راكبتها الوزارة والوقوف عند مختلف السياسات العمومية الموجهة لهذا

وليس فقط مجرد التزام إداري، خاصة وأن الشفافية والنزاهة تعد دعامة أساسية لتحقيق العدالة المجالية والتنمية الشاملة التي يتطلع إليها جميع المغاربة. ونحن في فريق الأصالة والمعاصرة، نعبر عن ثقتنا في قدرة الهيئة على أن تجسد، من خلال برامجها وأدواتها إلى جانب جميع المؤسسات المعنية، طموح جلالة الملك محمد السادس نصره الله في بناء إدارة حديثة نزيهة في خدمة المواطن والتنمية...

■ ثانياً: قطاعات لجنة الخارجية والدفاع الوطني والمغاربة المقيمين في الخارج:

1- إدارة الدفاع الوطني:

إن مناقشة الميزانية الفرعية لإدارة الدفاع الوطني برسم مشروع قانون المالية لسنة 2026، تشكل مناسبة مواتية نستحضر من خلالها الرمية الوطنية الرفيعة للمؤسسة العسكرية ودورها المحوري في الدفاع عن الوحدة الترابية للمملكة، وصون السيادة الوطنية، والمساهمة في التنمية الشاملة للبلاد، تحت القيادة الحكيمة لأمر المؤمنين، القائد الأعلى ورئيس أركان الحرب العامة للقوات المسلحة الملكية، جلالة الملك محمد السادس نصره الله وأيده.

السيد الوزير المحترم؛

يأتي عرض هذه الميزانية في سياق وطني يتسم بتعزيز المكتسبات التي حققتها بلادنا على مستوى قضيتنا الوطنية الأولى، قضية الصحراء المغربية، والتي عرفت خلال السنة الجارية دعماً دولياً متزايداً لمبادرة الحكم الذاتي باعتبارها الحل الجدي والواقعي والوحيد للنزاع الإقليمي المفتعل. كما نثمن قرار مجلس الأمن يوم 31 أكتوبر الماضي الذي شكل يوماً تاريخياً فاصلاً، أقره صاحب الجلالة، حفظه الله، عيداً وطنياً للوحدة، وحدة الوطن ووحدة الشعب تحت قيادة جلالة الملك.

وفي هذا السياق، لا يسعنا إلا أن نثمن الجهود الجبارة التي تبذلها القوات المسلحة الملكية في حماية الحدود الجنوبية للمملكة، والتصدي بحزم لأي استفزازات تمس بأمنها واستقرارها، في التزام تام بضوابط القانون الدولي. كما نعبر عن اعتزازنا الكبير بالمستوى العالي من الجاهزية والانضباط والاحترافية التي تتميز بها قواتنا المسلحة الملكية بمختلف مكوناتها البرية والجوية والبحرية، والتي بفضل توجيهات جلالة الملك، نصره الله، أصبحت نموذجاً يحتذى به في إفريقيا والعالم العربي من حيث التنظيم، والتكوين، والالتزام بالمبادئ الإنسانية.

السيد الوزير المحترم؛

إن ما حققته المملكة خلال السنوات الأخيرة من تحديث شامل للمنظومة الدفاعية، يعكس رؤية استراتيجية بعيدة المدى لجلالة الملك محمد السادس نصره الله، تقوم على إرساء سياسة دفاعية استباقية تواكب التحولات الجيوسياسية والتكنولوجية على المستويين الإقليمي والدولي.

للمملكة.

السيد الوزير المحترم؛

إن القيميين الدينيين، بما يتحملونه من مسؤوليات جسيمة في التوجيه والإرشاد ونشر القيم الإسلامية السمحة، يستحقون كل التقدير والدعم.

ونود هنا أن نعبر عن تميمنا للجهود المبذولة لتحسين أوضاعهم المادية والمعنوية، من خلال الرفع من التعويضات، وتمكينهم من التغطية الصحية والاجتماعية، معبرين في الوقت ذاته عن أملنا في تسريع وتيرة الإصلاح في هذا المجال حتى يشمل جميع الفئات دون استثناء.

كما نؤكد على ضرورة تعزيز برامج الدعم الموجهة لأسر القيميين الدينيين، لا سيما في مجالات التعليم والتغطية الاجتماعية والسكن، تجسيدا للمكانة المتميزة التي يحظون بها داخل المجتمع، وكذلك عرفاناً وتقديراً لما يقدمونه من خدمات في سبيل نشر الوعي الديني السليم وخدمة بيوت الله.

السيد الوزير المحترم؛

لقد أبان قطاع التعليم العتيق عن دوره الحيوي في الحفاظ على الذاكرة الدينية والثقافية للمغرب، وهو ما يستدعي مواصلة دعمه وتطوير برامج التعليم والتكوين وتمكين مؤسساته من الوسائل المادية والبيداغوجية الكفيلة بتحسين جودة التعليم وضمان إدماج خريجيه في النسيج العلمي والدعوي الوطني. وهنا ندعوكم، السيد الوزير المحترم، ومعكم الحكومة برمتها، إلى تسير الإحسان العمومي الموجه للمدارس العتيقة، حيث لا يستهدف العمل الخيري هنا سوى وجه الله تعالى فلماذا نعقد مساطره ونخضه للتضريب؟

السيد الوزير المحترم؛

إننا نثمن عالياً ما حققته برامج محو الأمية بالمساجد، التي ساهمت في تمكين مئات الآلاف من النساء والرجال من اكتساب مهارات القراءة والكتابة، مما انعكس إيجاباً على مستوى الوعي المجتمعي والمشاركة المدنية. ونوصي في هذا السياق بتوسيع قاعدة المستفيدين وتحديث المناهج والوسائل التعليمية لتتلاءم مع التحولات الرقمية الراهنة.

السيد الوزير المحترم؛

ندرك تماماً حجم التحديات المالية التي تواجه وزاراتكم، في ظل تعدد القطاعات التابعة لها واتساع مجال تدخلها، ومع ذلك نثمن حرصكم على الترشيح الأمثل للإنفاق وتوجيه الموارد نحو المجالات ذات الأثر المباشر على المواطنين.

ونعتبر أن تبيين الأسس الوقفية عبر مشاريع استثمارية اجتماعية واقتصادية، يمثل توجهاً استراتيجياً، يجب تعزيزه في السنوات المقبلة، لما له من دور في تحقيق العدالة المالية وتمويل مشاريع التنمية المحلية ودعم الفئات الهشة.

السيد الوزير المحترم؛

القطاع واستحضار الرسالة النبيلة التي تضطلع بها هذه الوزارة في صون القيم الدينية والروحية للأمة المغربية وترسيخ مبادئ الوسطية والاعتدال وحماية الهوية الوطنية في بعدها الديني الأصيل، تحت الرعاية السامية لأمير المؤمنين، جلالة الملك محمد السادس، نصره الله وأيده.

السيد الوزير المحترم؛

لقد تابعتنا في فريقنا بكل تقدير واهتمام حصيلة عمل وزاراتكم خلال السنة المنصرمة، حيث سجلنا تقدماً ملموساً في مجالات متعددة، سواء على مستوى تدبير شؤون الأوقاف أو تأهيل المساجد أو تحسين وضعية القيميين الدينيين، إضافة إلى تعزيز إشعاع المملكة في مجال تكوين الأئمة والمرشدين داخل المغرب وخارجه.

وفي هذا الإطار، نثمن عالياً السياسة الحكيمة التي تنتهجونها في ترشيد تدبير الأملاك الوقفية، عبر اعتماد مقاربة تجمع بين المحافظة على الطابع الديني للوقف وبين استثماره في مشاريع ذات بعد اجتماعي وتنموي، بما يضمن استدامة هذا المورد الحيوي، ويعزز مكانته كرافعة من روافع التنمية الوطنية. كما نسجل بإيجابية استمرار البرنامج الوطني لتأهيل البنيات التحتية للمساجد، والذي عرف خلال السنوات الأخيرة دينامية ملحوظة، سواء من حيث بناء المساجد الجديدة في مختلف جهات المملكة، أو من حيث ترميم وتأهيل المساجد المغلقة، بما يحافظ على طابعها المعماري الأصيل ويضمن سلامة المصلين.

وننوه كذلك بالجهود الرامية إلى الرقمنة الإدارية داخل الوزارة، خصوصاً ما يتعلق بتدبير الأملاك الوقفية وإعداد الخرائط العقارية، وهو توجه ينسجم مع مبادئ الحكامة الجيدة وربط المسؤولية بالمحاسبة، كما وردت في دستور المملكة وتوجيهات جلالة الملك نصره الله.

السيد الوزير المحترم؛

إن الحقل الديني ببلادنا، كما تعلمون، هو ركيزة أساسية في حفظ الأمن الروحي للمغاربة، وفي تحصين المجتمع من نزعات التطرف والانغلاق. وفي هذا السياق، لا يسعنا إلا أن نثمن الجهود الملكية السامية التي جعلت من المغرب نموذجاً يحتذى به في إدارة الشأن الديني، عبر إعادة هيكلة مؤسسات هذا الحقل وضمان استقلاليتها ونجاعتها في أداء مهامها.

كما نؤكد على أهمية الدور الريادي لمعهد محمد السادس لتكوين الأئمة والمرشدين والمرشدات، الذي أصبح اليوم قبلة للعديد من الدول الإفريقية والعربية، لما يوفره من تكوين رصين يجمع بين المعارف الدينية الأصيلة والافتتاح على القضايا الراهنة، مما يعزز إشعاع المملكة كمنارة دينية عالمية تدعو إلى الوسطية والاعتدال ونبذ الغلو والتطرف.

وفي هذا السياق، نسجل بإيجابية البرامج المسطرة لتأهيل الأئمة والخطباء والمرشدين داخل المملكة، مع التركيز على التكوين المستمر والتأطير الميداني، بما يضمن حضور الخطاب الديني المتوازن، القائم على الثوابت الدينية والوطنية

في هذا السياق، نثمن الجهود التي تبذلها المندوبية السامية في تحسين الأوضاع الاجتماعية والصحية والسكنية لهذه الفئة التي نكن لها كل الاحترام والإجلال.

ونقدر عالياً ما تم تحقيقه خلال السنوات الأخيرة من توسيع لبرامج المساعدة الطبية والاجتماعية ومنح الدعم المالي والسكني، إضافة إلى مواصلة تفعيل آلية صندوق العمل الاجتماعي لفائدة قدماء المقاومين، والذي يسهر على تقديم الإعانات والمساعدات العاجلة عند الحاجة.

كما نثمن مواصلة المندوبية لسياسة اللامركزية الإدارية والاجتماعية من خلال فتح مندوبيات إقليمية ومراكز جموية للمقاومة وجيش التحرير، مما قرب الخدمات من المستفيدين ورفع من فعالية التدبير الميداني.

وندعو إلى مزيد من الإنصاف وتحسين الخدمات الاجتماعية، خصوصاً لفائدة ذوي الحقوق من أبناء وأرامل المقاومين الذين يعيشون أوضاعاً اجتماعية صعبة، ونقترح تعزيز برامج الدعم المباشر والتغطية الصحية الشاملة لهم.

لقد استطاعت المندوبية السامية أن تحول مفهوم الذاكرة الوطنية من مجرد تخليد رمزي إلى مشروع مواطن متكامل يخدم التنمية البشرية والتماسك الاجتماعي، عبر إشراك المقاومين وذويهم في مبادرات ذات بعد تنموي وتربوي وثقافي.

وفي هذا السياق، نثمن الجهود المبذولة في إدماج قيم الوطنية والتضحية في البرامج التربوية والتكوينية، بالتعاون مع وزارة التربية الوطنية ووزارة الشباب والثقافة، حتى يتعرف الجيل الجديد على رموز الكفاح الوطني ويستلهم من تضحياتهم دروس الإخلاص والعطاء.

كما نقدر الجهود المتواصلة لتحديث إدارة المندوبية واعتماد الرقمنة في تدبير الملفات الاجتماعية والإدارية، وهو ما يعكس الانخراط الفعلي في مسار الإصلاح الإداري والحكامة الجيدة الذي تسير فيه بلادنا.

السيد المندوب السامي المحترم؛

إن قراءة بنود الميزانية الفرعية للمندوبية السامية برسم سنة 2026 تظهر حرصكم على تحقيق التوازن بين حفظ الذاكرة الوطنية والعناية الاجتماعية بالمستفيدين، رغم محدودية الموارد المالية المرصودة.

ونعتبر أن تخصيص اعتادات إضافية لبرامج الرعاية الاجتماعية، خصوصاً في مجال السكن والعلاج، يمثل استثماراً في الاعتراف الوطني المستحق لهذه الفئة التي ضحت بالغالي والنفيس من أجل المغرب الحر والمستقل.

كما نؤكد على ضرورة مواصلة التنسيق مع باقي القطاعات الحكومية والمؤسسات الوطنية لتكامل الجهود وتحقيق فعالية أكبر في تنفيذ البرامج الموجهة لهذه الفئة العزيزة.

في ضوء ما سبق، ولتجويد المنجز نتقدم بجملة من التوصيات أبرزها:

1. مواصلة النهوض بالأوضاع الاجتماعية والصحية لقدماء المقاومين وأعضاء جيش التحرير وذوي حقوقهم، مع تسريع رقمنة الخدمات؛

إننا في فريق الأصالة والمعاصرة، إذ نعبر عن ارتياحنا لحصيلة الأداء الإيجابي لوزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية، ونثمن ما تحقق من منجزات في ظل التوجيهات الملكية السامية، بما فيها النتائج الطبية لبرنامج المصالحة والمراجعة الذي يتم داخل السجون المغربية لفائدة المتشددين دينياً، فإنه يؤكد دعمه التام لهذه الميزانية الفرعية لما تحمله من رؤية إصلاحية متوازنة تستحضر البعد الديني والروحي والتنموي في آن واحد...

3- المندوبية السامية لقدماء المقاومين وأعضاء جيش التحرير:

أما مناقشة الميزانية الفرعية للمندوبية السامية لقدماء المقاومين وأعضاء جيش التحرير برسم مشروع قانون المالية لسنة 2026، فإنها مناسبة نقف فيها بإجلال وتقدير أمام رموز النضال الوطني والمقاومة والتحرير، الذين قدموا أسمى صور التضحية والفداء في سبيل حرية الوطن واستقلاله ووحدته الترابية.

إنها لحظة وطنية بامتياز، نستحضر فيها تاريخاً مجيداً كتبه رجال ونساء صدقوا ما عاهدوا الله عليه، فوهبوا أرواحهم دفاعاً عن كرامة الشعب المغربي وعن السيادة الوطنية، وساهموا بطولاتهم في ترسيخ أسس الدولة المغربية الحديثة تحت القيادة الحكيمة للمغفور له جلالة الملك محمد الخامس طيب الله ثراه، ورفيقه في الكفاح جلالة الملك الحسن الثاني، تغمد الله بواسع رحمته، وعلى نهجها السيد يواصل جلالة الملك محمد السادس، نصره الله، مسيرة الوحدة الوطنية.

السيد المندوب السامي المحترم؛

لقد ظلت المندوبية السامية لقدماء المقاومين وأعضاء جيش التحرير وفيه لرسالتها النبيلة المتمثلة في صون الذاكرة الوطنية وتخليد ملاحم المقاومة والتحرير وترسيخ قيم الوطنية والمواطنة في صفوف الأجيال الصاعدة.

ونثمن في هذا الإطار مجهوداتكم في تأهيل الفضاءات التاريخية للمقاومة وجيش التحرير عبر مختلف جهات المملكة وتحويلها إلى مراكز إشعاع وطني وثقافي، تساهم في نشر الوعي التاريخي وترسيخ الانتماء الوطني، خصوصاً في صفوف الشباب والتلاميذ والطلبة.

كما نسجل بإيجابية الأنشطة المكثفة التي تقوم بها المندوبية السامية على مدار السنة، من ندوات وملتقيات ومعارض واحتفالات وطنية، احتفاءً بالمناسبات التاريخية الكبرى، كذكرى تقديم وثيقة الاستقلال وذكرى انطلاق عمليات المقاومة المسلحة، وغيرها من المحطات المشرفة في مسار الكفاح الوطني.

إن هذا العمل المتواصل في مجال حفظ الذاكرة الوطنية، يشكل أحد أهم أركان التربية على المواطنة الحقة، ويساهم في تحصين المجتمع ضد كل محاولات طمس التاريخ الوطني أو التشكيك في رموزه.

السيد المندوب السامي المحترم؛

وبشكل جلي، وجاهة وحصافة الموقف المغربي ومصادقته، باعتبارها الحل الواقعي والجاد والوحيد لإنهاء هذا النزاع الإقليمي المفتعل، في إطار السيادة الوطنية والوحدة الترابية للمملكة.

السيد الوزير المحترم؛

من المؤكد أن هذا القرار لم يكن إلا تنويجا لمسار طويل من الجهود الدبلوماسية الرصينة والمتواصلة، التي يقودها جلالة الملك نصره الله، بحكمة وتبصر ورؤية استشرافية فقط، بل هو ما مكن بلادنا من حشد الدعم الدولي وفرض المنطق الواقعي في معالجة هذا النزاع، واقناع المجتمع الدولي بعدالة قضيتنا الوطنية، بفضل وضوح المواقف وتماسك الجبهة الداخلية، وكذا انخراط كل المؤسسات الوطنية في الدفاع عن مغربة الصحراء.

السيد الوزير المحترم؛

لقد واصلت الدبلوماسية المغربية، بقيادة جلالة الملك، ترسيخ مكانة بلادنا كفاعل إقليمي مسؤول وشريك موثوق، سواء على الصعيد الإفريقي أو في علاقاتها مع الشركاء التقليديين والجدد.

فالمغرب اليوم يعد فاعلا محوريا في القارة الإفريقية، بفضل سياسة التعاون جنوب-جنوب التي أرسى دعائمها جلالة الملك منذ اعتلائه العرش، والتي تقوم على التضامن والتنمية المشتركة والاحترام المتبادل.

ونحن في هذا السياق الانخراط الفعال للمغرب في دعم قضايا الأمن والاستقرار والتنمية في القارة، وكذا الدور المتنامي الذي أصبح يلعبه في ملفات الهجرة والطاقة المتجددة والأمن الغذائي. كما نغن الجهود الرامية إلى تعزيز حضور المغرب في المنتديات الإقليمية والدولية، وتوسيع شبكة تمثيلياته الدبلوماسية لتشمل مناطق جديدة في آسيا وأمريكا اللاتينية.

السيد الوزير المحترم؛

إننا في فريق الأصالة والمعاصرة نسجل بتقدير الجهود التي تبذلها الوزارة، من أجل تحسين الخدمات القنصلية وتبسيط المساطر الإدارية، وتعميم الخدمات الرقمية لتسهيل الولوج إلى الوثائق والمعلومات، ونستحضر في هذا الإطار التوجهات الملكية السامية بإعادة هيكلة السياسة العمومية الموجهة إلى المغاربة المقيمين بالخارج باعتبارهم رصيدا استراتيجيا للوطن، ومصدر فخر واعتزاز لكل المغاربة وذلك عبر تطوير الخدمات العمومية الموجهة لهم وتحسين مستوى التدبير والحكومة.

لكننا نؤكد في المقابل على ضرورة مواصلة ورش التحديث القنصلي لاسيما وأن وضعية مجموعة من القنصليات لا ترقى إلى انتظارات أفراد الجالية وتستدعي التدخل العاجل لتقديم خدمات متميزة، كما ندعو إلى تسريع رقمنة الخدمات، مع تعزيز الموارد البشرية واللوجستية في البعثات الدبلوماسية والقنصلية، بما يتناسب مع مطالب الجالية المغربية وسقف انتظاراتهم.

إننا في فريق الأصالة والمعاصرة لطالما دعونا إلى مواكبة الكفاءات المغربية

2. إحداث برامج تكميمية وتوعوية في المؤسسات التعليمية لتعريف الناشئة بتاريخ المقاومة والتحرير؛

3. تعزيز الشراكات مع الجماعات الترابية من أجل إدماج البعد التذكاري في السياسات المحلية؛

4. توسيع شبكة المندوبيات الإقليمية لتقريب الخدمات من المستفيدين، خاصة في المناطق النائية؛

5. إعداد خطة وطنية لتثمين الذاكرة التاريخية للمقاومة والتحرير وربطها بالثقافة السياحية الوطنية.

السيد المندوب السامي المحترم؛

إننا في فريق الأصالة والمعاصرة، إذ نعبر عن تقديرنا العميق للمجهودات الجبارة التي تبذلونها بمعية كافة أطر المندوبية السامية، ونؤمن ما تحقق من منجزات في سبيل حفظ الذاكرة الوطنية والعناية برجالها، فإننا نعلن عن دعمنا الكامل لمشروع الميزانية الفرعية للمندوبية السامية برسم سنة 2026، ويجدد العهد على مواصلة الوفاء لرسالة المقاومة والتحرير، ترسيخاً لقيم الوطنية الحققة.

4- وزارة الشؤون الخارجية والتعاون الإفريقي والمغاربة المقيمين بالخارج:

وفيما يرتبط بمناقشة الميزانية الفرعية لوزارة الشؤون الخارجية والتعاون الإفريقي والمغاربة المقيمين بالخارج فهي مناسبة للوقوف على أهم المستجدات التي تضمنها مشروع قانون المالية لسنة 2026 وحجم الاعتمادات المرصدة لهذا القطاع الواعد.

السيد الوزير المحترم؛

ونحن اليوم ناقش الميزانية الفرعية لوزارة الشؤون الخارجية والتعاون الإفريقي والمغاربة المقيمين بالخارج برسم مشروع قانون المالية لسنة 2026، نستحضر الطرية الوطنية والدولية الدقيقة، طرية تتسم بتوالي التحولات الجيوسياسية وتزايد التحديات الأمنية والاقتصادية والبيئية، كما نستحضر قيمة وأهمية العمل الدبلوماسي والأدوار المنوطة به لحماية المصالح العليا للوطن والترافع والدفاع عن قضيتنا الوطنية الأولى، قضية الصحراء المغربية. وهي مناسبة كذلك لنجدد تقديرنا للمجهودات المقتدرة التي بدلتها وتبدلها الوزارة، تحت التوجهات السامية لصاحب الجلالة الملك محمد السادس، نصره الله، من أجل تعزيز تموقع بلادنا في محيطها الإقليمي والدولي وضمان حضور فاعل ومتوازن في مختلف المحافل الدولية.

السيد الوزير المحترم؛

لقد شكل القرار الأخير لمجلس الأمن الدولي رقم 97-27 حول الصحراء المغربية منعطفا تاريخيا وتحولا كبيرا في المنهجية التي طبعت مسار هذا النزاع المفتعل الذي طال أمده، لننتقل من مرحلة تدبير النزاع إلى حل جذري وواقعي من خلال مبادرة الحكم الذاتي، مبادرة جاءت لتؤكد للمنظم الدولي،

وصندوق التنمية القروية. كما تضطلع بدور محوري في تنزيل ورش الجهوية المتقدمة واللامركزية، بما يضمن توازن العلاقة بين الدولة المركزية والجماعات الترابية، وتعزيز مبادئ الحكامة الترابية الجيدة. كما تواكب الوزارة تحولات المشهد السياسي والاجتماعي من خلال إشرافها على تنظيم العمليات الانتخابية، كما تعمل على تحديث الإدارة الترابية واعتماد مقاربة جديدة تقوم على القرب من المواطن.

السيد الرئيس المحترم؛

لقد أبرزنا الاختصاصات أعلاه لنؤكد بأن وزارة الداخلية ركيزة أساسية في العمل الحكومي وفي بلادنا عموماً، وجماعاً جامعاً بين الوظيفة الأمنية والتنمية، وترجم التوجهات الملكية الهادفة إلى ترسيخ دولة حديثة قائمة على الكفاءة والمسؤولية والإنصاف.

كل هذه المهام والتي تتطلب ميزانية مناسبة وتتطلب موارد بشرية ولوجيستية، لمواكبة حجم المهام وتسارعها ومواصلة تفعيل المخططات الهيكلية والبرامج الاستراتيجية الرامية إلى تسريع دينامية التحديث والتنمية الشاملة، تنفيذاً للتوجهات الملكية السامية.

السيد الوزير المحترم؛

نحن عالياً شروع الوزارة خلال الأيام القليلة الماضية في إعداد جيل جديد من برامج وأوراش التنمية الترابية المندمجة، التي تروم تنسيق جهود كافة المتدخلين حول مشاريع نوعية ذات أولوية ووقع ملموس ومستدام على نمط عيش الساكنة المستهدفة، خاصة بالمناطق الجبلية والقرى النائية والمراكز القروية الناشئة، مع دعم أوراش التشغيل وتوفير مناخ ملائم للمبادرة والاستثمار المحلي.

وهو ما يجعل الوزارة ضمن دينامية تفعيل ومواكبة المشاريع الوطنية الكبرى، سواء تلك المرتبطة بالبنى التحتية أو بإشكالية الإجهاد المائي الناجمة عن ندرة مياه الشرب والسقي أو بالسيادة الغذائية وإعادة تكوين قطاع الماشية، فضلاً عن المشاريع الهيكلية للنقل الحضري والسككي.

وفي الجانب الأمني، نقدر عالياً التزام الوزارة بمواصلة تحديث وتعزيز موارد وقدرات الإدارة الترابية والأمنية، للرفع من نجاعة الحكامة الأمنية بصفة عامة، وجعلها في مستوى التحديات الراهنة والمستقبلية، ضماناً للأمن والاستقرار وحماية للأرواح والممتلكات.

السيد الوزير المحترم؛

لقد تابعنا مضمون عرضكم، وإذ ننوه بما جاء فيه من إجراءات تنفيذية وأخرى استباقية، تؤكد أن بلادنا بلاد مؤسسات وأن مبدأ ربط المسؤولية بالحاسبة ليس شعاراً، بل مبدأ دستورياً قائماً.

كما ننوه بدفاعكم الدائم عن المجالس المنتخبة بمختلف تشكيلاتها وحرصكم على استدامتها وتطوير عملها ومواكبتها، وبهذه المناسبة لابد من شكركم على

بالخارج وتحفيزها على الاستثمار في وطنها الأم، عبر تبسيط المساطر وتوفير المواكبة القانونية والمؤسسية اللازمة، بما يساهم في نقل الخبرات والمعارف ودعم النمو الاقتصادي الوطني. وهنا نجدد الدعوة للحكومة برمتها بتنزيل التوجهات الملكية المتعددة التي توجهت إلى مغاربة العالم سواء بخلق مؤسسات جديدة تستجيب لتطلعاتهم أو مشاريع القوانين التي تهمهم، وبالتالي يجب تدارك التأخر الحاصل في هذا المجال.

السيد الوزير المحترم؛

من المؤكد أن التحولات المتسارعة التي يعرفها العالم اليوم تفرض على بلادنا توسيع مفهوم الدبلوماسية ليشمل المجالات الاقتصادية والثقافية والبيئية. ومن هنا، نثمن التحركات لدعم الدبلوماسية الاقتصادية وجعلها أداة لجذب الاستثمارات وتعزيز موقع المغرب كقطب إفريقي ودولي في مجالات الطاقة الخضراء والصناعة والتجارة والخدمات؛ لا سيما في مناطق الصحراء المغربية.

في هذا الإطار، نحث على أهمية الانفتاح الثقافي والحضاري كرافعة موازية للدبلوماسية السياسية، من خلال تعزيز التواصل الثقافي والفني مع الشعوب الصديقة، واستثمار الصورة الإيجابية للمغرب كبلد التسامح والانفتاح والاعتدال.

السيد الوزير المحترم؛

إننا في فريق الأصالة والمعاصرة نثمن الجهود المبذولة من طرف وزارة الشؤون الخارجية والتعاون الإفريقي والمغاربة المقيمين بالخارج، سواء في تأهيل أطرها البشرية أو في تحسين التنسيق بين مختلف الفاعلين الدبلوماسيين، الرسميين والبرلمانيين والاقتصاديين وكل المهتمين بالمجال الديبلوماسي.

كما نؤكد على أهمية الاستثمار في تكوين الأطر الدبلوماسية الشابة، وتعزيز الكفاءات اللغوية والتقنية بما يتناسب مع متطلبات الدبلوماسية الحديثة القائمة على الإبداع والسرعة والتفاعل الرقمي، باعتبارها من التحديات الراهنة والمعارك التي يجب كسبها...

■ ثالثاً: قطاعات لجنة الداخلية والجماعات الترابية والبنيات الأساسية:

1- وزارة الداخلية:

إن هذا القطاع الحيوي يلعب دوراً محورياً في حفظ الأمن والنظام العام وتدير الشأن الترابي وفي الربط بين السلطة المركزية ومختلف المستويات المحلية والسهر على تنفيذ السياسات العمومية وضمان انتظام المرفق العام، إضافة إلى تأطير الجماعات الترابية ومراقبة أعمالها.

وإلى جانب بعدها الأمني والإداري، تطورت وزارة الداخلية خلال العقود الأخيرة إلى فاعل أساسي في التنمية المحلية والمجالية، إذ أصبحت تشرف على برامج ومشاريع تنمية كبرى في مجالات البنية التحتية، ومحاربة الهشاشة، وتحسين الخدمات الأساسية، من خلال آليات مثل صندوق التجهيز الجماعي

اللوكس وطنجة عبر مشروع الربط المائي بين سد وادي المخازن وسد دار خروفة بسعة تحويلية 100 مليون متر مكعب سنويا، وكذا إنجاز قناة تحويل المياه المحلاة من محطة الجرف الأصفر إلى محطة الدورات بسعة 60 مليون متر مكعب سنويا، مما يبرز الدور المحوري للوزارة في معالجة أهم القضايا التي تمس حياة المواطن المغربي وهو أيضا دليل على حسن تنزيل تعليمات صاحب الجلالة نصره الله.

فتزويد العالم القروي بالماء الصالح للشرب شهد تقدما ملموسا في عهدكم السيد الوزير، حيث تم تجهيز 83 مركزا و10.532 دوارا، بينما يظل 98 مركزا و4.226 دوارا قيد التجهيز، كما تمت برمجة اقتناء 402 شاحنة صهرجية و4.271 خزان مائي بتكلفة 360 مليون درهم من الميزانية العامة و12.5 مليون درهم من الضريبة على القيمة المضافة لتغطية جميع الدواوير التي تعرف خصاصة في الماء الصالح للشرب.

وفي مجال التطهير السائل، سجل القطاع قفزة نوعية، إذ تم تجهيز 223 مدينة ومركز حضري بشبكات الصرف الصحي ومحطات معالجة المياه العادمة لفائدة 21 مليون نسمة، مع مواصلة الأشغال بـ 72 مدينة لفائدة 1.25 مليون نسمة، وبرمجة 90 مدينة للفترة 2023-2034، ما مكن من بلوغ معدل ربط بـ 84% والحد من التلوث بنسبة 60%.

كما تم تجهيز 43 مركزا قرويا على المستوى القروي لفائدة 105 آلاف نسمة، والشروع في تجهيز 170 مركزا إضافيا لفائدة 442 ألف نسمة.

هذه المشاريع تشكل دعامة أساسية لتعزيز الأمن المائي بالملكة، وحماية الموارد المائية، وتخفيف الضغط على السكان في ظل تحديات الإجهاد المائي المتزايد، وثمن حرصكم والتزامكم بمواصلة تعزيز قدرات بلادنا لضمان استدامة الماء لكل المواطنين.

السيد الوزير المحترم؛

يطول الحديث والنقاش نظرا لحجم المهام التي تقوم بها وزارة الداخلية، لكننا اخترنا بعض النقاط فقط أما مجال تدخل الوزارة ومنجزاتها فعديدة ومتشعبة وبصمت بكل صدق على نتائج ملموسة ولعبت أدوارا حاسمة ومساعدة هامة لفائدة العديد من الجماعات الترابية في مجالات الصحة والتعليم الأولي وتجديد الأسواق والنقل الحضري والتعمير وتطهير السائل وفي الدعم الأخير الشفاف الموجه للفلاحين وغيرها والتي لا يسعنا الوقت لذكرها بتفصيل. وقبل الختام، السيد الوزير المحترم، لا بد من توجيه الشكر الخاص لكل رجال ونساء السلطة بمختلف هيئاتهم ورتبهم على الجهود الجبارة التي يقومون بها من أجل خدمة الوطن والمواطنين، كما نشكر كل القوات المسلحة الملكية ورجال ونساء الدرك الملكي والأمن الوطني والقوات المساعدة والوقاية المدنية، على مجهوداتهم التي لا ينكر أحد قيمتها في حفظ أمن بلادنا تحت القيادة الرشيدة لمولانا صاحب الجلالة الملك محمد السادس نصره الله وأيده.

2- وزارة النقل واللوجستيك:

دفاعكم عن المنتخب المحلي القريب من المواطن رغم كل الانتقادات التي تمس هذه الهيئة، إلا انكم بقيتم في صفها تدافعون عن أدوارها المعقولة والقانونية وفي نفس الوقت التذكير بمعاينة كل مفسد.

كما ولا بد أن نشيد بحجم التدابير الاستباقية التي تتخذونها من أجل مواجهة الأزمات والمخاطر في ظل سياق إقليمي ودولي يعاني من تداعيات الحروب والإرهاب والهجرة غير المنظمة والاتجار في البشر والمخدرات، موازاة مع تنامي التهديدات السيبرانية أمر ضروري، فحسامة التحديات ذات الصلة بالجالين الأمني والتنموي تقتضي مواصلة تسريع عجلة تحديث منظومة المرفق العمومي باستغلال وسائل الرقمنة وتبسيط الإجراءات والمساطر، بما يحقق خدمات نوعية تساهل الانتظارات الحقيقية للمواطن والمقولة والاستثمار في الرأسال البشري يظل حجر الزاوية لهذه المنظومة، مع مواكبة ذلك بترسيخ ثقافة المساءلة وتعميم آليات المراقبة والتخليق.

السيد الوزير المحترم؛

لا بد أيضا أن نقر بأن نزاهة وشفافية العملية الانتخابية مسؤولية الجميع، أحزاب ودولة ومجتمع، وفي هذا الإطار ندعو إلى ضرورة تضافر الجهود لكي تمر العملية الانتخابية خلال السنة المقبلة في أحسن الظروف، ونعتر بما قامت به الوزارة في إطار الإعداد الجيد للاستحقاقات المقبلة. فكما تعلمون أن انتخابات السنة المقبلة ستكون هامة، سواء من حيث الظرفية الوطنية التي تأتي فيها، أو بالطريقة التي تم الإعداد لها، ويجب المضي بنفس الروح التي طبعت المشاورات بشأن التحضير للاستحقاقات الانتخابية المقبلة، وذلك من أجل إخراج نصوص قانونية جيدة تكون في مستوى اللحظة الوطنية والتاريخية التي تعيشها بلادنا، مما يشكل اسهاما إيجابيا في تعزيز مسلسل الديمقراطية الذي جعلته بلادنا تابنا لا رجعة فيه.

السيد الوزير المحترم؛

نثمن عاليا حرصكم على استكمال الأوراش الكبرى بكل مسؤولية، حيث وفرتم مبالغ مالية مهمة وفق جدولة زمنية محددة، ولعل أبرز هذه الأوراش ورش الماء الصالح للشرب، فقد شرعتم في تنفيذ برنامج استعجالي تكميلي لضمان تزويد المناطق المتضررة من الإجهاد المائي بالماء الصالح للشرب، بكلفة تصل إلى 14.9 مليار درهم، في إطار البرنامج الوطني للتزويد بالماء الشروب ومياه السقي 2020-2027، هذه المبادرة تأتي لمواجهة العجز المائي المسجل، لذلك فهذه المشاريع تأتي لتأمين المياه للمناطق القروية والحضرية المتضررة، مع تعزيز قدرة المملكة على مواجهة أي تحديات مائية مستقبلية.

ولا بد من تثنين كذلك مواصلة الوزارة جهودها بالتنسيق مع الجماعات الترابية والفاعلين المحليين لضمان حسن تسيير "الموارد المائية"، حيث أن مساهمة الوزارة في إنجاز وتنوع مجموعة من المشاريع الكبرى لتعزيز الأمن المائي، منها برمجة 6 مشاريع لنقل المياه من محطات تحلية مياه البحر على مستوى ست جهات بكلفة 20.8 مليار درهم، وإنجاز الشطر الثاني من الربط بين

للمطارات الرئيسية من خلال تطويرها وتوسعتها. ويتعلق الأمر بمطارات الرباط-سلا وسانية الرمل بتطوان (قيد الإنجاز)، والدار البيضاء ومراكش وأكادير وطنجة وفاس (مبرجة)، بكلفة إجمالية ستبلغ 38 مليار درهم في أفق 2030. غير أن ذلك غير كاف، بحيث على الأقل يجب القيام بإصلاحات عميقة داخل مختلف مطارات المدن التي ستحتضن كأس العالم، بالإضافة لمطارات المدن المجاورة حتى لا تتكرر صورة الازدحامات الجماهيرية التي عاشها مطار مراكش من قبل في صور جابت العالم وأسأت لسمعة المغرب، مع التركيز كذلك على النجاعة في تنزيل هذه المشاريع في وقتها.

وفما يخص قطاع النقل السككي، ذكرتم بالبرنامج الاستثماري الذي تقدر تكلفته الإجمالية بنحو 96 مليار درهم، والذي يشمل تمديد الخط فائق السرعة من القنيطرة إلى مراكش على طول 430 كيلومترا، مع وصلة ربط في اتجاه فاس، إلى جانب تطوير خدمات القطار الجهوي، وصيانة وتحسين أداء الشبكة السككية، مبرزا أن تمويل هذا البرنامج تم تأمينه بالكامل من خلال اتفاقيات تشمل المكتب الوطني للسكك الحديدية ووزارة الاقتصاد والمالية والجهات المعنية بالمشروع وعدد من بنوك التنمية والبنوك المحلية.

كما توقعت عند مشروع تمديد خط القطار فائق السرعة إلى أكادير الذي يمتد على طول 240 كيلومترا، وسيتمكن من تقليص مدة الرحلة إلى ساعة واحدة فقط، موضحا أنه تم الانتهاء من الدراسات التعريفية والتنفيذية وعمليات نزع الملكية ذات الأولوية.

واشتم إلى مشروع الربط السككي لمدينة الصويرة عبر شيشاوة على طول 120 كيلومترا، الذي سيقصص مدة الرحلة بين مراكش والصويرة إلى ساعة واحدة، وبين أكادير والصويرة إلى حوالي ساعة و22 دقيقة، مبرزا أن نسبة تقدم الدراسات قبلية التفصيلية بلغت حوالي 60%. وهي برامج واعدة لا يمكننا إلا الإشادة بها فقط نودكم الاهتمام بالعدالة المجالية في هذا الباب، فلا يعقل مثلا القيام بهذه المشاريع الحديثة الضخمة ويستمر خط الفحم الحجري بين فاس ووجدة! وكذلك وجب التذكير بكثيرة بعض مقطورات السكك الحديدية وتأخر مواعدها وبالازدحام الشديد ببعض الرحلات.

طبعاً ونحن نؤمن عالياً بمشاريع توسعة النقل السككي والطرق السيارة والمطارات فلا بد من التسوية العقارية في جميع هذه المشاريع حيث ندعو إلى المزيد من الجهود من أجل تسوية العقار حتى لا يصبح عائق أمام استثمارات هذه الحكومة.

السيد الوزير المحترم؛

على صعيد قطاع اللوجستيك، أوضحتم أن الوزارة تسعى إلى بلوغ 750 هكتارا في مجال العقار اللوجستيكي في أفق سنة 2028، لتغطية جميع جهات المملكة، ولا سيما المحاور ذات الحاجيات الملحة، حيث تم تأمين متطلبات إنجاز 500 هكتار، وتحقيق تقدم ملموس في المشاريع المدرجة في هذا الإطار

إن وزارة النقل واللوجستيك، التي تناط بها مهمة السهر على إعداد وتنفيذ السياسة الحكومية المتعلقة بمبادين النقل الطرقي والملاحة البحرية والطيران المدني والسكك الحديدية، يعطي لهذه الوزارة مكانة خاصة ورقفاً مهماً داخل معادلة التنمية والاستثمار.

ففي العقود الأخيرة، واصل المغرب مسيرة التحديث الشامل في قطاع النقل من خلال الاستثمار في مشاريع ضخمة للبنية التحتية. تم إنشاء مئات الكيلومترات من الطرق الجديدة والمزدوجة، وصيانة الطرق القروية، وتوسيع الطرق السيارة لتستجيب لحجم حركة المرور المتزايدة، كما تم تحديث البنية التحتية للموانئ عبر رقمنة الخدمات وإنشاء مناطق لوجيستكية حرة مرتبطة بها لتسهيل عمليات التصدير والاستيراد. تزامن ذلك مع مشاريع كبرى في مجالات النقل السككي والجوي، مثل القطر فائق السرعة مما يعكس مدى تطور البنية التحتية المغربية، وجعلها نموذجا يحتذى به على الصعيد القاري.

السيد الوزير المحترم؛

من جهة أخرى، ترافق هذا التطور إصلاحات مؤسسية وتشريعية همت تنظيم قطاع النقل وتحريره من الاحتكار، وتشجيع المنافسة والاستثمار الخاص.

كما تم اعتماد استراتيجيات وطنية مثل "الاستراتيجية الوطنية للنقل الطرقي واللوجستيك" و"مخطط الموانئ في أفق 2030"، وكلها تهدف إلى جعل المغرب منصة لوجستية إقليمية ودولية تربط إفريقيا بأوروبا.

إن التطور الذي عرفه قطاع النقل في المغرب لم يكن مجرد نتيجة للسياسات الحكومية، بل هو ثمرة رؤية استراتيجية بعيدة المدى قادها الملك محمد السادس منذ توليه العرش، حيث جعل من البنية التحتية محركاً أساسياً للتنمية الجهوية المتوازنة.

السيد الوزير المحترم؛

إن ذكرنا لحجم ما أنجز، لا يجعلنا في مكان راحة بعيدا عن التحديات التي يعاني منها القطاع، والتي حلمت اليوم من خلال عرضكم أرقاما وإجراءات تهدفون من خلالها لتجاوز هذه التحديات أو التقليل على الأقل من حدتها، خاصة وبلا دنا تسير نحو تنظيم تظاهرات دولية ينتظرها العالم بأسره.

نعم نرحم في تحديد مجموع استثمار الوزارة والمؤسسات والشركات العمومية التابعة لها برسم ميزانية سنة 2026 والذي يبلغ حوالي 29 مليار درهم. هذا المبلغ يتوزع على 1.8 مليار درهم كاستثمارات للوزارة، و 27 مليار درهم كاستثمارات للمؤسسات والشركات العمومية التابعة لها. لكنها تبقى غير كافية بتاتا بالنظر لحجم الانتظارات الكبيرة التي يعيشها القطاع.

السيد الوزير المحترم؛

فيما يتعلق بقطاع النقل الجوي، نؤمن وضعكم لبرنامج استثماري "طموح" يمتد إلى أفق سنة 2030، يهدف إلى تعزيز القدرة الاستيعابية والتنافسية

حمة، وبين العدالة الاجتماعية والحفاظ على البيئة من حمة أخرى. هذا المنظور الذي حرصت السيدة الوزيرة المحترمة على أن يدخل في اعتباره الارتباط المتين بين تهيئة التراب الوطني والتعمير، باعتبارها وجهين لعملة واحدة، لذلك نجدكم سخرتم ما يمكن من الوسائل للنهوض بالمناطق الهشة وإدماجها في مسار التنمية تحقيقاً للعدالة الاجتماعية والمجالية التي يتوخاها صاحب الجلالة لرعاياه الأوفياء بتحسين ظروف عيشهم أينما كانوا، عن طريق ضمان سكن لائق وبنية تحتية متطورة وفرص الشغل متساوية والاستفادة من الخدمات الاجتماعية والتجهيزات الأساسية على قدم المساواة.

السيدة الوزيرة المحترمة؛

ترفضون في كثير من الأحيان كشف منظور نجاحكم في تدبير القطاع، لذلك سنتقاسمه اليوم مع الكثير من زملائنا في البرلمان، حيث نجمع أن السر في نجاحكم في السياسة التعاقدية التي اعتمدتم عليها يكمن في كونكم ابتعدتم كل البعد عن منطق الولاء السياسي كما يحصل جحراً في بعض القطاعات الحكومية التي يعتمد بعضها في توزيع استثماراته على منطق القرب السياسي. لذلك افتتحكم على كل الجماعات بغض النظر عن لونها السياسي، مكنكم من بلورة تصور مجالي توافقي لمواجهة الرهانات عبر تفعيل التام لدور الجهة والجماعة كمؤسسة وإطاراً في تحديد استراتيجية ناجعة لإعداد التراب الوطني، لأن نجاح أي مشروع للتنمية الترابية والاقتصادية والاجتماعية رهين بتبني البعد الجهوي المنصوص عليه في دستور المملكة، ذلك البعد الذي يتوقف بدوره على تدعيم الامكانيات الذاتية للجهة مع ضرورة توفرها على مسؤولين جهويين أكفاء.

حضرات السيدات والسادة؛

لقد اجتهدتم في السياسة الجديدة لإعداد التراب الوطني بالتوجه نحو تصحيح الاختلالات الكبرى الناتجة عن تراكمات التاريخ وعوامل الجغرافية والاقتصاد التي طبعها المجال الوطني كملك مشترك للأمة. ولا شك أن مرجعيتكم السياسية المبنية على ثقافة تقوية الجهة، جعلكم واعون بهذا الاختيار الذي تجدد مؤخراً ضمن التوجيهات الملكية السامية الأخيرة، لذلك نتمن اعتمادكم في إعداد التراب الوطني على مقاربة متأنية تأخذ بعين الاعتبار التحولات التي يعرفها التراب الوطني في مجالات التوازنات الجغرافية والاقتصادية والديمقراطية والاجتماعية، وتتوخى تفادي الصعوبات التي واجهت إعداد التراب الوطني في الماضي.

السيدة الوزيرة المحترمة؛

في مجال التخطيط الحضري والتعمير، نفتخر أنكم حققتم تقدماً ملموساً ونتائج غير مسبوقه خلال الفترة الممتدة من 2021 إلى 2025، نتأج اعترف به الخصوم قبل الأصدقاء، نتأج معززة بلغة الأرقام الشفافة، حيث تمت المصادقة على 405 وثائق تعميرية و 49 تصميم تهيئة يهم المدن الكبرى، في

الزمني. وأبرزتم أن تطوير العرض اللوجستيكي يشمل أيضاً الأقاليم الجنوبية للمملكة، مثل منطقة الأنشطة الاقتصادية واللوجستيكية العركوب، والمركز الطريقي بالكركات، والمنطقة اللوجستيكية بالداخله. وهو أمر محمود لكنه غير كاف إذ بعض المناطق الأخرى في حاجة إلى التفاتة مماثلة.

السيد الوزير المحترم؛

كل هذه الأرقام لا يشك أحد ولو لوهلة على أهميتها وعلى الإضافة النوعية التي ستضيفها من أجل تطوير القطاع برمته، لكنها تبقى أرقام وفرضيات في السماء، وتنزيلها بشكل جيد على أرض الواقع يتطلب تسريع التحول الرقمي للوزارة؛ وتطوير وتعزيز رأس المال البشري في الوزارة؛ وتعزيز الروابط مع المصالح الترابية للوزارة وتطوير وتنفيذ الحلول الرقمية لمكنة المساطر الإدارية والتقنية وتحسين الكفاءة وتقديم خدمة أفضل للمهنيين والمرتكبين والاستثمار في تنمية المهارات والتدريب وتحفيز موظفي الوزارة؛ وتعزيز التعاون والتواصل بين المصالح المركزية للوزارة ومصالحها الخارجية ووضع وتنفيذ استراتيجية للتواصل على مستوى الوزارة.

السيد الوزير المحترم؛

لن نتطرق معكم إلى النقل في العالم القروي فأنتم ابن هذا العالم وتعرفونه حق المعرفة وتعرفون المشاكل التي يعاني منها، وإذ ننوه بما قمتم به من إجراءات فإننا ندعو إلى المزيد من التدابير لتحديث هذا القطاع فلا يعقل أن تستمر صور حمل سيارات ممتلئة ومخصصة لنقل البضائع المواطنين في العالم القروي والجلبي، فلا بد من تقنين وتسوية وضعية النقل السري وتحويله إلى قطاع مهيكّل لحماية سلامة المواطنين وتحسين ظروف نقلهم.

السيد الوزير المحترم؛

إننا بفريق الأصالة والمعاصرة نؤمن أن للحكومة الإرادة السياسية لحل إشكاليات النقل واللوجستيكي، ونحن من هذا المنطلق لا يمكننا إلا أن ننوه بما انجز مع الدعوة إلى تكثيف الجهود على المستوى الوطني والافتتاح على التجارب الدولية في هذا المجال لجلب ما يمكنه أن يتماشى مع خصوصيات المغرب وما يمكنه أن يساهم في تجويد خدمات هذا القطاع الذي يعتبر رقماً صعباً في معادلة التنمية..

3- وزارة إعداد التراب الوطني والتعمير والإسكان وسياسة المدينة؛

إن وزارة إعداد التراب الوطني والتعمير والإسكان وسياسة المدينة، هذه الوزارة التي لا يختلف اثنان على أنها نجحت في عملها خلال هذه الولاية، بصمت على منظور جديد في إعداد وتنفيذ سياسة القطاع، تنفيذاً لتعليمات صاحب الجلالة الملك محمد السادس نصره الله في إعداد التراب الوطني بشكل جيد، قوامه اعتبار التهيئة الترابية أحسن وسيلة للحد من التفاوت الجهوي، وأداة للتطوير العقلائي للمشهد الحضري وإنعاش المراكز الصاعدة والعالم القروي، وأمثل طريقة للتوفيق بين النجاعة الاقتصادية وحماية الثروات من

ارتاح للعمل معكم أغلب رؤساء الجماعات، نظرا لاعتمادكم قدرا أكبر من المرونة في وثائق التعمير، مما أسهم بشكل كبير في تشجيع الاستثمار وتحفيز المبادرات الاقتصادية، فقطاع التعمير شهد تطورا ملحوظا خلال السنوات الأربع الأخيرة، إذ هذه الدينامية همت المصادقة على 269 تصميماً للتهيئة و135 تصميماً لنمو التكتلات القروية.

السيدة الوزيرة المحترمة؛

لا يسعف الزمان لتعداد حصيلة قطاعكم بكل التفاصيل، فقط نشير بسرعة إلى باقي خطوطها العريضة وعناوينها الكبرى دون تفاصيل والمجسدة جليا في خدمة المجالات القروية والحضرية على السواء من قبيل:

- تفعيل الدورية المشتركة مع وزارة الداخلية لتبسيط مساطر البناء بالعالم القروي وتعميم برامج التهيئة القروية وخرائط القابلية للتعمير على مستوى مجموعة الأقاليم؛

- تفعيل برنامج وطني لدعم المراكز الصاعدة للتنمية (مراكز قروية صاعدة) مع برمجة مالية وإبرام اتفاقيات شراكة لتعبئة الموارد، وإعطاء أولوية للمناطق الجبلية والهشة؛

- إنجاز وتوسيع برامج "مدن بدون صفح" ومعالجة السكن غير اللائق، بما شهدته هذه البرامج من تقدم في أعداد الأسر المستفيدة وتوسعة نطاق المستفيدين، إلى جانب اعتماد منهجية جديدة للتدخل في إطار البرنامج الخامس 2024-2028؛

- إطلاق آليات ومشاريع طموحة لمعالجة المباني الآيلة للسقوط عبر الوكالة الوطنية للتجديد الحضري كأداة للتماسك الاجتماعي، مع إحصاءات وجرد جديد وعمليات معالجة جارية على مستوى التراب الوطني؛

- مواصلة تنفيذ برنامج الدعم المباشر للسكن القائم على مبدأ منح دعم مباشر للشباب والنساء والمواطنين المؤهلين، مع تركيز على الشفافية والرقمنة في مساطره عبر منصة إلكترونية مخصصة؛

- وضع برامج لتمثين القصور والقصبات بإطار نموذجي وميزانية مخصصة لإعادة تأهيل عدد كبير من القصور التاريخية.

وهنا لابد أيضا أن نشيد ونوه أيضا بالتحول الملموس الذي طرأ على مؤسسة العمران في عهدكم، إذ انتقلت من مؤسسة خمول إلى مؤسسة نجاعة، حيث بدأت تلعب أدوارها بسرعة وفعالية، ومن بينه دورها الهام في تنفيذ برنامج "دعم السكن"، الذي انطلق في يناير 2024، والذي حقق نتائج مشجعة، ضمن رؤية ترسخ مبادئ الدولة الاجتماعية تحت القيادة المتبصرة لصاحب الجلالة الملك محمد السادس نصره الله وأيده. كما نوه بالنتائج المالية المتميزة التي حققتها المجموعة، بارتفاع في رقم المعاملات بنسبة 27% مقارنة بسنة 2023، وبأداء تنموي مهم مكن من إطلاق وإنهاء آلاف الوحدات السكنية عبر مختلف جهات المملكة. ولنا اليقين أنها تحت إشرافكم وبفضل

حصيلة تُعد الأكبر مقارنة مع الولاية الحكومية السابقة التي لم تتجاوز خمسة تصاميم تهيئة.

كما واصلتم تعزيز وتيرة متابعة المشاريع الحضرية وتسريع المصادقة على الوثائق التعميرية، تنفيذاً للتوجيهات الملكية السامية الرامية إلى تأهيل المجال الترابي وتحسين جاذبية المدن المغربية.

السيدة الوزيرة المحترمة؛

على مستوى الرخص السنوية فنسجل بإيجابية كبيرة المجهودات الجبارة المبذولة في هذا المجال، بحيث أن عدد الطلبات يبلغ نحو 100 ألف طلب، فيما تمت خلال الأربع سنوات الأخيرة دراسة 450 ألف مشروع، ووقت الموافقة على 259 ألفاً منها، أي بنسبة إنجاز بلغت 58%، مما يعكس نجاعة المقاربة الجديدة في تدبير منظومة التعمير ورخص البناء.

كما أن 29 ألف مشروع خضع للدراسة القبلية من طرف الوكالات الحضرية، وأن 80% من هذه المشاريع تُصنف ضمن فئة المشاريع الصغيرة، 99% منها سكنية، في حين تمثل المشاريع الكبرى 20% من مجموع المشاريع المعالجة.

السيدات والسادة الكرام؛

قال أحد السياسيين الغربيين الكبار "في وقت الخداع يصبح قول الحقيقة عملاً ثورياً".

ربما ينطبق هذا المثل على زمن الخداع الذي نعيشه هذه الأيام في حق حزبنا، والذي ترك ضحيجا قد يشوش على البعض ممن لا يملك الكافي من الحصانة في التحليل لما تروجه وتفرزه غزارة وسائل التواصل الاجتماعي، لذلك نقول بكل صدق الحقيقة التالية: إن الأرقام التي تحققها الوزارة تعكس التحول الكبير الذي يشهده قطاع التعمير بالمغرب، بفضل الإصلاحات التنظيمية والرقمية التي تم إدخالها على منظومة الترخيص والدراسة والمصادقة، وكذا اعتماد مقاربة تشاركية بين مختلف المتدخلين المحليين والجهويين، مما ساهم في تحسين جودة الخدمات وتسريع وتيرة الاستثمار في المجال العمراني. ونحن متيقنون أنكم واعون بنوعية التحدي المقبل، والذي يتمثل في ضمان التوازن بين التنمية الحضرية والعدالة المحلية، عبر مواصلة الجهود لإعداد وثائق تعميرية شاملة لمختلف الجماعات والمراكز الصاعدة، بما يضمن توزيعاً عادلاً للمشاريع السكنية والاقتصادية، واستدامة للتهيئة الحضرية في المدن والمناطق القروية على حد سواء.

السيدة الوزيرة المحترمة؛

نحن نعلم سر نجاحكم، إنه يكمن في القدرة على الإنصات، يكمن في خبرتكم وتجربتكم في مدرسة تدبير الشأن المحلي الذي جعل منكم المسؤولين الحكومي الملم بخبايا وتحديات القطاع، وساعدكم في اختصار زمن الفهم ومسافة التشخيص، والانتقال مباشرة إلى الإصلاح باليات واقعية ومناسبة، لذلك

الوطني من البنيات التحتية والإصلاحات المؤسساتية والإدارية، مع ترجمتها إلى 25 محورا استراتيجياً و15 محورا للحفاظ على الرصيد الوطني للبنات التحتية ولضمان أمن الموارد المائية وتوفير بنات تحتية عالية الجودة وتعزيز المسؤولية الاجتماعية وإنجاح تحديث وزارة التجهيز والماء وإدارتها، مع التحسين الدائم للأداء.

فيما همت الدعايم الأساسية لتسهيل التنزيل الأمثل لهذه التوجهات: الموارد البشرية والتحول الرقمي والرقمنة وكذا التواصل والمشاركة.

السيد الوزير المحترم؛

ونحن كفريق مسؤول داخل الأغلبية، لا يمكننا إلا أن نقول بأن هناك مجهودات جبارة والتزام مهم بتنزيل استراتيجيتكم على أحسن وجه، رغم التحديات والمعوقات المالية أحيانا والتقنية أحيانا أخرى، إلا أننا نلمس حرصكم على تقديم نتائج أفضل.

فعلى مستوى الرصيد الوطني للبنات التحتية، تؤكد أنه في ظل التحولات المناخية المتسارعة تبرز الحاجة الملحة إلى إرساء بنية تحتية مستدامة ومرنة، قادرة على التكيف مع الأزمات ودعم النمو الاقتصادي وتحقيق العدالة المجالية والاجتماعية.

إن بلادنا حرصت، تحت القيادة الرشيدة لصاحب الجلالة الملك محمد السادس، على تبني رؤية طموحة في هذا المجال، ترجمت إلى برامج استراتيجية كبرى تشمل إنجاز ملاعب رياضية بمعايير دولية وتشديد سدود ومنشآت مائية وتوسيع وتحديث شبكات الطرق والطرق السيارة والنقل السككي إلى جانب تطوير الموانئ والمطارات وتعزيز البنية التحتية الرقمية، باعتبارها مرتكزا أساسيا لأي نموذج تنموي واعد ومتكامل، هذه المنشآت لا تمثل فقط بنى مادية، بل هي أدوات حيوية لخدمة المواطنين، وحماية الموارد وتخفيف الاستثمارات، وخلق فرص الشغل، وفتح المجال أمام الابتكار.

غير أن السيد الوزير المحترم هناك تحديات تكاد تصبح ببنوية تواجه كل هذا المجهود، وعلى رأسها ضرورة تحسين جودة البنية الطرقية ببلادنا وضرورة رفع الحكامة ومحاربة الغش ناهيك عن العدالة المجالية في صيانة وإصلاح وبناء الطرق لاسيما الإقليمية منها، فرغم أن 46% من الميزانية المخصصة للطرق تُوجه لأعمال الصيانة، في إطار حرص الوزارة على ضمان استدامة الشبكة وتحسين جودتها، غير أن هذه الصيانة في كثير من الأحيان تشكل مصدر استفادة وريع لبعض المقاولات والتي لا تقوم أحيانا بعملها بالجودة المطلوبة خاصة بالمناطق البعيدة والهامشية..

السيد الوزير المحترم؛

نعم إن الوزارة تركز على تحسين الطرق التي تعرف نسباً مرتفعة من حوادث السير، في إطار جهودها لتعزيز السلامة الطرقية وجودة الخدمات لفائدة مستخدمي الطريق، غير أن طرق إقليمية أخرى قد لا تعرف حالة اكتظاظ إلا أنها تعتبر شريان حياة للعديد من المواطنين واقطاعها أحيانا

دعمكم السيدة الوزيرة المحترمة ستواصل المجموعة جهودها خلال هذه السنة من خلال الرفع من استثماراتها الترابية، مع الحرص على احترام خصوصيات كل جهة.

وفي هذا السياق "من لا يشكر الناس لا يشكر الله" لا يمكن أن نخص مؤسسة العمران بالثناء دون باقي أجهزة ومؤسسات الوزارة، وعلى رأسها كتابة الدولة التي شكلت سندا آخر لنجاحة عمل الوزارة، والكتابة العامة والمفتشية العامة، وكافة السادة المدراء وأعضاء الديوان المحترمون الذين يشكلون فريق عمل سياسي وإداري منسجم يستمد قوته من الرؤية السياسية العميقة للسيدة الوزيرة.

وختاما، الحضور الكرام؛

قد تكذب الكلمات، لكن النتائج والتصرفات دائما تقول الحقيقة المطلقة، لذلك لا يمكن أن ينكر أي أحد أن القطاع على عهد الوزيرة تحول إلى قطاع عمومي يدير برؤية سياسية واضحة، بمنطق وطني مسؤول، يدير من طرف امرأة دولة- لها من الحكمة والشجاعة والبعد الوطني والسياسي الشمولي وليس الضيق والحرص التام على خدمة الوطن والمواطن، ما يميزها عن آلاف الرجال، لذلك نجد هذا الشبه إجماع على تقدير ما أنجزتم شهادة سيقولها التاريخ كما قالها رؤساء جهات ورؤساء جماعات لا تربطكم بهم أي صلة أو انتماء سياسي، فقط ربطتكم بهم خدمة المواطن والوطن، كجهة درعة - تافيلالت وحمة كلميم - وادنون. وفي الحقيقة لم تفاجئنا هذه الشهادات ونحن الذين نشغل بالقرب منكم سياسيا داخل حزب الأصالة والمعاصرة، وندرك أكثر من أي طرف آخر مدى تخليكم بحكمة الإنصات، وبعد النظر والإنصاف والإيمان بالعمل الجماعي والشجاعة في قول الحق وإسناده مهما كان الثمن...

4-وزارة التجهيز والماء:

وبالنسبة لوزارة التجهيز والماء، وهي الوزارة التي تتكلف بمجموعة من القطاعات الحيوية التي تلعب دورا هاما في التنمية الاقتصادية والاجتماعية لبلادنا، من خلال ارتباطها الوثيق والمباشر بعوامل ومؤشرات التنمية. فإنها تساهم بصفة مباشرة أو غير مباشرة، في إعداد التراب الوطني وتقليص الفوارق الجهوية، وخلق مناخ للاستثمار والرفع من تنافسية النسيج الاقتصادي. كما تساهم أيضا في تقليص الفوارق الاجتماعية والمجالية وتكثيف التكافل الاجتماعي وتوزيع الثروة الناتجة عن النمو الاقتصادي على سائر التراب الوطني.

السيد الوزير المحترم؛

يهدف ضمان تنزيل سليم للسياسات العمومية التي تدخل ضمن اختصاصاتها على الصعيد الوطني، نتمنئ تيسير الوزارة الخمسة توجهات استراتيجية وثلاث دعايم تغطي العديد من الجوانب المتعلقة بتدعيم القدرة التنافسية للاقتصاد الوطني والشغل والتنمية البشرية والحفاظ على الرصيد

لفائدة حوالي 13.55 مليون نسمة بمختلف مناطق المملكة، هذا التقدم تحقق بفضل الاستثمارات الكبيرة التي رصدتها السلطات العمومية والمكتب الوطني للكهرباء والماء الصالح للشرب لتنفيذ هذا البرنامج الطموح، الرامي إلى تقليص الفوارق الجالية وتحسين ظروف عيش الساكنة القروية.

السيد الوزير المحترم؛

إننا بفريق الأصالة والمعاصرة، وإذ نثمن كل الجهود التي أعطت نتائج مهمة، فإننا ندعو للمزيد من الاجتهاد والعمل حتى تكون بلادنا في مستوى التحديات والأوراش المقبلة، مع تمنياتنا لكم، السيد الوزير المحترم، بالتوفيق في أداء مهامكم.

■ **رابعاً: قطاعات لجنة العدل والتشريع وحقوق الإنسان:**

1- الوزارة المنتدبة لدى رئيس الحكومة المكلفة بالعلاقات مع البرلمان:

لا يفوتنا خلال هاته المناسبة، تسجيل إيجابية الحكومة في علاقتها مع المؤسسة التشريعية، فإذا كانت العلاقة تقوم على مبدأ فصل السلطات، فإنها تؤسس، من جهة أخرى، للتعاون الذي تتم تأسيسه عبر هذه الوزارة، بما يعزز التعاون التشريعي والرقابي، وتحسين آليات المساءلة.

السيد الوزير المحترم؛

لابد أن نسجل بكل اعتزاز الدينامية البرلمانية المتصاعدة في طرح الأسئلة سواء الكتابية منها أو الشفوية على الحكومة، حيث تم رصد ارتفاع ملحوظ في عدد الأسئلة المطروحة برسم السنة الرابعة من الولاية التشريعية الحالية سواء الكتابية أم الشفوية، بحصيلة 8255 سؤالاً كتابياً 70% منها مجاب عنها، وحوالي 2843 سؤالاً شفهيًا عاديًا، منها 2091 سؤالاً موجهًا من السادة والسيدات المستشارين بال غرفة الثانية و752 من النواب.

وحصل 980 سؤالاً منها على جواب الحكومة، كان نصيب مجلس المستشارين 612 سؤالاً مجاباً عنه، وهذا يعكس بوضوح المكانة المتميزة لمجلسنا الموقر في عملية الرقابة، وحرص مجلس المستشارين على الانخراط الكامل في تتبع ومراقبة عمل الحكومة وآثار سياساتها العمومية على المواطنين بشكل لافت مما يجعل دوره أساسياً في المؤسسة التشريعية ببلادنا.

ورغم ما نسجله من تجاوب الحكومة مع أسئلة البرلمانيين، بما يعزز جودة الرقابة والمساءلة، ويساهم أيضاً في تحسين أداء السلطة التنفيذية، من خلال الرد السريع وتقديم المعلومات المطلوبة، لتمكين ممثلي الأمة من ممارسة مهامهم الرقابية بالفعالية والجودة المطلوبة. فإننا نسجل التفاوت في هذه العملية بين القطاعات الحكومية، حيث هناك قطاعات تتجاوب داخل الآجال الدستورية وهناك قطاعات لا تحترم هذا الآجال مع كامل الأسف، رغم الجهود الكبيرة التي تبذلونها داخل الوزارة لحث الحكومة على الأجوبة في وقتها والحضور للبرلمان.

بسبب الفيضانات وغياب المنشآت الفنية يسبب كوارث وأوضاع مأساوية للساكنة يؤثر سلباً على حياة واقتصاد المنطقة.

السيد الوزير المحترم؛

بالنسبة للطرق بالعالم القروي هناك مجهوداً استثنائياً بذل لتقليص الفوارق الجالية، حيث تمت برمجة 22 ألف كيلومتر في الطرق القروية، وتم إنجاز 21.7000 كيلومتر منها خلال السنوات الماضية بتكلفة إجمالية بلغت 36 مليارات في مجال التأهيل، تم الاشتغال، ولأول مرة، تخصيص ميزانية خاصة لصيانة الطرق القروية، وهذه مبادرة حميدة نثمنها ونتمنى أن تستمر. فقط نخشى أن تتحول عملية الصيانة في بعض الأقاليم إلى برامج سياسية لا تراعي التوزيع العادل للمشاريع بين الجماعات القروية الأكثر تضرراً.

إننا نثمن التدابير المتخذة بخصوص إشكال ضعف الآليات بالنسبة للجماعات الترابية، حيث تم إرجاع "وحدات التدخل السريع" التي كانت في الماضي، وأصبحت كل جهة تتضمن وحدة. غير أننا نوصي بإعطاء الأهمية في إطار الجيل الجديد للتأهيل الترابي والبرامج المندجة، للطرق التي تؤدي للمدارس والمستوصفات وكذلك الطرق ذات الصبغة السياحية والاقتصادية.

السيد الوزير المحترم؛

أما فيما يخص البنية التحتية المائية للمملكة، فلا يمكن أن يجادل أحد في الجهود غير المسبوقة التي قامت بها هذه الحكومة في هذا المجال والذي كان بالأمس القريب من باب الخيال أو المستحيل من قبيل الطرق السيارة للماء لنقله من حوض إلى آخر، بل من إقليم وجهة إلى أخرى حتى تحقق اليوم وجنب مدنا وجهات من العطش بعد سنوات الجفاف التي لا زلنا نعيشها، كما أن هذه الولاية الحكومية الحالية من المقرر أن تشهد إنجاز وإطلاق 155 سداً جديداً، وهو ما يوازي إجمالي ما تم بناؤه منذ استقلال المغرب عام 1956.

فبلادنا قد أنجزت 150 سداً منذ استقلاله، ليعضيف اليوم 155 سداً إضافياً ضمن برنامج وطني واسع النطاق. وتتوزع هذه السدود الجديدة بين 40 سداً تم إنجازها بالفعل، و80 سداً آخر في طور الإنجاز، بالإضافة إلى عدد من المشاريع المبرمجة التي سيتم إطلاقها قريباً.

هذه المنشآت المائية تلعب دوراً في ضمان الأمن المائي للمواطنين، حيث ستساهم بشكل فعال في توفير المياه الصالحة للشرب، ودعم الفلاحة عبر مياه السقي، فضلاً عن حماية الساكنة والممتلكات من مخاطر الفيضانات. غير أن إشكالية التوحد السيد الوزير تقف عائقاً أمام السعة التخزينية لهذه السدود، مما يتطلب إيجاد حلول عاجلة ومستدامة للحد من تداعيات هذا التوحد.

وبخصوص الجهود المبذولة في إطار البرنامج الوطني لتزويد العالم القروي بالماء الصالح للشرب، والتي مكنت من رفع نسبة الولوج إلى الماء الشروب

السيد الوزير المحترم؛

نتمنّى عدد التشريعات الصادرة عن البرلمان بمبادرة من الحكومة، غير أننا نشعر بنوع من الحيف في تعامل الحكومة مع مقترحات السيدات والسادة البرلمانيين، إما بالمبالغة في الرفض أو اللامبالاة في دراستها والقبول بها، رغم أنها تكون في صميم الإصلاحات التي تقوم بها الحكومة، لذلك لا بد من نفس إيجابي من الحكومة أثناء تعاملها مع المبادرة التشريعية الصادرة عن البرلمان. وفيما يتعلق بمشاريع القوانين الصادرة نهائياً عن البرلمان، فإننا ونحن نتمنّى عددها الكبير، فإن السؤال الذي يطرح حول مدى أهمية هذه القوانين حين تتأخر المراسيم اللازمة لتفعيلها؟

فلا معنى للقوانين دون صدور المراسيم التطبيقية لها، بل إن التأكد على ضرورة إنجاز دراسات أثر معمقة على مشاريع النصوص التشريعية للتعرف على تأثيرها عند دخولها حيز التنفيذ، لضمان جودتها، وتجنب الآثار السلبية المحتملة على الحقوق الأساسية للمواطنين، بما يعزز الأمن القانوني ببلادنا.

السيدات والسادة المستشارين المحترمين؛

لا بد أن نؤكد على أهمية المجتمع المدني ودوره كشريك أساسي في التنمية والحكامة، حيث يقدم خدمات مختلفة من تأطير المواطنين ودفاع عن حقوقهم، بما يشجع المشاركة المدنية الفعالة، ويعزز الديمقراطية التشاركية.

فلا يخفى على أحد أن المواطنين المغاربة معروفون تاريخياً بقم التضامن والتطوع المستلهمة من التقاليد المغربية الأصيلة، سواء من خلال المبادرات الفردية أو الجماعية التي يتم تقديمها، خصوصاً في المناطق النائية والجبلية، حيث لازالت الكارثة الطبيعية لزلزال الحوز شاهدة على مظاهر التضامن والتآزر من المجتمع المدني المغربي، من تبرعات ومساعدات عينية، ومالية، وتكاثف للجهود في عمليات الإنقاذ والتكافل الاجتماعي من مختلف شرائح المجتمع المغربي، مما يؤكد تفرد المجتمع المغربي بهذه الخصائص منذ قرون.

وإذ نؤكد على التوجه العام للدولة، ونشيد بالجهود المبذولة من أجل دعم جمعيات المجتمع المدني، وتمكينها لتكون شريكاً أساسياً في التنمية، من خلال العمل على ضمان استقلالية وتقوية النسيج الجمعوي، لتأهيله من أجل المشاركة بفعالية في التنمية الشاملة والمستدامة، ورغم أننا نسجل بإيجابية ارتفاعاً مهماً لدعم الجمعيات مقارنة بالسنوات السابقة، وهو ما يبرز مستوى الثقة العالي الذي تأسس بين الدولة والمجتمع المدني، انطلاقاً من التزام كل طرف من جهته في تنفيذ التعاقد الذي تأسست عليه آليات التمويل للعمومي؛ فإننا ندعو إلى المزيد من الدعم للجمعيات وتتبعه ومراقبته بصرامة، حتى يحقق أهدافه الاجتماعية الخالصة، مع ضرورة مواجعة مجموعة من التحديات التي لازالت قائمة في مجال التمويل الذي يبقى محدوداً، أمام ضعف الولوج إلى المعلومة المتعلقة بالدعم العمومي والإجراءات اللازمة للحصول عليه.

والمناسبة شرط كذلك، لتسليط الضوء على مجموعة من التحديات التي لازالت تعيق العمل الجمعوي، حيث لازالت العديد من الجمعيات تعاني من

نقص حاد في الموارد البشرية والكفاءات المؤهلة، مما يؤثر على جودة الأداء والاستدامة، بالاعتماد على العمل غير المنظم وغير المبني على النتائج. كما تعاني العديد من الجمعيات كذلك من نقص التجهيزات الأساسية لممارسة أنشطتها، بالإضافة إلى إشكالية عدم توفر المتطوعين بالعدد الكافي، وصعوبة إقناعهم بالاستمرار في العمل الجمعوي، مما يقتضي المزيد من العمل على تنمية ثقافة العمل التطوعي وروح المبادرة، عبر برامج ومبادرات وطنية ومحلية، من أجل مراعاة رصيد عددي مهم للشباب في العمل الجمعوي، من خلال تنمية المهارات وتعزيز الهوية والانتماء للوطن، وبالتالي بناء جيل متوازن قادر على المبادرة والمشاركة الفعالة في تنمية بلاده...

2- المندوبية العامة لإدارة السجون وإعادة الإدماج؛

يطيب لنا في فريق الأصالة والمعاصرة، خلال هذه المناسبة السنوية، المتمثلة في مناقشة قانون المالية، أن نناقش اليوم مشروع الميزانية المخصصة للمندوبية العامة لإدارة السجون وإعادة الإدماج برسم السنة المالية 2026. وفي هذا الإطار، فإننا نسجل بارتياح كبير الجهود المبذولة على مستوى هذا القطاع، والتي جاءت في العرض المفصل الذي عرض أمامنا، الذي يبرز حجم الجهود المبذولة الذي تقوم بها المندوبية وفقاً للقانون لتطبيق العقوبات السالبة للحرية، والتدابير الأمنية والعقوبات البديلة.

وإننا نعتبر هذه المسؤولية الجسمة، تستحق كل التنويه بجهودات أطر وموظفي إدارة السجون، التي تتجلى في العمل على ضمان التوازن بين العقوبة والتأهيل، بين الردع وإعادة الإدماج، عبر برامج تعليمية ومهنية لتطوير المهارات وزيادة فرص إدماج السجناء في العمل بعد الإفراج.

السيدات والسادة المحترمين؛

لا يمكن لنا سوى الإشادة بالجهود المبذولة على مستوى تنزيل استراتيجية المندوبية العامة لإدارة السجون من أجل تحسين تدبير هذا القطاع، في بعدها الاجتماعي والإنساني، من خلال ترجمة التوجيهات الملكية السامية التي تؤكد على أن العدالة لا تكتمل إلا بما توفره من كرامة إنسانية للسكانة السجنية، وهي الكرامة التي لا ينبغي بالمطلق أن تجردا الأحكام القضائية السالبة للحرية من السجناء.

هي جهود مقدرة في تفعيل شعار "أنسنة السجون" من خلال مجهودات تحسين ظروف الاعتقال والإيواء داخل المؤسسات السجنية رغم التحديات والإكراهات التي تفرضها ظاهرة اكتظاظ السجون في بلادنا.

السيد الرئيس المحترم؛

من منطلق أهمية التشريعات في إعادة النظر في فلسفة العقاب، نتمنّى عالياً قانون العقوبات البديلة الذي يعد من بين أهم الأوراش التشريعية ومحركاً أساسياً لمراجعة منظومة العدالة الجنائية ببلادنا، لارتباطه المتين بمجال حقوق الإنسان وصيانة الحريات، ومواكبة التطور الحاصل على مستوى الأنظمة

الجنائية المعاصرة.

فهذا القانون الذي دخل حيز التنفيذ في 22 غشت من السنة الجارية، لا زال في مراحل الجنائية الأولى، وبالتالي سيكون من الإجحاف في حق الأهداف المنتظرة منه، التسرع في التكهن بمحدودية نتائجه، حيث أن الأجل المعقول يعتبر مبدأ أساسى في القانون للحكم على نجاعة ونتائج أي نص قانوني. وعموما يعتبر هذا القانون جزءا مهما من الاستراتيجية الوطنية لإصلاح المنظومة الجنائية في المغرب، والتي تتجلى أهدافها الكبرى في تحديث وتطوير المنظومة القانونية وانعكاسها بشكل مباشر على المعتقلين والوضع العام داخل السجون.

السيدات والسادة المحترمين؛

رغم النقاش الذي لا يزال قائما حول مدى كفاية العقوبات البديلة في معالجة إشكالية الاكتظاظ في المؤسسات السجنية، والدعوة إلى أهمية انخراط جميع الفاعلين سواء في مجال العدالة أو الفاعلين الحكوميين والمؤسستيين كل من موقعه ووفق اختصاصاته في تنزيل قانون العقوبات البديلة، مع التقييم المستمر للنتائج، فإننا نسجل بإيجابية، تراجع عدد الساكنة السجنية في المغرب سنة 2025، حيث كشفت معطيات رسمية عن تسجيل انخفاض في منسوب الاعتقال الاحتياطي بنسبة 30% من الساكنة السجنية خلال شهر ماي الماضي، وهو رقم لم يسبق تحقيقه خلال السنوات السابقة، رغم أن هذا التراجع العددي لا يعني القضاء على الاكتظاظ الذي لازال يشكل تحديا قائما في المؤسسات السجنية المغربية تحديا مؤرقا ومكلفا بسبب توسيع مجالات العقوبات والاعتقال الاحتياطي.

وهي مناسبة لنجدد في فريق الأصالة والمعاصرة إشادتنا بمجموع المستجدات التي تضمنها قانون المسطرة الجنائية، وخصوصا الإجراءات المتعلقة بترشيح الاعتقال الاحتياطي من خلال عقلنة اللجوء إليه كتدبير استثنائي بما يضمن عدم المس بقرينة البراءة، وهي الإجراءات التي ستساهم - لا محالة - مع دخول قانون المسطرة الجنائية حيز التنفيذ شهر دجنبر المقبل في تخفيض عدد الساكنة السجنية وبشكل ملموس في انتظار مشروع القانون الجنائي الجديد الذي - لا محالة - سيسهم في تخفيض عدد المعتقلين من خلال تقوية العدالة التصالحية وإفراجها من كثرة الملفات.

السيدات والسادة المستشارين المحترمين؛

نظرا للأدوار المهمة والجسدية لموظفي وموظفات إدارة السجون، وما يتحملون من مهام أمنية وإدارية وتنظيمية، تشمل ضمان أمن وسلامة المؤسسات السجنية، من خلال إدارة السجناء والإشراف على تنظيم حياتهم اليومية وتطبيق القوانين المنصوص على العمل بها في السجون، وكذلك أدوارهم المهمة في المساهمة في برامج إعادة الإدماج والمراقبة بعد الإفراج، فقد استقبلنا بارتياح كبير مراجعة النظام الأساسي لموظفي إدارة السجون وإعادة الإدماج، حيث تم إقرار نظام أساسي جديد لهذه الفئة من الموظفين، والذي

صدر بالجريدة الرسمية بتاريخ 23 يناير 2025، وعرف مستجدات إيجابية في التعويضات المالية، مع إعادة النظر في نظام الترقى، بما يعمل على تحفيز الموظفين وتعزيز انتمائهم الوظيفي، والنهوض بأوضاعهم المادية والاجتماعية، مقابل ما يقومون به من مهام كبيرة وأعباء مخوفة بالمخاطر، من أجل مواكبة التحديات الجديدة خاصة بعد صدور القانون المتعلق بتنظيم وتدبير المؤسسات السجنية وقانون العقوبات البديلة.

السيدات والسادة المحترمين؛

إذا كانت المؤسسات السجنية تلعب دورا مهما في تعزيز الأمن الإنساني داخل المجتمع، من خلال وظيفتها الزجرية والرداعة، بالنظر لدورها في تنفيذ العقوبات السالبة للحرية التي تصدر عن السلطات القضائية، فإنها بالموازاة مع ذلك تقوم بمجموعة من المهام الاجتماعية والتربوية التي تساهم في تقويم سلوك نزلاء السجون، وتأهيلهم للاندماج داخل المجتمع وعدم سقوطهم في متاهات الجريمة والإرهاب مرة أخرى.

من هذا المنطلق، لا بد أن نشيد بالمجهودات المبذولة داخل السجون في مجال الرعاية الصحية والتعليم والتأهيل، حيث تم تسجيل ارتفاع في عدد المستفيدين من برامج التعليم بمختلف المستويات، كما نسجل بإيجابية كبيرة أيضا استفادة 94% من السجناء الأميين من برامج محو الأمية بمجموع 6284 سجين.

ولا تنفوتنا الفرصة دون التنويه الكبير ببرنامج المصالحة والمراجعات الفكرية الهامة بالنسبة للمعتقلين في قضايا التطرف الديني والإرهاب.

وختاماً إذ نسجل بإيجابية رفع عدد مناصب الشغل لفائدة المندوبية خلال المشروع بالمقارنة مع السنوات الماضية، فإنها تبقى غير كافية إذا ما نظرنا إلى الأعباء القديمة والجديدة التي طرحتها قانون العقوبات البديلة على موظفي السجون، متمنين النظر من جديد في رفع الميزانية ومناصب الشغل بالنسبة لهذا القطاع الحيوي.

3- وزارة العدل:

بهذه المناسبة لا يسعنا سوى التعبير عن الاعتزاز والفخر الكبيرين بمناسبة الحدث الوطني التاريخي، الذي يقر ويدعم فيه المجتمع الدولي الحكم الناقى على الأقاليم الصحراوية للمملكة تحت السيادة المغربية، والذي جاء نتيجا لمسار دبلوماسي رفيع المستوى بقيادة جلالة الملك محمد السادس، حفظه الله ونصره، حيث يحق لنا اليوم كغاربة أن نبتج ونحتفل بهذا المنعطف التاريخي الذي يؤسس لمرحلة فاصلة في تاريخ المغرب. وبهذه المناسبة نهني جلالة الملك، نصره الله، بهذا الحدث الوطني الكبير، ونهني الشعب المغربي قاطبة بعيد الوحدة، عيد المغرب الموحد.

السيدات والسادة المستشارين المحترمين؛

نناقش اليوم الميزانية الفرعية لوزارة العدل، ونحن ندخل السنة الخامسة

الممارسة القضائية ومحاربة هدر زمن التقاضي بسبب التعقيدات والإجراءات والبطء في المساطر وتنفيذ الأحكام، مع اعتماد حلول تشريعية تراعي خصوصية المجتمع المغربي، ونحن ننتظر مشروعكم الجديد بعد قرار المحكمة الدستورية لإخراجه للوجود نهائيا.

السيد الرئيس المحترم؛

إننا نقف أمام حصيلة، لا يسعنا الوقت لجردها بالكامل، حيث تناولنا هذه النصوص على سبيل الذكر لا الحصر، دون أن نغفل المجهودات الجبارة التي يشتغل بها هذا القطاع الحيوي والرئيسي في النسق الحكومي من أجل تنزيل ورش إصلاح منظومة العدالة في شموليته، انطلاقا من الشق المتعلق بالنصوص القانونية الاستراتيجية الأخرى التي تمت معالجتها والمصادقة عليها خلال الولاية التشريعية الحالية مثل قوانين السلطة القضائية والمعهد العالي للقضاء والخبراء القضائيين، السجون أو النصوص التي لازالت قيد المناقشة أو في مراحلها النهائية مثل قانون التزاجمة وقانون حوادث السير وقانون الشيك وقانون الدفع بعدم الدستورية وقوانين المؤسسات الاجتماعية للعدالة وغيرها من القوانين التي تنتظر استكمال مسطرة المصادقة الحكومية كالقانون الجنائي وقانون الحماية والعدول والموفقين، والتي نتمنى من الحكومة تملك الشجاعة السياسية في الإفراج عنها وجعلها في صلب الإصلاح البنوي المتعلق بمنظومة العدالة.

حضرات السادة والسيدات؛

إن المجهودات المبذولة على مستوى رقمنة الإدارة القضائية أصبح المواطنون يقطعون ثمارها، من خلال الاستفادة من منصات إلكترونية مثل منصة التبادل الإلكتروني مع المفوضين القضائيين وبوابة إيداع طلبات العفو والإفراج المشروط، وكذلك تطبيقات طلب السجل العدلي وتطبيق (mahakim mobile) الذي يقدم خدمات قضائية آنية، والمنصة الرقمية للوثيقة العدلية، ومنصة التبادل الإلكتروني للبيانات بين الإدارات والمؤسسات العمومية، بالإضافة إلى بوابات إلكترونية تقدم خدمات متنوعة مثل استقبال الشكايات والتفاعل معها، مما ساهم في تسريع وتيرة معالجة الملفات والطلبات وهذا له دور كبير في تحقيق عدالة ناجعة شفافة.

السيد الوزير المحترم؛

إن تحدي الموارد البشرية المؤهلة من الملفات التي اقتحموها بما تملكون من موارد مادية محدودة، وهي مناسبة للإشادة بمجهوداتكم في هذا المجال، حيث نسجل بارتياح كبير حرص وزارة العدل على تدعيم القطاع بالموارد البشرية المؤهلة، ونحسبكم على مكسب النظام الأساسي لموظفي وزارة العدل الذي حقق الكثير من المطالب ظلت عالقة لسنوات، كما نحيي حرصكم خلال سنة 2025 على اعتماد المقاربة الاستباقية في تحديد التخصصات المطلوبة لتغطية حاجيات الوزارة من الموارد البشرية، بافتتاحكم على تخصصات مهنية

من عمر الحكومة الحالية، وبالتالي لا بد أن نتوقف قليلا، أمام هذه الدينامية المتتالية التي عاشها قطاع العدل والتي يحق لنا أن نفخر ونعتز بها، بل نعتبرها نموذجاً يحتذى به في العمل الحكومي الناجح، دينامية حقيقية سواء على مستوى تحديث القوانين والمنظومة القضائية، أو على مستوى تطوير وتحديث البنية التحتية والارتقاء بأداء محاكم المملكة، أو التوجه نحو التحول الرقمي من خلال تطوير البنية التحتية الرقمية والبرامج المعلوماتية اللازمة للمحاكم، طبعاً دون الحديث عن التطور النوعي في مجال تكوين وتوظيف الموارد البشرية، وكذلك عن تعزيز التعاون الدولي في مجال العدالة.

السيد الوزير المحترم؛

إن الإشادة والتتويه بعملكم على رأس وزارة العدل، ليس من باب المجاملة المجانية أو من باب الشناء، بل من باب الشهادة عن حق في أدائكم، ومن ثم الاعتراف الصادق للمجهودات المبذولة رفقة طاقمكم الإداري، والذي خلف نتائج ملموسة لا يجادل فيها حتى خصومكم فما بالنا بخلفاءكم.

السيد الوزير المحترم؛

إن حصيلة وزارة العدل ناطقة بالمنجزات والإصلاحات المهمة منذ حلولكم على رأس الوزارة، ففي مجال الثورة التشريعية، نتوقف عند مجموعة من النصوص القانونية التي نهنتكم ونهنت أنفسنا كبرلمانيين على شرف المساهمة في المصادقة عليها، والتي صدرت في الجريدة الرسمية، منها القانون رقم 03.23 المتعلق بالمسطرة الجنائية الذي يكتسي أهمية بالغة ضمن الترسنة القانونية التي تمت مراجعتها، نظراً للدور الهام الذي يحققه في ضمان التوازن بين سلطة العقاب التي تحوزها الدولة وضمان حماية الحقوق والحريات للأفراد، والذي إلى قانون العقوبات البديلة الذي دخل حيز التنفيذ في غشت 2025، والذي جعل من أهدافه الكبرى التخفيف من اكتظاظ المؤسسات السجنية، وتيسير إعادة إدماج المحكوم عليهم في المجتمع عبر عقوبات غير سالبة للحرية، حيث دافعتم بنفس حقوقي عالي على هذا النص القانوني والذي شكل ركيزة من ركائز السياسة الجنائية الحديثة، التي ترمي إلى تحقيق التوازن بين حق المجتمع في العدالة وإعادة إدماج الجانبيين. ونؤكد، في فريق الأصالة والمعاصرة، أنه رغم البطء في التنفيذ الذي رافق النص، فسرعة التفعيل مستقبلاً تبقى مطلباً مهماً بما يدعم تشجيع التركيز على إصلاح الجاني بدلاً من الاكتصار على العقاب، بما يعزز الثقة في العدالة.

السيد الوزير المحترم؛

لا يمكن المرور دون الحديث عن قانون المسطرة المدنية، الذي جاءت مراجعته بعد ما يعادل نصف قرن من صدور أول قانون، حيث يحسب لكم، فتح ورش المراجعة الشاملة لهذا القانون، استجابة للمعطيات الدستورية والتشريعية المستجدة، حيث تسلمتم بروح المسؤولية والشجاعة المعهودة فيكم عندما طرحتموه للنقاش بتشبتكم بمعالجة مظاهر الخلل التي أبانت عنها

وفي العدالة المجالية والاجتماعية وحقوق المرأة والطفل وغيرها. وفي هذا الإطار، أي إطار تعزيز الحقوق الاجتماعية، لابد من التطرق إلى ورش مراجعة مدونة الأسرة كورش حقوقي اجتماعي كبير يهدف إلى تعزيز المساواة والعدالة بين الجنسين، وتقوية الأسرة المغربية من خلال بلورة مقترحات تعديل في مبادرة تشريعية جديدة.

حيث نعتر بمضامين المذكرة التكميلية التي قدمها المجلس الوطني لحقوق الإنسان إلى اللجنة المكلفة بصياغة مشروع مدونة الأسرة، وذلك مساهمة منه في إغناء هذا الورش الإصلاحي المجتمعي الذي يحظى بنقاش مجتمعي كبير ومتابعة دولية مهمة.

كما أن قانون المسطرة المدنية وما جاء به من تعديلات، يمكن اعتباره ورشا حقوقيا أساسيا شهد المغرب، نظرا لتنظيمه للإجراءات القضائية المدنية، وإشرافه على إنفاذ القانون، بما يساهم في تحديث المنظومة القانونية المغربية، وتقديم حلول قضائية عادلة وفعالة في مواكبة تامة للتحويلات الاجتماعية والرقمية وبما يضمن تعزيز حماية حقوق الأطراف المتنازعة، وضمان تطبيق العدالة بشكل عادل وسريع.

بالإضافة إلى قانون المسطرة الجنائية الذي يعتبر ورشا حقوقيا آخر عرفه المغرب، حيث شهد عملية إصلاح مهمة تهدف إلى مواكبة تطورات حقوق الإنسان، بما يعكس التزام المغرب ببناء دولة الحق والقانون، عبر توفير ضمانات المحاكمة العادلة للمواطنين، وذلك من خلال تحديث الإجراءات الجنائية لتتوافق مع المعايير الدولية، وتحقيق عدالة جنائية ناجعة وفعالة.

السيدات والسادة المحترمين؛

ونحن نسجل بإيجابية كبيرة الجهود التي يقوم بها المجلس الوطني لحقوق الإنسان، كهيئة دستورية مستقلة تعنى بحماية والنهوض بحقوق الإنسان وزيرة أماكن الاحتجاز والمؤسسات السجنية، وتلقي الشكاوى، فإننا نثمن العمل الذي يقوم به المجلس، لاسيما على مستوى تقديم مجموعة من المذكرات وتنظيم ورشات تكوينية للشباب لتعزيز معارفهم حول المفاهيم الأساسية لحقوق الإنسان والتحديات الراهنة، وهي جهود امتدت كذلك إلى متابعة قضايا الشباب وحقوقهم، وكذلك المشاركة في النقاشات الدولية حول التغيرات المناخية والهجرة وغيرها من القضايا التي يكون المجلس حاضر بها.

السيدات والسادة المحترمين؛

نؤكد اعتزازنا في فريق الأصالة والمعاصرة، بالإصلاحات الدستورية والقانونية التي كرسها دستور 2011، من خلال التخصيص على الحريات الأساسية مثل الحق في الاجتماع والتظاهر السلمي، وكذلك تطوير الإطار التشريعي بما يضمن حماية الحقوق والنهوض بها، مع التأكيد على أن النتائج التي حققها المغرب في مجال حقوق الإنسان لا يمكن إلا الاعتزاز بها، سواء في مجال حقوق المرأة والطفل أو التربة على حقوق الإنسان أو تحديث الترسانة القانونية أو الانضمام إلى الاتفاقيات الدولية.

تشمل مجالات تواكب التطور الرقمي للإعلاميات وهندسة البرمجيات والشبكات، بما يساعد على تجاوز التحديات، وإرساء لبنات المحكمة الرقمية، كملوح أصبح واقعا بفضل المجهودات المبذولة.

وعلى مستوى البنية التحتية، فإننا نعبر عن اعتزازنا بالمجهودات الكبيرة والمثملة في الارتقاء بفضاءات المحاكم والمباني الإدارية، سواء من خلال التشييد والبناء خلال سنة 2025 بمجموع 84 مشروع بمختلف الدوائر القضائية، وهو إنجاز لا يمكن إلا تثمينه والاعتزاز به، ونهنتكم، السيد الوزير المحترم، على المشاريع التي انتهت بها الأشغال وأصبحت جاهزة للتدشين والتي بلغت 18 مشروعاً حالياً موزعة على تسع دوائر قضائية، برؤية تستحضر البعد الترابي والعدالة المجالية وحقوق المعتقلين.

وفي مجال تعزيز حقوق الطفولة، فإننا نعتر بإحداث الوكالة الوطنية لحماية الطفولة لما ستلعبه من أدوار في مجال حماية الطفولة، من خلال الإجابة على مجموعة من الإشكاليات القانونية والعملية التي تواجه الحماية المؤسسية للطفولة، وسد الفراغات التشريعية، بما سيحقق الحماية الناجعة للأطفال في وضعية صعبة ويضمن حقوقهم الإنسانية.

وختاماً، السيد الوزير المحترم، لا يسعنا في فريق الأصالة والمعاصرة، الاعتزاز بالنتائج الجارية الملموسة التي حققوها داخل قطاع العدل، ونؤكد أنه خلال هذه السنة الحاسمة سنظل معبئين إلى جانبكم حتى كسب باقي المشاريع الهامة التي نأمل من الأمانة العامة للحكومة الإفراج عنها، حتى ندخل معكم التاريخ من بابه الواسع كأحد البرلمانيين المساهمين إلى جانبكم في ثورة إصلاحية حقيقية وغير مسبقة عاشها قطاع العدالة في الولاية الحكومية الحالية، مع مطالبتنا وإلحاح الحكومة برفع ميزانية هذا القطاع والمناصب المالية المرصودة له، كي يستطيع مواجهة التحديات والرهانات المطروحة على عدالة بلادنا ومحطة الموندريال.

4- المجلس الوطني لحقوق الإنسان:

يطيب لنا في فريق الأصالة والمعاصرة، خلال هذه المناسبة السنوية، المتمثلة في مناقشة قانون المالية، أن نستثمر الفرصة للتوقف عند جهود بلادنا في مجال ترسيخ حقوق الإنسان، من خلال الإصلاحات الدستورية والقانونية والتعاون مع الآليات الدولية، وهي جهود تشمل ملاءمة التشريعات الوطنية مع الاتفاقيات الدولية المصادقة عليها، بالإضافة إلى جهود ترسيخ ثقافة الوعي الحقوقي لدى المواطنين وتعزيز مشاركتهم في الحياة الديمقراطية والمؤسسية.

السيد الرئيس المحترم؛

بداية، ونحن نتناول الوضع الحقوقي ببلادنا، لابد أن نشيد بالتطور الهائل الذي قطعته الحقوق السياسية والمدنية ببلادنا والتي احتراما سار مبهجا وسارت بلادنا فيه نمودجا دوليا يحتذى به، ومن ثم فالتقص الحاصل يمكن تحديده في بعض الحقوق الاجتماعية التي لاتزال تتطلب الاجتهاد أكبر لتحقيقها على أرض الواقع، كالحق في الصحة الجيدة وفي تعليم جيد وفي الشغل

في يناير 2025، حيث أكد مثلاً وبوضوح أن المشكلة ليست في الموارد، بل في سوء تدبيرها وضعف الحكامة.

السيد الرئيس المحترم؛

بعيدا عن الشعارات الفيسبوكية المجانية في قضايا محاربة الفساد وحماية المال العام، فإننا نسجل اعتزازنا بالتنسيق المؤسسي لحماية المال العام وتخليق الحياة العامة بين مؤسسات الدولة المعنية، حيث تكامل الأدوار الدستورية بين قضاة المحاكم المالية وقضاة العدالة، كما نعزز بعمل النيابة العامة على التنسيق مع المجلس الأعلى للسلطة القضائية من أجل تأهيل القضاة العاملين بأقسام الجرائم المالية وتقوية قدراتهم المهنية عبر تنظيم دورات تكوينية متخصصة، مما يدفعنا إلى التأكيد على دور الموارد البشرية في المحاكم المالية بما تملكه من قدرات محنية عالية، في دعم الأداء الفعال لهاته المحاكم.

وفي هذا الإطار، فإننا ندعم مطلب توفير برامج تدريب وتأهيل مستمرة للقضاة المحاكم المالية من أجل مواكبة التشريعات المالية والمحاسبية وتقنيات الرقابة، مع تطوير مهاراتهم في مجال التدقيق المالي والإداري لتحسين عملية تقييم الهياكل الداخلية للمؤسسات، مع تأكيدها مرة أخرى وإلحاح على ضرورة ضمان تعزيز المجلس الأعلى للحسابات بالموارد البشرية اللازمة والكافية وفي مختلف التخصصات، قصد القيام بمهامها على النحو المطلوب، ولكي تتناسب مع المهام المتزايدة والمتنوعة للمجلس، والتي تتمثل في التوسع في مراقبة الجماعات المحلية ومراقبة قطاعات حيوية أخرى كبرامج التنمية والمجالات المتعلقة بالصحة، بالإضافة إلى التدقيق في حسابات الأحزاب السياسية ونفقاتها وفي التصريحات بالامتلاك وغيرها من المجالات.

6- وزارة الانتقال الرقمي وإصلاح الإدارة:

إن مناقشة الميزانية الفرعية لوزارة الانتقال الرقمي وإصلاح الإدارة برسم السنة المالية 2026. مناسبة نغتنمها للتنبؤ بالجهود المبذولة في مجال الاتصالات الرقمية، حيث دخل المغرب عصرا رقميا جديدا بإطلاق شبكة الجيل الخامس 5G بشكل رسمي الجمعة الماضية في المرحلة الأولى على أن يتم الانتقال التدريجي إلى باقي المناطق، حيث ينتظر أن يفتح هذا الحدث آفاقا جديدة أمام الشباب المطورين والبرمجيين المغاربة، لاستثمار أفكارهم وطموحاتهم في مجال الرقمية وتحويلها إلى ابتكارات تخدم قطاعات حيوية مثل التعليم والصحة والنقل والسياحة الذكية، وبالتالي الانتقال من مرحلة الاستهلاك الرقمي، إلى مرحلة الإنتاج والابتكار التكنولوجي.

السيدة الوزيرة المحترمة؛

بقدر ما يمثل إطلاق شبكة الجيل الخامس بالمغرب، خطوة مهمة في مسار التحول الرقمي والتطور التكنولوجي، بقدر ما يطرح سؤال العدالة الجالية وسؤال مغرب السرعتين الذي نبه إليه جلالة الملك محمد السادس، نصره الله. وهنا نستحضر المغارقة بين استفادة المدن الكبرى والمراكز الحضرية

وختاماً، وبالقدر الذي نتمن فيه عالياً العمل الكبير الذي يقوم به المجلس الوطني لحقوق الإنسان فيما يخص فيه، فإننا ندعوه للتواصل أكثر مع الرأي العام حول هذا العمل الجبار الذي يقوم به، وكذلك إلى توسيع أكثر لتمثيلته في الجهات والأقاليم وإلى التدخل الفوري في عدد من القضايا وشبهات الانتهاكات التي تطرأ أحيانا أو التي تنتشر صورها في وسائل التواصل الاجتماعي، ومن ثم عليه إبداء رأيه فيها بسرعة معقولة كي نحد من الانزلاقات في النقاش داخل وسائل التواصل الاجتماعي الذي يزيغ عن أهدافه في كثير من الأحيان.

5- المحاكم المالية:

إن مناقشة مشروع الميزانية الفرعية للمحكمة المالية برسم سنة 2026 هي مناسبة تؤكد من خلالها اعتزازنا بالجهود التي يبذلها المجلس الأعلى للحسابات في مجال تعزيز وترشيد تدبير الموارد المالية العمومية، وكذلك في جانب مكافحة الجرائم المالية، من خلال التدقيق في الحسابات العمومية وإحالة التقارير ذات الصلة، حيث أن القضاء المالي هو صام الأمان في منظومة تخليق الحياة العامة، بما يعيد الاعتبار للعدالة.

ومن هذا المنطلق، لا بد أن نشيد بعمل قضاة وموظفي المحاكم المالية، لما يبذلونه من جهود من أجل نشر ثقافة ترشيد تدبير المال العام وكذلك محاربة الجرائم المالية، التي هي ليست مجرد خروقات قانونية، بل تمتد خطورتها إلى جريمة الاعتداء على ثقة المواطنين في مؤسسات بلادهم.

السيد الرئيس المحترم؛

وإذ تؤكد على الدور المهم والأساسي الذي يلعبه المجلس الأعلى للحسابات في تخليق الحياة العامة، من خلال الرقابة على المالية العمومية، بما تمارسه هذه المؤسسة من رقابة عليا على تنفيذ قوانين المالية وتحقيق من سلامة العمليات المالية للأجهزة العمومية، فإننا نتمن كذلك دورها الكبير في تقييم تدبير المؤسسات العمومية لشؤونها، مع تعزيز الشفافية والمحاسبة، بالعمل على نشر تقارير المجلس التي تعتبر وسيلة مهمة للتواصل مع الرأي العام، بما يعزز ربط المسؤولية بالمحاسبة، وما يؤدي حتماً إلى تعزيز ثقة المواطنين في النظام المالي والإداري لبلادهم.

السيدات والسادة المحترمين؛

لا يمكن أن نؤسس لمغرب صاعد وعادل تفتخر به الأجيال القادمة، دون القطع مع ممارسات الفساد التي تعبت بالمالية العمومية، وتحول خيرات الوطن إلى غنائم، بدل أن تكون رافعة وركيزة لبناء مستقبل البلاد، وفي هذا الإطار نتمن الجهود العقلانية والمهنية التي يقوم بها المجلس في محاربة الفساد المبنية على تحليل المعطيات باحترافية وقانونية ورصد الخروقات بشكل محترف، بل إلى رصد التوصيات الهامة المساعدة على الإصلاح في الموضوع، مثل ما كشف عنه التقرير الصادر عن المجلس الأعلى للحسابات والذي عرض أمام البرلمان

من محدوديته.

السيدة الوزيرة المحترمة؛

نسجل بارتياح المجهودات المبذولة في قطاع ترحيل الخدمات، الذي يشهد نموا ملحوظا، حيث ارتفع إجمالي الصادرات إلى 26,2 سنة 2024 حسب إفادة مكتب الصرف مع تسجيل نمو بنسبة 3.5% في النصف الأول من سنة 2025. هذا القطاع الاستراتيجي الواعد والمهم في المغرب، من خلال قدرته على خلق فرص الشغل وجذب الاستثمار.

ولا يسعنا إلا الإشادة بمجهوداتكم السيدة الوزيرة المحترمة، في هذا المجال، وتثمين حصيلتكم المشرفة، من خلال الإجراءات التي حرصتم على اتخاذها من أجل تطوير التشغيل في قطاع ترحيل الخدمات وتصدير الرقمنة، وذلك بتوقيع اتفاقيات مع فاعلين دوليين، سيكون له الأثر الإيجابي في توفير الكثير من فرص الشغل في أفق 2030.

السيدة الوزيرة المحترمة؛

إننا في مجال إصلاح وتحديث الإدارة، نسجل بإيجابية في فريق الأصالة والمعاصرة السعي المتزايد من الوزارة لتبسيط المزيد من المساطر الإدارية، وتحسين كذلك الأنظمة الأساسية لعدد من القطاعات العمومية، وكذلك تحسين مستوى الحوار الاجتماعي القطاعي، وكذلك التعاون البناء مع باقي القطاعات الوزارية، من أجل تحديث الإدارة العمومية ورقمنتها وضمان تكامل الأنظمة الرقمية بينها، بتوحيد الجهود لتحسين خدمات المرفق العام المقدمة للمواطنين وكذلك المستثمرين.

حيث يعتبر التحول الرقمي عنصرا أساسيا في تحديث الإدارة العمومية وجعلها أكثر كفاءة، من خلال بناء الأنظمة الرقمية الموحدة لتسهيل تبادل المعلومات وتحسين جودة الخدمات، وهي مجهودات ملحوظة لقطاع الانتقال الرقمي المهم، والذي يلعب دور المسبق والمحفز لدعم باقي القطاعات العمومية في انتقاله من الأنظمة التقليدية إلى رحابة الأنظمة الرقمية من خلال مواصلة العمل على تعميم منصات رقمية تمكن المواطنين من الوصول إلى الخدمات العمومية الرقمية بسهولة ويسر وهي مسؤولية جميع القطاعات الحكومية وهو كذلك أمر ومطلب مستعجل للمواطنين والمواطنات وليس ترفا...

7- الأمانة العامة للحكومة:

نستهل هذه المداخلة أولا بالترحاب بكم السيد الوزير المحترم في هذا اللقاء الذي يجمعنا بكم كل سنة ورد التحية بمثلها لكم ولكل أفراد الطاقم المرافق لكم، كل واحد باسمه وصفته والاحترام الواجب لقدره، كما نود أن نشكركم على المجهودات المبذولة على مستوى الأمانة العامة للحكومة، والتي جاءت مسطرة بكل تفصيل داخل طيات العرض التي تقدمتم به أمام هذه اللجنة الموقرة.

السيد الوزير المحترم؛

عرفت سنة 2025- والتي تقترب من نهايتها- زخا تشريعيها، حيث

من أحدث الخدمات، وبين صعوبة ولوج المناطق القروية والجلبية إلى شبكة الانترنت ومقومات الاتصال الرقمي.

وهذا ما يدعونا في فريق الأصالة والمعاصرة إلى المطالبة بالمزيد من الجهود الحكومية للضغط على المتعهدين والفاعلين الخواص في قطاع الاتصالات من أجل تعميم خدمات الاتصال والانترنت على كافة ربوع التراب الوطني وكافة المواطنين والمواطنات، بما يرسخ مبدأ المساواة في الاستفادة من الفرص المتاحة التي تقدمها الخدمات الرقمية، وذلك لتحقيق العدالة الاجتماعية وليس تكريس الفوارق المجالية.

ولن تفوتنا الفرصة في هذه المناسبة دون التطرق إلى الاستراتيجية الوطنية "المغرب الرقمي 2030" كخطة تهدف إلى رقمنة الخدمات العامة وتنمية الاقتصاد الرقمي ودعم الشركات الناشئة وتعزيز الخدمات في المملكة المغربية، من أجل تعزيز السيادة الرقمية والحقا بركب الذكاء الاصطناعي، لنقف عند أهم النتائج المتوخاة من هذه الخطة الوطنية التي عملت الحكومة على توفير الدعم المالي لها بما قيمته 11 مليار درهم، من خلال الطموح إلى وصول 100 ألف موهبة رقمية في أفق 2030، بالاستعانة بمعسكرات التدريب المكثفة ومدارس البرمجة مع جذب المواهب الأجنبية، وكذلك وعود بتمكين المغرب من إمكانيات الذكاء الاصطناعي وتعزيز الخدمات الرقمية المقدمة للمواطنين والشركات، والطموح أيضا إلى بلوغ 3000 شركة رقمية ناشئة، ومواكبتها واستفادتها من مختلف الحاضنات المغربية، مع جلب حاضنات أجنبية ذات القيمة المضافة. وكذلك مساعدة هذه الشركات الناشئة على ولوج الأسواق الوطنية والدولة وتمكينها من تمويل شامل في مختلف مراحل نشاطها.

السيدة الوزيرة المحترمة؛

لعل أولى ثمار تعزيز المواهب الرقمية التي قطفناها هي أن مسالك الرقمنة بالجامعات العمومية المغربية شهدت إقبالا كبيرا من قبل الطلبة، كما تم اعتماد 393 مسلكا جامعييا في مجال الرقمنة من بينها 183 مسلكا جديدا، وهذا ما سيرسم معالم تحول بنوي في الأداء الإداري المغربي، والذي يعد العنصر البشري عنصرا حاسما في إصلاح المرافق الخدماتية بالابتعاد عن النموذج التقليدي بتنشيط الرقمنة والارتقاء بجودة الخدمات.

كما حقق قطاع الشركات الناشئة تطورا ملحوظا حيث ارتفع حجم التمويل، مع نمو ظاهر في قطاعات التكنولوجيا المالية والخدمات اللوجيستية، والتكنولوجيا الزراعية، لكن لاتزال هناك تحديات تتعلق بالمنافسة الشرسة التي تواجه الشركات الناشئة في السوق، خاصة في المراحل الأولى وهو ما يستدعي المزيد من المراقبة والدعم، كما نسجل استمرار الفجوة بين الجنسين حيث أن نسبة التمويل الذي تحصل عليه الشركات التي تقودها نساء تبقى ضئيلة مقارنة بالشركات بقيادة رجالية، دون إغفال التحدي الثالث المتمثل في المساواة من الفرص في توزيع التمويل على نطاق جغرافي واسع، حيث يتركز التمويل في المدن الكبرى كإلدار البيضاء في حين تعاني مدن أخرى

العام للحكومة المحترم، تؤكد المستوى المتقدم للقطاع الذي تشرفون عليه، في السهر على تناسق المنظومة القانونية الوطنية، وفي تنسيق العمل القانوني للحكومة.

ويستند هذا العمل القانوني للحكومة، للتوجيهات الملكية السامية لجلالة الملك محمد السادس نصره الله، مما يتطلب ترسانة قانونية محكمة وناجعة لاسيا في المجال الاجتماعي، حيث أكد جلالتة في الكثير من المناسبات إلى توطيد أسس الدولة الاجتماعية من خلال تحسين ظروف عيش المواطنين، وتعزيز العدالة الاجتماعية والمجالية، وإدماج الفئات الهشة كالشباب والنساء والأشخاص في وضعية إعاقة، والتي حددها مشروع قانون المالية لسنة 2026 في توطيد المكتسبات الاقتصادية وإطلاق جيل جديد من برامج التنمية المجالية المندمجة ومواصلة ترسيخ الدولة الاجتماعية والدعم المباشر ومواصلة الإصلاحات الهيكلية الكبرى والحفاظ على توازنات المالية العمومية، ولا يتأتى كل هذا إلا بترسانة قانونية محكمة الصياغة والتنزيل.

السيد الوزير المحترم؛

بقدر ما نؤكد على جودة القوانين، ونعتر بزخم الانتاج التشريعي خلال هذه الولاية الحكومية، بقدر ما نؤكد على اهمية وحيوية إرفاق مشاريع القوانين بدراسات الأثر التقييمية الكافية، حتى لا نجد أنفسنا أمام نصوص تشريعية تصطدم بصعوبة تطبيقها، وبالتالي أمام عدد كبير من القوانين صعبة التتبع. كما نشاطركم الرأي السيد الأمين العام للحكومة المحترم، النظرة الاستشرافية حول أهمية الأثر التحويلي للقوانين الذي أكد عليه جلالة الملك، نصره الله، لحاجتنا اليوم إلى نصوص قانونية متكاملة ومتناسكة وذات جودة، ومصحوبة بنصوص تنظيمية تستجيب لتطلعات المواطنين، تقاديا للتضخم التشريعي، وحرصا على الانخراط في جهود المغرب الناشئ.

كما نسجل للأمانة العامة للحكومة، وهي تعرض معالم ميزانيتها لسنة 2026، أنها تقدم رؤية متقدمة تتوخى الارتقاء بفعالية ونجاعة أداها، عبر مسارات متعددة ومتكاملة: رقمنة الخدمات والمساطر، تعزيز الحكامة داخل الطلبات العمومية، تطوير القدرات القانونية والإدارية، وتحسين جودة إنتاج النصوص، وتيسير الولوج إليها. هذه الأبعاد، في مجموعها، تؤثر على إرادة مؤسساتية واضحة للانتقال من منطق التدبير التقليدي، إلى منطق الإدارة الذكية، المفتحة، المؤسسة على المعرفة، وعلى التكنولوجيا، والقائمة على ترشيد الإنفاق ورفع منسوب الشفافية.

ولا يمكننا كذلك إلا ان نثمن الجهد الذي يبرز في تخصيص اعتمادات مهمة لتعزيز الموارد البشرية، وتطوير البنية الرقمية، وتحسين أدوات الاستشارة القانونية، إلى جانب توجيه واضح نحو عقلنة الطلبات العمومية بما يدعم الثقة، ويقوي التنافسية، ويحسن نجاعة الإنفاق العمومي.

كما يحسب للأمانة العامة ربطها للرقمنة بتحسين مقروئية النصوص القانونية، وتجويد إنتاجها، وهو -في نظرنا - بعد جوهري له أثر مباشر على

تمت المصادقة على مجموعة من النصوص القانونية المهمة جسدت التعاون الوثيق بين الحكومة والبرلمان، ومنها قوانين استراتيجية كبرى مثل قانون المسطرة الجنائية، نظرا لدوره المهم في التشريع المغربي وما يضمنه من توازن بين حق المجتمع في بسط سلطة العقاب وحق الفرد في حماية حريته من خلال ضمان المحاكمة العادلة، من خلال تعزيز حقوق الدفاع وحماية حقوق الضحايا، كما تكمن أهمية هذا القانون في أنه عرف أكبر عملية تعديل منذ إقراره في 2002 بتعديل أكثر من 420 مادة تهدف إلى تعزيز ضمانات المحاكمة العادلة وحقوق الدفاع وتحديث الإجراءات القضائية.

السيد الأمين العام للحكومة المحترم؛

إن الزخم التشريعي الذي شهدته الولاية التشريعية الحالية في مختلف المجالات والقطاعات، يستحق كل التنويه والإشادة، حيث رافقت الأمانة العامة للحكومة هذا المد الإصلاحي التشريعي بتقديم المشورة القانونية، بصفتها الذاكرة القانونية للدولة والمستشار القانوني للحكومة، من هذا المنطلق، لا بد أن نسجل بارتياح كبير المجهود التنسيقي للأمانة العامة للحكومة بين القطاعات الحكومية، لضمان تلك الأرضية المشتركة والنسق القانوني للنصوص التشريعية المقترحة، وكذلك نثمن الجهود المبذولة في مراجعة مسودات النصوص القانونية في مراحلها الأولى لضمان عدم وجود ازدواجية تشريعية، أو تعارض مع الدستور.

وفي سياق حديثنا عن دينامية النصوص التشريعية والتنظيمية، يجدر التذكير بأن الأمانة العامة للحكومة تضطلع بدور محوري ودقيق يستلزم كثيرا من الترتيب والتنسيق بين مختلف القطاعات. ولعل هذا الحرص على الجودة والدقة يفسر، في عدد من الحالات، المدد التي تستلزمها بعض مشاريع القوانين قبل الوصول إلى صيغتها النهائية.

ومع ذلك، لا يخفى أن عددا من المتابعين يطرحون أحيانا تساؤلات حول طول فترات الانتظار، مما يخلق انطبعا بوجود "بطء مؤسسي". ولربما أحيانا قد يكون التأخير ضرورة موضوعية لما تتطلبه مراجعة القوانين من دقة، ومن إجراءات ومساطر للتشاور، تستدعي في أغليتها تشكيل لجان مشتركة بين الوزارات، غير أنه في لحظات أخرى يكون التأخر أكثر من اللازم.

السيد الوزير المحترم؛

انطلاقا من كل ما أتيننا على ذكره، نؤكد في فريق الأصالة والمعاصرة ارتياحنا للمستوى المتقدم للأمانة العامة للحكومة في مواكبتها للأوراش الإصلاحية الكبرى، والسياسات العمومية الأفقية والقطاعية التي تعمل الحكومة على إعدادها، وذلك بالخبرة الكبيرة التي راكمها أطر الأمانة العامة للحكومة، والدقة المكتسبة في مجال صناعة وصيانة النصوص التشريعية بتجويدها ومراجعتها.

وإن المؤشرات والأرقام التي تضمنها العرض الذي تفضلتم به السيد الأمين

مجموعة من التحديات المطروحة أمامها تتعلق بمحدودية التمويل، وضعف الولوج إلى المعلومة، مما يعيق تحقيق أهداف الشراكة بين الدولة والمجتمع المدني. وبالتالي يبقى طموحنا كبير من أجل تبسيط المساطر، والرفع العددي، من أجل تقوية المشاركة المدنية كحاجة مجتمعية، وتعزيزا لخيار الديمقراطية التشاركية.

وفي الختام، نؤكد تقديرنا للمجهود المبذول، وللخيارات الاستراتيجية التي تتضمنها ميزانية 2026، ونتطلع إلى أن يشكل هذا المسار لبنة جديدة في تعزيز الفعالية والحكمة والشفافية، وترسيخ ثقة المواطن في الإدارة من خلال تحديث آلياتها ورفع مستوى أدائها.

■ خامسا، قطاعات لجنة القطاعات الإنتاجية:

1- وزارة الفلاحة والصيد البحري والتنمية القروية والمياه والغابات:

تشكل الفلاحة والصيد البحري والتنمية القروية والمياه والغابات، من القطاعات المهمة في الحياة المعيشية اليومية لعموم المواطنين. حيث يمثل هذا القطاع ركيزة أساسية في النسيج الاقتصادي الوطني، من حيث مساهمته في الناتج الداخلي الخام التي تقارب 12%، والتشغيل بنسبة تقارب ثلث مناصب الشغل. وذلك من خلال دينامية قوية تضع هذا القطاع الاستراتيجي بكل مكوناته في قلب أهداف التنمية المحلية المستدامة.

ويأتي هذا النقاش في ظل استمرار تداعيات الجفاف وندرة المياه، الناتجة عن التحولات المناخية العميقة التي تعرفها بلادنا في السنوات الأخيرة، والتي انعكست بوضوح على تراجع معدلات التساقطات المطرية وارتفاع درجات الحرارة في مختلف الجهات. إذ أصبحت إشكالية الماء تتصدر اليوم قائمة التحديات الكبرى التي تواجه بلادنا، ليس فقط كمعطى بيئي ظرفي، بل كواقع استراتيجي يفرض إعادة النظر في النموذج الفلاحي المعتمد.

فالتغيرات المناخية المتسارعة لم تعمل فقط على تقليص حجم المياه السطحية والباطنية، بل أدت كذلك إلى تقليص المساحات الصالحة لإقامة السدود الكبرى، وهي مشاريع كانت لسنوات طويلة العمود الفقري للسياسة المائية الوطنية.

السيد الوزير المحترم؛

إلى جانب هذا المعطى الطبيعي، هناك أيضا عوامل حكائية وتديرية تساهم في تعميق الأزمة، كالاستعمال غير المعقل للموارد المائية داخل بعض الأنشطة الفلاحية، والذي أدى في فترات سابقة إلى استنزاف الكثير من المياه، وخلق ضغطا إضافيا على جزء كبير من الفرشات الجوفية، بشكل أصبح يهدد التوازن البيئي والقدرة الإنتاجية للقطاع مستقبلا.

وهو ما يفرض اليوم ضرورة مضاعفة الجهود لمواجهة تداعيات هذه الوضعية المناخية التي يبدو أنها مرشحة للاستمرار في السنوات المقبلة، بما تحمله من انعكاسات مباشرة على منظومتنا الغذائية وعلى استقرار الأسعار

جودة التشريع، وعلى مسار الإصلاح الإداري برمته.

غير أن إرادة الانخراط في مسار التحديث والرقمنة - في اعتقادنا - سيرورة معقدة تتطلب جاهزية بشرية وتقنية وقانونية. ورصد اعتمادات مهمة لوحدها لا تكفي لضمان تحول هذه الرؤية الطموحة إلى أثر فعلي وملاموس بل يظل من الضروري التأكيد على أهمية العمل على توجيه جهود الرقمنة نحو تبسيط المساطر وتحسين جودة الخدمات مع قياس أثرها بشكل دوري، وتقوية التكوين المستمر للموارد البشرية لضمان استعمال فعال للمنصات الرقمية، حرصا على أن لا تتحول الأنظمة الرقمية إلى أدوات غير مستغلة، فنجاعة الرقمنة مرهونة بقدرة الموظف على استعمالها.

كما أن مسألة تحقيق تعزيز حكمة وشفافية الطليبات العمومية تتطلب مقاربة تعتمد منظومة مؤشرات دقيقة، ومعلنة للتقييم وذلك من أجل تفادي إعادة إنتاج الإشكالات التقليدية في قالب رقمي.

كما أن الأمر يتطلب أيضا وضع إطار محكم للأمن المعلوماتي لحماية المعطيات، بحكم حساسية البيانات المتداولة

وضمانا لأن تسفر استثمارات الرقمنة عن تبسيط المساطر وتخفيف الكلفة الزمنية، وتيسير الولوج إلى الخدمات فإنه لا بد من ارساء اليات لقياس إثر هذه الرقمنة على الأداء الإداري

وتلكم، السيد الوزير، بعض مقترحاتنا نقاسمها معكم في هذه المحطة السنوية الهامة ونعتبر بأن التحدي اليوم ليس في الاستثمار في الأدوات وحدها، بل في الاستثمار في القدرة على تحويلها إلى قيمة مضافة مؤسسية.

السيد الوزير المحترم؛

فيما يخص الشق المتعلق بالجمعيات ذات المنفعة العامة، فرغم تسجيل زيادة في عددها، وفي دعمها المالي وتحديث الإطار القانوني والتنظيمي الخاص بها، فلا زال عددها محدودا داخل إجمالي عدد الجمعيات بالمغرب، كما لا زالت مجموعة من التحديات المطروحة أمامها تتعلق بمحدودية التمويل، وضعف الولوج إلى المعلومة، مما يعيق تحقيق أهداف الشراكة بين الدولة والمجتمع المدني. وبالتالي يبقى طموحنا كبير من أجل تبسيط المساطر، والرفع العددي، من أجل تقوية المشاركة المدنية كحاجة مجتمعية، وتعزيزا لخيار الديمقراطية التشاركية.

وفي الختام، نؤكد تقديرنا للمجهود المبذول، وللخيارات الاستراتيجية التي تتضمنها ميزانية 2026، ونتطلع إلى أن يشكل هذا المسار لبنة جديدة في تعزيز الفعالية والحكمة والشفافية، وترسيخ ثقة المواطن في الإدارة من خلال تحديث آلياتها ورفع مستوى أدائها.

السيد الوزير المحترم؛

فيما يخص الشق المتعلق بالجمعيات ذات المنفعة العامة، فرغم تسجيل زيادة في عددها، وفي دعمها المالي وتحديث الإطار القانوني والتنظيمي الخاص بها، فلا زال عددها محدودا داخل إجمالي عدد الجمعيات بالمغرب، كما لا زالت

من 128 ألف يد عاملة بالبابسة، مما يعكس الأهمية الكبرى لهذا النشاط في دعم المجتمعات الساحلية وتأمين سبل عيش آلاف الأسر، حيث نسجل بإيجابية المجهود المستمر في تطوير البنيات التحتية وتهيئة الموانئ وتجويد مسالك التسويق، بالإضافة إلى تحسين أدوات المراقبة ومحاربة الصيد غير القانوني، لكننا في المقابل ندعو إلى مزيد من الاهتمام بالمهنيين، خاصة الذين يشتغلون في الصيد التقليدي، حيث أن هذه الأرقام، رغم دلالتها الواضحة على حجم القطاع، لا تحجب حقيقة الظروف المعيشية والمهنية الصعبة للبحارة ومهنيي الموانئ.

وفي هذا الإطار، فإن الوزارة مطالبة بتكثيف الجهود لمواجهة التحديات المستمرة التي يعيشها قطاع الصيد البحري، خاصة في ظل التغيرات البيئية والمناخية التي تؤثر بشكل مباشر على الثروة السمكية وعلى استقرار الأسواق المحلية. بالإضافة إلى ارتفاع كلفة الإنتاج التي انعكست بشكل مباشر على أسعار الأسماك، وهو ما أثر بدوره على القدرة الشرائية للمواطنين وعلى التوازن الاجتماعي للبحارة والمستثمرين في هذا القطاع الحيوي.

وفي هذا السياق، أصبح تعزيز الصيد الساحلي والتقليدي أولوية استراتيجية، لما له من أثر مباشر على الاستقرار المعيشي لآلاف الأسر المغربية، كما يساهم في ضمان الأمن الغذائي ببلادنا. إذ يعد شريان اقتصادي واجتماعي بالنسبة للعديد من المناطق الساحلية، حيث يوفر فرص الشغل المباشر وغير المباشر، ويساهم في الحفاظ على التوازن الإيكولوجي للمناطق الساحلية، واستدامة الثروات البحرية، مما يتطلب معه التدخل الصارم للقطاع الحكومي الوصي من أجل فرض العدالة التنموية داخل القطاع، من أجل إنصاف البحارة الصغار وحمايتهم من الحيتان الكبيرة لاسيما التي تغولت سياسيا والتي سيطرت والتهمت القطاع، وتستفرد بكل عائداته دون أن تضحي بجهد مادي أو بأرواحها كما يفعل البحارة التقليديين، لذا وجب التحذير من الاحتقان الذي يتركه التغول داخل القطاع عوض التنمية والتضامن الذي من المفروض أن يطرحه.

وبالنسبة للتنمية القروية، نسجل بإيجابية العديد من المشاريع التي تهدف إلى فك العزلة عن المناطق القروية والجبلية، بالعمل على توسيع مجموعة من الطرق والمسالك القروية لتسهيل تنقل الساكنة وربطها بالمراكز الحضرية، بالإضافة إلى توفير الماء الصالح للشرب بشكل أوسع، وهو عنصر أساسي لتحسين الظروف المعيشية وضمان الاستقرار بهذه المناطق. هذا بالإضافة إلى دعم التعاونيات النسائية والشبابية، كوسيلة لتمكين الفئات الأكثر هشاشة من ولوج الأنشطة الانتاجية، والمساهمة في خلق فرص شغل محلية وتعزيز روح المبادرة في العالم القروي، ثم العمل على تقوية البنية التحتية للطرق عبر الصندوق الذي تشرفون عليه والذي سلفكم حوله إلى خدمة جماعات محددة دون أخرى، غير أن هذه المجهودات، بالرغم من أهميتها، مازالت في حاجة إلى استثمارات أعمق وأشمل في مجالات حيوية أخرى، من أجل كسب تحدي

داخل الأسواق الوطنية. إذ كلما تراجعت الموارد المائية واشتد الجفاف، وجدنا أنفسنا أمام ارتفاع ملحوظ في أسعار عدد من المواد الأساسية، وهو ما ينعكس بشكل واضح على القدرة الشرائية للأسر المغربية، خاصة الفئات الهشة التي يرتبط معيشها اليومي بشكل مباشر بالموسم الفلاحي.

ومن هذا المنطلق، يصبح تشجيع الفلاحة المعيشية خيارا مهما لا غنى عنه، لما لها من دور محوري في تعزيز أمننا الغذائي، وتخفيف الضغط على المواد المستوردة، وتحقيق الاكتفاء الذاتي في منتجات أساسية. فالفلاحة المعيشية ليست نشاطا بديلا أو ثانويا، بل هي صام أمان غذائي واجتماعي لآلاف الأسر القروية، ومكون أساسي في التوازن المحلي والاستقرار الاجتماعي.

إذ رغم كل الجهود المبذولة خلال السنوات الأخيرة، وعلى رأسها الدينامية التي أحدثتها الاستراتيجية الوطنية "الجيل الأخضر"، والتي نجحت في عصرنة جزء مهم من القطاع، إلا أن الواقع يكشف أن هذه الاستراتيجية ما تزال تعاني من بعض المحدوديات التي تحتاج إلى معالجة دقيقة وتقييم موضوعي. ونحن على يقين أنكم قادرين، بما تتوفرون عليه من رؤية وتخطيط، على تجاوز هذه الاختلالات، وجعل الفلاحة الوطنية أكثر قدرة على الصمود، وأكثر مساهمة في التسريع بالتنمية المحلية ببلادنا.

السيد الوزير المحترم؛

هل قدر الفلاحين، لاسيما الصغار منهم، هو المواجهة بصدر عار مع الشنافة والوسطاء؟ إذ عانوا سابقا بشكل كبير مع السماسرة والوسطاء والشنافة الذين اعترضوا طريق العلف المدعم وتمكنوا مع الأسف من اختراق مصالحكم الإقليمية والظفر بالحصة الأسد من الأعلاف المدعمة التي يعيدون لها التغليف ويبيعونها في الأسواق السوداء، واليوم السيد الوزير المحترم اتجهنا لتحويل الدعم مباشرة لجيوب الفلاحين في عملية استحسنها الكل انطلقت بداية الشهر الجاري، ولكن مرة أخرى الشنافة دخلوا على الخط وشرعوا في رفع محمول في أتمان الشعير "والنخالة" والأعلاف المركبة، هل قدرنا في هذا البلد السعيد هو العيش تحت رحمة الشنافة؟ هل نسلم نهائيا بأن الشنافة باتوا دولة داخل الدولة؟

السيد الوزير المحترم؛

إن قطاع الصيد البحري يعد من بين الركائز الأساسية للاقتصاد الوطني، فهو ليس مجرد نشاط مهني فقط، بل يشكل أحد القطاعات الأساسية المنتجة للثروة، كما أنه مساهم أساسي في دعم الاستقرار الاقتصادي والاجتماعي ببلادنا، بقيمة مضافة تفوق 16 مليار درهم، بنسبة مساهمة 1% في الناتج الداخلي الخام.

كما أن هذا القطاع الحيوي يضطلع بدور محوري في توفير فرص الشغل، ويستقطب نسبة كبيرة من اليد العاملة الوطنية، حيث يشغل ما يفوق 250 ألف يد عاملة، موزعين على نحو ما يقارب 137 ألف عامل بالبحر، وأكثر

موقع جغرافي استراتيجي، واستقرار سياسي وأمني، بالإضافة إلى التنوع الطبيعي وثقافي متميز، وشعب مضياف بطبعه. ما ينقصنا اليوم هو الوقوف على تسريع وتيرة تنفيذ المشاريع الهيكلية للبنية التحتية السياحية، وضمان العدالة المجالية في توزيع الاستثمارات، واعتماد رؤية تشاركية بين الوزارة والجهات والقطاع الخاص والمجتمع المحلي. أي أننا في حاجة إلى سياحة يكون لها وقع على الإنسان قبل المكان، وتعيد الحياة إلى القرى الجبلية والواحاتية، وتوفر للشباب فرصا حقيقية للعيش الكريم في مناطقهم، وهو ما ينسجم مع الدعوات الملكية المتكررة من أجل العدالة المجالية والتنمية.

السيدة الوزيرة المحترمة؛

تعد إشكالية البنية التحتية السياحية أكبر التحديات التي نواجهها اليوم. فما الجدوى من امتلاك مناطق طبيعية خلابة إذا كان الوصول إليها محفوفًا بالمشاق؟ وما الفائدة من تراث معاري وإنساني غني إذا لم تؤهل المسالك والطرق والمرافق الضرورية لاحتضانه؟ كما أن ضعف الشبكة الطرقية الهشة للقرى الجبلية والمناطق الواحاتية والصحراوية يجعل عددا من هذه الوجهات خارج نطاق الجذب السياحي، رغم ما تزخر به من مؤهلات طبيعية خلابة. بالإضافة إلى نقص التجهيزات الأساسية، من ماء وكهرباء وصرف صحي واتصالات، في عدد من المناطق السياحية الواعدة، يحرمها من فرص استثمارية مهمة بإمكانها أن تغير وجهها الاقتصادي والاجتماعي.

السيدة الوزيرة المحترمة؛

صحيح أن خارطة طريق السياحة للفترة 2023-2026 تعد إنجازا استراتيجيا، لأنها تحدد أهدافا واضحة فيما يخص رفع عدد السياح وزيادة الإيرادات وتحسين جودة الخدمات. إلا أن هذه الاستراتيجية تبقى رهينة بتوفير البنية التحتية الملائمة، إذ لا يمكن لأي برنامج ترويجي أو استثماري أن ينجح في غياب الأساس المادي الذي يضمن انسيابية الحركة ويعزز جاذبية الوجهات السياحية.

كما نود التأكيد على أن تطور السياحة ببلادنا يظل رهينا بتأهيل العنصر البشري والرفع من جودة الخدمات المقدمة. وهو ما يستوجب التكثيف من برامج التكوين المستمر، وتحسين الكفاءات اللغوية والتقنية، وتوفير ظروف عمل لائقة تشجع على الاستقرار وتحد من الخصائص المسجل في تخصصات معينة في بعض المدن. إضافة إلى الرقابة الصارمة من دخول الوسطاء والسياسة بالقطاع وتشويبه بعمليات نصب يتم نشرها من مؤثرين عالميين داخل وسائل التواصل الاجتماعي تمس بشكل مباشرة بصورة المغرب وصورة سياحته وسمعة شعبه المضياف.

إذ لا يمكن أن نتحدث عن تطوير السياحة دون الحديث عن العنصر البشري الذي يشكل العمود الفقري لهذا القطاع. وفي هذا السياق، ندعو الحكومة إلى العمل على الرفع من عدد مؤسسات التكوين المتخصصة في السياحة والفندقة، خاصة في الجهات التي تعرف نموا ونهضة سياحية، مع

التشغيل القروي المستدام. فالاعتماد على الفلاحة وحدها لا يكفي لاستيعاب طموحات الشباب، ولا يجد من ظاهرة الهجرة الداخلية، التي تهدد التوازن الاجتماعي والاقتصادي للمناطق القروية.

السيد الوزير المحترم؛

فيما يتعلق بالمياه والغابات، لا يخفى عليكم أن بلادنا تعيش منذ سنوات تحديات مناخية صعبة، بفعل الجفاف وتراجع التساقطات وارتفاع الطلب على الموارد الطبيعية.

لكنه رغم هذه الظروف، نسجل بكل موضوعية الجهود الملموسة التي تبذلها وزاراتكم من أجل الحفاظ على الثروة الغابوية، انسجاما مع التوجيهات الملكية السامية لصاحب الجلالة نصره الله. رغم ما تطرحه الغابة من إشكالات واقعية لعدد من المواطنين في عدد من المناطق المجاورة للغابات...

2- وزارة السياحة والصناعة التقليدية والاقتصاد الاجتماعي والتضامني:

بعد قطاع السياحة والصناعة التقليدية من الركائز الأساسية في الاقتصاد الوطني، ومن المحركات البارزة للتنمية الاجتماعية والجهوية، إذ لا يقتصر دوره فقط على كونه مصدرا للعملة الصعبة أو مجالا لجذب الاستثمارات الخارجية فحسب، بل يشكل في جوهره رافعة حقيقية لتشغيل الشباب، وإنعاش الاقتصاد المحلي، وإبراز الصورة الحضارية لبلادنا.

لقد شهد قطاع السياحة خلال السنوات الأربع الأخيرة دينامية ملحوظة بفضل الجهود الحكومية والمهنية المبذولة، مكنت من تحقيق نتائج باهرة، ساهمت فيها بشكل أساسي المقومات السياحية الاستثنائية والمتنوعة التي تتميز بها بلادنا، خاصة الموقع الجغرافي الاستراتيجي، وما تتوفر من مؤهلات طبيعية وثقافية، من سواحل الأطلسي والبحر الأبيض المتوسط إلى قمم الأطلس، ومن الواحات والصحاري إلى المدن العريقة الغنية بالمووروث الثقافي والحضاري.

غير أن هذه النجاحات، مهما كانت مشرفة، والتي ساهم فيها بشكل كبير عودة الجالية المغربية بقوة إلى بلادنا، لا ينبغي أن تكون الشجرة التي تخفي مجموعة من الاختلالات البنيوية التي ما تزال تعيق تطور السياحة الوطنية بالشكل الذي نطمح إليه جميعا.

فمن الواضح السيدة الوزيرة المحترمة، أن جزءا كبيرا من الجهود ما زال يتركز على الوجهات السياحية التقليدية الكبرى مثل مراكش وأكادير وفاس وطنجة، بينما تبقى مناطق أخرى - لا تقل جمالية وغنى وتنوعا، في حالة انتظار دائم. كالسياحة الجبلية، والقروية، والواحاتية والصحراوية على سبيل المثال، إذ لا تحظ بعد بما تستحقه من اهتمام واستثمار، سواء على مستوى البنية التحتية أو على مستوى الترويج والتأطير المهني.

السيدة الوزيرة المحترمة؛

إن بلادنا تمتلك كل المقومات لتصبح وجهة سياحية عالمية رائدة، من

ونؤكد على ضرورة تعزيز التكوين والحماية الاجتماعية والتأهيل والتسويق، ووضع حلول عملية لإشكالية الأجور، لأن الصانع التقليدي اليوم يعيش هشاشة لا تتناسب مع القيمة المضافة لمنتوجه وخدماته.

وفيما يخص الاقتصاد الاجتماعي والتضامني، يشكل هذا القطاع في دول عديدة محركا أساسيا للتشغيل والإدماج الاقتصادي، في وقت لا يزال يعاني في بلادنا من ضعف تنزيل سياسات ميدانية بفعالية وبحس مقاولاتي واجتماعي حقيقي. فعدد من التعاونيات والجمعيات تتحول إلى كيانات ورقية لا تؤتي ثمارها، بسبب غياب الحكامة والتمويل والمواكبة.

حيث يشكل الولوج إلى التمويل والدعم المالي أكبر إشكال أمام تطور هذا القطاع، في غياب آليات مواكبة قبلية للمشاريع. وأي دعم بدون مواكبة محكوم عليه بالفشل. والعديد من المبادرات توقفت لأنها لم تتلق التوجيه والتأطير الضروريين.

كما نسجل استمرار الفوارق المحلية بشكل واضح في توزيع المشاريع والدعم. هناك مناطق شبه غائبة عن خريطة الاقتصاد التضامني، رغم توفرها على موارد بشرية ومجالية وقطاعات صناعة تقليدية مهمة.

السيد كاتب الدولة المحترم؛

إن بلادنا تتوفر على ثروة بشرية وثقافية ضخمة، لكن هذه الثروة تحتاج إلى رؤية استراتيجية، وجرأة سياسية، وميثاق حقيقي لإنصاف الحرفيين والتعاونيات. للارتقاء بهذا القطاع إلى قطاع منتج، مقاوم للهشاشة وجاذب للشباب، ومنافس دوليا، لا مجرد قطاع ذا طبيعة اجتماعية موسمية خيرية...

3- وزارة الصناعة والتجارة:

يتواصل ورش الإصلاحات الكبرى التي أطلقها صاحب الجلالة الملك محمد السادس نصره الله، من أجل بناء اقتصاد وطني قوي ومنتج، قادر على الاندماج في سلاسل الإنتاج العالمية، وعلى خلق الثروة وفرص التشغيل، وتحسين القدرة التنافسية لبلادنا.

في البداية أود أن أنوه بالعرض الذي تقدمتم به، والذي حمل في طياته مجموعة من الإنجازات الحكومية التي نفتخر بها، والتي تشكل تنزيل لالتزامات الحكومة في برنامجها الحكومي. والتي تم ترجمتها بالأرقام التي تؤكد النمو المستمر للقطاع، من خلال ارتفاع رقم المعاملات بنسبة 9%، ليصل إلى 898 مليار درهم. والصادرات بأكثر من 5%، 400 مليار درهم، حيث تجاوزت نسبة الاستثمار 30%، لتصل إلى 90 مليار درهم، إلى غير ذلك من التشغيل الذي عرف تحسنا بنسبة تقارب 5%، و 240 مليار درهم كقيمة مضافة بنسبة أكثر من 11%.

السيد الوزير المحترم؛

إن هذا القطاع لا يزال يعرف نموا متواصلا وقويا، إذ لا يمكن إنكار أن بلادنا حققت خلال السنوات الأخيرة تقدما ملحوظا في المجال الصناعي،

تشجيع الشركات والتشاور بين هذه المؤسسات والفاعلين الاقتصاديين لضمان ملائمة حقيقية بين التكوين ومتطلبات سوق الشغل. إذ أنه بدون عنصر بشري مكون، يصعب على القطاع تحقيق أهدافه الاستراتيجية وجلب المزيد من الاستثمارات وتحسين جاذبية الوجهة السياحية المغربية.

ومن جهة أخرى، لابد من إعطاء أهمية أكبر لتطوير السياحة الداخلية لتصبح رافعة موازية للسياحة الدولية، وتشجيع المواطن المغربي على اكتشاف بلاده من خلال عروض سياحية مناسبة، وبأسعار في متناول الأسر.

وفيما يخص الصناعة التقليدية والاقتصاد الاجتماعي والتضامني:

يشكل هذين القطاعين إحدى الركائز الأساسية والجوهرية للاقتصاد الوطني، ليس فقط بما يمثلانه من قيمة ثقافية وتراثية متجذرة في الهوية المغربية وفقط، بل أيضا لما يوفران من فرص الشغل المباشرة وغير المباشرة، وما يخلقان من دينامية اقتصادية محلية في عدد من المناطق، خاصة منها القروية والجلبية التي في حاجة للمزيد من الجهود لمسيرة الإيقاع التنموي الذي تعرفه بلادنا. وهو ما يتطلب المزيد من الدعم لهذين القطاعين اللذان يلعبان دور الحارس للذاكرة الحية لتراثنا الوطني.

وانطلاقا من هذا الوعي، نود في فريق الأصالة والمعاصرة أن نثمن الجهود الكبيرة التي تبذلها الحكومة، في تنزيل توجيهات جلالة الملك نصره الله، للنهوض بهذين القطاعين، باعتبارهما يشكلان رافعة أساسية للتنمية المحلية والوطنية.

السيد كاتب الدولة المحترم؛

كما نعلم جميعا أن وضعية الحرفيين لا تزال دون مستوى التضرعيات التي يقدمونها، ودون مستوى القيمة المضافة الثقافية والاقتصادية لهذا القطاع. فالصناعة التقليدية مكون أساسي من مكونات الهوية المغربية، باعتبارها ذاكرة وتاريخ تعطي لبلادنا مكانة عالمية. لذلك فهي في حاجة إلى برامج مستدامة بعيدة عن منطق المواسم الذي يظهر فقط عند المعارض والمناسبات، ويختفي بعدها الدعم والمواكبة.

السيد كاتب الدولة المحترم؛

مجموعة من الحرف محدد بالانقراض، نعتقد أنها في حاجة إلى دعم كبير واستثنائي بمنح ملموسة، لتحفيز الشباب على الولوج إليها. شباب اليوم يعرفون عن هذه الحرف، ليس لأنها غير جذابة، بل بسبب هشاشة أوضاع العاملين فيها، وضعف أنظمة الحماية الاجتماعية بها، وضعف قنوات التسويق. حيث إن حماية هذا التراث الحرفي الغني ليست مجرد شعار، بل مسؤولية وطنية لحماية مهارات تنتقل من جيل إلى جيل.

إذ يجب تشجيع الابتكار داخل الحرف التقليدية، مع المحافظة على خصوصيتنا التراثية الأصيلة. فالعالم يتغير، والسوق أصبح تنافسيا، ولا بد من تطوير التصميم والإنتاج، دون التفريط في الروح الثقافية المغربية.

إدماج 93.000 تاجر في المنظومة الرقمية، الأمر الذي سمح بربطهم بمنظومات أداء حديثة، وتمكينهم من تطوير معاملاتهم وفق الضوابط المالية والقانونية. كما نسجل إيجابية انخراط 483 تاجر في نظام التغطية الصحية، وهو مكسب اجتماعي مهم ينسجم مع التوجيهات الملكية الهادفة إلى تعميم الحماية الاجتماعية.

السيد الوزير المحترم؛

مع تأكيدها على أهمية هذه المكتسبات، يبقى من الضروري أن نطرح وإياكم، بكل موضوعية، عددا من الإشكالات التي لا تزال تعيق القطاع التجاري، وتحد من أثر الإصلاحات على الواقع اليومي للتجار والمستهلكين. إذ أن العديد من الأسواق لا تزال تشتغل في ضعف شروط التنظيم والجودة والمراقبة، مما له من انعكاس سلبي على القدرة الشرائية للمواطن، حيث يفتح المجال للمضاربة والاحتكار.

كما لا يزال جزء مهم من التجار الصغار والمتوسطين يعانون من المنافسة الشرسة ومن صعوبات الولوج إلى التمويل، وتعقيد المساطر والتهديد المستمر من المنافسة غير المتكافئة مع شبكات التوزيع الكبرى. وهنا أتحدث عن "مول الحانوت" الذي يعاني الأمرين مع المتاجر الكبرى التي تنتشر اليوم بشكل أسرع في كل درب وشارع. بالإضافة إلى أنه رغم جهود الرقمنة، ما تزال فئات واسعة من التجار خارج أي نظام حديث لتدبير معاملاتهم، بسبب نقص المواكبة وضعف التكوين والتأطير. هذا طبعاً دون الحديث عن إغراق الأسواق الحضرية بمحلات تجارية غارقة في سلع خارجية لاسيما من الحلويات والمعلبات من السردين والمربى وغيرها ومن أدوات النظافة يتضح أن جودتها رديئة جداً انطلاقاً من أتمنتها التي لا تتعدى خمسة دراهم، فهي لا تنافس التجارة الوطنية فحسب، بل تهدد صحة المواطنين والمواطنات كذلك...

4- وزارة الانتقال الطاقى والتنمية المستدامة:

تأتي مناقشة الميزانية الفرعية لوزارة الانتقال الطاقى والتنمية المستدامة برسم سنة 2026، في سياق خاص ومتميز، باعتبارها آخر سنة في عمر هذه الحكومة، وهو ما يمنح هذا النقاش بعداً تقييمياً لحصيلة القطاع، واستشرافياً لما تبقى من تحديات وآفاق تشاركها وإياكم، خصوصاً هذا القطاع الاستراتيجي الذي يمس الأمن الطاقى والتنمية المستدامة، كعنصرين هاميين في إرساء ركائز الدولة الاجتماعية، ومحركين أساسيين للتنمية الاقتصادية والمجالية.

السيدة الوزيرة المحترمة؛

لا يسعنا في مستهل هذه المداخلة إلا التعبير عن اعتزازنا بالمجهودات الكبيرة التي تبذلها وزاراتكم في تنفيذ التوجيهات الملكية السامية، خاصة ما يتعلق بتنزيل جيل جديد من برامج التنمية الترابية التي تتوخى العدالة المجالية والاستدامة في المجال الطاقى، وهي مشاريع أصبحت اليوم واقعا ملموسا في

جعل المغرب محطة ثقة للفاعلين الوطنيين والدوليين. حيث تم تحقيق إنجازات مهمة، بدءاً من صناعة السيارات والطائرات، مروراً بالصناعات الميكانيكية الكهربائية وصولاً إلى مشاريع التكنولوجيا المتقدمة ذات البعد المستقبلي. ومع ذلك السيد الوزير المحترم، فإن سقف الطموح الذي يحمله المغاربة، وخاصة شباب الوطن، أكبر اليوم من أي وقت مضى.

لذلك نؤكد أن نجاح النموذج الصناعي الوطني يتطلب تسريع وتقوية مسار الانتقال من تصدير المواد الأولية إلى تصنيعها وتصديرها بعد تجميعها، لأن هذا هو الطريق لبناء سيادة صناعية حقيقية، وخلق الثروة.

وفي هذا السياق نؤكد، على الحاجة إلى تشجيع الرأسمال الوطني على الاستثمار في الصناعات المتطورة وذات القيمة التكنولوجية العالية.

كما نؤكد على العدالة المجالية في توزيع البنية التحتية المستقبلية للاستثمارات الصناعية، تساهم في تحسين مناخ الأعمال بجميع المناطق المغربية. وعندما نتحدث عن العدالة المجالية في توزيع الاستثمارات الصناعية نعني بذلك تقريب المصانع والمقاولات الصغيرة والمتوسطة من المواطنين والمواطنات بجميع المناطق والقرى لاسيما النائية، من أجل خلق فرص الشغل داخل محيط المواطن، لا خارج مدينته وقريته. وأيضاً خلق نسيج صناعي جموي محلي يحرك الاقتصاد المحلي، ويحد من البطالة، ويمنح للجهات حقها في التنمية. لذلك لا بد من دعم المقاولات الصغيرة والصغيرة جداً التي تمثل أزيد من 95% من مجموع المقاولات، وضرورة تسهيل موارد دعمها مادياً، وكذلك مواكبتها ومصاحبتها لأن تقويتها واستمرار اشتغالها هو أساس بناء الاستقرار الاجتماعي المنشود.

السيد الوزير المحترم؛

فيما يخص قطاع التجارة، فإنه كذلك يشكل أحد المحركات الأساسية للاقتصاد الوطني، وفضاء حيوي مرتبط بشكل يومي ومستمر بحياة المواطن، وبالقدرة الشرائية للأسر وقدرتها على مواجهة تكاليف العيش، واستقرارها الاجتماعي.

ولا يمكننا إلا أن نشيد بالمنجزات التي تحققت خلال السنوات الأخيرة، والتي تظهر باللموس أن هناك إرادة حقيقية لإعادة هيكلة القطاع والنهوض به، وتحسين تنافسيته، وتنظيم سلاسل التوزيع، وتسهيل حياة التاجر والمستهلك على حد سواء، إذ أنه على مستوى تعزيز القدرة التنافسية للقطاع التجاري، نسجل إيجابية المجهودات الهادفة إلى تحسين التوريد المحلي وتخفيف كلفة اقتناء السلع، من خلال استفادة أزيد من 35.000 تاجر من مراكز الشراء المشترك، وهو إجراء مهم مكن آلاف التجار من الولوج إلى سلع بأسعار أفضل وهوامش ربح معقولة، وخلق نموذجاً أكثر تنظيماً في عمليات التموين والتوزيع.

كما نحى الجهود المبذولة في إطار رقمنة القطاع التجاري، وهي خطوة أساسية في تحديث الاقتصاد الوطني ومحاربة العشوائية والاحتكار. إذ تم

كما أن هذا التوجه لا يهدف فقط للوصول إلى نسبة 52% من مزيج الكهرباء نظيفا بحلول 2030، بل إلى بناء اقتصاد قائم على النجاعة الطاقية، وترشيد الإنفاق العمومي، وتقوية تنافسية المقاولات الوطنية، وتحسين العدالة المجالية عبر تزويد المناطق الصناعية ومحطات تحلية مياه البحر بطاقة نظيفة بتكلفة أقل.

كما عملت الوزارة على تعميم إجراءات النجاعة الطاقية وترشيد الاستهلاك داخل القطاعات الأكثر استهلاكاً للطاقة، وعلى رأسها قطاع النقل والمباني، ثم الصناعة والفلاحة بالإضافة إلى الإنارة العمومية. وهي خطوات تعكس وعياً واضحاً بأن الاستثمارات الكبرى لا تكفي وحدها، بل يجب أن ترافقها ثقافة عقلانية في الاستهلاك لضمان النجاعة والاستدامة.

السيدة الوزيرة المحترمة؛

لقد ثبت باللموس أن خيار بلادنا في الانتقال الطاقى، كان خياراً استراتيجياً، لم يهدف فقط إلى تأمين الاكتفاء الوطنى فحسب، بل أصبح يروم إلى تثبيت مكانة المغرب في الأسواق الدولية الواعدة، بما فيها سوق الهيدروجين الأخضر الذي يعول عليه علمياً كوقود للمستقبل.

لذلك فإن الطريق ما يزال مفتوحاً أمامنا، والفرص ما تزال واسعة، وثقتنا كبيرة أن بلادنا قادرة ليس فقط على ضمان سيادته الطاقية داخلياً، بل أيضاً على التوقع كمصنع ومصدر للطاقة النظيفة نحو العالم. وما تحقق إلى حدود اليوم، خير دليل على أن الانتقال الطاقى لم يعد مجرد شعار، بل أصبح سياسة دولة، وخياراً مجتمعياً.

السيدة الوزيرة المحترمة؛

لا يمكن أن ينكر أحدًا جهود الوزارة في مجال التنمية المستدامة باعتبارها من التحديات المعاصرة التي تعيشها بلادنا، وجهودكم في تنزيل الشراكات الملموسة مع الجماعات الترابية، ونقول في هذا الإطار بأن قضية التنمية المستدامة والبيئة من التحديات الطارئة الكبرى التي تجاوزت المدن إلى القرى مما يفرض استراتيجية كبيرة بشراكات أفقية مع مختلف القطاعات والمؤسسات والمنتخبين للتغلب على هذا الإشكال الجديد...

■ سادساً، قطاعات لجنة التعليم والشؤون الثقافية والاجتماعية:

1- وزارة التربية الوطنية والتعليم الأولي والرياضة:

تأتي مناقشة ميزانية هذا القطاع في مرحلة تميزت بنزول شريحة مهمة من الشباب المغربي تحت عنوان جيل (Z) إلى الشارع بهدف إيصال رسالة مفادها أن المواطنين يريدون من المسؤولين والحكومة أن يصغوا إليهم، وأن يتعاملوا بمجدية مع مطالبهم العادلة والمشروعة، ويفتحوا الباب للنقاش والحوار البناء والهادف.

ومن بين أهم المطالب التي رفعها هؤلاء الشباب، هو النهوض بقطاعي الصحة والتعليم، وتطويرهما بما يستجيب للمتطلبات وتطلعات الشباب المغربي

عدة جهات، ولجنة أساسية في تنزيل النموذج التنموي.

كما نجدتها مناسبة للإشادة بالجهودات التي قمت بها على رأس هذه الوزارة، حيث عملتم على تحيين الاستراتيجية الوطنية للتنمية المستدامة، ووضعها كأساس مرجعي لتنزيل المشاريع البيئية والطاقية في أفق سنة 2035، في إطار مقارنة تشاركية وتوافقية، نراهن على استمرارها كقاعدة ثابتة في جميع مراحل تنزيلها.

كما ننوه بتبني بلادنا للنموذج الطاقى الذي يقوم على الاعتماد على الطاقات المتجددة، والابتكار في إنتاج الهيدروجين الأخضر، وتطوير الصناعة المغربية في هذا المجال. حيث أثبتت التحولات الدولية، أن هذا الاختيار لم يكن مجرد قرار تقني مرحلي، بل رؤية استراتيجية صائبة وذكية لصاحب الجلالة الملك محمد السادس، نصره الله وأيده، إذ استطاعت وزاراتكم، وفي فترة وجيزة مقارنة بحجم الأوراش المفتوحة والتحديات المطروحة، أن تضع أساساً متيناً لبناء مغرب طاقى جديد، مغرب يقطع تدريجياً مع التبعية الطاقية ويؤسس لنموذج سيادي يعتمد على موارده النظيفة والمتجددة. ولعل أهم ما يمكن الإشارة إليه في هذا الباب هو تنزيل جيل جديد من برامج التنمية الترابية ذات البعد الإيكولوجي، في انسجام تام مع التوجيهات الملكية السامية لجلالة الملك نصره الله، الذي يؤكد بوضوح وباستمرار على العدالة المجالية والتنمية المستدامة كأساس للعدالة الاجتماعية.

السيدة الوزيرة المحترمة؛

لقد عرف القطاع خلال هذه الولاية الحكومية الحالية تحولا تنظيمياً ومؤسسياً مشرفاً، سواء على مستوى الهيكلية الداخلية أو على مستوى الإطار التشريعي الموأكب للانتقال الطاقى، إذ لمسنا بوضوح إرادة جادة في تحسين مناخ الأعمال وجلب الاستثمار، من خلال تبسيط المساطر وتحيين النصوص القانونية وتوفير تحفيزات واضحة للمستثمرين، خاصة في مجال إنتاج الكهرباء، والطاقة النظيفة.

كما أثبتتم خلال توليكم زمام هذه الوزارة أن بلادنا لا تنظر إلى الطاقة كشأن اقتصادي فحسب، بل كرافعة استراتيجية للسيادة والتنمية تعزز موقعنا الإقليمي والدولي، وخيار حضاري يقوم على حماية البيئة، بالانتقال نحو اقتصاد أخضر نظيف يحترم التزامات المملكة الدولية وأن الانتقال الطاقى ليس مجرد مشاريع، بل ثقافة مستقبلية قائمة على الاستهلاك الرشيد والاستدامة.

وقد أضحت نتائج هذه الجهود واضحة وملموسة على أرض الواقع، حيث تمكننا من بلوغ نسبة 45% من الطاقة المنشأة من مصادر متجددة، مع طموح معلن وواضح لتجاوز عتبة 52% قبل ممت سنة 2030. وهي مؤشرات لم تعد مجرد طموحات، بل تمت ترجمتها على أرض الواقع، من خلال 56 مشروع لإنتاج الكهرباء من الطاقات المتجددة، بالإضافة إلى مزيد من ستين مشروعاً آخر في طور الإنجاز أو التطوير، في إطار الوصول إلى هدف صفر كربون في أفق 2050.

الدراسية 2025-2026؛ غير أننا لا نجد بدا من أن نلتبس من الحكومة بذل مجهودات أكبر علاقة بالدعم الاجتماعي لأننا لا زلنا بعيدين بعض الشيء عن تمكين جميع أبناء المغاربة المنحدرين من المناطق القروية والنائية من متابعة دراستهم في أحسن الظروف، خاصة بالنسبة للتعليم الإعدادي والثانوي التأهيلي.

السيد الوزير المحترم؛

على المستوى البيداغوجي، نسجل في فريق الأصالة والمعاصرة بارتياح كبير نموذج "مدارس الريادة" لتحسين التعليلات الأساسية، والهادفة إلى تقليص الهدر المدرسي، وتعزيز تنمية التلاميذ، غير أن نموذج مدارس الريادة يعاني الكثير من الأعطاب منها التأخر الحاصل في التوصل بالمطابع وضعف المناهج وغيرها من المشاكل، مما يدفعنا للتأكيد مرة أخرى في فريق الأصالة والمعاصرة على ضرورة إصلاح أعطابه قبل تعميمه ليشمل مختلف التراب الوطني وكذا جميع المدارس بالمستوى الابتدائي والإعدادي والثانوي التأهيلي.

السيد الوزير المحترم؛

السيدات والسادة المستشارين المحترمين؛

من المؤكد أن الاهتمام بالموارد البشرية على جميع المستويات، سواء من حيث التكوين والتكوين المستمر، أو من حيث ضمان الاستقرار المهني أو من حيث الرفع من الأجور والتحفيزات والمكافآت، يعد المدخل الأساسي للنهوض بأي قطاع وتطويره، خاصة قطاع التعليم، حيث يعتبر رجال ونساء التعليم الفاعل رقم واحد في بناء الأجيال وتكوينهم وتطور قدراتهم، فلا يمكن الحديث عن معالجة المنظومة التعليمية خارج الاهتمام برجال ونساء التعليم والاستجابة لمتطلباتهم.

وفي هذا السياق نثمن في فريق الأصالة والمعاصرة الإجراءات التي اتخذتها الحكومة، من بينها توظيف 16.000 إطار، من بينهم 14.450 أستاذ، و1.550 إطار للدعم الإداري والبيداغوجي، بالإضافة إلى 344 منصبا مخصصا للأساتذة المبرزين، مع ترسيم جميع أطر الأكاديميات الجهوية للتربية والتكوين، الذين أصبحوا خاضعين للنظام الأساسي الخاص والموحد الجديد، يضمن لهم حقوقهم كاملة ويحقق لهم الاستقرار المهني؛ إضافة إلى إقدام الحكومة على منح مكافأة سنوية بقيمة 10.000 درهم، لمرة واحدة، لفائدة أطر المؤسسات التعليمية "مدارس الريادة" ابتداء من هذا الموسم الدراسي تجسيدا لرغبة الحكومة في تثمين الالتزام وتشجيع جودة التدبير التربوي والإداري. ورغم ذلك ندعو لتسوية بعض الملفات المطالبة العالقة وربط هذا الدعم بالنجاعة والمسؤولية في تدريس أبناء الشعب.

أما فيما يخص المحور الثالث المتعلق بالمدرسة، فإننا نثمن أيضا الإجراءات المتخذة المتمثلة في توسيع العرض التعليمي: من خلال إنشاء 169 مؤسسة جديدة، وكذا إنشاء 2.461 قسم دراسي جديد في إطار عملية توسيع المؤسسات التعليمية؛ مع تأهيل 1.443 مؤسسة تعليمية، وتعزيز البنية التحتية

بمختلف المناطق المغربية بما فيها العالم القروي والمناطق الجبلية النائية. وهي في نظرنا في فريق الأصالة والمعاصرة تبقى مطالب عادلة ومشروعة، طالما طالبنا بها أيضا داخل مجلس المستشارين.

وفي هذا السياق لا يفوتنا أن نعبر عن اعتزازنا بالعناية الخاصة التي يوليها صاحب الجلالة الملك محمد السادس، نصره الله، للقطاعات الاجتماعية، سواء من خلال خطابه السامي بمناسبة افتتاح السنة التشريعية الحالية، الذي قدم من خلاله توجيهاته السامية للفاعلين السياسيين بمختلف مواقعهم مؤكدا على ضرورة تحقيق التنمية المحلية الملموسة وضمان العدالة المجالية باعتبارها خيارا استراتيجيا وكذا ضرورة للنهوض بالقطاعات الاجتماعية خاصة الصحة والتعليم، أو كذلك من خلال رئاسته حفظه الله للمجلس الوزاري الأخير الذي أكد على رفع ميزانية الصحة والتعليم بـ 140 مليار درهم، وهو ما ترجمته الحكومة خلال مشروع قانون المالية الحالي الذي رفع ميزانية التعليم إلى 97.1 مليار درهم أي بزيادة قدرت بـ 11.5 مليار درهم مقارنة بالسنة المالية السابقة، وهو إنجاز نراه بالغ الأهمية من شأن توظيفه بالطريقة الصحيحة أن يعالج جملة من الإشكالات التي يعانيها قطاع التعليم.

السيد الوزير المحترم؛

السيدات والسادة المستشارون المحترمون؛

كما جاء في البرنامج الحكومي، وفي مختلف قوانين المالية التي قدمتها الحكومة، تشكل خارطة الطريق 2022-2026 من أجل مدرسة عمومية ذات جودة للجميع، خطة استراتيجية لإصلاح منظومة التربية والتكوين، تقوم على ثلاث محاور أساسية هي محور التلميذ ومحور الأستاذ ومحور المدرسة، لهذا فنحن أيضا خلال ما سيأتي من مداخلتنا سنناقش إنجازات الحكومة وفق نفس التقسيم.

ففي الشق المتعلق بمحور التلميذ، عرف الدخول المدرسي 2025-2026 إحداث أزيد من 2.500 قسم للتعليم الأولي، ليلعب عدد الإجمالي لأقسام التعليم الأولي 34.624 قسم، وهو ما مكن من رفع عدد التلاميذ إلى حوالي 985.375 تلميذا، بزيادة قدرها 4.5% مقارنة بالسنة السابقة، منهم 663.000 في التعليم الأولي العمومي، أي ما يمثل 67% من مجموع التلاميذ، وتجدر إلى الإشارة إلى أن التوزيع الجهوي لهذه الأقسام كان جد متوازن بحيث استجاب نوعا ما إلى متطلبات مختلف الأقاليم على امتداد التراب الوطني، وهي نقطة إيجابية جدا، تعكس حرص الحكومة على تمكين أبناء المغاربة بمختلف مناطق المغربية من تعليم جيد وذو جودة، في أفق تعميم التعليم الأولي مع العمل على تجويده أيضا.

وبخصوص النقطة المتعلقة بالدعم الاجتماعي، نسجل أيضا في فريق الأصالة والمعاصرة، أن الحكومة بدلت مجهودات كبيرة جدا في هذا الباب، بحيث سجلت نتائج جد إيجابية تمثلت في رفع عدد المستفيدين من الداخليات إلى 216.959 مستفيد، والمطاعم المدرسية إلى 80.245 مستفيد خلال السنة

المجهودات التي تبذلونها في تنفيذ السياسات الحكومية الهادفة إلى تعزيز فرص الشغل والإدماج الاقتصادي في إطار مقاربة تشاركية وتشاورية تستند إلى الإنصات لمختلف الفاعلين على المستوى الترابي. وهنا نذكر بنجاحكم البين في تعزيز وتطوير الترسنة القانونية وفي مقدمتها القانون التنظيمي رقم 97.15 بتحديد شروط وكيفية ممارسة حق الإضراب، فهو كما تعلمون قانون غير عادي، حيث شكلت مناقشته لحظة سياسية وتاريخية بالغة الدلالة، إذ جاء بعد أكثر من 60 سنة من فراغ تشريعي في هذا المجال، وغياب لأي قانون ينظم العلاقة بين المشغل والعمال. وقد استطعت السيد الوزير المحترم، بفضل جرأتكم السياسية أن تخرجوه إلى حيز الوجود، بعد أن ظل قابعا برفوف البرلمان منذ سنة 2016.

السيد الوزير المحترم؛

لا يمكن إنكار حجم الجهود غير المسبوقة التي بذلتها الحكومة الحالية على مستوى الحوار الاجتماعي، والذي أصبح مأسسا لأول مرة، حققت الشغيلة المغربية زيادات في الأجور غير مسبوقة شملت أجور جل الموظفين وتحسين التعويضات العائلية، كما همت تخفيضات من ضرائب أجور المتقاعدين بكلفة مالية مهمة، همت كذلك استمرار الحكومة الحالية في الوفاء بالتزامات الحكومات السابقة في مجال الحوار الاجتماعي. فنحن نعبر عن اعتزازنا بتنفيذ الحكومة لمرجات الاتفاق الاجتماعي الموقع في 30 أبريل 2023، مما عزز السلم الاجتماعي وأعاد الثقة بين مختلف الأطراف الاجتماعية، في انسجام تام مع التوجيهات الملكية السامية الداعية إلى جعل الحوار الاجتماعي ثقافة مؤسسية دائمة.

وفي هذا السياق نثمن عالياً ما بذلتموه من جهد خلال هذه المحطة وما تبذلونه من جهد حالياً من خلال المشاورات الجارية حول مدونة الشغل أو عبر التفاوض بشأن الأنظمة الأساسية للعديد من الفئات.

لقد لمسنا منكم روح الانفتاح والاستعداد الدائم للإصغاء إلى مختلف المقترحات النقابية والمهنية، وهو يؤشر على وعي حكومي عميق بأهمية تحديث الترسنة القانونية المؤطرة لعلاقات الشغل، بما يضمن التوازن بين حقوق الأجراء واستقرار المقاول.

السيد الوزير المحترم؛

إننا نثمن في فريق الأصالة والمعاصرة مضامين حصيلة عملكم المعززة بالأرقام والمعطيات الدقيقة، سواء فيما يخص قطاع الإدماج الاقتصادي والمقاول الصغرى والتشغيل، أو فيما يتعلق بمنظومة التكوين المهني.

فمن خلال عملكم لمسنا، السيد الوزير المحترم، رؤية شمولية ومنهجية متكاملة تعكس الجهود المبذولة لتنشيط السياسات العمومية في مجالات التشغيل والتكوين والإدماج الاقتصادي، وفق مقاربة تنموية منسجمة مع توجيهات جلالة الملك.

لقد أبرزتم بوضوح أن برامج الوزارة تمكنت من تحقيق مكاسب هامة،

الرقمية للمؤسسات التعليمية، وإنشاء مختبر رقمي بموجب اتفاقية شراكة استراتيجية مع وزارة الانتقال الرقمي وإصلاح الإدارة، ووزارة الاقتصاد والمالية، وصندوق الإيداع والتدبير؛ وغيرها من الإجراءات والتدابير التي نراها بالغة الأهمية وستمكن لا محالة من تعزيز البنية التحتية للمدرسة العمومية وتمكينها من لعب أدوارها في توفير فضاء صحي ومناخ تعليمي جيد لتربية وتكوين النشأ الصاعد وبناء جيل مفعم بالروح الوطنية والعالية وقادر على قيادة مستقبل البلاد، غير أن ذلك لا يعفيانا من الإشارة إلى الأعطاب الكثيرة التي تعيشها البنيات المدرسية لاسيما في العالم القروي حيث تفتقد في كثير من الأحيان للماء والمراحيض والتطهير السائل مما يهدد لاسيما الفتيات بالهدر المدرسي.

السيد الوزير؛

السيدات والسادة المستشارين؛

نأتي الآن إلى قطاع الرياضة، من المؤكد أن المغرب اليوم، بات يحتل مكانة مهمة ومتقدمة في المجال الرياضي وخاصة على مستوى كرة القدم، سواء من حيث النتائج التي تحققتا المنتخب الوطني والفرق المغربية والتي جاءت تتويجا للمجهودات الكبيرة التي بذلها المغرب بقيادة جلالة الملك على مدى سنوات بهدف الرقي بكرة القدم المغربية، والتي ولله الحمد بدأت تعطي ثمارها، عبر تحقيق نتائج تاريخية كانت إلى سنوات مضت محض أحلام بالنسبة للمغرب، كان آخرها فوز المنتخب المغربي لأقل من 20 سنة بكأس العالم بالشيلي، في إنجاز تاريخي يضاف إلى برونزية المنتخب الأولمبي بالألعاب الأولمبية بباريس، واحتلال المنتخب المغربي للترتبة الرابعة في كأس العالم الأخير قطر 2022، وكذا ما حققه المنتخب الوطني للسيدات، كل ذلك هو نتاج عمل كبير جدا وسياسة كروية ناجحة سارت عليها الجامعة الملكية المغربية منذ سنوات، وأعطت أكلها في مختلف المنافسات الكروية.

إن النتائج المهمة التي تحققتا منتخبات بلادنا، يوازيها نجاحات رياضية أخرى، تتمثل في تألق بلادنا في تنظيم تظاهرات رياضية إفريقية وعالمية، الشيء الذي جعل بلادنا تحظى بثقة الجامعة الدولية لكرة القدم "فيفا" وتمنحنا شرف تنظيم كأس العالم 2030 بشكل مشترك مع الجارتين الأورويتين إسبانيا والبرتغال، لذا من الواجب علينا جميعا أن نكتف جهمودنا كل من موقعه من أجل توفير جميع الشروط والظروف المواتية لإنجاح هذا الرهان الكبير. وتنتمي منكم السيد الوزير العمل على تقديم كل الدعم لباقي الأصناف الرياضية الأخرى، وتوفير الإمكانيات الضرورية حتى تأخذ هي الأخرى نفس المسار الذي أخذت كرة القدم، مسار النجاحات والتألق...

2- وزارة الإدماج الاقتصادي والمقاول الصغرى والتشغيل والكفاءات:

نفخر بالعرض القيم الذي قدمه السيد الوزير باللجنة المختصة، ونعتر غاية الاعتزاز بالمنجزات التي حققتموها على رأس القطاع الذي تدبرونه، وثمن عاليا الدينامية المتجددة والتحول النوعي الذي شهده القطاع في عهدكم بفضل

فيما يخص قطاع التكوين المهني الذي يُعتبر العمود الفقري لأي سياسة تنمية شاملة، فقد تابع فريقنا باهتمام كبير المجهودات الكبيرة التي تبذلها الوزارة من أجل تنفيذ خارطة الطريق الهادفة إلى تطوير التكوين المهني.

فالتقدم الحاصل في إنجاز مدن المهن والكفاءات، وإطلاق التكوين في 7 منها كما جاء في عرضكم وانتظار انطلاق التكوين في اثنين منها، يمثل تحولا نوعيا في ربط التكوين بسوق الشغل، وتحقيق العدالة المجالية في الولوج إلى فرص التأهيل.

كما نتمن إطلاق برنامج التدرج المهني وبرنامج التأهيل، لما لهما من أثر مباشر في إدماج الشباب غير المندرجين والفئات الهشة، وتزويدهم بالمهارات الحياتية والرقمية والمهنية الكفيلة بتسهيل إدماجهم المهني.

وختاما، السيد الوزير، نؤكد لكم في فريق الأصالة والمعاصرة، على أن الشغل من مسؤولية جميع القطاعات التي يجب أن تتعاون معكم، لذلك نجد دعمنا الدائم لكم ولبرامجكم الطموحة، ونشيد بكل ما تقومون به في سبيل النهوض بالتشغيل ومحاربة البطالة وخلق المقاولات ودعم والمتواجدة منها وتنويع عرض التكوين المهني المستمر وبالتدرج، وغيرها من الإجراءات الهامة تزيلا للسياسة الحكيمة لصاحب الجلالة الملك محمد السادس نصره الله وأيده.

3- وزارة الصحة والحماية الاجتماعية:

نشكر السيد الوزير على عرضه القيم وثنم ما تفضلتم به من معطيات دقيقة في عرضكم أمام لجنتنا الموقرة، سواء بخصوص المنجزات المحققة أو الأوراش المستقبلية، وكذا مختلف التدابير والإصلاحات التي تباشرها وزاراتكم، والتي تعكس جميعها إرادة حكومية واضحة في إصلاح المنظومة الصحية الوطنية وإعادة الثقة في خدماتها.

وهذه مناسبة نتمن خلالها عاليا تدشين جلالة الملك محمد السادس نصره الله للمركب الاستشفائي الجامعي الدولي محمد السادس بالرباط، وإعطاء تعليمات جلالته لافتتاح المركز الاستشفائي الجامعي محمد السادس بأكادير، وهي معالم صحية كبرى ستضيف الكثير للقطاع الصحي وستساهم بكل تأكيد في تعزيز العرض الصحي ببنيات في المستوى العالي وبالتالي تجويد الخدمات لفائدة المواطنين المغاربة

كما نغتنم هذه الفرصة للإشادة بالمجهودات الكبيرة التي بذلتها السيد الوزير المحترم منذ توليكم تدبير هذا القطاع، حيث لمسنا تحسنا ملحوظا ورغبة صادقة في الرفع من مستوى الخدمات الصحية وتعزيز الولوج إليها، فقد عملتم على الوقوف شخصيا وبشكل مباشر على الارتقاء بجودة الاستقبال والعلاج، ودعم الموارد البشرية وتطوير تكوينها.

كما ننوه بالعمل الجبار المرتبط بإطلاق مجموعة من الأوراش الإصلاحية المرتبطة بتحديث المنظومة الصحية وتنزيل ورش الحماية الاجتماعية وتعميم التغطية الصحية. ولعل ما يبعث على التفاؤل هو حجم المشاريع والبرامج التي تعتمرون تنفيذها بهدف تعزيز حكمة القطاع ورفع مستوى جودة الخدمات.

سواء على مستوى ارتفاع نسب الشغل المؤدى عنه، أو تزايد عدد الأجراء والمقاولات المنخرطة في الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي، أو ارتفاع أعداد المستفيدين من البرامج النشيطة للتشغيل، ناهيك عن توسيع قاعدة المستفيدين من التكوين المهني والخدمات الاجتماعية المرتبطة به، مع الحرص على ترسيخ العدالة المجالية في توزيع مؤسسات التكوين المهني عبر مختلف جهات المملكة.

كما أن إطلاق التكوين في نحو 80% من مدن المهن والكفاءات المنجزة، إلى جانب انطلاق التكوين في المعاهد المتخصصة ذات التدبير المفوض، يشكل خطوة رائدة في تنفيذ خارطة الطريق لتأهيل منظومة التكوين المهني.

السيد الوزير المحترم؛

إننا في فريق الأصالة والمعاصرة نؤمن بأن إشكالية التشغيل مسألة معقدة ومركبة، وهي قضية أقيمتهم القطاعات الحكومية برمتها، بل تهم القطاعين العام والخاص على السواء، وأن عوامل هيكلية تشكل السبب الرئيسي وراء معدلات البطالة المرتفعة، لاسيما في صفوف الشباب، رغم تحسنها، وأن حلها يكمن في تقوية دينامية الاقتصاد الوطني بهدف إحداث مناصب شغل كافية لاستيعاب الوافدين الجدد على سوق الشغل والحفاظ على مناصب الشغل المحدثة،

وفي هذا السياق؛ نتمن تنزيل منحة دعم التشغيل والتي تهدف إلى:

- تلبية حاجيات المقاولات من الموارد البشرية مع تقديم منح للتخفيف على التشغيل؛
- تعزيز حظوظ الإدماج داخل المقاولات لاسيما في صفوف غير حاملي الشواهد والديبلومات؛
- تعزيز التكوين الهادف إلى تحسين قابلية التشغيل
- المساهمة في تخفيف وطأة البطالة وكذلك التخفيف من تداعيات الجائحة على فئات اجتماعية متعددة؛
- تأطير المستفيدين داخل المقاولات بهدف تطوير المهارات والكفايات؛
- ومن أجل بلوغ البرنامج أهدافه المتوخاة منه فلا يخامرنا أدنى شك في أنكم ستحرصون على:

- ضمان العدالة المجالية بين مختلف جهات المملكة؛
- تمكين المقاولات الصغيرة والناشئة والتعاونيات والجمعيات المتواجدة بالعالم القروي والجبل من حصتها من هذا البرنامج؛
- الحرص على مبدأ المناصفة في الاستفادة من هذا البرنامج الطموح، والحرص التام على استفادة الأشخاص الذين يجدون صعوبة في الإدماج في سوق الشغل الذين لا يتوفرون على ديبلومات وشواهد.

السيد الوزير المحترم؛

فالمطلوب اليوم هو بناء نظام صحي وطني متكامل ومنصف، يقوم على العدالة في الولوج وجودة الخدمة، ويواكب التحولات التي يشهدها ورش الحماية الاجتماعية.

فالرهان الحقيقي يتمثل في تحويل المنظومة الصحية إلى رافعة أساسية لتحقيق العدالة الاجتماعية والمجالية، وضمان تكافؤ الفرص بين جميع المواطنين والمواطنات.

في هذا الصدد نقترح ضرورة التركيز على ما يلي:

1. مواجهة ضعف الحكامة والتنسيق داخل المؤسسات الصحية، وغياب الآليات تقييم فعالة؛
2. مواجهة هجرة الكفاءات الطبية نحو الخارج، إذ يغادر ما يقارب 7000 إطار طبي ومهني سنوياً، بسبب ضعف التحفيز؛
3. مواجهة هشاشة البنيات التحتية في عدد من المستشفيات، خاصة أقسام المستعجلات؛
4. مواجهة قلة التأطير الطبي بالعالم القروي، حيث لا يتجاوز المعدل 1.51 مهني صحة لكل 1000 مواطن، مقابل 4.45 حسب توصية منظمة الصحة العالمية؛
5. مواجهة ضعف العناية بالصحة النفسية والعقلية وقلة الموارد المخصصة لها؛
6. مواجهة ضعف تتبع النساء الحوامل والولادة الآمنة في المناطق النائية؛
7. ضرورة مراجعة التعرف المرجعية الوطنية لتخفيف العبء المالي عن الأسر؛
8. دعم البحث العلمي في مجالات الأوبئة والفيروسات.

السيد الوزير المحترم؛

إننا في فريق الأصالة والمعاصرة، نؤمن ما تحقق من منجزات، ونعي حجم التحديات، ونجدد دعمنا للجهود الإصلاحية التي تباشرها في هذا القطاع الحيوي. ونؤكد أن بلوغ الأهداف المنشودة يتطلب مواصلة التنسيق والتعبئة والانخراط الجماعي لكل الفاعلين، بروح وطنية صادقة، حتى نضمن خدمات صحية عادلة وذات جودة عالية لفائدة جميع المواطنين والمواطنات في مختلف جهات المملكة.

4- وزارة التضامن والإدماج الاجتماعي والأسرة:

أما بخصوص الميزانية الفرعية لوزارة التضامن والإدماج الاجتماعي والأسرة برسم السنة المالية 2026. فإننا نؤكد أن هذه المناسبة تشكل العمود الفقري للدولة الاجتماعية التي يحرص صاحب الجلالة على تعقيدها واستدامتها، لما تشكله من صمام أمان لمختلف السياسات العمومية المعتمدة ببلادنا، وكنا نعلم، السيدة الوزيرة المحترمة، الأهمية الكبيرة للقطاع الاجتماعي الذي تشرفون على تديره، بالنظر للدور الأساسي الذي تلبه الأسرة بصفتها نواة للمجتمع، وكذا بالنظر لطبيعة الفئات الاجتماعية التي يستهدفها والمجالات تدخلها

وهنا لا بد من الإشادة العالية بالأدوار التي يقوم بها أطر الوزارة والأطباء والمرضى والأطر الإدارية وعلى تفانيهم وخدمتهم المتواصلة لتعزيز وتجويد الخدمات الصحية بغية ضمان الولوج العادل والمتكافؤ للخدمات الصحية المقدمة للمواطنين.

السيد الوزير المحترم؛

نؤمن في فريقنا بلوغ ورش تعميم الحماية الاجتماعية والتغطية الصحية مراحل متقدمة ومشرفة، وفقاً للمعطيات التي قدمتها برسم السنة المالية 2026، كما نشيد بالعديد من المنجزات التي حققتها المرتبطة بإعادة هيكلة الخريطة الصحية الوطنية (2022-2024) بالاعتماد منطق العدالة المجالية والكثافة السكانية لتوزيع الموارد والخدمات، وإحداث المجموعات الصحية الترابية كنموذج جديد لتجميع المؤسسات الصحية جموحاً وتنسيقها بطريقة ناجعة.

وتوسيع عدد كليات الطب والصيدلة، حيث تم إحداث كليات جديدة في عدد من المدن (العيون، بني ملال، كلميم، الرشيدية) لتقريب التكوين من الجهات.

إضافة إلى إقرار خطة وطنية للرقمنة الصحية، من خلال إنشاء ملف طبي رقمي موحد، ونظام إلكتروني لحجز المواعيد، وربط المستشفيات بنظام معلوماتي موحد.

السيد الوزير المحترم؛

إن مشروع قانون المالية لسنة 2026 يكرس أولوية وطنية لقطاع الصحة، حيث ارتفعت ميزانيته إلى 42.4 مليار درهم، بزيادة تقدر بـ 10 مليارات درهم مقارنة بسنة 2025، ما يمثل إحدى أكبر الزيادات المسجلة في تاريخ الميزانية الصحية بالمغرب.

كما تم اتخاذ إجراءات عملية لإعادة تأهيل البنية التحتية الصحية، حيث تم إطلاق مشروع إصلاح وتحديث 90 مستشفى في مختلف جهات المملكة. بالموازاة مع ذلك تم تخصيص 8000 منصب مالي جديد لقطاع الصحة، بزيادة 1500 منصب عن السنة الماضية، وهو ما يعكس توجهنا واضحاً نحو تثمين الموارد البشرية وتطوير حكمة القطاع الصحي، من خلال تفعيل الوكالات الجديدة كـ "الوكالة المغربية للأدوية" و"الوكالة المغربية للدعم"، وتعميم النظام المعلوماتي الاستشفائي المندمج على مستوى مستشفيات المملكة.

السيد الوزير المحترم؛

إن هذه الأرقام، على أهميتها، لا تكفي وحدها لقياس نجاعة السياسات الصحية، لأن المعيار الحقيقي هو الأثر الملموس على حياة المواطن اليومية: جودة الاستقبال، سرعة العلاج، وعدالة الولوج إلى الخدمات الصحية في مختلف مناطق المملكة.

إننا لا ننكر الجهود التي تقومون بها لتجاوز الإرث الثقيل في هذا القطاع،

المتعددة والمتشعبة، مما يجعل من مجال عملها أقي أكثر منه عمودي.

السيدة الوزيرة المحترمة؛

ان مداخلتنا تنهل من مجموع الخطب الملكية التوجيهية، وتستحضر مقتضيات الدستورية والقانونية والمرجعيات الاتفاقية التي صادقت عليها بلادنا، كما يشكل البرنامج الحكومي وثيقة تعاقد سياسية على اساسها تتفاعل مع المنجز الحكومي، مع استحضار لغة التقارير لاسيما الصادرة عن هيئات الحكامة، كما أن تركيبة مجلسنا الموقر تسمح لنا من ملامسة الفعل العمومي على المستوى الترابي- المحلي.

وفي هذا الصدد نرى أن تحسين الأوضاع وتعزيز التنمية الاجتماعية وتحقيق الإدماج الاجتماعي، لا يمكن أن يتحقق من خلال وضع استراتيجيات عمودية وتنزيلها من طرف وزارة التضامن لوحدها، بل إن تحقيق هذه الأهداف يفرض استحضار البعد الاقتصادي والتنموي والمحالي للحد من مؤشرات الفقر والهشاشة والقطع مع مغرب السرعين، وبالتالي وضع استراتيجيات أقيية من خلال سياسة تنسيقية حقيقية بين مختلف القطاعات والمتدخلين.

السيدة الوزيرة المحترمة؛

السيد كاتب الدولة المحترم؛

إننا في فريق الأصالة والمعاصرة نود أن نقاسم معكم بعض القضايا، والتي نحن على يقين انها ضمن اولوياتكم التدبيرية، لكن واجبا السياسي يقتضي منا طرحها بشكل أخلاقي في إطار الالتزام بميثاق الاغلبية، لاسيما أن هذا الملف يتجاوز حسابات الاغلبية والمعارضة، كونه مشروع مجتمعي يقتضي تحصيل بنيته التحتية واستدامته ايجابا:

وقبل عرض نقاطنا، هناك نقطة مفتاح ونحن مستعدين للترافع حولها وهي عدد المناصب الممنوحة للوزارة، والتي تظل ليست قليلة، بل محدودة امام التحديات، ف 30 منصب هو رقم هزيل لا يساعد على تطوير العرض القطاعي، ومن بين النقاط كذلك نجد أنه على مستوى تعزيز تواجد النساء، لا زلنا نجد ان المعطيات الرسمية المقدمة لا ترقى لتطلعات بلدنا، رغم أن بلادنا استثمرت رصيда ماليا وترسانة قانونية مهمة لتمكين النساء سواء في الشق الاقتصادي او السياسي او الاداري وهو ما يقتضي مضاعفة الجهود. وفيما يخص العنف ضد النساء، ننوه بالمنجز من لدن مختلف القطاعات الحكومية وعلى رأسها وزارتي العدل والداخلية وكذلك رئاسة النيابة العامة، غير أن الظاهرة لا تزال تنفشي أكثر، بل أصبحت لها مظاهر أخرى اذ لم نعد امام ما يمكن تسميته بالعنف الكلاسيكي القائم داخل الوسط العائلي أو فضاء العمل أو الفضاء العام، بل أصبحنا أمام عنف مستجد منه الاقتصادي والهدر المدرسي والرقمي، وهذا الاخير يتسارع بوثيرة كبيرة في اطار الثورة التكنولوجية، كما نلمسه من خلال تزويج القاصرات والذي نأمل ان يلغى ويجرم ضمن مدونة الاسرة القادمة.

السيدة الوزيرة المحترمة؛

فيما يتعلق بالأشخاص في وضعية إعاقة والذين يشكلون حوالي 6.8% على المستوى الوطني، نجدها تصادفها عدة تحديات على مستوى الفضاء العمومي، وتتفاقم على مستوى المناطق القروية والفضاءات الهامشية، وهو ما يقتضي الرفع من الدعم المخصص للجمعيات المهتمة بهذه الفئة كشريك حقيقي للحكومة، كما نثمن عملية توظيف هذه الفئة من خلال مباراة موحدة بتنسيق بين وزارة التضامن ووزارة الانتقال الرقمي وإصلاح الإدارة، ونأمل من رفع حصة المقاعد لأكثر من الرقم المخصص في حدود 200 منصب مالي، كما نحث على تعزيز مجانية مجموعة من الخدمات وتبسيط مساطر الحصول عليها مع ضرورة توفير اللوحيات على مستوى المرافق العمومية والبنائات الخاصة وفق معايير هندسية تلبي حاجياتهم لا ان تشكل معيقا امامهم.

السيدة الوزيرة المحترمة؛

لقد سمعنا كثيرا على بطاقة الشخص في وضعية إعاقة، صرحتم بان المرسوم صدر وأن الوزارة جاهزة وأن الانطلاقة ستكون من الرباط قبل تعميم هذه البطاقة على المغرب برمته، وإلى حدود اليوم لا أثر لهذه البطاقة فماذا يجري بالوزارة وبالحكومة تحديدا حول هذا الموضوع الذي يسألنا جميعا كأغلبية منسجمة متضامنة، إننا نتمنى أن يتم تفعيل حقيقي لمرسوم بطاقة الأشخاص في وضعية إعاقة في القريب العاجل بدل هذا التأخر غير المفهوم.

السيدة الوزيرة المحترمة؛

لا يشك اثنان على أن هذه الحكومة اجتماعية بالدرجة الأولى، من خلال دعمها الواضح للكثير من البرامج الاجتماعية، غير أننا نسجل تعامل غير اجتماعي مع قطاعكم الذي هو القطاع الأكثر اجتماعية بحكم تخصصه في التضامن والأسرة والمرأة والطفولة والأشخاص في وضعية إعاقة، وهذه الفئة الأخيرة تتساءل حول مال دعمها بصندوق التماسك الاجتماعي الذي جاء خاليا من البند الواضح لدعم المعاقين على أربع مستويات وعلى رأسها مستوى الإدماج في التعليم، فما مال برامجكم في ظل هذا الإقصاء بين قوسين؟ نريد توضيح بالخطوات التي قتم بها وبمال هذا الدعم الذي يشكل رسالة سلبية لفائدة الأشخاص في وضعية إعاقة.

السيدة الوزيرة المحترمة؛

السيد كاتب الدولة المحترم؛

ان الفضاءات العمومية ببلادنا خاصة المتواجدة بالمدن الكبرى بالإضافة للأماكن السياحية والمجاور والمدارات الطرقية والأسواق الأسبوعية وأبواب المساجد وأمام المقابر بل وبياحات الاستراحة بالطرق السيارة والمنزهات، بل يمكن القول ان أي مكان يعرف تجمع لعدد من الافراد يعرف انتشار ظاهرة مسيئة لصورة بلادنا وهي مقبلة على كأس العالم وهي ظاهرة التسول ولاسيما الأطفال والأمهات بأطفالهن، وهي فرصة لننوه بتدخل رئاسة النيابة

الاجتماعي وعلى مستقبل البلاد، نسجل بكل اعتزاز أن حصيلة الوزارة في هذا القطاع كانت جد مشرفة، وتبعث على الفخر، حيث نجحتم في تنزيل مجمل الالتزامات التي تضمنها البرنامج الحكومي وينسب مأوية كبيرة، بل في بعض الأحيان الإنجازات تجاوزت ما تم الالتزام به، حيث تم تطوير البنيات التحتية الخاص بالشباب والطفولة وكذا الأندية النسوية ومراكز التخييم، وتم تهيئة وتجهيز وبناء العديد من مراكز التخييم، وبناء وتهيئة العديد من دور الشباب وكذا مراكز للطفولة، والمراكز النسوية، كل هذه المشاريع موزعة بشكل متناسب على جميع جهات المملكة، وهو ما يعكس سعيكم الحثيث لتحقيق العدالة الجالية باعتبارها خيارا استراتيجيا لبلادنا، كما أكد على ذلك صاحب الجلالة الملك محمد السادس نصره الله خلال خطابه الأخير المتعلق بافتتاح السنة التشريعية الحالية.

السيد الوزير المحترم؛

كما جاء في عرضكم، يلاحظ أنكم عازمون المضي قدما نحو تنزيل المشاريع والبرامج المتبقية خلال السنة المالية القادمة بكل جدية ومسؤولية، من خلال توسع برنامج "متطوع" ليشمل 5000 مستفيد، وبرمجة جملة من المشاريع الرامية لبناء وتهيئة وتجهيز البنية التحتية للشباب بجهات بني ملال - خنيفرة، ودرعة - تافلات، وفاس - مكناس، فضلا عن إحداث دور الشباب والأندية النسوية ودور الحضنة بجهة كلميم واد نون بوابة الصحراء المغربية، بالإضافة إلى العمل على تعميم التجربة الفريدة والتميزة لبرنامج "جواز الشباب" على كامل التراب الوطني حتى يتسنى للشباب المغربي الاستفادة من الخدمات التي يقدمها، بعد النجاح الكبير الذي حققته النسخة التجريبية على مستوى جهة الرباط سلا القنيطرة.

السيد الوزير المحترم؛

السيدات والسادة المستشارون المحترمون؛

بخصوص قطاع الثقافة، ننوه في فريق الأصالة والمعاصرة بالمجهودات الجبارة التي قمت بها في هذا القطاع، عبر زيادة الاعتمادات المرسومة للقطاع، ورفع ميزانية الاستثمار في المجال الثقافي إلى أكثر من 682 مليون درهم، منها 80 مليون درهم مخصصة لاستكمال المشاريع الثقافية المدرجة ضمن الاتفاقيات الموقعة بين يدي جلال الملك، و201 مليون درهم كإعانات لفائدة المؤسسات التابعة لقطاع الثقافة، وهو ما سيمكن لا محالة من تحقيق تطور كبير يرقى لطموحات جميع المتدخلين والمهتمين بالشأن الثقافي المغربي.

إن المتابع لعمل الوزارة على مستوى قطاع الثقافة، سيلاحظ دون أدنى شك، أنكم تشغلون وفق رؤية استراتيجية مندمجة تهدف إلى تعزيز التكامل بين السياسات العمومية، وحماية وتثمين الموروث الثقافي الوطني المادي واللامادي، فبلادنا تزخر، ولله الحمد، بتنوع ثقافي وتراثي منقطع النظير ما يجعلها وجهة مهمة للسياحة الثقافية، فضلا عن تركيزكم على تقليص الفوارق الجالية في العرض الثقافي عبر استهداف جميع جهات وأقاليم المملكة وفق ما

العامية بتنسيق مع العديد من الشركاء الآخرين إلى إطلاق خطة وطنية لحماية استغلال الأطفال من التسول، لأن مكانهم الطبيعي هو المدرسة والتواجد بين احضان أسرهم، وتمتعهم بالتطبيب والعناية الاقتصادية والنفسية والحماية القضائية والادارية.

كما نود ان نتقاسم معكم عدد من الاكراهات التي تصادفها مؤسسات الرعاية الاجتماعية، منها هشاشة بنيات الاستقبال وتأخر وعدم انتظامية صرف المنح دون الحديث عن الخصاص الذي تعرفه على مستوى الموارد البشرية المتخصصة وعدم معيارية تدبير هيئات المجتمعات المدنية للمؤسسات رغم انها شريك فعلي في هذا الورش وعامل من عوامل الحد من البطالة ببلادنا.

السيدة الوزيرة المحترمة؛

نحن في فريق الأصالة والمعاصرة لنا كامل الثقة في قدرات الحكومة الحالية على تجاوز كل الإكراهات والإشكاليات التي تواجه معيش المغاربة، كونهم امام حكومة للإنصات وللإنجاز لكن ما يعاب هو تسويق المنجز بشكل جماعي او فردي.

السيد الرئيس المحترم؛

السيدة الوزيرة المحترمة؛

السيد كاتب الدولة المحترم؛

لا تفوتنا الفرصة دون التأكيد على أن الوزارة تعاني من نقص واضح في الإمكانيات البشرية والمادية والتي أشرنا إليها أعلاه، يزيد هذا استفحالا عدم تمتع السيد كاتب الدولة في الإدماج بممارسة اختصاصاته كاملة فيما انتدب من أجله، فلا يعقل أن تستمر الوزارة المنتدبة المكلفة بالإدماج الاجتماعي وما أدراك ما الإدماج الاجتماعي دون آليات للعمل ودون حتى موظفين، فمصلحة الأشخاص المعاقين والفئات الهشة والأسرة المغربية أكبر من صراع الكراسي، بل فوق الحكومة برمتها.

5- وزارة الثقافة والشباب والتواصل؛

أود في البداية أن أهنئكم على عرضكم القيم السيد وزير الثقافة وعلى كل ما تحق من منجزات في هذا القطاع الحيوي الهام.

وهي مناسبة سعيدة لنثمن فيها المنجزات الكبرى التي قامت بها وزارة الشباب والثقافة والتواصل طيلة أربع سنوات، حيث بات واضحا أنكم استطعتم السيد الوزير المحترم وضع الأصبع على مكامن الاختلالات التي كانت تعترى القطاعات التي تشرفون على تسييرها، وتوقفتم في تصحيح المسارات وبث الأمل في نفوس المواطنين والمواطنات وخاصة فئة الشباب.

السيد الوزير المحترم؛

بالنسبة للشباب، الذي يشكل شريحة واسعة في الهرم السكاني المغربي ويعتبر الفئة المجتمعية الأكثر حساسية لتأثيراتهم الكبيرة على الاستقرار

البصري العمومي حتى يتسنى له تجويد الخدمة العمومية بما يتلاءم مع التظاهرات الدولية التي يستعد المغرب لاحتضانها، وكذا دعم الانتاجات التلفزية والسينمائية ودعم تنظيم المهرجانات السينمائية، وتأهيل واحداث القاعات السينمائية على المستوى الوطني.

كما نحيي فيكم إصراركم وطموحكم الكبير لتطوير صناعة الألعاب الإلكترونية في المغرب، حيث نسجل قفزة نوعية في الميزانية الموجهة لهذا المجال، بحيث يهدف مشروع قانون المالية 2026 إلى رصد 170 مليون درهم لهذا القطاع، مقارنة بـ 40 مليون درهم فقط كانت مرصودة كقيمة مرجعية سنة 2022، وهو ما سيمكن من إنجاح مختلف المشاريع المرتبطة بهذا المجال، وسيمكن المغرب من احتلال مركز جد متقدم إلى جانب الدول الرائدة في قطاع صناعة الألعاب، باعتباره قطاعا حديثا وله مستقبل واعد، سواء على مستوى خلق فرص شغل جديدة ومتنوعة أو على مستوى خلق مجال جديد للاستثمار سيساهم في الرفع من معدل نمو الاقتصاد الوطني.

خلاصة القول، إن جدبتكم، السيد الوزير المحترم، وربما حتى سنكم الشباني ومسؤوليتكم وطموحكم الكبير لجعل المغرب من الدول الرائدة في المجالات التي تشرفون عليها واضح جدا، وتؤكد الحصلة المشرفة التي حققتموها طيلة أربع سنوات الماضية، ولا يسعنا في فريق الأصالة والمعاصرة سوى أن نؤكد لكم مرة أخرى على اعتزازنا بالعمل الذي تقومون به، وعلى استعدادنا الدائم لدعمكم الكامل من أجل إنجاح جميع المبادرات التي تتخذونها..

6- وزارة التعليم العالي والبحث العلمي والابتكار:

قبل الشروع في مناقشة الميزانية الفرعية لوزارة التعليم العالي والبحث العلمي والابتكار، التي تفضلتم بتقديمها أمام أعضاء جنتنا الموقرة، اسمحوا لي في البداية التأكيد على أن التعليم العالي شكل دوما الرهان الأساس لكل الدول من أجل تأهيل العنصر البشري القادر على رفع التحديات التنموية، وعلى قيادة المجتمع نحو غد أفضل، لهذا دائما ما نؤكد في فريق الأصالة والمعاصرة على أن التنمية الشاملة للبلاد تقتضي العمل على تطوير منظومة التعليم العالي والارتقاء بمخرجاتها، وترسيخ نموذج بيداغوجي يمكن من ملائمة التكوينات مع متطلبات الارتقاء بالمجتمع ومع الحاجيات الوطنية والجهوية ومع محن المستقبل، والرفع من جودة التكوينات في مختلف الأسلاك الجامعية وخاصة بالمؤسسات ذات الاستقطاب المفتوح، والارتقاء بمنظومة البحث العلمي بما يضمن للباحثين المغاربة تموقعا أفضل داخل حقل البحث العلمي الدولي.

السيد الوزير المحترم،

إن التعليم العالي هو كلمة السر في نجاح أي دولة اقتصاديا واجتماعيا وعلميا وسياسيا، لذا فإن أي دولة إن هي أرادت الارتقاء بمستوى مجتمعتها يجب عليها الاهتمام بمستوى التعليم عامة والتعليم العالي خاصة، سواء عبر تخصيص ميزانية كافية من شأنها أن تساعد على النهوض بقطاع التعليم العالي وتشجيع البحث العلمي والابتكار، أو من حيث اعتماد مبادئ الحكامة الجيدة

تتميز به من مؤهلات ثقافية وحضارية. وهنا وبكل صدق نقول إنكم أعدتم الاعتبار للثقافة المغربية بكل مكوناتها وهوياتها، وأعدتم الاهتمام المجتمعي والسياسي والدولي لها، فهنينا لنا جميعا بهذا النجاح في إشعاع جل مكونات الثقافة الوطنية الأصيلة.

السيد الوزير المحترم؛

نلاحظ أيضا أنكم أوليتم أهمية كبيرة جدا لتطوير الصناعات الثقافية والإبداعية، وتحديث الإدارة وتطوير الخدمات والثقافة الرقمية، وتعزيز الحماية الاجتماعية للفنانين، وتقوية الشراكات مع المؤسسات الوطنية وجميعيات المجتمع المدني، فضلا عن الدعم المهم للدبلوماسية الثقافية بهدف الترويج للثقافة المغربية وقضايا الوحدة الوطنية.

وعلى مستوى قطاع الكتاب وفعل القراءة، نسجل في فريق الأصالة والمعاصرة النجاح الباهر الذي حققته المعرض الدولي للنشر والكتاب بمدينة الرباط، فضلا عن تنظيم العديد من المعارض الجهوية الرامية إلى تطوير الكتاب والقراءة العمومية وانعاش الإبداع الثقافي والفني، إلى جانب تبسيط المساطر الإدارية ورقمنة الإدارة، وتحديث البنيات التحتية الثقافية.

أما المآثر التاريخية، فنلاحظ كفريق الأصالة والمعاصرة أنكم فضتم عليها غبار النسيان، من خلال الأهمية الكبيرة كذلك التي أعطيت لها لهذا المجال، سواء على المستوى التشريعي عبر تقوية الترسنة القانونية بهدف حماية التراث المادي وأيضا اللامادي، أو عبر إنجاز العديد من المشاريع والبرامج الرامية إلى تثمين المآثر التاريخية وحمايتها، من قبيل مشروع ترميم وتثمين الموقع الأثري سجداسة بالريصاني، ومواصلة بناء وتهيئة مركز التعريف بالتراث الأثري بجبل إيغود باليوسفية، إضافة إلى أشغال الترميم والتأهيل وتثمين المعالم والمواقع التاريخية المتضررة جراء زلزال الحوز... وغيرها من الإجراءات والبرامج المهمة.

السيد الوزير المحترم؛

السيدات والسادة المستشارون المحترمون؛

علاقة بقطاع الاتصال، نود في البداية الإشادة بالجهودات التي يبذلها نساء ورجال الإعلام بمختلف أصنافهم على الأدوار المهمة التي يقومون بها، في نقل الخبر بكل مصداقية وموضوعية، كما نحييكم على الدعم الكبير الذي تقدمونه لقطاع الصحافة الوطنية لأجل النهوض بوسائل الإعلام والحفاظ على استدامة المقاولات الإعلامية ومناصب الشغل وكذا ضمان استمرارية الخدمة الإعلامية العمومية. وهنا نحيي شجاعتكم في اقتحام إصلاح قوانين مجال الصحافة التي ظلت جامدة لسنوات طوال.

وبالاطلاع على مشروع ميزانية المخصصة للقطاع نسجل، زيادة ملحوظة في الميزانية الإجمالية للقطاع، ويؤكد تحليكم بالإرادة الحقيقية لاستمرار في نزول مختلف المشاريع والبرامج الرامية إلى تطوير قطاع التواصل، سواء بالنسبة للإنتاج السمعي البصري الوطني الذي لقي اهتماما بالغا من خلال اطلاق دراسة استراتيجية سنة 2025، تهدف إلى إعادة تموقع القطب السمعي

الاصطناعي الذي يعد بمثابة ثورة في عالم الرقمنة، أصبح من الواجب على قطاع التعليم العالي والبحث العلمي مواكبة هذه التطورات عن طريق تكوين جيل جديد من النخبة المملوكة للمعرفة الرقمية.

السيد الوزير المحترم؛

السيدات والسادة المستشارون المحترمون؛

لا شك أنكم واعون بأهمية الجانب الاجتماعي للطلاب، وتعلمون أكثر منا أهمية توفير الخدمات الاجتماعية وعلى رأسها السكن الجامعي والإطعام والمنحة؛ في تحديد مستقبل الطالب المغربي وفي الحد من الهدر الجامعي، فأغلب الطلبة المنحدرين من المناطق النائية والمدن التي لا تتوفر على جامعات يكون هاجسهم الأول هو الاستفادة من السكن الجامعي، بل إن أغلبهم يعتبر أن الحي الجامعي هو المحدد الرئيسي لإمكانية متابعة دراساتهم العليا، ويمكن لغياهم أن يقر أحلامهم ويحكم عليهم بالضيق، لذا دائما ما كنا في فريق الأصالة والمعاصرة نؤكد على ضرورة إيلاء الدعم الاجتماعي للطلبة أهمية كبيرة، ونحث جميع الوزراء الذين تعاقبوا على تدبير القطاع على الرفع من الطاقة الاستيعابية للأحياء الجامعية، ونشيد من خلالكم بالجهود التي قام بها سلفكم في هذا الجانب إذ تم خلال السنة المالية الحالية الرفع من الطاقة الاستيعابية للأحياء الجامعية لتصل إلى 60.118 سرير بزيادة تقدر ب 7.712 سرير وافتتاح ثلاثة مطاعم جامعية في القنيطرة وتازة والحمدية، وتحسين نظام البحث العلمي والابتكار، عبر مواصلة تنزيل برنامج تكوين طلبة الدكتوراه المؤطرين، مع الاستفادة من منح تقدر ب 7000 درهم... وغيرها من الإجراءات الهامة.

السيد الوزير المحترم؛

السيدات والسادة المستشارون المحترمون؛

إن النجاح في تطبيق أي استراتيجية للنهوض بقطاع التعليم العالي والبحث العلمي والابتكار، في نظرنا في فريق الأصالة والمعاصرة يتطلب بالضرورة القيام بمجموعة من الإجراءات القبلية أو المواكبة لها، وفي هذا السياق نثمن استراتيجيتكم في العمل والمبينة على:

- مناقشة تصور الوزارة مع الفاعلين والشركاء من أجل الاقتناع المشترك بأهمية الإصلاح وملاءمة التصور المقترح لانتظارات الجميع والإجابة على الإشكالات الكبرى التي تعاني منها خاصة المؤسسات ذات الاستقطاب المفتوح؛

- التواصل مع الطلبة عبر مختلف الوسائل المتاحة من أجل تحضيرهم لتلك الرؤية الجديدة واستيعابها على أحسن وجه؛

- تقوية التنسيق أكثر مع وزارة التربية الوطنية في التوجيه وهندسة البكالوريا والمناهج، وهذا الأمر في نظرنا مهم جدا لأنه في آخر المطاف وزارة التعليم العالي والبحث العلمي والابتكار، تعتمد على الأسس التي وضعتها وزارة التربية الوطنية والتعليم الأولي والرياضة.

أثناء تنزيل المشاريع المبرمجة، وكذا من خلال تسيير وتدبير مؤسسات التعليم العالي بمختلف أصنافها.

ونعتقد أنكم على دراية تامة بحجم التحديات التي تواجه التعليم العالي، حيث استطعتم اتخاذ جملة من الإجراءات والتدابير الرامية إلى النهوض بالتعليم العالي والبحث العلمي والابتكار، ونجتم، على مستوى إصلاح منظومة التعليم العالي في تجسيد أحد أركان تصور حكومي متكامل لتنمية الرأس المال البشري عبر تجويد التكوين الجامعي.

السيد الوزير المحترم؛

السيدات والسادة المستشارون المحترمون؛

بخصوص حصيلة إنجازات سنة 2025 أو الإنجازات التي تحققت خلال الأربع سنوات الماضية، يمكن القول أنها كانت إيجابية وحقت نتائج جد مهمة، من قبيل مواصلة إحداث مسارات جديدة للتميز على مستوى المؤسسات ذات الولوج المفتوح، مع تفعيل 19 مركزا جديدا للتميز، ليصل إجمالي عدد هذه المراكز إلى أزيد من 76 مركزا، وعلى مستوى مهنة العرض الجامعي وتكييفه مع الحاجيات السوسيو اقتصادية، تم اعتماد برامج تكوينية تهدف إلى توفير موارد بشرية مكونة ومؤهلة على أعلى المستويات التي تمكنها من أداء مهامها على أحسن وجه، حيث تم اعتماد برنامج تكوين أساتذة سلكي التعليم الابتدائي والثانوي، مكن من تسجيل 19.614 طالبا في هذا البرنامج برسم الموسم الجامعي 2024-2025، والذي سيتعزز في القادم من السنوات خاصة وأنكم في طور بناء وتجهيز ستة مدارس عليا جديدة بكل من القنيطرة، أكادير، برشيد، الجديدة، وبني ملال.

أما بخصوص برنامج تعزيز كثافة مهنيي قطاع الصحة في أفق 2030، فهو الآخر يعرف تقدما ملحوظا، حيث بلغ عدد المسجلين برسم الموسم الجامعي المنصرم 5426 طالب وطالبة، كما تم إطلاق أشغال بناء كليتي الطب والصيدلة بكل من مدينتي الرشيدية وبني ملال ومن المتوقع بناء كلية ثالثة بمدينة كلميم، ونرجو منكم السيد الوزير المحترم، أن تعطوا أهمية قصوى لهذا البرنامج وأن تعملوا على إنجاحه لأنه في نظرنا في فريق الأصالة والمعاصرة هو برنامج ذو أهمية كبيرة جدا، وهو عامل أساسي للإجابة عن إحدى المعضلات الحقيقية التي يعاني منها قطاع الصحة، والمتمثلة في قلة الموارد البشرية خاصة على مستوى الأطباء والمرضى.

السيد الوزير المحترم؛

أما بخصوص البرنامج الثالث، والمتعلق بتعزيز الكفاءات الرقمية في أفق 2027، نرى أيضا أن الوزارة حققت نتائج جد إيجابية حيث تم تسجيل 22.258 طالب وطالبة خلال الموسم الجامعي المنصرم بمختلف الجامعات العمومية المغربية وتمكينهم من تكوينات تتلاءم ومتطلبات سوق الشغل، وهو أيضا برنامج مهم، فكلنا نعلم جميعا فالعالم اليوم يشهد تطورات متسارعة جدا، خصوصا على مستوى التكنولوجيا والرقمنة، فالعالم اليوم عبر بوابة الذكاء

وتقييمها واستشراف آفاق البرامج المستقبلية لهذا القطاع، كما نطلع على مختلف القضايا التي يطرحها تدبير هذا القطاع، خاصة في ظل مرحلة تسعى فيها بلادنا إلى ترسيخ دولة الحق والقانون والمؤسسات، من خلال النهوض بحقوق الإنسان، كما هو متعارف عليها دوليا وتعزيز الحريات الأساسية الجماعية منها والفردية وتوطيد دعائم البناء الديمقراطي وتكريس ركائز المحاكمة العادلة، قوامها ضمان استقلال السلطة القضائية وتمكين المواطنين من اللجوء الميسر للتقاضي وحتم في الدفاع، وذلك من أجل دحض الاعتقاد السائد بكون العدالة غير فعالة، مما يسهم في تعزيز الثقة في القضاء واستقلالته.

ونحن في الفريق الاستقلالي نؤكد على أن من بين المداخل الأساسية لتزليل ورش إصلاح منظومة العدالة ضرورة التنسيق والتعاون والدعم المطلق لاستقلالية السلطة القضائية، ذلك أن تنزيل المقضيات الدستورية لسنة 2011 المتعلق بالاستقلال المؤسساتي الكامل للسلطة القضائية عن وزارة العدل وإحداث مؤسسة المجلس الأعلى للسلطة القضائية ومؤسسة رئاسة النيابة العامة شكل طفرة بارزة في مسار الإصلاح العميق والشامل لمنظومة العدالة ببلادنا، وهي تجربة رائدة تحتاج لمواصلة تضافر كافة الجهود لإنجاح الإصلاحات الكبرى للتشريع وتطوير وإصلاح المنظومة.

وبهذه المناسبة، فإننا نثمن ما حققته بلادنا من إنجازات تاريخية على مستوى إصلاح منظومة العدالة، مع التأكيد على ضرورة تسريع وتيرة هذا الإصلاح، تفعيلًا للتوجيهات الملكية السامية لضمان ترسيخ دولة الحق وسيادة القانون، ولتفادي هذا التأخر الملحوظ في إخراج بقية النصوص التشريعية إلى حيز الوجود، أساسا مجموعة القانون الجنائي وباقي القوانين ذات الصلة بالإصلاح والمرتبطة بتأهيل المهن القضائية وقضاء الأعمال، علما أن القضاء النزيه والمستقل هو الضامن لمناخ الأعمال، حيث يسهم في جذب وتشجيع الاستثمارات، كما يكرس البناء الديمقراطي، ويوطد دعائم الاستقرار والأمن الاجتماعي والاقتصادي ويحمي الحقوق والحريات المكفولة دستوريا لكل المواطنين.

كما نؤكد على ضرورة إيلاء مزيد من العناية والاهتمام بالجانب المتعلق بأئسنة التشريعات، سواء الجنائية أو المدنية أو الاجتماعية، حتى تتماشى مع الوعي الحقوقي في المجتمع واعتماد مقاربة النوع في إعدادها وصياغتها، وهي إرادة تجسدت ولا شك في قانون خطة العدالة الذي أتاح للمرأة المغربية، ولأول مرة، الحق في ولوج محنة العدول، وكان قرارا شجاعا، منسجما مع الشريعة الإسلامية السمحة، ومكرسا لحقوق المرأة.

السيد الرئيس المحترم؛

السيد الوزير المحترم؛

وفما يتعلق بالنجاعة القضائية نثمن الجهود المبذولة لتسهيل ولوج المتقاضين إلى المحاكم وتحسين ظروف استقبالهم وكذا تحديث الإدارة القضائية وتطويرها التكنولوجي، من خلال إنجاز المحكمة الرقمية وتعزيز حكمتها عن

وقبل كل ذلك، وكلامي الآن موجه إلينا جميعا، أغلبية ومعارضة ولكل المتدخلين في القطاعات المتعلقة بالتعليم، تبقى الضرورة ملحة لتحقيق تلاقي الإرادة السياسية مع الإرادة المجتمعية وتضافرها في سبيل تحقيق الإصلاح الشمولي المنشود. وذلك يتطلب من الجميع إدراك الرهانات الحقيقية للإصلاح من أجل إحداث تغيير حقيقي على صعيد الممارسات، وعلى التمثيل الصحيح للإصلاح من أجل الانخراط الملتزم في تطبيقه، وعلى المعرفة الدقيقة بالإشكالات الحقيقية التي تعرقل التغيير. وطعنا لن ينجح الإصلاح في النهاية إلا بتوفير الموارد الضرورية لتحقيق الطفرات الممكنة، وبتوحيد الرؤى وتجميع الجهود في إطار مقارنة تشاركية لتحقيق التغيير المطلوب...

III- مداخلات الفريق الاستقلالي للوحدة والتعدالية:

■ أولا، مداخلات الفريق في مناقشة مشاريع الميزانيات الفرعية المدرجة ضمن

اختصاصات لجنة العدل والتشريع وحقوق الإنسان:

- الميزانية الفرعية لوزارة العدل والسلطة القضائية؛
- الميزانية الفرعية للوزارة المكلفة بالعلاقات مع البرلمان والمجتمع المدني؛
- الميزانية الفرعية للمجلس الوطني لحقوق الإنسان؛
- الميزانية الفرعية للوزارة المكلفة بالانتقال الرقي وإصلاح الإدارة؛
- الميزانية الفرعية للمندوبية السامية لإدارة السجون وإعادة الإدماج؛
- الميزانية الفرعية للمحاكم المالية؛
- الميزانية الفرعية للأمانة العامة للحكومة.

بسم الله الرحمن الرحيم

والصلاة والسلام على أشرف المرسلين.

السيد الرئيس المحترم،

السيدات والسادة الوزراء المحترمون،

السيدات والسادة المستشارون المحترمون،

يشرفني أن أتدخل باسم الفريق الاستقلالي للوحدة والتعدالية لمناقشة الميزانيات الفرعية للقطاعات الوزارية المدرجة ضمن اختصاصات لجنة العدل والتشريع وحقوق الإنسان، برسم السنة المالية 2026.

السيد الرئيس المحترم؛

تشكل مناقشة ميزانية وزارة العدل والمجلس الأعلى للسلطة القضائية فرصة سنوية تتوجه من خلالها بالشكر والتقدير للسيد الوزير ولكل الأطر والموظفين العاملين في هذا القطاع على مجهوداتهم المبذولة لإغناء الترسانة القانونية بالنصوص التشريعية والعمل على الحفاظ على الأمن القضائي والقانوني ببلادنا.

من خلال دراسة مضامين هذه الميزانية، نتمكن من الوقوف على المنجزات

فضاء للثقة والاطمئنان في منظومة العدالة لتجاوز كل الصعوبات والتحديات تفاديا لهذر الزمن القضائي.

إننا في الفريق الاستقلالي نؤكد دائما على ضرورة تكثيف كل الجهود وبشكل جماعي لرسم معالم جديدة لعدالة قوية ومتطورة، مع العمل على الانطلاق نحو عدالة ذكية رقمية تضمن الحقوق وتحقق الأمن القضائي، عملا بالتوجيهات الملكية السامية، حيث ما فتئ جلاله الملك، نصره الله، يؤكد، ضمن مجموعة من خطبه السامية، على ضرورة ترسيخ دعائم دولة الحق والقانون وجعل إصلاح منظومة العدالة من بين أولويات ورش الإصلاح الشمولي للبلاد.

السيد الرئيس المحترم؛

السيد الوزير المحترم؛

قبل الشروع في مناقشة ميزانية الوزارة المكلفة بالعلاقات مع البرلمان والمجتمع المدني، لا بد من الحديث عن العلاقة بين المؤسسة التشريعية والحكومة، والتي تجد مرجعيتها في مضمين دستور 2011، حيث تنص على إحداث نوع من التوازنات بين السلطات وخصوصا تجسير الفجوة بين الحكومة والبرلمان، عبر جسور التواصل والتعاون المشترك، علما أن الدستور تضمن جملة من التعديلات التي من شأنها تحقيق هذا الهدف، والتي تجلت أساسا في التوسيع من اختصاصات البرلمان في مجال التشريع ومراقبة عمل الحكومة، وقد تجلى هذا المنحى أيضا في التوجيهات السامية لجلالة الملك، مما جعل الحكومة ممثلة في الوزارة المكلفة بالعلاقات مع البرلمان مدعوة اليوم لمواصلة العمل على تفعيل التزاماتها مع المؤسسة البرلمانية لتعزيز تعاونها البناء وتواصلها المستمر، في إطار الاحترام التام لفصل السلط، عن طريق تفاعلها الإيجابي مع ممثلي الأمة، لكون البرلمان يشكل صرحا دستوريا لدراسة ومناقشة مختلف القضايا التي تشغل الأمة، على اعتبار أن رفع منسوب الثقة بين الناخب والمتمتع بيمين يمكن في تطوير الأداء المؤسساتي للبرلمان والعمل على تحسين صورته ورد الاعتبار للعمل السياسي بشكل عام.

وباستقراء مضمين العرض الذي تقدمتم به، السيد الوزير، بشأن هذه الميزانية التي نحن اليوم بصدد مناقشتها، نسجل في الفريق الاستقلالي أن الحصيلة التشريعية كانت مهمة وذات بعد اجتماعي بامتياز، والتي جاءت إجمالا تصب في اتجاه وفاء الحكومة بالتزاماتها المتضمنة في برنامجها الحكومي، وهذه المبادرات المثمرة والمعززة لمقومات الدولة الاجتماعية بامتياز كما أرادها جلاله الملك نثمها وننوه بها، بيد أننا وككل مناسبة مناقشة الميزانية السنوية لهذا القطاع، نود من الحكومة في هذا الإطار العمل على إرفاق مشاريع القوانين بمذكرات تقديمية والوثائق الضرورية المتعلقة بها، حتى يتسنى لنا تحليل ودراسة هذه النصوص بشكل أعمق ويكون العمل التشريعي ذا جودة عالية وأكثر دقة.

وفي هذا السياق، نحن في الفريق الاستقلالي، نثمن المجهودات التي

طريق تنزيل الخطط التوجيهية للتحويل الرقمي للعدالة، تستجيب لمتطلبات العصر ومستلزمات المرحلة في ظل التحولات التي يعرفها العالم. والمحكمة الرقمية إجمالا هي منهجية تسيير تعتمد التكنولوجيا الحديثة ومسيرة كل تطورات وسائل الاتصال في إصدار الأحكام وأداء الرسوم ومتابعة أطوار الدعوى من البداية إلى النهاية، عن طريق العمل بنظام الالكتروني عوض النظام الورقي.

ونحن في الفريق الاستقلالي للوحدة والتعادلية ننوه ونشيد بهذا الورش الإصلاحي الهام الذي اعتمدته بلادنا، إلا أننا نود التنبيه إلى عدة ملاحظات، والتي تتجسد أساسا في غياب النص القانوني المنظم للمحاكمات عن بعد، إلا من بعض القوانين التي تتعلق فقط بالجانب الموضوعي مثل القانون 53.05 المتعلق بالتبادل الالكتروني للمعطيات القانونية والقانون رقم 08.09 المتعلق بالمعطيات الشخصية.

ولاستكمال بناء هذا الورش بشكل متين وناجح، لا بد من تجهيز المحاكم، إذ لا يمكن تصور قيام إدارة إلكترونية بدون بنية تحتية لازمة، ويدخل هذا الأمر في إطار توفير الوسائل المادية لاشتغال الإدارة القضائية، من خلال تعميم الإعلاميات في كل محاكم المملكة وتوفير التجهيزات والحواسيب والهواتف وشبكات الاتصال، بالإضافة إلى ضرورة التوفر على برامج معلوماتية متطورة لها القدرة على معالجة البيانات ونقلها وتبادلها بشكل تفاعلي بين مختلف الفاعلين.

ولعل هذا يطرح إشكالا على مستوى تدبير مرفق القضاء، من تباين مستويات المحاكم في التوفر على التكنولوجيات الحديثة وصعوبة استعمالها، كما يواكب ذلك غياب التواصل الرقمي بين الإدارة القضائية والمهن القضائية، بمعنى أن هناك تحدي تقني يتطلب تأهيل المحاكم بالشكل المطلوب.

وكل هذه التحديات المتعلقة بالمحكمة الرقمية لا شك أن الحكومة ستبذل قصارى جهدها لحل هذه الإشكالات، في إطار مواصلة ورش إصلاح منظومة العدالة والذي جعلته الحكومة من أولوياتها وعملا بالتوجيهات الملكية السامية والتي مفادها تعميم محاكم الأسرة على الصعيد الجهوي وتمكينها من الموارد البشرية والمالية اللازمة، وهذا البرنامج يستحق التنويه والإشادة، كما نسجل ونثمن التزام الحكومة بتطوير البنية التحتية للمحاكم من خلال تشييد بنايات جديدة وتهيئة وتوسعة وتجديد البنايات الموجودة.

وفي نفس السياق نود الاهتمام أكثر بالعنصر البشري، على اعتبار أنه الأداة الأساس لتفعيل الإصلاح المنشود، وهنا لا بد أن نثمن مبادرة الحكومة في مراجعة قانون المؤسسة المحمدية للأعمال الاجتماعية للقضاة وموظفي العدل، والذي تمت المصادقة عليه مؤخرا بمجلسنا الموقر.

كما يجب على الحكومة العمل على إعادة النظر في الخريطة القضائية لتستجيب لطلعات وانتظارات المواطنين في إطار إدارة قضائية حديثة ومواطنة، تزوم تكريس التواصل واحترام معايير الجودة والشفافية وخلق

للمتقراطية التشاركية في المغرب، حيث نص على الدور الفعال الذي يلعبه المجتمع المدني في إطار الديمقراطية التشاركية، وأكد على حقه في تقديم العرائض والمقترحات والمساهمة في بلورة السياسات العمومية.

وبالنظر إلى جملة الإصلاحات السياسية الاقتصادية والاجتماعية التي انخرطت فيها بلادنا لا يمكن استثمارها استثمارا حقيقيا إلا من خلال الإشراف الحقيقي لمختلف الفاعلين في المجتمع المدني، وكذلك بتوظيف مجموعة من الآليات والتي يمكن تحديدها إجمالاً في:

- العمل على الزيادة في حصص الدعم المادي، اللوجستي والتكويني المخصصة لمنظمات المجتمع المدني؛

- الاهتمام بضرورة استعمال منظمات المجتمع المدني لوسائل الإعلام المكتوبة والمرئية والمسموعة لتقديم برامجها، مما يمكن فئات عريضة من المجتمع من الانخراط في الحياة الاجتماعية؛

إن بلادنا مطالبة اليوم بتوسيع صلاحيات منظمات المجتمع المدني، علماً أن دستور 2011 قد تضمن توسيع حقل الحريات العامة، حتى تصبح قوة فاعلة وفعالة هدفها مواصلة بناء مغرب الديمقراطية الحقة.

كما يلاحظ وبالرغم من أن الجمعيات قد سجلت حضورها ودورها الفعال في التوجهات الجديدة للتنمية المحلية بالمغرب، نظراً لقدرتها على العمل عن قرب وتعبئة مشاركة الساكنة في المشاريع التنموية المحلية، إلا أن الواقع يؤكد أن معظمها يفتقر إلى الكفاءة والمهنية الضروريين لجعلها قوة اقتراحية. كما تواجه مشكل جوهري يتمثل في ضعف العنصر البشري المؤهل لخوض غمار العمل الجماعي بكل حرفية ومسؤولية. كما نجد جل المنخرطين في الجمعيات، وإن توفروا على مستوى تعليمي عال، إلا أنهم يفتقرون للخبرة والتجربة المطلوبة.

لكل هذه الاعتبارات، تبقى الوزارة الوصية على القطاع مدعوة اليوم لمواصلة تنزيل مضامين البرنامج الوطني لتقوية القدرات التنظيمية والمؤسسية لجمعيات المجتمع المدني ومضاعفة الجهود للنهوض بهذا المجال وبذل المزيد من العناية لتأطير الجمعيات، حتى تتمكن من القيام بأدوارها الإنسانية، إن على المستوى الوطني أو الخارجي كشريك في الدفاع عن قضايا بلادنا في المحافل الدولية.

وفي نفس السياق، نود العمل على تشجيع المشاركة المكثفة لجمعيات المجتمع المدني في إعداد وتبني وتقييم السياسات العمومية، على اعتبار أن هذا الورش لازال من أولويات وتحديات هذه المرحلة التي تتطلب مزيداً من العمل لتعزيز ولوج المجتمع المدني للتمويل العمومي، مع تكثيف الجهود لتهيء مجال قانوني ملائم لجمعيات المجتمع المدني، مع الإشادة بفكرة إحداث هيئة حكام تشغل على الدور الحكومي في مجال النهوض بالمجتمع المدني.

كما نؤكد مرة أخرى أن المجتمع المدني بحاجة ماسة إلى مزيد من الحكامة والتأهيل وإعطائه مزيداً من الاهتمام وتشديد عملية التدقيق والافتتاح في طرق صرف الاعتمادات الممنوحة حتى تحقق مختلف البرامج أهدافها.

تبذلها الحكومة في التفاعل الإيجابي مع مبادرات البرلمان بغرفتيه، سواء على المستوى الرقابي أو التشريعي وحتى بالنسبة للعمل الدبلوماسي.

فالملاحظ أن هذه الحكومة بكل مكوناتها منذ تنصيبها وهي تعمل على تعزيز التعاون البناء والتواصل المستمر مع المؤسسة التشريعية، في إطار يسوده الاحترام التام لمبدأ فصل السلطات.

وبالرجوع إلى حصيلة الإنتاج التشريعي والرقابي وتقييم السياسات العمومية، يظهر حجم الجهد المبذول من قبل كل مكونات الحكومة، في تفاعل مثمر مع مؤسسة البرلمان من أجل تعاون فعال وإيجابي في مسار تعزيز البناء المؤسسي والديمقراطي لبلادنا.

إلا أن الملاحظ هو أنه وبالرغم من هذه الجهود يظل التفاعل مع مقترحات التشريعية للبرلمان متواضعا بالمقارنة مع المنتج التشريعي للحكومة، وهذا ما يتأكد بالأرقام، حيث إن مقترحات القوانين التي تمت المصادقة عليها من طرف البرلمان لم ترق بعد إلى المستوى المطلوب.

فكان لا بد أن تبذل الحكومة مجهوداً أكبر في التفاعل وأن تعطي أهمية بالغة للمبادرات التشريعية بالبرلمان، سيما وقد تمت تأسيس التعاون بين المؤسسات التشريعية والتنفيذية بتعزيز دور اللجنة التقنية لدراسة مقترحات القوانين والبث فيها.

وانطلاقاً من هذه العلاقة الإيجابية والبناءة بين الحكومة والبرلمان، وبعد إحداث هذه اللجنة التقنية التي تعمل على تتبع المبادرات التشريعية، نؤكد في الفريق الاستقلالي على ضرورة مواصلة العمل على تقوية التعاون المثمر بين المؤسسات التشريعية والتنفيذية بما يوطد المسار الديمقراطي ببلادنا، ويحقق التقدم والتنمية وفق الثوابت الدستورية، تحت القيادة الرشيدة لصاحب الجلالة الملك محمد السادس، حفظه الله ونصره.

أما فيما يتعلق بالحصيلة الرقابية، نود بالتعاطي الإيجابي للوزارة مع مجمل الأسئلة الشفهية التي يتم طرحها، إلا أننا نود التنبيه إلى ضرورة تبني احترام القطاعات الوزارية للأجال المحددة في الإجابة عن كافة الأسئلة الكتابية للسادة المستشارين، حتى لا تفقد راهنتها وعدم اكفاء الأجوبة في بعض الأحيان بمعطيات عامة، وذلك من أجل تقوية الرقابة البرلمانية.

السيد الوزير المحترم،

نلاحظ أن الحكومة قد أعطت الكثير من العناية للمجتمع المدني، باعتماد مجموعة من البرامج تنزيلها لاستراتيجيتها الجديدة في مجال المجتمع المدني "نسيج" للفترة 2022-2026، وقد توجت هذه المبادرة بإعطاء الانطلاقة للبرنامج الوطني لتقوية القدرات التنظيمية والمؤسسية لجمعيات المجتمع المدني، وهذا توجه نثمنه عالياً ونؤكد على ضرورة مواصلة تنزيل مضامينه.

لا شك أن المجتمع المدني يشكل مجالاً خصباً للمساهمة القوية في التغيير الاجتماعي وفضاء للتفاعل وممارسة المواطنة، على اعتبار أنه صلة وصل بين الدولة والمجتمع. ولعل دستور 2011 يعد دعامة رئيسة للتأصيل الدستوري

السيد الرئيس المحترم؛

السيد الوزير المحترم؛

في إطار مناقشة ميزانية المؤسسة التي تعنى بقطاع حقوق الإنسان ببلادنا، لا بد أن نسجل أن التجربة المغربية في مجال حقوق الإنسان والحقوق الاقتصادية والاجتماعية هي تجربة متميزة، ذات أهمية ونجاعة التأثير في السياسات العمومية، حيث تنبني على مجموعة من الأسس تجسدت عبر جملة من الإصلاحات كإنشاء المجلس الوطني لحقوق الإنسان، الانفتاح أكثر على المجتمع المدني، تركيز الاهتمام على الحقوق الاقتصادية والاجتماعية. مثل الحق في التعليم والصحة والسكن وتعزيز حقوق المرأة بتعديل قانون الأسرة.

السيد الرئيس المحترم،

إننا في الفريق الاستقلالي نثمن مختلف المبادرات التي تم فيها إشراك المؤسسة البرلمانية في إطار إعداد التقارير الوطنية، سواء تعلق الأمر بالتقارير الوطنية المتعلقة بالاستعراض الدوري الشامل أو التقارير الوطنية الموجهة إلى هيئات المعاهدات، وهذه من بين الآليات اللازمة لمد جسور التعاون البناء بين السلطة التشريعية والهيئات المكلفة بحقوق الإنسان، لتطوير العمل الحقوقي وتكريس مبادئ وثقافة حقوق الإنسان.

وفي نفس السياق، ندعو إلى تمكين البرلمان بمختلف التقارير التي تعدها المندوبية الوزارية المكلفة بحقوق الإنسان فيما يتعلق بالتفاعل مع التقارير الدولية ذات الصلة بحقوق الإنسان في بلادنا.

لترسيخ ثقافة حقوق الإنسان ببلادنا لابد من انخراط الجميع من مؤسسات الدولة والمجتمع بمختلف تشكيلاته، القوى الحية السياسية منها والاجتماعية، لبذل الجهود لرصد وتتبع مختلف الخروقات المرتبطة بمجالات حقوق الإنسان، كيفما كان نوعها ومصدرها، وذلك عن طريق ربط جسور التعاون مع المندوبية الوزارية المكلفة بحقوق الإنسان والمجلس الوطني لحقوق الإنسان والمجتمع المدني ومختلف الفعاليات الحقوقية والاجتماعية.

ونحن نناقش اليوم ميزانية هذا القطاع نشدد على ضرورة إيلاء المزيد من العناية والاهتمام بحقوق المرأة والطفل، ولابد من الإشارة هنا إلى تناهي ظاهرة اغتصاب الأطفال، وذلك بتجريم تشغيل الأطفال والاعتداء الجنسي والجسدي، طبقاً للمواثيق الدولية.

السيد الرئيس المحترم؛

السيدة الوزيرة المحترمة؛

لا شك أن مناقشة الميزانية الفرعية لوزارة الانتقال الرقمي وإصلاح الإدارة هي محطة سنوية، لابد أن نثمن عالياً من خلالها مجهودات الحكومة، بحرصها وعزمها على مواصلة الإصلاحات العميقة لمطاشغال الإدارة العمومية ببلادنا، تنفيذاً للتوجيهات الملكية السامية ولمضامين البرنامج الحكومي، وعملاً بتوصيات النموذج التنموي الجديد، عن طريق تسريع التحول الرقمي، مع الحرص على بناء ترسانة تشريعية وتنظيمية لتدعيم وتكريس دينامية الإدارة

الرقمية.

السيدة الوزيرة المحترمة؛

أصبحت بلادنا اليوم مدعوة إلى الاشتغال على حاجيات الإدارة، وهو أمر ناجم عن مكانتها الوازنة في الارتقاء الاقتصادي، عن طريق جلب الاستثمارات الأجنبية، تحسين مناخ الأعمال، إرساء علاقة الثقة بين الجهاز الإداري والمواطنين وتخليق الحياة العامة، في ظل عصر يتميز بعولمة الأسواق والتنافس الحاد بين الدول والمؤسسات الاقتصادية وانتشار وسائل الإعلام وتكنولوجيا الاتصالات وضرورة السرعة في اتخاذ القرار وتحدي المخاطر، علماً أن الإدارة هي ركيزة أساسية في دفع عجلة التنمية من خلال محاربة الرعب والفساد وضمان النزاهة والشفافية وتحقيق العدالة الاجتماعية، عبر سيادة القانون وربط المسؤولية بالمحاسبة.

السيدة الوزيرة المحترمة؛

لا شك أن هذا القطاع قد حقق إنجازات متقدمة، نتجت عن مختلف المبادرات الاستراتيجية الحكومية في مجال تنظيم الإدارة وتتبع تنفيذها، من خلال إعداد السياسة الحكومية في مجال اللاتمرکز الإداري وتتبع تنفيذها والسهر على ترشيد الهياكل الإدارية، لا سيما عبر اقتراح الإجراءات الهادفة إلى تحسين تنظيمها وتسييرها وإعداد الاستراتيجية الوطنية لتبسيط المساطر والإجراءات الإدارية والسهر على مواكبة وتتبع تنفيذ البرامج والمشاريع المرتبطة بها وتقييم حصيلة منجزاتها.

ولعل أهم مداخل إصلاح الإدارة العمومية وتحسين أدائها وتجويد خدماتها العمومية يأتي من خلال إصلاح شمولي، عبر تطوير وسائل عملها القانونية والمادية والبشرية، والأهم من ذلك هو تحسين علاقتها بالمرتفقين وتجديد ثقته بها، لتصبح رافعة للتنمية الشاملة وأداة لمواجهة التحديات المستقبلية.

وتستند المقاربة الإصلاحية للإدارة العمومية على المبادئ والمقتضيات التي كرسها دستور 2011، والتي تتحدد في التوجهات العامة للمملكة والمبادئ الموجهة للحكامة الجيدة وربط المسؤولية بالمحاسبة وتحقيق مبادئ الإنصاف المجالي والشفافية والنزاهة والحياد، مع احترام مبدأ المساواة بين المواطنين ترسيخاً للعدالة الاجتماعية وتكافؤ الفرص.

يكتسي العنصر البشري أهمية قصوى في مجال تطوير وتحديث الإدارة العمومية، وعلى هذا الأساس فالتدبير الحديث للموارد البشرية يستلزم تحسين مردودية الأداء الإداري عبر تأهيل العنصر البشري، باعتباره المرتکز الأساس لأي تنمية إدارية، حيث إن السير الجيد للمرفق العمومي ومدى قدرته على الاستجابة إلى متطلبات المرتفقين تبقى متوقفة بشكل كبير على كفاءة العنصر البشري وعلى تأهيله ودرجة تحفيزه.

وبناء على هذه المعطيات يبقى النظام الأساسي العام للوظيفة العمومية محط مساءلة في ظل المتطلبات الجديدة الواردة بالوثيقة الدستورية لسنة 2011، مما يفرض ضرورة مراجعته لمواكبة التحولات التي يشهدها التدبير

العمومي الحديث، حيث وجب الرفع من كفاءات الرأسمال البشري للإدارة العمومية من أجل خدمة تليق بالمرتفقين، لأن أي إصلاح هو مرتبط حتما بتطوير الموارد البشرية في الإدارات العمومية، وتمكينها من التكوين والتكوين المستمر وتحفيزها، مقابل الابتكار والإبداع، دون إغفال تطوير منظومة الترقى، سواء في الرتبة أو الدرجة وتوحيد الأنظمة الأساسية بما يضمن العدالة بين مختلف الفئات والعمل على البحث عن الكفاءات وتمييزها، مع الحرص على انسجام القواعد المرتبطة بالأنظمة الأساسية والأجور والتعويضات وبالاحتياط الاجتماعي لموظفي إدارات الدولة والجماعات الترابية والمؤسسات العمومية.

السيد الرئيس المحترم؛

لا شك أن بلادنا قد اعتمدت استراتيجية ممتدة لسنوات لتعزيز البنية التحتية الرقمية (استراتيجية المغرب الرقمي 2030)، لرقمنة الخدمات الإدارية والتشجيع على خلق فرص الشغل وزيادة المساهمة الرقمية في الناتج المحلي الإجمالي.

وفي هذا الإطار، لا بد أن ننمى هذه التوجه، حيث عندما نستحضر التحولات التي شهدتها ورش الرقمنة بالمغرب، نجد أن هذا القطاع قد حقق نموا كبيرا خلال السنوات الماضية، وهو ما جسده العديد من الاستراتيجيات والبرامج المعتمدة، من قبيل استراتيجية "المغرب الرقمي" لسنة 2013 ومخطط "المغرب الرقمي" لسنة 2020 ولقد تأكدت فعاليته في ظل جائحة كوفيد 19 وهذا أمر بالغ الأهمية.

كما نجد أن بلادنا شرعت فعلا في الانتقال من إدارة كلاسيكية إلى إدارة مواكبة للتحول العالمي، على اعتبار أن الانتقال الرقمي بات المدخل الأساس لتحقيق الشفافية والقضاء على الفساد، إلا أن هذا التحول يتطلب موارد بشرية ذات خبرة وكفاءة عالية، فالتحول من الإدارة الورقية إلى الرقمية، يتيح التحكم في الأهداف ويضمن السرعة في إنجاز المهام، ويمكن من تقليص المسافة بين المرتفق والإدارة.

كما نود أن نؤكد أيضا - وكما أكدنا في أكثر من مناسبة - على ضرورة الاشتغال على وضع إطار قانوني رقمي يضمن ثقة المستخدمين، وتعزيز مرونة الخدمات، وتشجيع "الاستثمارات الرقمية" في القطاعين العام والخاص، كما يجب العمل على إنشاء جيل جديد من البنية التحتية الرقمية بمختلف أنحاء البلاد، مع تسجيل أنه في المناطق النائية نجد الكثير من الدواوير لازالت بعيدة كل البعد عن هذه المعطيات.

ومن هذا المنطلق، تظل بلادنا ملزمة بالاستعداد الجيد لتطورات العالم المتقلب والموسوم بالتحولات التكنولوجية المتسارعة، الأمر الذي يفرض تطوير النظام البيئي الرقمي المرتبط بالشركات والمقاولات بشكل متواصل.

السيدة الوزيرة المحترمة،

لا شك أن الذكاء الاصطناعي يشكل آلية قوية لتحويل الاقتصاد

وتحسين الخدمات العامة وتقليص الفوارق الاجتماعية، إلا أن الوعي العام بهذه التكنولوجيا لازال محدودا نسبيا في المغرب.

وبلادنا جعلت هذا التوجه كأولوية رئيسية ضمن رؤية وطنية شاملة للتحول الرقمي، إلا أن برنامج تطوير الذكاء الاصطناعي في المغرب تواجهه عدة تحديات، من قبيل غياب الإطار التشريعي المناسب ومحدودية الوصول إلى البيانات العامة، صعوبة حصول الشركات الناشئة على التمويل ونقص الكفاءات والمهارات.

ولهذا ومن أجل تعزيز الابتكار وتطوير بيئة ملائمة لاستخدام الذكاء الاصطناعي بشكل فعال، لابد أن يكون هناك تعاون بين القطاعين العام والخاص، من أجل المساهمة في تعزيز التنمية المستدامة وتحسين جودة الحياة. من هذا المنطلق، فإن المستقبل يبدو واعدًا في مواجهة التحديات الاجتماعية والاقتصادية والبيئية، باعتقاد استراتيجية لتسريع وتيرة الاشتغال بالذكاء الاصطناعي لمجاعة الطفرة الرقمية التي يعرفها العالم، مع العمل على تأطيره قانونا من أجل الحفاظ على الأمن الرقمي لبلادنا.

السيد الرئيس المحترم؛

السيد الوزير المحترم؛

تتجسد أهمية المندوبية العامة لإدارة السجون وإعادة الإدماج في الأدوار التي تضطلع بها، فيما يتعلق بالأمن الإنساني والعام داخل المجتمع، على اعتبار أن مهمة بناء السجون يجب أن تتأسس على مبادئ العدالة والإنسانية. وعلاوة على الوظيفة الردعية التي تباشرها هذه المؤسسات كليات لتنفيذ العقوبات التي يصدرها القضاء، فإنها تخطي أيضًا بمهام وقائية، من حيث السعي لتقويم سلوك الجناة وإدماجهم داخل المجتمع وترسيخ تنشئة اجتماعية تدعم تحصينهم من السقوط في براثن الجريمة من جديد.

السيد الرئيس المحترم؛

لقد حظي قطاع السجون ببلادنا بأهمية بالغة، نظرا لما يمثله من بعد حقوقي وقانوني وإنساني، حيث شهد خلال السنوات الأخيرة جملة من التطورات في اتجاه الارتقاء بمستوى المؤسسة السجنية، تنفيذا للتوجيهات السامية لجلالة الملك، محمد السادس، نصره الله وأيده، وللمقتضيات الدستورية التي تحتل على النهوض بحقوق السجناء وإعادة إدماجهم في المجتمع، والتزاما ببنود الاتفاقيات الدولية المرتبطة بحقوق الإنسان التي تم الانخراط فيها، تحقيقا للأمن والسلامة وأنسنة ظروف الاعتقال وإعادة إدماجهم في المجتمع، إلا أن هذا الورش الإصلاحي الهام بالرغم من المكتسبات التي راكمها لا زال يعاني من بعض التعثرات.

ولعل أهم هذه التعثرات تتجلى أساسا في ظاهرة الاكتظاظ وكل ما يترتب عنها من تداعيات خطيرة، فالاكتظاظ داخل السجون أضاعى بشكل معضلة حقيقية تطرح أكثر من إشكال قانوني وحقوقي؛ لتداعياته الخطيرة على المعتقلين وعلى وظائف المؤسسات السجنية بشكل عام، فهو يؤدي إلى

السجنية، تمكنهم من العثور على عمل شريف ووسيلة كسب مشروعة تبعدهم عن سبل البحث عن أسباب العيش بطرق غير مشروعة وهذه هي أهداف العملية الإدماجية.

ونحن بصدد مناقشة ميزانية المندوبية العامة لإدارة السجون، نؤكد دائما على ضرورة تحسين وضعية الموظفين والعاملين بالمؤسسات السجنية ببلادنا، إداريا وماديا مع العمل على تحسين وضعيتهم النفسية بالتحفيزات المادية، نظرا لحسامة العمل الذي يقومون به لأن مستوى التأطير داخل السجون يتطلب مزيدا من العناية والاهتمام، وهنا لا بد أن نثمن تفاعل الحكومة مع هذا المطلب حيث جاءت المرسوم رقم 2.24.1096 الصادر بتاريخ 6 يناير 2025 بشأن النظام الأساسي الخاص بهيئة موظفي إدارة السجون وإعادة الإدماج، تقديرا للمهام الحساسة والمخاطر المهنية التي يتعرضون لها يوميا، وبنص تشريعي يتعلق بإحداث وتنظيم مؤسسة الأعمال الاجتماعية لموظفي إدارة السجون وإعادة الإدماج لتعزيز البعد الاجتماعي داخل هذه المؤسسة عن طريق تمكينهم من خدمات نوعية ومنظمة تستجيب لتطلعاتهم ويقانون جديد ينظم المؤسسات السجنية، نتمنى أن يحل تطبيق هذه النصوص الإشكالات المطروحة في هذا الإطار.

كما نناشد كل المهتمين والفاعلين والمسؤولين على هذا القطاع بذل المزيد من العناية بالمؤسسة السجنية ولساكنها، وهنا لا بد أن ننوه بتحسين جودة الخدمات الطبية المقدمة للسجناء والتي تتجلى في افتتاح وحدات طبية عصرية وإحداث قاعات الفحص الطبي ووحدات طبية لتصفية الدم... كما نؤكد مرة أخرى على مواصلة الاهتمام بالجانب النفسي للزلاء وتكثيف الجهود والعمل على إيجاد الآليات التي من شأنها تحسين وضعية المؤسسة السجنية، في إطار أنسنتها وإدماج السجناء في محيطهم السوي الذين كانوا يعيشون فيه من قبل .

السيد الرئيس المحترم؛

إجبالا، لا بد من بذل المزيد من الجهود من طرف كل المعنيين وحتى المجتمع المدني من أجل خلق منظومة سجنية ذات شمولية عامة وذات أبعاد نموذجية مستشعرة بإنسانية الزلاء، مع تفعيل روح الإصلاح والتهذيب والإدماج في حقهم، فالكل مدعو اليوم إلى توحيد الرؤى في خضم الحوارات الوطنية من أجل تخليق الشفافية لتدبير معضلة السجون، والذي يمكن تفعيله على أرض الواقع وفق المقاربات التشاورية والتشاركية .

السيد الرئيس المحترم؛

إن مناقشة الميزانية الفرعية للمحاكم المالية تمثل مناسبة، نود من خلالها أن تتوجه بالشكر الموصول والتقدير للسيدة الرئيس الأول ولقضاة وأطر هذه المؤسسة الدستورية على العمل الجاد الذي يضطلعون به في أدائهم لمهامهم الجسدية، في الفحص والتدقيق والدراسة. إننا في الفريق الاستقلالي نثمن عاليا كل الجهود المبذولة من طرف

خلق ظروف اعتقال من شأنها إضعاف قدرة المنظومة السجنية على الاستجابة لحاجيات الأشخاص النزلاء، سواء فيما يتعلق بالعناية الطبية والتغذية والإيواء، والتكوين والترفيه.

وقد أثرا في أكثر من مناسبة أن الاكتظاظ هو نتاج طبيعي للمقاربة الأمنية التي تتعاطى بها المؤسسة القضائية ومختلف المؤسسات المعنية مع الظاهرة الإجرامية، المتمثلة أساسا في اللجوء المكثف للاعتقال الاحتياطي وبطء المحاكمات والتطبيق شبه المنعدم للمقتضيات القانونية المتعلقة بالإفراج المقيّد، إضافة إلى الإعمال المحدود لمسطرة الصلح بالشروط، حيث تشير المعطيات الإحصائية إلى أن نسبة السجناء في إطار الاعتقال الاحتياطي تتزايد باضطراد بالمقارنة مع مجموع المعتقلين.

لا شك أن تفعيل المقتضيات الجديدة التي حملتها السياسية الجنائية فيما يتعلق بفلسفة العقوبات البديلة اليوم جاءت من أجل إصلاح الأعطاب الموجودة في السياسة الجنائية ورفع التجريم عن بعض الجرائم التي أضحت متجاوزة، كما تم تمكين المحكمة من صلاحيات الحكم بالعقوبة البديلة المتمثلة في المراقبة الإلكترونية، والتي تقوم على تتبع حركة وتنقل المحكوم عليه بوسائل إلكترونية معتمدة، على أن تحدد المحكمة مكان المراقبة ومدتها، بما يراعي خطورة الجريمة والظروف الشخصية والمهنية للمحكوم عليه وضمان سلامة الضحايا، دون المساس بحقوق الأشخاص الذين يعيشون معه.

وفي هذا الإطار نود فعلا لو أن هذا التوجه سيحد نسبيا من ظاهرة الاكتظاظ في تدارك لإعمال مسطرة الاعتقال الاحتياطي، ولعل هذه المعضلة أصبحت تتفرع عنها عدة ظواهر سلبية ومشاكل، فالمؤسسات السجنية وما تعرفه من أحداث شغب وتمرد واعتداء على الموظفين ومختلف مظاهر العنف والعود، كل هذه العوامل ساهمت في تحويلها إلى أماكن تسهم في ارتفاع نسبة الجريمة وتطورها.

السيد الرئيس المحترم؛

ولكي لا تفوتنا الفرصة ونحن نناقش مضامين ميزانية المندوبية العامة لإدارة السجون، نود نثمن توجه الحكومة إلى اعتماد استراتيجية النهوض بحقوق السجناء وإعادة إدماجهم عن طريق حزمة من التدابير والإجراءات الدامجة لعدة مقاربات، بغية أنسنة الاعتقال ومواكبة إعادة إدماجهم وتحديث الإدارة السجنية.

وهنا لا بد أن نثمن عاليا المنجزات التي اعتمدتها المندوبية وتمثل في مبادرة إحداث وتجهيز مراكز بيداغوجية مؤهلة بعدد من المؤسسات لتكوين النزلاء في عدة شعب مختلفة، وتمكنهم من اكتساب مهارات وحرف، تساعد على الإفراج عنهم على الانخراط في سوق العمل وتحقيق الاندماج السوسيو مهني والاقتصادي بشكل يحقق الأمن العام للمجتمع، ويحتوي السجناء الذين استفادوا من إعادة الإدماج، وهذا الأمر هو نتاج اعتماد فلسفة إعادة التأهيل عبر تكوين السجناء وتمكينهم من معرفة مهنية عند خروجهم من المؤسسة

المجلس الأعلى للحسابات والمجالس الجهوية في تخليق الحياة العامة وربط المسؤولية بالمحاسبة والعمل على ترسيخ مبادئ الحكامة الجيدة، خاصة في ظل السياق الوطني الاستثنائي ومختلف التحولات على المستوى الدولي الذي يتطلب تدبيراً أكثر عقلانية للموارد المالية.

السيد الرئيس المحترم؛

وفي إطار مناقشة الميزانية الفرعية للمحاكم المالية برسم السنة المالية 2026، نستغل هذه فرصة لكي نغن عالياً التواصل الإيجابي للمجلس مع المؤسسة التشريعية عبر جملة من التقارير التي يصدرها ويقدمها للمجلسين، حيث تشكل مجالا مثمرا للتعاون المؤسسي لتخليق المجال العام.

لا شك أن هذه التقارير لها دور فعال بالنسبة للمؤسسة التشريعية تتجسد في الاستعانة بها في تقييم السياسات العمومية ومراقبة العمل الحكومي، كما تسهم في خلق نقاشات عمومية بناءة.

وفي هذا الاتجاه نؤكد على ضرورة توسيع مجال نشر هذه التقارير والعمل على متابعة مآل ومدى التزام المعنيين بتوصياتها، عن طريق وضع دليل لها، لكي يتم الوقوف على تنزيل وتفعيل مقتضيات هذه التقارير مع التأكيد على ضرورة تهيئتها.

وبناء عليه، فإننا في الفريق الاستقلالي نؤكد دائما على ضرورة العمل على توسيع مجالات تدخل المجلس الأعلى للحسابات وتمكينه من آليات الاشتغال الضرورية من موارد مالية وبشرية كفئة، نظرا لكونه يعد أهم آليات الرصد والمساءلة في ما يتعلق بصرف المال العام ومحاربة الفساد، وبالأخص على مستوى المجالس الجهوية للحسابات، لكي تقوم بدورها على الوجه الأكمل.

كما نؤكد على مواصلة نشر المجلس للبرنامج السنوي لأشغال الرقابة التي يتولاها أو التي يعتمز القيام بها، وكذا كل التقارير والقرارات القضائية التي يصدرها، طبقا للفصل 248 من الدستور، على اعتبار أن من بين المهام الأساس للمحاكم المالية تكمن في استعمال الوسائل القانونية، التي منحت لها مثل نشر التقرير السنوي ونشر أحكامها وقراراتها القضائية، وهي وسيلة للتواصل والافتتاح على مختلف فعاليات المجتمع، لأن من خصائص الرقابة والمساءلة المالية العصرية الفعالية والشفافية والعقلنة والافتتاح على الرأي العام.

السيد الرئيس المحترم؛

السيد الأمين العام للحكومة المحترم؛

في البداية، نود أن نتقدم إلى السيد الأمين العام للحكومة بالشكر والتقدير ولكل الأطر والموظفين على العمل الجاد، الذي يضطلعون به في أدائهم لمهامهم الجسدية، في صناعة القوانين وحرصهم على دراستها وتدقيقها وإخراجها لحيز التنفيذ، من خلال نشرها ضمن تقنية متطورة بالجريدة الرسمية. وفي هذا الإطار، وبعد الإطلاع على مضامين الميزانية المتعلقة بالأمانة

العامة للحكومة، نجد أنها قد انخرطت بكل مكوناتها وصلاحياتها في الورش الإصلاحى الكبير والهام الذي اعتمدته بلادنا، عملا بالتوجيهات الملكية السامية لتعزيز ركائز الدولة الاجتماعية ولتشجيع الاستثمار وخلق فرص الشغل، كما عملت على مواجهة التحديات المطروحة على كل الأصعدة، ضمن مشروع إغناء الترسنة القانونية بنصوص تستجيب للتطورات والتحولات التي تتطلبها المرحلة.

فهذه المؤسسة توجد كما نعلم عند ملتقى جميع مؤسسات الدولة، حيث تسهر على تأمين حسن سير العمل الحكومي، وتقوم بمهام تنسيق عملية تحضير مشاريع النصوص التشريعية والتنظيمية المتعلقة بمختلف القطاعات الوزارية والقيام بمهمة تتبع مسار كل مشروع نص قانوني والتحقق من مطابقته لأحكام الدستور وعدم تناقضه مع النصوص التشريعية الجاري بها العمل، وهي مهمة نثمها عاليا، نظرا لتمييزها بالخبرة والدقة في مجال التشريع، من خلال صياغة القوانين وتجويدها ومراجعة الترسنة القانونية الوطنية.

كما نسجل في الفريق الاستقلالي احترافية ودينامية الأمانة العامة في مواكبة الأوراش الإصلاحية الكبرى والسياسات العمومية الأفقية والقطاعية التي تعمل الحكومة على إعدادها وتنفيذها في ظل الدستور الجديد، فإلى جانب هذه الأدوار المتميزة التي تضطلع بها الأمانة العامة للحكومة، فإننا نؤكد دائما، وكلما كنا بصدد هذه المناقشة خلال هذا اللقاء السنوي الهام، على الإشادة بانخراطها في الورش الإصلاحى الذي يروم التحيين والتحديث الكلي للمنظومة القانونية لبلادنا التي لم تعد تتلاءم ومقتضيات الدستور الجديد ومستجدات المجتمع المغربي ومضامين الانفاقيات والمعاهدات الدولية التي صادق عليها المغرب، علما أن هذه الفترة التي تمر منها بلادنا هي مرحلة تأسيس بامتياز لتنزيل المضامين الكبرى للنموذج التنموي وإرساء لأسس الدولة الاجتماعية، وهو ما يستدعي بالضرورة المواكبة القانونية الورش الكبير من تسريع وتيرة إنتاج النصوص التشريعية والحرص أيضا على ملائمة وانسجام الإطار التشريعي والتنظيمي الوطني، والتقييم المستمر لوجاهة وفعالية القوانين، ضمانا للأمن القانوني.

السيد الرئيس المحترم؛

ولكي لا تفوتنا الفرصة، لا بد أن نغن التدابير التي تم الانخراط فيها والمتمثلة أساسا في اعتماد الأمانة العامة الاستراتيجية العمل الممتدة إلى سنة 2027، حيث تم إحداث مديرية خاصة بجودة القانون، مع العمل على مواصلة رقمنة الجريدة الرسمية وهذا التوجه هو المطلوب حاليا.

وكلما كنا بصدد هذا اللقاء السنوي، إلا ونطلب من الأمانة العامة مواصلة افتتحها على محيطها السياسي، عن طريق عقد مزيد من اللقاءات مع ممثلي الأمة وتكثيف التواصل لمد جسور التعاون في المجال التشريعي بين البرلمان بغرفتيه والأمانة العامة للحكومة للاستفادة من خبرتها وكفاءتها في مجال الإنتاج القانوني، مما سينعكس إيجابا على المبادرة التشريعية البرلمانية والرفع من وتيرة

إنتاج التشريع ببلادنا.

في إطار تطوير ومواكبات التحولات الرقمية التي شهدها العالم، كانت الأمانة العامة مسيرة لكل هذه التطورات، عبر رقمنة الجريدة الرسمية وإحداث البوابة الإلكترونية، وهذه المبادرة نتمناها عاليا، إذ تمثل قيمة مضافة للمشرعين والباحثين والمهتمين، والتي نسجل أنها تمتاز بالدينامية وسهولة الاستخدام. ومن هذا المنطلق، نود التأكيد على ضرورة مضاعفة الجهود للحماية من الاختراقات، وفتح المزيد من الخدمات لكافة المواطنين بمختلف تخصصاتهم واهتماماتهم وشرائعهم.

وفي هذا السياق لا بد أن نثمن المبادرات القيمة التي تم اعتمادها فيما يتعلق بعملية دمج مديرية الجمعيات مع مديرية المهن المنظمة والهيئات المهنية، حتى تتأتى مواكبة المهن وتأطير الهيئات المهنية، إلا أننا نؤكد على ضرورة تبسيط المساطر والإجراءات القانونية والإدارية المرتبطة بمنح رخص مزاولة العديد من المهن، سيما المتعلقة بالمجال الطبي.

أيضا نود المصادقة على الشهادات المحصل عليها بالجامعات والمعاهد الأجنبية في إطار ملاءمتها ومعادلتها مع الشهادات الوطنية. وفي مجال النشر، لابد، السيد الأمين العام للحكومة، أن نثمن عاليا العمل الدؤوب والسهر على إصدار جملة من الوثائق القانونية على شكل سلاسل تروم الحفاظ على القاعدة القانونية من التحريفات التي قد تتعرض لها النصوص القانونية.

وفي نفس الاتجاه نثمن عمل الأمانة العامة للحكومة على إصدار الدلائل المرجعية والتأطير القانوني للإدارات العمومية، وفي هذا الإطار نؤكد على ضرورة مواصلة هذا العمل لنشر الثقافة القانونية وتطوير وتأهيل العمل التشريعي عامة، وأن تعمل على تجميع النصوص المتفرقة وذات وحدة الموضوع على شكل مدونات، مع التأكيد على ضرورة وضع دليل للمراسيم الصادرة في كل ولاية تشريعية.

كما نود في هذه المناسبة من الأمانة العامة أن تعمل على تسريع إصدار النصوص التطبيقية لبعض القوانين الضرورية لتنفيذها، حتى لا تفرغ هذه النصوص من محتواها وتبقى المبادرة التشريعية بدون جدوى.

أما في مجال الجمعيات والمنفعة العامة، فإن جمعيات المجتمع المدني أضحت من المكونات الأساس لكل مجتمع ديمقراطي حديثي، لذلك متعها الدستور الجديد بحق ممارسة أنشطتها بحرية في إطار احترام الدستور والقانون. وفي هذا الإطار لابد أن من الاهتمام النصوص القانونية والتنظيمية المتعلقة بالجمعيات، ومنها على وجه الخصوص ظهير 1958 الذي أصبح متجاوزا وصار من الضروري إعادة النظر في مضامينه ومراجعتها، على ضوء المرجعية الدولية المعمول بها والتزاما بأحكام الدستور، مع التأكيد على ضرورة تضمين هذه المراجعة في نص قانوني تجمع فيه جميع مقتضيات الخاصة بالحياة الجمعية والمتعلقة بكل مقتضيات والأحكام العامة لتأسيس الجمعيات.

ونظرا للدور المتنامي للمجتمع المدني الذي يمكن أن يشكل رافعة ودعامة لباقي المؤسسات ويسهم في حل إشكالات ومعضلات اجتماعية، التي يقع حلها على عاتق الدولة أساسا، فإن الحكومة اليوم مدعوة إلى تفعيل مقتضيات الدستور المتعلقة بالمجتمع المدني، وتسطير عدة برامج للرفع من قدرات أطر المجتمع المدني وسن قوانين تنظم مجال العمل التطوعي؛ وقد تم بالفعل إصدار القانون رقم 06.18 يتعلق بتنظيم العمل التطوعي التعاقدية، عملا بالأوامر الملكية السامية ومراعاة لتحولات المجتمع المغربي بفعل الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية.

إجلا، فإن هذا المجال تتقاطع فيه اختصاصات عدة قطاعات حكومية من أمانة عامة للحكومة ووزارة المكلفة بالعلاقات مع البرلمان وأيضا وزارة الداخلية والسلطات الترابية، مما يستلزم إيلاء مزيدا من العناية وتخصيص ميزانيات مهمة لدعم هيئات المجتمع المدني الجادة بالتزام الشفافية الضرورية في صرف الدعم العمومي وإعادة النظر في الدعم الأجنبي وتقييم النتائج المحصل عليها، عن طريق اعتماد رؤية شاملة لإرساء منظومة متكاملة لتتبع الاتفاقيات مع المجتمع المدني في إطار المشاريع والبرامج الممولة إن على المستوى الوطني أو الأجنبي.

وفي الختام، وبعد مناقشة هذه الميزانيات ودراستها، فإننا في الفريق الاستقلالي سنصوت عليها بالإيجاب. والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

■ ثانيا، مداخلة الفريق في مناقشة مشاريع الميزانيات الفرعية المدرجة ضمن اختصاصات لجنة المالية والتخطيط والتنمية الاقتصادية:

بسم الله الرحمن الرحيم

والصلاة والسلام على أشرف المرسلين، وعلى آله وصحبه أجمعين.

السيد الرئيس المحترم؛

السيدات والسادة المستشارون الكرام؛

أيها الحضور الموقر؛

نقف أمامكم اليوم لمناقشة الميزانيات الفرعية للقطاعات التي تناقش داخل لجنة المالية والتخطيط والتنمية الاقتصادية برسم السنة المالية 2026.

إن هذه اللحظة، بالنسبة لنا، ليس مجرد إجراء روتيني عابر، بل هو محطة مفصلية لممارسة دورنا الرقابي والتشريعي بمنتهى الجدية والمسؤولية، فهي فرصة سانحة لنتعمق في تحليل هذه الوثائق المالية وتقارير نجاعة الأداء، ليس فقط في أرقامها، بل في دلالاتها الاستراتيجية، ولنفهم بوضوح كيف تترجم الإرادة السياسية العليا إلى آليات عمل ملموسة على أرض الواقع وكيف يتم توزيع الموارد الوطنية لخدمة الأهداف الكبرى لبلادنا.

لا يخفى على أحد أن بلادنا تمر بظرفية استثنائية، تتطلب تضافر الجهود والطاقت لتحقيق نمو اقتصادي شامل وتعزيز التنمية الاجتماعية وترسيخ

حقيقية تعزز من تماسك الحكومة ونجاعة عملها، وتؤكد على أن العمل الجماعي المنظم هو السبيل لتحقيق الإنجازات الكبرى. إن هذا التلاحم، الذي يلتف حول العرش العلوي المجيد، هو الضامن لوحدتنا واستقرارنا وتقدمنا.

السيد الرئيس المحترم؛

السيدات والسادة المستشارون الكرام؛

أيها الحضور الموقر؛

الآن، دعونا نتعمق في تفاصيل مشروع الميزانية الفرعية لمصالح رئاسة الحكومة:

إن أول ما نلاحظه في هذه الوثيقة هو طابعها التسييري والتنسيقي؛ إنها ميزانية مصممة لدعم الدور المحوري لرئاسة الحكومة كمرکز قيادي وتنسيقي، وليس كجهاز تنفيذي مباشر للمشاريع الكبرى، فالمشاريع الحكومية الضخمة تُنجز وتتبع من قبل مختلف القطاعات الوزارية والمؤسسات التابعة لها، بينما تضمن رئاسة الحكومة الانسجام العام وتوجيه الجهود. هذا التمايز في الأدوار أمر أساسي لفهموا بنية هذه الميزانية.

لقد بلغت الاعتمادات المرصودة لمصالح رئاسة الحكومة برسم السنة المالية 2026 في مجموعها 2.004.254.000 درهم. هذه الاعتمادات شهدت زيادة نسبتها 14.98% مقارنة بسنة 2025. هنا يطرح تساؤل مهم لكم: هل هذه الزيادة، رغم أنها قد تبدو مبررة في سياق توسع مهام التنسيق، تتناسب فعلاً مع الطابع الإداري والتسييري لهذه الميزانية؟ وكيف يمكنكم ضمان أن كل درهم من هذه الزيادة يصب في تعزيز الفعالية التنسيقية لرئاسة الحكومة، وليس في مجرد توسع إداري؟

وبالانتقال إلى ميزانية التسيير، تجدون أنها تستحوذ على الجزء الأكبر، بمبلغ 1.107.174.000 درهم، بزيادة بلغت 15.80% عن السنة الماضية. ضمن هذا الباب، يشكل بند المعدات والنفقات المختلفة الحصة الأكبر بمبلغ 908.704.000 درهم، مسجلاً زيادة قدرها 17.83%. هذه الأرقام تدعونا إلى التساؤل عن نوعية هذه المعدات والنفقات: هل هي موجهة لتعزيز البنية التحتية الرقمية لمصالح رئاسة الحكومة أم لتطوير آليات التنسيق بين القطاعات؟ وكيف يمكن لنا، كبرلمانيين، أن نتحقق من أن هذه الزيادات تنعكس إيجاباً على جودة الحكامة وتيسير العمل الحكومي ككل؟

أما باب الموظفين، فقد حُصص له مبلغ 198.704.000 درهم، بزيادة 6.54% عن السنة الجارية. وهنا أستوقفكم عند نقطة جوهرية: إحداث 125 منصباً مالياً جديداً. هذه المناصب، وإن كانت قليلة في العدد، إلا أن توزيعها يعطي إشارات قوية. 50 منصباً للمدرسة الوطنية العليا للإدارة، و 40 للجنة الوطنية لمراقبة حماية المعطيات والولوج للمعلومة، و 10 للهيئة الوطنية للمعلومات المالية، و 5 للمندوبية الوزارية لحقوق الإنسان. هذا التوزيع يشي بأن هناك وعياً بأهمية تعزيز القدرات البشرية في مجالات الحكامة، حماية المعطيات والشفافية. لكن يبقى السؤال: هل هذه الأعداد كافية لسد

العدالة المجالية وتوطيد السيادة الوطنية الاستراتيجية. كلها أهداف محورية رسم معالمها جلالة الملك محمد السادس، نصره الله وأيده، في خطابه السامية، وتعد بوصلة عمل حكومتنا في مختلف القطاعات.

إن إدراكنا المشترك لهذا السياق الشامل هو المدخل الأساسي لأي نقاش بناء ومسؤول حول تفاصيل هذه الميزانية ولضمان أن تعكس هذه المخصصات التطلعات الوطنية الكبرى التي توظّر عملنا.

وفي هذا الإطار، لا يسعنا إلا أن نشيد بالتماسك الحكومي الذي يميز أداء أغليبتنا اليوم، حيث يمثل هذا الانسجام محركاً أساسياً لتنفيذ البرامج الطموحة التي ينتظرها المواطنون، ويمنح حكومتنا القدرة على المضي قدماً في الإصلاحات الجريئة، ويضمن التثاقية السياسات العمومية.

إن هذا التلاحم، الذي يلتف حول العرش العلوي المجيد، هو الضامن لوحدتنا واستقرارنا وتقدمنا، وهو ما يؤكد على أن العمل الجماعي المنظم هو السبيل لتحقيق الإنجازات الكبرى.

مناقشة مشروع الميزانية الفرعية لمصالح رئاسة الحكومة:

السيد الرئيس المحترم؛

السيدات والسادة المستشارون الكرام؛

أيها الحضور الموقر؛

أقف أمامكم اليوم لفتح نقاش بناء ومسؤول حول مشروع الميزانية الفرعية لمصالح رئاسة الحكومة برسم السنة المالية 2026. إن هذا اللقاء ليس مجرد إجراء روتيني بالنسبة لنا، بل هو فرصة سانحة لممارسة دورنا الرقابي والتشريعي، ولتحليل هذه الوثيقة المالية بعمق، ولنفهم كيف تترجم الإرادة السياسية إلى آليات عمل ملموسة، وكيف يتم توزيع الموارد لخدمة الأهداف الوطنية العليا.

نتفق جميعاً بخصوص الطرفية التي تمر بها بلادنا، وهي مرحلة تتسم بتضافر الجهود نحو تحقيق نمو اقتصادي شامل وتعزيز للتنمية الاجتماعية وترسيخ للعدالة المجالية وتوطيد للسيادة الاستراتيجية. هذه كلها أهداف محورية رسم معالمها جلالة الملك محمد السادس، نصره الله، في خطابه السامية، والتي تشكل بوصلة عمل حكومتنا في جميع القطاعات.

إن إدراكنا لهذا السياق الشامل هو المدخل الأساسي لأي نقاش حول التفاصيل المالية. وفي هذا الإطار، لا يسعني إلا أن أشيد بالتماسك الحكومي الذي يميز أداء أغليبتنا اليوم.

إن هذا الانسجام ليس مجرد عنوان، بل هو محرك أساسي لتنفيذ البرامج الطموحة التي ينتظرها المواطنون. هذا التماسك يمنح حكومتنا القدرة على المضي قدماً في الإصلاحات الجريئة، ويضمن التثاقية السياسات العمومية. وهنا، يجب أن نسجل بكل تقدير الدور الفعال الذي يلعبه حزب الاستقلال داخل هذه الأغلبية. إن التزامه بمبادئه الأصيلة، وحرصه على دعم البرنامج الحكومي، ومساهمته البناءة في التنسيق وصناعة القرار، يمثل قيمة مضافة

الخصاص في هذه المؤسسات الاستراتيجية؟ وهل يتم استقطاب الكفاءات المطلوبة فعلاً لضمان أفضل استثمار لهذه المناصب؟

السيد الرئيس المحترم؛

السيدات والسادة المستشارون الكرام؛

أيها الحضور الموقر؛

هذه الميزانية لا تقتصر على مصالح رئاسة الحكومة وحدها، بل تمتد لتدعم عدداً من الهيئات الدستورية والتابعة لها، وهو ما يؤكد على الدور التنسيقى والدعم الشامل الذي تضطلع به الرئاسة. تجدون تخصيصات مثل 50.815.000 درهم للمحكمة الدستورية، و 70.000.000 درهم للمجلس الأعلى للتربية والتكوين والبحث العلمي، و 85.000.000 درهم للهيئة العليا للاتصال السمعي البصري، و 73.000.000 درهم لمجلس المنافسة. هذه الأرقام تعكس التزام الدولة بدعم استقلالية هذه المؤسسات وأدوارها الحيوية في ترسيخ الديمقراطية وحماية الحقوق وضمان بيئة تنافسية عادلة.

كما أن هناك دعماً لهيئات أخرى مثل اللجنة الوطنية لمراقبة حماية المعطيات (40.000.000 درهم)، والهيئة الوطنية للمعلومات المالية (24.422.000 درهم)، والمدرسة الوطنية العليا للإدارة (30.000.000 درهم)، والوكالة المغربية للأمن والسلامة في المجالين النووي والإشعاعي (39.000.000 درهم)، والمرصد الوطني للتنمية البشرية (27.000.000 درهم)، والهيئة الوطنية لضبط الكهرباء (68.953.000 درهم). هذه المبالغ، التي يتم تخصيصها عبر ميزانية رئاسة الحكومة، تبرهن لكم على أن الرئاسة تقوم بدور حيوي في تفعيل عمل هذه المؤسسات ودعمها لتحقيق أهدافها.

ناهيك عن دعم مؤسسات ثقافية وعلمية مثل أكاديمية المملكة المغربية (80.500.000 درهم) وأكاديمية الحسن الثاني للعلوم والتقنيات (30.000.000 درهم)، وجامعة الأخوين (74.000.000 درهم)، ودعم لمشاريع استراتيجية كزيادة رأسمال الشركة الوطنية لدراسات مضيق جبل طارق (5.000.000 درهم)، ووكالة تنمية الأطلس الكبير (56.755.000 درهم). هذه التخصيصات تعكس لكم النظرة الشمولية للدولة في دعم جميع الروافد التنموية.

السيد الرئيس المحترم؛

السيدات والسادة المستشارون الكرام؛

أيها الحضور الموقر؛

أما فيما يتعلق بميزانية الاستثمار، والتي بلغت 897.080.000 درهم بزيادة 13.97%، فهنا يجب أن نتوقف عند نقطة بالغة الأهمية. إن معظم هذا المبلغ ليس مخصصاً لاستثمارات مباشرة تقوم بها رئاسة الحكومة. فمثلاً، 556.000.000 درهم مخصصة لصندوق مكافحة آثار الكوارث الطبيعية، الذي تديره وزارة الداخلية. وكذلك 80.000.000 درهم لكل من وكالات الإنعاش والتنمية الاقتصادية والاجتماعية في شمال المملكة والأقاليم الجنوبية

والجهة الشرقية. هذا النهج يثير تساؤلاً حول مدى كفاءة تمرير هذه المبالغ الكبيرة عبر ميزانية رئاسة الحكومة، بدلاً من تخصيصها مباشرة للمؤسسات المعنية. هل هو اختيار إداري لتبسيط المساطر، أم يعكس دوراً تنسيقياً مركزياً في الإشراف على هذه المشاريع؟

واللافت للنظر أن المبلغ الأساسي المرصود لميزانية الاستثمار المباشر لمصالح رئاسة الحكومة نفسها لا يتجاوز 3.500.000 درهم. هذا الرقم يعيد تأكيد الطابع الإداري والتنسيقي لرئاسة الحكومة بالنسبة لنا، حيث إنها ليست الجهة التنفيذية للمشاريع الاستثمارية الكبرى، بل هي المايسترو الذي يدير الأوركسترا الحكومية، ويوجهها نحو تحقيق الانسجام والتناغم في الأداء العام.

في ضوء ما سبق، يمكن القول إن هذه الميزانية، بمجملها، تعكس فعلاً الدور التنسيقى والإشرافي الذي تضطلع به رئاسة الحكومة. لكن النقاش البرلماني يقتضي منكم أن ترفعوا صوت التساؤل: هل تترجم هذه الموارد المالية، بحجمها وتوزيعها، إلى أقصى درجات الفعالية في تحقيق هذا الدور التنسيقى؟ هل تعزز قدرة رئاسة الحكومة على المتابعة والتقييم، وعلى ضمان انسجام السياسات العمومية، وتطبيق البرامج الحكومية بكفاءة؟

السيد الرئيس المحترم؛

السيدات والسادة المستشارون الكرام؛

أيها الحضور الموقر؛

لا بد من تجديد التأكيد على أن هذا النقاش يهدف إلى دعم العمل الحكومي وتعزيز أدائه. إن تماسك الأغلبية الحكومية، بقيادة السيد رئيس الحكومة، وبمساهمة قوية من حزب الاستقلال وباقي مكونات الأغلبية، يمثل ضماناً قوياً لاستمرار مسيرة التنمية والإصلاح. ولكن هذا التماسك لا يعفيكم من واجب التحليل والتدقيق والمطالبة بالمزيد من الفعالية والشفافية.

مناقشة مشروع الميزانية الفرعية لمجلس المستشارين

السيد الرئيس المحترم؛

السيدات والسادة المستشارون الأفاضل؛

أيها الحضور الكريم؛

يشرفني أيما تشريف، باسم الفريق الاستقلالي للوحدة والتعادلية، أن أقف أمامكم اليوم، في هذه الجلسة المباركة لمناقشة مشروع الميزانية الفرعية لمجلس المستشارين لسنة 2026.

إنها لمناسبة جوهريّة لا لمجرد عرض أرقام وإحصائيات مالية، بل هي فرصة سانحة لنؤكد جميعاً، من هذا المنبر التشريعي الرفيع، التزامنا الراسخ بالوطن، ولنستشرف معاً الأدوار المتعاظمة لمؤسستنا الدستورية في سياق وطني وإقليمي ودولي بالغ التعقيد والتحول.

في سياق عالمي مضطرب ومغرب صامد ومتطلع:

المستشارين، تستحق كل الثناء والدعم. إن إحداث مجموعات موضوعاتية اشغلت على ملفات استراتيجية كبرى مثل الاستثمار والتشغيل والتنمية الترابية، يعتبر خطوة نوعية نحو تفعيل دور المجلس كقوة اقتراحية ومراقبة ذات مصداقية. فريقنا يدعو إلى تعزيز هذه الآلية، وتوفير كل الإمكانيات اللازمة لها، بما يضمن أن تكون خلاصات هذه التقييمات وتوصياتها، ليس مجرد تقارير، بل خارطة طريق لتقويم الاختلالات، وتحسين فعالية السياسات العمومية، وجعلها أكثر استجابة لتطلعات المغاربة.

الدبلوماسية البرلمانية، صوت المغرب الحكيم في العالم:

يعد تعاظم دور مجلس المستشارين في مجال الدبلوماسية البرلمانية أحد أبرز المكاسب التي أشار إليها التقرير، وهي مكاسب نفخر بها جميعاً. لقد تحول المجلس، بحق، إلى فاعل دبلوماسي مؤثر، يساهم بفعالية في الدفاع عن قضايا الوطنية العادلة، وفي مقدمتها قضية وحدتنا الترابية. إن الخطط الاستراتيجية للدبلوماسية البرلمانية للفترة 2024-2027، الذي يقوم على مركات واضحة، هو خارطة طريق طموحة يجب أن نعمل جميعاً على إنجاحها.

إن جعل قضية الصحراء المغربية في صدارة كل المرافعات البرلمانية الدولية وتوسيع الحضور المغربي في مختلف الفضاءات القارية والدولية وتحويل العلاقات البرلمانية إلى شراكات استراتيجية، هي توجهات تتناغم تماماً مع الثوابت الوطنية والرؤية الملكية السامية. ولقد أثبتت هذه الدبلوماسية فعاليتها في تعزيز موقع المغرب وكسب المزيد من التأييد لمبادرة الحكم الذاتي، باعتبارها الحل الوحيد والواقعي والنهائي للنزاع المفتعل حول صحرائنا.

لقد تجلت ثمار هذا العمل في استصدار بيانات وقرارات داعمة للوحدة الترابية للمملكة من قبل عدد من الهيئات البرلمانية وفي تعزيز الاعتراف الدولي بمصداقية الطرح المغربي. كما أن الزيارات الميدانية لفود برلمانية رفيعة المستوى إلى أقالمتنا الجنوبية، وعلى رأسها زيارة رئيس مجلس الشيوخ الفرنسي إلى مدينة العيون، قد بعثت برسائل سياسية قوية تؤكد أن الصحراء المغربية لا يمكن تصور مستقبلها إلا في إطار السيادة المغربية الكاملة. إن فريقنا الاستقلالي يؤكد دعمه المطلق لهذا التوجه، ويدعو إلى مزيد من التنسيق بين مختلف الفاعلين الدبلوماسيين، برلمانيين وحكوميين، لتعزيز هذا المكسب الاستراتيجي.

الدبلوماسية الاقتصادية والمبادرة الأطلسية، رؤية تنموية شاملة:

لم تكن الدينامية البرلمانية بمعزل عن التحولات الاقتصادية العالمية، بل واكبها بتفعيل مفهوم الدبلوماسية البرلمانية الاقتصادية. إن تحويل رأس المال السياسي والرصيد الدبلوماسي إلى فرص استثمار وتنمية مشتركة، هو توجه سليم وضروري. وقد أثمر ذلك تنظيم منتديات برلمانية اقتصادية جمعت برلمانيين ومسؤولين ورجال أعمال، وعرضت المؤهلات الاقتصادية للمغرب. إننا نرى في هذا التوجه رافعة حقيقية لتعزيز جاذبية المغرب للاستثمارات،

لا يخفى على أحد منا حجم التحولات العميقة التي يشهدها العالم اليوم، فمن الاضطرابات الجيوسياسية المتصاعدة، إلى استمرار النزاعات المسلحة في أوكرانيا وغزة، وما تخلفه من تداعيات وخيمة على الأمن الطاقى والغذائى، مروراً بتفاقم الأزمات في منطقة الساحل والصحراء، وما تطرحه من تحديات أمنية وإنسانية. يضاف إلى كل ذلك الثورة التكنولوجية الهائلة، خاصة في مجالات الذكاء الاصطناعي، وتسارع وتيرة الانتقال الطاقى. إنها بيئة عالمية تتميز بالهشاشة وعدم اليقين، وتفرض على الدول إعادة النظر في استراتيجياتها وأولوياتها.

في خضم هذا المشهد المضطرب، يبرز المغرب، بفضل الرؤية المتبصرة لجلالة الملك محمد السادس، نصره الله، وبفضل استقرار مؤسساته ونسبته الاجتماعي، كنموذج للاستقرار والحكمة، وقطب فاعل في تعزيز السلم الإقليمي والدولي. هذه المكانة المرموقة التي اكتسبها المغرب، لم تأت من فراغ، بل هي ثمرة عمل دؤوب، وتراكم لمكاسب متعددة، ومصداقية تاريخية وجغرافية، تؤهله للاضطلاع بأدوار طلائعية في بناء مستقبل المنطقة والعالم. وفي هذا الإطار، لا يمكننا إلا أن ننمى عالياً الدور المحوري الذي اضطلع به جلالة الملك في قيادة البلاد نحو بر الأمان، وتعزيز مكانتها كشريك موثوق به على الساحة الدولية.

الأداء التشريعي والرقابي: دعامة أساسية لبرلمان قوي:

لقد أوردت الكلمة حصيلة تشريعية مهمة لمجلس المستشارين خلال السنة المنصرمة، تمثلت في المصادقة على 46 نصاً تشريعياً، منها 45 مشروع قانون ومقترح قانون واحد. إن فريقنا الاستقلالي للوحدة والتعددية يرى في هذه الأرقام مؤشراً على حيوية العمل التشريعي داخل المجلس. ونتمنى عالياً الجهود المبذولة من قبل السيدات والسادة المستشارين في تجويد هذه النصوص، وهو ما تجلّى في عدد التعديلات المقترحة والمقبولة، والتي تهدف إلى ملاءمة القوانين مع انتظارات المواطنين ومتطلبات التنمية.

ولكن، وكما أشارت الكلمة، فإن دور البرلمان الحديث يتجاوز مجرد التصويت على القوانين. إنه يتطلب قراءة أعمق لدور المؤسسة التشريعية، بما يجعلها فاعلاً حقيقياً في إعداد السياسات العمومية وتقييمها. هنا تكمن القيمة الحقيقية للعمل التشريعي، في قدرته على الاستجابة لتحديات التنمية، وتعزيز العدالة الاجتماعية، وتحقيق طموحات المواطنين.

وفي الجانب الرقابي، نسجل بارتياح كبير دينامية العمل التي عرفها المجلس، من خلال عقد ستة وخمسين جلسة عامة، وأكثر من مائة وستة اجتماعات للجان الدائمة. إن هذه الأرقام تعكس التزام المجلس بمسؤولياته الدستورية في مساءلة الحكومة وتقييم أداؤها. ونؤكد، من جانبنا، على ضرورة مواصلة هذا الزخم، بل وتكثيفه، مع التركيز على جودة الأسئلة المطروحة وعمق النقاش وضمان التزام الحكومة بتقديم الأجوبة الشافية والمنفعة واتخاذ الإجراءات اللازمة بناءً على ملاحظات وتوصيات المجلس.

إن آلية تقييم السياسات العمومية، التي باتت محورية في عمل مجلس

لا ينبغي أن ننظر إليه كمجرد وثيقة محاسبية لتقدير النفقات، بل هو، في جوهره، استثمار استراتيجي في الدور المستقبلي لمؤسستنا البرلمانية. إن الأهداف التي يتضمنها هذا المشروع، من تعزيز قدرات المجلس في مجال الدبلوماسية البرلمانية وتمويل المشاركة الفعالة في المحافل الدولية واستضافة المؤتمرات والمنتديات وتطوير الشراكات البرلمانية، كلها تصب في صميم رؤيتنا لبرلمان قوي ومؤثر.

كما أن تحديث البنية التكنولوجية والرقمية للمجلس واعتماد أدوات حديثة في إدارة الجلسات واللجان وتعزيز التواصل مع المواطنين وتطوير قواعد البيانات ومراكز الأبحاث البرلمانية، هي خطوات أساسية نحو تحديث عمل المجلس وجعله أكثر فعالية وشفافية وقادراً على مواكبة التطورات المتسارعة. إن فريقنا يدعم هذا التوجه نحو الرقمنة والابتكار.

ولا يفوتنا أن نثمن تخصيص اعتمادات لتقوية قدرات التحليل والاستشراف ودعم وحدات الدراسات والبحث، وتعزيز التعاون مع الجامعات ومراكز التفكير. إن التكوين المستمر للسادة المستشارين والأطر، في مجالات التشريع المتقدم وتقييم السياسات العمومية، والاقتصاد السياسي والقانون الدولي والدبلوماسية البرلمانية والتواصل السياسي، هو استثمار في العنصر البشري، الذي يعد رأس المال الحقيقي. كما تؤكد على أهمية الأمن السيبراني لحماية معطيات المجلس، وضمان حصانة بنيته المعلوماتية.

ختاماً، عهد جديد برلماني لخدمة الوطن:

أيها السيدات والسادة المستشارون،

إننا، في الفريق الاستقلالي للوحدة والتعادلية، نؤكد التزامنا الراسخ بمواصلة العمل الجاد والدؤوب داخل مجلس المستشارين، لنكون صوتاً للمواطنين ورافعة للتنمية ودرعاً منيعاً للدفاع عن مصالح الوطن العليا. إننا نجدد ولاءنا المطلق للعرش العلوي المجيد، ونؤكد دعمنا اللامشروط للرؤية السديدة لجلالة الملك محمد السادس، نصره الله، والتي تهدف إلى بناء مغرب قوي وموحد ومزدهر ومؤثر في محيطه الإقليمي والدولي.

إن تصويتنا على مشروع ميزانية 2026 سيكون تصويتاً على هذه الرؤية الشاملة وتأكيدها على عهد جديد، نضعه أمام الوطن، لترسيخ دور البرلمان كرافعة للسيادة، والتنمية والاستقرار. برلمان يمكنه من الانخراط الفعال في صون الوحدة الترابية وتعزيز الدبلوماسية البرلمانية وتحويل الرؤى الوطنية إلى مشاريع ملموسة ترفع من مناعة المغرب وتبني قدراته.

وختاماً، لا يسعنا إلا أن نتوجه بحزب الشكر والتقدير إلى مكتب المجلس إلى السيدات والسادة أطر وإداري المجلس، على تفانيهم في خدمة هذه المؤسسة، فهم الجنود المجهولون الذين يسهرون على سلاسة العمل البرلماني. نسأل الله أن يوفقنا جميعاً لما فيه خير هذا الوطن، تحت القيادة الرشيدة لأمر المؤمنين صاحب الجلالة الملك محمد السادس، نصره الله وأيده.

وتعميق شراكته مع مختلف القوى الاقتصادية الإقليمية والدولية. وفي هذا الصدد، تبرز المبادرة الأطلسية التاريخية التي أطلقها جلالة الملك لفائدة دول الساحل الإفريقي، كمشروع تنموي واستراتيجي غير مسبوق. إنها ليست مجرد مبادرة لوجستية، بل هي تصور شامل لإعادة رسم الجغرافيا الاقتصادية والسياسية للمنطقة، وتحريرها من إكراهات الماضي. إن تحويل منطقة الساحل والصحراء من فضاء للتوتر والهشاشة إلى فضاء للفرص والتنمية والاستقرار هو هدف نبيل وطموح يستحق كل الدعم. وقد اضطلع مجلس المستشارين بدور مهم في شرح هذه المبادرة وتقديمها كنموذج للتعاون جنوب-جنوب، مما يعكس قيادة المغرب والتزامه بالتنمية المشتركة. إن فريقنا يرى في هذه المبادرة فرصة تاريخية لتعزيز الروابط مع عمقنا الإفريقي وتأكد مكانة المغرب ك بوابة استراتيجية بين إفريقيا وأوروبا والعالم العربي وأمريكا اللاتينية. وندعو إلى تفعيل أكبر للدبلوماسية البرلمانية لدعم وتحسيد أهداف هذه المبادرة على أرض الواقع، وتسليط الضوء على إمكانياتها التحويلية للمنطقة.

الأقاليم الجنوبية، نموذج للتنمية والكرامة:

لا يمكن الحديث عن استراتيجية المغرب التنموية والدبلوماسية دون الإشارة إلى النموذج التنموي الفريد الذي تجسد في أقاليمنا الجنوبية. لقد تحولت هذه الأقاليم، بفضل الرؤية الملكية المتبصرة، إلى أورش حقيقيّة للتنمية، شملت البنية التحتية من موانئ وطرق ومشاريع الطاقات المتجددة، ومؤسسات التعليم والصحة والبرامج الاجتماعية التي عززت كرامة المواطنين. إن مدن العيون والداخلة والسمارة وباقي أقاليمنا الجنوبية أصبحت اليوم نماذج حية للاستقرار والاندماج والعيش الكريم. إن ما تحقق هناك هو خير دليل على أن مبادرة الحكم الذاتي هي الحل الأمثل والأكثر واقعية، وهي السبيل الوحيد نحو تنمية مستدامة ومشاركة فعالة للسكان في تدبير شؤونهم. إن هذا النموذج التنموي، الذي يجسد مضامين مبادرة الحكم الذاتي، يمثل ورقة قوة حقيقية للمغرب في المحافل الدولية، ويدحض كل المزاعم المغرضة التي تحاول التشكيك في مغربية الصحراء.

وقد كان لمجلس المستشارين دور محوري في جعل هذه الأقاليم فضاءات دائمة للنقاش الدولي، واستقبال الوفود البرلمانية من مختلف القارات. إن هذه الزيارات واللقاءات تتيح للضيوف فرصة لمعابنة حجم المشاريع التنموية، والاستماع إلى شهادات ممثلي الساكنة وشيوخ القبائل والفاعلين الاقتصاديين، مما يساهم في نقل صورة حقيقية عن واقع الصحراء المغربية، وتنفيذ الأطروحات الاندماجية.

ميزانية 2026، استثمار في برلمان المستقبل:

أيها السيدات والسادة المستشارون؛

إن مشروع ميزانية 2026 لمجلس المستشارين، والذي بين أيدينا اليوم،

مناقشة مشروع الميزانية الفرعية لمجلس النواب:**السيد الرئيس المحترم؛****السيدات والسادة النواب؛****السيدات والسادة المستشارون؛****أيها الحضور الكريم؛**

نتشرف اليوم بأن نقف أمامكم لنشيد بالدور المحوري الذي يلعبه برلماننا المغربي بمجلسيه، مجلس النواب ومجلس المستشارين، في مسيرة البناء والتنمية التي تشهدها بلادنا، تحت القيادة الرشيدة والمتبصرة لجلالة الملك محمد السادس، نصره الله وأيده.

إن الحديث عن برلماننا هو حديث عن مؤسسة دستورية عريقة، تتجسد فيها قيم الديمقراطية والتمثيلية، وتضطلع بمهام جسام في التشريع والرقابة وتقييم السياسات العمومية. وفي صميم هذه المؤسسة، يبرز مجلس النواب كرافعة أساسية لمشروعنا الديمقراطي، فهو المعبر الصادق عن نبض الشارع وهموم المواطنين وتطلعاتهم المشروعة.

مجلس النواب، صوت الشعب وضمير الأمة:

إن مجلس النواب، بصفته الغرفة الأولى في برلماننا، والتي يمثل أعضاؤها الأمة تمثيلاً مباشراً، هو الحارس الأمين على السيادة التشريعية والقلب النابض للحياة السياسية في بلادنا. منذ فجر الاستقلال ومروراً بالخطات التاريخية الفارقة، وصولاً إلى دستور 2011 الذي عزز صلاحياته، أثبت هذا المجلس قدرته الفائقة على التكيف مع التحديات والتفاعل مع التحولات، ليبقى دائماً في صلب عملية اتخاذ القرار.

لقد اضطلع مجلس النواب بمهامه التشريعية بكفاءة واقتدار، حيث كان وما زال منطلقاً للعديد من القوانين التي غيرت وجه بلادنا، ومست في العمق حياة المواطنين، فمن التشريعات الرامية إلى تعزيز العدالة الاجتماعية وحماية الفئات الهشة إلى القوانين المحفزة للاستثمار ومواكبة التحولات الاقتصادية، وصولاً إلى النصوص التي تهدف إلى تحديث الإدارة وتكريس الحكامة الجيدة، كان مجلس النواب دائماً في الطليعة، يناقش ويصوت ويعدل ويصادق، بروح المسؤولية الوطنية العالية. النقاشات المستفيضة التي تشهدها قاعاته، والتعديلات العديدة التي يتم إدخالها على مشاريع القوانين، ليست مجرد إجراءات شكلية، بل هي تعبير عن سعي دؤوب لتجويد النص القانوني، وجعله أكثر ملاءمة لمتطلبات الواقع وأكثر استجابة لانتظارات الشعب.

ولم يقتصر دور مجلس النواب على الجانب التشريعي فحسب، بل امتد ليشمل الدور الرقابي البالغ الأهمية، فمن خلال جلسات المساءلة الشهرية للحكومة والأسئلة الشفوية والكتاتبية ولجان تقصي الحقائق، أظهر مجلس النواب التزاماً راسخاً بمبدأ ربط المسؤولية بالمحاسبة، وحرصاً شديداً على الشفافية والحكامة الرشيدة. لقد كانت هذه الآليات الرقابية ولا تزال صمام أمان للديمقراطية، تضمن مراقبة أداء الحكومة وتقييم سياساتها العمومية،

وتصحيح الاختلالات وتخفف على الإبداء والنجاحة في تدبير الشأن العام. إن التفاعل الحيوي بين السلطتين التشريعية والتنفيذية، كما يمارسه مجلس النواب، يعكس نضجاً ديمقراطياً يزداد رسوخاً يوماً بعد يوم.

كما أن هذا المجلس كان دائماً منبراً لطرح القضايا الوطنية الكبرى، وفي مقدمتها قضيتنا الأولى، قضية الصحراء المغربية، حيث كان أعضاؤه سفراء للمغرب في المحافل البرلمانية الدولية، يدافعون عن الوحدة الترابية للمملكة، ويشرحون للعالم عدالة موقفنا، ومصادقية مبادرة الحكم الذاتي كحل واقعي ونهائي للنزاع المفتعل.

التنسيق بين مجلسي النواب والمستشارين، قوة برلمانية موحدة:

إن قوة برلماننا لا تكمن فقط في حيوية كل مجلس على حدة، بل تتجلى أيضاً في التنسيق المحكم والتعاون المثمر والتكامل البناء بين مجلس النواب ومجلس المستشارين. فهما، وإن كان لكل منهما اختصاصاته وتركيبته، يسيران في خط متواز ومتناغم نحو تحقيق الأهداف الوطنية الكبرى.

إن الدستور المغربي، بحكمته وبعد نظره، قد وضع إطاراً مؤسسياً يضمن هذا التنسيق، فعملية التشريع، على سبيل المثال، تمر عبر مسار يتطلب التفاهم والتوافق بين المجلسين، فمشروع القانون الذي يصادق عليه مجلس النواب، يحال على مجلس المستشارين، الذي بدوره يناقشه ويصوت عليه، وقد يدخل عليه تعديلات. هذا المسار المزدوج، ليس مجرد تكرار، بل هو فرصة لإثراء النص القانوني وبلورته في شكل يراعي جميع الزوايا والاعتبارات، سواء كانت شعبية أو جهوية أو قطاعية، ليخرج القانون في صيغته النهائية، معبراً عن أوسع توافق وطني.

هذا التنسيق يمتد إلى الجانب الرقابي أيضاً. فبينما يمارس مجلس النواب رقابته على الحكومة من منظور تمثيلي واسع، يضطلع مجلس المستشارين، بصفته ممثلاً للجماعات الترابية والهيئات المهنية، برقابة مكتملة ومتخصصة، تمس في العمق السياسات العمومية الجهوية والقطاعية. هذا التنوع في التمثيل والرؤى يضمن تغطية أشمل وأعمق لأداء الحكومة، ويسهم في تقديم تقييمات أكثر دقة وشمولية.

وفي مجال الدبلوماسية البرلمانية، يعتبر التنسيق بين المجلسين حجر الزاوية في بناء صوت مغربي موحد وقوي على الساحة الدولية، فكلما المجلسين يشاركان بفعالية في المحافل البرلمانية الإقليمية والدولية، ويساهمان في الدفاع عن المصالح العليا للمملكة وشرح مواقفها وتعزيز مكانتها. هذا العمل المشترك يظهر للعالم صورة برلمان مغربي ناضج، متراص، يعمل بتناغم لخدمة قضاياها الجوهرية. إننا نثمن عالياً هذا التنسيق الذي يعكس وعياً عميقاً بأن الوحدة في العمل البرلماني هي مفتاح النجاح في تحقيق الأهداف الاستراتيجية لبلادنا.

إن التنسيق بين مجلسي النواب والمستشارين ليس مجرد آلية إجرائية، بل هو فلسفة عمل، تجسد رؤية ملكية سامية تؤمن بأن بناء الوطن يتطلب تضافر جهود جميع المؤسسات وتكامل أدوارها. هذه الشراكة المتينة بين

المجلسين هي التي تمنح البرلمان المغربي قوته، وتجعله قادراً على مواجهة التحديات الداخلية والخارجية بفعالية والمساهمة بجدية في بلورة النموذج التنموي الجديد، وترسيخ دعائم الدولة الاجتماعية.

خاتمة، نحو مستقبل برلماني أكثر إشراقاً:

أيها الحضور الكريم؛

إن ما حققه برلماننا بمجلسيه وما يشهده من تنسيق وتكامل هو مصدر فخر واعتزاز. إنه يرهن على أن المغرب يسير بثبات على درب الديمقراطية وأن مؤسساته الدستورية قادرة على مواكبة التغيرات والتحديات.

إننا، من هذا المنبر، نجدد التأكيد على التزامنا المطلق بمواصلة العمل الجاد والدؤوب لتقوية برلماننا وتعزيز دوره التشريعي والرقابي والدبلوماسي، ولجعل له دائماً في خدمة الوطن والمواطن، تحت القيادة النيرة والرؤية الحكيمة لجلالة الملك محمد السادس، نصره الله، الذي ما فتى يولي عناية خاصة لمؤسساتنا الدستورية، ويدعو دائماً إلى الارتقاء بأدائها.

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته.

مناقشة مشروع ميزانية وزارة الاقتصاد والمالية:

السيد رئيس المجلس الموقر؛

السادة أعضاء المجلس الكرام؛

أيها الحضور الكريم؛

تقف اليوم أمام مسؤولية وطنية جسيمة، تستدعي منا أقصى درجات التدقيق والتحليل لمناقشة الميزانية الفرعية لوزارة الاقتصاد والمالية، هذه الوزارة التي تمثل العصب الحيوي لاقتصادنا الوطني والمحرك الأساسي لسياساتنا المالية والاقتصادية، وهي بذلك ليست مجرد هيئة إدارية بل هي واجهة الدولة الاقتصادية والمالية ومحور استراتيجيات التنمية المستدامة، لذا فإن كل بند وكل رقم في ميزانيتها الفرعية يحمل دلالات عميقة وتأثيراً مباشراً على حاضر ومستقبل هذا الوطن ومواطنيه.

إننا ندرك تمام الإدراك حجم المهام الموكلة لهذه الوزارة، من إعداد الميزانية العامة للدولة وإدارة الدين العام إلى الإشراف على القطاع المالي وتحفيز الاستثمار وتحسين مناخ الأعمال، وكل هذه المهام تتطلب بطبيعة الحال موارد مالية وبشرية ضخمة لضمان سير العمل بكفاءة وفعالية، ولهذا السبب تحديداً، فإن تمحيص ميزانيتها الفرعية يصبح ضرورة قصوى لضمان أن كل مخصص مالي يخدم الأهداف العليا للدولة ويحقق قيمة مضافة حقيقية للمواطن.

إن هذه الميزانية الفرعية، في جوهرها، هي انعكاس للفلسفة الاقتصادية للحكومة، ومرآة تعكس أولوياتها وتوجهاتها. ومن هنا، فإننا نتطلع إلى فهم أعمق للكيفية التي تترجم بها هذه المخصصات إلى سياسات وبرامج ومشاريع ملموسة تلائم احتياجات الناس وتطلعاتهم، فالميزانية الفرعية لا يمكن أن تكون مجرد أرقام جامدة، بل هي أداة ديناميكية لتمكين الوزارة من أداء

أدوارها المحورية بكفاءة، ولقد أولينا اهتماماً خاصاً لمصادر تمويل هذه الميزانية، حيث يتضح أن الجزء الأكبر منها يعتمد على المخصصات التي تأتي من الميزانية العامة للدولة، وهي أموال دافعي الضرائب والموارد الوطنية، مما يضع على عاتق الوزارة مسؤولية مضاعفة لضمان الإدارة الحسنة والإنفاق الرشيد، وتتساءل هنا عن مدى وجود إيرادات ذاتية للوزارة من خدمات متخصصة تقدمها، وكيف يتم استغلالها لتعزيز استقلاليتها المالية وتقليل الاعتماد على الخزينة العامة، وهل هناك أي دعم أو منح خارجية تتلقاها الوزارة لمشاريع محددة، وكيف يتم دمج هذه الموارد في التخطيط العام والرقابة المالية، ففي بعض الحالات، يمكن أن تشكل الإيرادات الذاتية للوزارة نسبة تصل إلى 5% من ميزانيتها التشغيلية، وهو ما يجب استثاره في تعزيز كفاءة العمل. إن مبدأ التمويل المركزي له مزاياه بالطبع في ضمان التنسيق والتحكم، ولكنه يتطلب أيضاً آليات رقابية صارمة لمنع أي هدر أو سوء استخدام للموارد.

وعند الانتقال إلى أبرز بنود الإنفاق في الميزانية الفرعية، نجد أن نفقات الموظفين، وهي الرواتب والأجور والبدلات، تشكل بنداً رئيسياً وضرورياً لضمان استمرارية العمل الإداري والتنفيذي، ولكننا نتطلع إلى رؤية تحليل معمق لهذه النفقات، والتي عادة ما تشكل بين 60% إلى 70% من إجمالي الميزانية التشغيلية للوزارة. فهل هذه النفقات مرتبطة بشكل مباشر بأداء الموظفين ويتطور كفاءاتهم؟ وهل هناك برامج واضحة لإعادة هيكلة بعض الإدارات أو دمجها لزيادة الفعالية وتقليل التكاليف غير الضرورية؟ وهل يتم استثمار هذه النفقات في بناء القدرات وتطوير المهارات المتخصصة التي تتناسب مع التحديات الاقتصادية والمالية المعاصرة؟ فنحن نعلم أن الكادر البشري هو رأس المال الحقيقي لأي مؤسسة، ولكن هذا لا يعني أن الإنفاق عليه يجب أن يكون بلا حدود أو بلا تقييم لأثره الفعلي على الأداء العام للوزارة. كما أن النفقات التشغيلية والخدمات اليومية للوزارة من إيجارات وفواتير صيانة ومستلزمات مكتبية وتقنية يجب أن تخضع لرقابة صارمة، فهل يتم البحث عن أفضل الصفقات، وهل يتم تطبيق معايير الكفاءة والجودة في شراء هذه الخدمات والمستلزمات؟ أم أن هناك مجالاً للترشيد والبحث عن بدائل أكثر كفاءة واقتصادية؟ إن كل دينار يوفر في هذه البنود يمكن أن يوفر لنا وفورات تشغيلية يمكن أن تصل إلى 10% سنوياً، والتي يمكن توجيهها نحو مشاريع تنموية ذات أولوية أعلى.

إن بند نفقات الاستثمار والتطوير هو ما يستقطب اهتمامنا بشكل خاص، لأنه يعكس رؤية الوزارة للمستقبل ومدى استعدادها لمواكبة التطورات العالمية، فتمويل مشاريع تحديث البنية التحتية التقنية، مثل تطوير أنظمة معلوماتية متكاملة لإدارة الميزانية أو أنظمة الضرائب والمجاري الإلكترونية، هو أمر حيوي ولا يمكن الاستغناء عنه في عصر الرقمنة. هذه المشاريع قد تستحوذ على 20% إلى 30% من ميزانية الاستثمار في السنوات القادمة. ولكن السؤال الذي يطرح نفسه هنا هو عن مدى كفاءة

التحول الرقمي.

وفيما يتعلق بالخدمات المقدمة، هل يتم قياس رضا المستفيدين من القطاعين العام والخاص عن الخدمات المالية والضريبية والجمركية؟ وما هو زمن الاستجابة لإنجاز المعاملات؟ وهل تساهم الاستثمارات في البنية التحتية الرقمية والإدارية فعلاً في تبسيط الإجراءات وتسهيل التعاملات، مع هدف تقليل زمن إنجاز المعاملات المالية بنسبة 30% إلى 40%؟

أما بالنسبة لتنمية رأس المال البشري، فكيف نقيس فعالية برامج التدريب والتطوير ونسبة الاحتفاظ بالكفاءات المؤهلة ومدى تحسن الأداء العام للموظفين في تطبيق السياسات الجديدة؟ وماذا عن الشفافية والمساءلة؟ هل نتائج مراجعات الحسابات الداخلية والخارجية مرضية؟ وهل يتم الالتزام بمعايير الحوكمة الرشيدة؟ وهل هناك مستوى كافٍ من الوصول العام إلى المعلومات المالية لتعزيز الثقة في المؤسسات الحكومية؟

إن هذه المؤشرات لا يجب أن تكون مجرد أرقام تُقدم في تقارير، بل يجب أن تكون محركاً لاتخاذ القرارات وتصحيح المسار عند الضرورة.

لا شك أن الوزارة تعمل في بيئة تتسم بالديناميكية والتحديات المستمرة، فالتحديات الاقتصادية العالمية، مثل تقلبات أسعار السلع الأساسية والتضخم والاضطرابات الجيوسياسية، تفرض ضغوطاً متزايدة على استقرارنا المالي وتتطلب يقظة وتكيفاً مستمرين في السياسات. فكيف تخطط الوزارة لمواجهة هذه التقلبات التي قد تؤثر على إيراداتنا بنسبة 15% إلى 20% في سيناريوهات معينة أو تسبب تضخماً قد يتجاوز 5%، مما يضغط على القوة الشرائية للمواطنين؟ وما هي السيناريوهات البديلة التي وضعتها للتعامل معها؟ كما أن التطورات التكنولوجية المتسارعة تتطلب استثمارات ضخمة ومتواصلة في البنية التحتية الرقمية وتطوير الأنظمة لمواكبة أحدث الابتكارات في مجالات مثل الذكاء الاصطناعي وتحليل البيانات الضخمة، لضمان الكفاءة والأمن السيبراني، وهل المخصصات في هذه الميزانية كافية لتحقيق هذا الطموح، أم أننا بحاجة إلى رؤية أوسع وأكثر جرأة في هذا المجال؟ وبظل جذب الكفاءات المتخصصة والاحتفاظ بها في سوق عمل تنافسي تحدياً كبيراً، خاصة مع الحاجة المتزايدة لخبراء في المالية والاقتصاد الرقمي، فما هي استراتيجية الوزارة لاستقطاب أفضل الكفاءات وتوفير البيئة المحفزة لهم للاستقرار والإبداع؟ وهل المخصصات لهذا البند كافية؟ إضافة إلى ذلك، قد تواجه الوزارة تحديات داخلية تتعلق بضرورة التغلب على أي مقاومة للتغيير وتوحيد الإجراءات الإدارية المعقدة لزيادة الكفاءة، ولهذا فإننا نتطلع إلى خطط واضحة ومحددة لمعالجة هذه التحديات الداخلية.

ولكن - وكما يقال - ففي كل تحدٍ فرصة، والتحول الرقمي يمثل فرصة ذهبية لتبسيط العمليات وتحسين جودة الخدمات الحكومية، وزيادة الشفافية، وتقديم تحليلات دقيقة تدعم صناعة القرار، فهل تستغل الوزارة هذه الفرصة بشكل كامل أم أنها تكتفي بالمشاريع الجزئية؟ إننا نطمح إلى رؤية

هذه الاستثمارات، وما هو العائد المتوقع منها؟ وهل هناك دراسات جدوى واضحة لكل مشروع استثماري، وهل تتم المتابعة والتقييم المستمر لضمان تحقيق الأهداف المرجوة في الوقت المحدد وضمن الميزانية المحددة؟ فنحن نشهد الكثير من المشاريع التي تبدأ بطموح كبير ولكنها تتعثر أو تتجاوز ميزانيتها الأصلية، مما يتطلب شفافية أكبر ومساءلة أشد. وكذلك برامج التدريب وبناء القدرات للموظفين، وهي استثمار في رأس المال البشري، يجب أن تكون موجهة نحو سد الثغرات المعرفية والمهارية، وتزويد الكوادر بالمهارات اللازمة للتعامل مع تحديات الاقتصاد الرقمي والتغيرات في السياسات المالية الدولية. نستهدف زيادة نسبة الموظفين الحاصلين على تدريب متخصص بنسبة 15% كل عام. فهل يتم قياس أثر هذه البرامج التدريبية على أداء الموظفين وعلى جودة الخدمات التي تقدمها الوزارة؟ وهل هناك تقييم دوري لمدى ملائمة هذه البرامج لاحتياجات سوق العمل ولأهداف الوزارة الاستراتيجية؟

السيد رئيس المجلس الموقر؛

السادة أعضاء المجلس الكرام؛

أما بالنسبة للبرامج والمشاريع الخاصة، مثل مبادرات تعزيز الحوكمة والشفافية أو برامج دعم المشاريع الصغيرة والمتوسطة التي تقع ضمن اختصاص الوزارة، فإننا نؤكد على أهميتها القصوى، ولكن يجب أن تكون هذه البرامج محددة الأهداف، قابلة للقياس، وأن تكون هناك آليات واضحة لتقييم أثرها على الفئات المستهدفة وعلى الاقتصاد الوطني ككل. على سبيل المثال، قد تستهدف الوزارة زيادة مساهمة المشاريع الصغيرة والمتوسطة في الناتج المحلي الإجمالي بنسبة تتراوح بين 3% و5% سنوياً. فهل يتم نشر تقارير دورية ومفصلة عن إنجازات هذه المشاريع وتحدياتها، وهل هناك مؤشرات أداء واضحة لتقييم فعاليتها وكفاءة الإنفاق عليها؟ إن الشراكة مع القطاع الخاص في تنفيذ بعض هذه المشاريع يمكن أن يكون له دور إيجابي في تحقيق الأهداف بكفاءة أعلى، ولكن يجب أن تحكم هذه الشراكات معايير واضحة للنزاهة والشفافية وتوزيع المخاطر والفوائد بشكل عادل.

وفي سياق مؤشرات الأداء والنتائج المتوقعة، وهو ما يترجم الإنفاق إلى قيمة ملموسة، فإننا نتطلع إلى أرقام واضحة ومقنعة تبين لنا كيف تسهم هذه الميزانية الفرعية في تحقيق أهداف استراتيجية ملموسة.

فلا يكفي أن نعرف كم أنفقنا، بل الأهم هو ماذا حققنا بهذا الإنفاق. فكيف تقاس كفاءة الوزارة في تنفيذ ميزانيتها، وهل هناك وفورات في التكاليف التشغيلية والإدارية دون التأثير على جودة الخدمات؟ وما هو الأثر الملموس لتحسين بيئة الأعمال وجذب الاستثمارات نتيجة لسياسات الوزارة وإجراءاتها؟ وهل نرى انعكاساً إيجابياً مباشراً على مؤشرات النمو الاقتصادي والاستقرار المالي الكلي للدولة؟

فهدفنا هو تحقيق نمو في رضا المستفيدين بنسبة تتجاوز 25% خلال العامين القادمين، وخفض نسبة الأخطاء التشغيلية بنحو 20% من خلال

في السنوات القادمة. ولا يقل أهمية عن ذلك، الاستثمار المستمر في تطوير القدرات البشرية لموظفي الوزارة. من خلال توفير برامج تدريبية متقدمة ومتخصصة، واستقطاب أفضل الكفاءات، وخلق بيئة عمل محفزة للإبداع والابتكار، وذلك لضمان وجود كوادر وطنية مؤهلة لقيادة عجلة التنمية، فكيف سيتم رصد ميزانية كافية لهذا الهدف الحيوي، وما هي الضمانات لعدم هجرة هذه الكفاءات بعد تأهيلها؟ إضافة إلى ذلك، تلتزم الوزارة بدعم جهود تنويع الاقتصاد الوطني وتعزيز تنافسيته، من خلال صياغة وتنفيذ سياسات اقتصادية محفزة للقطاعات الواعدة ودعم المشاريع الصغيرة والمتوسطة وتشجيع الابتكار وريادة الأعمال، فكيف ستعكس هذه الأهداف في ميزانية الوزارة الفرعية، وما هي المبادرات المحددة التي ستطلقها الوزارة لدعم هذه القطاعات؟ وأخيراً، تسعى الوزارة إلى تعزيز التكامل المالي الدولي والانفتاح على الأسواق العالمية، من خلال التفاعل الإيجابي مع المنظمات المالية الدولية وتطبيق أفضل الممارسات والمعايير العالمية، لتعزيز مكانة الدولة كمركز مالي واقتصادي رائد، فما هي المخصصات لتعزيز تواجد الوزارة في المحافل الدولية، وما هي النتائج المتوقعة من هذا الانفتاح؟

إن هذه الميزانية الفرعية ليست مجرد وثيقة محاسبية، بل هي أداة استراتيجية لتحقيق رؤية وطنية شاملة، لذا، فإن مسؤوليتنا جميعاً هي التأكد من أنها تخدم مصالح الوطن والمواطن على أكمل وجه، وأن كل درهم يُنفق يُحقق أقصى عائد ممكن، مع العلم أن الأرقام الدقيقة لهذه الميزانية وتفصيلاتها الحقيقية ترد في الوثيقة المرفقة، والتي لم يتسن لي الاطلاع عليها مباشرة. إننا ندعو الوزارة إلى مزيد من الشفافية والتفاصيل في عرض بنود هذه الميزانية، وتقديم تقارير أداء دورية توضح مدى تحقيق الأهداف المرجوة، وتجاوزاً مع التحديات وتلبية للتطلعات، ونؤكد على أننا سنكون سنداً لكل محمد مخلص يهدف إلى تعزيز اقتصادنا وتحقيق الرخاء لشعبنا، ولكننا في ذات الوقت سنكون عيناً ساهرة على المال العام، نحاسب على التقصير ونندعم الإبداع، ولكننا ثقة في قدرة الوزارة على الاضطلاع بمهامها الجسام، متمنين لها كل التوفيق في تحقيق الأهداف المنوطة بها لما فيه خير ومصلحة وطننا العزيز. وفي الأخير ندعو السيدة الوزيرة والسيد الوزير المنتدب إلى ودعم مؤسسة الأعمال الاجتماعية كمؤسسة فنية والأخذ بيدها لتحقيق أهدافها، خصوصاً أنها حديثة النشأة، ويعقد عليها الوظائف والموظفون آمالاً عريضة وجمعية نساء وزارة المالية كجمعية هادفة وجدية تهتم بتثمين مقاربة النوع وإضافة الطابع الاجتماعي على أنشطتها كفعل مواز يحفز الموظفين.

مناقشة مشروع الميزانية الفرعية لوزارة الاستثمار والتقنية وتقييم

السياسات العمومية:

السيد رئيس المجلس الموقر؛

السادة أعضاء المجلس الكرام؛

أيها الحضور الكريم؛

تحول رقمي شامل يلامس كل جوانب عمل الوزارة وينعكس إيجاباً على حياة المواطنين والشركات، ويمكن أن يؤدي إلى زيادة الكفاءة بنسبة تصل إلى 35% من خلال تطبيق حلول الذكاء الاصطناعي في تحليل البيانات. كما أن تعزيز التعاون الدولي يفتح آفاقاً لتبادل الخبرات وأفضل الممارسات، والحصول على الدعم الفني والمالي للمشاريع التنموية، فما هي استراتيجية الوزارة في تعزيز هذا التعاون؟ وكيف يتم استثمار العلاقات مع المنظمات الدولية والمؤسسات المالية العالمية لخدمة أجندتنا الوطنية؟ وتتيح الشراكة مع القطاع الخاص الاستفادة من خبراته وقدراته التمويلية لتنفيذ مشاريع كبرى بكفاءة أعلى، فهل هناك خطط واضحة لتوسيع نطاق هذه الشراكات لتشمل مجالات أوسع، وما هي الضمانات التي تقدمها الوزارة لجذب القطاع الخاص وتوفير بيئة استثمارية محفزة؟ ويمثل الاستثمار في رأس المال البشري، من خلال برامج التدريب المتخصصة والتطوير المستمر، فرصة لبناء جيل جديد من القادة والخبراء القادرين على قيادة التحول الاقتصادي والمالي للمستقبل، وهذا يتطلب استثماراً حقيقياً ومستمرًا في هذا الجانب.

السيد رئيس المجلس الموقر؛

السادة أعضاء المجلس الكرام؛

وبناءً على هذه التحديات والفرص، فإننا نتطلع إلى أن تكون الأولويات الاستراتيجية المستقبلية لوزارة الاقتصاد والمالية واضحة ومحددة وأن تترجم في بنود الميزانية الفرعية بشكل مباشر، فهل تسريع وتيرة التحول الرقمي الشامل لجميع عمليات الوزارة وخدماتها هو أولوية قصوى؟ وما هي المخصصات التي رصدت لذلك، وما هي الأهداف الزمنية لتحقيقه؟ وهل ستستثمر الوزارة في التقنيات الحديثة مثل الذكاء الاصطناعي، والبيانات الضخمة، وتقنيات البلوك تشين، وما هو الإطار الزمني لتطبيقها؟ كما نؤكد على أهمية تعزيز الاستدامة المالية، وذلك من خلال تطبيق سياسات مالية حكيمة تهدف إلى تنويع مصادر الإيرادات الحكومية وترشيد الإنفاق العام وإدارة الدين العام بكفاءة لضمان الاستقرار المالي للأجيال القادمة، مع التركيز على خلق بيئة جاذبة للاستثمار المحلي والأجنبي، وذلك بهدف تقليل الاعتماد على مصدر إيرادات رئيسي بنسبة 10% سنوياً وجذب استثمارات أجنبية مباشرة بقيمة مليار دولار إضافي سنوياً. فما هي الأطر الزمنية لتحقيق هذه الأهداف، وما هي الإجراءات العملية التي ستتخذها الوزارة لحفض الدين العام وتخفيف الأعباء المستقبلية؟

ومن الأولويات الجوهرية أيضاً، تعزيز الحوكمة والشفافية في جميع التعاملات المالية والإدارية وتطبيق أعلى معايير المساءلة ومكافحة الفساد بجميع أشكاله، بما يسهم في بناء الثقة وتعزيز سمعة الدولة على الصعيدين الإقليمي والدولي، فهل هناك آليات جديدة لتعزيز الشفافية والمساءلة؟ وهل ستكون الوزارة سباقة في نشر بياناتها المالية وتقارير أدائها بشكل دوري ومبسط للجمهور؟ ونتطلع إلى رفع مؤشر الشفافية العالمي للدولة 5 مراكز على الأقل

2025 أفضل سنة على الإطلاق في تاريخ تدفقات الاستثمارات الأجنبية المباشرة، هذا التحسن يؤكد نجاعة السياسات المعتمدة وخصوصاً تفعيل الميثاق الجديد للاستثمار.

والى جانب هذه المنجزات، قامت الوزارة بتفعيل مقتضيات الميثاق الوطني للاستثمار، لاسيما المرسوم رقم 2.25.342 المتعلق بدعم المقاولات الصغيرة جداً والصغيرة والمتوسطة، وتعزيز لامركزية الاستثمار، حيث أصبحت المشاريع التي تقل قيمتها عن 250 مليون درهم تُعالج على المستوى الجهوي، مما يسر الإجراءات ويقرب الإدارة من المستثمرين، كما لعبت الوزارة دوراً محورياً في تفعيل عرض المغرب لتطوير قطاع الهيدروجين الأخضر، حيث تتابع تنفيذ مشروع "شبكة" التابع لـ (Energies Total) بجهة كلميم - واد نون، وتوقيع العقد التمهيدي لحجز العقار، إضافة إلى انتقاء 6 مشاريع إضافية للشروع في التفاوض حول عقود تمهيدية لحجز العقار، مما يعكس رؤية استشرافية نحو الطاقات المتجددة.

ولتعزيز هذه المكاسب ومواجهة التحديات المستقبلية، يركز برنامج عمل الوزارة لسنة 2026 على محاور استراتيجية واضحة، تتجلى في مواصلة تنزيل وتفعيل النصوص التطبيقية لميثاق الاستثمار، وتحديث المرسوم المتعلق بأنظمة الدعم، مع التركيز على التفعيل الكامل للمرصد الوطني للاستثمار خلال عام 2026 ونشر أولى لوحات القيادة الموحدة الخاصة بالاستثمار الخاص ومناصب الشغل، بالإضافة إلى مواصلة الترويج للعرض المغربي محلياً ودولياً، ومواكبة المستثمرين لحل المشاكل التي قد تعترضهم، كما تهدف الوزارة إلى تحسين مناخ الأعمال، من خلال مضاعفة الجهود لبلوغ أهداف خارطة الطريق 2026، وإنجاز وتقييم خارطة الطريق 2023-2026، مع إشراك جميع الفاعلين، ومواصلة تبسيط مسارات الاستثمار وتفعيل اللجان الجهوية لمناخ الأعمال في بقية الجهات.

ولا يقل أهمية عن ذلك، تعزيز توظيف الإطار الوطني للتلقائية وتقييم السياسات العمومية، ووضع الخبرة اللازمة رهن إشارة القطاعات الوزارية لمواكبتها وتنظيم برامج تكوينية لنشر ثقافة التقييم وعقد لقاءات لتبادل الخبرات، إضافة إلى تدبير الموارد المالية والبشرية ونظم المعلومات، من خلال مواصلة التعيين في مناصب المسؤولية والتوظيف تماشياً مع الهيكلة الجديدة للوزارة والشروع في تنفيذ برنامج تكويني شامل برسم 2026، يهدف لتعزيز مهارات الموظفين، ومواصلة تأهيل البنية التحتية لتكنولوجيا ونظم المعلومات وتعزيز الأمن السيبراني، وتطوير المنصة الرقمية (CRI-Invest) والمنصة المعلوماتية الخاصة بالمرصد الوطني للاستثمار، وأخيراً، تعزيز التواصل والتعاون الدولي عبر مواصلة العمل على الترويج لعرض "المغرب الآن" وتطوير وتحديث الموقع الإلكتروني للوزارة وقنوات التواصل وتحضير اجتماعات اللجان المشتركة، والمشاركة في المنتديات الاقتصادية العالمية مثل منتدى دافوس 2025.

السيد رئيس المجلس الموقر؛

نقف لمناقشة مشروع الميزانية الفرعية لوزارة الاستثمار والتلقائية وتقييم السياسات العمومية برسم السنة المالية 2026، هذه الوزارة التي تُعد ركيزة أساسية في تنفيذ الرؤية الاستراتيجية للمملكة ومحركاً حيوياً لتعزيز جاذبية بلادنا للاستثمار وتحسين مناخ الأعمال وضمان التلقائية السياسات العمومية وتنمائها وتقييم آثارها لضمان فعاليتها على أرض الواقع، وبالتالي، فإن كل درهم يخصص لهذه الوزارة يجب أن يُترجم إلى قيمة مضافة حقيقية، وإنجازات ملموسة تخدم التطلعات الوطنية الكبرى.

لقد شهد عام 2025 منجزات هامة في مجال الاستثمار وتحسين مناخ الأعمال، وذلك بفضل تفعيل الحكم للميثاق الجديد للاستثمار، فقد صادقت اللجنة الوطنية للاستثمارات، خلال تسع دورات لها، على مشاريع استثمارية تجاوزت قيمتها الإجمالية 414 مليار درهم، ومن المتوقع أن تُمكن من خلق ما يزيد عن 179 ألف منصب شغل جديد، هذه الأرقام ليست مجرد إحصائيات، بل هي شهادة على الدينامية الاقتصادية المتسارعة التي يشهدها المغرب، وتعكس الثقة المتزايدة في قدراته وإمكاناته كمحور استراتيجي إقليمي ودولي، وعلى وجه التحديد، خلال عام 2025، عقدت ثلاث لجان وطنية للاستثمارات، أسفرت عن المصادقة على 76 اتفاقية وملحقاً لمشاريع استثمارية في إطار نظام الدعم الأساسي، بقيمة استثمارية بلغت 100 مليار درهم، ويتوقع أن تخلق 35 ألف منصب شغل، كما تمت المصادقة على ثلاثة مشاريع استراتيجية وملحقاً بقيمة 21 مليار درهم، مع توقع خلق 21 ألف منصب شغل، إضافة إلى ذلك، مُنح الطابع الاستراتيجي لـ خمسة مشاريع استثمارية إضافية بقيمة تفوق 30 مليار درهم، من شأنها خلق 15 ألف و600 منصب شغل، هذا التوزيع يعكس مقاربة متكاملة تستهدف كافة أنواع المشاريع، من كبرى الاستثمارات الاستراتيجية إلى تلك التي تستفيد من أنظمة الدعم الأساسية.

ولم يقتصر دعم الاستثمار على نوع محدد من الفاعلين، فقد أظهرت البيانات أن 60% من الاستثمارات المصادق عليها خلال سنة 2025 سيتم إنجازها من طرف المقاولات المغربية، مما يعكس الثقة في القدرات الوطنية والارتقاء بدور القطاع الخاص المحلي كشريك أساسي في التنمية، كما أن الاستثمارات تأتي من 18 بلداً مختلفاً، مما يؤكد الانفتاح الدولي الواسع وجاذبية المغرب المتزايدة كوجهة استثمارية عالمية، هذه المشاريع تشمل جميع جهات المملكة، حيث استفادت 29 إقليمياً و11 جهة من المشاريع المصادق عليها، مما يضمن توزيعاً عادلاً ومنصفاً للتنمية الاقتصادية واثماً للمؤهلات الترابية المتنوعة، وفيما يتعلق بالاستثمارات الأجنبية المباشرة، فقد شهد عام 2024 تحسناً ملحوظاً، إذ تُعد ثاني أفضل سنة في تاريخ المغرب من حيث تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر، حيث بلغت التدفقات 43.8 مليار درهم، ومع نهاية شهر شتنبر 2025، بلغت الإيرادات 42.5 مليار درهم، مسجلة ارتفاعاً بنسبة 39.5% مقارنة بنفس الفترة من عام 2024، مما يبشر بأن تكون سنة

السادة أعضاء المجلس الكرام؛ أيها الحضور الكريم؛

إن الرأسمال البشري للوزارة هو المحرك الأساسي لتحقيق كل هذه الأهداف، وتولي الوزارة اهتماماً بالغاً لتطويره، إذ يتكون كادرها من 140 موظفاً، منهم 77% أطر عليا وأطر، و23% موظفو إشراف، ما يميز هذا الكادر البشري هو أن 70% من الموظفين هم دون سن 40 عاماً، مما يشير إلى كواادر شابة وديناميكية قادرة على مواكبة التغيرات والتحديات، كما تتميز الوزارة بمقاربة النوع الاجتماعي الفعالة، حيث تبلغ نسبة النساء في مناصب المسؤولية 53%، وهذا يعكس التزام الوزارة بالمساواة وتكافؤ الفرص في التوظيف والترقية. ولتعزيز هذا الرأسمال البشري، ستستمر الوزارة في عام 2026 في توفير 30 منصباً مالياً جديداً، مما يمكنها من استقطاب الكفاءات الجديدة ومواصلة التوظيف بما يخدم استراتيجيتها.

وبالنظر إلى مشروع الميزانية الفرعية لوزارة الاستثمار والتقنية وتقييم السياسات العمومية برسم السنة المالية 2026، نجد أن إجمالي ميزانية التسيير يبلغ 394.141 مليون درهم، بزيادة قدرها 2% مقارنة بسنة 2025، وهي زيادة معقولة تعكس التوسع في المهام وتوظيف الكفاءات، ويتوزع هذا المبلغ بحيث يرتفع فصل الموظفين من 33.745 مليون درهم في 2025 إلى 39.555 مليون درهم في 2026، بزيادة ملحوظة قدرها 17%، وتعزى هذه الزيادة إلى إتمام عمليات التوظيف برسم 2025، وإعداد برنامج لاستعمال المناصب المالية المقررة برسم 2026، مما يدعم تعزيز الرأسمال البشري للوزارة، بينما تظل ميزانية المعدات والنفقات المختلفة (الخاصة بالوزارة) مستقرة نسبياً، حيث ترتفع بشكل طفيف من 87.173 مليون درهم في 2025 إلى 87.386 مليون درهم في 2026، بزيادة قدرها 0.25%، أما إعانة التسيير للوكالة المغربية لتنمية الاستثمارات والصادرات (AMDIE) فينخفض هذا البند من 120.6 مليون درهم في 2025 إلى 102.510 مليون درهم في 2026، بنسبة 15%، وقد يعزى هذا الانخفاض إلى إعادة هيكلة بعض البرامج أو ترشيد النفقات التشغيلية، مع التركيز على الكفاءة والفعالية، في المقابل، ترتفع إعانة التسيير للمراكز الجهوية للاستثمار (CRI) من 251.2 مليون درهم في 2025 إلى 267.200 مليون درهم في 2026، بزيادة قدرها 6%، وهذه الزيادة تتماشى مع سياسة اللامركزية وتعزيز دور المراكز الجهوية في دعم الاستثمار، كما ورد في منجزات عام 2025 وبرنامج عمل 2026.

أما فيما يخص ميزانية الاستثمار لسنة 2026 (اعتادات الأداء)، فيبلغ إجماليها 3.452 مليار درهم، بانخفاض طفيف قدره -0.55% مقارنة بعام 2025، الذي بلغ 3.471 مليار درهم، هذا الانخفاض الطفيف لا يقلل من حجم الاستثمار الموجه، بل قد يشير إلى إعادة توزيع للموارد أو استكمال بعض المشاريع الكبرى في الفترة السابقة، وتظهر تفاصيلها أن الميزانية الخاصة بالوزارة (اعتادات الأداء) تنخفض من 18.213 مليون درهم في 2025 إلى 15

مليون درهم في 2026، بنسبة -18%، بينما يظل دفع لفائدة صندوق إنعاش الاستثمارات (في إطار المصاريف المتعلقة بإنعاش الاستثمارات) مستقرًا عند 2 مليار درهم، مما يؤكد استمرارية الدعم المالي لإنعاش الاستثمارات، كما يظل دفع لفائدة صندوق إنعاش الاستثمارات (في إطار دعم المنظومات الصناعية) مستقرًا عند 1.353 مليار درهم، مما يعكس الالتزام بدعم القطاع الصناعي الحيوي، في حين تنخفض إعانة التجهيز لفائدة المراكز الجهوية للاستثمار من 100 مليون درهم في 2025 إلى 84 مليون درهم في 2026، بنسبة -16%. إن ميزانية 2026، على الرغم من بعض التعديلات في بنودها، تؤكد التزام الوزارة بمواصلة دعم الاستثمار وتفعيل سياسة اللامركزية، ففي الوقت الذي تشهد فيه بعض البنود تراجعاً نسبياً، فإن البنود الأساسية لدعم الاستثمار الكلي (صندوق إنعاش الاستثمارات ودعم المنظومات الصناعية) تظل مستقرة وذات قيمة عالية، مما يضمن استمرارية الدعم الحكومي للمشاريع التنموية الكبرى، كما أن زيادة مخصصات أجور الموظفين تأتي لتمكين الوزارة من الوفاء بالتزاماتها تجاه الكفاءات البشرية اللازمة لتنزيل هذه السياسات الطموحة.

السيد رئيس المجلس الموقر؛

السادة أعضاء المجلس الكرام؛

أيها الحضور الكريم؛

في الختام، السيد الرئيس، السادة أعضاء المجلس، إن هذه الميزانية الفرعية ليست مجرد وثيقة إدارية، بل هي خارطة طريق لوزارة حيوية، ترسم معالم مستقبل الاستثمار والتنمية في بلادنا. إن الأرقام والإنجازات التي قدمتها الوزارة لسنة 2025، وبرامج عملها الطموحة لعام 2026، تبعث على التفاؤل وتؤكد المسار الصحيح الذي تسلكه المملكة نحو تحقيق النمو الاقتصادي والاجتماعي الشامل، ولكن، تبقى الحاجة ماسة إلى اليقظة المستمرة والتقييم الدقيق والشفافية التامة في تتبع تنفيذ هذه الميزانية، لضمان أن كل مخصص مالي يُنفق يُحقق أقصى الأثر الإيجابي الممكن، ويعزز من جاذبية المغرب للاستثمار، ويُحسن من مناخ الأعمال، ويضمن تقييماً فعالاً للسياسات العمومية لصالح المواطن والاقتصاد الوطني.

إننا، كبرلمانيين، ندعم كل جهد مخلص يصب في مصلحة الوطن، ونؤكد على دورنا في الرقابة والمحاسبة لضمان حسن تدبير المال العام وتحقيق الأهداف المسطرة.

مناقشة مشروع الميزانية الفرعية للمندوبية السامية للتخطيط:

السيد الرئيس المحترم؛

السيدات والسادة المستشارات والمستشارون المحترمون؛

أيها الحضور الكريم؛

أود في مستهل هذه المداخلة أن أعرب عن بالغ سعادتي واعتزازي

المستدامة.

يرز بشكل خاص مشروع إصلاح البحث الوطني حول التشغيل وتحديث مفاهيمه ومنهجيته وتوسيع عينته لتشمل 132 ألف أسرة ورقمنة شاملة لعمليات جمع المعطيات ومعالجتها باستخدام التطبيقات الذكية والحوسبة السحابية. هذا التوجه نحو الرقمنة والشمولية أمر بالغ الأهمية لمواكبة التحولات الاقتصادية والاجتماعية والثورة الرقمية.

3. في مجال الحسابات الوطنية والدراسات الاقتصادية والديموغرافية:

نقدر الجهد المبذول في إعداد الحسابات الوطنية والجهوية الفصلية والسنوية، وتحديث سنة الأساس إلى 2022، مما سيعزز دقة وواقعية المؤشرات الاقتصادية (ص12-14).

كما أن إعداد الميزانية الاقتصادية التوقعية لسنة 2025 والاستشرافية لسنة 2026، بمعدلات نمو إيجابية (4.4% لـ 2025 و 4% لـ 2026)، يعكس الدينامية الاقتصادية لبلادنا.

مجهودات المندوبية في إعداد التقارير حول أهداف التنمية المستدامة على المستويين الوطني والجهوي، وتقرير الأجندة الإفريقية 2063، تعكس التزامنا بالتنمية المستدامة.

السيدات والسادة المستشارون؛

على الرغم من هذه المنجزات القيمة، فإن هناك تحديات تستدعي منا التوقف عندها بجديّة، خاصة وأنها نتطلع إلى أن تكون سنة 2026 "سنة ترسيخ لهذا التحول وتعميق للإصلاح وبناء المؤسسة المرجعية المفتوحة القادرة على خدمة ومواكبة التنمية والعدالة المحلية".

1. تحدي الموارد البشرية: التقرير يشير بوضوح إلى إحالة 430 موظفاً على التقاعد خلال السنوات الخمس الأخيرة، مقابل إحداث 195 منصباً جديداً فقط، مع توقع إحالة 307 موظفين إضافيين على التقاعد خلال الفترة 2026-2028 (ص24). هذه الفجوة الكبيرة بين أعداد المتقاعدين والموظفين الجدد تشكل تحدياً حقيقياً لاستدامة أداء المندوبية، خاصة في مجالات تتطلب كفاءات عالية التخصص مثل الإحصاء التطبيقي، والاقتصاد الرقمي، والذكاء الاصطناعي.

ولهذا نوصي بوضع خطة استعجالية ومعززة لاستقطاب وتكوين الكفاءات الشابة والمتخصصة، مع التركيز على الكفاءات النوعية في مجالات الإحصاء المتقدم والتحليل الرقمي والذكاء الاصطناعي، بما يضمن استمرارية نقل المعرفة والخبرة داخل المؤسسة.

2. تحدي الاستفادة من المعطيات: رغم الجهود المبذولة في إنتاج المعطيات ونشرها، يبقى السؤال مطروحاً حول مدى الاستفادة الفعلية من هذه المعطيات الدقيقة في صياغة السياسات العمومية وتقييمها على جميع المستويات، وخاصة على المستوى الترابي.

بالمشاركة في هذا اللقاء الهام لمناقشة مشروع الميزانية الفرعية للمندوبية السامية للتخطيط برسم السنة المالية 2026، واستعراض حصيلة منجزات سنة 2025.

إن المندوبية السامية للتخطيط تضطلع بدور حيوي ومحوري في صياغة السياسات العمومية واتخاذ القرارات الاستراتيجية ببلادنا، مستندة إلى معطيات إحصائية دقيقة وموثوقة.

السيدات والسادة المستشارون الكرام؛

إننا نثمن عالياً ما جاء في تقرير المندوبية السامية للتخطيط، الذي يؤكد أن سنة 2025 كانت "سنة تعبئة وإنتاج ومردودية"، ونشيد بالمنعطف التاريخي الذي شهدته قضية وحدتنا الترابية، والقرار الأممي الداعم للمبادرة المغربية للحكم الذاتي، والذي يمثل تنويعاً لمسار طويل من النضال والمجهودات التنموية، وذلك بفضل الرؤية المتبصرة لجلالة الملك، حفظه الله. هذا السياق الوطني الخاص يفرض علينا أن ندعم بكل قوة المؤسسات التي تساهم في تثبيت هذه المكتسبات وتعزيز التنمية الشاملة.

لقد قامت المندوبية بمجهود جبارة خلال سنة 2025، ونتوقف عند أبرزها:

1. في مجال الإصلاح وتطوير النظام الإحصائي:

لقد تم اعتماد مقاربة قائمة على الذكاء الجماعي والبناء التشاركي لرؤية إصلاحية شاملة للنظام الإحصائي الوطني، مع السعي لتعزيزها بترسانة قانونية وهيكلية مؤسسية ملائمة.

نشيد بتنظيم اليوم العالمي للإحصاء 2025، الذي كان محطة لتعزيز جودة المعلومة الإحصائية ودعم القرار العمومي والإعلان عن انطلاق عملية مراجعة النظراء للنظام الإحصائي الوطني، بشراكة مع منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية والمكتب الإحصائي الأوروبي، وهو ما يعكس التزام المغرب بمبادئ الجودة والاستقلالية والشفافية.

2. في مجال الإحصاءات والبحوث:

نهى المندوبية على النجاح الميداني للإحصاء العام للسكان والسكنى 2024 واستغلال نتائجه في 2025 من خلال إعداد التقرير الوطني حول الخصائص الديمغرافية والاقتصادية وإصدار أطالس جمهوية وخرائط تفاعلية، بالإضافة إلى دراسات موضوعاتية حول قضايا محورية مثل حظيرة المساكن وظروف العيش والتغطية الصحية (ص5).

كما نثمن مواصلة البحوث الإحصائية البنوية والدائمة، التي تشكل العمود الفقري للنظام الإحصائي، ومنها البحث الوطني حول مستوى معيشة الأسر (2022-2023) والذي شمل 18 ألف أسرة والبحث حول القطاع غير المنظم (2023-2024) والبحث البنوي لدى المقاولات، وهي بحوث أساسية لتغذية الحسابات الوطنية ومؤشرات النموذج التنموي الجديد وأهداف التنمية

يتولى المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي مهاماً استشارية محورية لدى الحكومة والبرلمان بمجلسيه، النواب والمستشارين، في جميع القضايا ذات الطابع الاقتصادي والاجتماعي والبيئي، بالإضافة إلى التوجهات العامة للاقتصاد الوطني والتنمية المستدامة. هذا الدور يركز على تحليل الظرفية الاقتصادية والاجتماعية الوطنية والدولية وتقديم الاقتراحات وتدعيم التشاور بين الفرقاء الاقتصاديين والاجتماعيين، وإنجاز الدراسات والأبحاث المرتبطة بصلاحياته، كما يمارس صلاحيات استشارية بخصوص مشاريع ومقترحات القوانين التي تضع إطاراً للأهداف الأساسية للدولة وتلك المرتبطة بالاختيارات الكبرى للتنمية والسياسة العامة، ناهيك عن تنظيم العلاقة بين الأجراء والمشغلين وأنظمة التغطية الاجتماعية. كل هذه المهام تستوجب هيكلاً إدارياً مؤهلاً وآليات عمل محكمة، وهو ما تسعى الميزانية لدعمه.

إن مشروع ميزانية المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي لعام 2026، والبالغ إجماليها 150.245 مليون درهم، يمثل زيادة بنسبة 3.12% مقارنة بميزانية عام 2025 التي بلغت 145.705 مليون درهم. هذه الزيادة تعكس الإرادة في تعزيز قدرات المجلس البشرية والتشغيلية والاستثمارية لمواكبة حجم المهام الموكلة إليه والتحديات المستجدة. وتتوزع هذه الميزانية على أربعة بنود رئيسية:

أولاً، تعويضات الأعضاء: بقيمة ثابتة تبلغ 30 مليون درهم لكل من 2025 و2026، مما يشير إلى استقرار في هذا البند؛

ثانياً، أجور الموظفين: وهي البند الأكبر، حيث ترتفع من 53.245 مليون درهم في 2025 إلى 54.155 مليون درهم في 2026، بنسبة زيادة قدرها 1.71%. هذه الزيادة تهدف بشكل أساسي إلى تمكين المجلس من 10 مناصب مالية جديدة، مما يعزز موارده البشرية لدعم العمل الإداري والتنفيذي للجان ومختلف هيكل المجلس. هذا الاستثمار في الرأسمال البشري يعد حجر الزاوية لضمان استمرارية وكفاءة الأداء؛

ثالثاً، المعدات والنفقات المختلفة: يشهد هذا البند زيادة ملحوظة، حيث يرتفع من 48.460 مليون درهم في 2025 إلى 52.090 مليون درهم في 2026، بزيادة قدرها 7.49%. هذه الزيادة تعكس الحاجة المتزايدة لتغطية النفقات التشغيلية اليومية، وتحديث المعدات، ودعم الأنشطة المتنوعة للمجلس من دراسات، وورش عمل، ولقاءات، بالإضافة إلى متطلبات رقمنة العمل وتطوير المنصات التفاعلية، مثل منصة "أشارك" (ouchariko.ma) المخصصة للمشاركة المواطنة؛

رابعاً، الاستثمار: يظل هذا البند مستقرًا عند 14 مليون درهم لكنتا السنتين. يعكس هذا الاستقرار التزام المجلس بمواصلة تطوير بنيته التحتية وتحديث آليات عمله، مع التركيز على استثمارات نوعية تخدم الأهداف الاستراتيجية، مثل رقمنة المساطر الإدارية، وتطوير أنظمة المعلومات، وتمكين

وعليه فمن الضروري تعزيز آليات التواصل وتبسيط المعطيات الإحصائية لتمكين مختلف الفاعلين (الإدارات، الجماعات الترابية، القطاع الخاص، المجتمع المدني، الباحثين) من الولوج إليها واستخدامها بفعالية أكبر، مع تطوير أدوات تحليلية مبسطة وموجهة لاحتياجاتهم.

3. تحدي التنسيق والتكثيف: على الرغم من إشارة الوثيقة إلى توقيع عدة اتفاقيات تعاون وطنية (ص21)، يبقى التنسيق بين مختلف مكونات المنظومة الإحصائية الوطنية أمراً حيوياً لضمان التكثيف البيانات وتكاملها وتجنب الازدواجية.

ندعوكم إلى العمل على تعزيز آليات الحكامة الإحصائية الوطنية وتفعيل اللجان الجهوية للتنسيق الإحصائي بشكل أكبر، بما يضمن تدفقاً سلساً للمعلومات وتوحيد المنهجيات بين جميع الفاعلين في مجال الإحصاء.

السيد الرئيس المحترم؛

السيدات والسادة المستشارون؛

إن المندوبية السامية للتخطيط هي رافعة أساسية لتحقيق أهداف النموذج التنموي الجديد، ونجاحها رهين بقدرتها على مواكبة التحولات المتسارعة وتعبئة رأسالها البشري وتطوير مهاراته. إننا على ثقة تامة بقدرتها قيادتها وأطرها على رفع هذه التحديات.

في الختام، أدعو الحكومة إلى توفير الدعم الكافي للمندوبية السامية للتخطيط، سواء على المستوى المالي أو البشري، لتمكينها من أداء مهامها الجسدية بكفاءة وفعالية، بما يضمن استمرارها كمرجعية وطنية ودولية في إنتاج الإحصاءات والمعطيات الدقيقة التي تخدم التنمية الشاملة والمستدامة ببلادنا.

مناقشة مشروع ميزانية المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي:

السيد رئيس المجلس الموقر؛

السادة أعضاء المجلس الكرام؛

أيها الحضور الكريم؛

نتناول اليوم موضوعاً ذا أهمية بالغة يتعلق بمشروع ميزانية المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي (CESE) برسم سنة 2026، وهو موضوع يلامس عمق الحوكمة الاقتصادية والاجتماعية في بلادنا. إن المجلس، بموجب الدستور والقوانين المنظمة، لا يمثل مجرد هيئة استشارية، بل هو فضاء حيوي للحوار البناء، والتعبير المسؤول والتفاعل الإيجابي مع تطلعات مختلف فئات المجتمع وأجياله، كما جاء في الخطاب الملكي السامي بمناسبة تنصيبه في 21 فبراير 2011. دوره يتجاوز كونه غرفة ثالثة ليصبح آلية دستورية فاعلة في إيجاد إجابات جماعية وخلاقة للقضايا التنموية الكبرى. وبالتالي، فإن مشروع ميزانيته لعام 2026 ليس مجرد أرقام محاسبية، بل هو انعكاس لأولويات وطموحات وطنية، ووسيلة لتمكين المجلس من أداء مهامه الجسام بكفاءة وفعالية.

الموظفين من أدوات عمل حديثة.

السيد رئيس المجلس الموقر؛

السادة أعضاء المجلس الكرام؛

أيها الحضور الكريم؛

تبرر هذه الميزانية، بما تتضمنه من مخصصات، سعي المجلس الحثيث لتعزيز إنجازاته ومخرجاته.

فقد أنجز المجلس منذ تأسيسه سنة 2011 حوالي 146 إصداراً ما بين تقارير موضوعاتية وتقارير سنوية وآراء ودراسات. وفي سنة 2025، على سبيل المثال، قام المجلس بإنجاز 4 إحالات، و8 إحالات ذاتية (منها 4 منجزة و4 في طور الإنجاز)، بالإضافة إلى التقرير السنوي لعام 2024 الذي تناول مواضيع محورية كالإدماج الاقتصادي والاجتماعي للأشخاص المسنين. كما ركزت إصدارات 2025 على قضايا مهمة مثل "تحديات المقاولات الصغيرة جداً"، "مساهمة البحث العلمي في الابتكار"، "ضياع وهدر المواد الغذائية"، و"تأثير آلية تعديل الكربون على الصادرات المغربية"، وهذه كلها تعكس تفاعل المجلس مع القضايا الراهنة والمستقبلية.

كما تسهم هذه الميزانية في دعم انخراط المجلس الفعال في الديناميات الدولية، لاسيما على الصعيد الإفريقي، حيث يرأس المجلس اتحاد المجالس الاقتصادية والاجتماعية والمؤسسات الماثلة بإفريقيا (UCESA).

وقد تكللت جهوده بتوقيع اتفاقية المقر واحتضان المملكة لمقر الاتحاد في 19 أكتوبر 2025 وحصول الاتحاد على صفة عضو ملاحظ لدى المجلس الاقتصادي والاجتماعي للأمم المتحدة (ECOSOC).

هذا الانخراط الدولي يشمل أيضاً تعزيز التعاون مع الجمهورية الفرنسية، حيث تمت زيارة مؤسساتية للمجلس الفرنسي في الفترة من 24 إلى 26 نونبر 2025، توجت بتوقيع وثيقة توجيهية لتعزيز التعاون الثنائي ومتعدد الأطراف في مجالات مثل تعزيز القدرات والمشاركة المواطنة. هذه الشراكات تفتح آفاقاً لتبادل الخبرات وتوطيد مكانة المملكة على الساحة الدولية.

إلى جانب هذه الأنشطة، تخصص الميزانية جزءاً مهماً لدعم تفاعل المجلس مع الديناميات الشبابية والمشاركة المواطنة. فالمجلس يولي اهتماماً خاصاً لقضايا الشباب، وقد خصص أحد أولى تقاريره لتشغيل الشباب. كما أطلق مبادرات لتعزيز إشراك المواطنين، عبر منصات إلكترونية وتنظيم زيارات ميدانية وورشات عمل تفاعلية، وتهدف هذه الجهود إلى تعبئة الذكاء الجماعي وبلورة مسالك عمل وإصلاح ممكنة لتطوير الإمكان الشبابي.

السيد رئيس المجلس الموقر؛

السادة أعضاء المجلس الكرام؛

أيها الحضور الكريم؛

وفي الختام، إن مشروع ميزانية المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي لعام 2026 هو أداة ضرورية لضمان استمرارية المجلس في أداء مهامه

الدستورية والقانونية وتعزيز دوره كقوة اقتراحية ومحرك للتفكير الاستراتيجي في القضايا الحيوية. إن كل رقم في هذه الميزانية يستهدف تعزيز كفاءة الجهاز الإداري وتطوير القدرات البشرية وتحديث وسائل العمل وتوسيع نطاق تأثير المجلس على المستويين الوطني والدولي. نحن نؤكد على أهمية هذه الميزانية في دعم استقلالية المجلس وفعاليتها، وننتطلع إلى أن تُترجم هذه المخصصات إلى نتائج ملموسة تخدم التنمية الشاملة والمستدامة لوطننا.

مناقشة مشروع ميزانية الهيئة الوطنية للنزاهة والوقاية من الرشوة ومحاربتها:

حضرة السيد الرئيس المحترم؛

معالي رئيس الهيئة الوطنية للنزاهة والوقاية من الرشوة ومحاربتها والسيدات والسادة النواب الأفاضل؛

يشرفني أن أتناول الكلمة لمناقشة مشروع الميزانية الفرعية للهيئة الوطنية للنزاهة والوقاية من الرشوة ومحاربتها برسم سنة 2026. هذه الهيئة التي نكّن لها احتراماً كبيراً، ونعتبر دورها جوهرية وحاسماً في بناء مغرب الغد وتحسين مسارنا التنموي وتعزيز الثقة في مؤسسات الدولة وفي جدوى الفعل العمومي. إن مكافحة الفساد ليست خياراً سياسياً عابراً ولا مجرد شعار أخلاقي يُرفع في المناسبات، بل هي شرط وجودي لأي مشروع تنموي حقيقي وركيزة أساسية لضمان حياة كريمة لمواطنينا وبناء مجتمع عادل تسوده قيم الشفافية والنزاهة والمسؤولية.

لقد اطلعنا بعناية كبيرة على الوثيقة المفصلة التي قدمتها الهيئة، والتي عكست قدراً كبيراً من المهنية والوضوح والدقة، سواء في استعراض الإطار القانوني المنظم لعملها أو في تقديم الإنجازات المحققة والتحديات الراهنة أو في رسم معالم البرامج المستقبلية التي تسعى الهيئة إلى تفعيلها. إن هذا المستوى من الوضوح يشكل في حد ذاته قيمة مضافة ويؤكد أن الهيئة تمارس أدوارها في انسجام تام مع المبادئ التي تدعو إليها وفي مقدمتها الشفافية وربط المسؤولية بالمحاسبة وإتاحة المعلومات للعموم وفتح المجال للنقاش المؤسسي الرصين حول واحدة من أخطر الظواهر التي تهدد مسارات التنمية في العالم كله.

إن الرؤية الفلسفية التي عبرت عنها الهيئة، والتي تجعل من بناء منظومة النزاهة مدخلاً لترسيخ الثقة وتعزيز التنمية، وتؤكد أن مكافحة الفساد لا يمكن أن تنجح إلا من خلال مقاربة شمولية تجعل الوقاية والثقافة المؤسسية في صميم الفعل العمومي ليست مجرد صياغة نظرية جميلة، بل هي تصور استراتيجي عميق ينبغي أن يتحول إلى وعي مشترك بين جميع الفاعلين. فالنزاهة ليست مجرد قيمة مجردة، بل هي ممارسة يومية وبناء ثقافي داخل المؤسسات وعادات تديرية وإجراءات واضحة، وآليات للمساءلة والمتابعة والتقويم.

إنها منظومة متكاملة تحتاج إلى ترسيخ طويل المدى وإلى إرادة صلبة وإلى انسجام وتنسيق بين مختلف القوى الحية في البلاد.

إن الإطار القانوني المنظم لعمل الهيئة، كما ورد في وثيقتها، يبرز بوضوح

داخلية مهمة، لكن هذه الدينامية تحتاج إلى قياس أثرها العملي لمعرفة ما إذا كانت هذه القرارات قد استطاعت أن تترجم نفسها إلى نتائج واقعية في الميدان. كما تلعب اللجان الدائمة دوراً أساسياً في التخصص ودعم القرار داخل الهيئة، من خلال تتبع التشريع والرصد والتكوين والتدقيق الداخلي وغيرها من المهام. لكن يبقى التحدي الأكبر هو ضمان أن تكون هذه اللجان مزودة بما يكفي من الخبراء والمتخصصين والموارد اللازمة.

أما المرصد، باعتباره آلية علمية لإنتاج المعرفة حول الفساد، فإنه يمثل قيمة مضافة حقيقية، لأنه يوفر قاعدة بيانات وطنية ومؤشرات ودراسات تطبيقية، تساعد على فهم الظاهرة من الداخل. غير أن مدى استثمار نتائج المرصد في السياسات العمومية ومدى تأثير هذه المعرفة في القرارات الحكومية والتشريعية، هي أسئلة تستحق بدورها تحليلاً عميقاً.

وتبرز أهمية الدور الاستشاري للهيئة حين تقدم آراءها في مشاريع القوانين المتعلقة بتنازع المصالح، وحماية المبلغين، والتصريح بالامتلاكات، وإصلاح المسطرة الجنائية. فهذه القوانين هي عماد مكافحة الفساد، وكلما كانت أقوى وأكثر وضوحاً وشمولاً، كانت محاربة الفساد أكثر نجاعة. ومن ثم يظل السؤال قائماً حول درجة تبني هذه الآراء من طرف المؤسسات التشريعية والتنفيذية. وعلى مستوى التعاون والشراكة، فقد نجحت الهيئة في إبرام اتفاقيات مع مؤسسات وطنية كبرى ومع هيئات دولية متخصصة في مكافحة الفساد، مما يعكس حرصها على تبادل الخبرات وتطوير قدراتها. كما أن انتخابها لرئاسة شبكة الهيئات الإفريقية واستمرار عضويتها في الجمعية الدولية لهيئات مكافحة الفساد، يعدان اعترافاً دولياً بوزن المغرب في هذا المجال. ومع ذلك، فإن قيمة التعاون لا تقاس بعدد الاتفاقيات، بل بما تُحدثه من أثر مباشر في تطوير الأداء.

وعندما نصل إلى تحليل وضعية الفساد كما تبرزها المؤشرات الدولية، فإننا نواجه صورة متباينة، لكنها تدفع بقوة إلى إعادة التفكير الجذري في بعض المقاربات، فمؤشر مدركات الفساد لم يسجل تحسناً يُذكر خلال العقد الأخير، حيث لا يزال المغرب مستقراً عند 37 نقطة، وهو مستوى غير مرض بالنظر إلى حجم الجهود المبذولة. أما مؤشر سيادة القانون فقد سجل تراجعاً ملحوظاً، مما يستدعي مراجعة شاملة لمدى نجاعة بعض التدخلات المؤسسية. وفي مؤشر بيرتلسمان، تراجع المغرب في مؤشرات المشاركة وسيادة القانون والحكامة، وهو ما يؤكد الترابط العميق بين مكافحة الفساد وتعزيز الديمقراطية. أما مؤشر (TRACE) فقد سجل ارتفاعاً في أخطار الرشوة المرتبطة بالشفافية الحكومية، وهو مؤشر يستحق وقفة تأمل حقيقية.

إن هذه المؤشرات، رغم أنها لا تختزل الواقع كله، إلا أنها تقدم إشارة واضحة إلى أن هناك حاجة فعلية لتسريع وتيرة الإصلاح المرتبط بالنزاهة ولتجاوز بعض نقاط الضعف البنوية التي تعيق التغيير. وهي تذكرنا بأن مكافحة الفساد ليست مسؤولية الهيئة وحدها، بل هي مسؤولية مشتركة بين

الأساس الدستوري القوي الذي تستند إليه، خاصة من خلال الفصلين 36 و167 من دستور 2011، اللذين وضعاً مكافحة الفساد وربط المسؤولية بالمحاسبة ضمن الثوابت الكبرى للحكامة الجيدة. كما أن القانون 46.19 أوضح بشكل دقيق اختصاصات الهيئة ومهامها، سواء في مجال الوقاية أو في مجال الكشف والتحري والتبليغ والمتابعة.

لقد راكّم المغرب خلال السنوات الماضية سلسلة من الإصلاحات البارزة في هذا المجال، بدءاً من الرسائل والتوجيهات الملكية التي أولت أهمية كبرى لموضوع الأخلاقيات العمومية، ومروراً بإحداث اللجنة الوطنية لمحاربة الرشوة ثم الهيئة المركزية للوقاية من الرشوة، وصولاً إلى دسترة الهيئة الوطنية للنزاهة وصدور قانونها المؤطر، ونشر نظامها الداخلي.

لكن السؤال الذي يطرح نفسه إلهاماً هو: هل تترجم هذا التراكم المؤسسي والتشريعي نفسه على أرض الواقع؟ وهل استطاعت هذه الإصلاحات أن تحدث النقطة النوعية المنتظرة في مؤشرات الفساد؟ وهل المشكلة اليوم تتعلق بالنصوص؟ أم بالتنفيذ؟ أم بتشابك العوامل التي تجعل مكافحة الفساد معركة معقدة تحتاج إلى وقت وصبر وحزم وتكامل؟

إن الوثيقة المعروضة، رغم غناها، تقودنا إلى التساؤل حول هشاشة العلاقة بين النص والواقع، وحول الحاجة إلى تجاوز منطق الإصلاح القانوني نحو منطق الأثر العملي في حياة المواطنين وفي صورة الإدارة المغربية.

لقد قدمت الهيئة، من خلال تحليلها للمهام في مجالات الوقاية والكشف والتحري، صورة واضحة عن تعقيد المهام الملقاة على عاتقها. فتلقي الشكايات والتبليغات وتحليلها ومراقبة تعارض المصالح، وتتبع التصريح الإلزامي بالامتلاكات، وإنجاز الدراسات الموضوعاتية، وتقييم السياسات العمومية وتقديم الرأي في مشاريع القوانين، كلها مهام تتطلب موارد بشرية متخصصة، وقدرات تحليلية كبيرة، ووسائل تكنولوجية متطورة، وتعاوناً وثيقاً مع مختلف المؤسسات. ولذلك يبدو ضرورياً، في أي تصور مستقبلي، أن يتم تعزيز الموارد البشرية للهيئة وتوفير الظروف المناسبة لعملها، وضمان استقلاليتها، وتوسيع قاعدة الخبرات الوطنية المتوفرة لديها.

إن انخراط المغرب في المنظومة الدولية لمكافحة الفساد يعكس إرادة واضحة في احترام المعايير العالمية، سواء من خلال اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد، أو الاتفاقية العربية أو الاتفاقية الإفريقية أو من خلال الاستعراضات التي خضع لها المغرب خلال السنوات الماضية. غير أن تقييم أثر هذه الاتفاقيات على الواقع الداخلي لا يزال يحتاج إلى نقاش هادئ ومسؤول، يأخذ بعين الاعتبار أن الاتفاقيات الدولية توفر إطاراً عاماً، بينما التنفيذ هو الذي يصنع الفارق.

وإذا انتقلنا إلى الحكامة الداخلية للهيئة، فإننا نجد أن مجلس الهيئة قد اضطلع بدور مهم في التخطيط والتقييم والمصادقة على البرامج والميزانيات والآراء والتعاونيات. إن إصدار 60 قراراً في فترة محدودة يعكس دينامية

الداخلية والجماعات الترابية والبنيات الأساسية برسم مشروع القانون المالي 2026.

وقبل التطرق إلى تفاصيل الميزانية، لا بد من التأكيد على الانتصار الدبلوماسي التاريخي الذي حقته المملكة المغربية، بقيادة صاحب الجلالة الملك محمد السادس، أيده الله ونصره، والذي تجسد في القرار الأممي رقم 2729 الذي أكد مغربية الصحراء وأعاد الحق إلى أصحابه بعد سنوات طويلة من الادعاءات المغرضة التي حاول خصوم وحدتنا الترابية ترويجها على الساحة الدولية. ويأتي هذا الانتصار نتيجة رؤية سياسية متبصرة ومجهود دبلوماسي متواصل، ويعكس حكمة جلالة الملك وحرصه الدائم على حماية وحدة المملكة وسيادتها. ونحن نرى في هذا الانتصار دعامة إضافية لتأكيد أهمية وزارة الداخلية في المحافظة على الأمن الوطني وترسيخ الاستقرار السياسي، بما يضمن تفعيل السياسات العمومية وتسيير الشأن المحلي بكفاءة وعدالة.

وهي مناسبة كذلك لتسليط الضوء على الدور الحيوي الذي تضطلع به وزارة الداخلية في حماية أمن المملكة واستقرارها والحفاظ على النظام العام وضمان استمرارية المرفق العمومي وتنفيذ السياسات العمومية على المستوى الترابي، بما يسهم في تحسين ظروف حياة المواطنين وحماية مكتسبات الدولة وتحقيق التنمية الشاملة والمستدامة على صعيد جميع الجهات.

إننا في الفريق الاستقلالي نشيد بالدور البارز الذي تقوم به الأجهزة الأمنية الوطنية، بما فيها الأمن الوطني والدرك الملكي والقوات المساعدة والوقاية المدنية، والتي أصبحت نموذجاً للاحترافية واليقظة في حماية المواطنين والممتلكات ومكافحة الجريمة المنظمة والإرهاب والتدخل لمواجهة الكوارث الطبيعية والاجتماعية وضمان استقرار الوطن وسلامة المواطنين. ويأتي هذا الأداء المتميز نتيجة التكوين المستمر للأطر الأمنية والتجهيز اللوجستي والتفتي، مع ما يتمتع به الجهاز الأمني من احترافية عالية وقدرة على التكيف مع مختلف التحديات.

كما نثمن مجهودها في تأطير الانتخابات المقبلة وضمان نزاهتها وشفافيتها وتعزيز الجهوية المتقدمة وتمكين الجماعات الترابية، من خلال صندوق التجهيز والتضامن بين الجهات، بما يتيح لهذه الجماعات تنفيذ مشاريعها وفق خصوصيات كل جهة وبكفاءة عالية. كما نثمن متابعة وتنفيذ المشاريع الملكية المهمة، بما في ذلك تأهيل الأحياء الناقصة التجهيز ودعم الوسط القروي وتحسين البنية التحتية وخدمات القرب، بما يعكس الرؤية الملكية السامية لتحقيق العدالة المحلية وتقليص الفوارق بين الجهات والمناطق، وهي توجهات أكدها جلالته الملك، أيده الله.

السيد الرئيس المحترم؛

لقد أظهرت الوزارة قدرة واضحة على تدعيم الجهوية المتقدمة، من خلال متابعة عمل الولاة والعمال ورؤساء الجماعات ودعم قدراتهم التخطيطية والتنفيذية وتفعيل أدوات المراقبة والمتابعة على المستوى المحلي وتعزيز

الحكومة، والبرلمان، والقطاع الخاص، والقضاء، والمجتمع المدني، والإعلام، والمجتمع ككل.

إن بناء دولة قوية وعادلة لا يمر فقط عبر تطوير النصوص والقوانين، بل عبر ترسيخ ثقافة النزاهة وإعادة بناء الثقة بين المواطن ومؤسسات الدولة وضمان شفافية التدبير العمومي، وتحقيق العدالة الاجتماعية والقطع مع مظاهر الإفلات من العقاب ومأسسة قيم الاستحقاق والكفاءة وتحديث الإدارة وتفعيل الرقمنة وربط المسؤولية بالمحاسبة بشكل حقيقي وليس شكلياً. كما أن نجاح الهيئة في مهمتها يحتاج إلى دعم سياسي ومؤسسي قوي يضمن استقلاليتها، ويوفر لها الموارد الكافية، ويجعل توصياتها جزءاً من القرار العمومي.

إن ما نطمح إليه جميعاً هو بناء مغرب لا يُعاق فيه الصالح بفساد المسيء، ولا يُعطل فيه الإصلاح بسبب مصالح ضيقة، ولا يُختزل فيه الفعل العمومي في إجراءات شكلية، بل يقوم على كفاءة التدبير ووضوح السياسات ونزاهة المسؤولين. هذا طموح كبير، لكنه ليس بعيد المنال إذا توفرت الإرادة السياسية، وتكاملت الجهود، وتأسس وعي جاعي يعتبر أن مكافحة الفساد ليست ترفاً، بل ضرورة لبقاء الدولة واستمرار التنمية.

ومن هذا المنبر، نعبّر عن دعمنا للهيئة الوطنية للنزاهة والوقاية من الرشوة ومحاربتها وعن تقديرنا للدور الذي تقوم به، ونؤكد في الوقت نفسه على ضرورة تقوية قدراتها وتعزيز شراكاتها وضمان انخراط كل المؤسسات في رؤيتها وتفعيل توصياتها وربط المخرجات التشريعية بالأثر الحقيقي. كما ندعو إلى مراجعة شاملة للاستراتيجية الوطنية للنزاهة، على ضوء المؤشرات الدولية، وتطور التشريعات، وحاجيات الواقع، ومتطلبات النموذج التنموي الجديد، حتى تكون هذه الاستراتيجية أكثر انسجاماً وواقعية ووضوحاً.

إن الرهان اليوم ليس فقط على محاربة الفساد، بل على بناء نموذج مؤسسي يضمن القوة على الدولة، ويجعل من النزاهة ثقافة عامة، ويعزز الثقة لدى المواطن في أن بلاده تسير في الاتجاه الصحيح. ولن يتحقق ذلك إلا إذا جعلنا من النزاهة قيمة كبرى ومن الشفافية قاعدة ومن المحاسبة ممارسة طبيعية ومن تساوي الفرص حقاً مصاناً للجميع.

■ ثالثاً، مداخلة الفريق في مناقشة مشاريع الميزانيات الفرعية المندرجة ضمن اختصاصات لجنة الداخلية والجماعات الترابية والبنيات الأساسية:

قطاع الداخلية:

السيد الرئيس المحترم؛

السيد الوزير المحترم؛

السادة المستشارون المحترمون؛

يشرفني أن أ تدخل باسم الفريق الاستقلالي للوحدة والتعادلية بمجلس المستشارين في مناقشة الميزانيات الفرعية التي تدخل في اختصاص لجنة

الإدارية وضمان جودة الخدمات وتبسيط المساطر وتعزيز المشاريع التنموية المجالية لدعم الأحياء الناقصة التجهيز والوسط القروي وتحسين البنية التحتية والخدمات الأساسية، إلى جانب إشراك المواطنين في وضع السياسات المحلية عبر برامج تشاركية واستطلاعات الرأي وحملات توعية، بما يعزز الثقة بين المواطن والدولة ويحقق الاستقرار الاجتماعي، مع متابعة دقيقة لجميع المشاريع الوطنية والبرامج الملكية لضمان تنفيذها وفق أهدافها الاستراتيجية وتحقيق الأثر المنشود على التنمية المحلية والجهوية، وتعزيز الجبايات المحلية بطريقة عادلة وفعالة لضمان قدرة الجماعات على تمويل مشاريع التنمية والقضاء على دور الصفيح.

إن دعم وزارة الداخلية ليس مجرد خيار سياسي، بل هو ضرورة وطنية لضمان الأمن والاستقرار والتنمية، ونحن ملتزمون، ضمن الأغلبية الحكومية، بالوقوف إلى جانب الوزارة بكل مواردنا السياسية والإدارية لضمان نجاح مهماتها الوطنية وتحقيق أهداف التنمية المجالية وتعزيز الحكامة الفعالة على المستوى المحلي والجهوي.

وختاماً، فإن نجاح وزارة الداخلية في أداء مهماتها الوطنية يعكس قوة الدولة ومتانة مؤسساتها ويضمن الثقة بين المواطن ومؤسسات الدولة ويحقق استقرار الوطن ويعزز التنمية العادلة والشاملة على صعيد جميع الجهات، ويجعل المغرب، بفضل يقظة أجهزته وإصرار أبنائه، واحة أمن واستقرار وازدهار لكل مواطنيه.

ونحن كفرق استقلالي نؤكد التزامنا الكامل بدعم الوزارة، لنظل درع الوطن الحامي ورافعة التنمية وضمانة الاستقرار، في حاضر مزدهر ومستقبل واعد، مستنيرين بتوجيهات صاحب الجلالة الملك محمد السادس، أيده الله، الداعية إلى مواصلة دعم الأجهزة الأمنية وتحقيق التنمية المجالية والتقريب من المواطن لضمان العدالة الاجتماعية والتنمية المستدامة، والقضاء على مظاهر السكن غير اللائق.

قطاع التجهيز والماء:

السيد الرئيس المحترم؛

أما ما يتعلق بقطاع التجهيز والماء، فإننا في الفريق الاستقلالي نعتبر هذه الفرصة مناسبة للإشادة بالمعطيات القيمة، التي وردت في عرض السيد الوزير المحترم، التي تظهر بشكل جلي أن قطاع الماء والتجهيز قطاع حيوي، يضطلع بدور مهم في التنمية الاقتصادية والاجتماعية للبلاد، وذلك من خلال ارتباطه الوثيق بعناصر التنمية ومساهمته وخلق مناخ الاستثمار والرفع من تنافسيته - كما سبق أن أشرت - فإن قطاع التجهيز والماء قطاع حيوي واستراتيجي، وعليه فإننا سنناقش كل قطاع على حدة.

قطاع الماء:

إنه من خلال حجم المشاريع المنجزة من أجل ضمان الأمن المائي، يتأكد

التنسيق بين السلطات الترابية لتنفيذ السياسات العمومية، بما يضمن تنزيل البرامج والمشاريع الوطنية، وفق خصوصيات كل جهة وتحقيق أهداف التنمية المستدامة، انسجاماً مع توجيهات جلالة الملك. كما قامت الوزارة بمتابعة وتنفيذ عدد من المشاريع الملكية الهامة، بما في ذلك مشاريع تأهيل الأحياء الناقصة التجهيز وتنمية الوسط القروي، وتحسين البنية التحتية الأساسية وتوفير خدمات القرب، وتأهيل المشاريع الحضرية الكبرى وتوسيع برامج التعليم والصحة والبنية التحتية في المناطق النائية، وهو ما يعكس حرص جلالة الملك، أيده الله

كما عملت الوزارة خلال السنة الماضية على تعزيز نظام الجبايات المحلية، بما يسهم في تحسين الموارد المالية للجماعات الترابية، ويضمن قدرتها على تمويل مشاريع التنمية المحلية، مع الحرص على الشفافية والعدالة في تحصيلها، بما ينعكس إيجاباً على توفير الخدمات الأساسية للمواطنين وتحقيق تنمية مستدامة. وقد أبدعت الوزارة كذلك في محاربة السكن غير القانوني ودور الصفيح، من خلال برامج تهدف إلى إيواء الأسر في إطار مدن منظمة وتأهيل الأحياء الهشة وتقليص الفوارق الاجتماعية والاقتصادية، وهي سياسات تتماشى مع توجيهات جلالة الملك.

وكان للوزارة دور محوري في الإعداد القانوني والتنظيمي للانتخابات النيابية المقبلة، بما يضمن نزاهتها وشفافيتها، ويمثل احتراماً للمعايير الديمقراطية ويعزز مشاركة المواطنين في العملية السياسية، وهو ما شدد عليه جلالة الملك، أيده الله. كما أطلقت الوزارة برامج لتحسين جودة الخدمات الإدارية المقدمة للمواطنين، من خلال الرقمنة وتسهيل الإجراءات الإدارية وتبسيط المساطر وتنفيذ خدمات القرب، بما يضمن الوصول السريع والفعال للمواطنين والمقاولات إلى الخدمات الأساسية ويعزز الثقة بين المواطنين والإدارة الترابية. وإلى جانب ذلك، أسهمت الوزارة عبر مختلف الأجهزة الأمنية في استتباب الأمن والاستقرار على مستوى جميع الجهات، من خلال تدخلات سريعة وفعالة ومكافحة الجريمة المنظمة والإرهاب وتأمين الحدود وحماية الممتلكات وتنفيذ برامج التكوين والتأهيل للأطر الأمنية، بما يجعل هذه الأجهزة نموذجاً يحتذى به على الصعيد الوطني والدولي.

إننا، كفرق استقلالي، نرى أنه من الضروري للسنة المالية القادمة تعزيز أداء وزارة الداخلية، عبر عدة محاور، تتمثل في ضمان توفير الموارد البشرية والمالية للوزارة والعمال ورؤساء الجماعات لتمكينهم من التخطيط والمتابعة والتنفيذ الفعال للمشاريع والسياسات العمومية وتعزيز الرقابة على صرف الميزانيات لضمان تحقيق الأهداف المرجوة والاستثمار المستمر في التكنولوجيا الحديثة للأجهزة الأمنية وتوسيع برامج التكوين والتأهيل للأطر الأمنية لمواجهة جميع التحديات الأمنية والطبيعية والاجتماعية بكفاءة عالية، بما يحفظ أمن المواطنين واستقرار الوطن. كما ينبغي مواصلة تحسين البنية التحتية الرقمية للإدارة الترابية وإحداث منصات إلكترونية متكاملة لتسهيل الإجراءات

إنه فيما يتعلق بقطاع الموانئ والمنشآت البحرية، ومن باب الإنصاف، فإنه قد عرف خلال السنوات الأخيرة وبالذات خلال الفترة التي تشرفت فيها، السيد الوزير، بالإشراف على هذه الوزارة، فقد عرف طفرة نوعية في تطوير بنياته المينائية، سواء على مستوى إنجاز موجودة أو صيانة وتأهيل موانئ أخرى، ذلك أن الميناء الأطلسي بالداخلية الذي يوجد في المراحل الأخيرة من الإنجاز والميناء المتوسطي بطنجة، الذي أضفى منصة لوجيستية عالمية يضعان المغرب ضمن الدول الرائدة في هذا المجال.

كما أن الموانئ الجهوية الأخرى كلها تؤكد أن بلادنا تعزز مكانتها كمركز بحري وتجاري استراتيجي في حوض البحر الأبيض المتوسط، وعلى الواجحة الأطلسية، هذه المشاريع المينائية الكبرى لا تخدم فقط الاقتصاد الوطني، بل تعزز جاذبية المغرب للاستثمارات الأجنبية وتفتح آفاقا جديدة للتصدير والتبادل التجاري، لذا ندعو السيد الوزير إلى:

- الاستمرار في الاستثمار في البنية التحتية والتكنولوجيات الحديثة لضمان موقع تنافسي عالمي؛

- الارتقاء بالموانئ كفاعل جيو اقتصادي قادر على التكيف مع التحولات العالمية والمساهمة في تعزيز مكانة المغرب كجسر بين الشمال والجنوب. إن الخلاصة الكبرى وهي أن الموانئ لم تعد مجرد فضاءات مادية لعبور السلع والبضائع، بل أصبحت فضاءات استراتيجية تحتل رهانات السيادة الاقتصادية والتنمية والتموقع الدولي، ومن ثم فإن مسارها في المغرب ليس سوى بداية مرحلة جديدة، سيكون على الفاعلين العموميين والخواص وعلى النخب الاقتصادية والسياسية أن يواصلوا استثمارها بحكمة وبعد نظر، فالرهان اليوم لم يعد يقتصر على امتلاك موانئ حديثة، بل جعلها محركات فعلية لتحول اقتصادي شامل وضمان أن يظل المغرب في موقع متقدم ضمن خريطة المبادلات العالمية وفي قلب دينامية التكامل الإفريقي - الأوروبي - الأطلسي التي ترسم ملامح المستقبل.

قطاع المقاتل:

السيد الرئيس المحترم؛

إنه لا بد من الإشارة إلى التدهور الذي تعرفه المقاتل ببعض جهات المملكة والاستغلال العشوائي الذي تتعرض له، الأمر الذي يفوت على الدولة موارد مالية مهمة، رغم الجهود التي تبذلونها، السيد الوزير المحترم، في هذا الباب.

قطاع الأرصاد الجوية:

إن هذا القطاع له درجة كبيرة من الأهمية بالنظر إلى الأدوار التي يضطلع بها، غير أن هناك بعض المناطق تفتقر إلى المعدات والتجهيزات اللازمة. وبهذا يسعد الفريق الاستقلالي للوحدة والتعادلية أن يصوت على ميزانية هذا القطاع الحيوي بالإيجاب وشكرا.

بكل جلاء الإدارة القوية للحكومة ومن خلالها الوزارة التي تشرفون عليها في تنفيذ التوجيهات الملكية السامية، حيث إنه، خلال هذه السنوات التي توليت فيها تسيير شؤون الوزارة، تم تشييد عدد كبير من السدود الكبرى والمتوسطة والصغيرة التي مكنت من رفع المخزون المائي ينضاف إلى هذا إطلاق مشاريع مهيكلية لتحلية مياه البحر في مدن ككادير، الدار البيضاء، الداخلة، سيدي إفني والعيون، إضافة إلى الجهود المبذولة والمتسارعة لتمكين العالم القروي وتزويده بالماء الشروب، مع دعم مشاريع إعادة استعمال المياه العادمة المعالجة في سقي المساحات الخضراء وتلبية حاجيات القطاع الفلاحي.

السيد الوزير المحترم؛

إنه على الرغم من هذه الجهود التي لا ينكرها أحد، فإن التحديات لا تزال كبيرة، ذلك أن التغيرات المناخية التي تعرفها بلادنا وتوالي سنوات الجفاف سبب في تفاقم أزمة ندرة المياه في بعض المدن والقرى على حد سواء، ولذا ندعو السيد الوزير المحترم إلى تعميم السدود التلية، لتقوية الموارد المائية المحلية، وعلى وجه الخصوص في المناطق الجبلية والجافة والواحات.

السيد الرئيس المحترم؛

إن السياسة المائية ليست مجرد سياسة قطاعية فقط، بقدر ما هي شأن مشترك يهم مختلف القطاعات الحكومية والجماعات الترابية، كما أكد على ذلك جلالة الملك محمد السادس، حفظه الله، ومع ما يتطلب ذلك من الالتئانية وتضافر الجهود ولا سيما مع القطاعات الحكومية المكلفة بالفلاحة والصناعة والسياحية، خاصة فيما يتعلق بالاستغلال المعقل للموارد المائية وحمايتها من التبذير والاستغلال العشوائي، مع ترتيب الأولويات بضمان الأمن المائي وتحقيق الاكتفاء الذاتي.

السيد الوزير المحترم؛

إنه وللحفاظ على هذه الثروة الوطنية التي لا استغناء عنها لا بد من مكافحة مظاهر التبذير وسوء الاستعمال وهذا ما تقومون به.

قطاع الطرق:

السيد الرئيس المحترم؛

إنه لا يختلف اثنان في كونه قطاع يلعب دورا مهما أساسيا في التنمية الاقتصادية والاجتماعية لبلادنا، باعتباره من أهم الهياكل الأساسية التي تعتمد عليها خطط التنمية، وفي هذا المضمار لا بد من الإشادة بالتقدم والتطور الحاصلين في هذا المجال، ذلك أن الوزارة بذلت مجهودات مشهودة من أجل تحسين جودة الطرق سواء السريعة منها أو الوطنية أو ما يخص فك العزلة عن العالم القروي، وذلك من خلال الميزانية التي تم رصدها في هذا الباب.

قطاع الموانئ:

السيد الرئيس المحترم؛

قطاع النقل واللوجستيك:

وفيما يخص قطاع النقل واللوجستيك، فإننا، السيد الوزير المحترم، نثمن الجهود التي تبذلونها منذ توليكم تدبير هذا القطاع، ونؤكد لكم بالفعل بأن قطاع النقل واللوجستيك أخذ مكانة محورية في عهد الحكومة الحالية، نظرا لتعدد المشاريع الاستراتيجية التي أطلقها، والتي منحت بلدنا موقعا تنافسيا على مستوى تطوير النقل الجوي ورفع عدد الرحلات الجوية وتحديث أسطول النقل الطرقي وتعزيز النقل السككي بقطارات البراق، والتي شهدت توسعا وتمديدا للخطوط الرابطة بين المدن في إطار العرس الرياضي العالمي الذي يستعد له المغرب بكل إرادة وجدية.

وضمن هذه الطفرة أضخى النقل الطرقي رافعة أساسية في الاقتصاد الوطني ومساهما مهما في توفير فرص الشغل. موازاة مع ذلك، لا يجادل أحد في الدور الهام والكبير الذي تلعبه المقاولات العاملة في مجال النقل بكل أصنافه، سواء من حيث توفير الخدمات للمواطنين وبالجودة المطلوبة أو من حيث ضمان استدامة حركية السلع كسلسلة مهمة في الاقتصاد الوطني.

وفي هذا الباب نشيد بالدور الهام الذي قامت به الوزارة، من خلال تعزيز الشراكة بين القطاعين العام والخاص، وذلك بهدف تطوير القطاع، وجعله في مستوى المنافسة.

السيد الرئيس المحترم؛

ولكي نرتقي بقطاع النقل الطرقي، لابد من تخصيص دعم استثنائي لفائدة مهنيي النقل الطرقي من أجل الارتقاء به.

إننا، السيد الوزير المحترم، واعون بكون الوزارة لا تدخر أي جهد في سبيل تجويد خدمات النقل الطرقي، من خلال وضعها خططا استراتيجية تهدف إلى زيادة الاستثمار، حيث تتضمن هذه الخطط تعزيز التمويل وتوجيه الموارد نحو مشاريع حيوية، حيث تستند هذه الجهود إلى تحقيق نمو اقتصادي مستدام وزيادة القدرة التنافسية للمغرب.

السيد الرئيس المحترم؛

إنه على الرغم من المجهودات المبذولة، فإن قطاع النقل الطرقي مازال يواجه العديد من الإكراهات، ذلك أن الرهان الحقيقي يكمن في تحسين جودة الخدمات وضمان أثر ملموس للاستثمارات العمومية على حياة المواطنين، من خلال سياسات تراعي العدالة المجالية وتستجيب لتطلعات المهنة والسكان المحلية في مختلف مناطق المغرب.

السيد الرئيس المحترم؛

التخطيط التشاركي والشفافية في التدبير هي المداخل الأساسية لإرساء قطاع نقل طرقي حديث آمن ومستدام يليق بمستقبل المغرب.

السيد الرئيس المحترم؛

إننا ننوه بالجهود المبذولة لتأهيل أسطول النقل المهني، حيث استفاد عدد

كبير من برامج تجديد العربات، مما انعكس إيجابا على جودة الخدمات والتنافسية الاقتصادية وسلامة التنقلات.

السيد الرئيس المحترم؛

إن قطاع النقل بواسطة التطبيقات الذكية أصبح واقعا لا يمكن تجاهله، إذ يلجأ إليه عدد كبير من المواطنين والزوار، غير أن غياب تنظيم قانوني له يخلق فوضى ومشاكل متكررة، لذا نطلب بفتح نقاش وطني جاد لتقنية هذا النوع من النقل بما يضمن المنافسة العادلة وحماية المستخدمين والعاملين في هذا المجال.

النقل بالعالم القروي:

إن النقل القروي يعد اللبنة الأساسية لتحقيق العدالة المجالية وتقليص الفوارق الترابية بين العالمين القروي والحضري، ذلك أن ولوج المواطن القروي لخدمة نقل عمومي منظم وآمن وذو جودة شرط أساسي للكرامة الإنسانية ومقدمة ضرورية للإدماج الاقتصادي والاجتماعي.

النقل السككي:

إنه خلال هذه الفترة نلاحظ أن قطاع النقل السككي ببلادنا عرف طفرة نوعية على مستوى البنيات التحتية والخدمات، تجسدت في إطلاق خطوط فائقة السرعة وتحديث محطات القطارات وفق معايير عصرية، إلى جانب تحديث جزء كبير من حظيرة العربات والقاطرات، حيث ساهمت هذه المشاريع في تحقيق أرقام قياسية غير مسبوقة، مما يعكس التطور المتسارع الذي يعرفه هذا القطاع الحيوي.

السيد الرئيس المحترم؛

لا شك أن حجم الاستثمارات التي يقوم بها المكتب الوطني للسكك الحديدية ستساهم بدون ريب في تعزيز البنية التحتية الوطنية وتدعيم تنافسية الاقتصاد الوطني، وفي هذا المضمار نعبر عن اعتزازنا بالدينامية الإيجابية التي أطلقها صاحب الجلالة، نصره الله من خلال إعطاء انطلاقة مجموعة من المشاريع السككية الهيكلة منها على وجه الخصوص بناء محطات جديدة وتأهيل محطات قائمة، إلى جانب تمديد الخط السككي الفائق السرعة من القنيطرة إلى مراكش.

النقل الجوي:

إننا نعتز بالتطور الذي عرفه قطاع النقل الجوي ببلادنا، وذلك من خلال تنويع الخطوط الملكية المغربية كأفضل شركة طيران إفريقية، وهو ما يعكس مكانة المغرب الرائدة في القارة.

السيد الرئيس المحترم،

إن الاتفاق المبرم بين الدولة والمكتب الوطني للمطارات يمثل رهانا

المعتمدة وخلق تناسق وتناغم بالجمال. إننا وإن كنا ندعم مختلف توجهات هذه الحكومة، وتبنى اختياراتها ونثق في استراتيجيتها، فإننا نثمن المجهودات المبذولة من قبلكم على رأس هذا القطاع الحيوي، يتجلى ذلك بوضوح من خلال اعتمادكم مقارنة تشاركية والمضي والاستمرار في مد جسور الحوار مع مختلف الشركاء بهدف تطوير استراتيجيات التمدين والسكن.

السيد الرئيس المحترم؛

إننا نجتمع اليوم بعد أن مر وقت كاف على إطلاق الحوار الوطني للتعيم والإسكان، كما أنه يأتي في ظرف تحول فيه دعم الدولة بخصوص السكن من دعم المقاولات والشركات إلى الدعم المباشر للفئات المقبلة على اقتناء السكن الأول، في إطار برنامج 2028/2024 تنفيذا لتعليمات جلالة الملك، نصره الله.

السيد الرئيس المحترم؛

إن الاستفادة من الدعم المباشر أمر مهم يروم تمكين المواطنين في إطار البرنامج الجديد، الذي أعلن عنه جلالة الملك محمد السادس، نصره الله، المخصص لتسهيل ولوج الطبقات الاجتماعية ذات الدخل المنخفض والطبقة المتوسطة إلى السكن وتقليص العجز السكني وتسريع وتيرة استكمال برنامج مدن بدون صفيح. وكما لا يخفى عنكم، فإن هذا البرنامج الجديد الممتد من سنة 2024 إلى سنة 2028 يهدف إلى تجديد المقاربة المتعلقة بالمساعدة على تملك السكن ودعم القدرة الشرائية للأسر، من خلال مساهمة ومساعدة مالية مباشرة للمقتني، حيث يستفيد منه المغاربة المقيمون بالمغرب أو الخارج، الذين لا يتوفرون على سكن، ولم يسبق لهم الاستفادة من مساعدة خاصة بالسكن، حيث يتم تحديد مبالغ المساعدة حسب قيمة السكن الذي يتم اقتناؤه، وفي هذا الإطار أصدرت وزاراتكم مذكرة في هذا الباب تحدد شروط الاستفادة الخاصة بالدعم المباشر لاقتناء السكن الرئيسي.

إننا نسجل بإيجابية المقاربة الجديدة المبنية على دعم الطلب، بدل دعم العرض التي كان معمولاً بها، ما يحسن من القدرة الشرائية للمواطنين، ويرفع كذلك من جودة العرض السكني، ويعدد الاختيارات بالنسبة للمستفيدين. كما نثمن استهداف تعزيز القدرة الشرائية للمواطنين الموجهة للسكن، الأمر الذي سيخلق زخا ودينامية اقتصادية كبيرة في هذا القطاع الحيوي داخل المنظومة الاقتصادية الوطنية، ستساهم لا شك في تمكينه (قطاع السكن) من تجاوز أزمة الركود التي يعاني منها، وهو الوضع الذي سينعكس بشكل إيجابي على النمو والتشغيل:

إلا أنه إلى جانب هذه الإيجابيات هناك بعض الملاحظات:

- محدودية الغلاف المالي المخصص لدعم السكن على أساس سنوي؛
- عدم وضوح الإجراءات المتعلقة بربط الاستفادة من المنحة؛
- عدم وضوح الإجراءات المتعلقة بتنفيذ البرنامج لفائدة العالم القروي، خاصة في ظل اشتراط السكن المحددة في سنة 2023 دون أي مراعاة لطبيعة

استراتيجيا، يهدف في أفق 2030، إلى جعل المغرب مركزا إقليميا للنقل الجوي والسياحة العالمية، مثمّن الجهد المبذولة من لدن الحكومة والفاعلين المؤسساتيين في دعم هذا التوجه الاستراتيجي، كما نشيد في هذا الباب بالمشاريع الملكية الجديدة وتوسعة عدد من المطارات، وفي طليعتها محطة مطار الدار البيضاء الجديدة ومطار أكادير المسيرة، التي ستمكن من استيعاب الطائرات الضخمة واستقبال مزيد من المسافرين في ظروف مريحة وآمنة.

النقل البحري:

السيد الرئيس المحترم؛

كما هو في علمكم، فإن قطاع النقل البحري يضطلع بدور هام في حركة المبادلات التجارية الخارجية، حيث يسهم بأكثر من 90% من حجم التجارة الخارجية للمملكة، عبر شبكة تضم أكثر من 40 ميناء على الواحيتين الأطلسية والمتوسطة، الأمر الذي يجعل هذا القطاع فاعلا أساسيا في تنشيط الدورة الاقتصادية الوطنية ورافعة أساسية للتنمية. وتنفيذا لتعليمات الملكية السامية، نشيد بما قمتم به، السيد لوزير المحترم، من خلال دراسة استراتيجية لتطوير أسطول وطني للملاحة التجارية يرقى إلى تعزيز السيادة البحرية ودعم التنمية الاقتصادية للمملكة.

قطاع اللوجستيك:

إننا نثمن التطور الذي عرفه هذا القطاع ودوره البارز والواضح في الرواج التجاري ودعم النمو الاقتصادي، كما أن القطاع عرف تطورا مطردا ناجم عن التطور الكبير في البنيات التحتية للموانئ والطرق والمناطق الصناعية.

السيد الرئيس المحترم؛

إننا، في الفريق الاستقلالي بمجلس المستشارين، نثمن عاليا المجهودات المبذولة من قبل الوزارة لتطوير هذا القطاع ليكون في مستوى الرهانات المستقبلية الكبيرة التي تنتظر بلادنا.

قطاع وزارة إعداد التراب الوطني والتعمير والإسكان وسياسة المدينة:

إننا، في الفريق الاستقلالي للوحدة والتعادلية، نعتبر أن تقييم قطاع الإسكان والتنويه بإنجازات المحققة فرصة لتقييم عمل الحكومة في هذا القطاع الحيوي الذي نعتبره على رأس التنمية ومؤشر مهم على تطورها في بلادنا.

السيد الرئيس المحترم؛

لا أحد يجادل في أهمية القطاع الذي تشرفون على تسييره، وذلك بالنظر إلى مساهمة الكبيرة في تنشيط الدورة الاقتصادية الوطنية وتشغيل عدد كبير من اليد العاملة على اختلاف مستوياتها، ينضاف إلى كون القطاع (الإسكان) يعكس الطموح الكبير للمواطنين في اقتناء سكن لائق يحمي كرامتهم.

إننا، في الفريق الاستقلالي، نعتبر أن قطاع الإسكان وإعداد التراب الوطني رافعة للتنمية، وذلك من خلال تحقيق تطوير للسياسات العمومية

أملنا كبير، السيدة الوزيرة المحترمة، في أنكم لن تدخروا أي جهد من أجل معالجة هذه الظاهرة.

الوكالات الحضرية:

السيد الرئيس المحترم؛

ولكون الوكالات الحضرية تقوم بعمل تقني وإداري وتوجيهي مهم، فإنه حان الوقت للتفكير في تعميمها على كافة الأقاليم، عوض أن تظل وتبقى جمهوية فقط، ولما التفكير في إحداث وكالات حضرية رقمية، وأكد أن مناسبة مناقشة مشروع القانون الجديد رقم 64.23 المتعلق بإحداث الوكالة الجهوية للتعمير والإسكان، ستكون فرصة لتعميق النقاش حول هذا الموضوع.

السيد الرئيس المحترم؛

وبناء على ما تم ذكره وعلى تقديرنا لمجهودكم المتميز، نعلن، كفريق استقلالي، تصويتنا بالإيجاب على ميزانية الوزارة متمنين لكم التوفيق والسداد.

السيد الرئيس المحترم؛

إن سياسة السكن الناجعة كما نراها وكما ندافع عنها، وكما نسعون إلى تحقيقها، هي تلك التي تضع المواطن البسيط في صلب اهتمامها وفي صميم توجهاتها، والتي تسعى إلى تحسين ظروف عيش كافة المواطنين، وفي نفس الآن تشجع على المساعدة المباشرة للأسر الهشة والمتوسطة، كما دعا إلى ذلك جلالة الملك، أيده الله ونصره.

وختاماً، فإننا، في الفريق الاستقلالي، سنصوت بالإيجاب على هذه الميزانيات الفرعية.

■ رابعاً، مداخلة الفريق في مناقشة مشاريع الميزانيات الفرعية المندرجة ضمن اختصاصات لجنة الخارجية والدفاع الوطني والمغاربة المقيمين بالخارج:

- وزارة الشؤون الخارجية والتعاون الإفريقي والمغاربة المقيمين بالخارج؛
- الوزارة المنتدبة لدى رئيس الحكومة المكلفة بإدارة الدفاع الوطني؛
- وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية؛
- المندوبية السامية لقدماء المحاربين وأعضاء جيش التحرير.

بسم الله الرحمن الرحيم

والصلاة والسلام على أشرف المرسلين.

السيد الرئيس المحترم؛

السيدات والسادة الوزراء المحترمون؛

السيدات والسادة المستشارون المحترمون؛

يشرفني أن أتدخل باسم الفريق الاستقلالي للوحدة والتعادلية لمناقشة الميزانيات الفرعية للقطاعات الوزارية المندرجة ضمن اختصاصات لجنة الخارجية والدفاع الوطني والمغاربة المقيمين بالخارج برسم السنة المالية 2026.

البناء والسكن في هذا المجال الترابي؛

- ملاحظة أخرى أساسية، السيدة الوزيرة، غياب أي التزام من طرف الحكومة لتفعيل آليات الضمان لدى الأبنك قصد الانخراط في تمويل السكن لفائدة ذوي الدخل المحدود قصد اقتناء السكن؛

- ارتفاع أسعار العقار الذي قد يقلل من أثر الدعم، ذلك أن المنحة قد لا تكفي لتغطية فارق الأسعار في المدن الكبرى، ينضاف إلى هذا محدودية العرض العقاري في بعض المناطق الأمر الذي يخلق فارقاً بين الطلب والدعم المتاح، زيادة على التعقيدات الإدارية، رغم الرقمنة، بحيث يبقى التعامل مع الموثقين والبنوك بطيئاً أو مكلفاً ثم خطر المضاربة العقارية من طرف بعض المنتعشين لرفع الأسعار.

السيد الرئيس المحترم؛

من بين التحديات والأكراهات التي تجابه عمل الوزارة ظاهرة المباني الآيلة للسقوط والانهيار، حيث أضحت من الظواهر العمرانية التي تعرفها بلادنا، ذلك أنها تفاقمت وأخذت في التنامي، مخلفة إلى جانب الإشكاليات والمعضلات الاجتماعية والاقتصادية العديد من المآسي والضحايا الأبرياء لاحتواء التداعيات السلبية لتطور هذه الظاهرة بمختلف المدن المغربية. ورغبة من الوزارة الوصية في معالجة الاختلالات التي أفرزها تدهور المشهد الحضري وتنافي ظاهرة البناء الآيل للسقوط، وتفادياً لتزايد حالات انهيار المباني، سواء داخل الأنسجة الحضرية العتيقة أو خارجها وللتقليل من أضرار ذلك على الممتلكات والأرواح، ولكي تكون مقارنة الوزارة مقارنة فنيّة بإيجاد حلول للحد من هذه الظاهرة، نقتراح أن تقوم الوزارة بشراكة مع جميع الفرقاء باعتماد مقاربات وتدخلات مباشرة وأخرى غير مباشرة، بالإضافة إلى إرساء آليات المراقبة التي نريدها كآليتي:

- القيام بإحصاء شامل ودوري ومحين لهذا النوع من المباني؛
- وضع استراتيجية للتدخل وإرساء مقارنة استباقية وتعزيز وتثمين دور اليقظة؛
- رصد الاعتمادات اللازمة لإنجاز الخبرات المتخصصة لهذه المباني لضبط وضعيتها ودرجة خطورتها؛
- إسكان وإيواء قاطني هذه الدور، وإذا كانت هذه المباني لا تستلزم الهدم، فإنه لا بد من تدعيم وتقوية هياكل البنايات أو ترميمها، حيث لا بد في هذا الإطار نهج مقارنة شمولية وتشاركية.

السيد الرئيس المحترم؛

إننا في الفريق الاستقلالي لا ننكر المجهودات التي تبذلها الحكومة من أجل معالجة هذه المعضلة، غير أن الواقع المعيش يفيد أن المعالجة تصطدم بإكراهات متعددة، تتجلى بالأساس في الطابع التطوري لهذا السكن، فضلاً عن ضعف ومحدودية الأسر المعنية وضعف انخراطها في برامج الوزارة.

السيد الرئيس المحترم؛
السيد الوزير المحترم؛

لا شك أن الميزانية الفرعية المخصصة لوزارة الخارجية والتعاون الإفريقي والمغاربة المقيمين بالخارج تعد من أهم القطاعات الوزارية بالنظر إلى حجم وطبيعة الاختصاصات التي تضطلع بها، والمرتبطة أساساً بالسيادة الخارجية، وهي مناسبة للتوجه بالشكر الجزيل للسيد الوزير ولباقي السيدات والسادة أطر الوزارة على كل المهام والإنجازات التي تحققت بفضل تفانيهم في خدمة الوطن على المستوى الدولي.

وهي مناسبة سنوية، تمكن من خلالها الوقوف على ما تحققت طيلة السنة الماضية من العطاءات والانتصارات المستمرة لوزارة الخارجية وللدبلوماسية الرسمية وما تم تحقيقه من نتائج وإنجازات. وفي هذا الإطار لا بد أن نثمن الجهود المبذولة من أجل الدفاع عن القضايا والمصالح الوطنية وإشعاع صورة بلادنا بالخارج ورعاية مصالحها الحيوية، في انسجام تام مع روح الدستور ومع التوجيهات الملكية السامية والبرنامج الحكومي.

وكما هو معهود فيها، فقد أثبتت السياسة الخارجية المغربية، وبفضل حنكة جلالة الملك محمد السادس ورؤيته المتبصرة، إنجازات تاريخية، جعلت المغرب يحظى بمكانة معتبرة على المستوى الإقليمي والدولي ورقماً في معادلة السياسة الدولية.

وبهذه المناسبة، نود تهنئة جلالة الملك محمد السادس، نصره الله، وتهنئة أنفسنا والشعب المغربي قاطبة بالنصر المبين الذي تحققت بفضل قرار مجلس الأمن رقم 2797 الصادر في 31 أكتوبر 2025، والذي شكل منعطفاً تاريخياً في مسار قضيتنا الوطنية الأولى، قضية الصحراء المغربية.

إننا، في الفريق الاستقلالي للوحدة والتعادلية، نعزّز ونفتخر بكل هذه الإنجازات غير المسبوقة والتطورات الإيجابية لفائدة قضيتنا الوطنية الأولى. وفي هذا الإطار نثمن عالياً مضامين الخطاب الملكي السامي بهذه المناسبة التاريخية المجيدة في شأن قضية وحدتنا الترابية بإقرار الحكم الذاتي، باعتباره حلاً سياسياً، حيث أعلن جلالتة هذا اليوم التاريخي "عيد الوحدة". كما يتزامن هذا الحدث الكبير مع احتفال الشعب المغربي بالذكرى 50 لمحنة المسيرة الخضراء المظفرة والذكرى الثمانين لعيد الاستقلال المجيد.

السيد الوزير المحترم؛

لا بد أن نتوجه إليكم بالشاء والتقدير على عملكم الدؤوب، وعلى الجهود المتواصلة التي بذلتموها ولازمتم تبذلونها في الدفاع عن وحدتنا الترابية، وفي ترسيخ مبادرة الحكم الذاتي كحل وحيد وواقعي ودائم لهذا النزاع المفتعل.

إن ما تحققت اليوم من اعتراف أممي صريح بجديّة وصدقية الطرح المغربي، هو ثمرة عمل دبلوماسي متواصل، يقوده جلالة الملك محمد السادس، نصره الله، بحكمة وبعد نظره وصره وتفانيه في تدبير هذا الملف الشديد الحساسية، منذ اعتلائه عرش أسلافه الميامين، وتواكبه وزارتم بكفاءة عالية.

إننا في الفريق الاستقلالي نرى أن القرار الأممي 2797 لا يمثل نهاية الطريق، بل هو بداية مرحلة جديدة تتطلب منا جميعاً، حكومة وبرلماناً ومجتمعاً مدنياً، أن نضاعف الجهود وأن نرتقي بخطابنا الدبلوماسي إلى مستوى التحديات المقبلة، لأن هذا القرار ليس مجرد وثيقة تقنية، بل هو انتصار دبلوماسي تاريخي يضع المغرب في موقع قوة تفاوضية، ويؤكد أن المستقبل الدبلوماسي لقضيتنا الوطنية يسير نحو مزيد من الاعتراف الدولي بمبادرة الحكم الذاتي كحل نهائي، وأن مرحلة ما بعد القرار الأممي تعد بحق مرحلة حزم وبقطة دبلوماسية مشتركة، تقتضي القيام بمجموعة من التدابير:

1 - تكثيف الاتصالات البرلمانية الدولية: أصبح لزاماً علينا اليوم أن نكثف اتصالاتنا مع البرلمانات الصديقة في مختلف أنحاء العالم وأن نعمل على حشد الدعم لقضيتنا الوطنية داخل المؤسسات التشريعية الدولية؛

2 - تعزيز الدبلوماسية الموازية: البرلمان المغربي يجب أن يكون شريكاً أساسياً لوزارة الخارجية، عبر مجموعات الصداقة البرلمانية والزيارات الرسمية والمشاركة في المنتديات الدولية، حتى يكون صوت المغرب مسموعاً في كل المحافل؛

3 - توسيع دائرة الاعترافات: القرار الأممي يشكل أرضية صلبة لتشجيع مزيد من الدول على فتح قنوات في العيون والداخلية، وهو ما يتطلب عملاً دبلوماسياً منسقاً بين الحكومة والبرلمان؛

4 - توظيف التنمية كحجة دبلوماسية: المشاريع الكبرى في الأقاليم الجنوبية، من ميناء الداخلة الأطلسي إلى الطاقات المتجددة، يجب أن تُعرض أمام العالم كدليل عملي على جدية المغرب في جعل الحكم الذاتي إطاراً للتنمية والاندماج؛

5 - مواجهة المناورات: خصوم المغرب سيحاولون التشويش على هذا الانتصار، ومن واجبنا أن نكون يقظين وأن نرد بخطاب موحد، قوي، ومبني على الشرعية الدولية.

السيد الرئيس المحترم،

أثبت الواقع الملموس أن هذه النجاحات والإنجازات الدبلوماسية التي تحققت بفضل التوجيهات الملكية المتبصرة والقوية، وبتضافر جهود وزارة الخارجية مع الدبلوماسية البرلمانية الموازية الداعمة للدبلوماسية الرسمية، ضمن التعاون والتوازن بين المؤسسات التشريعية والتنفيذية، وهو توجه كما سبق وأكدنا يستلزم مواصلة تكثيف الجهود من أجل اليقظة والتعبئة الشاملة لكشف المؤامرات التي تحاك ضد وحدتنا الترابية.

ومن هذا المنطلق، فإن سفراء وقناصل بلادنا بمختلف الدول الأجنبية مدعوون اليوم إلى مواصلة القيام بأدوارهم بشكل قوي ومكثف، مع مضاعفة جهودهم بتوجيهاتكم الرسمية، من أجل التصدي لمختلف مناورات أعداء وحدتنا الترابية على جميع الأصعدة.

السيد الرئيس المحترم؛

الله، عن إحداث المؤسسة المحمدية للمغاربة المقيمين بالخارج، باعتبارها الجهة الوحيدة المكلفة بإعداد الإستراتيجية الوطنية للمغاربة المقيمين بالخارج والزراع التنفيذى للسياسات العمومية في هذا المجال.

إن هذه المبادرة الملكية تستهدف تحسين مستوى التواصل والخدمات المقدمة للجالية، مما سيقوي العلاقة بين مغاربة العالم بوطنهم الأم. وحفاظا على استمرار هذا الارتباط والتواصل، فإن الوزارة مدعوة إلى توطيد هذه العلاقات ومساعدة المغاربة المقيمين بالخارج على التمسك بهويتهم والحفاظ على حقوقهم المكتسبة والدفاع عن مصالحهم وتقوية علاقاتهم بوطنهم الأم وبالهوية المغربية وأيضاً تسهيل وتيسير زياراتهم الفصيلة، خصوصاً تلك التي تتم في إطار عملية عبور "مرحبا"، والتي تنظم تحت الرعاية الفعلية لصاحب الجلالة الملك محمد السادس، نصره الله وأيده.

ويبقى أن نشير في باب علاقة المغرب بجاليته المقيمة بالخارج، أنه قد بات من الضروري الانكباب على مراجعة مجموعة من اتفاقيات الحماية الاجتماعية الموقعة بين المملكة المغربية وبلدان إقامة مغاربة العالم، وذلك حياً لحقوقهم ومصالحهم.

السيد الرئيس المحترم؛

إن مناقشة الميزانية الفرعية المخصصة للوزارة المكلفة بإدارة الدفاع الوطني تمثل فرصة سنوية، نثمنها عالياً من خلالها كل الجهود التي تبذلها هذه الوزارة، تحت القيادة الرشيدة لجلالة الملك، نصره الله. كما نستشرف من خلالها مختلف المشاريع والبرامج المراد إنجازها برسم السنة المالية المقبلة.

كما هي مناسبة نود أن نقدم تحية إجلال واعتزاز للقوات المسلحة الملكية والدرك الملكي والقوات المساعدة الباسلة، لما تضطلع به من مهام جليلة من أجل صيانة الوحدة الوطنية والدفاع عن مصالحه الحيوية، تحت القيادة الرشيدة لصاحب الجلالة القائد الأعلى للقوات المسلحة الملكية ورئيس أركانها العامة.

السيد الوزير المحترم؛

والملاحظ أن تألق المؤسسة العسكرية المغربية لم يقتصر فقط على الدفاع عن السيادة والوحدة الترابية والوطنية وتحقيق الأمن الخارجي لبلادنا، بل تعداه إلى التميز في الشق الإنساني، وهنا لابد أن نستحضر كل المساهمات الجليلة للقوات المسلحة الملكية في البعثات الأممية لحفظ السلام، بمشاركة فاعلة ومتميزة بقوات عسكرية لها تدريب على أعلى مستوى من المهنية والاحترافية والتدخل السريع تحت القيادة الرشيدة لجلالة الملك، نصره الله وأيده، لمساعدة ضحايا الأوبئة والتصدي لكل تداعيات الزلازل والكوارث الطبيعية، وهو أبغ دليل وشاهد على هذه الدينامية والفعالية التي راكمتها قواتنا المسلحة في عدة مواقف ضمن هذا الشق الإنساني، الذي لا يمكننا أمامه إلا الانحناء للقوات المسلحة الملكية المغربية، تقديراً لجهودها في الدفاع عن السيادة الوطنية والترابية وحفظ الأمن والسلام بالعالم، بكل

ولا يسعنا، في الفريق الاستقلالي، إلا أن نشيد عالياً بالمواقف المغربية المعلنة تجاه مختلف القضايا الدولية، والتي أسهمت في تعزيز موقعه كبلد مسؤول وذو مصداقية، وفق النهج الذي رسمه له صاحب الجلالة، نصره الله، لكي يكون الوطن على الصورة التي نعتز بها اليوم.

بالرغم من التحديات الدولية والصعوبات الإقليمية والجهوية، فقد عملت بلادنا دائماً على تكريس قيم التضامن والتعاون والتمسك بالحل السلمي للنزاعات واحترام سيادة الدول ووحدتها الترابية واستقلالها السياسي.

وفي هذا الإطار، فإن ما تمر به فلسطين الشقيقة من محنة إنسانية وسياسية غير مسبقة يضع على عاتقنا مسؤولية مضاعفة الدفاع عن الحقوق المشروعة للشعب الفلسطيني، وفي مقدمتها حقّه في إقامة دولته المستقلة وعاصمتها القدس الشرقية. والمغرب، بقيادة جلالته الملك محمد السادس، رئيس لجنة القدس، ظل ثابتاً في مواقفه، مدافعاً عن القضية الفلسطينية في مختلف المحافل الدولية، ومقدماً الدعم الميداني والإنساني عبر وكالة بيت مال القدس الشريف.

إن مركزية القضية الفلسطينية في الدبلوماسية المغربية ليست مجرد شعار، بل هي التزام راسخ يجمع بين الحكومة والبرلمان، ويعكس عمق التضامن الشعبي والرسمي مع الشعب الفلسطيني. ومن هنا، فإن تقوية موارد دبلوماسيتنا هو أيضاً تعزيز لقدرتها على مواصلة نصرته هذه القضية العادلة والتصدي لمحاولات تهميشها أو الالتفاف على حقوق الفلسطينيين.

السيد الرئيس المحترم؛

فيما يتعلق بالجالية المغربية المقيمة بالخارج، نلاحظ أن علاقة مغاربة العالم بوطنهم الأم المغرب ذات أهمية خاصة، بأبعاد كبرى اجتماعية وثقافية واقتصادية، فضلاً عن بعدها السياسي، لأن جاليتنا تمتاز بتشبثها بهويتها وارتباطها القوي ببلادها، وتحظى باهتمام مولوي سامي حريص على الارتقاء بمختلف السياسات العمومية الموجهة للمغاربة المقيمين بالخارج. ويتجلى الاهتمام والعناية السامية التي يوليها جلالته الملك، نصره الله وأيده، لهم من خلال حرصه على مصالحهم وحقوقهم، باعتبارهم أبناء هذا الوطن، ولكونهم سفراء لبلدهم المغرب.

وبالرغم من تقلدهم مختلف مناصب المسؤوليات في بلدان إقامتهم، فالمغاربة عرفوا بوفائهم الدائم وارتباطهم بوطنهم الأم وتمسكهم بمقدساته ودفاعهم المستمر والدائم لمصالحه العليا.

وفي هذا الاتجاه نستخلص من مضامين الخطاب الملكي (افتتاح الدورة الخريفية من السنة التشريعية 2024/2025)، الرؤية الإصلاحية التي أطلقها جلالته من أجل التجاوب مع انتظارات الجالية المغربية وتقوية إدماجها في الدينامية التنموية والاستثمارية للمغرب، عن طريق إعادة هيكلة مجلس الجالية المغربية بالخارج كمؤسسة دستورية مستقلة، كما أعلن جلالته الملك، نصره

حزم وفعالية وكل إنسانية.

السيد الوزير المحترم؛

وبهذه المناسبة، نشيد بافتتاح المؤسسة العسكرية من خلال الوزارة المنتدبة المكلفة بالدفاع على نظيراتها في الدول الشقيقة والصديقة، عملاً بتعليمات القائد الأعلى ورئيس أركان الحرب العامة للقوات المسلحة الملكية، جلالة الملك، نصره الله وأيده، للتعاون وتبادل الخبرات، حيث أصبحت بلادنا اليوم شريكا فاعلا وموثوقا عالميا في عمليات حفظ السلام في جميع أنحاء العالم بقوات عسكرية أبانت عن تدريب عال ومستوى متميز من المهنية والاحترافية.

السيد الرئيس المحترم؛

إننا في الفريق الاستقلالي، وبعد قراءة مضامين الميزانية نسجل أن الحكومة التزمت بالقيام بعدة إجراءات وتدابير مالية بأوامر من جلالة الملك، نصره الله، والتي تهم الرفع من الاعتمادات المالية المخصصة لهذا القطاع الحيوي. وفي هذا الإطار، نثمن الرفع من الميزانية المخصصة لقطاع الدفاع، وهذه المبادرة الهامة نعزز بها ونثمن كل هذه التدابير والإجراءات التي من شأنها تحقيق تطور مستمر، يعكس جودة تكويننا العسكري والعمل دائما على تأهيله وترقيته، عبر التكوين والتكوين المستمر في مختلف التخصصات التقنية والتكنولوجية المتطورة، على اعتبار أن هذه التدابير هي من الأولويات لكي تظل القوات المسلحة الملكية قوية وحاجزا منيعا، تنكسر دونه كل الأطماع الخارجية، وتقوم بمهامها بنجاحة ومهنية عالية، حماية للسيادة المغربية وحفاظا على المؤسسات الشرعية والدفاع عن الوحدة الترابية.

كما نسجل إيجابية دينامية هذا القطاع وحيويته المتمثلة في العمل على اقتناء وإصلاح معدات القوات المسلحة الملكية ودعم تطوير الصناعة الدفاعية الوطنية المبنية على التحديث الشامل وتعزيز السيادة الصناعية الوطنية، علما أن التحولات التي أضحت تعرفها السياسة الدفاعية لبلادنا تفرض استثمار كل الطاقات والقيام بكل الاستعدادات لمواجهة كل التحديات الخارجية، في ظل التوترات الدولية والتقلبات الجيوسياسية التي تفرضها المرحلة الراهنة.

السيد الرئيس المحترم؛

السيد الوزير المحترم؛

في إطار هذه المناسبة السنوية، نغتنم الفرصة لطرح موضوع بالغ الأهمية، ألا وهو الأمن السيبراني وتعزيز الحماية المعلوماتية في بلادنا.

لقد أصبح الفضاء الرقمي اليوم ساحة جديدة للصراع، حيث تتعرض الدول والمؤسسات والأفراد لهجمات إلكترونية، تهدف إلى تعطيل الخدمات، سرقة البيانات أو المساس بالسيادة الوطنية. ومن هذا المنطلق، فإن الأمن السيبراني لم يعد خياراً تقيئاً، بل ضرورة استراتيجية لحماية الوطن والمواطنين. لقد أولت بلادنا أهمية قصوى لهذا المجال، تحت القيادة الرشيدة لجلالة

الملك محمد السادس، نصره الله، وقد حققت تقدماً ملحوظاً، إلا أنها لا تزال تواجه تحديات مستمرة في مكافحة التهديدات الإلكترونية، فطبيعة الهجمات السيبرانية المتطورة تفرض تكيفاً دائماً وانسجاماً مع السياق الدولي واستثماراً في الحلول التقنية والموارد البشرية، إضافة إلى تعزيز التعاون الوطني والدولي لضمان وضعية سيبرانية متينة.

إننا اليوم أمام تحديات جسيمة تتطلب:

- تعزيز التعاون بين المؤسسات الوطنية لضمان حماية شاملة للبنية التحتية الرقمية؛

- تطوير التشريعات والقوانين لمواكبة التطورات السريعة في مجال الأمن السيبراني؛

- الاستثمار في البحث العلمي والتكوين لإعداد جيل جديد من الخبراء القادرين على مواجهة التهديدات المعلوماتية؛

- توسيع التعاون الدولي والإقليمي، لأن التهديدات السيبرانية عابرة للحدود ولا يمكن مواجهتها إلا بتنسيق جماعي.

إننا اليوم كبرلمانيين مدعوون إلى دعم هذه الجهود عبر تشريعات قوية، ميزانيات مخصصة ورقابة فعالة، حتى نضمن أن يظل المغرب في موقع متقدم إقليمياً ودولياً في مجال الأمن السيبراني.

فلنكن جميعاً على وعي بأن حماية الوطن اليوم لا تقتصر على السلاح والحدود، بل تشمل أيضاً حماية البيانات والمعلومات، وهي مسؤولية جماعية تتطلب تعبئة شاملة.

السيد الرئيس المحترم؛

السيد الوزير المحترم؛

ولكي لا تفوتنا الفرصة نود الإشادة والتنويه بكل المبادرات القيمة التي تم اتخاذها وتبججيات سامية من جلالة الملك محمد السادس، نصره الله، القائد الأعلى للقوات المسلحة الملكية ورئيس أركانها العامة، التي تروم تحسين الوضعية المادية والاجتماعية للعسكريين، وفاء وعرفانا لما قدموه ولا يزالون يقدمونه من تضحيات جسام، في سبيل الحفاظ على وحدة الوطن وضمان أمنه واستقراره ومن أجل تنمية قدراتهم الميدانية ورفع مستوى كفاءتهم وجاهزيتهم للدفاع عن حوزة الوطن والذود عن وحدته الترابية.

السيد الرئيس المحترم؛

السيد الوزير المحترم؛

تشكل مناقشة الميزانية الفرعية المخصصة لوزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية فرصة سنوية ننتهزها في الفريق الاستقلالي والوحدة والتعددية لشكر السيد الوزير، ومن خلاله الأطر والعاملين بالقطاع، على كل الجهود التي يبذلونها في سبيل النهوض بالشأن الديني ببلادنا، تحت القيادة الرشيدة لأمير المؤمنين الملك محمد السادس نصره الله وأيده، سواء على مستوى إدارة الوقف أو إدارة المساجد أو تطوير البرامج والمناهج التعليمية أو تعزيز

السيد الرئيس المحترم؛

السيد الوزير المحترم؛

إننا، في الفريق الاستقلالي، نثمن العناية الخاصة التي توليها الوزارة، عملا بالتعليمات الملكية السامية لمؤسسات التعليم العتيق التي تعتمد التربية الدينية في التنشئة على القيم والمحافظة على هوية الأمة ومرجعيتها الثقافية وخصوصيتها الحضارية، ومن شأنها خلق أجيال معتدلة، لأن المرحلة الراهنة التي نمر بها جد دقيقة من حيث التحولات الفكرية والمغالطات العقائدية في ظل العولمة وتداعياتها الاجتماعية والثقافية والفكرية.

ولعل أبرز دور لهذا القطاع يتمثل في الحفاظ على المرجعية الدينية للمملكة المركزة على السنة والمذهب المالكي والعقيدة الأشعرية والمحفزة على الاجتهاد، وفق مقاصد الشريعة السمحة والاعتدال والوسطية والتسامح، بعيدا عن كل تشدد أو تطرف أو غلو.

السيد الرئيس المحترم؛

تعد تجربة المغرب في مجال تأهيل الحقل الديني تجربة رائدة، تحت قيادة أمير المؤمنين، صاحب الجلالة الملك محمد السادس، نصره الله، لا سيما من خلال الاهتمام بتكوين الأئمة والمرشدين والمرشحات، فعن طريقهم يتم نشر قيم الإسلام السمحة وترشيد الوعي الديني والاجتماعي، لمعالجة مستجدات العصر والتحديات التي تواجه المجتمع.

إن اعتماد هذه البرامج التكوينية لتأهيل الأئمة والخطباء سيسهم في بناء نخبة دينية قادرة على أداء دورها الاجتماعي والتنويري بفعالية في بلادنا أمام كل هذه التحديات.

وفي هذا الإطار نثمن عاليا هذه التوجهات التي اتبعتها بلادنا في سبيل الارتقاء بالحقل الديني والحفاظ على كل القيم الدينية.

وتجدر الإشارة إلى أن العصر البشري يشكل إحدى ركائز هذا الإصلاح الذي يفرض إبلائه كل العناية والاهتمام، وذلك بالعمل على تحسين الوضعية الاجتماعية والمادية للفقامين على هذا الشأن، علما أن ورش إصلاح الحقل الديني يتأسس على فعالية العصر البشري وتأهيله لكي يقوم بالأدوار المنوطة به على أحسن وجه.

وفي هذا الاتجاه نلاحظ أن الوزارة قد اهتمت بالنهوض بالأوضاع المادية والاجتماعية والصحية لفئة القيمين الدينيين ببلادنا، من خلال اتخاذ جملة من المبادرات والإجراءات فعلى المستوى المادي، عرفت المكافآت تحسنا ملحوظا حيث ارتفع الغلاف المالي السنوي المخصص لمكافآتهم، كما أصبح القيمين الدينيون يتوفرون على تأمين صحي وفي إطار الخدمات الاجتماعية التي تقدمها مؤسسة محمد السادس للنهوض بالأعمال الاجتماعية للقيمين الدينيين يستفيد جميعهم من إعانات مادية عن العجز والوفاة، وهذا التوجه يكرس مفهوم العدالة الاجتماعية الذي تنتهجه بلادنا. ويبقى أهم إنجاز يستحق الإشادة هو أن القيمين الدينيين أصبحوا يتوفرون على إطار قانوني في شأن تنظيم

الوعي الديني والتواصل مع الجالية المغربية في الخارج أو تنظيم موسم الحج وغيرها من المهام التي تدخل في إطار الاختصاصات التي يضطلع بها هذا القطاع.

وفي إطار تنظيم موسم الحج، لا بد أن نسجل إيجابية الجهود التي تبذلها الوزارة لكي يؤدي الحجاج شعائرهم في أحسن الظروف ولضمان سلامتهم. ونحن اليوم نناقش ميزانية الوزارة الوصية على هذا القطاع، نود مواصلة بذل المزيد من الجهود وتطويرها لتعزيز خدمات الحج المقدمة للحجاج، مثل:

- توفير أماكن إقامة مريحة وآمنة، وتحسين خدمات النقل والتغذية؛
- تقديم برامج تأطير ديني لتعزيز تجربتهم الروحية وتقديم التوجيهات الدينية اللازمة؛

- العمل على مضاعفة الجهود لتعزيز الرعاية الصحية للحجاج من خلال توفير المستشفيات والمراكز الصحية المجهزة بشكل جيد؛

- تطوير تقنيات توفير المعلومات الكافية للحجاج حول المناسك والتعليمات والاحتياطات الصحية والسلامة؛

- الحرص على التواصل الفعال بين الوزارة والحجاج المغاربة لضمان تلبية احتياجاتهم وتقديم المساعدة عند الحاجة.

السيد الرئيس المحترم؛

السيد الوزير المحترم؛

إننا، في الفريق الاستقلالي، نثمن عاليا العناية الفائقة التي تنهجها الوزارة من أجل تأهيل الحقل الديني وتطويره وتجديده، فهو ورش يعد من الأوراش، التي تبرز بشكل جلي المقاربة الرشيدة لصاحب الجلالة الملك محمد السادس، من أجل ضمان تدبير جيد للشأن الديني يتماشى مع متطلبات العصر، وينسجم تمام الانسجام مع ثوابت هوية المملكة، التي تشكلت على امتداد تاريخها العريق والحرص على تحصين المواطن والمجتمع ككل من نزعات التطرف والانغلاق والجهل، وذلك عبر الاهتمام بالمساجد وحمايتها وتعزيز أدوارها، على اعتبار أنها فضاءات للعبادة والتوجيه والإرشاد ومحو الأمية.

يحظى المسجد بمكانة عظيمة لدى المسلمين، كفضاء لأداء الشعائر الدينية ولما له من دور فعال في التربية والتوعية وتصحيح المفاهيم الخاطئة والتنشئة على المبادئ والقيم، وخاصة المرتبطة بالوطن والولاء له، بما يتماشى وخصوصيات النموذج المغربي في مجال الشأن الديني، النموذج المعتدل والرصين، نموذج ديني متفرد يقوم على تحصين المواطن والمجتمع من نزعات التطرف والغلو، نحو التسامح والانفتاح وقبول الآخر والإيمان بالاختلاف والاختلاف رحمة، الأمر الذي سيتحقق أكيد بالعناية بالمساجد، وبالمناسبة لا بد أن نؤكد على ضرورة تسريع عملية إعادة تأهيل ما تبقى من المساجد المتضررة جراء زلزال الحوز، دون إغفال باقي المساجد الآيلة إلى السقوط في باقي ربوع المملكة، والتي تتطلب أيضا التأهيل والإصلاح.

القطاع لنوجه تحية إكبار وإجلال لأسرة المقاومة واستعراض ما قدمته من خدمات جليلة للوطن، وهي فرصة أيضا نستحضر من خلالها دروس الماضي النضالي المشرف، لنستلهم منه قيم الكفاح والمقاومة والتصدي لأعداء الوطن، ومن خلالنا كل الأجيال الصاعدة، ولكي نستدير بها في حياتنا الحاضرة ونستشرف بها المستقبل لتحقيق آمال وطموحات وطننا المغرب، عن طريق مواصلة التعبئة المستمرة بما يخدم الصالح العام لبلادنا.

لهذا فإن تقوية الروح الوطنية وأسس المواطنة الحققة هو السبيل لمواجهة التحديات وكسب رهانات الحاضر والمستقبل، تحت القيادة الحكيمة والرشيدة لجلالة الملك محمد السادس، نصره الله، فمَنْد تولى جلالتة عرش أسلافه الميامين، وهو يحرص على بناء وإعلاء صرح المغرب الحديث والارتقاء به في مصاف التقدم والازدهار لترسيخ دولة الحق والقانون وتوطيد دعائم البناء الديمقراطي والمؤسسي وتطوير وتأهيل قدراته الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والبشرية وتعزيز مكاسبه في كل مجالات التنمية المستدامة.

السيد الرئيس المحترم؛

السيد المندوب السامي المحترم؛

فيما يتعلق بالميزانية الفرعية للمندوبية السامية لقدماء المقاومين وجيش التحرير، لابد أن نمن المبادرات التي تعزز الحكومة القيام بها لفائدة قدماء المقاومين وجيش التحرير لتحسين ظروفهم المادية والاجتماعية، عن طريق حزمة من التدابير والإجراءات، تفعيلها للرعاية والعباية التي يولها صاحب الجلالة الملك محمد السادس، نصره الله، لهذه الفئة من المواطنين ولتنزيل دعائم وأسس الدولة الاجتماعية، فالمندوبية السامية واعية بضرورة الانخراط في هذا الورش الملكي الكبير والتاريخي، الذي يعتبر بحق ثورة اجتماعية وتنموية.

ومن هذا المنطلق، تؤكد على المندوبية السامية بضرورة مواصلة النهوض بأوضاع أسرة المقاومة المعيشية عن طريق توسيع سلة الخدمات من قبيل السكن ورخص النقل العمومي، وذلك بالتنسيق مع القطاعات الحكومية والاستفادة من خدمات المكتب الوطني للسكن الحديدي بشكل أفضل، الاستفادة من السكن الاقتصادي لتحقيق أسسط شروط العيش الكريم.

ونعتبر في الفريق الاستقلالي للوحدة والتعادلية أن مواجهة هذه المتطلبات بما يتماشى وركائز الحماية الاجتماعية ويسمح بالنهوض بأوضاع هذه الفئة الاجتماعية يتطلب الزيادة في الميزانية المخصصة للمندوبية السامية لقدماء المقاومين وأعضاء جيش التحرير، على اعتبار أنها بحق استثمارا عموميا وواجبا وطنيا لا ينبغي التعامل معه من زاوية مالية ضيقة، بل احتسابا للمدلول الاجتماعي لهذا المجال الوطني، بأعجاده التاريخية والحضارية والفكرية والثقافية والقيمية.

السيد الرئيس المحترم؛

إن أهمية حفظ الذاكرة الوطنية تكمن في كونه سياسة عمومية تقتضي

مهامهم وتحديد وضعياتهم وواجباتهم ويضمن حقوقهم.

إننا في الفريق الاستقلالي للوحدة والتعادلية نمن هذا التوجه عاليا ونؤكد على ضرورة مواصلة القيام بهذه الإجراءات التي من شأنها تحسين وضعية هذه الشريحة من المواطنين، التي تحظى بمكانة رمزية واعتبارية في المجتمع، على اعتبار أن القيم الدينية لهم أصول تاريخية متجذرة ممتدة في الزمان والمكان، بما لهم من مسؤوليات اجتماعية ودينية وروحية وثقافية، إلى جانب اضطلاعهم بمهام المساعدة في الأماكن المخصصة لشعائر الدين الإسلامي، وكل هذه المهام الجليلة تسهم في الحفاظ على الأمن الروحي والديني لبلادنا ونشر النموذج المغربي المتميز بالاعتدال، ومحاربة كل أشكال التطرف. الأمر الذي يفرض بذل المزيد من الجهود للنهوض بأوضاع هذه الفئة من المجتمع، لأنها لازالت تعاني من هزلة وضعف المكافآت، مما يتطلب معالجة هذه الوضعية، عن طريق إعادة النظر في القانون المنظم للقيمين الدينيين بما يضمن الزيادة في التعويضات وتسوية وضعية الأئمة المجازين.

السيد الرئيس المحترم؛

السيد الوزير المحترم؛

فيما يتعلق بمغاربة العالم، نود من الوزارة الوصية على الحقل الديني مواصلة العمل واتخاذ كل التدابير لضمان تأطير ديني سليم لهم، يراعي متطلبات الارتباط الديني والثقافي بالوطن الأم، ويستجيب لمقتضيات الانتماء لبلدان الإقامة وأداء شعائرهم الدينية، ويضمن لهم الأمن الروحي، في ظل الإسلام الوسطي المعتدل، بشكل يستوعب انتظاراتهم الدينية في ظل مختلف التحولات الفكرية التي يعيشها العالم.

لنا فإن عملية التأطير الديني لمغاربة العالم تفرض أداها بما تقتضيه التحولات التي طرأت على العالم بشكل عام، من أجل الحفاظ على الهوية الدينية للجالية وتوثيق صلتها بوطنها الأم. فالمرجو ألا يقتصر هذا التأطير على المستوى الموسمي خلال شهر رمضان فقط، بل يجب أن يتواصل خلال فترات معينة من السنة، عن طريق إقامة ندوات وموائد مستديرة، مع توسيع دائرة الأفراد المستهدفين من عملية التأطير الديني، ليشمل فئة الجيل الثالث وعلى الأخص الجيل الرابع من مغاربة المهجر، ويكون التأطير مؤسسا على رؤية إنسانية وحضارية للدين، ترسخ قيم العيش المشترك في إطار مجتمع مدني متعدد الإثنيات.

السيد الرئيس المحترم؛

السيد المندوب السامي المحترم؛

في البداية نتوجه بالشكر والامتنان لأسرة المقاومة وجيش التحرير وبالترحم على أرواح الشهداء منهم، لما قدموه من تضحيات لاستقلال وخدمة الوطن، الأمر الذي يستلزم الاهتمام بهذه الفئة ومدها بكل الدعم والعناية.

في إطار الحفاظ على الذاكرة الوطنية التاريخية، إننا، في الفريق الاستقلالي للوحدة والتعادلية، ننتهز فرصة مناقشة الميزانية الفرعية لهذا

حول مستقبل الوطن، باختلالات المدرسة العمومية اليوم وتحديات تعميم التعليم الأولي وتجويد ظروف الأساتذة والأطر الإدارية والتربوية وورش إصلاح المناهج وموقع البحث العلمي والابتكار في النموذج التنموي الجديد، كلها قضايا تحدد قدرة بلادنا على تحقيق العدالة الاجتماعية وتكافؤ الفرص والنهوض بالرأس المال البشري الذي دعا إليه جلالة الملك، نصره الله، في أكثر من مناسبة.

إن مناقشتنا، اليوم، لهذا القطاع تأتي في لحظة دقيقة تتقاطع فيها مجموعة من الإصلاحات الكبرى كتنزيل النظام الأساسي الجديد لأطر التربية والتكوين واعتماد الجيل الجديد من المناهج والارتقاء بالتميز والبحث العلمي وتوسيع رقعة التعليم الأولي في العالم القروي وتحسين الحكامة وتجويد الخدمات التربوية عبر الرقمنة وتحديث أساليب التدريس.

وانطلاقاً من مسؤوليتنا السياسية، ومن دورنا الرقابي والتقييمي، نعتبر أن هذه الميزانية يجب أن تكون مدخلا لتسريع الإصلاح وتجاوز الأعطاب البنيوية وليس فقط الاستجابة للحد الأدنى من الالتزامات، فمنظومتنا التربوية، رغم الجهود المبذولة والإصلاحات المتتالية التي عرفتها منذ عقود، ورغم الإرادة السياسية القوية المعبر عنها في الخطاب الملكية السامية والبرامج الحكومية المتعاقبة، لا تزال تعاني من اختلالات بنيوية عميقة، تحول دون تحقيق الأهداف المرجوة من خارطة الطريق 2022-2026 والقانون الإطار رقم 51.17 المتعلق بمنظومة التربية والتكوين والبحث العلمي، فالمؤشرات الدولية والوطنية تكشف عن تراجع مقلق في جودة التعليم ومستوى التحصيل الدراسي لدى التلاميذ المغاربة، مقارنة بأقرانهم في دول ذات مستويات تنمية مماثلة أو حتى أقل، كما نسجل بقلق بالغ تفاقم ظاهرة الهدر المدرسي التي لا تزال تنخر المنظومة التربوية، خاصة في المستويات الإعدادية والثانوية، حيث يغادر آلاف التلاميذ والتلميذات مقاعد الدراسة سنوياً دون تحقيق الحد الأدنى من الكفايات الأساسية، مما يساهم في إعادة إنتاج دوائر الفقر والهشاشة الاجتماعية، كما نسجل استمرار الفوارق المجالية الصارخة بين الوسطين القروي والحضري، حيث لا تزال الساكنة القروية، وخاصة الفتيات، تعاني من صعوبات جمة في الولوج إلى تعليم جيد ومنصف بسبب بعد المؤسسات التعليمية، وضعف البنيات التحتية، وغياب النقل المدرسي في العديد من المناطق النائية.

من جهة أخرى، نشدد على أن نجاح هذه الاستحقاقات الرياضية الكبرى، سواء كأس إفريقيا أو كأس العالم، يتركز بالأساس على العنصر البشري والموارد البشرية المؤهلة والكفؤة، فلا يمكن لأي منشأة رياضية، مهما بلغت حداتها وتطورها، أن تحقق النجاح المطلوب دون توفر الكفاءات البشرية القادرة على تسييرها وتديرها بالشكل الأمثل، ولهذا فإننا ننبه إلى الضرورة الملحة للاستثمار المكثف في تكوين وتأهيل الموارد البشرية في القطاع الرياضي بجميع مكوناته وتخصصاته.

التعبئة من طرف عدة فاعلين، مع الاعتماد على القنوات التلفزية الوطنية عبر المواكبة المستمرة واعتماد التكنولوجيا الحديثة لإغناء الرصيد التاريخي والتعريف بقضية الوحدة الترابية ومستجداتها.

وفي الختام، لا بد أن ننوه بما تم تحقيقه من استجلاب للوثائق والمخطوطات الموضوعية في مراكز الأرشيف الأجنبية.

كما نؤكد على ضرورة العمل على نشر القيم الوطنية وثقافة المواطنة الفعالة، من خلال إحداث متاحف وفضاءات سوسيو ثقافية للمقاومة، وفي هذا الإطار نود من المندوبية السامية أن تعمل على إقامة شراكات مع مختلف الأكاديميات والجامعات لتدوين وتوثيق ذاكرة المقاومة.

واعتباراً لكل هذه المضامين التي تمت مناقشتها، والتي نتمنى عالياً، سنصوت بالإيجاب على هذه الميزانيات برسم السنة المالية 2026. والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

■ خامساً، مداخلة الفريق في مناقشة مشاريع الميزانيات الفرعية المندرجة ضمن اختصاصات لجنة التعليم والشؤون الثقافية والاجتماعية:

- قطاع التربية الوطنية والتعليم الأولي والرياضة؛
- قطاع الصحة والحماية الاجتماعية؛
- قطاع الشباب والثقافة والتواصل؛
- قطاع التضامن والإدماج الاجتماعي والأسرة؛
- قطاع التعليم العالي والبحث العلمي؛
- الإدماج الاقتصادي والمقاولة الصغرى والتشغيل والكفاءات.

بسم الله الرحمن الرحيم.

السيد الرئيس المحترم؛

السيدات والسادة الوزراء المحترمين؛

السيدات والسادة المستشارين المحترمين؛

يشرفني أن أتدخل باسم الفريق الاستقلالي للوحدة والتعادلية من أجل مناقشة ميزانية القطاعات التي تدخل في اختصاص لجنة التعليم والشؤون الثقافية والاجتماعية في سياق مناقشة مشروع القانون المالي 2026.

قطاع التربية الوطنية والتعليم الأولي والرياضة:

السيد الرئيس المحترم؛

قطاع التربية الوطنية والتعليم الأولي والرياضة قطاع نعتبره في صلب رهانات الدولة الاجتماعية وركيزة أساسية لبناء مغرب جديد يستثمر في الإنسان، ويؤسس لجودة التعليم، ويهيئ لجيل قادر على المنافسة والإبداع في عالم سريع التحول.

إن الحديث عن هذا القطاع ليس حديثاً تقنياً أو محاسبياً، بل هو نقاش

السيد الرئيس المحترم؛

إننا نسجل استمرار ظاهرة الاكتظاظ في الأقسام الدراسية، خاصة بالمؤسسات التعليمية بالمناطق الحضرية والشبه حضرية، حيث يصل عدد التلاميذ في بعض الأقسام إلى أكثر من خمسين تلميذا، مما يجعل من المستحيل على الأطر التربوية تقديم تعليم فردي فعال أو متابعة شخصية للتلميذ. هذا الوضع يؤثر سلبا على جودة التدريس، ويحول دون تطبيق البيداغوجيات الحديثة القائمة على التفاعل والمشاركة والتعلم النشط، كما أن الخصاص المهول في الموارد البشرية، وخاصة في التخصصات العلمية والتقنية، يفاقم من حدة هذه الأزمة، حيث نجد مدرسين يكلفون بتدريس مواد خارج تخصصاتهم الأصلية، مما ينعكس سلبا على جودة التعليم وعلى دافعية المتعلمين، واذ نتمنى إطلاق الحكومة لمشروع مدارس الريادة كمؤذج تربوي متقدم يهدف إلى الرقي بالممارسة التعليمية وإرساء معايير الجودة والإنصاف والابتكار في المنظومة التربوية المغربية، هذا المشروع الطموح، الذي يستهدف إحداث آلاف المدارس الريادية عبر مختلف ربوع المملكة، يحمل في طياته وعودا كبيرة بتحسين المردودية التربوية وتعزيز الإنصاف التربوي، فإن الواقع الميداني، يكشف عن تحديات حمة وعراقيل متعددة تعيق التزليل الأمثل لهذا المشروع الواعد.

أما على مستوى البنيات التحتية، فنسجل أن العديد من مدارس الريادة لا تتوفر على التجهيزات الأساسية اللازمة من مختبرات علمية مجهزة وقاعات للمعلومات ومكتبات غنية بالموارد التربوية وفضاءات للأنشطة الموازية والفنية والرياضية، كما أن صيانة هذه المرافق وتحديث تجهيزاتها يتطلب ميزانيات مستدامة لم يتم تأمينها بشكل كافٍ.

أما على مستوى الموارد البشرية، فإن الأطر التربوية المعينة بهذه المدارس لم تستفد في الغالب من التكوين الكافي والمتخصص الذي يؤهلها للاشتغال وفق نموذج الريادة، والذي يتطلب إتقان البيداغوجيات النشيطة والتعليم بالمشروع والتقييم التكويني وتكنولوجيا المعلومات والاتصال في التعليم.

إننا ننسأل، السيد الرئيس المحترم، عن مدى تخصيص الموارد المالية الكافية لضمان استدامة هذه المؤسسات وتعميم التجربة وعن الآليات الدقيقة لتقييم أثر هذه المدارس على تحسين المردودية التربوية والحد من الفوارق الاجتماعية والمالية، لذلك، فإننا نشدد على أن نجاح مشروع مدارس الريادة يستلزم وضع دلائل مرجعية واضحة ومفصلة، وتوفير التكوين المستمر والمواكبة الميدانية للأطر التربوية والإدارية، وإحداث آليات فعالة للحكامة والتتبع والتقييم، وضمان انخراط جميع الفاعلين من آباء وأمهات وجمعيات المجتمع المدني والجماعات الترابية، كما ندعو إلى تعميم أفضل الممارسات المستخلصة من تجربة مدارس الريادة على باقي المؤسسات التعليمية، حتى لا تبقى هذه التجربة محصورة في جزر معزولة وسط محيط من الهشاشة والضعف.

السيد الرئيس المحترم؛

تشكل المناهج الدراسية والكتب المدرسية القلب النابض لأي منظومة تربوية ناجعة وفعالة، فهي الوعاء الذي تنتقل من خلاله المعارف والقيم والكفايات إلى المتعلمين والمتعلمات. ورغم المراجعات المتعاقبة التي عرفتها مناهجنا الدراسية والجهود المبذولة لتحديث محتويات الكتب المدرسية، فإننا نلاحظ أن هذه المضامين لا تزال تعاني من إشكاليات متعددة ومتشعبة تحد من فعاليتها وتأثيرها الإيجابي على تعلمات أبنائنا وبناتنا، فالكتب المدرسية في العديد من المواد والمستويات تفتقد للربط الوثيق بين المعارف النظرية والواقع المعيش للمتعلم، وتعتمد في الغالب على أسلوب التلقين والحفظ بدلا من تطوير مهارات التفكير النقدي والإبداعي وحل المشكلات واتخاذ القرار، فبعض المضامين لا تسير التطورات العلمية والتكنولوجية المتسارعة التي يشهدها العالم، ولا تستجيب لحاجيات سوق الشغل ومتطلبات الاقتصاد الوطني، في ظل التحول الرقمي والذكاء الاصطناعي والثورة الصناعية الرابعة. كما نسجل غياب التوازن في المعالجة بين مختلف الجوانب المعرفية والمهاراتية والوجدانية وضعف الاهتمام بالتربية على القيم والمواطنة وحقوق الإنسان والتنمية المستدامة والانفتاح على الثقافات والحضارات الإنسانية.

إننا نطالب بمراجعة شاملة وعميقة للمناهج التعليمية، تأخذ بعين الاعتبار التحولات العالمية الكبرى، وتعزز المكتسبات الحضارية والثقافية للمملكة المغربية بهويتها الغنية والمتعددة الروافد الأمازيغية والعربية والإسلامية والصحراوية الحسانية والأندلسية والمتوسطية والإفريقية، كما ندعو إلى إدماج فعلى وحقيقي للتكنولوجيات الحديثة والمحتويات الرقمية في العملية التعليمية التعلمية وإلى تطوير مضامين تربوية تعزز قدرات المتعلمين على التعامل مع الفضاء الرقمي بمسؤولية وأخلاقيات وتحصنهم ضد المخاطر المرتبطة بسوء استخدام التكنولوجيا.

إن الاستثمار في تطوير مناهج تربوية عصرية ومتطورة هو استثمار استراتيجي في مستقبل الأجيال القادمة وقدرتها على مواجهة تحديات القرن الواحد والعشرين والمساهمة في بناء مغرب الغد المزدهر والمنافس.

السيد الرئيس المحترم؛

نتوقف بشكل خاص عند قطاع التعليم الأولي، هذا القطاع الحيوي الذي أولاه صاحب الجلالة الملك محمد السادس، نصره الله، اهتماما استثنائيا ومتميزا، باعتباره اللبنة الأساسية والحجر الزاوية في بناء شخصية الطفل المتوازنة وإعداده للمسار التعليمي اللاحق وضمان تكافؤ الفرص منذ السنوات الأولى من عمره، فقد جاء في الخطاب الملكي السامي بمناسبة افتتاح الدورة الأولى من السنة التشريعية الثالثة من الولاية التشريعية العاشرة تأكيد واضح على ضرورة التسريع بتعميم التعليم الأولي وتحسين جودته، باعتباره رافعة أساسية للإصلاح التربوي الشامل، لكن هذا القطاع الاستراتيجي الحيوي يواجه تحديات كبرى ومعوقات جوهرية تعيق تعميمه على جميع الأطفال المغاربة البالغين سن التمدريس وتحول دون تحقيق الجودة المطلوبة والمرجوة في الخدمات

وفي تعزيز مكانة المملكة على الساحتين القارية والدولية وفي المساهمة في التنمية الاقتصادية والسياحية.

إن المغرب اليوم مقبل على استحقاقات رياضية قارية ودولية كبرى، ستضع المملكة تحت الأضواء العالمية، وتشكل فرصا تاريخية لإبراز قدراتنا التنظيمية والبنوية ولتعزيز الصورة المشرقة لبلادنا كقوة رياضية صاعدة ومؤثرة، فالمغرب يستعد لاستضافة كأس إفريقيا للأمم في دورة مقبلة، وهو استحقاق قاري كبير يحظى بمتابعة واسعة من طرف مئات الملايين من الأفارقة وعشاق كرة القدم عبر العالم هذا الحدث الرياضي الكبير يشكل فرصة ذهبية لإبراز القدرات التنظيمية الاستثنائية للمملكة ولتعزيز مكانتها كوجهة رياضية وسياحية وثقافية من الطراز الرفيع، ولتوطيد الروابط الأخوية والتضامنية مع الأشقاء الأفارقة. إن نجاح هذا الاستحقاق المهم يتطلب استعدادات شاملة ومتكاملة على جميع المستويات والأصعدة.

أما على مستوى البنيات التحتية الرياضية، فيتعين التسريع بإنجاز وتأهيل الملاعب والمنشآت الرياضية وفق المعايير الدولية المعتمدة من طرف الاتحاد الإفريقي لكرة القدم والاتحاد الدولي، مع ضمان توفير جميع المرافق الضرورية من مقصورات صحفية وقاعات للمؤتمرات الصحفية ومراكز للإعلام ومناطق مخصصة لكبار الشخصيات والضيوف الرسميين، كما يتطلب الأمر تطوير المنشآت الفندقية والسياحية لاستيعاب الوفود الرسمية والمنتخبات المشاركة والجمهير الإفريقية التي ستوافد على المملكة، مع ضمان مستوى خدماتي راق يليق بسمعة المغرب كبلد مضيف.

وإذا كانت كأس إفريقيا للأمم تمثل استحقاقا قاريا مهما، فإن استضافة المملكة المغربية، إلى جانب إسبانيا والبرتغال، لكأس العالم لكرة القدم سنة 2030 تمثل حدثا عالميا تاريخيا واستثنائيا بكل المقاييس، سيضع المملكة في قلب الاهتمام الدولي، وسيشكل منعطفا حاسما في مسار التنمية الشاملة والمستدامة لبلادنا. هذا الاستحقاق التاريخي النوعي، الذي سيتابعه ملايين من عشاق كرة القدم عبر القارات الخمس، يحمل في طياته فرصا هائلة للتنمية الاقتصادية والاجتماعية والسياحية، ويفرض علينا في نفس الوقت تحديات جسيمة تتطلب تخطيطا استراتيجيا محكما، واستثمارا ضخما، وتعبئة وطنية شاملة، والأهم الاستثمار في الموارد البشرية في المجال الرياضي. هذا الاستثمار الذي يستلزم بدوره إحداث مراكز ومعاهد متخصصة في التكوين الرياضي على غرار مؤسسة محمد السادس لكرة القدم والمعهد الملكي لتكوين أطر الشبيبة والرياضة وتطوير برامج تكوينية متقدمة في مجالات التدريب الرياضي وعلوم الرياضة والطب الرياضي والتغذية الرياضية وعلم النفس الرياضي والتحليل الرياضي، باستخدام التكنولوجيات الحديثة، كما يتطلب تشجيع البحث العلمي والأكاديمي في مجال علوم وتقنيات النشاط البدني والرياضي وربط الجامعات ومراكز البحث بالمنتخبات الوطنية والأندية الكبرى، بما يضمن تطبيق أحدث المعارف والتقنيات العلمية في التحضير والتدريب

التربوية المقدمة.

فعلى مستوى التعميم، لا تزال نسب التمدرس في التعليم الأولي بالوسط القروي ضعيفة جدا ولا تتجاوز في بعض المناطق النائية نسبيا هزيلة، رغم الجهود المبذولة من طرف الحكومة والجماعات الترابية ومؤسسات المجتمع المدني، هذا الوضع يكرس الفوارق الاجتماعية والمجالية منذ السنوات الأولى من حياة الطفل، ويحرم آلاف الأطفال، وخاصة الفتيات في العالم القروي، من فرصة الاستفادة من التربية ما قبل التمدرس. كما نسجل أن البنيات التحتية المخصصة للتعليم الأولي في العديد من المناطق غير كافية من حيث العدد وغير مطابقة للمعايير التربوية والصحية والسلامة المطلوبة، حيث نجد العديد من وحدات التعليم الأولي تشتغل في فضاءات ضيقة وغير مجهزة، تفتقر إلى أسس المرافق الصحية والتجهيزات التربوية والترفيهية الضرورية لنمو الطفل المتوازن، كما أن العديد من هذه الوحدات تعاني من مشاكل في التدفئة والتهوئة والإنارة، مما يعرض صحة الأطفال للخطر ويؤثر سلبا على قدرتهم على التعلم والاستيعاب.

السيد الرئيس المحترم؛

على مستوى الموارد البشرية في قطاع التعليم الأولي، فإن الوضع يتسم بالهشاشة والضعف الشديدين، فالمربيات والمربون الذين يضطلعون بمهمة نبيلة وحساسة في تربية وتنشئة أطفال المغرب يعانون من نقص حاد في التكوين الأساسي والمستمر، حيث أن أغلبهم لم يستفد من تكوين تربوي متخصص في مجال الطفولة المبكرة وبيداغوجيا التعليم الأولي وسيكولوجية الطفل، كما يعانون من هشاشة الوضعية المادية والاجتماعية، فالأجور الهزيلة التي يتقاضونها لا تضمن لهم العيش الكريم وغياب الحماية الاجتماعية والتغطية الصحية يجعلهم في وضعية اجتماعية محفوفة بالمخاطر. هذا الوضع المزري ينعكس حتما على أدائهم المهني وعلى جودة الخدمات التربوية المقدمة للتلاميذ وعلى قدرتهم على الابتكار والإبداع في ممارستهم التربوية اليومية، كما نطالب الحكومة الموقرة بالتسريع الفعلي لتنفيذ الاستراتيجية الوطنية لتعميم وتطوير التعليم الأولي، وإيلاء عناية قصوى لتكوين المربيات والمربين تكوينا أساسيا ومستمر ذا جودة عالية، يؤهلهم للقيام بمهامهم على أحسن وجه، وتحسين أوضاعهم المادية والاجتماعية بشكل جذري وملمس، عبر رفع الأجور بشكل يضمن العيش الكريم وتوفير فرص الترقية المهني والمسار الوظيفي الواضح، كما ندعو إلى إحداث مؤسسات متخصصة في تكوين أطر التعليم الأولي، على غرار المراكز الجهوية لمهن التربية والتكوين وإلى تطوير مرجعيات وطنية واضحة، تحدد معايير الجودة في التعليم الأولي ونظام للتتبع والتقييم والمواكبة الميدانية المستمرة.

السيد الرئيس المحترم؛

إذا كان قطاع التربية والتكوين يشكل رهانا استراتيجيا للتنمية البشرية والاجتماعية، فإن قطاع الرياضة لا يقل أهمية في بناء شخصية المواطن المتوازنة

سواء، إلى الانخراط الجماعي في خدمة هذه القضايا الوطنية الكبرى التي تهم حاضر ومستقبل بلادنا وأجيالنا.

قطاع الصحة والحماية الاجتماعية:

السيد الرئيس المحترم؛

إن قطاع الصحة يمثل أحد الركائز الأساسية للتنمية البشرية المستدامة وأحد المعايير الحقيقية لقياس مدى تقدم الأمم ورفقها، فلا استثمار في صحة المواطن هو استثمار في الرأسمال البشري الوطني وفي القدرة الإنتاجية للمجتمع وفي الاستقرار الاجتماعي والاقتصادي للبلاد. ومن هذا المنطلق، فإننا في الفريق الاستقلالي للوحدة والتعادلية نثمن عاليا التوجه الاستراتيجي للحكومة، بتوجيهات ملكية سامية، نحو جعل الصحة حقا دستوريا مكفولا لجميع المواطنين والمواطنات، بغض النظر عن وضعيتهم الاجتماعية أو موقعهم الجغرافي أو قدرتهم المالية، كما نسجل بارتياح كبير الزيادة الملموسة والمطرودة في ميزانية قطاع الصحة والحماية الاجتماعية، حيث انتقلت هذه الميزانية من 15.8 مليار درهم سنة 2021 إلى 32.6 مليار درهم في السنة المالية الحالية، أي بنسبة زيادة بلغت 64.7%، وهي زيادة تاريخية تعكس الإرادة السياسية القوية لجلالة الملك وللحكومة المغربية في النهوض بهذا القطاع الحيوي والاستراتيجي، هذه الزيادة الكبيرة في الموارد المالية المخصصة للصحة تشكل قطيعة إيجابية مع عقود من نقص الاستثمار في البنيات التحتية الصحية والموارد البشرية، وتفتح أفقا جديدا لتحسين جودة الخدمات الصحية المقدمة للمواطنين والمواطنات.

إننا في الفريق الاستقلالي للوحدة والتعادلية للوحدة والتعادلية نثمن المشاريع الكبرى لإنشاء المراكز الاستشفائية الجامعية الجديدة في مدن أكادير والعيون والراشيدية وكلميم وبني ملال، والتي تبلغ طاقتها الاستيعابية الإجمالية 3807 أسرة، إضافة إلى فتح مستشفى ابن سينا بالرباط بطاقة سريرية تقدر بـ 1044 سريرا، هذه المشاريع الضخمة، التي تتطلب استثمارات مالية ضخمة تقدر بعشرات المليارات من الدراهم ستساهم بشكل حاسم في تقليص الفوارق المجالية في الولوج إلى الخدمات الصحية المتخصصة، وستضع كل جهة من جهات المملكة على خريطة التميز الصحي الوطني.

كما نسجل بارتياح مواصلة وزارة الصحة والحماية الاجتماعية بناء وإعادة بناء 78 مؤسسة استشفائية تشمل المراكز الاستشفائية الجهوية والإقليمية ومستشفيات القرب، مما يعزز الطاقة السريرية بـ 11.468 سريرا طبيا إضافيا، فهذا الورش الكبير للبنات التحتية الصحية يشكل استثمارا استراتيجيا في مستقبل الصحة العمومية ببلادنا، ويعكس عزم الحكومة على تجاوز النقائص المتراكمة عبر عقود من الزمن، لكننا في نفس الوقت نؤكد على ضرورة أن تواكب هذه البنيات الجديدة استراتيجية شاملة للموارد البشرية والتجهيزات الطبية والحكامة الصحية، حتى لا تتحول هذه المستشفيات إلى صروح فارغة من المضمون، بل تكون مؤسسات حية نابضة بالحياة، تقدم خدمات صحية

الرياضي، كما ندعو من هذا المنبر إلى ضرورة توفير الحماية الاجتماعية والقانونية الشاملة للرياضيين والرياضيات، خاصة المحترفين منهم، وذلك عبر ضمان حقوقهم في التغطية الصحية والتأمين ضد الحوادث والإصابات الرياضية وتوفير منح ومساعدات اجتماعية للرياضيين الذين يمثلون المملكة في المحافل الدولية وضمان إعادة إدماجهم في الحياة المهنية والاجتماعية بعد اعتزالهم الممارسة الرياضية، كما ندعو إلى محاربة جميع أشكال العنف والتمييز والفساد في الوسط الرياضي وإلى ترسيخ قيم الروح الرياضية النبيلة والنزاهة والشفافية في تدبير الشأن الرياضي.

السيد الرئيس المحترم؛

إننا على ثقة تامة بأن الإرادة السياسية القوية والحازمة لصاحب الجلالة الملك محمد السادس، نصره الله، والتعبئة الوطنية الشاملة لجميع مكونات الأمة المغربية والانخراط الفعلي والمسؤول لجميع الفاعلين السياسيين والاقتصاديين والاجتماعيين كفيلة بتجاوز جميع التحديات وتحقيق الأهداف المنشودة في المجالين التربوي والرياضي.

إن المغرب يمتلك من الإمكانيات البشرية والمادية والحضارية ما يؤهله لأن يكون في مصاف الدول المتقدمة تربويا ورياضيا، ولكن ذلك يتطلب منا جميعا أن نضع مصلحة الوطن والأجيال القادمة فوق كل اعتبار وأن نعمل بروح الوحدة والتضامن والمسؤولية. وهي مناسبة لنؤكد التزامنا الثابت والراسخ بدعم جميع المبادرات والبرامج الرامية إلى النهوض بقطاعي التربية والتكوين والرياضة ومساندة الحكومة في كل الإصلاحات البنوية والاستراتيجية التي تصب في هذا الاتجاه، لكننا في نفس الوقت نمارس دورنا الدستوري في المراقبة والتقييم والمساءلة وفي لفت الانتباه إلى الاختلالات والنقائص التي تعيق تحقيق الأهداف المرجوة، وذلك من منطلق حرصنا الشديد على المصلحة الوطنية العليا وعلى مستقبل أجيالنا الصاعدة.

السيد الرئيس المحترم؛

نود أن نذكر بأن التحديات التي تواجه منظومتنا التربوية ليست مستعصية على الحل وأن الاستحقاقات الرياضية الكبرى التي تنتظرنا ليست فوق طاقتنا وإمكاناتنا، بل هي فرص تاريخية يجب أن نستغلها أحسن استغلالا لننطلق نحو آفاق رحبة من التقدم والازدهار. إن الاستثمار في التعليم والرياضة هو استثمار في الإنسان المغربي، في قدراته وطاقاته الهائلة، وهو الطريق الأمثل لبناء مغرب الغد، مغرب الديمقراطية والتنمية والكرامة، مغرب صاحب الجلالة الملك محمد السادس، نصره الله، الذي يحمل مشروعا حضاريا طموحا لبناء مجتمع متقدم ومزدهر ومنصف، وهي فرصة اليوم لنجدد التزامنا بالمساهمة الفعالة والبناءة في هذا الورش الوطني الكبير وعلى مواصلة النضال من أجل تعليم عمومي جيد ومنصف للجميع ومن أجل رياضة وطنية قوية ومشرفة تليق بمكانة المملكة المغربية وتاريخها العريق.

إننا ندعو جميع الفرق والمجموعات البرلمانية، في الأغلبية والمعارضة على حد

ذات جودة عالية تليق بمكانة المغرب وبكرامة مواطنيه.

السيد الرئيس المحترم،

إن أي حديث عن البنية التحتية الصحية يبقى ناقصا ومبتورا إذا لم نتطرق بعمق وبجدية إلى قضية الموارد البشرية، فالمستشفيات والمراكز الصحية، مهما بلغت حداتها وتطورها، تبقى مجرد جدران وتجهيزات صامتة إذا لم تتوفر على موارد بشرية مؤهلة ومتحفزة وكافية عدديا لتشغيلها وضمان أداء رسالتها النبيلة، وهنا نؤكد أن قطاع الصحة في المغرب يعاني من خصائص مزمنة وحادة في الموارد البشرية، سواء على مستوى الأطباء أو الممرضين والممرضات أو تقنيي الصحة أو الأطر الإدارية والتقنية، وهو خصائص يؤثر بشكل مباشر وبشكل سلبي على جودة الخدمات الصحية المقدمة وعلى قدرة المنظومة الصحية على الاستجابة لحاجيات المواطنين المتزايدة والمتنوعة، لذلك فإننا نثمن توقيع اتفاقية إطار سنة 2022 بين وزارة الصحة والحماية الاجتماعية ووزارة التعليم العالي والبحث العلمي والابتكار ووزارة الاقتصاد والمالية، والمتعلقة بتنفيذ برنامج تعزيز كثافة مهنيي قطاع الصحة في أفق سنة 2030، بما يتماشى ومعايير منظمة الصحة العالمية لبلوغ أهداف التنمية المستدامة.

وفي هذا الإطار، نسجل أن سنة 2024 عرفت نسبة تطور مهمة في عدد المقاعد البيداغوجية المخصصة لولوج كليات الطب والصيدلة وطب الأسنان بلغت 88% مقارنة بسنة 2019، وهي أرقام ومؤشرات إيجابية تدل على التوجه الجاد نحو معالجة إشكالية الخصاص في الموارد البشرية الصحية، لكننا في نفس الوقت نؤكد على ضرورة تسريع وتيرة التكوين، وتحسين جودته وربطه بحاجيات المنظومة الصحية الفعلية وضمان الاستقرار المهني والاجتماعي للأطر الصحية المتخرجة، حتى لا نجد أنفسنا أمام ظاهرة الهجرة الداخلية نحو القطاع الخاص أو الهجرة الخارجية نحو دول أخرى تقدم شروط عمل أفضل.

كما ندعو إلى تفعيل القانون 22-09 المتعلق بإحداث الوظيفة الصحية، الذي سيساهم في تثمين الموارد البشرية وتحسين أوضاعهم المهنية والاجتماعية، وإصدار جميع النصوص التطبيقية اللازمة لتنزيله على أرض الواقع، فالموارد البشرية الصحية لا تقتصر على الكم والعدد فقط، بل تشمل أيضا وبشكل أساسي جودة التكوين الأساسي والمستمر والتحفيز المادي والمعنوي والظروف المهنية اللائقة والحماية الاجتماعية والقانونية.

إننا نسجل بقلق الضغوطات الكبيرة التي يعمل تحتها الأطباء والممرضون والممرضات وجميع مهنيي الصحة، خاصة في المستشفيات العمومية التي تعرف اكتظاظا كبيرا وضغطا متزايدا على الخدمات، مما ينعكس سلبا على جودة الأداء وعلى الصحة النفسية والجسدية للعاملين في القطاع.

ندعو إلى وضع استراتيجية شاملة لتحسين ظروف العمل وتوفير التكوين المستمر، وتعزيز الحوار الاجتماعي المؤسس مع النقابات الصحية والعمل على

حل جميع الملفات المطالبة العالقة بروح من المسؤولية والحكمة.

نحن في الفريق الاستقلالي للوحدة والتعادلية، نؤكد على أن برنامجنا الحزبي يولي أهمية قصوى لقطاع الصحة، ويعتبره أحد الركائز الأساسية للعدالة الاجتماعية والتنمية البشرية، ويدعو إلى إرساء منظومة صحية شاملة ومنصفة وذات جودة عالية، تضمن الحق في الصحة لجميع المواطنين والمواطنات دون تمييز أو إقصاء.

إننا نعتبر أن الاستثمار في الصحة هو استثمار في المستقبل، وأن كل درهم ينفق على الصحة هو درهم يعود بالنفع المضاعف على التنمية الاقتصادية والاجتماعية والبشرية للبلاد.

السيد الرئيس المحترم؛

إن المملكة المغربية مقبلة على استحقاقات رياضية قارية ودولية كبرى، تتمثل في استضافة كأس إفريقيا للأمم وكأس العالم لكرة القدم 2030 بشراكة مع إسبانيا والبرتغال، وهي استحقاقات تاريخية ستضع بلادنا تحت الأضواء العالمية، وستستقبل خلالها المملكة ملايين الزوار والسياح والوفود الرسمية من مختلف أنحاء العالم. هذه الأحداث الكبرى تفرض علينا رفع مستوى جاهزية الحيوية، وعلى رأسها قطاع الصحة، لضمان تقديم خدمات صحية عالية الجودة تليق بسمعة المغرب ومكانته الدولية.

إننا في الفريق الاستقلالي للوحدة والتعادلية ندعو إلى وضع خطة وطنية شاملة لتعزيز الجاهزية الصحية للمستشفيات والمراكز الصحية، وخاصة في المدن المستضيفة للفعاليات الرياضية الكبرى، وذلك من خلال توفير التجهيزات الطبية المتطورة وتكوين الأطر الصحية على التعامل مع الحالات الطارئة والإصابات الرياضية وإعداد بروتوكولات صحية واضحة للتعامل مع الأزمات الصحية المحتملة والتنسيق الوثيق مع جميع القطاعات المعنية لضمان سلامة الجميع.

إن نجاحنا في هذا المجال سيعزز صورة المغرب كوجهة آمنة وموثوقة للأحداث الدولية الكبرى، وسيفتح آفاقا جديدة للسياحة الصحية والطبية التي تشكل رافعة اقتصادية مهمة.

السيد الرئيس المحترم؛

من بين القضايا الصحية الملحة التي تستوجب اهتماما خاصا ومعالجة جذرية، نجد قضية وفيات الأمهات أثناء الحمل والولادة وبعدها، وهي من القضايا الصحية الحرجة والتحديات الكبرى التي تواجه منظومة الصحة والحماية الاجتماعية ببلادنا.

صحيح أن المغرب أحرز تقدما ملحوظا في خفض وفيات الأمهات، وهو إنجاز يحسب للمنظومة الصحية الوطنية ولجهود جميع المتدخلين في هذا المجال، لكن هذا الرقم يبقى مرتفعا بشكل غير مقبول مقارنة بدول عديدة على المستوى العربي والدولي.

كما نسجل بقلق أن معدل وفيات الأمهات في المغرب لا يزال يفوق بكثير

الأطباء النفسيين والأخصائيين، إذ إن بلادنا ما تزال تتوفر على أقل بكثير من حاجياتها الفعلية الأمر الذي يستوجب مضاعفة عدد المقاعد المخصصة للتكوين في هذا المجال وفتح مسالك أكاديمية لتكوين المعالجين النفسيين واعتماد إطار قانوني ينظم هذه المهنة ومسؤولياتها، وتبقى البنيات التحتية أحد الأعمدة الأساسية لهذا الإصلاح، إذ يتعين تعزيز حضور مصالح الصحة النفسية داخل المستشفيات الجهوية والإقليمية وبناء مراكز متخصصة للإدمان ودعم البرامج المجتمعية للتوعية والعلاج، مع توفير وحدات للدعم النفسي داخل المؤسسات التعليمية والجامعية ومؤسسات حماية الطفولة، لما لها من دور محوري في الوقاية المبكرة.

وفي السياق ذاته، نؤكد على أهمية إحداث برنامج وطني للدعم النفسي المدرسي يستهدف التلاميذ والطلبة، وبوابة الاضطرابات السلوكية ويساهم في الوقاية من الاكتئاب والانتحار ومعالجة الآثار النفسية للعنف والتفكك الأسري، فالفرق الاستقلالي للوحدة والتعاضدية يدعو إلى إدراج العلاجات النفسية ضمن منظومة الحماية الاجتماعية، بما يتيح للمواطنين الاستفادة من التكفل النفسي المؤدى عنه عبر التأمين الصحي، لأن العلاج النفسي لا ينبغي أن يبقى خدمة مقصورة على من يملك القدرة المادية.

وبالموازاة مع ذلك، يتطلب الأمر تطوير منظومة وطنية للوقاية، عبر حملات واسعة للتوعية بالصحة النفسية ومحاربة الوصم الاجتماعي المرتبط بالاضطرابات النفسية وتشجيع المواطنين على طلب العلاج في وقت مبكر، فالصحة النفسية ليست امتيازاً، بل حق أصيل من حقوق المواطن وواجب على الدولة أن تضمن شروط الولوج السلس والعاقل إليه، لأن استقرار المجتمع يبدأ من استقرار أفرادة نفسياً، والاستثمار في هذا المجال ليس عبثاً، بل رافعة تنموية واجتماعية تقلل من الجريمة والانحراف والتسرب المدرسي والتشرد والإدمان، وتساهم في بناء مجتمع قوي وسليم وآمن. كما نجدد التأكيد على التزامنا الثابت بالدفاع عن صحة المواطن، وعن الحق في علاج كريم وفي خدمة صحية ذات جودة، تليق بمغرب بقيادة جلالة الملك محمد السادس، نصره الله، مغرب يصنع مستقبله بثقة، ويضع الإنسان في صميم خياراته التنموية الكبرى.

قطاع الشباب والثقافة والتواصل:

السيد الرئيس؛

قطاع الشباب والثقافة والتواصل قطاع محوري يجمع بين ثلاث قطاعات استراتيجية تشكل في جوهرها جزءاً أساسياً من البناء الإنساني والوجداني والتنموي للمغرب الشباب.

الثقافة والتواصل هذه القطاعات ليست مجرد مجالات ثانوية، بل هي عمق الرأسمال اللامادي لبلادنا، كما أكد على ذلك جلالة الملك، نصره الله، في خطبه السامية، وكما جاء به النموذج التنموي الجديد، الذي جعل من الشباب والقيم والثقافة والهوية الإعلامية ركائز مركزية لأي مشروع مستقبلي طموح.

المعدلات المسجلة في دول عدة لا مجال لذكرها، هذه المقارنات تضعنا أمام مسؤوليتنا الأخلاقية والوطنية في بذل جهود مضاعفة لخفض هذا المعدل إلى أدنى مستوياته الممكنة، فكل وفاة لأم أثناء الولادة تعد مأساة عائلية واجتماعية، يمكن تجنبها في غالبية الحالات إذا توفرت العناية الصحية اللازمة والمتابعة الجيدة قبل وأثناء وبعد الولادة.

إن تقليص هذه النسبة يتطلب استراتيجية وطنية شاملة ومتعددة الأبعاد، تشمل تعميم التغطية الصحية على جميع النساء الحوامل، وخاصة في الوسط القروي والمناطق النائية، وتوفير خدمات الرعاية الصحية الأولية ذات الجودة وضمان المتابعة المنتظمة للحمل عبر الفحوصات الطبية والتحليل اللازمة، وتوفير المولدات المؤهلات بالعدد الكافي، حيث أن المعدل المقبول من طرف منظمة الصحة العالمية هو توفر 6 مولدات لكل 1000 حالة ولادة، فيما لا يتجاوز هذا المعدل في المغرب 4 مولدات لكل 1000 حالة وضع، كما يتطلب تجهيز دور الولادة ومراكز صحة الأم والطفل بالتجهيزات الطبية اللازمة وتحسين ظروف الاستقبال والنظافة والتعقيم وتفعيل نظام الإحالة السريعة للحالات المعقدة نحو المستشفيات المتخصصة.

كما نثمن إطلاق المنصة الوطنية لرصد وفيات الأمهات والمواليد كأداة رقمية حديثة لدعم الرصد والتحليل والاستجابة السريعة، وندعو إلى تعزيز برامج التوعية والتثقيف الصحي للنساء وأسرهن حول أهمية المتابعة الطبية للحمل والتغذية السليمة والولادة في مؤسسات صحية مؤهلة، تحت إشراف عاملين صحيين مهرة، كما ندعو إلى معالجة الأسباب الاجتماعية والاقتصادية التي تساهم في ارتفاع وفيات الأمهات مثل الفقر والهشاشة الاجتماعية وسوء التغذية والأمية والزواج المبكر وغيرها.

إننا في الفريق الاستقلالي للوحدة والتعادلية للوحدة والتعادلية، نعتبر أن الصحة النفسية أضحت اليوم جزءاً لا يتجزأ من الأمن الصحي الوطني وعنصراً أساسياً في منظومة الرعاية الصحية الشاملة، خاصة بعدما أكدت التقارير الوطنية والدولية الارتفاع المقلق في نسب الاضطرابات النفسية والاكتئاب والإدمان والعنف المدرسي والأسري، وهو ما يجعل إدماج الصحة النفسية في صلب السياسات الصحية أمراً ضرورياً وملحاً.

ومن هذا المنطلق، فإننا في الفريق الاستقلالي للوحدة والتعادلية نؤكد على أن الواجب اليوم هو اعتماد سياسة وطنية واضحة المعالم للصحة النفسية، تقوم على أهداف كمية ونوعية دقيقة، وتحدد مسارات العلاج والوقاية والتتبع والتكفل، مع إحداث مرصد وطني لرصد المؤشرات وتقييم السياسات وتوجيه التدخلات بشكل مستمر، كما أصبح من الضروري إدماج خدمات الصحة النفسية ضمن الرعاية الصحية الأولية، وذلك عبر توفير أطباء وممرضين مكونين في التدخلات النفسية الأولية داخل المراكز الصحية، باعتبار أن غالبية الحالات يمكن التكفل بها في الخط الأول دون اللجوء إلى المستشفيات المتخصصة، ولا يمكن الارتقاء بهذا الورش دون الرفع المستعجل من عدد

يعتبر من أهم أعطاب فاعلية وعدم الإقبال على دور الشباب، فلا يمكن تصور سياسة شبابية ناجعة بدون فضاءات ذات موارد بشرية وتجهيزات في مستوى انتظارات الشباب المغربي اليوم، تراعي كذلك كالحميات العدالة المجالية، وهي فرصة لنطالبيكم إلى جانب الجمعيات التي تنشط بدور الشباب من عقد المناظرة الوطنية لدور الشباب للوقوف على المعوقات وإيجاد الحلول، فالوزارة تعتمد بشكل كبير على الجمعيات والشباب المتطوع، وبالتالي من الواجب تحسين شروط عمل الأطر التربوية وبناء شراكات شفافة ومهيكلية وتنوع مصادر التمويل وتكوين الجمعيات في الإعداد والتسيير وتثمين دور المجتمع المدني في السياسات العمومية، فالعمل الجماعي في هذا المجال لا يجب أن يُنظر إليه كبديل عن الدولة، بل كشريك أساسي يستحق الدعم والمواكبة والتقدير المادي والمعنوي.

السيد الرئيس؛

الثقافة ليست ترفاً، بل هي أساس المنظومة القيمة للمواطن، وهي سياق حقيقي يحمي المجتمع من التطرف والانحراف وضياح الهوية، وقد أكد الدستور على دعم الإبداع وحماية التنوع الثقافي واللغوي، وهو ما يجعل من الثقافة جزءاً من الأمن القومي بمفهومه الواسع، فالمغرب يمتلك أحد أغنى الخزونات الثقافية في إفريقيا والعالم العربي، يشمل التراث الأمازيغي والعربي والحساني والمغار التقليدي والتراث اللامادي والموسيقى والرقص والصناعة التقليدية والطقوس والحرف القديمة، غير أن جزءاً واسعاً من هذا الموروث في حاجة إلى صيانة وترميم وتوثيق ورقمنة وتثمين، وهو ما يتطلب رؤية متكاملة تضمن حماية هذا الرأسمال اللامادي وتحويله إلى رافعة اقتصادية وثقافية وسياحية تساهم في التنمية المحلية والوطنية.

إننا في الفريق الاستقلالي للوحدة والتعادلية نؤمن أن الفنان هو مرآة المجتمع، ودوره اليوم محوري في التربية والتمثيل الرمزي للمغرب داخليا وخارجيا، ومع ذلك، يعاني العديد من الفنانين ظروفًا ممتنية صعبة، لذلك نطالب بتعزيز الحماية الاجتماعية للفنانين وتنظيم المهن الفنية، ودعم الإنتاج المسرحي والسينمائي وصيانة المسارح ودور الثقافة وتشجيع الإبداع الشبابي ورقمنة الإنتاج الثقافي، فالاستثمار في الفنان هو استثمار في الصورة الثقافية للوطن، وفي قدرته على إنتاج خطاب ثقافي أصيل ومعاصر في آن واحد.

واليوم، نتأسف باعتبار أن ضعف المتاحف والخزانات البلدية يشكل إشكالا حقيقيا، إذ يعاني الكثير منها من قلة الموارد البشرية وضعف التجهيزات ومحدودية البرامج وغياب الربط الرقمي وضعف الجاذبية الثقافية، فمن الضروري إطلاق برنامج وطني لإنعاش المكتبات العمومية ودعم الخزانات المدرسية والجامعية وتثمين المتاحف الجهوية وتحويلها لفضاءات تربوية حقيقية تستقطب الطلبة والباحثين والعائلات على حد سواء. إن هذه الفضاءات يجب أن تتحول من مجرد مستودعات للذاكرة إلى فضاءات حية تنبض بالحركة الثقافية والتربوية.

وبناء على ذلك، تأتي هذه المداخلة لتسلط الضوء على أهم ما تحقق وما يجب تعزيزه وما ينبغي تصحيحه، وفق مقارنة موضوعية، مسؤولية، وجماعية. إن قطاع الشباب يعد اليوم من أكثر القطاعات التي تتطلب عناية مضاعفة، بالنظر للوزن الديمغرافي لهذه الفئة، ولما تواجهه من تحديات مرتبطة بالتشغيل الإدماج، التكوين، المشاركة، الصحة النفسية والتحويلات الرقمية. ولقد جاء الدستور واضحاً في تكريس حقوق الشباب، وخاصة في الفصل الثالث والثلاثين الذي يدعو الدولة إلى اتخاذ التدابير اللازمة لتحفيزهم على المساهمة في الحياة الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والسياسية، كما أكد النموذج التنموي الجديد أن الشباب يجب أن يكونوا في صلب الاختيارات الاستراتيجية، عبر توفير فضاءات ذات جودة، تضمن التكوين الإبداع التعلم المستمر والتربية على المواطنة، لذلك من الضروري التأكيد على أهمية برامج التكوين المستمر وورشات المسرح والموسيقى والفنون التشكيلية والتربية الرياضية والتأطير الصحي النفسي وبرامج تمكين الفتيات والتحسيس بمخاطر العنف والإدمان ومواكبة الذكاء الاصطناعي والتحول الرقمي.

إن الشباب اليوم يحتاج إلى برامج نوعية تسمح له باكتشاف قدراته وتعزيز ثقته في ذاته والانخراط الإيجابي في المجتمع. وهنا، نؤكد ضرورة إعادة هيكلة البرامج، وفق مقارنة النتائج والأثر، بدل الاكتفاء بالأنشطة الظرفية أو الاحتفالية التي لا تحقق تراكماً معرفياً أو مهاراتياً حقيقياً.

السيد الرئيس؛

البرنامج الوطني للتخمين يشكل إحدى أهم السياسات الاجتماعية في المغرب منذ عقود، لكنه يعاني مجموعة من الاختلالات، أبرزها انخفاض الكبير في البنية التحتية وهشاشة الوحدات التخمينية وضعف التأطير في بعض الفترات ومحدودية الميزانية، مقارنة بالطلب وتفاوت جودة الخدمات بين المراكز، ورغم ما تم تحقيقه خلال السنوات الأخيرة، فإن الحاجة ملحة إلى إحداث جيل جديد من الحميات الوطنية ودعم الجامعة الوطنية للتخمين، باعتبارها شريكاً مركزياً، والشراكة مع الجماعات الترابية والمؤسسات العمومية والرفع من الطاقة الاستيعابية، عبر مخيمات قارة وموسمية، والأهم العدالة المجالية، فالحميات ليست مجرد عطلة، بل مدرسة لتكوين المواطن وبناء الشخصية وترسيخ قيم التعاون والانضباط والمشاركة الفعالة في الحياة الجماعية.

إننا في الفريق الاستقلالي للوحدة والتعادلية نعي جيداً أن مؤسسات الشباب تشكل حجر الزاوية في تنزيل السياسات الشبابية، إلا أن جزءاً مهماً منها يعاني من تقادم البنية والتجهيزات وضعف الصيانة والموارد وغياب الربط الرقمي الملائم ومحدودية التجهيزات الرياضية والثقافية وضعف استغلال الطاقات الخلاقة للشباب. وعليه نسجل، ضرورة إعادة تأهيل دور الشباب والمراكز السوسيو- رياضية وتعميم التغطية الترابية للمؤسسات الشبابية وإدماج الرقمنة في كافة الخدمات المقدمة، بل وإعادة النظر في توقيتها الذي

الرقمية وتأهيل البنية التحتية للمخيمات وإطلاق جيل جديد منها وتقوية دعم الجامعة الوطنية للتخيم كشريك مؤسسي وهيكلة وتنشيط دور الشباب والمراكز السوسيو رياضية وإطلاق برنامج وطني لحماية وتثمين التراث الثقافي وتنظيم المهن الفنية وتعزيز وضعية الفنانين الاجتماعية ودعم المتاحف والخزانات وجعلها مراكز جذب ثقافي وتوسيع برامج تشجيع القراءة والمعرفة وحماية الناشئة في الفضاء الرقمي عبر التربية الرقمية، لأن الاستثمار في الشباب والثقافة والتواصل هو في الحقيقة استثمار في مستقبل المغرب وقيمه وهويته واستقراره، ونحن في المؤسسة التشريعية لن ندخر جهدا في مواكبة هذه القطاعات ودعمها عبر التشريع والمراقبة واقتراح السياسات العمومية التي تضع المواطن في قلب اهتماماتها.

قطاع التضامن والإدماج الاجتماعي والأسرة:

السيد الرئيس المحترم؛

إن قطاع التضامن والإدماج الاجتماعي والأسرة نعتبه اليوم رافعة أساسية في إعادة تشكيل الوعي الاجتماعي الوطني وفي إعادة ترتيب منظومة القيم، وفي بناء الدولة الاجتماعية التي جعلها جلالة الملك نواة التحديث المغربي، ولا يمكن في هذا السياق إلا التأكيد منذ البداية على أن هذا القطاع يمس الإنسان في جوهره، ويطل الاسر في هشاشتها ويخاطب المجتمع في عمقه، ويعيد توزيع الأدوار بين الدولة والاسرة والمجتمع المدني، ومن هنا تأتي أهمية أن يكون النقاش موسعا، معمقا متدرجا، يفتح المجال لاستشراف المستقبل، دون إغفال ما تحقق أو التقليل من حجم التحديات، فلا بد من الاعتراف بأن السنوات الأخيرة حملت تحولات إيجابية في تدبير هذا القطاع، بفضل الإرادة السياسية القوية التي وابتت تنزيل أورايش الحماية الاجتماعية وفضل الدينامية التي خلقتها الوزارة، سواء عبر إعادة هيكلة البرامج أو عبر الإنصات للميدان أو من خلال تبني مقاربة تواصلية منفتحة مع كل الفاعلين، وهذه الروح الإصلاحية هي التي نعتبرها اليوم أساسا لأي تقدم مستقبلي، كما لا يسعنا إلا أن نتوجه بخالص الشكر والتقدير إلى السيدة الوزيرة المحترمة، الدكتورة نعيمة بنحجي، التي أبانت عن حس وطني رفيع وعن قدرة استثنائية على قيادة هذا القطاع الحساس بروح المسؤولية وبقلب كبير يستوعب كل الانتظارات، كما نتوجه بالشكر إلى السيد كاتب الدولة المكلف بالإدماج الاجتماعي، الدكتور المحترم عبد الجبار الراشدي، الذي أثبت، خلال هذه المدة، أن العمل الاجتماعي ليس مجرد مهمة إدارية، بل هو رسالة إنسانية وسياسية نبيلة، تتطلب القرب من المواطن والجراة في القرار والوفاء لقيم التضامن التي نعتز بها كأمة.

إننا، في الفريق الاستقلالي للوحدة والتعادلية، نرفع إليكم جميعا عبارات الامتنان والتقدير، ليس فقط على ما تحقق، ولكن أيضا على صدق الالتزام وروح العطاء، متمنين لكم مزيدا من التوفيق في خدمة الوطن والمواطنين، ومؤكدين استعدادنا الدائم لدعم كل المبادرات التي تنسجم مع مشروع الدولة

وفي السياق ذاته، فإن مؤشرات القراءة في المغرب تتطلب مجهودا كبيرا، لذلك نقتراح توسيع برنامج القراءة للجميع وإنشاء مكتبات مصغرة في الأحياء الهامشية ودعم دور النشر الوطنية وتشجيع الكتاب الشباب وإدماج القراءة في الحياة المدرسية وتنظيم معارض جموية سنوية للكتاب. وفي هذا السياق، نوه بتنظيم معرض الكتاب الدولي وما يشهده من تطور في عدد دور النشر والمشاركين والزوار، لما يمثله من منصة معرفية مهمة تعزز مكانة المغرب كبلد للثقافة والكتاب في المنطقة.

أما قطاع التواصل فهو بوابة تدبير المعلومة الرسمية ونشر ثقافة المواطنة وضمان الحق في الوصول إلى الخبر. هو أيضا وسيلة لحماية المجتمع من الأخبار الزائفة والجرائم الرقمية التي أصبحت تهدد النسيج الاجتماعي والأمن النفسي للمواطنين.

لقد أصبح الفضاء الرقمي مؤثرا بشكل مباشر على الناشئة، وهو فضاء يحتاج اليوم إلى تعزيز التربية الإعلامية والرقمية وبرامج تحسيسية داخل المدارس وحماية الطفولة من المحتويات غير اللائقة وضبط الإعلانات الرقمية ومواكبة المؤثرين، وفق إطار قانوني وتقوية دور الهيئات التنظيمية. نحن لا ندعو إلى المنع، وإنما إلى تنظيم رشيد ومتوازن يحمي المجتمع دون المساس بحرية التعبير التي كفلها الدستور، فالإعلام يشكل امتدادا استراتيجيا للسياسة العمومية، ومن الضروري دعم الصحافة المكتوبة وخاصة الورقية ومواكبة التحول الرقمي للمقاولات الإعلامية وتعزيز الموارد البشرية والتكوين ودعم صحافة القرب والصحافة الجهوية وتطوير خدمات وكالة المغرب العربي للأنباء وتحسين الحكامة المالية للمقاولات الإعلامية، ونحن نعي أن وطننا بصحافة وطنية قوية ومستقلة ومهنية هي ضمانة لديمقراطية حقيقية والمجتمع واع بقضاياها ومستقبله.

ويظل المجلس الوطني للصحافة أحد الأعمدة المؤسسة لتنظيم المهنة وضمان أخلاقياتها. ورغم ما يثار حوله من نقاشات وتباينات في الرؤى داخل الوسط الإعلامي، فإن الفريق الاستقلالي يؤكد، كما هو معهود عنه، تشبته الثابت بالمؤسسات الدستورية والهيئات المستقلة، باعتبارها ضمانة أساسية لتقوية دولة الحق والقانون. وفي هذا السياق، فإن أي مراجعة أو إصلاح لهذه المؤسسة يجب أن يتم في إطار من الحكمة والتدرج وبعتماد مقاربة تشاركية موسعة، تحترم استقلالية الفاعل الصحافي، وتستحضر في الآن ذاته مسؤولية الدولة في تنظيم قطاع بالغ الحساسية.

وعليه، فإننا ندعو وزارتم إلى مواصلة العمل على تعزيز الثقة بين الحكومة والجسم الصحافي، عبر تهيئة آليات الحكامة وضمان الاستقلالية وتوفير شروط الممارسة المهنية التي تحفظ كرامة الصحافيين وتخدم المصلحة الوطنية قبل كل شيء.

إننا، في الفريق الاستقلالي، ندعو الحكومة ووزارة الشباب والثقافة والتواصل إلى إرساء رؤية استراتيجية متكاملة للشباب تراعي التحولات

الاجتماعية الذي يراه جلاله الملك، حفظه الله.

السيد الرئيس؛

لقد تابعنا داخل الفريق الاستقلالي للوحدة والتعادلية، وبكامل الاعتزاز، الجهود التي تبذلها السيدة الوزيرة والسيد كاتب الدولة في تنزيل هذه الإصلاحات، ونحن ندرك تماما أن الانتقال من مرحلة إلى أخرى ليس امراً بسيطاً، فالانتقال من طرق تقليدية في تقديم الدعم الاجتماعي إلى منظومة رقمية موحدة يتطلب إعادة هندسة للإدارة وتكوين الموارد البشرية وتكييفاً للأنظمة وتحديثاً للبنيات وتعديلاً للتشريعات ووعياً مجتمعياً ينسجم مع هذا التحول.

وفي هذا السياق، نشير إلى أن العمل في هذا القطاع لا يقاس فقط بمستوى البرامج التي يتم إطلاقها، بل يقاس أيضاً بمدى قدرة الوزارة على ضمان استدامة هذه البرامج، وضمان تكاملها مع باقي القطاعات الحكومية ومدى قدرتها على خلق توازن بين الدعم الاجتماعي المباشر وبين الاستثمار الاجتماعي طويل المدى الذي يمنح للمواطن فرصاً لصناعة مستقبله. ولنا اليقين أنكم تملكون كل القدرات، وأنتم على رأس هذه الوزارة، بمعية السيد كاتب الدولة المحترم وموارد الوزارة البشرية الكفؤة، على مواجهة كل هذه التحديات.

كما لا يفوتنا اليوم، ونحن نناقش اليوم الأوراش الكبرى المرتبطة بالحماية الاجتماعية والإدماج الاجتماعي، إلا أن نتوقف عند القانون القاضي بإحداث الوكالة الوطنية لحماية الطفولة، بما تنص عليه من اختصاصات جديدة وهندسة مؤسسية حديثة، تعيد تنظيم مراكز حماية الطفولة وتقوي مهام التأطير والتتبع والتقييم، وتمنح لهذا المجال الحساس ما يستحقه من عناية واحترافية. إن هذا القانون يشكل ثورة هادئة في تدبير ملف الطفولة في وضعية صعبة، لأنه ينقل بنا من معالجة ظرفية مشتتة إلى منظومة وطنية موحدة، واضحة المسؤوليات، محكمة الأدوات، مبنية على حكمة عصرية وعلى رؤية وقائية قبل أن تكون علاجية، وتبرز أهمية هذا التحول بالنسبة لوزارة التضامن والإدماج الاجتماعي والأسرة، باعتبارها القطاع الوصي، في عدة مستويات؛ أولها تعزيز دور الدولة في حماية الأطفال من جميع أشكال العنف والإهمال والاستغلال، وثانيها ضمان التناسق بين مختلف المتدخلين من قضاء وصحة وتربية وأمن ومجتمع مدني، وثالثها إعادة الاعتبار للمراكز حماية الطفولة، عبر تحديث بنياتها وتحسين ظروف استقبالها وتأطيرها، مع تعزيز التكوين المتخصص للأطر العاملة بها. كما أن هذه الوكالة ستشكل، عند تفعيلها الكامل، آلية قوية لضمان الحكامة والشفافية وربط المسؤولية بالحاسبة داخل هذا القطاع، الذي ظل لسنوات يشغل بوسائل محدودة ورؤية مشتتة.

إن إخراج هذه الوكالة إلى حيز الوجود يؤكد الإرادة الوطنية في منح ملف الطفولة المكانة التي يستحقها داخل ورش الدولة الاجتماعية، ويعكس وعياً عميقاً بأن الاستثمار في حماية الأطفال هو استثمار في مستقبل المغرب وفي

تماسك أسرته وفي أمنه الاجتماعي والتنمية البشرية لأجياله القادمة.

السيد الرئيس المحترم؛

إن التمكين الاقتصادي يجب أن يكون الرافعة الأساسية لكل سياسات الإدماج الاجتماعي، فالتجارب الدولية أثبتت أن الدعم الاجتماعي مهما كان حجمه يظل محدود الأثر إذا لم يرافقه فتح آفاق جديدة للمواطنين وتمكينهم من فرص للولوج إلى سوق الشغل أو لخلق مشاريع صغيرة تضمن لهم دخلاً مستداماً، وقد اشتغلت الوزارة في هذا الاتجاه عبر برامج التمكين الاقتصادي للنساء وبرامج دعم التعاونيات والتكوينات الموجهة للشباب، لكننا في الوقت نفسه نرى أن المرحلة المقبلة تتطلب توسيع هذه البرامج وربطها بنظم التمويل الحديثة وتشجيع المقاولات الاجتماعية وفتح المجال أمام الابتكار الاجتماعي وتعزيز الشراكات مع القطاع الخاص، حتى يصبح الإدماج الاقتصادي جزءاً من دينامية التنمية الوطنية.

السيد الرئيس؛

عندما تنتقل إلى الحديث عن الأشخاص في وضعية إعاقة، فإننا ندخل إلى واحد من الملفات التي اختبر فيها المغرب طوال سنوات حدود امكانياته وقوة مؤسساته ومدى قدرته على الانتقال من منطق الرعاية إلى منطق الحقوق، وقد شهد هذا الملف تقدماً مهماً خلال السنوات الأخيرة، سواء من حيث تطوير خدمات التربية الدامجة أو من حيث دعم مراكز التوجيه والتأهيل أو من حيث توسيع شبكات الدعم المباشر للأسر أو من خلال تعزيز البنات التي تستقبل هذه الفئة في الجهات.

إن التحدي الحقيقي في مجال الإعاقة لا يتعلق فقط بالخدمات التي تقدم داخل المراكز، بل يتعلق قبل ذلك بالقدرة على تغيير ثقافة المجتمع تجاه هذه الفئة والقدرة على التعامل مع الإعاقة ليس باعتبارها عجزاً، وإنما باعتبارها وضعاً يحتاج إلى تكيف وإلى حقوق وإلى مواكبة، وقد تابعت الوزارة هذا الملف برؤية واضحة ومسار متدرج ومقاربة إنسانية قبل أن تكون إدارية، وهي فرصة لنؤكد دعمنا القوي للوزارة وللجنة الوزيرة والسيد كاتب الدولة إيماناً منا بأن بناء الدولة الاجتماعية يتطلب عملاً مشتركاً ومساندة متبادلة ورؤية وطنية، وما يتحقق اليوم من إصلاحات هو جزء من مسار طويل يبدأ من هنا، لكنه لا ينتهي هنا، وهو مسار سيضع الإنسان في قلب السياسات العمومية، ويضمن للمغاربة كرامتهم وحقوقهم.

ونحن ننظر إلى أفق السنوات القادمة، فإننا نؤكد على ضرورة تعزيز العدالة المجالية في توزيع الخدمات الاجتماعية، فهناك جهات لا تزال تحتاج إلى بنية اجتماعية أقوى وإلى موارد بشرية أكثر، وإلى مواكبة خاصة للعالم القروي والجماعات ذات الهشاشة المركبة، ولا يمكن أن تتحقق هذه العدالة إلا عبر رؤية ترابية مندمجة تضع خصوصيات كل منطقة في صلب القرار الاجتماعي.

السيد الرئيس؛

السيد الرئيس؛

نتحدث اليوم على ما نحسبه مدخلا استراتيجيا لرفعة وطننا ومستقبل شبابه، نتحدث هنا على ميزانية التعليم العالي والبحث العلمي في مشروع قانون المالية لسنة 2026، فهذه المداخلة هي دعوة إلى الالتفات إلى ما وراء الأرقام، إلى ما وراء العناوين الكبيرة، إلى الروح الحقيقية للتعليم العالي والبحث العلمي؛ لأنها ليست مجرد قطاعات إدارية، بل هي قاطرة المعرفة والإبداع، وهي الدعامة التي يمكن أن يدور حولها اقتصادنا المستقبلي، وهي الأفق الذي يمكن أن نبني من خلاله مغرب الغد

عندما ننظر إلى الأرقام التي قدمتها حكومة سنة 2026، نرى أن هناك وعودا وزيادة في بعض الاعتمادات، لكن هذه الزيادة، في نظرنا كفريق استقلالي، لا تسد تماما الهوة التي تراكت على مدار سنوات طويلة من الاستثمار المنخفض في البنية التحتية الجامعية وفي المختبرات وفي التجهيزات البحثية وفي الأطر البشرية، فالتعليم العالي ليس فقط عددا من الجامعات ولا عدد طلاب يقضون سنوات في مقاعد الدراسة، بل هو مصنع للمعرفة ومولد للخبرات ومورد مهم جدا في بناء اقتصاد معرفي قوي، فالتمويل الحالي لا يعكس الطموح الذي يفترض أن يتبناه بلدنا، خاصة في مجال البحث العلمي، فالباحثون الجامعيون في المؤسسات المغربية يواجهون صعوبات حقيقية، صعوبة الحصول على تمويل لمشروعاتهم، صعوبة اقتناء المعدات والتقنيات الحديثة، وأحيانا غياب الحوافز الكافية لمنشورات علمية متميزة أو لاختراعات يمكن أن تتحول إلى قيمة اقتصادية.

هذا الواقع يجعلنا نشعر بأننا ما زلنا في مرحلة استهلاك المعرفة وليس في مرحلة "إنتاج القيمة المعرفية" التي يمكن أن ترفعنا إلى مصاف الدول التي تحترم المعرفة والابتكار. وعندما ننظر إلى المقارنات الدولية، نرى بوضوح أن بعض الدول، التي قد تكون منافسة لنا أو في مستوى اقتصادي مشابه، تخصص جزءا أكبر من ميزانياتها للنهوض بالبحث العلمي والتعليم العالي، هذا يسمح لها ببناء مراكز جامعية بحثية قوية واستقطاب الباحثين المتميزين وتحويل الأبحاث إلى ابتكارات صناعية وإلى منتجات اقتصادية يمكن أن تنافس على الصعيد العالمي.

السيد الرئيس المحترم؛

إذا كنا لا نريد أن نبقي متأخرين في سباق المعرفة، فعلينا أن نجعل من ميزانية 2026 نقطة تحول، وليس مجرد استمرار لنفس المنحى التقليدي.

السيد الرئيس؛

إن البنية الجامعية في المغرب تحتاج إلى إنعاش حقيقي، قاعات دراسية، مختبرات، سكن جامعي، دعم رقمي أساسي وتجهيزات تكنولوجية متقدمة. نحن، في الفريق الاستقلالي، نرى أن هناك تركزا غير متكافئ في الميزانيات، تركز في المدن الكبرى مع تجاهل بعض الجهات الداخلية التي تعاني من ضعف التمثيل الجامعي، وهو الأمر الذي يقود إلى تفاقم الفوارق المحلية في

بلادنا اليوم في حاجة إلى جيل جديد من البرامج الاجتماعية التي تركز على الفئات التي توجد في قلب التحولات الاقتصادية، ومنها الفئات المتوسطة التي تعيش ضغوطا مالية غير مسبقة، ومنها أيضا فئات الشباب التي تبحث عن افاق جديدة، والتي تحتاج إلى برامج إدماج أكثر مرونة وأكثر ارتباطا بالاقتصاد الجديد، وبفرص الابتكار والرقمنة، كما نعتقد أن الوقت قد حان لتعزيز التعاون بين الوزارة ومؤسسات التكوين المهني والجامعات من أجل خلق مسارات مهنية في مجال المساعدة الاجتماعية وفي الطفولة والشيوخ والإدماج المهني والوساطة الأسرية، وهي محن مستقبلية ستساهم في تقوية الخدمات الاجتماعية وجودتها.

ولا يفوتني هنا، التأكيد، مرة أخرى، على أن الوزارة وكتب الدولة المنتمين لأسرتنا الاستقلالية، قد تمكنا من إحداث دينامية جديدة داخل القطاع، دينامية تقوم على العمل الهادئ، والبناء المتدرج والإصغاء للمجتمع والحراة في اتخاذ القرار حين يتعلق الأمر بحقوق المواطنين، ونحن داخل الفريق الاستقلالي للوحدة والتعادلية، وضمن الأغلبية الحكومية، نعتبر أن هذا النهج ينسجم بالكامل مع تاريخ حزب الاستقلال ومع مرجعيته، ومع دفاعه المستمر عن العدالة الاجتماعية.

وأختم مداخلتي في هذا القطاع بشقين: الشق الأول إلى الورش الطموح الذي أعلنت عنه السيدة الوزيرة والمتعلق بإدخال صيغ جديدة ومرنة في تدبير الزمن الإداري داخل الوظيفة العمومية، وهنا لا بد من التنويه بقوة بهذه المبادرة الحكومية الجريئة التي تنسجم مع التحولات الاجتماعية التي يعرفها المغرب، ومع الحاجة المتزايدة للملاءمة العمل مع المسؤوليات الأسرية، خاصة في ظل ما تفرضه أدوار الرعاية من ضغط يومي على النساء والرجال معا، فهي مبادرة تعكس وعيا حكوميا متقدما بأهمية دعم الأسرة المغربية وإعادة النظر في النموذج التقليدي للعمل بما يضمن كرامة الموظف ويعزز إنتاجيته في الآن نفسه. غير أن هذا الورش، على أهميته، يثير سؤالا مركزيا حول الأفق الزمني لتفعيل هذه الصيغ على أرض الواقع، خاصة وأن نجاحها يقتضي تعديلات قانونية وتجهيزات لوجيستكية ورؤية تدبيرية واضحة على مستوى القطاعات الوزارية والإدارات العمومية، حتى لا يبقى هذا المشروع طموحا نظريا، بل يتحول إلى واقع ملموس، يلمسه الموظفون في حياتهم اليومية، وتستفيد منه الأسرة المغربية في عمقها.

أما الشق الثاني، فإننا نؤكد من خلاله على أن رؤية الفريق الاستقلالي للوحدة والتعادلية تركز على جعل التضامن الاجتماعي والادماج الاقتصادي محور عمل الدولة، وأن كل المبادرات والسياسات يجب أن تكون متكاملة ومتراصة تعزز الكرامة الإنسانية وتفتح فرص التنمية والنجاح للفئات الهشة، مع متابعة مستمرة لضمان الفاعلية والاستدامة وتوجيه الجهود نحو بناء مجتمع مغربي متماسك، عادل ومتوازن.

قطاع التعليم العالي والبحث العلمي:

الدراسة، بحيث يكون الطالب قادرا على مواصلة مساره الأكاديمي والبحثي دون أي عائق مالي.

أما عن العلاقة بين البحث العلمي وسوق الشغل، فإنها في نظرنا جزء لا يتجزأ من هذه المعادلة. إن البحث العلمي يجب أن يكون موجها إلى أولويات وطنية، بحيث يسهم في الابتكار الذي يحتاجه الاقتصاد المغربي، من المهم أن تكون هناك استراتيجية واضحة تربط الجامعات بمراكز الإنتاج بالتكنولوجيا بالابتكار الصناعي وبالمقاولات الناشئة.

نحن، في الفريق الاستقلالي، ندعو إلى جعل جزء من التمويل البحثي مشروطا بأهداف قابلة للقياس، مثل عدد المشاريع التي تتحول إلى شركات ناشئة أو براءات الاختراع أو الشراكات مع القطاع الخاص أو تطبيقات تكنولوجيا تخدم التنمية الوطنية. وفي هذا الإطار، لا يمكننا، ونحن في الفريق الاستقلالي، أن نتجاهل بعض الإشكالات العملية التي يواجهها الطلبة الباحثون في مساهمهم الأكاديمي، وبالأخص مرحلة الدكتوراه، التي تعتبر من أهم المراحل لتكوين كفاءات قادرة على الابتكار والبحث العلمي الجاد، فقد لاحظنا، ومع شكايات عديدة من الطلبة، أن هناك صعوبات كبيرة في التسجيل في برامج الدكتوراه، حيث غالبا ما تتأخر الجامعات في فتح المراحل الإدارية أو تضع شروطا معقدة تجعل من عملية التسجيل عسيرة، وهو ما ينعكس سلبا على المسار العلمي للطلبة، ويؤخر مشاريعهم البحثية، كما أن تأخر الجامعات في الإعلان عن النتائج ومخرجات الطلبة يشكل عائقا آخر، فعدم الالتزام بالأجندة الزمنية للإعلانات الرسمية المعلنة سلفا يؤثر على سير البحث العلمي، ويزيد من حالة التوتر لدى الطلبة، ويجعل من الصعب عليهم التخطيط لمشاريعهم أو التقدم على منح دولية أو برامج تعاون بحثية. هذا التأخير الإداري ليس مجرد مسألة تنظيمية، بل هو عامل يؤثر مباشرة على جودة البحث العلمي وعلى القدرة التنافسية لمغربنا في المجال الأكاديمي.

إن معالجة هذه الإشكالات ليست رفاهية، بل ضرورة استراتيجية لضمان أن يحقق الاستثمار في التعليم العالي والبحث العلمي فعليا أهدافه، ويضمن بروز كفاءات مؤهلة، قادرة على الابتكار والمساهمة في التنمية الوطنية. لكل هذا، نطالب الحكومة بإجراءات واضحة ومتابعة هذه الملفات ومعالجتها ضمن الميزانية المخصصة لعام 2026.

السيد الرئيس المحترم؛

إن الاستثمار في التعليم العالي والبحث العلمي هو استثمار طويل الأمد، وأي خطوة في هذا المجال يجب أن تراعي الاستدامة والتطوير المستمر، وأي تمويل يجب أن يكون ضمن رؤية متوسطة وطويلة الأمد، وألا يكون مجرد إيفاق لحل أزمة فورية، بل استثمار متدرج يضمن صمود وتطور وتجديد الجامعات، فميزانية 2026 يجب أن تكون خطوة في هذا الاتجاه، بحيث لا تقتصر على منح مالية لمرة واحدة، بل على توفير برامج مستمرة للتمويل، ودعم المشاريع البحثية على عدة سنوات وضمان استمرارية المؤسسات الجامعية في

الولوج إلى التعليم العالي. يجب أن تكون الميزانية الجديدة عادلة في التوزيع، وتراعي الحاجة إلى توسيع المقاعد الجامعية في المناطق التي تعاني من نقص ولتتمكن الشباب في هذه الجهات من الاستفادة من التعليم العالي بدون أن يضطروا إلى الهجرة نحو المدن الكبرى لمتابعة دراستهم.

ولا يمكننا الحديث عن التعليم العالي دون الحديث عن الأساتذة الباحثين الذين هم القلب النابض لجامعاتنا، هؤلاء الأطر يحتاجون إلى دعم لائق، ليس فقط من الناحية المالية، برواتب جيدة وحوافز بحثية، بل أيضا من الناحية الإدارية ومن حيث إمكانيات التطوير المهني والتكوين المستمر. من غير المعقول أن يكون لدينا كفاءات عالية، ولكن بيئة العمل البحثي لا تسمح لها بالازدهار.

نحن، في الفريق الاستقلالي، نؤمن أن تحسين ظروف الأساتذة الباحثين يجب أن يكون من أولويات الميزانية، لأنه بدونهم لن يكون هناك بحث حقيقي ذو جودة، ولن يكون هناك تأثير اقتصادي ملموس من هذا البحث. ونحن، في الفريق الاستقلالي، لا يمكننا أن نتجاوز الإشكالات الجوهرية التي يعاني منها طلبة الدكتوراه، والتي تتطلب تدخلا عاجلا من طرفكم شخصيا، السيد الوزير المحترم، وأول هذه الإشكالات تتمثل في أن شروط الترشيح لسلك الدكتوراه غير موحدة بين الجامعات، مما يخلق تفاوتات واضحا في فرص القبول ويضع بعض الطلبة في موقف غير متكافئ أمام الآخرين. هذا التفاوت، السيد الرئيس المحترم، يعكس ضعف التنسيق بين مؤسساتنا الجامعية ويضر بمبدأ تكافؤ الفرص الذي يجب أن يكون حجر الزاوية في سياسات التعليم العالي، كما أن مواضيع الأطروحة تتم أحيانا بشكل مسبق بين بعض الأساتذة وبعض الطلبة المرشحين قبل الإعلان الرسمي عنها، وهو ما يُعرف بـ "المواضيع على المقاس"، هذا الأسلوب يؤدي إلى ضياع الفرص على مرشحين آخرين لم يُتاح لهم الاطلاع على هذه المواضيع في وقت مناسب، كما أنه يحول المقابلات الشفوية إلى مجرد إجراء إداري مسطري لا يضيف قيمة فعلية، ويجعل العملية كلها شكلية أكثر من كونها فرصة لتقييم قدرات الطالب البحثية، إن هذه الممارسات تؤثر سلبا على جودة البحث العلمي، وتحد من الابتكار، وتحول التعليم العالي من فضاء للإبداع والمعرفة إلى مجرد آلية تنفيذية محدودة ومغلقة على بعض الطلبة دون غيرهم.

وبالإضافة إلى ذلك، هناك كليات لم تقدم، إلى حدود اليوم، نتائج الترشيح أو قبول الطلبة في الوقت المحدد، هذا التأخر مرتبط أيضا بأداء الموظفين المالي، حيث تم فرض رسوم على الموظفين الراغبين في الدراسات الجامعية على اختلاف مستوياتها، وهو ما يشكل عبئا إضافيا على الأسر والموظفين، ويثير تساؤلات حول التوافق مع المبدأ الدستوري لمجانبة التعليم، فكل هذه الإشكالات مجتمعة تجعل من الضروري إعادة النظر في إجراءات الترشيح وضمان الإعلان المبكر والواضح عن مواضيع الأطروحة وتوحيد الشروط بين الجامعات وإلغاء أي رسوم غير مبررة على الموظفين الراغبين في

بعين الاعتبار ضرورة توسيع الصناديق المخصصة لدعم المقاولات وتطوير برامج الحاضنات والمواكبة وربط التمويل ببرامج متابعة دقيقة لضمان أثر مستدام على سبيل المثال، يمكن استعراض حالة إحدى المقاولات في الدار البيضاء استفادت من حاضنة أعمال وبرنامج تمويل وتوسعت لتوظيف 25 شابا وفتاة.

السيد الرئيس المحترم؛

يرتبط نجاح هذا القطاع ارتباطا مباشرا بتطوير الكفاءات الوطنية وإعادة هيكلة برامج التكوين المهني وتوسيع الوصول إلى التكوين المستمر وفتح مسارات مهنية تتوافق مع متطلبات الاقتصاد الرقمي والاقتصاد الأخضر. إن الاستثمار في الكفاءات يمثل ضمانا لتعزيز تنافسية الاقتصاد الوطني، ويجعل من الشباب قوة فاعلة في سوق الشغل، كما يسهم في الحد من البطالة والهشاشة الاقتصادية، بحسب تقرير الوكالة الوطنية لإنعاش التشغيل والكفاءات لسنة 2025 فإن حوالي 70% من المستفيدين من برامج التكوين المهني تمكنوا من الاندماج في سوق الشغل خلال سنة واحدة، ما يعكس أثر هذه البرامج، كما أن الإدماج الاقتصادي لا يمكن أن يتحقق بمعزل عن التمكين المؤسسي للوزارة وتعزيز التنسيق بين المؤسسات الحكومية تحت إشرافها، مثل الوكالة الوطنية لإنعاش التشغيل والكفاءات وصناديق التمويل العمومية والخاصة والمؤسسات المعنية بالمقاولات والتكوين المهني، ويجب أن تركز الميزانية على تمكين هذه المؤسسات من القيام بمهامها بكفاءة، من خلال موارد بشرية مؤهلة، وآليات تتبع وتقييم دقيقة، وبنية تحتية رقمية متطورة.

السيد الرئيس المحترم؛

إن العديد من التقارير سلطت الضوء على تحديات المقاولات الصغرى لمواجهة المنافسة وعلى العقوبات الإدارية والمالية التي تعرقل نموها، وقد نقلت شهادات رواد أعمال يواجهون صعوبات في الولوج إلى التمويل أو الدعم الفني. من هذا المنطلق، فإن مشروع الميزانية لسنة 2026 يجب أن يعكس الاستجابة لهذه التحديات، من خلال برامج تمويل مباشرة وتسهيل المساطر، وإطلاق مبادرات للشراكة مع القطاع.

■ **سادسا، مداخلة الفريق في مناقشة مشاريع الميزانيات الفرعية المدرجة ضمن اختصاصات لجنة القطاعات الإنتاجية:**

- وزارة الفلاحة والصيد البحري والتنمية القروية والمياه والغابات؛
- وزارة التجارة والصناعة؛
- وزارة السياحة والصناعة التقليدية والاقتصاد الاجتماعي والتضامني؛
- وزارة الانتقال الطاقوي والتنمية المستدامة.

بسم الله الرحمن الرحيم

والصلاة والسلام على خاتم الأنبياء والمرسلين وعلى آله وصحبه أجمعين.

السيد الرئيس المحترم؛

بناء قدراتها وعلى مستوى الشفافية والمتابعة، فمن الضروري أن تواكب الميزانية آليات رقابية واضحة. لذلك فإننا نتوق إلى إنشاء مؤشرات قياس دقيقة لنتائج الميزانية في مجال التعليم العالي والبحث العلمي، خصوصا في عدد الطلبة المستفيدين وعدد المشاريع البحثية الممولة وعدد المنشورات وعدد براءات الاختراع وعدد الشراكات مع القطاع الخاص. هذه المؤشرات يجب أن تكون معروفة وأن يتم نشرها وأن تكون رهن المراقبة من طرف برلماننا، لكي نتأكد من أن الأموال التي نخصصها نستخدم بكفاءة وأن أثرها ملموس.

السيد الرئيس المحترم؛

هذا الوقت ليس وقت تردد، بل وقت الطموح والأفعال بلادنا تحتاج اليوم إلى رؤية واضحة في التعليم العالي والبحث العلمي إلى استراتيجية تمويل طموحة إلى توزيع عادل إلى دعم مستمر وإلى ربط بين المعرفة والاقتصاد، والفريق الاستقلالي يعلن استعداده الكامل لدعم ميزانية قوية تعطى للتعليم العالي والبحث العلمي المكانة التي يستحقها، فمبتغانا تكوين جيل قادر على المنافسة، قادر على الابتكار، قادر على بناء اقتصاد المعرفة، وهذا لا يحدث إلا إذا استثمرنا حقا في التعليم العالي والبحث العلمي.

دعونا نجعل من ميزانية 2026 نقطة تحول، دعونا نجعل من هذا الاستثمار رسالة واضحة بأن المغرب يؤمن بمستقبل المعرفة، ويعطي الفرصة لكل شاب، لكل باحث، ولكل أستاذ، لكي يكون فعلا جزءا من هذا المشروع الوطني الطموح.

الإدماج الاقتصادي والمقاولات الصغرى والتشغيل والكفاءات:

إن مداخلتي الأخيرة هاته، تتعلق بقطاع حيوي للإدماج الاقتصادي والمقاولات الصغرى والتشغيل والكفاءات هذا القطاع الذي يشكل ركيزة أساسية في تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية، ويؤثر مباشرة على جودة الحياة للمواطنين والمواطنات، وعلى دينامية الاقتصاد الوطني.

السيد الرئيس المحترم؛

إن بلادنا تعيش مرحلة دقيقة تتطلب تعميق مقاربة الإدماج الاقتصادي وربطها مباشرة بسياسات التشغيل وتطوير المقاولات الصغرى وتمكين الكفاءات الوطنية، خاصة الشباب والنساء، من الوصول إلى فرص عادلة في سوق الشغل، وقد أظهرت عدة تقارير حجم التحديات التي تواجه هذا القطاع، ومنها ضعف البنيات التحتية للتمويل وتقييدات المساطر الإدارية ونقص التكوين المتخصص الذي يواكب احتياجات سوق الشغل الجديد، فعدد المقاولات الصغرى التي استفادت من برامج الدعم الحكومي لم يتجاوز 60 من الطلب الفعلي، ما يشير إلى ضرورة تطوير آليات الالتقاء والمواكبة ومن هذا المنطلق، تؤكد على أهمية تعزيز برامج الدعم المالي والتقني للمقاولات الصغرى والمتوسطة، بما يسمح لها بالنمو، وخلق فرص الشغل، والمساهمة بفعالية في الناتج الداخلي الخام، فالميزانية المقترحة لسنة 2026 يجب أن تأخذ

السيد الوزير المحترم؛

السيدات والسادة أعضاء مجلس المستشارين المحترمين؛

سعيد أن أتناول الكلمة باسم الفريق الاستقلالي للوحدة والتعادلية في إطار مناقشة الميزانيات الفرعية التي تدخل ضمن لجنة القطاعات الإنتاجية، التي تندرج في مشروع قانون المالية لسنة 2026، وهي فرصة هامة لتعزيز المقاربة التشاركية التي تجمع الحكومة ومجلس المستشارين، وهي فرصة سنوية لترسيخ التعاون بين المؤسسات التنفيذية، والتشريعية، الذي يحرص مجلسنا عليه دوماً.

في البداية، يسعد الفريق الاستقلالي للوحدة والتعادلية أن يتقدم بأصدق عبارات الشكر والامتنان للسيدات والسادة الوزراء وكتاب الدولة بهذه القطاعات، وأطرها وأطر وزارة المالية وأطر مجلس المستشارين على مجهوداتهم المبذولة في إعداد هذا المشروع وتدير المناقشة والتعديلات.

وهذه المناسبة، يجدد الفريق الاستقلالي التزامه بميثاق الأغلبية في تمثل تام لقيم ومبادئ حزب الاستقلال، الذي يعتز بتحقيق بلادنا لمكتسبات هامة وغير مسبوقة، كان آخرها قرار مجلس الأمن 2797، الذي كرس المقاربة الواقعية التي تبناها المغرب في تسوية النزاع المفتعل حول الصحراء المغربية، بفضل حكمة صاحب الجلالة الملك محمد السادس، أعزه الله، الذي دشّن منذ سنة 1999 سياسة خارجية قائمة على الواقعية والاعتزان والاستباقية واختار للمغرب طريق الدبلوماسية الهادئة والمبنية على الشرعية الدولية، بعيداً عن الشعارات والمزايدات.

وقد تمكنت بلادنا، بفضل الرؤية المتبصرة لملكنا المفدى، من الانخراط في برنامج طموح يرتكز على تنويع شركائها ونسيجها الاقتصادي، بالموازاة مع تطوير البنيات التحتية الكبرى بمختلف جهات المملكة كميناء طنجة المتوسط وميناء الداخلة ومواصلة بناء القطر فائق السرعة الوحيد على المستوى الإفريقي، إضافة إلى تحقيق الريادة في مجال الطاقات المتجددة وصناعة وتصدير السيارات وصناعة الطائرات وأجزائها إلى غير ذلك...

السيد الرئيس المحترم؛

السيد الوزير المحترم؛

السيدات والسادة المستشارين؛

يسجل الفريق الاستقلالي للوحدة والتعادلية، بكل إيجابية إعداد القانون المالي برسم 2026، في سياق دولي سمته عدم اليقين، وفي ظل النمو المتباطئ للاقتصاد العالمي الذي يعرف صعوبة في استعادة عافيته بشكل تام.

ففي ظل هذه الظروف الصعبة، استطاعت بلادنا الصمود بفضل المسار الإصلاحى الذي تبنته خلال السنوات الأخيرة، بإرادة قوية ومواصلة التقدم في العديد من الأوراش المهيكلّة الكبرى، ومن خلال التنويع التدريجي لمحركات نمو الاقتصاد الوطني، الذي يقوم إلى جانب تحديث القطاعات الإنتاجية التقليدية، على إعادة تموقع المغرب في قطاعات واعدة على مستوى التجارة

الدولية.

ومن شأن هذه الدينامية توسيع آفاق التنمية ببلادنا وترسيخ أسس اقتصاد حديث وشامل وتنافسي، حيث يتوقع أن يسجل الاقتصاد الوطني خلال السنة الحالية 8.4%، مدعوماً بقوة الطلب الداخلي وحيوية النسيج الإنتاجي الوطني، حيث إن الأنشطة غير الفلاحية أصبحت من الدعامات الهيكلية لتطوير الاقتصاد الوطني.

فبكثير من التقدير نسجل أن الحكومة عملت على تعزيز هذه الدينامية الإيجابية، ولترجمة التوجهات الملكية السامية الواردة على الخصوص في خطابي جلالاته بمناسبة عيد العرش المجيد بتاريخ 29 يوليوز 2023، وبمناسبة افتتاح الدورة الأولى من السنة التشريعية الخامسة للولاية الحادية عشر بتاريخ 10 أكتوبر 2025، استندت الحكومة في إعداد مشروع القانون المالي 2026 على واقعية تروم الإجابة على مختلف القضايا والتحديات الاقتصادية والاجتماعية، بناء على النتائج والمكتسبات المحققة سالفاً، لضمان مواصلة تعزيز ركائز الدولة الاجتماعية والنموذج الاقتصادي والمالي تجسيدا للتوجهات الملكية والتزامات البرنامج الحكومي.

هذا التوجه يقتضي التطوير الفعال لآليات تحفيز الاستثمار الخاص لتكريس إطار استثماري جاذب، يقوم أساساً على وضع آليات لدعم المقاولات والمشاريع الاستراتيجية وتحسن مناخ الأعمال ومواصلة تنزيل الميثاق الجديد للاستثمار، إلى جانب تعزيز دور المراكز الجهوية للاستثمار.

ومن أجل مواكبة هذه الأوراش المهيكلّة التزمت الحكومة بتطوير مجال الشراكة بين القطاعين العام والخاص وبتشجيع التمويلات المبتكرة، وموازة مع ذلك، يتم بذل جهود مكثفة لرفع تحدي الأمن الطاقى، بالانتقال نحو الطاقات النظيفة بخيار لا محيد عنه لمواجهة الأزمة العالمية المرتبطة بالطاقة والمناخ.

ومواكبة للأوراش الكبرى المهيكلّة التي يتم تنزيلها، يأتي مشروع قانون المالية لسنة 2026 لتكريس الرؤية الملكية التي تتغيا إحداث دينامية جديدة للتأهيل الشامل للمجالات الترابية وتدارك الفوارق الاجتماعية والمجالية، وفق مقاربة للتنمية الترابية المندمجة، تضع ضمن أولوياتها إطلاق جيل جيد من برامج التنمية الترابية المندمجة، تركز على تثمين الخصوصيات المحلية، وتكريس الجهوية المتقدمة ومبدأ التكامل والتضامن بين المجالات الترابية.

السيد الرئيس المحترم؛

السيد الوزير المحترم؛

السيدات والسادة أعضاء مجلس المستشارين المحترمين؛

لقد حقق قطاع الفلاحة والتنمية القروية والمياه والغابات في سياق دولي صعب نتائج مهمة في ظل إكراهات توالي الجفاف، وعلى الرغم من ذلك يظل سؤال السياسات الفلاحية المغربية وقدرتها على تحقيق الأمن الغذائي والإيكولوجي مشروعاً، في ظل استيراد بلادنا للعديد من المنتجات الفلاحية وتصدير أخرى ورهان استدامة توفير الموارد المائية، وموقع الصناعات

- تحفيز الاستثمار في مجال الصناعات التحويلية مثل التعليب والتجميد؛
 - العمل على خلق التكافؤ بين الصيد التقليدي والصيد الصناعي، بدعم تمويل الصيد التقليدي؛
 - إقرار عدالة مجالية بين الجهات الساحلية؛
 - تجاوز البيروقراطية الإدارية في منح التراخيص.
- وبذلك يوصي الفريق الاستقلالي بالعمل على رفع معدل استهلاك الفرد المغربي من السمك ووضع نظام مندمج للتزود والعرض في المدن والقرى، مع فرض احترام قوانين الشغل والسلامة الصحية والمهنية وتقنين إنتاج دقيق السمك وزيت السمك، وإخراج مدونة الصيد وتحسين الترسنة القانونية التي تعود لبداية القرن 20.

السيد الرئيس المحترم؛

السيد الوزير المحترم؛

السيدات السادة أعضاء مجلس المستشارين المحترمين؛

وبخصوص قطاع الصناعة والتجارة يسعد الفريق الاستقلالي التنويه بالمجهودات الحكومية في هذين القطاعين الحيويين والدور المحوري للسيد الوزير والسيد كاتب الدولة في إنجاح الاستراتيجيات، في ظل سياق دولي صعب يتسم بالتوتر وعدم الاستقرار، مع تصاعد حالة عدم اليقين، في مقدمته معالجة عجز الميزان التجاري، والرفع من قاعدة المصدرين وإعمال مقاربة العدالة المجالية بالتنوع الجغرافي والقطاعي للصادرات، بشكل يضمن توطيد دينامية الاستثمار وخلق فرص الشغل ومواصلة الإصلاحات الهيكلية والحفاظ على استدامة المالية العمومية.

وبهذا الصدد، نسجل بكل إيجابية الدينامية الصناعية التي تعرفها بلادنا على خلفية التوجيهات السامية لصاحب الجلالة، أعزه الله، خصوصا الرسالة الملكية السامية بمناسبة اليوم الوطني للصناعة في 29 مارس 2023، التي أوصت بانتهاج سياسة صناعية جديدة تعتمد على أولويات هيكلية مشتركة، وجسدت إرادة قوية في بناء سياسة صناعية جديدة، من خلال مقاربة الذكاء الجماعي ومنطق التشاور، مع جعل الجهات محورا أساسيا.

ويسجل الفريق الاستقلالي بكل فخر تعزيز مكانة المغرب كقطب استراتيجي عالمي لصناعة الطيران، وقد أطلق صاحب الجلالة، نصره الله، هذا المشروع الهيكلي التابع لمجموعة "سافران" بالنواصر، الذي يتضمن فضاء لتصنيع محركات الطائرات، وآخر مخصص لأنشطة صيانة وإصلاح محركات الطائرات من الجيل الجديد.

ويأتي هذان المصنعان اللذان يتميزان بالكفاءة والابتكار والاستدامة ليعكسا الإرادة الملكية الراسخة للارتقاء بقطاع الطيران إلى أعلى مستويات التنافسية التكنولوجية.

ونحن نقدر عمل الوزارة على إقرار السيادة الصناعية، من خلال الترسخ

الغذائية في مخطط الجيل الأخضر.

وبذلك يجدد الفريق الاستقلالي التوصية ب:

- تعزيز استدامة الفلاحة الوطنية وتأقلمها مع مختلف التحديات؛
- تحقيق العدالة المجالية وتعزيز كفاءة الاستهداف المجالي للسياسات العمومية الفلاحية؛
- تعميم استعمال المياه العادمة المعالجة في سقي المساحات الخضراء، وإرساء نظام جديد لاستغلاله في السقي الزراعي؛
- تشجيع الجودة والابتكار والتكنولوجيا الخضراء من أجل تكيف الفلاحة المغربية؛

- تعزيز مراقبة استعمال المبيدات وتقييمها؛

- إعادة جدولة ديون الفلاحين خلال سنوات الجفاف؛

- خلق جيل جديد من التحفيزات في المجال الفلاحي؛

- إقرار نظام جبائي خاص يراعي خصوصية الفلاحة الوطنية؛

- تعزيز استخدام التكنولوجيا المتقدمة للماء؛

- تبسيط الولوج إلى العقار الفلاحي؛

- دعم وتجويد النقل المهني للعمال والزراعيين؛

- رفع ميزانية تنمية العالم القروي والجبلي؛

- إخراج النظام الأساسي لمستخدمي وموظفي المكتب الوطني للسلامة

الصحية (l'ONSA)؛

- تمكين الشباب القروي والنساء القرويات؛

- مواصلة دعم وتشجيع التعاونيات الفلاحية.

وبخصوص الصيد البحري فإن "استراتيجية أليوتيس" حققت نجاحا مهما ومكتسبات استراتيجية بالاستمرار في تهيئة المعايير ذات الأولوية التسويقية ومواصلة البرنامج الوطني للاقتصاد الأزرق بشراكة مع البنك الدولي ومحاربة الصيد العشوائي وتعزيز المراقبة عبر الأقمار الاصطناعية (VMS).

ومن إيجابيات هذه الاستراتيجية تحقيق مكتسبات اجتماعية وصحية للبحارة والتعويض عن حوادث الشغل ودعم مراكز الصيد بأجهزة الاتصال السلكي واللاسلكي في خطوة متقدمة شكلت نقلة نوعية بهذا القطاع. وفي تقديرنا، لا بد من إيلاء اهتمام أكبر ب:

- تخفيف الضغط على الموارد السمكية، خاصة الأسماك السطحية مثل السردين بسبب الصيد الجائر وعدم احترام فترات الراحة البيولوجية؛

- تلوث السواحل الناتج عن النفايات الصناعية والمنزلية؛

- تدارك ضعف التجهيزات في بعض الموانئ خصوصا المتوسطية مما يحد من دينامية السوق؛

- تعزيز المراقبة لتتبع الكميات المصطادة وضمان احترام القوانين البيئية؛

- ضبط تقلبات السوق التي تؤثر على أسعار الأسماك؛

بالاكتشاف.

إن قطاع السياحة من القطاعات الأفقية التي لا يمكن الحديث عن تميزه من خلال وزارة السياحة فحسب، بل هو قطاع استراتيجي يتقاطع مع جل القطاعات الحكومية، من الرقمنة إلى التجهيز والبنيات التحتية، إلى الثقافة والاتصال والرياضة، هذه الأخيرة التي ساهمت بالخصوص كرة القدم بحضور دولي متقدم منذ سنة 2022 خلال كأس العالم بقطر، وخلال السنة الجارية بالشيلي بكأس العالم U-20 برفع الراية الوطنية، مما يدعم بشكل مباشر قطاع السياحة الوطنية.

ونحن نستشرف السنة الأخيرة من التنزيل الترابي لخارطة الطريق (2023-2026) ننتظر تأهيل وتعزيز العرض الفندقى ودعم الاستثمار في التنشيط والخدمات، والتكوين وتأهيل الرأسمال البشري وتعزيز الربط الجوي.

فبالرغم من كل النجاحات التي يسجلها قطاع السياحة ببلادنا، لا زال مطلب العدالة المحلية بعيد المنال وأن السياحة رافعة مركزية للتنمية الجهوية والمحالية شعار صعب التحقيق.

فمن أجل تجاوز السير بسرعتين، لابد من تنوع المنتج السياحي، عبر تطوير العرض ليشمل السياحة الثقافية والسياحة البيئية والسياحة الرياضية والسياحة الطبية..

وبخصوص الصناعة التقليدية والاقتصاد التضامني وجب التنويه بمجهودات السيد كاتب الدولة المحترم، الذي أبان في فترة وجيزة عن تفاعله في إطار تشاركي مع جل المتدخلين، مما جعله يحظى باحترام الجميع، وهو يعطى آمالا متجددة في جعل هذا القطاع الحيوي والموروث الحرفي التقليدي المتنوع والأصيل، الذي يعزز الهوية الجماعية للمغاربة، مساهما مباشرا في التنمية الاقتصادية والاجتماعية ببلادنا.

وقد خلق توجه تعزيز الشركات مع غرف الصناعة التقليدية لدعم تنظيم معارض وتظاهرات وطنية ودولية، إضافة لمشاريع تنمية الصناعة التقليدية والحفاظ على البيئة من جهة، والشراكة مع الجمعيات والجامعات من جهة أخرى، صدى طيبا لدى كل المتدخلين في القطاع.

السيد كاتب الدولة؛

إن مواصلة دعم البنيات التحتية للتكوين وتحسين جودة التكوين المهني وتنمية قدرات الصناع التقليديين يلتقى تجاوبا وقبولا، الشيء الذي سيساهم - لا محالة - في تعزيز ديمومة وتطور الصناعة التقليدية.

وفي تقديرنا، فإن الترويج لمنتجات الصناعة التقليدية يحتاج لمجهودات أكبر، خصوصا من قبل مؤسسة دار الصانع، مع مواصلة التعريف بالمنتج المحلي في المعارض الدولية.

وبخصوص الاقتصاد الاجتماعي والتضامني، فنحن ندعم الدينامية التي تقودها الوزارة من خلال تأسيس التعاونيات وموآبتها وعقد الشركات على

القوي على المستوى الترابي ودعم صناعة أكثر ابتكارا وخالية من الكربون، مع استعمال تقنيات المستقبل وإعمال تدابير كفيلة بتحسين القدرة التنافسية للصناعة الوطنية وجعل الرأسمال البشري في صميم السياسة الجديدة، فبالموازاة مع التطور الحاصل في صناعة السيارات وصناعة الطائرات، سجلنا باعتزاز التحول نحو مشاريع جديدة للبحث والتطوير والابتكار الصناعي، وكذا توسيع قاعدة المراكز التقنية الصناعية ودعم إنشاء أقطاب التنافسية والابتكار ودعم إحداث المحطات التكنولوجية.

وإن الفريق الاستقلالي يحدد التأكيد على ربط مجال الاستثمار بتحقيق الدولة الاجتماعية واحترام الحقوق الدستورية للأجراء والتأكيد على أن هدف الاستثمار ومضمونه يجب أن ينعكس على المواطن المغربي، وندعم توجه الوزارة بتحويل وجهة المغرب بالنسبة للمستثمرين، من اليد العاملة بثن بخس إلى وجهة للموارد البشرية ذات الكفاءة العالية.

وفما يتصل بالتجارة الداخلية نسجل بارتياح مجهودات الوزارة من أجل تعميم الحماية الاجتماعية للتجارة ومواكبة رقمنة قطاع التجارة وتشجيع الشراء المشترك ووضع برامج للتكوين وملاءمة الإطار التشريعي وتعزيز دور غرف الصناعة والتجارة والخدمات وحماية المستهلك ومراقبة الأسعار.

وبخصوص التجارة الخارجية، فقد استطاعت كتابة الدولة بهذا القطاع خلق دينامية إيجابية، منها الانخراط الإيجابي في المنظمة العالمية للتجارة وإقرار بعض التدابير كتحسين نظام المراقبة عند الاستيراد وتعزيز المراقبة المحلية والإشراف على تنفيذ الالتزامات الدولية للمملكة في مجال التجارة، ومواصلة دعم المصدرين المبتدئين ودعم النهوض بالصادرات.

ويجدد الفريق الاستقلالي تأكيده على إقرار عدالة محلية في الصناعة والتجارة وتعزيز الشراكة الصناعية والتجارية مع العمق الإفريقي وتحفيز التصدير وتنويع الأسواق وتطوير البنيات والخدمات اللوجستية، ويعبر عن الاستعداد والتعبئة لإنجاح المسار الصناعي والتنموي.

السيد الرئيس المحترم؛

السيدة الوزيرة المحترمة والسيد الوزير المحترم؛

السيدات والسادة المستشارين المحترمين؛

السيدات والسادة أطر الوزارة وأطر مجلس المستشارين؛

استطاع قطاع السياحة بالمغرب أن يحتل المرتبة الأولى على مستوى إفريقيا والشرق الأوسط، والمرتبة الثالثة عشر على الصعيد الدولي، فضلا عن استقبال 15 مليون سائح إلى حدود متم شهر شتنبر 2025، بارتفاع 14% مقارنة مع نفس الفترة من السنة الماضية.

وإننا في الفريق الاستقلالي كلنا إيمان بأن قطاع السياحة ببلادنا بالمزيد من الاستثمار والحكامة الجيدة يستطيع مضاعفة كل الأرقام السالفة الذكر وتسلق المراتب الأمامية في التصنيف الدولي لما تمتلكه مملكتنا الشريفة من عمق حضاري وثقافي غني ومتنوع وحيز جغرافي استراتيجي متميز يغرى

بلادنا من رفع حصة الطاقات المتجددة إلى أكثر من 42% من إجمالي القدرات الكهربائية الوطنية، في أفق تحقيق الهدف المتمثل في بلوغ 52% بحلول سنة 2030.

وقد عملت الوزارة مشكورة على تحديث وتحجيد الإطار القانوني والتنظيمي لمواكبة التحول الطاقى، خصوصا ما يتعلق بتحرير سوق الكهرباء وتشجيع الاستثمار الخاص في الطاقات النظيفة.

وفي سياق العمل على إنجاح هذه الأوراش المهمة، تجدر الإشارة أن هناك بعض الإشكالات لدى المواطن، الذي لازال ينتظر أن يلمس أثر الانتقال الطاقى في حياته اليومية، من حيث خفض كلفة الطاقة وإعمال العدالة المالية في الولوج إلى الخدمات الطاقية.

وندعو في إطار عملكم إلى ضرورة تقوية آليات النجاعة الطاقية، خصوصا المجالات الأكثر استهلاكاً للطاقة، كالصناعة والنقل والإنارة العمومية والفلاحة وغيرها، التي تقتضي الترشيد والعقلنة، والعمل على تقليص التبعية الطاقية التي تتجاوز 90% وتسريع الاقتصاد الدائري في قطاع الصناعة والفلاحة وتشديد الرقابة البيئية على الأنشطة الملوثة.

ويتوجه المغرب ليتحول إلى موطن لإنتاج الطاقة الخضراء المتجددة لصالح أوروبا ولكل إفريقيا الأطلسية، في ظل الرؤية الجيو سياسية التي رسمها صاحب الجلالة للمغرب الأطلسي، مما يفرض علينا تسريع تنزيل الاستراتيجية الوطنية للمدروجين الأخضر التي تشكل رافعة لمستقبل الاقتصاد الطاقى للمغرب ودعم الإنتاج الوطني مقارنة بالمستورد وجلب الاستثمارات وتبسيط المساطر. وانطلاقاً من أهمية الغاز الطبيعي، فإننا نود معرفة مآل ورش أنبوب الغاز الإفريقي الأطلسي؟

وبخصوص مجال المحروقات، لازال المواطن يعبر عن امتعاضه من أن أسعارها لا تزال الأعلى عربياً. وإن خطط المغرب المعدني 2021-2030 ليسهم في ارتفاع عدد الاستثمارات في هذا القطاع الذي أصبح يشكل قاطرة للتنمية المستدامة.

إن اعتماد الاستراتيجية الوطنية للتنمية المستدامة وتوسيع برامج تدبير النفايات وتثمينها وإطلاق مشاريع جديدة لحماية التنوع البيولوجي ومكافحة التلوث الصناعي والمائي في العديد من الأقاليم وإشراك الجماعات الترابية والقطاع الخاص، لجدير بالتنويه، وبذلك فإن أي تحول لا يراعي التنمية المستدامة ولا يعتبرها عنصراً بنوياً في التخطيط، فهو لا ينسجم مع التوجهات الاستراتيجية لبلادنا.

IV- مداخلات الفريق الحركي في مناقشة مشاريع الميزانيات الفرعية المدرجة ضمن اختصاصات جميع اللجان الدائمة:

السيد الرئيس المحترم؛

السيدات والسادة الوزراء المحترمين؛

المستوى الوطني والدولي. وعلى الرغم من ذلك، فبالمقاربة بين النجاح الذي تحققه تعاونيات الصناعة التقليدية والاقتصاد التضامني والتعاونيات الفلاحية، فهناك فوارق شاسعة خصوصاً في مجال التسويق بمختلف مجالاته.

وإن حرف الصناعة التقليدية المهتدة بالانقراض تسائلنا جميعاً، فكيف تواجه الوزارة هذه الآفة؟ وكيف تعمل الوزارة على تسجيل منتجات الصناعة التقليدية وحمايتها ككروث وطني؟

السيد الرئيس المحترم؛

السيدة الوزيرة المحترمة؛

السيدات والسادة المستشارين المحترمين؛

السيدات والسادة أطر الوزارة وأطر مجلس المستشارين؛

تعمل الحكومة على تنزيل الإستراتيجية الطاقية الوطنية، باعتبارها خارطة طريق محددة الأهداف والآليات، لضمان الأمن الطاقى، مما يجعلنا نعبّر عن تقديرنا الكبير لمجهودات السيدة الوزيرة وكل أطر الوزارة الإدارية والتقنية لتدبير هذا القطاع الاستراتيجي، الذي يندرج ضمن أسس النموذج التنموي الجديد ومن دعائم التحول الاقتصادي والبيئي للمغرب.

السيدة الوزيرة،

تعتبر مناسبة مناقشة مشروع قانون المالية فرصة سنوية لتقييم تدبير هذا القطاع الحيوي والوقوف على المنجزات والأوراش المفتوحة والإكراهات والتحديات كذلك.

وفي تقديرنا، نسجل ضعف الميزانية المرسودة لهذا القطاع في قانون المالية لسنة 2026، مما يشكل هوة كبرى بين ضخامة الأوراش والبرامج التي يتعين تنفيذها، وبين الاعتمادات المالية المخصصة للقطاع الذي حظي بمكانة استراتيجية في النموذج التنموي الجديد، لما له من قدرة عالية على المساهمة في الناتج الداخلي الخام.

إن التوجيهات الملكية السامية لصاحب الجلالة محمد السادس، أعزه الله، جعلت من الانتقال الطاقى أولوية وطنية كبرى ورافعة أساسية للتنمية المستدامة، شكلت الحافز الأساسي والبعد الاستراتيجي للطاقات المتجددة، الذي نهجته الوزارة لتعميم الولوج إلى الطاقة بأسعار تنافسية وتأمين الإمدادات الطاقية والتزود بها، والحفاظ على البيئة.

وبهذا الصدد، لا يفوت الفريق الاستقلالي التنويه بالدينامية الكبيرة بخصوص الدبلوماسية الطاقية من خلال توقيع عدد من الاتفاقيات الاستراتيجية مع شركاء دوليين، مما يعزز مكانة بلادنا كفاعل موثوق في سوق الطاقة العالمية، ويمثل رافعة حقيقية لتعبئة الاستثمارات ونقل التكنولوجيا، وتطوير الخبرات الوطنية، الشيء الذي سيمكن المغرب من اعتلاء مركز ريادي في الاقتصاد الطاقى العالمي الجديد.

وقد حققت الوزارة خلال سنة 2025 تقدماً ملموساً بخصوص تفعيل ورش إصلاح هذا القطاع بشكل شامل، مما يجسد رؤية طموحة مكنت

السيدات والسادة المستشارين المحترمين؛

يشرفني أن أ تدخل باسم الفريق الحركي بمجلسنا الموقر في إطار مناقشة مشاريع الميزانيات الفرعية التي تندرج ضمن اختصاص جميع اللجان الدائمة برسم السنة المالية 2026، وذلك من زاوية المعارضة الحركية البناءة والمسؤولة المؤطرة بمرجعية فكرية لحزب الحركة الشعبية تضع تحقيق رهان التنمية الاقتصادية كأساس للتشغيل، والعدالة المجالية والاجتماعية الضامنة لكرامة المواطن على رأس أولوياتها.

السيد الرئيس المحترم؛

في مستهل مداخلتنا، لابد أن نجدد التعبير في الفريق الحركي عن سعادتنا المفعمة بالافتخار والاعتزاز بما تحققه الدبلوماسية المغربية بجميع مستوياتها الرسمية والموازية من انتصارات حاسمة في قضية وحدتنا الترابية، آخرها تصويت المجتمع الدولي في مجلس الأمن يوم 31 أكتوبر الماضي على القرار رقم 2797 الذي أقر واقعية ومصادقية وجدية المبادرة المغربية للحكم الذاتي تحت السيادة المغربية وفي إطار وحدتها الترابية كأساس وحيد وأوحد للتفاوض، بعيدا عن أطروحات ومزاعم وأوهام الانفصال المتجاوزة، هذا الانتصار التاريخي الحاسم توج مسار الانتصارات الدبلوماسية للمملكة المغربية وعزز مسلسل الاعترافات الدولية بمغربية الصحراء تحت القيادة الحكيمة لصاحب الجلالة الملك محمد السادس نصره الله وأيده وبفضل رؤيته الاستراتيجية القائمة على الاستباقية، والجدية، والحزم، والواقعية، والوضوح، والافتتاح، والتوازن، والثبات في المواقف، وتنوع الشراكات الاستراتيجية.

السيد الرئيس المحترم؛

بنفس الحس الإيجابي، نحيي في الفريق الحركي الجهود المتواصلة لوزارة الداخلية مركزيا و جهويا وإقليميا ومحليا لتنزيل ورش الجهوية المتقدمة ومصاحبة الجهات وباقي الجماعات الترابية في إعداد برامج جهوية للتنمية بغية تحقيق التنمية الشاملة بأبعادها المجالية والاقتصادية والاجتماعية والبشرية، في المقابل نسجل للأسف غياب هذا الوعي الجهوي لدى العديد من القطاعات الحكومية والمؤسسات العمومية وبطئها في مجارة ومواكبة هذا المسار الإصلاحي والتنموي، وهو ما يبدو جليا من خلال غياب الإرادة السياسية لديها لتنزيل الجيل الثاني من الجهوية المتقدمة، والخروج بهذا الورش الاستراتيجي نحو أفقه التنموي، كما نسجل ترددها غير المفهوم في نقل الاختصاصات الذاتية للجهات وباقي الجماعات الترابية وتقاعسها غير المبرر في تفعيل الاختصاصات المنقولة والمشاركة في خرق صريح لأحكام القوانين التنظيمية للجماعات الترابية. بنفس الإصرار، نتطلع مجددا في الفريق الحركي إلى مراجعة معايير توزيع الميزانية على الجهات باعتماد مؤشرات الخصاص التنموي مجاليا وبشريا واستحضار بعد العدالة المجالية بدل معيار عدد السكان المعتمد حاليا.

السيد الرئيس المحترم؛

في مجال الاقتصاد والمالية، فبقدر ما نسجل في الفريق الحركي إيجابا الدينامية الإصلاحية المتدرجة التي عرفتها السياسة الجبائية ببلادنا، من خلال توسيع الوعاء الضريبي ومراجعة بعض الإعفاءات غير المبررة، وتحقيق نمو في موارد الضريبة على القيمة المضافة والضريبة على الدخل والضريبة على الشركات، نسجل ضعف انعكاس هذا المجهود المالي على الوضعية الاقتصادية والاجتماعية، كما نتأسف على ما آلت إليه وضعية المقاولات المغربية خاصة المتوسطة والصغرى والصغيرة جدا التي تشكل 95% من النسيج المقاولاتي الوطني، وضعية عنوانها الأزمة والإفلاس، بشهادة أرقام الهيئة المغربية للمقاولات الصغرى التي أكدت في دراسة حديثة أن عدد المقاولات المفلسة سنة 2024 بلغت 33.000 مقالة صغرى ومتوسطة، والرقم مرشح للارتفاع إلى 40.000 مقالة مع نهاية سنة 2025، هو واقع يعكس بالملاموس هشاشة ومحدودية الاقتصاد الوطني وضعف المبادرات الحكومية لدعم ومواكبة المقاولات.

السيد الرئيس المحترم؛

مستحضرين أهمية القطاع الفلاحي في النسيج الاقتصادي الوطني كقطاع استراتيجي مرتبط بتحقيق رهان الأمن الغذائي للمغاربة، نتطلع إلى مراجعة السياسة الفلاحية المعتمدة المرتكزة أساسا على الزراعات التصديرية المستنزفة للموارد المالية والفرشة المائية، على حساب الزراعات الموجهة للاستهلاك المحلي، والنتيجة اليوم هي اللجوء إلى استيراد اللحوم والفواكه والحبوب والقطاني والزيوت وغيرها، وارتفاع أسعار المنتوجات الفلاحية الأساسية في زمن مخطط المغرب الأخضر ومخطط الجيل الأخضر، وتكريس معاناة الفلاحين الصغار والمتوسطين جراء توالي سنوات الجفاف وارتفاع أسعار الأعلاف ومحدودية آثار الدعم الحكومي المحتشم، وخلق فئة من "الفراقشة" يستفيدون من دعم الحكومة ومن الإعفاءات الجمركية دون آثار على السوق الوطنية.

السيد الرئيس المحترم؛

انسجاما مع مرجعيتنا في الحركة الشعبية التي تجعل من تنمية المناطق القروية والجبلية على رأس أولوياتها، نتطلع أن تشكل البرامج الترابية المندمجة المحسدة لرؤية وفلسفة جلالته الملك محمد السادس، نصره الله، في الحد من التفاوتات المجالية ووضع حد لمغرب السرعتين مدخلا أساسيا لتنمية مستدامة وحقيقية للمناطق القروية والجبلية والواحات، وهو ما يتطلب تحويل التنمية الترابية إلى مرجع لختلف السياسات العمومية وليس مجرد إنتاج برامج قطاعية معزولة ومحدودة.

السيد الرئيس المحترم؛

بالنسبة للقطاعات الاجتماعية، بخصيص التعليم، فقناعتنا راسخة في الفريق الحركي أنه في ظل استمرار الحكومة في إصلاح الإصلاح وهدر للزمن والموارد والجهود، فإن رهان مدرسة الجودة وتكافؤ الفرص يظل مؤجلا وبعيدا

1) مداخلة المستشار السيد المخلول محمد حرمة في مناقشة مشاريع الميزانيات الفرعية:

السيد الرئيس؛

السادة الوزراء؛

السادة والسيدات المستشارون؛

لي عظيم الشرف أن أتناول الكلمة باسم فريق الاتحاد العام للشغالين بالمغرب في هذه الجلسة لمناقشة مشاريع الميزانيات الفرعية للسنة المالية 2026، متبعا في ذلك تسلسلا منهجيا كما هو وراود في المادة 91 من النظام الداخلي لمجلس المستشارين التي تحدد عدد اللجان الدائمة واختصاصاتها وتألّفها.

نستل كلمتنا بالتعبير عن عظيم فخرنا بالنهضة التنموية التي تشهدها المملكة في مختلف المجالات، بفعل السياسة الرشيدة لجلالة الملك محمد السادس نصره الله والإصلاحات الكبرى التي أطلقها، وهو ما جعل بلادنا نموذجا تنمويا ديمقراطيا متفردا.

فلقد استطاع جلالته حفظه الله أن يخلق ثورة استراتيجية هادئة وشاملة، وضعت المغرب في مصاف الدول الصاعدة، عبر مشاريع ضخمة ورؤية واضحة، وإرادة ملكية ثابتة.

كما نعتز بالاستقرار السياسي والمؤسسي الذي تنعم به بلادنا، الذي يعتبر الأساس المتين الذي بنيت عليه وحدتنا، والتي كانت وراء الانتصارات التي حققتها بلادنا للدفاع عن عدالة قضايانا الوطنية، وعلى رأسها القضية الوطنية الأولى.

كما نعتز في فريق الاتحاد العام للشغالين بالمغرب عن عظيم اعتزازنا بنجاح الدبلوماسية الملكية في القضية الوطنية، والتي توجت بقرار مجلس الأمن الدولي رقم 2797 الصادر يوم 31 أكتوبر 2025 الذي جعله جلالة الملك نصره عيدا وطنيا.

ونعتز بهذه المناسبة أيضا بالتنويه الملكي السامي بعمل أعضاء البرلمان، والذي عبر عنه جلالته بوضوح في قضايا إفتاح السنة التشريعية وهو تنويه ملكي سيظل مبعث افتخار لنا جميعا، خصوصا أننا نخوض وبشكل يومي معركة جماعية لمواجهة تبخيس العمل السياسي والحزبي وشيطنة الأحزاب السياسية.

- أولا، الميزانيات الفرعية التي تندرج ضمن اختصاصات لجنة العدل والتشريع وحقوق الانسان:

فخصوص الميزانية الفرعية للوزارة المنتدبة لدى رئيس الحكومة المكلفة بالعلاقات مع البرلمان، فإن الحصيلة المهمة للحكومة في المجال التشريعي، ماهي إلا تجلي ساطع لعل الحكومي الذي يتم القيام به في العديد من المستويات، إعمالا لمضامين البرنامج الحكومي، إنها حصيلة مهمة، تعكس أيضا ذلك التعاون الكبير والمهم ما بين البرلمان والحكومة والذي مكن من المصادقة على العديد

المنال، خاصة في ظل تردد الحكومة في تنزيل أهم مقتضيات قانون الإطار والرؤية الاستراتيجية للإصلاح، كما تنأسف على استمرار الحكومة في تفويض التعليم الأولي إلى الجمعيات وتماطلها في جعله سلكا أساسيا من أسلاك التعليم المدرسي.

السيد الرئيس المحترم؛

بالنسبة لقطاع الصحة، فرغم أهمية الإصلاحات التشريعية والمؤسسية والهيكلية والوظيفية التي عرفها القطاع في العقد الأخير، نسجل في الفريق الحركي أن البنيات الاستشفائية ببلادنا بمختلف مستوياتها والخدمات الصحية العمومية لازالت بعيدة عن تحقيق رهان ضمان الحق في الصحة للمواطنين كرهان دستوري، ولازالت دون مستوى الطموحات، خاصة في ظل تسجيل خصائص محمول في الموارد البشرية الطبية والتمريضية وسوء توزيعها جغاليا وجمهويا، وتعطل التجهيزات في أغلب المستشفيات، وغياب الحكامة المؤسسية، وتغول القطاع الخاص غير المواطن.

السيد الرئيس المحترم؛

بكل تأكيد، فوضعية سوق الشغل ببلادنا هي وضعية مقلقة، إذ سجلت البطالة أرقاما غير مسبوقة، فوق المندوبية السامية للتخطيط بلغ معدل البطالة خلال الفصل الثالث من سنة 2025 حوالي 13.3%، وهي أرقام تعكس غياب حلول ومبادرات حكومية جادة للتشغيل المستدام.

السيد الرئيس المحترم؛

ولأن الأمازيغية كانت ولازالت وستظل في صلب أولويات الحركة الشعبية، نسجل أن الحكومة رغم الاعتمادات المالية المخصصة لهذا الورش، لازالت مترددة في تفعيل خيار الترسيم وعاجزة عن بناء سياسة لغوية متكاملة منصفة للأمازيغية ولباقى التعبيرات اللغوية والثقافية، ونعتبر أن المقاربة الإدارية لهذا الترسيم المنشود يجعل الحكومة خارج فلسفة الدستور وأحكام فصله الخامس.

السيد الرئيس المحترم؛

إن أغلب مشاريع الميزانيات الفرعية التي نحن بصدد مناقشتها اليوم لا تعكس بتاتا التوجهات الكبرى للدولة في مجال تحقيق رهان التنمية الاقتصادية المنشودة، وrehan إرساء أسس الدولة الاجتماعية، خاصة في ظل عدم تمكين البرلمان من تعديلها ومن آليات قياس آثارها وتقييم حكمتها.

والخلاصة أن السياسات العمومية والقطاعية للحكومة بعيدة كل البعد عن استلهاهم رهان المغرب الصاعد ومغرب الإنصاف الترابي والعدالة المحلية. وفقنا الله جميعا لما فيه خير وطننا العزيز، تحت القيادة الرشيدة لصاحب الجلالة الملك محمد السادس نصره الله وأيده.

V- مداخلات فريق الاتحاد العام للشغالين بالمغرب:

من القوانين.

على خلاف بعض الإدعاءات التي تروج معطيات غير دقيقة بخصوص الأداء التشريعي للبرلمان، فإن الأرقام التي تضمنها التقرير الذي تفضلتم به السيد الوزير تفيد بأن عملهم يتم القيام به، وهو ما يعكس بالضرورة أن الأوراش الإصلاحية الكبرى التي تعرفها بلادنا ماضية في طريقها..

ولكن مع كامل الأسف فإن الجدول المتعلق بمقترحات القوانين يخبرنا بأن ما يمكن تسميته "محنة المبادرة التشريعية البرلمانية"، مستمرة وهي بالتالي عابرة للحكومات وعابرة للولايات التشريعية، ومع ذلك لا يسعنا إلا التنويه بكل ما قامت به الحكومة الحالية في هذا الإطار، ونتمنى أن يتم الرفع من عدد مقترحات القوانين المصادق عليها خلال هذه الولاية وليس فقط تلك المقبولة من طرف الحكومة.

أما بخصوص موضوع الأسئلة الكتابية، فإننا نعتقد صادقين أن ما يجب طرحه اليوم، ليس موضوع النسبة أو الأرقام، بل إن ما يجب الإشارة إليه هو طبيعة ومضمون بعض الأجوبة، ففي أحيان كثيرة نتوصل فعلا بالأجوبة، ولكن عندما نقرأها لا نجد فيها أي جواب على السؤال الذي طرحناه وهذه هي المعضلة في نظرنا التي تفرغ هذه الآلية الرقابية المهمة من مضمونها ومن جوهرها.

لا يمكن ونحن نتفاعل مع البيانات والجدول والأرقام التي تضمنها عرضكم، السيد الوزير، إلا ثن المنهجية التي اعتمد عليها والمعطيات الغنية التي يزخر بها، وهي في الواقع مصطلحات كاشفة لأهمية أدائنا كبرلمانيين، ولكنها أيضا تمنحنا فرصة للوقوف عند بعض الأعطاب التي يتوجب علينا جميعا التعاون لمواجهةها، ومن ذلك مثلا استمرار تدني المؤشرات ذات الصلة بطلب تناول الكلمة للتحديث في موضوع عام وطارئ بمجلسي البرلمان.

ما قلناه في النقطة السابقة ينسحب كذلك على موضوع ضعف التجاوب الحكومي مع طلبات عقد اجتماعات اللجان الدائمة بمجلسي البرلمان.

أما فيما يخص المجتمع المدني، فإننا نثمن كل المجهودات والمبادرات التي تقومون بها السيد الوزير في هذا الإطار.

أما بخصوص الميزانية الفرعية لوزارة العدل، فإننا نستهل حديثنا بأهمية الورش الإصلاحي الكبير والهادئ الذي انخرطت وزارة العدل في قيادته والذي يعكس فعلا قفزة نوعية في مجال تحديث وتطوير منظومة العدالة، وبالتحول الرقمي الذي انخرطت فيه الوزارة على الرغم من كل الصعوبات والتحديات التي مازالت مطروحة على هذا الصعيد، ولا يساورنا شك في أن الوعي الذي يتمتع به السيد الوزير وأطر الوزارة حول العلاقة العضوية ما بين الإصلاح في شموليته والرقمنة سيساهم في تسريع هذا التحول الكبير.

وفي هذا الإطار نشيد بالتعاون المستمر الدائم ما بين وزارة العدل وكل من المجلس الأعلى للسلطة القضائية وكذا رئاسة النيابة العامة، والذي ساهم في تطوير الإدارة القضائية، والتي تلعب دورا جوهريا في استمرارية مرفق

العدالة وفي ضمان أيضا شروط المحاكمة العادلة، وهو الأمر الذي يعزز توطيد استقلال السلطة القضائية.

لا بد من التأكيد على أهمية المجهودات والتدابير وكذا الإجراءات التي تقوم به وزارة العدل قصد مواصلة إصلاح المنظومة القانونية المتعلقة بالفساد ومحاربتها، وهي معلومات ومعطيات مهمة، بيد أن الأهم نهج سياسة تواصلية ناجعة من لدن الوزارة لتعريف العموم بكل ما تقوم به الوزارة في هذا المجال وذلك لمواجهة حملات التضليل الإعلامي التي تبخس كل الأشياء الجميلة في هذه البلاد، لا يسعنا إلا التنويه بالعمل المهم الذي تقوم به المفتشية العامة لوزارة العدل، والتي تضمن العرض حصيلة عملها ونهيب بكم السيد الوزير إلى دعم عمل المفتشية العامة ومدها بكافة الإمكانيات المادية والبشرية الكفيلة بتمكينها من الاضطلاع بمهامها على الوجه الأمثل.

كما ندعو في هذا الإطار إلى تعزيز الموارد البشرية بوزارة العدل وذلك حتى تتمكن من مواجهة الضغط المرفقي الذي يعاني منه موظفو المحاكم، وبما يضمن أيضا جودة الخدمات المقدمة للمواطنين ولجميع مرتفقي المحكمة.

وفيما يخص الميزانية الفرعية للوزارة المنتدبة لدى رئيس الحكومة المكلفة بالانتقال الرقمي وإصلاح الإدارة، وفي إطار التفاعل معها، يهمننا في الاتحاد العام للشغلين بالمغرب التعبير عن الملاحظات التالية:

1- يحتل هذا القطاع دورا محوريا ضمن مؤسسات بلادنا التي تهم تدبير شؤون موظفي الدولة والمؤسسات العمومية، لذلك فإننا نعتبر أن لحظة مناقشة الميزانية الفرعية لوزارتكم، هي مناسبة مهمة لإثارة وطرح الملفات المطبوعة للعديد من الفئات التي مازالت تعاني من الحيف والإجحاف، لعل ذلك يساهم في خلع هذه الملفات، وذلك مع إدراكنا العميق أن مصالح وزارتكم هي أكثر الجهات فهما واستيعابا لمشاكل هذه الفئات بفعل التراكم التاريخي الكبير الذي راكمته في التعاطي مع هذه المطالب، وكذا بفضل الدور المحوري الذي تلعبه في الحوار الاجتماعي.

2- من الملاحظات المهمة التي نريد تسجيلها اليوم هو ما يتعلق بمجمود الحوار القطاعي في العديد من الوزارات والمؤسسات العمومية وذلك على خلاف ما تقرر في الاتفاق الاجتماعي لـ 30 أبريل 2024، وكذا على خلاف الالتزامات الواضحة التي عبر عنها السيد رئيس الحكومة في العديد من اللقاءات، يكفي أن نسوق في هذا الإطار مثلا وضعية الحوار الاجتماعي في المندوبية السامية للتخطيط.

3- وبالإضافة إلى إشكالية جمود الحوارات القطاعية، هناك إشكالية بطء إخراج وتعديل العديد من الأنظمة الأساسية التي تهم العديد من الفئات التي مازالت تعاني من الحيف والغبن والظلم، ولعل أبرز مثال يمكن أن تقدمه في هذا الإطار هو وضعية المتصرفين، هذه الفئة التي بحث حناجرها في المطالبة بالإنصاف ولكن مع كامل الأسف مازالت نداءاتها لم تجد الأذان الصاغية رغم الأدوار الإدارية الحاسمة التي تقوم بها في الإدارة المغربية، يمكن كذلك الحديث

بحقوق المواطنين والمواطنات من قبيل التصريح بالملتمكات وبتدقيق المصاريف الانتخابية وغيرها من الاختصاصات والمهام التي تفرض أقصى درجات الأمن المعلوماتي.

وإذ نشيد بمختلف التقارير السنوية والموضوعات التي يعدها المجلس الأعلى للحسابات، فإننا ندعو إلى تعزيز التواصل حول مضامينها عبر الانفتاح على الوسائط الاجتماعية والإعلام الرقمي، وذلك لأن مضامين هذه التقارير تشكل لوحدها مرجعا أساسيا في نشر الوعي المجتمعي بأهمية صيانة المال العام وصونه من أي شكل من أشكال التلاعب.

وفيما يخص الميزانية الفرعية للأمانة العامة للحكومة، فإننا ننوه بالدينامية التي تعرفها الأمانة العامة للحكومة سواء ما يتعلق بالرقمنة أو ما يتعلق بالتغيرات التي عرفتها الهيكلية التنظيمية لها من خلال استحداث مديريات جديدة، وما لا شك فيه أن هذه الديناميكية ستساهم في تطوير أداء مختلف هياكل ومصالح الأمانة العامة للحكومة.

هناك عمل مثمر وتعاون قوي مع البرلمان، مكن من بلوغ هذه النتيجة ولعل النموذج البارز الذي يمكن أن نسوقه في هذا الإطار هو إصدار القانون التنظيمي للإضراب، والذي شكل لحظة نوعية في المسار التشريعي لبلادنا، وبالنسبة لنا في الاتحاد العام للشغالين بالمغرب لقد حرصنا على أن يتم إدخال تعديلات عميقة على صيغة 2016 والتي كانت دون سقف طموحات الشغيلة المغربية، وعلى كل حال إن النص الذي صوت عليه البرلمان لا يشبه في أي شكل من الأشكال الصيغة التي أحييت عليه في 2016.

من المؤكد أن النقاش حول موضوع "الأثر التحويلي" للقوانين يتطلب وقت أكثر هدوءا وخارج ضغط مناقشة الميزانيات، وهو إلى ذلك يحتاج أن يطرح بجانب أسئلة وقضايا لا تقل أهمية عنه، ومن ذلك ما يمكن تسميته بعلم الاجتماع القانوني.

يكفي هنا أن نأتي على ذكر نموذج واحد، لا لكي نتلقى حوله جوابا، بل فقط للتأمل، لقد صرح السيد رئيس الهيئة الوطنية للزاهة والوقاية من الرشوة ومحاربتها مؤخرا أن هناك هوة ما بين قوانين مكافحة الفساد وما بين واقع الفساد في بلادنا، وهو الأمر الذي تؤكد الأرقام ذات الصلة، لذلك فإن إصدار القوانين والمراسيم والقرارات ليس هدفا في حد ذاته، بل إنها تفتقد روحها وسر وجودها إذا لم يتم إعمالها على الوجه الصحيح، وإذا لم تعكس نبض المجتمع وتستجيب لتطلعاته.

نؤكد على أهمية الجهود التي تبذلها الأمانة العامة لتكريس انفتاحها سواء اتجاه الجامعة أو في اتجاه المؤسسات الدستورية في البلاد وفي مقدمتها البرلمان، وإذا كان هذا المجهود مهم ويستدعي التنويه به، فإنه يتعين أن يتواصل ويمتد في الزمن، لأن هذا الانفتاح الذي كان مفقودا طيلة عقود، يشكل اليوم عنصرا مهما في المكانة البارزة التي غدت تحتلها الأمانة العامة للحكومة ضمن خطاطة الفاعلين في صناعة القانون في بلادنا، ومن جهة أخرى نتمنى صادقين

في هذا الباب عن وضعية المهندسين حيث يعرف المسار المهني للمهندسين العاملين بالإدارة العمومية والمؤسسات العمومية والجماعات الترابية جمودا كبيرا، وتهيئشا على مستوى المشاركة في اتخاذ القرار والكثير من المهندسين يقومون بأعمال لا تتناسب مع مؤهلاتهم العلمية وتخصصاتهم الهندسية، إضافة إلى غياب التكوين المستمر والمشاركات في المؤتمرات والندوات الهندسية على المستوى الوطني والدولي.

وتهم هذه النواقص والاختلالات الجواب الرئيسية المؤطرة لهذا النظام والمثناة في الهيكلية والترقية ونظام التعويضات. وهو ما يعرقل عملية استقطاب الكفاءات الهندسية الوطنية ويشجع هجرة بناتنا وأبنائنا المهندسين إلى الخارج ويضعف أداء المهندسين في تدبير وتسيير مختلف مشاريع بلادنا في حين نحن نشق جيدا في كفاءة مهندسينا وفي روحهم الوطنية العالية لخدمة مختلف حقول التنمية ببلادنا.

فكيف يعقل أن الحكومة التي يعترف لها المساند والمعارض على أنها حكومة الأوراش والإنجازات الميدانية وتطوير البنى التحتية ومواكبة التطورات التكنولوجية.... والمهندس يتبوء الموقع الرئيسي في هاته الإنجازات من خلال الدراسات وتنفيذ الأشغال ومراقبتها وصيانتها ويواجه هذه الوضعية المتردية وغير المشجعة.

4-الملاحظة الجوهرية التي نسجلها هو أنه هناك مجهودات كبيرة تقوم بها الوزارة، ولكن هناك إشكالية حقيقية لدى بعض القطاعات والمؤسسات في استيعاب فلسفة الرقمنة ومتطلباتها.

5-إن أحد أهم المحاور التي تشغل علينا وزارتك هو ما يتعلق بحماية الأطفال من مخاطر الأنترنت، ونشيد في هذا الإطار بإعدادكم منصة الحماية، وهي مبادرة جد مهمة خصوصا أمام نقشي المحتوى غير الأخلاقي في الأنترنت الذي يعد الأطفال والشباب هم أولى ضحاياه.

أما بخصوص الميزانية الفرعية للمجلس الأعلى للسلطة القضائية برسم سنة 2026، فإننا نجد التنويه بكل الأعمال الجلية التي تقوم بها السلطة القضائية ولا سيما ما يتعلق باستمرار مسلسل تخليق القضاء ورقننته وتسهيل ولوج المواطنين والمواطنات إلى مرفق العدالة.

وعلى مستوى الميزانية الفرعية للمحكمة المالية، فإننا نعبر عن تقديرنا للأدوار والمهام التي يقوم بها المجلس الأعلى للحسابات وكذا المجالس الجهوية للحسابات، من أجل مراقبة المالية العمومية وتدعيم وحماية مبادئ وقيم الحكامة الجيدة والشفافية والمحاسبة، بالنسبة للدولة والأجهزة العمومية وفق ما ينص عليه الفصل 147 من الدستور والقوانين ذات الصلة.

كما نتمنى حصيلة عمل المحاكم المالية بالملكة، وعملية التحديث الجارية، لا سيما ما يتعلق بالرقمنة، والتي أصبحت تفرض نفسها مع التحولات الوطنية والدولية المتسارعة، ومع تنامي المخاطر التي تهدد الأمن السيبراني، خصوصا أن المجلس الأعلى يتولى تدبير ملفات وقضايا ومواضيع لها أهمية خاصة وتعلق

بالأعمال المهمة التي تقوم بها جمعية التكافل الاجتماعي، والتي تساهم مساهمة مهمة في تخفيف العبء عن الموظفين عبر تقديم العديد من المنح.

- ثانيا، الميزانيات الفرعية المدرجة ضمن اختصاصات لجنة المالية والتخطيط والتنمية الاقتصادية:

بخصوص الميزانية الفرعية لوزارة الاقتصاد والمالية، فإننا نشيد بالصمود الذي أبان عنه النظام المالي الوطني وقدرته الكبيرة على مواجهة مختلف التحديات والتحولات الاقتصادية والمالية الوطنية الدولية، بفضل نضج البنية التحتية المالية والزرانة القانونية المنظمة لنظامنا المالي وكفاءاته البشرية المهمة. لا يمكن إلا لجاحد أن ينكر حجم الجهود المبذولة أثناء تنفيذ قانون المالية 2024 والنتائج التي تم تحقيقها سواء بالنظر إلى التوقعات والفرضيات المعقولة المعتمدة أو بالنسبة إلى التطور الكبير الذي عرفته مختلف المداخل الضريبية والمجركية، والتي نتمنى أن تشكل رافعة حقيقية للحفاظ على التوازنات المالية، وتساهم في نجاح تنزيل مختلف الأوراش التنموية الاقتصادية والاجتماعية التي انخرطت فيها بلادنا.

كما أنه لا يمكن الفصل بين هذه الدينامية التي عرفتها المداخل، وبين الإصلاحات الضريبية التي تم تنزيلها تطبيقاً للقانون- الإطار 69.19 المتعلق بالإصلاح الجبائي.

لقد تابعت عن كثب جهود وزارتم لتنزيل الإصلاحات الضريبية التي جاء بها قانون المالية لسنة 2023 والتي همت الضريبة على الشركات، وأيضا الإجراءات الجديدة التي همت الضريبة على القيمة المضافة التي أتى بها قانون المالية لسنة 2024، وما تم القيام به هذه السنة في إطار مواصلة تنزيل إصلاح الضريبة على الدخل عبر مراجعة أسعار هذه الضريبة وإعفاء بعض الواردات من الضريبة على القيمة المضافة، وكذا الوقف المؤقت لاستيفاء رسوم الاستيراد عليها.

نؤكد على أهمية ما تم تسجيله على مستوى شفافية الميزانية، وما يتم القيام به لتعزيز الشفافية المالية، خاصة ما يقومون به عبر برنامج النجاعة المدعوم من طرف البنك الدولي والهادف إلى تعزيز المعلومات المتضمنة في مختلف التقارير وتحسين الإطار الزمني لنشرها.

لا شك أن استمراركم في تسريع اجال إعداد قوانين التصفية وإغناء وتجويد الوثائق المرفقة بها والتراكم الإيجابي المسجل على هذا المستوى، بالإضافة إلى إنجاز أول تقرير من طرف المجلس الأعلى حول التصديق على حساب الدولة لأول مرة في تاريخ المالية العمومية يعتبر عملا أساسيا يستحق كل التنويه والتقدير، ونتمنى أن يتم تكريسه في القانون التنظيمي للمالية.

يهمنا التأكيد على أهمية ما يتم القيام به على مستوى تهيئة الموارد البشرية ومواصلة تفعيل مقتضيات النظام الأساسي الخاص بموظفي وزارة الاقتصاد والمالية، وندعو إلى تنزيل ما تبقى من مقتضيات النظام الأساسي، وتعزيز ودعم هذا الرأسمال البشري بما يكفي من الموارد البشرية سواء على مستوى

أن يسهم إحداث مديرية خاصة بجودة القوانين، في الاقتراب أكثر من المعايير الدولية ذات الصلة، وأن يمكن فعلا من إنتاج قواعد قانونية ذات جودة عالية.

وبخصوص الميزانية الفرعية للمندوبية العامة للسجون وإعادة الإدماج لمشروع قانون المالية رقم 50.25 لا يسعنا إلا إعادة التأكيد على أهمية القوانين الصادرة مؤخرا، سواء ما يتعلق بقانون العقوبات البديلة أو قانون المسطرة الجنائية وتنطلع صادقين أن يسهم حسن إعمال مضامينها في خفض الساكنة السجنية وبالتالي تخفيض الضغط والعبء على المندوبية.

كما نجد تهنتنا لموظفي السجون على نضالهم الكبير الذي أثمر بعد سنوات من الإجحاف إقرار نظام أساسي جديد لهيئة موظفي إدارة السجون وإعادة الإدماج، لقد كنا في الاتحاد العام للشغالين بالمغرب وإلى جانب العديد من المكونات من المطالبين على الدوام بإصاف هذه الفئة وتمتعها بكافة شروط الاضطلاع بمهامها وأعباءها على الشكل الأمثل.

وندعو إلى مواصلة العمل المهم الذي تقومون به ومنذ سنوات في كل ما يتعلق بأئسنة ظروف الاعتقال، ولا سيما ما يتعلق بتحديث البنية التحتية للسجون وتعزيز طاقتها الاستيعابية التي مازالت بعيدة عن المعدلات الدولية، لذلك ندعو الحكومة إلى تمكين المندوبية من الإمكانيات المالية الضرورية لإحداث تحول عميق في هذا الجانب.

تلقينا ببالغ الارتياح الأرقام والمعطيات ذات الصلة بالعمل المهم الذي تقوم به المندوبية فيما يتعلق بتأهيل السجناء لإعادة الإدماج، لا سيما ما يتعلق بالتعليم والتكوين، ولا يساورنا شك في أن المندوبية ستضاعف العمل الذي تقوم به في هذا الإطار وذلك بالنظر إلى الإشكاليات الهيكلية المطروحة في هذا المجال، وخصوصا ما يتعلق باستمرار التثلاث الاجتماعية حول السجناء والسجناء والتي تساهم في تشكيل عوائق ثقافية واجتماعية أمام إعادة الإدماج. نهني المندوبية على نجاح الأنشطة الثقافية والفكرية التي تنظمها في السجون والتي تعكس وعيا عميقا بأهمية الفكر والتكوين والثقافة بالنسبة لمجتمعنا بشكل عام وبالنسبة للمجتمع السجني على وجه الخصوص، ذلك أن العديد من الأجوبة على العديد من الإشكاليات الهيكلية التي يواجهها السجناء توجد في الثقافة وفي الفكر، إن تمكين السجناء من لقاء المثقفين والمفكرين والرياضيين هي مبادرات جد مهمة وأساسية وتعكس إيمان المندوبية العميق بدور الفكر في التغيير المجتمعي.

سيظل برنامج مصالحنا من معالم هذه المرحلة الوضاعة من تاريخ المندوبية العامة للسجون، ليس بوصفه إنجازا لها وللساهرين عليه، بل بوصف هذا البرنامج تجربة مغربية استثنائية في التعاطي مع التطرف العنيف والإرهاب، لذلك هنيئا لكم السيد المندوب العام مجددا بهذا الإنجاز.

كما ننوه بالعناية الخاصة التي توليها المندوبية للموارد البشرية، والذي أثمر نظام أساسي جديد، هذا بالإضافة إلى البرنامج المهم المسطر على مستوى التكوين والتكوين المستمر، وفي هذا الإطار لا يسعنا كذلك إلى الإشادة

الاقتصاد الوطني، حيث جاء في عرضكم أن اللجنة الوطنية للاستثمارات خلال 9 دورات، صادقت على مشاريع استثمارية في عدة جهات من المملكة بلغت قيمتها 414 مليار درهم، وستمكن من خلق 179.000 منصب شغل. وعلى الرغم من النتائج الجيدة التي يتم تحقيقها، والتي توضح حجم الجهود المبذولة من أجل خلق مناخ ملائم لجلب الاستثمارات وتحسين جاذبية المملكة وتعزيز ثقة المستثمرين، فإن ما يجب التأكيد عليه وبكل وضوح، هو أن هناك عمل كبير يتعين القيام به في هذا المجال خصوصا على مستوى تخليق الحياة العامة وتسريع الإجراءات الإدارية خلال مختلف مراحل إنجاز المشاريع الاستثمارية، وهو ما سبق لجلالة الملك حفظه الله في أحد خطابه أن نبه إليه.

إن الإصلاح الذي تشهده هذه المراكز والصلاحيات الممنوحة لها، خاصة بعد التعديلات الأخيرة التي عرفها القانون 47.18 يجب أن يفهم في إطار واحد وقناعة واحدة، هي أن الإصلاح أو الإقلاص الاقتصادي رهين في بعض جوانبه بالإصلاح الإداري، وهو الأمر الذي يفيد ضرورة إصلاح العلاقات بين الإدارة ومحيطها الاقتصادي، عبر تطويرها وتحديثها ورقمنتها وتبسيط الإجراءات الإدارية، لجعلها فعالة ومجدية في خدمة الاستثمار والمستثمر، مع تجسيد الإطار الجهوي في بعده الاقتصادي، وتعزيز سياسة القرب من المستثمر.

وفي هذا الإطار، فإننا نجد التأكيد على أن تحفيز الاستثمار وقطف ثماره بشكل كامل، مرهون بجعل المراكز الجهوية للاستثمار فاعلا حقيقيا في عملية التنمية الاقتصادية المستدامة وطنيا و جهويا، وتمكينها من الوسائل القانونية والمالية والبشرية ذات المهارات في مختلف المجالات التقنية والقانونية والاقتصادية الكفيلة بتأهيلها، من أجل الاضطلاع بالأدوار والمسؤوليات الملقاة عليها والصلاحيات الممنوحة لها.

إننا في الاتحاد العام للشغالين بالمغرب إذ نشيد بإطلاق نظام الدعم الخاص الموجه إلى المقاولات الصغيرة جدا والصغيرة والمتوسطة، فإننا ندعو إلى الإسراع في تنفيذه في أقرب الآجال، باعتبار أن هذا النوع من المقاولات يشكل جزءا كبيرا من النسيج الاقتصادي لبلادنا، وباعتباره أيضا خزانة كبيرا لليد العاملة والعمود الأساسي لأي اقتصاد صاعد، ويلعب دورا استراتيجيا ومحوريا في التنمية الاجتماعية وتماسك النسيج الاقتصادي ومحاربة الفقر والاندماج الاجتماعي وتخفيض معدلات البطالة.

ومن جهة أخرى فإن أكبر التحديات التي كانت ولا تزال من العراقيل الحقيقية للنهوض بالاستثمار هو العقار، وهو ما يستوجب ابتكار حلول مناسبة لهذا الاشكال الذي لازال مطروحا، وذلك عبر تشخيص دقيق لهذا المشكل وإيجاد حلول واقعية وقابلة للتنفيذ.

كما تعتبر العدالة المجالية أيضا أحد أهم التحديات الملحة أمام تحقيق التنمية الاقتصادية ببلادنا، باعتبارها مدخلا أساسيا للعدالة الاجتماعية، فالعديد

المصالح المركزية والمصالح الخارجية، والتدبير الجيد لهذه الموارد وتمثيها، عبر إعداد وتطوير برامج للتكوين المستمر، لما له من دور أساسي في تحقيق الأهداف المسطرة و انعاش موارد الدولة، ومساهمتها في الحفاظ على التوازنات المالية و انعاش الاقتصاد الوطني، بالإضافة إلى الرقي بخدمات مؤسسة الأعمال الاجتماعية لموظفي الوزارة وتعزيز خدماتها وتجويدها وذلك عبر الرفع من مبلغ الدعم لها.

وبخصوص الرصيد العقاري، فإنه رغم الجهود الكبيرة المبذولة لتثمين الملك الخاص للدولة وتصفية هذا الرصيد وحرايته، عبر تحفيظ ما يقارب 402.000 هكتار ورفع هذا الرصيد إلى أكثر من 10 ملايين هكتار تقريبا حسب ما هو وارد في عرضكم، فإن تدبير هذه العقارات يحتاج إلى المزيد من الجهود لتطوير حكمة هذا الرصيد وتثمينه، وذلك من أجل تعبئتها في مجال تنفيذ المخططات والاستراتيجيات الوطنية والمشاريع الكبرى.

وعلى مستوى مساهمتكم في تنزيل مختلف البرامج والأوراش والإصلاحات، فيمننا أن نؤكد على ضرورة استحضار البعد الاجتماعي عند تنزيل كل هذه الإصلاحات والأوراش، وحماية القدرة الشرائية للمواطنين والمواطنات، ومراعاة حجم التفاوتات المجالية بين مختلف جهات وأقاليم المملكة. وبخصوص حماية القدرة الشرائية للمواطنين والحفاظ على استقرار الأسعار، فرغم ما تم اتخاذه من إجراءات وتدابير للحفاظ على استقرار بعض أسعار المواد والخدمات ومواصلة الدعم لبعض المواد الأساسية، إلا أن الإشكالية لا زالت مطروحة بالنسبة لعدد من المواد الاستهلاكية، وهو ما يجعلنا نتساءل اليوم عن قدرة هذه الإجراءات والتدابير على مواجهة هذه التحديات والأكراهات، خاصة في ظل استمرار مظاهر الاحتكار والغش والمضاربات.

وفي نفس الإطار، وبخصوص القطاع غير المنظم، غير معيشي طبعاً، فإنه رغم جهودكم الكبيرة التي تبذلونها، عبر اتخاذكم للعديد من الإجراءات والتدابير والإصلاحات، إلا أن تحديات تنظيم وهيكل الاقتصاد غير المنظم لا زالت قائمة بقوة، لذلك فإنه بات من الضروري جعل إصلاح القطاع غير المهيكل ضمن قائمة أولويات الإصلاح الذي يجب أن تعرفه بلادنا في الوقت.

أما مهم الميزانية القطاعية للوزارة المنتدبة لدى رئيس الحكومة المكلفة بالاستثمار والتقائية وتقييم السياسات العمومية، نؤكد على أهمية العمل الجاد والمتواصل الذي تقوم بها اللجنة الوطنية للاستثمارات منذ احداثها بموجب القانون الإطار رقم 03.22 بمثابة ميثاق الاستثمار لسنة 2022، إذ نقف من خلال عرضكم عند حجم مشاريع الاتفاقيات الاستثمارية التي تمت المصادقة عليها من طرف هذه اللجنة وعلى أهمية المشاريع الاستثمارية سواء المصادق عليها في إطار الدعم الأساسي أو ذات الطابع الاستراتيجي، والتي همت مجموعة من القطاعات الواعدة وفي عدة مناطق من المملكة، مما يجسد الزخم الذي أصبحت تعرفه بلادنا فيما يخص تطوير الاستثمارات وتكريس جاذبية

وبخصوص ورش تنزيل الجهوية المتقدمة، فإننا نعرب عن تقديرنا الكبير لعمل الوزارة لمواصلة تنزيل الفعّال للجهوية المتقدمة، عبر مواصلة تفعيل الهياكل المؤسساتية والمالية والبشرية لهذا الورش الوطني، ودعم الجماعات الترابية باعتبارها عنصرا محميا ودعامة أساسية لتحقيق التنمية المحلية ومحركا رئيسيا لها للقيام بالمهام الموكولة إليها، بما يضمن نجاعتها في التدبير المحلي، تكريسا لمسار الديمقراطية المحلية ببلادنا، ولا سيما ما تقومون به على مستوى إعداد برامج التنمية الجهوية وتدير الشبكات العمومية للخدمات، وتعزيز آليات التعاقد بين الدولة والجهات، ودعم الشراكات، وتنمية الموارد الذاتية للجهات الترابية.

وبهذه المناسبة، نحني موظفي وأعوان الجماعات الترابية في جميع ربوع المملكة، وعلى جهودهم الكبيرة التي تشكل التجسيد الفعلي للامركزية وتقديم خدمات القرب، وعلى دورهم الريادي في تنزيل مختلف مشاريع التنمية، وندعو إلى الاستجابة لجميع مطالبهم المشروعة، بما يحقق العدل والإنصاف، وبما ينهض بأوضاعهم الاجتماعية والمادية والمهنية، ويحسن ظروفهم، ويصون كرامتهم، ويمكنهم من أداء مهامهم في بيئة عمل مستقرة وسلمية، وخاصة التعجيل بإخراج نظام أساسي جديد خاص بهذه الفئة من الموظفين، نظام أساسي محفز، منصف، يستجيب لمطالبهم، ويرقى إلى مستوى تطلعاتهم،

إننا إذ نسجل تميز عمل الوزارة خلال هذه المرحلة من المبادرة الوطنية للتنمية البشرية بنهج مقارنة جديدة تجعل من الاستثمار في الجوانب اللامادية للتنمية البشرية والارتقاء الاجتماعي للشباب والأجيال الصاعدة أحد أهدافها، فإننا نسجل استمرار الحاجة إلى المزيد من الجهود ونهج سياسات أكثر استهدافا للشباب.

وبخصوص الحياة التمثيلية، وفي إطار الوزارة المبذولة للإعداد الجيد للانتخابات التشريعية المقبلة باعتبار هذه السنة آخر سنة في الولاية التشريعية الحالية، نشيد بجهودكم المقدرة وما تقومون به وزارة الداخلية من الاستعدادات اللازمة الكفيلة بإنجاح هذا التمرين الديمقراطي، ومن أجل ترسيخ الاختيار الديمقراطي كإحدى ثوابت الأمة.

وعلى مستوى مشروع الميزانية الفرعية لوزارة التجهيز والماء، فإننا نود بهذه المناسبة أن نثمن عاليا رؤية السيد الوزير الشجاعة والعميقة القائمة على الإنصات ومعالجة الملفات الصعبة، وبما هو مشهود فيه من كفاءة وإلمام دقيق بالملفات، جعلت هذا القطاع يشهد منذ تحمله مسؤولية تدبيره قفزة نوعية ودينامية كبيرة، بل وتحولا تاريخيا.

وفي هذا الإطار فإن ما ورد في العرض من إنجازات يستحق التوقف عنده، فالأرقام تبين بجلاء نوعية وحجم هذه المجهودات، إذ أصبحت المملكة تتوفر على رصيد مهم جدا من البنيات التحتية المائية (156 سد كبير 150 سد متوسط-18 منشأة لتحويل الماء-17 محطة لتحلية المياه) ومن الشبكة الطرقية (47898 كلم من الطرق المصنفة والمعبدة- 2250 من الطرق

من التقارير الرسمية أكدت على أن هناك تفاوتات مجالية، تؤثر سلبا على مستويات التنمية الاقتصادية والاجتماعية، وهو ما يتطلب التوزيع العادل والمتوازن والمتكافئ للتقسيم الترابي للاستثمار.

وبخصوص الميزانية المرصودة للقطاع برسم السنة المقبلة فإنها تظل غير كافية، بحيث لم تعرف أي تغيير مهم يذكر (باستثناء ميزانية التسيير التي عرفت زيادة لم تتجاوز 0.25%)، هذا في ظل حجم التحديات التي يواجهها القطاع، وفي ظل الإصلاحات التي يعرفها، كما أنه في الوقت الذي تشهد فيه المراكز الجهوية للاستثمار إصلاحات جوهرية واختصاصات وصلاحيات جديدة، فإن تطور الميزانية المخصصة لإعانة تسيير هذه المراكز لم يتجاوز 6% مقارنة مع سنة 2025، هذا في الوقت الذي عرفت الإعانة المخصصة لتجهيزها نقصا محميا بلغ 16%، وهو ما لا يتناسب مع تلبية الطموحات التي تروم جعل هذه المراكز رافعة للاستثمار.

- ثالثا، مشاريع الميزانيات الفرعية المندرجة ضمن اختصاصات لجنة الداخلية والجماعات الترابية والبنيات الأساسية:

فيما يخص الميزانية الفرعية لوزارة الداخلية، فإن الحصيلة الجيدة المتعلقة بتنزيل النموذج التنموي الجديد للأقاليم الجنوبية، تؤكدتها بشكل واضح الأرقام الواردة في عرضكم، تعكس حجم الجهود الكبيرة التي تبذلها وزاراتكم من أجل تنزيل هذا الورش الملكي الكبير، خاصة ما يتم القيام به على بتنفيذ اتفاقيات الشراكة الخاصة ببرامج التنمية للجهات الثلاث، وحجم المبالغ المخصصة لإنجاز مشاريع هذا النموذج التنموي التي فاقت 88 مليار درهم.

إن هذا النموذج التنموي الجديد للأقاليم الجنوبية الذي رصدت له اعتمادات مالية مهمة، سيبذل هذا الورش الملكي أحد أهم المبادرات الملكية التنموية التاريخية التي غيرت وجه الأقاليم الجنوبية وجعلتها بحق بوابة المغرب نحو القارة الأفريقية.

إننا إذ نستحضر ونحن نخوض في مناقشة مشروع هذه الفرعية ونناقش مضامينها، ما جاء في خطابي جلالة الملك نصره الله بمناسبة عيد العرش المجيد، وافتتاح السنة التشريعية الحالية، فإننا نتابع بكل اهتمام وتقدير مختلف الإجراءات والتدابير التي تقومون بها من أجل إطلاق مسار إعداد الجيل الجديد من برامج التنمية الترابية المندمجة التي أمر جلالة الملك نصره الله بإعدادها.

وعلى مستوى الحكامة الأمنية الوطنية، فإن أهمية الأرقام والاحصائيات الدالة تثبت مدى حجم مجهودات وزاراتكم وقدراتها على تفعيل وتنزيل المنظومة الأمنية الوطنية بكل مهنية واحترافية، وذلك من أجل تطويق الجريمة بجميع أنواعها.

وفي هذا السياق، نعبر عن بالغ تقديرنا لعمل مختلف الأجهزة الأمنية الوطنية التي تشكل درعا واقيا للوطن والمواطن، عبر عملها الدائم واليومي للتصدي للجريمة بشتى أنواعها وأشكالها.

البارزين، كأس افريقيا لكرة القدم 2025 الذي فصلنا عنه أقل من شهر، وكأس العالم 2030، وهو ما يستوجب تقييم واقع هذا القطاع المهم، وتعبئة كل الجهود والموارد المالية والبشرية واللوجيستية الكفيلة بضمان نجاح هذه التظاهرات الدولية.

فبخصوص قطاع النقل السككي الذي تميز هذه السنة بالمشروع الضخم الذي اعطى انطلاقته جلالة الملك نصره الله، المتمثل بإنجاز الخط السككي فائق السرعة بين القنيطرة ومراكش، وأيضا المشاريع السككية الهيكلية بمدينة الدار البيضاء الذي خصص له 20 مليار درهم، وأيضا بالنظر إلى حجم الاستثمارات المخصصة لتنفيذ برنامج الاستثمار الطموح 2030-2024 بغلاف مالي يبلغ 96 مليار درهم، وإلى ارتفاع مؤشر نقل المسافرين والبضائع عبر الخطوط السككية الوطنية، فكلها مؤشرات دالة على الطفرة النوعية التي يعرفها القطاع، خاصة في ظل توفر بلادنا على بنية تحتية سككية مهمة.

وفيما يخص قطاع النقل البحري الذي أطلقت بشأنه الوزارة استراتيجية لتأسيس أسطول بحري وطني تنافسي وتقوية الملاحة التجارية، والذي يسجل رواج مينائي قياسي يفوق 240 مليون طن سنويا تقريبا، ونظرا لما تتوفر عليه بلادنا من مؤهلات وامكانيات يمكنها أن تصبح دولة رائدة في هذا المجال، نظرا لتوفرها على حوالي 44 ميناء، وموقعها الجيوستراتيجي البحري، ومؤشر ربط بحري مهم، مما يستدعي المزيد من الجهود لتطوير القطاع على جميع المستويات، وخاصة تقوية الربط الخارجي والداخلي، وفي هذا الإطار ندعو القطاع الخاص إلى بناء وتطوير شراكة حقيقية ومواطنة في هذا المجال من أجل تقوية تنافسية الملاحة التجارية وبناء أسطول بحري وطني يحقق الاشعاع المرجو لبلادنا.

وعلى مستوى قطاع النقل الجوي، فإننا نثمن جميع الجهود التي تبذلها الوزارة لمسيرة مختلف التحولات التي يعرفها هذا المجال، وخاصة البرنامج الطموح الممتد إلى سنة 2030 الذي خصصت له اعتمادات بلغت 38 مليار درهم.

كما نسجل بكل اهتمام وتقدير حجم ونوع تدخلات وزارتك لدعم النقل الطرقي الذي شهد في السنوات الأخيرة تطورا كبيرا، وهو ما يعكسه حجم الاستثمار العمومي الذي عرفه هذا القطاع، إذ عرف ارتفاعا بلغ ما بين 2022-2023 نسبة ثلاثة أضعاف تقريبا.

إن قطاع النقل الطرقي في بلادنا كما يعلم الجميع، أصبح يشكل دعامة أساسية للاقتصاد الوطني، لا سيما في تنشيط الدورة الاقتصادية، والحركة التجارية، وضمان سلاسل التوريد، ناهيك، وهو ما يستدعي المزيد من العمل، وخاصة على مستوى المناطق القروية والجبلية التي لا زالت تعرف خصائصا.

وبالإضافة إلى كل ذلك، فإننا نتابع العمل الكبير والانجازات المهمة التي عرفها قطاع اللوجيستيك على جميع المستويات، والتي تؤكد العديد من

السريعة- ما يقارب 1800 كلم من الطرق السيارة (والمواثي)، هذا إلى جانب التحديات المستقبلية التي تم رفعها لدعم هذه البنيات التحتية الوطنية، عبر مواصلة إنجاز بنيات جديدة بالإضافة إلى تعبئة الموارد الكفيلة بتجسيد مختلف المشاريع المستقبلية الضرورية.

نتابع باهتمام كبير المجهودات المبذولة من أجل تقوية الموارد المائية وتديرها، سواء منها الموارد المائية الاعتيادية، عبر استكمال أوراش بناء السدود، وتجميع مياه الأمطار، ومشاريع الربط بين الأحواض، وتدير المياه الجوفية، أو الموارد المائية غير الاعتيادية، من خلال تحلية مياه البحر، وإعادة استخدام المياه العادمة، وتدير الطلب على الماء الذي يعتبر رافعة أساسية للاقتصاد في الموارد المائية.

ورغم تحقيق العديد من المكاسب بفضل هذه المجهودات الاستثنائية المبذولة، إلا أن بلادنا لا زالت تواجه العديد من التحديات والاكراهات المرتبطة أساسا بالتغيرات المناخية وامكانيات ازدياد حدتها.

وفيما يتعلق بالمواثي، فإن رصيد بلادنا من البنيات التحتية المينائية (44 ميناء، بطاقة استيعابية قدرها 300 مليون طن سنويا)، وأكثر من 11.2 مليون حاوية، و15.2 مليون مسافر، ومؤشر ربط متقدم (الرتبة 23)، والنجاح الباهر الذي حققه مشروع المركب المينائي طنجة المتوسط باعتباره قطبا لوجستيكيا رائدا، ومثالا يحتذى به، بفضل الرؤية الملكية المستنيرة، لدليل واضح على نجاح تجربة بلادنا في هذا المجال، والذي يجب أن يكون مرجعا لتطوير مشاريع مينائية مستقبلية على الصعيد الوطني.

وفي هذا الإطار، فإن ما نود التأكيد عليه هو أن الرهان الاستراتيجي للمملكة والامكانيات الهائلة التي يمكن أن يوفرها المشهد المينائي الوطني مسألة غاية في الأهمية من أجل الاستفادة الكاملة من الإمكانيات التي تتيحها البحار والمحيطات، وتطوير قطاعات بحرية جديدة ذات إمكانيات نمو عالية، وجعلها محركا حقيقيا للنمو والإدماج الاجتماعي والتنمية البشرية، وما يمكن أن يتيحها من الإمكانيات والفرص التي يمكن أن توفرها لتطوير الاقتصاد الأزرق وجعله محركا للتنمية.

إن الأرقام المتعلقة بالبنية التحتية الطرقية بمختلف أصنافها والتي أشرنا إليها، تبين بشكل واضح حجم الإنجازات والطفرة الكبيرة التي تم تحقيقها، ونتمنى المزيد من الجهود خاصة على مستوى المناطق القروية التي لازالت في حاجة إلى تطوير بنياتها التحتية رغم التقدم الحاصل على مستوى شبكة الطرق والبرامج الموجهة لفك العزلة عن العالم القروي.

لا بد ونحن نناقش مشروع ميزانية النقل واللوجيستيك من استحضار اللحظة، والسياق النوعي الذي يميزها، خاصة على ما يتعلق بمواصلة بلادنا إرساء ووتويد دعائم الدولة الاجتماعية، وتنزيل العديد من الإصلاحات والأوراش الهيكلية الكبرى والغير مسبقة، بالإضافة إلى تعزيز دينامية الاستثمار وتقويتها، ناهيك عن استعداد بلادنا لاستضافة الحدثين الدوليين

تؤسس لفعل تنموي على مستوى التنمية عموماً والتنمية العمرانية على وجه الخصوص، سياسة تعميرية تعمل على وضع الأسس الضرورية والمناخ الملائم من أجل التنمية الاقتصادية والاجتماعية للمجالات.

- رابعاً، مشاريع الميزانيات الفرعية المندرجة ضمن اختصاصات لجنة الخارجية والدفاع الوطني والمغاربة المقيمين في الخارج:

فيما يخص الميزانية الفرعية لوزارة الشؤون الخارجية والتعاون الإفريقي والمغاربة المقيمين بالخارج، فإننا نعرب عن اعتزازه الكبير بالجهودات الدبلوماسية البارزة التي تبذلها المملكة تحت القيادة الرشيدة لصاحب الجلالة الملك محمد السادس نصره الله، والتي مكنت المغرب من تعزيز موقعه كقوة استقرار وشريك موثوق في محيطه الإقليمي والقاري والدولي. فقد أثبتت دبلوماسيتنا نجاعتها وقدرتها على مواكبة التحولات الدولية المعقدة، ورست حضور المملكة في المنتظمات الإقليمية والدولية.

نغتتم هذه المناسبة للتعبير عن فخرنا وتثميننا العميق للإنجازات المحققة في ملف وحدتنا الترابية، حيث شهدت السنة المنصرمة تعزيزاً واضحاً للمواقف الدولية الداعمة للمملكة، وعلى رأسها التأكد المتجدد داخل الأمم المتحدة على جدية ومصادقية ومركزية مبادرة الحكم الذاتي كحل نهائي واقعي وعملي للنزاع المتعلّق حول الصحراء المغربية. ويعد هذا الاعتراف الأُمّي انتصاراً دبلوماسياً يعكس قوة الموقف المغربي ورسالة مقارنته ونجاعة عمل دبلوماسيتنا السياسية والقنصلية.

كما نؤكد تقديرنا الكبير للدور الذي تضطلع به الوزارة في مجال العناية بمغاربة العالم، من خلال تحسين الخدمات القنصلية، ورقمنة المساطر، وتقريب الإدارة من المواطنين بالخارج، وتطوير آليات التأطير والدعم القانوني والاجتماعي، إدراكاً منا بأن هذه الفئة تمثل جسراً أساسياً يربط المغرب بمحيطه الدولي ورافعة مهمة لتعزيز إشعاعه.

- خامساً، الميزانيات الفرعية المندرجة ضمن اختصاصات لجنة التعليم والشؤون الثقافية والاجتماعية:

على مستوى الميزانية الفرعية لوزارة التربية الوطنية والتعليم الأولي والرياضة، فإن الواقع اليوم يحتم علينا أن نطرح بجرأة أسئلة المردودية، والعدالة الجالية، وفعالية الاستثمار التربوي، لأن المدرسة المغربية أصبحت أكثر من أي وقت مضى في قلب الرهانات التنموية والاقتصادية والاجتماعية لبلادنا. وفي هذا الإطار، نؤكد على أهمية الجهود المبذولة من طرف الوزارة في تنفيذ المشاريع الكبرى للمنظومة، وخاصة ما تحقق على مستوى تسريع تعميم التعليم الأولي وتحسين حكامته، وإطلاق ورش إصلاح سلك الإعدادي، وتجويد تكوين الأطر التربوية.

لقد أصبح ضعف التعلّات مشكلة بنيوية، والنتائج الأخيرة للتقويمات الوطنية والدولية أبرزت استمرار تدني المكتسبات في القراءة والرياضيات في

المؤشرات الدالة، خاصة ما يتم إنجازه عبر مواصلة البرنامج الأولي لتطوير المناطق اللوجيستكية.

أما فيما يتعلق بمشروع الميزانية الفرعية لوزارة إعداد التراب الوطني والتعمير والإسكان وسياسة، فإن أبرز ما يميز هذا القطاع هو أنه كان على الدوام محط رعاية ملكية سامية، إذ شكلت الخطب والتوجيهات الملكية نقط تحول مهمة في مسار الشأن التعميري والسكني، حيث أكد جلالتة في العديد من المناسبات على تنظيم المجال العمراني والسكني، وتمكين المواطنين من سكن تتوفر فيه مقومات الحياة الكريمة.

إن المتأمل في محاور عرض الوزارة يقف بشكل لا يدع مجالاً للشك على حجم الجهود الكبيرة والمتواصلة التي توجت بتحقيق العديد من الإنجازات، سواء على مستوى السياسة العامة لإعداد التراب الوطني أو التعمير أو على مستوى الإسكان أو برنامج تهيئة القصور والقصبات.

وفي هذا الإطار، نؤكد على حجم الجهود المبذولة على مستوى قطاع الإسكان، وخاصة الحصيلة الإيجابية التي حققها برنامج الدعم المباشر للسكن، عبر استفادة 72185 مستفيد تقريباً عند متم شهر أكتوبر من هذه السنة، وما يتم القيام به بخصوص محاربة السكن غير اللائق، بإعلان 60 مدينة بدون صفح، والمساكن المهددة بالإهيار، وتأهيل المناطق المتضررة من آثار زلزال الحوز، بالإضافة إلى العمل الكبير الذي تقوم به مؤسسة العمران، التي ساهمت وبفضل التجربة الكبيرة التي راكمتها وعبر برامجها الاستراتيجية المتعلقة بالسكن بشكل كبير في تنويع العرض السكني، والتي ندعو بهذه المناسبة إلى تعزيز دورها في تنفيذ برنامج الدعم المباشر للسكن الموجه لفائدة الطبقة ذات الدخل المحدود والطبقة المتوسطة.

ورغم الجهود الكبيرة التي تم القيام بها من أجل امتصاص العجز السكني عبر برامج السكن الاجتماعي والسكن المنخفض التكلفة، ورغم ما أتاحه برنامج الدعم المباشر للسكن من دعم للقدرة الشرائية للطبقة ذات الدخل المحدود، فإنه لا بد من مضاعفة الجهود لتلبية حجم الطلب المتزايد للسكن.

وفيما يخص برنامج التثمين المستدام للقصور والقصبات، فإننا نؤكد على أهمية الحصيلة الإيجابية "للاستراتيجية الوطنية للتثمين المستدام للقصور والقصبات"، وعلى حرصكم على إعطاء الاهتمام والعناية اللازمين للقصور والقصبات، والمكانة التي تحظى بها سواء عبر البرامج المهمة التي تم إطلاقها لترميم هذه القصور والقصور ورد الاعتبار إليها، وكذا إدراج هذه الأسس العمرانية ضمن أولويات برامج محاربة السكن غير اللائق والتفاوتات الجالية، أو عبر مشاريعكم الهادفة إلى تحسين الحياة بها، والحفاظ على الهوية الثقافية والمغربية لهذه القصور والقصبات.

إن كل ما نتطلع إليه اليوم، هو اعتماد سياسة تعميرية ذات بعد اجتماعي، يتجلى في مساهمة التعمير في تقليص الفوارق الاجتماعية، سياسة تعميرية

المراحل الأساسية.

لا بد من الاعتراف بأن أكبر ضعف في المنظومة هو تدبير الموارد البشرية، رغم المجهود الكبير في التوظيف المستمر، مع إشادة فريقنا بمجهودكم في تنزيل النظام الأساسي الجديد لمهن التربية والتكوين، فإننا نبقي متابعين للآثار الواقعية لهذا النظام على المدرسة وعلى الأطر التربوية.

إن إصلاح المدرسة المغربية ورش وطني طويل النفس، لكنه اليوم بحاجة إلى دفعة قوية، حتى لا تتسع الفوارق، وحتى لا تفقد المدرسة العمومية قدرتها على إنتاج الفرص الاجتماعية والاقتصادية.

أما على مستوى الميزانية الفرعية لوزارة الصحة والحماية الاجتماعية، فإن أول ما يواجه المنظومة الصحية اليوم هو الخصاص الكبير في الموارد البشرية، سواء تعلق الأمر بالأطباء، أم الممرضين، أم باقي الأطر الصحية، إذ لا يزال المغرب بعيداً عن المعدلات الموصى بها دولياً. ويزداد الوضع تعقيداً أمام تنامي هجرة الأطباء نحو الخارج، الأمر الذي بات يشكل تهديداً مباشراً لاستمرارية الخدمات، ويفرض ضرورة وضع سياسة وطنية شاملة لتحسين جاذبية المهنة وضمان استقرار الأطر الصحية.

ولا يقل وضع التكوين الطبي أهمية، حيث يعيش الطلبة الأطباء وضعا نفسيا صعبا بسبب غياب رؤية واضحة لمسار التكوين، وتزايد الضغوط المرتبطة بالتدريبات والامتحانات. وهذا يتطلب من الوزارة تقديم تصور دقيق حول مستقبل التكوين الطبي، ورفع الطاقة الاستيعابية لكليات الطب وفق خريطة صحية عادلة.

كما يظل ضعف البنيات التحتية والتجهيزات الطبية من أبرز المعوقات التي ترهق المواطنين، خاصة في المناطق القروية، حيث يشتكي المرضى من غياب الأجهزة الضرورية وطول المواعيد، خصوصا في الأمراض المزمنة والمستعصية التي يكون فيها الزمن عاملا حاسما في تطور الحالة الصحية.

يطرح كذلك القطاع الخاص إشكالات متعددة، إذ لا تزال بعض الممارسات المناهية للقانون مستمرة مثل شيك الضمان والأداء بالنوار، إضافة إلى غياب شبه كامل للقطاع الخاص في العالم القروي والمناطق الهامشية، رغم أنه يعتبر شريكا أساسيا في المنظومة الصحية. كما أن بعض المصحات تلجأ إلى الإشهار بطرق تتعارض مع أخلاقيات المهنة، مما يستوجب تقنينها صارما يضمن حفظ كرامة المرضى وحقوقهم.

أما في مجال الأدوية، فإن الانقطاعات المتكررة لبعض الأدوية الأساسية تثير قلقا كبيرا لدى المواطنين، وتؤكد الحاجة إلى استراتيجية وطنية محكمة لضمان الأمن الدوائي، وتطوير الصناعة الوطنية، وتشجيع الدواء الجنيس حتى يصبح بديلاً حقيقياً في السوق الوطنية.

ولا يمكن الحديث عن إصلاح المنظومة الصحية دون التوقف عند الصحة النفسية، التي تعرف نسباً مقلقة من الاضطرابات النفسية وخصوصاً محولاً في الأطباء النفسيين، مما يفرض التعجيل بإخراج قانون منظم للصحة النفسية

والعقلية يحدد حقوق المرضى وواجبات المؤسسات.

ومن بين الأوراش التي لا تزال تحتاج إلى دينامية أقوى، ورش الرقمنة الصحية، فبالرغم من الخطوات الإيجابية التي تم اتخاذها، إلا أن النظام المعلوماتي ما زال بعيداً عن تحقيق الاندماج الضروري بين مختلف المؤسسات الصحية، وهو اندماج من شأنه رفع جودة الخدمات وتقليص آجال المواعيد وتعزيز الشفافية.

وفيما يتعلق بورش الحماية الاجتماعية، فإن تعميم التغطية الصحية خطوة تاريخية مهمة، غير أنها لا تزال تواجه عدداً من الاختلالات المرتبطة باستهداف الفئات وديمومة التمويل وجودة الخدمات المقدمة للمؤمنين، الأمر الذي يستدعي رؤية متكاملة لضمان الاستمرارية والفعالية.

إننا نؤكد عليه هو أن ورش إصلاح الصحة لن ينجح دون أن يكون العنصر البشري في صلب أولوياته، إن الذين يشتغلون في المستشفيات والمراكز الصحية يعيشون ضغطاً رهيباً وظروف عمل صعبة، في غياب تحفيزات مالية ومعنوية كافية، وتفاوتات كبيرة في توزيع الموارد بين الجهات، إضافة إلى التوترات المتكررة بسبب غموض المسار المهني وتأخر صدور النصوص التنظيمية. ولذلك نطالب بتسريع تنزيل النظام الأساسي الجديد لمهنيي الصحة، وضمان كرامة العاملين، وتحسين ظروف العمل، وتوفير الحماية القانونية والمهنية، وتمكين الأطر من التكوين المستمر، وإرساء آليات ناجعة للحوار الاجتماعي داخل القطاع، بما يعزز الاستقرار الوظيفي ويضمن جودة الخدمات للمواطنين.

أما بخصوص الميزانية الفرعية لوزارة التعليم العالي والبحث العلمي، فإن ما نود التأكيد عليه هو التعجيل بإخراج النظام الأساسي الخاص بموظفي التعليم العالي، الإداريين والتقنيين بوزارة التعليم العالي، فهذه الفئة تشكل الدعامة التنظيمية والعملية لكل المرافق الجامعية، وتضطلع بأدوار محورية في تدبير الشؤون الإدارية واللوجستية والمالية والتقنية داخل مختلف المؤسسات، ومن غير المقبول استمرار هذا الورش في التأخر، في ظل ما يعيشه هؤلاء الموظفون من غياب إطار قانوني منصف ومحفز يرفع من معنوياتهم ويحسن ظروف عملهم، إن إخراج هذا النظام الأساسي المستحق سيسهم في تعزيز حكمة القطاع، ودعم مردودية المرفق الجامعي، وتمكينه من موارد بشرية مستقرة وفادرة على مواكبة التحول العميق الذي تعرفه المنظومة فالجامعة المغربية توجد اليوم أمام منعطف حاسم، يتطلب تعميم الإصلاحات لضمان تعلم عال ذي جودة، منصف وفعال، ورغم المجهودات المبذولة، ما زلنا نسجل استمرار اختلالات بنوية تحول دون الارتقاء المطلوب.

إن المجتمع المغربي يعيش تحولات متسارعة على المستويات الديمغرافية والثقافية والاقتصادية، وهو ما يفرض على منظومتنا الجامعية أن تتجدد باستمرار وأن تظل منفتحة على محيطها، قادرة على استشراف حاجيات

30 أبريل 2023، الذي شكل محطة تاريخية متميزة، مكنت آلاف الموظفين وفئات واسعة من الطبقة العاملة من تحقيق مكتسبات ملموسة وغير مسبقة. فقد نجحت الوزارة، بفضل متابعتكم المباشرة، في تحويل التزامات الاتفاق إلى إجراءات فعلية.

كما نثمن حرص الحكومة الدائم على تأسيس الحوار الاجتماعي، وجعله فضاء دائما ومنتظما للتشاور المسؤول مع الفرقاء الاجتماعيين والمنظمات المهنية. هذه المؤسسة لم تكن مجرد آلية إجرائية، بل جسدت إرادة سياسية واضحة في تعزيز السلم الاجتماعي وإعطاء الحوار مكانته الحقيقية كأداة لحل الإشكالات وتجويد السياسات العمومية.

ولا يفوتنا كذلك أن ننوه بالمجهودات النوعية التي بذلتها الوزارة للرفع من جاذبية التكوين المهني وتجويد منظومته، عبر تحديث البنيات البيداغوجية وخلق شعب جديدة تستجيب لتحولات سوق الشغل. كما نسجل بإيجابية كبيرة الأثر الملموس لورش مدن المهن والكفاءات، الذي ساهم في الرفع من عدد المستفيدين من التكوين المهني، وفتح آفاق واعدة أمام الشباب لاكتساب مهارات دقيقة تمكنهم من الاندماج الفعلي في الدورة الاقتصادية. إن هذا التوجه يعكس وعيا استراتيجيا بأهمية التكوين كرافعة أساسية للتشغيل وتعزيز تنافسية الاقتصاد الوطني.

لقد لمسنا جدية واضحة في الجهود الرامية إلى مواجهة تحديات البطالة عبر دعم الاستثمار المنتج، وتخفيف المقاولات الصغرى والمتوسطة، وإعادة هيكلة البرامج النشيطة للتشغيل بما يعزز نجاعتها ويضمن أثرا ملموسا على المستوى الوطني والزماني. كما نقدر حرصكم على إدماج البعد الجهوي في سياسات التشغيل، انسجاما مع متطلبات الجهوية المتقدمة.

كما نثمن عزمكم على تسريع مراجعة مدونة الشغل بما يتماشى مع التحولات الاقتصادية والاجتماعية ويحفظ كرامة الشغيلة، إلى جانب الاهتمام الخاص بملف النظام الأساسي لمفتشي الشغل، إدراكا منكم للدور المحوري الذي يلعبه هؤلاء في تأمين الحقوق وتطبيق القانون داخل عالم المقاولات.

إن مقارنة الوزارة في عهدكم المبنية على الإنصاف، والتشاور، والفعالية تمثل نموذجاً يحتذى به في التدبير العمومي، وتؤكد أن الاستثمار في الإنسان وفي حقوقه الاجتماعية هو الأساس المتين لأي تنمية اقتصادية حقيقية.

وبالنسبة للميزانية الفرعية لوزارة التضامن والإدماج الاجتماعي والأسرة، فإننا إذ نثمن ما تم إنجازه في عدد من البرامج الاجتماعية، وندعو إلى ضمان استمراريته وتمويلها الملائم وتجويد حكمتها، حتى تبلغ أهدافها في محاربة الهشاشة وتوسيع شبكات الحماية الاجتماعية والوصول إلى الفئات المستحقة، فإننا نجد التأكيد على أهمية الإسراع بإخراج تصور وطني شامل للمؤسسة الواسطة الأسرية حتى تتحول إلى خدمة عمومية قائمة على معايير مضبوطة، وموارد بشرية مؤهلة، وإطار قانوني واضح، فالواسطة الأسرية آلية فعالة لتسوية النزاعات، وتخفيف العبء عن المحاكم، وحماية الأطفال من تداعيات

المجتمع، ومواكبة الطفرات العلمية والتقنية التي يعرفها العالم. نسجل بكل أسف استمرار حالات الاكتظاظ المهول في العديد من الكليات ذات الاستقطاب المفتوح، الأمر الذي ينعكس سلبا على جودة التكوين والتحصيل، ويهزق الأطر الإدارية والبيداغوجية. هذا الوضع يكشف عن ضرورة مراجعة خريطة التكوينات، وتقوية البنيات الجامعية، والرفع من عدد الأساتذة الباحثين، وتحسين شروط عملهم.

لا تزال العدالة المجالية في الولوج إلى التعليم العالي مختلة، حيث يستمر تركيز البنيات والموارد في جهات معينة دون أخرى. كما أن المردودية العلمية للجامعة تعاني من التشتت، وضعف الشراكات، وعدم تثمين نتائج البحث بالشكل الكفيل بتحويلها إلى قيمة مضافة اقتصادية واجتماعية.

لا يمكن لأي بلد أن يحقق الإقلاع التنموي دون الاستثمار الحقيقي في البحث العلمي، ورغم بعض المجهودات، فإن الاعتمادات المرسودة ما تزال ودون ما تتطلبه المنافسة الدولية. فالمطلوب اليوم هو رفع التمويل، وتعزيز حكمة مراكز البحث، وتوجيه المشاريع نحو الابتكار، ولاسيما الابتكار المنتج للثروة وفرص الشغل، وندعو في هذا الإطار إلى الرفع من هذه الاعتمادات وتوجيهها إلى المجالات الحساسة لتحقيق السيادة الوطنية في المجال الصحي والغذائي الطاق، مع الافتتاح على الكفاءات المغربية في الخارج في تأطير وإطلاق مشاريع دعم البحث العلمي مع إشراك القطاع الخاص في ذلك.

نمبر عن قلقنا إزاء الهوة التي ما تزال قائمة بين التكوينات الجامعية ومتطلبات سوق الشغل المتجددة، فخرطة المهن تعرف تطورا متسارعا، ما يفرض مراجعة البرامج البيداغوجية، وإشراك الفاعلين الاقتصاديين والمهنيين بشكل أوسع في بلورة المسالك الجامعية.

إن بناء منظومة جامعية قوية، عادلة، ناجعة ومبتكرة يتطلب رؤية واضحة، وإرادة سياسية حقيقية، وتمويلا مناسباً، وشراكات واسعة مع المحيط الاقتصادي والاجتماعي. والمجتمع المغربي ينتظر من جامعاته أن تكون رافعة للتنمية، حاضنة للطاقات، ومصدرا للمعرفة والابتكار.

أما بخصوص الميزانية الفرعية لوزارة الإدماج الاقتصادي والمقاولات الصغرى والتشغيل والكفاءات، فإنها مناسبة عاينا فيها بوضوح أثر العمل الحكومي المسؤول داخل هذا القطاع الحيوي، ولمسنا فيها الإرادة الصادقة للسيد الوزير في إحداث تحول حقيقي يضع التشغيل والحقوق الاجتماعية للشغيلة في صلب أولويات الدولة.

نثمن عاليا المصادقة على القانون التنظيمي للإضراب؛ هذا النص التشريعي الهام الذي طال انتظاره، والذي جاء لتنظيم ممارسة حق دستوري، في إطار من التوازن الدقيق بين صون الحق في الإضراب وضمان استمرارية المرفق العام. والمصادقة عليه عكست رؤية واضحة وحكمة سياسية في تدبير الملفات الاجتماعية الكبرى، قمت فيها السيد الوزير بدور كبير ومهم نهتمكم عليه.

ولا يفوتنا أن ننوه بقوة استمرار تنزيل مخرجات الاتفاق الاجتماعي ليوم

الخلافات الأسرية.

وفي محور المساواة وتمكين النساء، نؤكد أن تمكين المرأة، خاصة النساء في وضعية هشاشة، يمثل رافعة أساسية للتنمية. وعليه نطالب بتعزيز برامج الإدماج الاقتصادي، وتوسيع فرص التكوين والمواكبة، وتوفير الدعم الذي يساعد المرأة على مواجهة التحديات اليومية التي ما زالت تتركز مظاهر متعددة للتمييز، سواء في الولوج إلى العمل أو إلى الموارد والخدمات الأساسية. أما ما يهم حماية الطفولة يتطلب عناية خاصة وتقوية المنظومة الوطنية للحماية. وندعو إلى تعزيز قدرات مراكز الاستقبال والإيواء، وتحسين آليات التبليغ والتدخل، ودعم البرامج الوقائية الموجهة لمحاربة كافة أشكال العنف والاستغلال في حق الأطفال، بما يضمن لهم بيئة آمنة وكرامة مصانة.

إن الإدماج الفعلي للأشخاص في وضعية إعاقة يظل ورشاً يجب تسريع وتيرته. ونؤكد على ضرورة تقليص الفوارق في الولوج إلى التعليم والصحة والتشغيل والنقل، وتعميم الأجهزة المساعدة، ودعم الأسر، والارتقاء بجودة الخدمات داخل المراكز المختصة، حتى يتمكن الأشخاص في وضعية إعاقة من عيش حياة مستقلة وكرامة.

إن تحسين الولوجيات ليس ترفاً، بل حق من حقوق المواطنة، ومن الضروري تسريع ملاءمة الفضاءات العمومية، والمؤسسات الصحية والتعليمية، ووسائل النقل، والمنصات الرقمية، مع حاجيات الأشخاص في وضعية إعاقة.

الولوجيات هي المدخل الأول لضمان المساواة وتكافؤ الفرص.

ومن جهة أخرى، فإن بلادنا تشهد تحولات ديمغرافية واضحة مع تزايد عدد الأشخاص المسنين، ما يستدعي بلورة سياسة عمومية مندمجة تعزز الرعاية الصحية والاجتماعية لهذه الفئة. ونؤكد على تطوير خدمات الرعاية المنزلية، وتجويد مؤسسات الإيواء، ودعم الأسر الحاضنة، ومحاربة كل أشكال الإهمال وسوء المعاملة. إن كرامة المسنين مرآة حقيقية لكرامة المجتمع بأكمله.

أما فيما يخص الميزانية الفرعية لوزارة الشباب والثقافة والتواصل، فإنه لا بد من الوقوف عند الجهود الكبيرة التي تبذلها الوزارة في مجالات الشباب والثقافة والتواصل، وهي جهود تستحق التنويه، سواء تعلق الأمر بتحديث البنيات التحتية أو بتعزيز السياسات العمومية الهادفة إلى دعم الإبداع وتمكين الشباب. كما لا يفوتنا أن نسجل الدينامية التي تميز عمل الوزارة في توحيد الرؤية داخل القطاعات الثلاثة، والسعي لتقوية التنسيق المؤسسي، وهي خطوات إيجابية تعكس إرادة واضحة لتجاوز اختلالات الماضي والقطع مع المقاربة التجزئية التي كانت تحول دون بلوغ الأهداف الاستراتيجية للوزارة. غير أن ثمين هذه الجهود يقتضي المزيد من الطموح والفعالية للتصدي

للتحديات الحقيقية التي تواجه قطاعات الشباب والثقافة والتواصل من تحديات حقيقية. فالشباب اليوم يعيش تحولات اقتصادية ورقمية وثقافية عميقة، مما يجعل الحاجة ملحة إلى سياسة شبابية مندمجة تركز على جودة

البرامج وفعالية التأطير أكثر من تعدد المشاريع الحجرية التي تبقى في كثير من الأحيان غير مستغلة بالشكل المطلوب. وفي هذا السياق، فإن طموح الوزارة إلى تجديد وظائف دور الشباب والمراكز السوسيو رياضية يعد خطوة في الاتجاه الصحيح، لكنه يقتضي إجراءات واضحة ودعمًا مالياً وبشرياً يضمن لهذه المؤسسات لعب أدوارها في الإدماج الاجتماعي والاقتصادي وتعزيز المشاركة المواطنة.

أما بخصوص قطاع الثقافة، فإن بلادنا التي تزخر برأسمال لامادي غني ومتعدد، تحتاج اليوم إلى رؤية ثقافية جديدة تجعل من الثقافة محركاً للتنمية ورافعة لتعزيز الهوية الوطنية. ورغم ما تحقّق في السنوات الأخيرة من إعادة تأهيل للعديد من المواقع الثقافية والتراثية، فإن الخصاص ما يزال كبيراً، خاصة في العالم القروي والمجالات الهشة التي تعاني من غياب الحد الأدنى من العرض الثقافي. كما أن دعم الصناعات الإبداعية، من سينما وموسيقى ومسرح وفنون رقمية، يحتاج إلى المزيد من الجرأة والفاعلية حتى يصبح هذا القطاع قادراً على خلق فرص الشغل وجذب الاستثمار وتطوير اقتصاد الثقافة. إضافة إلى ذلك، تظل وضعية الفنان موضوعاً يتطلب إصلاحاً أعمق يدمج البعد الاجتماعي في السياسات الثقافية ويضمن استدامة الحماية التي جرى الشروع فيها.

كما نغن عمل الوزارة الذي يهدف إلى إدماج الثقافة كقاطرة للتنمية البشرية وتعزيز السيدة الثقافية من خلال محاور كبرى أهمها، حماية واثمين التراث الثقافي المادي والغير المادي، والابتكار وتطوير الصناعات الثقافية والابداعية.

أما قطاع التواصل، فهو لا يقل أهمية عن سابقه من القطاعات، وذلك بالنظر لما يشكّله من أهمية في التأثير على الرأي العام ومن تقريب المعلومة للمواطنين ومحاربة الأخبار الزائفة وتعزيز صورة البلد وإشعاع المملكة وترسيخ اعلام حر ذي جودة ومصداقية، فإن التغيرات السريعة التي يعرفها المشهد الإعلامي الوطني والدولي تفرض تحديات جديدة تتعلق بمحاربة التضليل الرقوي وخطاب الكراهية وحماية المواطنين، وخاصة فئة الشباب، من مخاطر المحتوى غير الأخلاقي أو غير المسؤول. كما أن الإعلام العمومي والقطاع الصحافي الخاص يعيشان تحولات مالية واقتصادية حادة تتطلب رؤية استراتيجية قادرة على ضمان استقلالية القرار الإعلامي وجودة المحتوى ومهنية الأداء. ومن هنا نؤكد على أهمية تعزيز الدبلوماسية الإعلامية للمغرب وتحديث أدوات التواصل المؤسسي بما يضمن حضوراً قوياً لبلادنا في الفضاء الرقوي والإعلام الدولي.

- سادساً، الميزانيات الفرعية المدرجة ضمن اختصاصات لجنة القطاعات الإنتاجية:

بخصوص الميزانية الفرعية لوزارة الفلاحة والصيد البحري والتنمية القروية

مستويات مقبولة، غير أن هذه المؤشرات لا ينبغي أن تخفي التحديات البنيوية المتواصلة، وعلى رأسها ضعف الجودة في بعض الخدمات، محدودية العرض في بعض الوجهات، واستمرار هشاشة الشغل في القطاع.

يظل هاجسنا الأول في فريق الاتحاد العام للشغالين بالمغرب هو حماية الحقوق الأساسية للعاملات والعاملين، فلا زلنا نسجل، بكل أسف، استمرار ممارسات لا تتلاءم مع القانون في عدد من الوحدات الفندقية والسياحية، كفرض عقود عمل لا تحترم مقتضيات مدونة الشغل، والتضييق على الحريات النقابية، وغياب التغطية الاجتماعية أو عدم التصريح الكامل لدى الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي، واستغلال هشاشة اليد العاملة وغياب المراقبة. ومع اقتراب بلادنا من تنظيم تظاهرات عالمية كبرى، لا يمكن السباح باستمرار هذه الاختلالات، لأنها تمس ليس فقط حقوق العاملين، بل أيضاً سمعة المملكة وجودة الخدمات المقدمة للزوار.

وعليه، نؤكد على ضرورة ربط أي دعم عمومي أو تحفيز يوجه للمستثمرين باحترام شروط الشغل والحقوق النقابية والتصريح بالأجراء. كما نطالب بتقوية جهاز التفتيش، وتفعيل آليات الزجر في مواجهة المخالفين.

مع تنامي الطلب الدولي على المغرب، وافتتاح أسواق جديدة، لاحظنا خلال الأشهر الأخيرة بروز ممارسات تتعلق بـ الزيادات غير المبررة في أسعار الإيواء والخدمات السياحية في عدد من المدن.

هذه الممارسات، إذا لم تتم مواجهتها، ستعكس سلباً على تنافسية الوجهة المغربية، وإنصاف المستهلك المحلي، وجودة التجربة السياحية، وصورة المغرب قبل تظاهرات 2025 و2030.

إننا في فريق الاتحاد العام للشغالين بالمغرب نعتقد أن الوقت قد حان لإعادة النظر في قانون حرية الأسعار والمنافسة بما يضمن حماية فعلية للمستهلك، ويمنع أي تواطؤ أو احتكار، خصوصاً في القطاعات الحساسة كالسياحة، ندعو وزارتك إلى التنسيق مع القطاعات المعنية من أجل: تعزيز المراقبة، فرض شفافية الأسعار، وضع آليات للاستباق والتدخل، وضمان ألا يتم استغلال الإقبال الدولي لرفع الأسعار بشكل غير مشروع.

تعتبر الصناعة التقليدية ركيزة أساسية للهوية المغربية، ومصدراً للعيش لآلاف الأسر. إلا أن الحرفيين لازالوا يواجهون صعوبات كبيرة، منها: ضعف التكوين وإعادة التأهيل، محدودية قنوات التسويق، غياب حماية اجتماعية كافية، المنافسة غير المتكافئة مع المنتجات المستوردة، ونوصي بإعطاء دفعة جديدة لبرامج التكوين وإعادة الإدماج ودعم التعاونيات، ولقنوات التسويق الرقمي، وتمكين الحرفيين من آليات التمويل الملائمة.

وبخصوص الميزانية الفرعية لوزارة الصناعة والتجارة، فلا بد أولاً من الإشادة بالمجهودات التي بذلت خلال السنة المنصرمة، خصوصاً فيما يتعلق بتعزيز جاذبية الاستثمار في بعض القطاعات الصناعية ذات القيمة المضافة العالية، وتفعيل برامج دعم الإنتاج المحلي، وتشجيع تعويض الواردات، إلى

والمياه والغابات فإننا في فريق الاتحاد العام للشغالين بالمغرب نعتبر أن هذه الظرفية الاستثنائية تستدعي رؤية اجتماعية قوية، لأن تأثير الجفاف لا ينعكس فقط على الإنتاج الفلاحي، بل يمتد إلى الأوضاع الاجتماعية لآلاف الأسر، وفي مقدمتهم الفلاحون الصغار والعمال الزراعيون والكسابة الذين يعيشون اليوم أوضاعاً صعبة تهدد قدرتهم على الاستقرار والصمود. فالموسم الفلاحي الماضي كان من المواسم الأصعب، وتفاقت حدته هذا العام مع استمرار ندرة المياه وارتفاع كلفة الأعلاف، مما أدى إلى تراجع كبير في أعداد رؤوس الأغنام والأبقار، وهو تراجع مقلق ستكون له آثار مباشرة على السوق الوطنية وعلى أسعار اللحوم وعلى التوازن الاجتماعي بالبوادي.

ونحن إذ نشيد بالمجهودات التي بذلتها الوزارة خلال السنوات الماضية لدعم الفلاحين، فإننا نؤكد اليوم أن الوضع يتطلب مضاعفة هذه الجهود وتوجيهها بشكل أدق نحو الفلاح الصغير والمتوسط، الذي يعتبر الحلقة الأضعف في السلسلة الإنتاجية، ولكنه في الوقت نفسه يمثل أساس الاستقرار الاجتماعي في العالم القروي. كما نعتبر أن دعم الإنتاج الوطني يجب أن يظل الخيار الأول، لأن الاعتماد على الاستيراد أثبت محدوديته في ضمان استقرار الأسعار، ولأن الفلاح المغربي بحاجة إلى إجراءات واقعية ملموسة تساعد على مواجهة تقلبات المناخ والأسواق.

ونود التأكيد على أن محاربة المضاربات والاحتكار أصبحت اليوم شرطاً أساسياً لحماية القدرة الشرائية للمواطنين، فهما كانت التدابير الحكومية، فإن استمرار الوسطاء في التحكم في الأسعار سيقتي أثر تلك التدابير محدوداً. ومن موقعنا كمنظمة، نؤكد أن تحسين أوضاع العمال الزراعيين، واحترام الحد الأدنى للأجور، والتصريح بهم لدى الصناديق الاجتماعية، وتوفير شروط عمل لائقة، كلها عناصر لا يمكن فصلها عن أي سياسة تنمية فلاحي ناجحة.

وفما يتعلق بقطاع الصيد البحري، نذكر بأن البحارة يشكلون عماد هذا القطاع الحيوي، وأنهم يعملون في ظروف صعبة تستوجب يقظة دائمة من أجل حماية سلامتهم المهنية وتوفير تغطية اجتماعية حقيقية لهم. إن القطاع يحقق عائداً مهمة، ومن غير المعقول أن تبقى فئات واسعة من البحارة في وضعية هشاشة اجتماعية واقتصادية رغم دورهم المركزي في السلسلة الإنتاجية.

وعلى مستوى الميزانية الفرعية لوزارة السياحة والصناعة التقليدية والاقتصادي الاجتماعي والتضامني، فلا يخفى أن قطاعات السياحة والصناعة التقليدية والاقتصاد الاجتماعي والتضامن تواصل لعب أدوار محورية في الاقتصاد الوطني، سواء على مستوى التشغيل أو على مستوى مساهمتها في النمو أو على مستوى حفظ التراث الثقافي والمهارات الحرفية التي تميز بلادنا.

وقد سجلنا خلال سنة 2025 مجموعة من المؤشرات الإيجابية المرتبطة بتنزيل خارطة الطريق السياحية 2023-2026، وبعودة بعض الأنشطة إلى

الطاقة، وتخفيف آثار تقلبات الأسعار العالمية على الاقتصاد الوطني وعلى القدرة الشرائية للمواطنين والمواطنات. فتعزيز السيادة الطاقة أصبح خيارا استراتيجيا لا يحتمل التأجيل، ويقتضي رؤية عملية مندمجة وقرارات جريئة. وفي سياق هذه التحولات، يظل العنصر البشري في صلب كل إصلاح. وعليه، فإن فريق الاتحاد العام للشغالين بالمغرب يعتبر أن تحسين الأوضاع المهنية والاجتماعية للعاملين بالقطاع يشكل مدخلا أساسيا لإنجاح الانتقال الطاقى. فالمهندسين والتقنيين والأطراف الإدارية ومستخدمي هذا القطاع يقومون بأدوار بالغة الأهمية، ويستحقون ظروف عمل لائقة، وفرصا حقيقية للتكوين المستمر، ونظاما منصفًا للترقيات والتحفيزات. ومن هذا المنبر، ندعو إلى تعزيز الحوار الاجتماعي داخل المؤسسات والمقاولات الطاقية، ومعالجة الملفات العالقة بما يضمن الاستقرار المهني ويحفظ الكرامة الاجتماعية للشغيلة.

أما في مجال التنمية المستدامة، فإننا نؤمن البرامج الجارية، غير أننا نسجل استمرار عدد من الإكراهات المرتبطة بتدبير النفايات، ومحاربة التلوث الصناعي، والحفاظ على الموارد الطبيعية، ومواجهة آثار التغيرات المناخية. وهو ما يستدعي تقوية آليات المراقبة البيئية، وتعزيز قدرات الجماعات الترابية، وتوفير الإمكانيات البشرية والمالية الضرورية من أجل تنزيل فعال للسياسات البيئية على المستوى الترابي، بما يحقق عدالة بيئية وتوازنا مجاليا حقيقيا

إن المتنوع لمسار قطاع الانتقال الطاقى والتنمية المستدامة يلمس بوضوح حجم الأوراش الكبرى التي تضطلع بها وزاراتكم، سواء ما يتعلق بتنزيل الاستراتيجية الوطنية للطاقة، أو الوفاء بالتزامات بلادنا في مجالات المناخ والبيئة، أو تعزيز قدرات منظومتنا الطاقية لضمان الأمن الطاقى وجذب الاستثمار. غير أن فريق الاتحاد العام للشغالين بالمغرب يسجل، بكل مسؤولية، عدم تناسب الميزانية المرسودة للقطاع مع حجم هذه التحديات والمهام.

فالقطاع مطالب بتنفيذ برامج ومشاريع معقدة تتطلب موارد مالية وبشرية وتقنية مهمة، في حين أن الاعتمادات الحالية تظل محدودة ولا تعكس الوزن الاستراتيجي للقطاع ولا حجم انتظارات المواطنين والمستثمرين، وهو وضع يؤثر على وتيرة الإنجاز وعلى قدرة الوزارة في مواكبة التحولات العالمية المتسارعة في مجال الطاقة، ويحد من فعاليتها في تنزيل السياسات الوطنية ذات الصلة. ومن هذا المنبر، ندعو إلى مراجعة حقيقة للميزانية المخصصة للقطاع، بما يوفر الإمكانيات الضرورية لتسريع الأوراش وضمان حكمة فعالة في التنفيذ.

وأخيرا نؤكد على أهمية الرفع من الاعتمادات المخصصة للبحث العلمي والابتكار في الطاقات النظيفة، وتكريس مزيد من الشفافية والنجاعة في تدبير البرامج والمشاريع، وتحسين التمويل الموجه لحماية البيئة والتأقلم مع التغير المناخي، كما على نؤكد ضرورة التفاعل الإيجابي مع تقارير وتوصيات

جانب مواصلة إنجاز مشاريع البنيات الصناعية داخل عدد من الجهات. غير أن هذه الإنجازات، رغم أهميتها، ما تزال دون مستوى طموحات الفاعلين الاقتصاديين وانتظارات المواطنين، وذلك بسبب بطء وتيرة تنزيل برامج دعم المقاولات الصغيرة والمتوسطة، واستمرار صعوبات الولوج إلى التمويل، ومحدودية افتتاح الصناعة الوطنية على أسواق خارجية جديدة. إن قراءة مشروع الميزانية الفرعية المعروض علينا لهذه السنة تظهر اعتماد الوزارة على أولويات مهمة تتعلق بتسريع التحول الصناعي وتطوير العرض الترابي الصناعي وتعزيز التجارة الداخلية.

وندعو إلى مضاعف الموارد المخصصة لدعم الابتكار والبحث الصناعي رغم أن المغرب منخرط اليوم في مجموعة من القطاعات الاستراتيجية، على رأسها الطاقات المتجددة، الهيدروجين الأخضر، تكنولوجيا البطاريات، والصناعات الذكية. ويبدو أن مواكبة المقاولات المغربية في هذا التحول تستدعي رؤية أكثر وضوحا وإمكانيات مالية وبشرية أكبر، مع إدماج فعلي للرقمنة في سلاسل الإنتاج.

وفي هذا الإطار، نود طرح مجموعة من التساؤلات تهم أساسا وضعية السياسة الصناعية الجديدة في أفق 2030، والإجراءات الفعلية المتخذة لتحسين تنافسية المنتج الوطني أمام المنافسة الدولية الشرسة، ومدى تقدم برنامج تعويض الواردات بالأرقام والمعطيات الدقيقة، إضافة إلى الخطوات العملية التي تنوي الوزارة اعتمادها لمعالجة إشكالية العقار الصناعي وتطوير مناطق صناعية جاهزة وقابلة للاستغلال في جميع الجهات.

كما نتساءل عن الاستراتيجية المعتمدة لمواكبة المقاولات في الانتقال نحو اقتصاد منخفض الكربون، وخاصة في القطاعات ذات الاستهلاك الطاقى المرتفع، إلى جانب الإجراءات المتخذة لتنظيم التجارة الداخلية ومحاربة الممارسات الاحتكارية والحد من هيمنة الوسطاء وتوسيع رقعة القطاع المنظم. ونؤكد في فريقنا على أهمية مجموعة من الأولويات التي يفرضها واقع القطاع، والتي تشكل عناصر أساسية ينبغي تعزيز حضورها ضمن السياسات العمومية مستقبلا، ومن بينها: دعم الصناعة الصغرى وتمويل الابتكار، تسريع رقمنة المساطر التجارية، تطوير أسواق الجملة والتوزيع لتكريس الشفافية والمنافسة، دعم التحول نحو التصنيع الأخضر، وتقوية سلاسل القيمة في القطاعات الاستراتيجية ذات الإمكانيات العالية، خاصة الطاقات النظيفة والسيارات والكيمياء والصناعات الغذائية.

أما بخصوص الميزانية الفرعية لوزارة الانتقال الطاقى والتنمية المستدامة، فإن بلادنا استطاعت خلال السنوات الأخيرة أن تبلور رؤية استراتيجية واضحة في مجال الانتقال الطاقى، مكنتها من تحقيق تقدم معتبر في الطاقات المتجددة ومن رفع جاذبية الاستثمار في هذا القطاع. إلا أن حجم التحديات القائمة يفرض مواصلة الإصلاح بأكثر فعالية وتسريع وتيرة تنفيذ المشاريع، خاصة فيما يتعلق بالبنيات التحتية لنقل وتخزين الطاقة، وتطوير آليات النجاعة

المؤسسات الدستورية، خصوصا تلك المتعلقة بالحكمة وربط المسؤولية بالمحاسبة داخل القطاع الطائفي.

VI- مداخلات الفريق الاشتراكي - المعارضة الاتحادية:

- أولا، مداخلات الفريق في مناقشة مشاريع الميزانيات الفرعية المندرجة ضمن اختصاصات لجنة العدل والتشريع وحقوق الإنسان:

السيد الرئيس المحترم؛

السيدات والسادة الوزراء المحترمين؛

السيدات والسادة المستشارين المحترمين؛

يشرفني أن أتناول الكلمة باسم الفريق الاشتراكي - المعارضة الاتحادية في إطار مناقشة الميزانية الفرعية لوزارة العدل برسم سنة المالية 2026، لأعبر عن خالص التقدير والامتنان لصاحب الجلالة الملك محمد السادس نصره الله على العناية السامية التي ما فتئ يوليها جلالته لورش إصلاح منظومة العدالة، فقد جعل جلالته من إصلاح القضاء رافعة أساسية لبناء دولة الحق والقانون، من خلال رؤية استراتيجية تركز على تعزيز الاستقلالية، وتحديث البنيات، والارتقاء بالكفاءات، بما يضمن حق المواطنين في العدالة...

كما نوجه تحية تقدير واحترام لنساء ورجال القضاء ولكل الموظفين والأطر العاملة بالحكام، الذين يقومون بعمل جليل في خدمة المتقاضين، ويؤدون مهمهم في ظروف صعبة تتطلب الكثير من المهنية والتفاني، فالمنظومة بكل مكوناتها تشكل مصدر اعتزاز وفخر لكل المغاربة.

السيد الرئيس المحترم؛

إن مناقشة هذه الميزانية تأتي في سياق يعرف تحولات دستورية ومجتمعية تدفع إلى تقييم مدى قدرة منظومتنا القضائية على الاستجابة لتطلعات المواطنين، فالعدالة ليست نصوصا وإجراءات فحسب، بل هي الحق في محاكمة عادلة وداخل آجال معقولة، فرغم المجهودات التي ما فتئت وزارة العدل تبذلها في مجال تحديث ورقمنة الخدمات وتطوير التكوين، فإن حجم التحديات والانتظارات ما زال كبيرا.

وفي هذا الصدد، نسجل في الفريق الاشتراكي - المعارضة الاتحادية عددا من الملاحظات، أولها استمرار بطء البت في القضايا، بحيث لا تزال المحاكم تعاني من تراكم عدد الملفات وتأخر الأحكام، وهو ما يخلق تدمرا واسعا لدى المتقاضين، ويمس بمبدأ فعالية العدالة، ونسائل الوزارة عن الإجراءات العملية لمعالجة هذا التأخر، وعن الموارد البشرية واللوجيستية التي رصدتها للتغلب عليه.

كما نسجل هشاشة البنيات التحتية لعدد من المحاكم، خصوصا في المناطق البعيدة، حيث تظل المرافق غير مؤهلة لاستقبال المواطنين، وتفتقر في بعض الحالات للشروط الأساسية للعمل الكريم، وهو ما يدفعنا للتساؤل عن موقع هذه المحاكم ضمن برامج التأهيل والتحديث، كما نؤكد على أن الوضعية

الاجتماعية والمهنية للموظفين والأطر داخل المحاكم بحاجة إلى المزيد من العناية بالنظر إلى الضغوطات اليومية التي يواجهونها وبالمزيد من التحفيزات، وهنا نسائل السيد الوزير المحترم عن التدابير المتخذة لتحسين هذه الوضعية؟ أما على مستوى ورش الرقمنة، فرغم التقدم المحقق، فإن تعميمها على جميع المحاكم لا يزال بعيد المنال، كما أن التكوين في المهارات الرقمية لا يصل إلى جميع العاملين. وهو ما يفرض خارطة طريق واضحة وواقعية.

ونشير أيضا موضوع المساعدة القضائية، التي تُعد مدخلا أساسيا للعدالة بالنسبة للفئات الهشة، ونسائل السيد الوزير عن حجم الاعتمادات المخصصة لهذا النظام، وعن آليات توسيعه وتحسين فعاليته؟

السيد الرئيس المحترم؛

إن مناقشة الميزانية الفرعية لوزارة العدل هو نقاش عن جوهر دولة الحق والقانون، وعن مدى وفائنا بمسؤولية توفير عدالة منصفة وفعالة، لهذا نؤكد اليوم في الفريق الاشتراكي - المعارضة الاتحادية، دعمنا لكل المبادرات الجادة التي من شأنها تعزيز استقلال القضاء وتحسين جودة الخدمات وضمان الولوج السهل والمنصف إلى العدالة، ونؤكد أننا سنواصل تتبع تنفيذ هذه الإصلاحات بما يضمن خدمة مصالح المواطنين وحماية حقوقهم.

السيد الرئيس المحترم؛

فيما يتعلق بمناقشة الميزانية الفرعية للمجلس الأعلى للسلطة القضائية، التي نعتبرها محطة مهمة لتقييم مدى تقدم ورش استقلال السلطة القضائية، الذي شكل أحد أبرز التحولات التي حملها دستور 2011 بإرادة سامية من جلالة الملك محمد السادس نصره الله، فأحداث المجلس الأعلى للسلطة القضائية كان خطوة جوهرية في تكريس استقلال القضاء، باعتباره مؤسسة دستورية مكلفة بضمان احترام القيم القضائية، وتأطير القضاة، وتدريب مسارهم المهني. ومن ثم، فإن مناقشة ميزانية المجلس الأعلى للسلطة القضائية ليست مسألة تقنية، بل هي تعبير عن مدى التزام الدولة فعليا بدعم هذه المؤسسة حتى تضطلع بأدوارها كاملة.

السيد الرئيس المحترم؛

لقد راكم المجلس خلال السنوات الماضية تجربة مهمة جعلته فاعلا محوريا في تدبير الشأن القضائي، سواء على مستوى الحكامة أو على مستوى حماية استقلال القضاء، ونحن في الفريق الاشتراكي - المعارضة الاتحادية نسجل بإيجابية افتتاح المجلس على المواطنين عبر نشر تقاريره وحصيلته بشكل يعزز الثقة بين المؤسسة والمتقاضين.

وفي الوقت ذاته، نؤكد على أهمية تمكين المجلس من كل الموارد اللازمة للقيام بدوره في تدبير المسار المهني للقضاة، من تعيين وترقية وتأديب، باعتبار هذا التدبير إحدى الركائز المركزية لضمان استقلال القاضي ونزاهته، كما نبرز ضرورة توفير الدعم المالي الكافي لبرامج التكوين المستمر، لما لها من أثر مباشر

النفسى شبه غائب، رغم الحاجة الملحة لهذا الجانب وهو ما يفرض تعزيز المقاربة الصحية داخل السجون.

أما برامج إعادة الإدماج، فإنها رغم أهميتها تبقى محدودة من حيث عدد المستفيدين ونجاعة المتابعة بعد الإفراج، وهنا نطرح سؤال حول الاستراتيجية الوطنية لإعادة الإدماج، وعن آليات تعزيز الشراكة مع المجتمع المدني والقطاع الخاص في هذا الباب، كما نلفت الانتباه إلى مراعاة خصوصية النساء والأطفال داخل المؤسسات السجنية، وما تتطلبه من ظروف ملائمة وبرامج تربوية وتأهيلية متخصصة.

ولا يمكن في هذا السياق إغفال الوضعية المهنية لموظفي السجون، الذين يواجهون ضغطاً نفسياً ومخاطر يومية دون تحفيز أو دعم نفسي، وهناك يكو ن السؤال حول وجود خطة لتحسين ظروف عملهم وتطوير تكوينهم.

السيد الرئيس المحترم، إن مناقشة هذه الميزانية هي نقاش حول مدى احترامنا لحقوق الإنسان داخل السجون، وحول قدرتنا على جعل العقوبة وسيلة للإصلاح لا عاملاً لإعادة إنتاج الانحراف. فالمجتمع الذي يعامل سجناءه بكرامة هو مجتمع قوي ومتوازن.

وفي الختام، نعبّر عن دعمنا لكل الجهود الصادقة لتحسين أوضاع السجون وتعزيز برامج الإدماج، مؤكداً أن الفريق الاشتراكي-المعارضة الاتحادية سيواصل دوره الرقابي لضمان حماية حقوق السجناء والعاملين، وجعل المؤسسات السجنية فضاء يحترم الإنسان وكرامته.

السيد الرئيس المحترم؛

في إطار مناقشة الميزانية الفرعية للوزارة المنتدبة المكلفة بالعلاقات مع البرلمان، نقف فيها على حصيلة سنة من العمل، ونناقش التوجهات الكبرى لوزارة تشكل حلقة وصل أساسية بين السلطتين التشريعية والتنفيذية، وجسراً للتواصل مع المجتمع المدني.

السيد الوزير المحترم؛

لا يختلف اثنان على أن الوزارة المكلفة بالعلاقات مع البرلمان تضطلع بمهمة محورية في تعزيز الممارسة الديمقراطية وترسيخ ثقافة الحوار المؤسساتي. فهي ليست مجرد جهاز إداري لتسيير المراسلات، بل هي فاعل رئيسي في ضمان جودة العمل التشريعي والرقابي، وفي تكريس مبدأ المحاسبة والشفافية الذي تقوم عليه الدولة الديمقراطية، غير أن الواقع، بكل موضوعية، يبعث على تساؤلات جوهرية حول مدى قدرة هذه الوزارة على تحقيق أهدافها الاستراتيجية في ظل الإمكانيات المحدودة المرصودة لها، وفي سياق تحديات تتطلب استجابات أكثر جرأة وفعالية.

السيد الوزير المحترم، لقد تابعنا باهتمام الأرقام التي قدمتها حول حصيلة عمل الوزارة برسم سنة 2025، ونثن بعض الجهود المبذولة، خصوصاً في الإجابة على الأسئلة البرلمانية التي بلغت نسبة 70%، والمصادقة على 49 نصاً قانونياً بصفة نهائية، نسجل ما يلي:

على جودة الأحكام ونجاعة العدالة.

كما نشدد على ضرورة تعزيز آليات حماية القضاة أثناء مزاولتهم لمهامهم، حتى يتمكنوا من أداء واجبهم في استقلالية وطمأنينة، بعيداً عن أي ضغط أو تأثير، وندعو إلى التعاطي الجدي مع الشكايات المرتبطة بأي اعتداء على استقلاليته.

السيد الرئيس المحترم؛

إن مناقشة هذه الميزانية هي مناسبة للتأكيد على مبدأ ربط المسؤولية بالمحاسبة، الذي جاء به دستور 2011، فاستقلال القضاء لا يكتمل إلا بمؤسسة قوية وشفافة، قادرة على محاسبة نفسها، وقادرة على مواكبة تطور المجتمع واحتياجاته.

وفي الختام، نؤكد عمناً لكل الجهود الهادفة إلى تعزيز استقلال المجلس الأعلى للسلطة القضائية، وتمكينه من أداء مهامه بكامل الفعالية والشفافية، وسيظل الفريق الاشتراكي-المعارضة الاتحادية وفيما لمهامه الرقابية، ساهراً على تتبع أداء هذه المؤسسة الحيوية ضماناً لقضاء مستقل ونزيه يرسخ دولة الحق القانون.

السيد الرئيس المحترم؛

في إطار مناقشة الميزانية الفرعية للمندوبية العامة لإدارة السجون وإعادة الإدماج، نعبّر لصاحب الجلالة الملك محمد السادس نصره الله، على العناية السامية التي يوليها للبعد الإنساني داخل المؤسسات السجنية، انطلاقاً من رؤية تجعل من السجن فضاء للإصلاح وإعادة الإدماج، لا مجرد مكان لتنفيذ العقوبة.

كما نوجه تحية تقدير للأطر وموظفي المندوبية الذين يشتغلون في ظروف صعبة تتطلب جهداً مضاعفاً للتوفيق بين الحفاظ على الأمن وضمان حقوق السجناء. وهي مهمة دقيقة تستحق كل الاعتراف والدعم.

السيد الرئيس المحترم؛

إن مناقشة ميزانية المندوبية العامة لإدارة السجون وإعادة الإدماج تأتي في ظرف يعرف نقاشاً وطنياً ودولياً متزايداً حول حقوق السجناء، في ظل التزامات المغرب الدولية، ورغم الجهود المبذولة في السنوات الأخيرة لتحسين ظروف الاعتقال وتطوير برامج التأهيل، فإن القطاع لا يزال يواجه تحديات كبيرة، وفي مقدمتها الاكتظاظ الحاد الذي يميز العديد من المؤسسات السجنية، والذي يؤثر على جودة خدمات الإيواء، والرعاية الصحية، وبرامج التكوين، كما يسجل فريقنا استمرار وجود سجون تفتقر للظروف الملائمة لاحترام حق الأدنى للسجناء من تهوية وإضاءة ونظافة، وهنا نسأل حول حجم البرامج المخصصة لتأهيل هذه البنات، والاعتمادات المرصودة لها، كذلك نثير إشكالية الخدمات الصحية داخل السجون، حيث يعاني القطاع من نقص كبير في الأطر الطبية والمستلزمات الطبية الضرورية، ويبقى الدعم

السيد الرئيس المحترم؛

إن التواصل الحكومي ليس مجرد تقنية إعلامية، بل هو أداة لترسيخ ثقافة الشفافية وبناء الثقة بين المواطنين ومؤسسات الدولة، ورغم عقد أكثر من 150 ندوة صحفية خلال الولاية الحالية، نسجل ما يلي:

- غياب استراتيجية تواصلية واضحة تجعل من الناطق الرسمي باسم الحكومة مصدرًا موثوقًا ومحيدًا للمعلومة، بدلاً من خطاب دعائي يفتقر أحياناً للموضوعية؛

- ضعف التنسيق مع المجلس الأعلى للحسابات والمحاكم المالية، مما يؤثر على مصداقية المعلومة المالية والإحصائية؛

- عدم نشر إجابات الحكومة على الأسئلة البرلمانية بشكل منهجي وواضح، رغم أن ذلك يشكل حق المواطن في المعرفة والمتابعة.

إننا ندعو إلى تعزيز دور الناطق الرسمي للحكومة، وإلى اعتماد مقاربة تواصلية قائمة على الشفافية والمصداقية، وليس على التلميع الإعلامي.

السيد الرئيس المحترم، إن الفريق الاشتراكي يرى أن الميزانية المرسودة للوزارة، والبالغة 127 مليون درهم، تبقى غير كافية لتحقيق الأهداف الاستراتيجية المعلنة، ونسجل الملاحظات التالية:

- ضعف حصة الاستثمار التي لا تتجاوز 26% من الميزانية، مقابل 40.85% للموظفين و33% للمعدات، وهو ما يعكس غياب رؤية استثمارية طموحة؛

- غياب مؤشرات أداء واضحة وقابلة للقياس تمكن من تقييم فعالية البرامج والمشاريع المنجزة؛

- عدم وضوح آليات صرف الاعتمادات المخصصة لدعم المجتمع المدني والديمقراطية التشاركية، مما يثير تساؤلات حول الحكامة المالية؛

وبالتالي نطالب بزيادة الاعتمادات المخصصة للوزارة، خصوصاً في مجال دعم العمل البرلماني وتعزيز قدرات المجتمع المدني وتطوير البنية الرقمية، مع ضرورة الالتزام بالشفافية والمحاسبة في تدبير الموارد العمومية.

السيد الرئيس المحترم؛

نحن إدماج اللغة الأمازيغية في الهوية البصرية للوزارة، لكن تفعيل الحقيقي للطابع الرسمي للأمازيغية وفق دستور 2011 يتطلب أكثر من مجرد علامات تشوير داخلية، وبالتالي نطالب بما يلي:

- إدماج الأمازيغية في كل الوثائق والمراسلات الرسمية للوزارة؛
- تكوين الموظفين في اللغة الأمازيغية لضمان قدرتهم على التواصل بها؛
- توفير خدمات مركز الاتصال الخاص بالجمعيات بالأمازيغية بشكل فعلي وليس شكلياً.

كما نؤكد على ضرورة إدماج مقاربة النوع الاجتماعي في جميع برامج ومخططات الوزارة، وضمان المساواة وتكافؤ الفرص بين النساء والرجال في

• بقاء 24 مشروع قانون قيد الدراسة يعكس بطناً في الإيقاع التشريعي، ويحرم المواطنين من قوانين تنظيمية ضرورية لحياتهم اليومية.

• عدم الإجابة على أكثر من 2441 سؤالاً كتابياً رغم المجهودات، وهو رقم يبقى مقللاً وبشكل إهداراً لحق النائب في ممارسة دوره الرقابي.

• ضعف تنفيذ التعهدات الحكومية، حيث لم يتم إنجاز سوى 164 تعهداً من أصل 394، أي أقل من نصف الالتزامات، وهو ما يمس بمصداقية الخطاب الحكومي أمام المؤسسة التشريعية.

إننا في الفريق الاشتراكي نرى أن العلاقة بين السلطتين لا يمكن أن تختزل في مجرد أرقام إحصائية، بل يجب أن تقوم على احترام حقيقي لدور البرلمان كممثل للأمة، وعلى تفاعل جدي مع مقترحات القوانين البرلمانية، التي لم يعتمد منها سوى 16 مقترحاً من أصل أكثر من 30 مقترحاً، وهي نسبة متواضعة تعكس غياب الإرادة السياسية لإشراك البرلمان بشكل فعلي في صناعة التشريع.

السيد الرئيس المحترم؛

لقد أكد الدستور المغربي على مبدأ الديمقراطية التشاركية كركيزة أساسية للحكامة الجيدة، لكن التطبيق الفعلي لهذا المبدأ ما زال دون المستوى المطلوب، وإذ نحن استمرار وزارتك في تنزيل الاستراتيجية الوطنية للعلاقة مع المجتمع المدني "نسيج 2022-2026"، إلا أننا نسجل عدة ملاحظات جوهرية:

- قدم الإطار القانوني: ظهر الحريات العامة لسنة 1958 لم يعد يستجيب لحاجيات القطاع الجمعوي المغربي الحديث، ونطالب بتسريع إخراج الإطار القانوني الجديد للجمعيات إلى حيز الوجود.

- غياب الإطار المنظم للتشاور العمومي: رغم مرور سنوات على اعتماد الدستور، ما زال مشروع قانون التشاور العمومي والسجل الوطني للجمعيات حبيس الأدراج، مما يحرم المواطنين من حق دستوري أصيل.

- ضعف آليات تمويل الجمعيات: يعاني النسيج الجمعوي من هشاشة مالية، وما زالت معايير الدعم العمومي غير واضحة وتفتقر للشفافية، كما أن الحيف الضريبي يطال عدداً من الجمعيات التي تقوم بأدوار تمهوية واجتماعية حيوية.

- شكلية هيئات التشاور: العديد من هيئات التشاور العمومي التي تم إحداثها تبقى ذات طابع استشاري شكلي، دون أثر حقيقي في صناعة القرار العمومي.

السيد الرئيس المحترم؛

إننا ندعو الحكومة إلى تجاوز المقاربة الأبوية في التعامل مع المجتمع المدني، والانتقال إلى مقاربة تشاركية حقيقية تعتبر الجمعيات شريكاً استراتيجياً في التنمية، وليست مجرد أدوات تنفيذية أو واجهات للدعاية.

التزام بلادنا بالمنظومة الكونية لحقوق الإنسان، غير أن المسافة ما تزال قائمة بين النصوص القانونية والممارسة الفعلية، وبين الخطاب الرسمي والواقع المعيش، خصوصاً بالنسبة للفئات الهشة والمهمشة التي ما تزال تعاني من اختلالات متعددة في حقوقها الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والمدنية.

السيد الرئيس المحترم؛

إن المجلس الوطني لحقوق الإنسان يشكل مؤسسة وطنية دستورية محورية في حماية الحقوق والحريات. ورغم الجهود المبذولة، فإن الحاجة ما تزال ملحة لضمان موارد مالية كافية ومستقلة تمكنه من أداء مهامه، وتعزيز فعاليته الميدانية، خاصة وأن عدداً من توصياته ما تزال دون متابعة فعلية، كما أن الشكايات تعرف بطأً واضحاً في المعالجة، لهذا نؤكد على ضرورة إلزام الإدارات بالرد المعلن على توصيات المجلس، وتفعيل آليات المتابعة والتقييم، وتعزيز الموارد البشرية المتخصصة لمعالجة الشكايات بشكل سريع وفعال.

بالإضافة إلى أن الحضور الجهوي للمجلس لا يزال دون المستوى المطلوب، خاصة في المناطق النائية التي تعرف أكبر نسب التجاوزات، مما يكرس الفوارق الجغرافية في الولوج إلى الحماية الحقوقية، لذلك ندعو إلى توسيع الشبكة الجهوية، وتعزيز القدرات اللوجستية والبشرية للجان الجهوية، وتقريب خدمات المجلس عبر آليات مبتكرة ومتنقلة.

السيد الرئيس المحترم؛

إننا في الفريق الاشتراكي نؤكد على أن حقوق الإنسان هي حقوق كونية ودستورية غير قابلة للتفاوض، ومسؤولية الدولة لا تقف عند إحداث المؤسسات وسن القوانين، بل تمتد إلى ضمان الفعالية والإنصاف والكرامة للجميع دون تمييز، لذلك ندعو إلى اعتماد مقارنة حقوقية شاملة، وتعزيز استقلالية المؤسسات الحقوقية، وتفعيل المساءلة، وفتح حوار وطني واسع حول المنظومة الحقوقية.

وختاماً، إن بناء مغرب حقوق الإنسان والديمقراطية مشروع مجتمعي يتطلب إرادة سياسية حقيقية، ومشاركة فعالة للمجتمع المدني والفاعلين السياسيين والحقوقيين، حتى نصل إلى دولة الحق والقانون التي نشدها جميعاً.

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته.

- ثانياً، مداخلة الفريق في مناقشة مشاريع الميزانيات الفرعية المندرجة ضمن اختصاصات لجنة المالية والتخطيط والتنمية الاقتصادية:

السيد الرئيس المحترم؛

السيادات والسادة الوزراء المحترمين؛

السيدات والسادة المستشارين المحترمين؛

يشرفني أن أتناول الكلمة باسم الفريق الاشتراكي في مناقشة الميزانية الفرعية لوزارة الاقتصاد والمالية برسم السنة المالية 2026، التي تشكل محور

التوظيف والتكوين والمشاركة في صنع القرار، بما يعكس التزامات الدولة في مجال العدالة الاجتماعية.

السيد الرئيس المحترم؛

إن الفريق الاشتراكي -المعارضة الاتحادية يؤكد على أن دور الوزارة المكلفة بالعلاقات مع البرلمان لا يمكن أن يقتصر على التسيير التقني للعلاقة بين الحكومة والبرلمان، بل يجب أن يتحول إلى رافعة حقيقية للديمقراطية التشاركية والحكمة الرشيدة. لهذا ندعو الحكومة إلى:

1. احترام حقيقي لدور البرلمان من خلال الإجابة على جميع الأسئلة البرلمانية في الآجال القانونية، والتفاعل الجدي مع المقترحات التشريعية؛
2. تسريع إخراج النصوص القانونية المتعلقة بالمجتمع المدني والتشاور العمومي إلى حيز الوجود؛
3. تعزيز الشفافية والمحاسبة في تدبير الموارد العمومية، وفي التواصل الحكومي؛
4. الالتزام بتفعيل الطابع الرسمي للأمازيغية وإدماج النوع الاجتماعي في جميع السياسات والبرامج؛
5. زيادة الاعتمادات المخصصة للوزارة بما يتناسب مع حجم المهام والتحديات.

وختاماً نؤكد إيماننا بأن الديمقراطية ليست شعارات ترفع، بل ممارسة يومية تتطلب إرادة سياسية قوية، واحتراماً حقيقياً للمؤسسات، وإشراكاً فعلياً للمواطنين والمجتمع المدني في صناعة السياسات العمومية.

السيد الرئيس المحترم؛

يشرفني أن أتناول الكلمة باسم الفريق الاشتراكي - المعارضة الاتحادية، في إطار مناقشة الميزانية الفرعية للمجلس الوطني لحقوق الإنسان برسم السنة المالية 2026. وبسعدنا، في مستهل هذه المداخلة، أن نثمن ما راكمته بلادنا من مكاسب مهمة في مجال حقوق الإنسان بفضل الرؤية الاستباقية لجلالة الملك محمد السادس، الذي جعل من النهوض بالحقوق والحريات خياراً استراتيجياً في بناء المغرب الديمقراطي الحديث. وقد كانت التوجيهات الملكية السامية، منذ بداية العهد الجديد، رافعة أساسية لإحداث مؤسسات وطنية نوعية، وإطلاق إصلاحات مؤسسية وتشريعية عميقة لتعزيز الحماية القانونية، وتوسيع فضاءات المشاركة والإنصاف والمساءلة، وهو ما يشكل اليوم قاعدة صلبة لمواصلة ترسيخ دولة الحق والقانون.

السيد الرئيس المحترم؛

إن مناقشتنا للميزانية الفرعية للمجلس الوطني لحقوق الإنسان تشكل لحظة تقييم لحصيلة سنة من عمل المجلس، وفرصة لقراءة التحديات القائمة في قطاع يُعد معياراً حقيقياً لقياس التقدم الديمقراطي، ومرآة تعكس مستوى

ضريبي شامل يقوم على الشفافية والإنصاف، كما نشير إلى الضغط المتزايد الذي تعاني منه المقاولات الصغرى والمتوسطة، ندعوكم إلى تبسيط المساطر وتقديم حوافز حقيقية لهذه المقاولات التي تشكل نسيج الاقتصاد الوطني.

السيد الرئيس المحترم؛

إن الفريق الاشتراكي- المعارضة الاتحادية يتابع بقلق التوجه نحو سياسات جبائية تنسم بطابع تقشفي يركز على تعبئة الموارد أكثر من مراعاة الأثر الاجتماعي، خصوصاً الضرائب غير المباشرة التي تثقل كاهل الأسر، وعليه تؤكد ضرورة إعادة النظر في نسبة هذه الضرائب، وتفعيل الضريبة على الثروة والريوع غير المنتجة، وتوفير إعفاءات ضريبية للسلع والخدمات الأساسية، إلى جانب إدماج الاقتصاد الموازي بما يوسع القاعدة الضريبية دون إثقال كاهل الطبقات الفقيرة.

وبخصوص إصلاح منظومة الدعم، فإننا نؤمن التوجه نحو جعل الدعم أكثر استهدافاً، غير أننا نعبّر عن تخوفنا من أن يتحول هذا الإصلاح إلى رفع غير معن للدعم على المواد الأساسية بما يمس القدرة الشرائية للفئات الهشة والمتوسطة. ونطالب بضمان الشفافية الكاملة في تحديد المستفيدين، وتوفير تعويضات فعلية تغطي الزيادة المحتملة في الأسعار، ومواكبة الفئات المتضررة، مع تقييم دوري لنجاعة الإصلاح.

كما نؤمن التقدم الذي تم إحرازه في رقمنة الخدمات المالية والإدارية، وندعو في الوقت نفسه إلى تسريع وتيرة الرقمنة في المجالات التي ما تزال متأخرة مثل العقار والجمارك وبعض الخدمات المحلية، مع ضمان عدالة الولوج إلى هذه الخدمات لجميع الفئات المجتمعية، وحماية المعطيات الشخصية، وتبسيط الواجبات الرقمية، ونشجع بقوة على توظيف الذكاء الاصطناعي في كشف التهرب الضريبي وتحسين التوقعات الاقتصادية.

وفي سياق تفعيل ميثاق الاستثمار الجديد، فإننا نعتبر أن نجاح هذا الورش الاستراتيجي مرتبط بقدرته على خلق فرص الشغل اللائق وتوجيه الاستثمارات نحو القطاعات الإنتاجية، لا القطاعات الربعية، وندعو لحماية المقاولات الوطنية الصغرى والمتوسطة وضمان احترام المعايير البيئية والاجتماعية، وتوفير شفافية كاملة في منح الامتيازات ومحاربة الربع.

كما نشير إلى هشاشة منظومة الصفقات العمومية التي ما تزال تعاني من التعقيد والزبونية وضعف الرقابة في التنفيذ، مما يستدعي تبسيط المساطر ورقمنتها بالكامل، وتعزيز الرقابة قبل وأثناء وبعد التنفيذ، واعتماد منصة موحدة لنشر الصفقات، مع فرض عقوبات رادعة على المخالفين.

أما أملاك الدولة، فإنها تمثل ثروة وطنية كبرى غير مستغلة بالشكل المطلوب، وما تزال تعاني من غياب جرد شامل، وضعف الاستغلال، وحالات استيلاء غير قانونية دون محاسبة، وهنا نطالب بوضع استراتيجية وطنية لتثمين هذه الأملاك، مع رقمنتها وضمان الشفافية في عمليات التفويت.

السيد الرئيس المحترم؛

السياسات العمومية الاقتصادية والمالية، ومحركاً أساسياً لأي مشروع تنموي وطني، وإذ نؤمن الأدوار التي تضطلع بها هذه الوزارة في تدبير الموارد العمومية وضبط التوازنات وتوجيه الاستثمار وتحصيل الجبايات، فإننا نعتبر أن نجاح أي سياسة حكومية لا يقاس فقط بالمؤشرات التقنية، بل بقدرته على تحقيق العدالة الاجتماعية والمالية، وتحسين القدرة الشرائية للمواطنين، وخلق فرص الشغل، وضمان خدمات عمومية ذات جودة.

السيد الرئيس المحترم؛

باطلاعنا على الميزانية المخصصة لهذه الوزارة برسم سنة 2026، والتي بلغت 6.082 مليار درهم، موزعة على 5.106 مليار درهم لاعتمادات التأطير، و613 مليون درهم لمصاريف الموظفين، و363 مليون درهم للمعدات والنققات المختلفة، ومبلغ مماثل للاستثمار، نسجل ارتفاعاً واضحاً مقارنة بسنة 2025 التي لم تتجاوز 5.719 مليار درهم، خصوصاً على مستوى اعتمادات التأطير التي ارتفعت بنسبة 17%.

غير أن هذه الأرقام تطرح تساؤلات مشروعة حول طبيعة هذه الاعتمادات، ومدى انعكاسها على البرامج ذات الأثر المباشر على المواطن، في مقابل استمرار ضعف الاستثمار الذي لا يمثل سوى 6% من مجموع الميزانية، رغم الحاجة الماسة إلى تطوير البنى التكنولوجية والرقمية داخل وزارة تلعب دوراً محورياً في الاقتصاد الوطني.

أما على مستوى الموارد البشرية، فإن تخصيص 2.600 منصب مالي برسم سنة 2026 يعد محمداً مهماً في تعزيز القدرات الإدارية والمالية للوزارة، كما نسجل إيجابية ارتفاع نسبة النساء إلى أكثر من 42% من مجموع الموظفين، مع حضورهن المتزايد في مناصب المسؤولية. ومع ذلك فإن توزيع هذه الموارد يظل بحاجة إلى المزيد من العدالة المحلية، إذ ما تزال بعض الجهات والمناطق خاصة القروية تعاني من ضعف التغطية الإدارية، كذلك تؤكد على ضرورة تعزيز التكوين المستمر في المجالات الدقيقة المتعلقة بالرقمنة والذكاء الاصطناعي والتحليل المالي والحوكمة الرقمية، إضافة إلى تحسين الأوضاع الاجتماعية والمهنية للفئات الصغرى لضمان الاستقرار وتحفيز الأداء.

السيد الرئيس المحترم؛

وفيما يتعلق بتحصيل الموارد الجبائية، فقد بلغ مجموع المداخيل المسجلة لدى الخزينة العامة إلى غاية 30 شتنبر 2025 مبلغ 5.7 مليار درهم، وهي نتيجة تفوق التوقعات بنسبة 73%. ورغم إبراز هذا الرقم لكفاءة في التحصيل، فإنه يطرح سؤالاً أساسياً حول من يتحمل فعلياً العبء الضريبي: هل يعود هذا الارتفاع إلى توسيع القاعدة الضريبية وإدماج القطاع غير المهيكل، أم إلى ضغط الكبير على الأجراء والطبقة الوسطى والمقاولات الصغرى والمتوسطة؟ وهو ما يحتم علينا أن ندعوكم إلى اعتماد عدالة ضريبية فعلية تضمن مساهمة الجميع حسب القدرة المالية، ومحاربة التهرب الضريبي وتخفيف العبء الضريبي على الفئات المتوسطة والضعيفة، وإطلاق إصلاح

الاجتماعية والمجالية، غير أن تقييم وضعية هذا الورش الوطني يوضح أن وتيرة التقدم ما تزال دون مستوى الطموحات، وأن الفجوة الرقمية مستمرة، سواء بين الفئات الاجتماعية أو بين المجالات الحضرية والقروية، وهو ما يحدّ من أثر الرقمنة على التنمية وعلى جودة الحياة ببلانا.

وعلى الرغم من المجهودات المبذولة في رقمنة بعض المساطر والخدمات، فإن بطء الإنجاز وتشتت المبادرات، وضعف التنسيق بين القطاعات يشكل عائقاً رئيسياً أمام بلورة سياسة رقمية وطنية موحدة، كما أن فئة عريضة من المواطنين، خاصة في المناطق الهشة والفئات ذات الدخل المحدود وكبار السن يجدون صعوبات حقيقية في استعمال الخدمات الرقمية، مما يجعل الرقمنة أحياناً عاملاً للإقصاء بدل أن تكون وسيلة للإنصاف، كما تبرز الحاجة إلى تقوية البنيات التحتية الرقمية، وضمان تغطية شاملة للإنترنت عالي الصبيب وتوفير شروط الولوج العادل، بما يجعل التكنولوجيا حقاً مشتركاً لا امتيازاً طبقياً أو مجالياً.

السيد الرئيس المحترم؛

إن ما يتضح من خلال استعراض بنية الميزانية المرصودة للوزارة أن الاعتمادات الحالية ما تزال محدودة قياساً بحجم الأوراش المطروحة، بالإضافة إلى غياب رؤية استراتيجية طويلة المدى، وضعف انسجام المشاريع الرقمية بين المؤسسات، ما يؤثر بشكل مباشر على ترتيب المغرب في المؤشرات الدولية ذات الصلة، ويجعل السؤال عن مكان القصور سؤالاً مشروعاً يستوجب أجوبة دقيقة ومقنعة، وفي هذا السياق، نثير تساؤلات حول تعميم الولوج إلى الإنترنت عالي الصبيب، ومكافحة الأمية الرقمية، وتسهيل حصول الأسر محدودة الدخل على أجهزة رقمية مناسبة، وتبسيط المساطر الإدارية، وقياس مستوى رضا المواطنين عن الخدمات الرقمية المحدثة.

السيد الرئيس المحترم؛

لا يمكن الحديث عن انتقال رقمي ناجح دون معالجة مخاطر الأمن السيبراني، وتعزيز حماية المعطيات الشخصية، وتطوير منظومة تشريعية وتقنية تحمي المواطنين والمؤسسات من الجرائم الإلكترونية والتهديدات المتزايدة، مع ضرورة توفير كفاءات بشرية مؤهلة، وبرامج تكوين مستمر موجهة للإدارة، واعتماد سياسة فعالة لوقف نزيف هجرة الأدمغة وتشجيع الابتكار والبحث العلمي في المجال الرقمي، كما أن الحكامة الجيدة تظل ركيزة أساسية، من خلال تقوية التنسيق بين القطاعات الحكومية، ووضع آليات صارمة لتتبع وتقييم أثر المشاريع الرقمية، وإشراك المجتمع المدني والقطاع الخاص والجامعات في صياغة السياسات العمومية.

وانطلاقاً من مسؤوليتنا السياسية والدستورية، نتقدم بجملة من المقترحات التي نعتبرها ضرورية لتحسين أداء هذا القطاع، كما نشدد على ضرورة اعتماد استراتيجية وطنية موحدة للتحويل الرقمي بأهداف واضحة وقابلة للقياس، ورفع الميزانية المخصصة للوزارة بشكل يستجيب لحجم التحديات

فيما يخص المالية العمومية، فإن الحفاظ على التوازنات أمر مهم، لكنه ليس غاية في حد ذاته، بل وسيلة لخدمة التنمية الاجتماعية وتحسين مستوى عيش المواطنين، ونسجل باستمرار العجز وارتفاع المديونية وضعف الاستثمار العمومي، وغياب رؤية واضحة لتمويل المشاريع الكبرى، مما يتطلب إصلاحاً هيكلياً حقيقياً، وترشيحاً للنفقات غير المنتجة، وتعزيزاً للاستثمار العمومي في القطاعات المنتجة والاجتماعية، وتنويعاً لمصادر التمويل بما يضمن الاستدامة المالية للأجيال القادمة.

ولا يمكن تجاهل التحديات العالمية التي يواجهها الاقتصاد الوطني، من ارتفاع أسعار الطاقة والمواد الأولية، والتقلبات المناخية، وأزمة الماء والجفاف، وتقلبات الأسواق، والمنافسة الإقليمية والدولية، وبالتالي لا بد من استراتيجية واضحة لتعزيز السيادة الطاقية والغذائية، وتنويع الاقتصاد، وتشجيع الابتكار والبحث العلمي، وتطوير التعاون الإقليمي.

السيد الرئيس المحترم، إن ثقة المواطن في المؤسسات المالية تستلزم مستوى أعلى من الشفافية والمساءلة، في ظل صعوبة الولوج لبعض المعلومات المالية وضعف التقارير المقدمة للرأي العام، وغياب محاسبة فعلية في حالات سوء التدبير. لذا لا بد من نشر تقارير دورية مفصلة حول تنفيذ الميزانية، وتعزيز حق الولوج للمعلومات، وتقوية الرقابة البرلمانية، وضمان المحاسبة الصارمة.

وفي الختام، نؤكد أن وزارة الاقتصاد والمالية ليست مجرد قطاع تقني، بل هي وزارة سياسية بامتياز تحدد الخيارات التي تمس حياة المواطن المغربي، فعلى الحكومة اعتماد سياسة مالية واقتصادية عادلة ومنصفة، وإصلاح النظام الضريبي، وتسريع الرقمنة وتعزيز الاستثمار العمومي، وضمان الاستدامة المالية مع الحفاظ على البعد الاجتماعي، ومحاربة الفساد، وتعزيز الشفافية والمساءلة. فبدون هذه المداخل لن نتمكن من الانتقال من اقتصاد النمو إلى اقتصاد التنمية، ولا من الأرقام إلى العدالة، ولا من الإصلاحات التقنية إلى التحسين الفعلي لحياة المواطنين.

السيد الرئيس المحترم؛

في إطار مناقشة مشروع الميزانية الفرعية لوزارة الانتقال الرقمي وإصلاح الإدارة برسم السنة المالية 2026 التي تُعد هذه المناسبة محطة مركزية لتقييم مسار التحول الرقمي في بلادنا، ورصد ما تحقق من مكاسب، وتشخيص الأعطاب التي ما تزال تعيق تحقيق انتقال رقمي فعال ومنصف يرقى إلى انتظارات المواطنين والمواطنات.

السيد الرئيس المحترم؛

لقد أصبح التحول الرقمي ركيزة أساسية لبناء إدارة حديثة، وضرورة لا محيد عنها لتحسين جودة الخدمات العمومية وتسهيل الولوج إليها، ولتعزيز مبادئ الشفافية والمساءلة والحكامة الجيدة، كما يشكل إصلاح الإدارة مدخلاً حاسماً لاستعادة ثقة المواطنين في مؤسسات الدولة وترسيخ العدالة

مليار درهم كاعتمادات استثمارية موجهة أساسا للصندوق الوطني للاستثمار والمراكز الجهوية للاستثمار، فرغم أهمية هذه الأرقام، إلا أنها تطرح تساؤلات مشروعة حول مدى كفايتها وقدرتها على إحداث أثر ملموس ينعكس على الاقتصاد الوطني وسوق الشغل والعدالة المجالية.

السيد الرئيس المحترم؛

إننا في الفريق الاشتراكي - المعارضة الاتحادية، نعتبر أن الاستثمار ليس هدفا في حد ذاته، بل وسيلة لتحقيق تنمية شاملة وخلق فرص شغل حقيقية، وبالتالي لا يمكن تقييم جدوى أي سياسة استثمارية دون استحضار بعدها الاجتماعي والمجالي والبيئي، ونسجل، مع كامل الأسف، استمرار الاختلالات التي تطبع الخريطة الاستثمارية ببلادنا؛ فالمناطق الداخلية والجبلية والقروية لا تستفيد بما يكفي من الاستثمارات سواء العمومية أو الخاصة، كما تعاني المقاولات الصغرى والمتوسطة من صعوبات تعيق ولوجها للتمويل بشكل سلس وللعقار الصناعي، من خلال تعقيد المساطر والإجراءات الإدارية، كما أن الشباب المغربي المؤهل يواصل الهجرة بحثا عن فرص أفضل، وهو ما يعكس عدم قدرة النموذج الاستثماري الحالي على استيعاب الطاقات الوطنية. وفي هذا السياق، نطرح تساؤلات جوهرية تتعلق بتحسين مناخ الأعمال، وتبسيط المساطر، وتقييم أثر الميثاق الجديد للاستثمار، وقياس درجة التقائية السياسات العمومية بين القطاعات الحكومية، ومدى فعالية آليات تتبع المشاريع العمومية، كما نؤكد على ضرورة مراجعة منهجية تقييم السياسات العمومية، وتوفير ضمانات حقيقية لاستقلاليتها وموضوعيتها، ونشر نتائجها بشفافية كاملة. ونثير كذلك سؤال العدالة المجالية في توزيع الاستثمارات، ومصير البرامج الموجهة للمناطق الهشة، ودور المراكز الجهوية للاستثمار في الحد من هذه التفاوتات بين جهات المملكة، كما يطرح موضوع دعم المقولة الوطنية لتحديات كبرى تستدعي حولا عاجلة، أبرزها ضمان المنافسة الشريفة والعدالة، وتسهيل الولوج إلى التمويل البنكي وإلى العقار، وتحسين المقاولين من الرشوة والابتزاز الإداري، وتخفيض الاستثمار المنتج بدل الاستثمار الريعي، ويظل تعزيز الحكامة والشفافية شرطا لا غنى عنه لضمان نجاعة الاستثمارات، خصوصا فيما يتعلق بمنح التحفيز والإعفاءات الضريبية، وتتبع مدى التزام المستثمرين بخلق فرص الشغل ونقل المعرفة وتحقيق قيمة مضافة للاقتصاد الوطني.

لهذا السيد الوزير المحترم، نحن في الفريق الاشتراكي - المعارضة الاتحادية نتقدم بهذه الاقتراحات التي نعتبرها أساسية ومدخلا للإصلاح الحقيقي في مجال الاستثمار، من خلال اعتماد استراتيجية وطنية مندمجة وواضحة الأهداف، وإعادة توزيع الاستثمارات بشكل منصف يراعي العدالة المجالية، وتطوير أداء المراكز الجهوية للاستثمار، وإطلاق برنامج وطني لدعم المقاولات الصغرى والمتوسطة وتفعيل آليات تقييم السياسات العمومية بشكل صارم وشفاف، بالإضافة إلى إحداث منصة رقمية وطنية لتتبع المشاريع ومدى احترام

ومأسسة برامج محاربة الأمية الرقمية وتعميم التكوين المستمر، وتحديث البنيات التحتية الرقمية وتوفير الإنترنت بأسعار معقولة، وتعزيز منظومة الأمن السيبراني وحماية المعطيات الشخصية.

كما نؤكد على أهمية دعم الشركات الناشئة وتطوير البحث العلمي في مجال التكنولوجيا، وضمان التوازن بين الخدمة الرقمية والبعد الإنساني، وتوحيد منصات الخدمات العمومية لتسهيل الولوج، بالإضافة إلى إرساء نظام تقييم دوري وشفاف لقياس أثر التحول الرقمي على جودة الخدمات ورضا المواطنين، فالانتقال الرقمي وإصلاح الإدارة لا يعتبر ورشا تقنيا فقط، بل خيارا وطنيا واستراتيجيا يتطلب إرادة قوية، ورؤية واضحة، وحكامة جيدة، ومشاركة مجتمعية واسعة.

السيد الرئيس المحترم؛

إننا في الفريق الاشتراكي - المعارضة الاتحادية نعتبر أن مشروع الميزانية المعروض، رغم ما يتضمنه من خطوات إيجابية، لا يستجيب بالشكل الكافي لمتطلبات المرحلة ولا لطموحات المواطنين والمواطنات، لهذا سيكون موقفنا منسجما مع قناعاتنا في الدفاع عن العدالة الاجتماعية والمجالية، وعن خدمات عمومية عصرية ومنصفة وعادلة.

السيد الرئيس المحترم؛

في إطار مناقشة الميزانية الفرعية للوزارة المنتدبة المكلفة بالاستثمار والاتقائية وتقييم السياسات العمومية التي نعتبرها فرصة أساسية لتقييم مدى نجاعة السياسات الاستثمارية ببلادنا، ونخص التدخلات العمومية في بعدها التنموي، وقياس قدرة الدولة على تحقيق التقائية فعلية بين البرامج القطاعية، بما يعزز التنمية المستدامة والعدالة الاجتماعية والمجالية.

السيد الرئيس المحترم؛

إن الاستثمار، سواء كان عموميا أو خاصا، وطنيا أو أجنبيا، يعد حجر الزاوية لأي مشروع تنموي متوازن، كما أن التقائية السياسات العمومية تعد شرطا جوهريا لضمان حسن توظيف الموارد والحد من التبذير وتشتت الجهود، في حين يمثل تقييم السياسات العمومية آلية مركزية لترسيخ مبادئ الحكامة الجيدة والشفافية والمحاسبة، وتطوير الأداء الحكومي على أسس علمية رصينة، غير أن متابعة مسار الاستثمار في بلادنا خلال السنوات الأخيرة تكشف عن مفارقات مقلقة؛ إذ رغم الخطابات الطموحة والبرامج المتعددة وتزليل ميثاق جديد للاستثمار، فإن الخصاص ما يزال واضحا، والاستثمارات ما تزال متركزة في محور محدد، بينما تستمر الكثير من المشاريع المعلنه دون تنفيذ، وتظل البيروقراطية حاجزا حقيقيا أمام المقاولين والمستثمرين على حد سواء.

فبالرغم من أن الميزانية الحالية تعرض اعتمادات إجمالية تقارب 394 مليون درهم، منها 39.5 مليون درهم لتسيير المرافق التابعة للوزارة، وحوالي 3.45

هامش الاستثمار الضروري لتطوير أداء هذه المؤسسات، التي تلعب دوراً أساسياً في حماية المال العام، ويشمل الاستثمار عشرة ملايين وستمئة ألف درهم للتحويل الرقمي، وسبعة وأربعين مليون درهم للمحاكم الجهوية، منها اثنان وأربعون مليون درهم لبناء المحكمة الجهوية لدرعة تافيلالت، وأربعة ملايين ومئتان ألف درهم لإعداد دراسات مقر المحكمة الجهوية بالداخلية.

ونؤكد في الفريق الاشتراكي الحاجة إلى تعزيز استقلالية المحاكم المالية، وتقوية قدراتها البشرية واللوجيستية، وتسريع رقمنة إجراءاتها، وضمان تنفيذ توصياتها، وإحالة الملفات التي تتطلب المتابعة القضائية، مع تعميم بناء وتجهيز المقرات الجهوية لضمان تكافؤ الفرص في الرقابة المالية على مستوى مختلف الجهات.

السيد الرئيس المحترم؛

إن مناقشة الميزانية الفرعية للهيئة الوطنية للنزاهة والوقاية من الرشوة ومحاربتها، لحظة نقف فيها عند حصيلة سنة من عمل الهيئة، وحجم التحديات التي تواجه مؤسسة دستورية تضطلع بدور مركزي في حماية منظومة النزاهة التي تعد شرطاً جوهرياً لبناء دولة القانون والتنمية والعدالة الاجتماعية. وإنه من المتفق عليه أن مكافحة الفساد ليست خياراً ثانوياً، بل رهان وجودي لأي دولة تسعى إلى تحقيق التنمية الشاملة وترسيخ الثقة بين المواطن ومؤسساته، وهو ما يضع على عاتق الهيئة مسؤولية تاريخية في تعزيز ثقافة النزاهة وتطبيق القانون بإنصاف وصرامة.

السيد الرئيس المحترم؛

لقد أطلعنا على الميزانية المخصصة للهيئة التي بلغ مجموعها 155.178.000 درهم، منها 70 مليون درهم لنفقات الموظفين، و46.350.000 درهم للمعدات والنفقات المختلفة، و28.828.000 درهم للاعتمادات الموجهة للاستثمار وبرامج الأداء. ورغم أن هذه الميزانية تعكس استمرارية مالية مقارنة بالسنوات السابقة، إلا أنها تظل محدودة جداً بالنظر إلى حجم المهام الثقيلة التي تتطلب موارد أكبر بكثير، خاصة وأن تكلفة الفساد على الاقتصاد الوطني تقاس بمليارات الدراهم.

فكيف يمكن لميزانية تقل عن 160 مليون درهم أن تمكن الهيئة من مواجهة شبكات فساد معقدة، وتطوير أنظمة معلوماتية متقدمة، وتعزيز حضور فعلي في الجهات، وإنجاز دراسات كبرى في مجالات الوقاية والمراقبة؟ كما أن حجم الاعتمادات الموجهة للاستثمار يظل غير كافٍ لتقوية البنية التكنولوجية، وتطوير الأدوات الرقمية، وتعزيز القدرات التقنية والبشرية الضرورية لنجاعة تدخلات الهيئة.

أما على مستوى الموارد البشرية، فإن عدد موظفي الهيئة لا يتجاوز 99 موظفاً، وهو عدد بعيد جداً عن تلبية متطلبات مؤسسة وطنية مكلفة باستقبال ومعالجة البلاغات، وإنجاز التحقيقات ودراسات التحليل والتقييم، وتيسير التنسيق مع القضاء والمفتشيات العامة وبقية الأجهزة الرقابية. إن أقل

المدد الزمنية في إنجازها، كذلك مراجعة الميثاق الجديد للاستثمار بما يربط الحوافز بتحقيق أهداف اجتماعية واضحة. كما ندعو إلى دعم القطاعات الاستراتيجية الواعدة، وحماية المقاولين من البيروقراطية والفساد، وضمان مشاركة فعالية للبرلمان والمجتمع المدني والقطاع الخاص والجامعة في صياغة وتقييم السياسات العمومية، وخلق بيئة مناسبة لتشجيع الاستثمار في المناطق الهشة.

وفي الختام، نؤكد أن الاستثمار والالتقائية وتقييم السياسات العمومية هي مداخل أساسية لتحقيق إقلاع اقتصادي واجتماعي الذي نطمح إليه جميعاً، ونعتبر أن الميزانية المعروضة أمامنا، رغم بعض الإيجابيات، تفتقر إلى رؤية استراتيجية شمولية وقدرة تنفيذية قوية، لذلك فإن موقفنا سيكون منسجماً مع قناعاتنا الراسخة في الدفاع عن العدالة الاجتماعية والمجالية وعن مصالح المواطنين والمواطنات، خاصة الفئات الأكثر هشاشة والمناطق الأكثر تهميشاً.

السيد الرئيس المحترم؛

بخصوص الميزانية الفرعية للمندوبية السامية للتخطيط، تبلغ الميزانية الإجمالية للمندوبية ستائاً وسبعة عشر مليوناً وثمانمائة ألف درهم، منها ثلاثمائة وثمانية وثمانون مليوناً وتسعمائة وستة وأربعون ألف درهم موجهة للموظفين بنسبة 63%، ومئتان وعشرة ملايين وأربعمائة ألف درهم للتسيير بنسبة 34%، بينما لا تتجاوز ميزانية الاستثمار ثلاثة وعشرين مليوناً وستمئة ألف درهم، أي ما يمثل 3.8% فقط من مجموع الميزانية، وتعد المندوبية مؤسسة استراتيجية لإنتاج الإحصاءات التي تعتمد عليها مختلف السياسات العمومية، وقد أنجزت الإحصاء العام للسكان والسكنى لسنة 2024، الذي كشف عن تحولات ديموغرافية واجتماعية كبيرة. ومع ذلك، فإن محدودية الاعتمادات المخصصة للاستثمار تعيق تطوير أدواتها الرقمية وقدرتها على تلبية الطلب المتزايد على المعطيات الدقيقة، كذلك وجود حاجة ملحة لتعزيز الموارد البشرية المتخصصة وتطوير قدرات الأطر في مجالات الإحصاء والتخطيط والتكنولوجيا الحديثة، إضافة إلى تسريع إصدار نتائج الإحصاء العام وتوفير مؤشرات دقيقة حول الفقر والبطالة والتفاوتات المجالية.

لذلك، نطالب في الفريق الاشتراكي بالرفع من ميزانية المندوبية، وزيادة الاعتمادات الموجهة للاستثمار والرقمنة وتعزيز استقلاليتها في إنتاج ونشر الإحصاءات، وتعميم الولوج للمعطيات للباحثين والمهتمين، مع تطوير مؤشرات حديثة تعكس الواقع التنموي للبلاد.

السيد الرئيس المحترم؛

تبلغ الميزانية الإجمالية للمحاكم المالية 761 مليون درهم، بارتفاع نسبته 19% مقارنة بالعام السابق. وتستحوذ الأجور والتعويضات على 566 مليون درهم، أي 74% من مجموع الميزانية، بينما تخصص 105 مليون للتسيير و90 مليون درهم للاستثمار، ورغم هذا الارتفاع، فإن هيمنة نفقات الموظفين تقلص

نؤكد على أن محاربة الفساد تتطلب تعبئة جماعية ومعركة وطنية لإعادة الثقة للمواطن في المؤسسات الوطنية.
والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

- ثالثاً، مداخلة المستشار السيد المختار صواب باسم الفريق في مناقشة مشاريع الميزانيات الفرعية المدرجة ضمن اختصاصات لجنة الداخلية والجماعات الترابية والبنيات الأساسية:

السيدة الرئيسة المحترمة؛

السيد الوزير المحترم؛

السيدات والسادة المستشارون المحترمون؛

يشرفني أن أتناول الكلمة باسم الفريق الاشتراكي - المعارضة الاتحادية، في إطار مناقشة مشروع الميزانية الفرعية لوزارة الداخلية برسم السنة المالية 2026.

وفي البداية، لا بد أن نُعبر عن تقديرنا العميق لما تقوم به وزارة الداخلية بمختلف رتبها ومستوياتها، وعلى رأسهم السيد الوزير المحترم والسيدات والسادة الولاة والعمال ورجال السلطة الترابية، لما يبذلونه من جهود يومية ميدانية متواصلة في سبيل ضمان الأمن والاستقرار وتيسير حياة المواطنين، وتفعيل السياسات العمومية على امتداد التراب الوطني. إنهم يجسدون، بتفانيهم في أداء مهامهم، صورة الدولة القريبة من المواطن، الساهرة على خدمة الصالح العام في كل الظروف، وخاصة خلال الأزمات والكوارث الطبيعية، حيث يبرز وجه الإدارة المواطنة والمسؤولة.

ولا يخفى على أحد أن وزارة الداخلية تُعد من أهم مؤسسات الدولة، لما تضطلع به من أدوار محورية في حفظ النظام العام وتدير الشأن الترابي وتأمين انسيابية السياسات العمومية على المستوى المحلي. فهي بحق الركيزة الأساسية في ترسيخ الاستقرار وضمان استمرارية الدولة في بعدها الترابي والمؤسسي.

ونحن إذ نناقش ميزانية الوزارة، فإننا ندرك جسامه المهام الملقاة على عاتقها، واتساع مجالات تدخلها، وتعدد الفاعلين المرتبطين بها، سواء على المستوى الأمني أو الإداري أو الترابي. كما نُقر بأن الموارد المخصصة لها، رغم أهميتها، تبقى محدودة أمام حجم التحديات الراهنة، مما يفرض تعزيز مقاربة النجاعة في التدبير والالتقائية في التخطيط، حتى يتحقق الأثر الملموس في حياة المواطنين والمواطنات.

إننا في الفريق الاشتراكي نثمن الجهود التي تبذلها الوزارة لتحديث هياكلها الإدارية والارتقاء بمواردها البشرية. فإحداث 13.000 منصب مالي جديد يعكس بوضوح الإرادة في الاستثمار في الرأسمال البشري، باعتباره المدخل الأساسي لتجويد الأداء العمومي. كما أن تخصيص 54,86 مليار درهم كميزانية إجمالية - منها 45,19 مليار درهم للتسيير و9,66 مليار درهم للاستثمار - يترجم استمرار الدولة في دعم البنيات التحتية وتعزيز القدرات

من مائة موظف لا يمكن أن يغطوا التراب الوطني ولا أن يواجموا الملفات المعقدة والمتراكمة، وهو ما يستدعي رفع العدد بشكل كبير، وجلب كفاءات متخصصة في ميادين الخبرة المحاسبية والتحليل الرقمي والقانون الجنائي للأعمال، إضافة إلى تعزيز التكوين المستمر في مجالات التحقيق والتتبع.

وتأتي الاستراتيجية الوطنية لمكافحة الفساد 2025-2030 كإطار طموح يستهدف تحسين الأداء المؤسسي وتحديث آليات الوقاية والحماية والمحاسبة، غير أن التجارب السابقة أثبتت أن الاستراتيجيات تظل بلا أثر في ظل غياب التنسيق المؤسسي وضعف الإرادة التنفيذية، وقد أبرزت التقارير الرسمية أن الاستراتيجية السابقة لم تحقق النتائج المنتظرة بسبب محدودية الموارد وضعف آليات التتبع وغياب ربط المسؤولية بالمحاسبة، لذلك نعتبر أن نجاح الاستراتيجية الجديدة لن يتحقق إلا عبر آلية تنسيق وطنية فعالة تجمع الهيئة والنيابة العامة والمحاكم المالية والمفتشيات العامة والأجهزة الأمنية، مع ضرورة وضع مؤشرات قابلة للقياس، وإلزام المؤسسات العمومية بالتفاعل مع توصيات الهيئة حتى لا يتم تشتيت الجهود وتباطؤ معالجة الملفات وغياب الأثر الملموس على حياة المواطنين.

فالربط الفعلي بين الهيئة وبقية الأجهزة الرقابية والقضائية هو شرط لتحويل التوصيات إلى إجراءات، ومنح الهيئة القدرة على التدخل السريع والناجع، كما أن حماية المبلغين عن الفساد تظل الحلقة الأضعف في سلسلة مكافحة الفساد، إذ ما يزال المواطن الذي يبلغ عن تجاوزات معرضاً للمخاطر في ظل غياب إطار قانوني شامل وفعال للحماية، وهو ما يفسر ضعف الإقبال على التبليغ رغم إحداث منصات رقمية مخصصة لذلك.

أما على مستوى الشفافية والمحاسبة، فإن التقارير والتوصيات الصادرة عن الهيئة تظل دون متابعة قضائية، مما يساهم في ترسيخ الإفلات من العقاب، ويضعف ثقة المواطنين في جدوى المؤسسات، لذلك يبقى من الضروري نشر معطيات دورية حول مآل البلاغات وعدد الملفات المحالة على القضاء، وعدد الأحكام الصادرة، مع تعزيز دور النيابة العامة في تحريك الملفات الكبرى، ودراسة إمكانية إحداث محاكم مختصة في جرائم الفساد والمال العام، كما نسجل غياب شبه تام للهيئة جهويًا، مما يخلق فجوة كبيرة بين المؤسسة والمواطن في الجهات والأقاليم. فكافة الفساد لا يمكن أن تتم من المركز فقط، بل تحتاج إلى مكاتب جهوية تقرب المواطن من هذا المركز، كم يجب اعتماد الرقمنة للانتقال إلى جيل جديد من أدوات مكافحة الفساد، من خلال تطوير منصات إلكترونية آمنة، واعتماد حلول الذكاء الاصطناعي لتحليل البيانات، وربط الأنظمة الرقمية للهيئة ببقية الأجهزة الرقابية والقضائية.

السيد الرئيسة المحترم؛

إننا الفريق الاشتراكي نؤكد أن بناء مغرب نزيه وقوي يحتاج إلى إرادة سياسية صلبة، وموارد بشرية ومالية كافية، وآليات تنسيق فعالة، ونظام محاسبة حقيقي، مع تعزيز الشراكة الوطنية الشاملة بين الدولة والمجتمع، كما

اللوجيستيكية والإدارية.

ونسجل بإيجابية أيضاً رفع اعتمادات صندوق الدعم لفائدة الأمن الوطني، في خطوة تجسد العناية المستمرة برجال ونساء الأمن الساهرين على الطمأنينة العامة، غير أن هذه الجهود، رغم أهميتها، تحتاج إلى رؤية مندمجة أكثر عمقاً، تُوازن بين مقتضيات الأمن ومتطلبات التنمية المحلية. فما زالت بعض الجهات، خاصة الجبلية والحدودية، تشكو من ضعف في حجم الاستثمارات العمومية، وهو ما يستدعي إعادة توزيع الموارد وفق مقاربة العدالة الترابية المنصوص عليها في الدستور. كما أن عدداً من الصناديق الخصوصية، من قبيل صندوق التطهير السائل أو صندوق مكافحة آثار الكوارث الطبيعية، لا تزال آثارها الملموسة محدودة، الأمر الذي يستوجب تقييم أدائها وتجويد آليات تتبعها. وفي ظل التغيرات المناخية والأزمة المائية التي تعرفها المملكة، نأمل أن تعكس برامج الوزارة رؤية أكثر استباقية في مجال تدبير المخاطر البيئية وترشيد استعمال الماء داخل المجالات الترابية.

أما في الشق المتعلق بالإصلاح الانتخابي، الذي تشرف عليه وزارة الداخلية، فإننا نعتبر أن مشروع القانون التنظيمي رقم 53.25 يشكل لحظة سياسية مهمة لإعادة هيكلة الحقل الانتخابي بما يعزز التمثيلية، الشفافية، وتكافؤ الفرص.

وعليه فإن المقترحات الرامية إلى رفع تمثيلية النساء، تمضي في الاتجاه الصحيح لتنفيذ مبدأ المناصفة الذي نص عليه الدستور. كما أن تخصيص دائرة انتخابية لمغاربة العالم سيشكل خطوة نوعية نحو تمثيلهم الفعلي في المؤسسات المنتخبة.

ونؤكد كذلك على أهمية دعم مشاركة الشباب والكفاءات، وضبط استعمال المال في الانتخابات عبر وضع سقف واضح للهبات والنفقات، بما يُعيد الثقة في الممارسة السياسية ويحفظها من الانزلاقات.

السيد الوزير المحترم؛

إننا نناقش هذه الميزانية في إطار معارضة مسؤولة، ترى في النقد وسيلةً للتقويم وليس للمواجهة. تُقدّر حجم الجهود المبذولة، وثقت في قدرة وزارتك على المضي قدماً في مسار الإصلاح الإداري والجهوي، بما يُعزز دولة القانون والمؤسسات، ويقوّي الشعور بالانتماء والعدالة بين مختلف فئات وجهات الوطن.

وختاماً، نأمل أن تكون ميزانية هذه السنة رافعة حقيقية لتحقيق التنمية المتوازنة، وتجويد الخدمات العمومية الترابية، وترسيخ الأمن بمفهومه الشامل، الاقتصادي والاجتماعي والبيئي.

السيد الرئيس المحترم؛

على مستوى مناقشة مشروع الميزانية الفرعية لقطاع إعداد التراب الوطني والتعمير والإسكان وسياسة المدينة، الذي يشكل رافعة أساسية لتحقيق العدالة المحلية والتنمية الترابية، نظراً لتأثيره المباشر على حياة

المواطنين والمواطنات، وفي هذا السياق نثمن الجهود المبذولة، خاصة فيما يتعلق ببرنامج دعم السكن، الذي استفادت منه أزيد من 70 ألف أسرة، ضمنهم أكثر من 36 ألف شاب دون سن الأربعين، إلا أنه رغم هذه النتائج الإيجابية تظل التحديات الراهنة تفرض تعزيز الموارد وتطوير آليات التخطيط والتدبير، كما أن محدودية الموارد المرصودة مقارنة بالحاجيات الكبيرة، لا سيما في ظل الإعلان عن ميزانية قدرها 20 مليار درهم لإنجاز البرامج المندمجة للتنمية الترابية ضمن مشروع قانون المالية 2026، كما أن تنفيذ برنامج دعم السكن لا يزال بطيئاً، ولا يغطي كافة فئات المجتمع، خصوصاً الفئات الهشة والمتوسطة، إلى جانب استمرار أزمة السكن في المدن الكبرى وارتفاع الأسعار وغياب العرض الكافي للطبقة المتوسطة.

وفي مجال التخطيط العمراني، ورغم المصادقة على 435 وثيقة تعمر 269 مخطط تهيئة منذ بداية الولاية، فإن آلاف الجماعات المحلية ما تزال تفتقر إلى وثائق محينة، مما يحذر من الاستثمارات والتنمية المحلية، كما أن إعداد التراب الوطني يحتاج إلى تفعيل المخطط الوطني وإعادة توجيه الاستثمارات نحو العالم القروي والمناطق الجبلية والواحات للحد من الفوارق المحلية.

أما في مجال سياسة المدينة، فتبقى عدة أورايش بلا رؤية واضحة، سواء في معالجة دور الصفيح، أو السكن غير اللائق، أو تأهيل الأحياء الهامشية، في ظل ضعف التنسيق بين الجهات المعنية.

وانطلاقاً من هذه المعطيات، ندعو في الفريق الاشتراكي- المعارضة الاتحادية إلى الرفع من ميزانية الوزارة بما يتناسب مع رهانات السكن والتعمير، وتسريع وتيرة المشاريع السكنية، وإعادة النظر في معايير الاستفادة من برنامج دعم السكن، وتعميم وتحيين وثائق التعمير، ومحاربة المضاربة العقارية، وتعزيز استقلالية الوكالات الحضرية، مع التأكيد على استعداد الفريق للمساهمة في أي مبادرات تهدف إلى تحقيق تنمية عمرانية عادلة وشاملة.

السيد الرئيس المحترم؛

أما على مستوى مشروع الميزانية الفرعية لوزارة التجهيز والماء وهو القطاع الذي يواجه تحديات على مستوى السياسة المائية والبنيات التحتية، ما يجعل هذا المجال من أهم الأولويات الوطنية، وقد خصص له مشروع قانون المالية 509.8 مليون درهم، منها 397.4 مليون درهم للتسيير بنسبة 78%، و112.4 مليون درهم للاستثمار بنسبة 22%، إضافة إلى إحداث 132 منصباً مالياً، حيث نسجل أن هذه الميزانية لا تتأشى مع حجم الاحتياجات والانتظارات، سواء في مواجهة أزمة الماء، أو بناء سدود جديدة ومحطات تحلية، أو صيانة الطرق الوطنية والإقليمية، أو تعزيز الولوج للماء الصالح للشرب في المناطق القروية، كما أن هيمنة ميزانية التسيير على الاستثمار تحد من قدرة الوزارة على تنفيذ الأورايش الكبرى.

وفيما يخص قطاع الماء، ورغم إعلان الحكومة عن استراتيجية وطنية، فإن وتيرة إنجاز السدود ومحطات التحلية بطيئة، بالإضافة إلى تأخر مشاريع توسيع

وعقب هذا القرار جاء الخطاب الملكي السامي الذي وجهه جلالة الملك محمد السادس نصره الله، والذي أعلن فيه عن جعل يوم 31 أكتوبر عيداً للوحدة الترابية، في دلالة رمزية عميقة تعبّر عن لحظة الحسم التاريخي في مسار القضية الوطنية. فقد جاء هذا الخطاب الملكي ليجسد رؤية استراتيجية جديدة، انتقلت إلى منطق التثبيت والسيادة الكاملة، مؤكداً أن المغرب لم يعد يناقش شرعية وجوده في الصحراء، بل يرسخ واقع السيادة والتنمية والاستقرار.

كما تضمن الخطاب الملكي السامي نداءً إنسانياً ووطنياً مؤثراً، حيث دعا إخواننا المغاربة المحتجزين في مخيمات تندوف إلى العودة إلى أرض الوطن، مؤكداً أن المغرب يحتضن جميع أبنائه دون استثناء، وأن الوطن غفور رحيم، لا يعترف إلا بالانتماء الواحد والموحد، انتفاء المواطنة والوطنية الصادقة. إنها دعوة صادقة من جلالة الملك تجسد روح المصالحة الوطنية التي ميزت المملكة في كل مراحلها، وتؤكد أن مشروع الدولة المغربية قائم على الوحدة لا الانقسام، وعلى البناء لا الانغلاق.

السيد الرئيس المحترم؛

إن المرحلة التي ستقبل عليها الدبلوماسية المغربية، يجب أن تقوم على إعادة ترتيب النقاش الدولي حول ملف الصحراء المغربية على أسس جديدة. خصوصاً وأنه حان الوقت لتصحيح اختلالات الماضي، وفي مقدمتها ضرورة طرد ما تسمى "الجمهورية الوهمية" من الاتحاد الإفريقي، باعتبارها كياناً غير شرعي لا تتوفر فيه مقومات الدولة ولا يحظى بأي اعتراف دولي معتبر. فوجود هذا الكيان داخل الاتحاد الإفريقي يشكل مفارقة سياسية وأخلاقية، ويضر بمصداقية القارة التي تسعى إلى الوحدة والتكامل. لقد آن الأوان لإغلاق هذا الباب، وتصحيح الخطأ التاريخي الذي أضر بصورة المنظمة الإفريقية لعقود.

ومن جهة ثانية ضرورة سحب ملف الصحراء المغربية من اللجنة الرابعة للأمم المتحدة، لأنه هذا لم يعد قضية تصفية استعمار كما يحاول خصوم الوحدة الوطنية الإيحاء بها، بل هو قضية سيادة ووحدة ترابية، ينظر فيها مجلس الأمن باعتبارها نزاعاً إقليمياً يحتاج إلى حل سياسي واقعي ومتوافق عليه. فاستمرار مناقشة هذا الملف داخل اللجنة الرابعة يشكل مفارقة لم تعد تتلاءم مع تطور الموقف الأممي والواقع الميداني الجديد في الأقاليم الجنوبية، حيث يسود الأمن والتنمية والازدهار.

وفي السياق نفسه، نؤكد مشروعية استرجاع المناطق العازلة، باعتبارها جزءاً لا يتجزأ من التراب الوطني، وباعتبار أن السيادة لا تُنارَس مجزأة أو مشروطة. فالمغرب، الذي التزم دوماً بقرارات الشرعية الدولية وباتفاق وقف إطلاق النار، له اليوم كامل الحق في بسط سيادته على كل أقاليمه الجنوبية، بما فيها المناطق التي كانت خاضعة لترتيبات ميدانية مؤقتة. هذه الخطوة ليست تعبيراً عن تصعيد، بل عن استكمال مشروع وطني يقوم على مبدأ الدولة

الربط بالماء الصالح للشرب ومعالجة المياه العادمة. أما على مستوى الطرق والبنى التحتية، نلاحظ تدهور وضعية العديد من الطرق الوطنية كما الثانوية أما المسالك التي تربط الحواضر بالعالم القروي فالاهتمام بها شبه منعدم على الرغم من أنها تشكل الوسيلة الوحيدة لفك العزلة عن المناطق النائية، بالإضافة إلى التأخر في إنجاز الطرق السيارة والقناطر. بالنسبة للموارد البشرية، فإن 132 منصباً مالياً غير كافية لتغطية الاحتياجات المتزايدة على المستوى المركزي والجهوي.

وفي الأخير، نحن في الفريق الاشتراكي نطالب بالرفع من ميزانية قطاع الماء والتجهيز كقطاع دوره الأساسي هو النهوض وتأهيل البنى التحتية، وإنجاز مشاريع كبرى من قبيل السدود ومحطات التحلية، وبرامج إنجاز وصيانة الشبكات الطرقية، وتعزيز التنسيق بين مختلف الفاعلين في تدبير الموارد المائية، وتفعيل دور وكالات الأحواض المائية ومحاربة الهدر المائي. والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

- رابعاً، مداخلة المستشار السيد السالك الموساوي باسم الفريق في مناقشة مشاريع الميزانيات الفرعية المندرجة ضمن اختصاصات لجنة الخارجية والدفاع الوطني والمغاربة المقيمين بالخارج:

السيد الرئيس المحترم؛

السيد الوزير المحترم؛

السيدات والسادة المستشارين المحترمين؛

يشرفني أن أقدم باسم الفريق الاشتراكي بهذه المداخلة في إطار مناقشة الميزانية الفرعية لوزارة الشؤون الخارجية والتعاون الإفريقي والمغاربة المقيمين بالخارج، وهي مؤسسة تمثل عمق الدولة الاستراتيجي، ووجهها المشرق في المنتظم الدولي، بما تضطلع به من مهام الدفاع عن المصالح العليا للمملكة وصون وحدتها الترابية وتعزيز حضورها في محيط إقليمي ودولي بقيادة صاحب الجلالة الملك محمد السادس، أعز الله أمره، وذلك في سياق يتسم بعدم الاستقرار والتحول المستمر في موازين القوى.

السيد الرئيس المحترم؛

لقد تميزت السنة الدبلوماسية الجارية بحدث مفصلي في تاريخ قضيتنا الوطنية، والمتمثل في صدور قرار مجلس الأمن رقم 2729 بتاريخ 31 أكتوبر 2025، وهو قرار تاريخي أكد بوضوح وجلاء أن مبادرة الحكم الذاتي التي قدمها المغرب سنة 2007 هي الحل الواقعي والوحيد الكفيل بإنهاء النزاع الإقليمي المتعلّق حول الصحراء المغربية. بهذا القرار يكون مجلس الأمن قد كرس التحول النوعي في الموقف الأممي، منتقلاً من منطق التوازن الحذر إلى منطق الاعتراف بمصداقية وواقعية المقترح المغربي، في انسجام مع المواقف المتزايدة للدول الداعمة لمغربية الصحراء، سواء في إفريقيا أو أوروبا أو أمريكا اللاتينية.

وأسرهم، ليس فقط عبر منح مالية أو تأمين صحي، بل من خلال برامج إدماج اقتصادي لأبناء المقاومين الذين يعيشون ظروفًا اقتصادية واجتماعية صعبة وهشة، بالإضافة إلى تشجيع مشاريعهم المقاولاتية وتحفيزهم على ذلك، حتى تصبح المندوبية السامية منصة ليس فقط للذكرى، بل أيضاً للنهوض الاقتصادي والاجتماعي.

السيد الرئيس المحترم؛

إن الفريق الاشتراكي - المعارضة الاتحادية يؤكد على ترجمة رمزية نضال المقاومين إلى دعم فعلي، ويجدد التزامه بالمساهمة في أي إصلاح يكون أكثر فاعلية ومسؤولية، للعمل على إدماج البعد الاجتماعي والتراثي، وحفظ الذاكرة الوطنية.

السيد الرئيس المحترم؛

في إطار مناقشة الميزانية الفرعية للوزارة المنتدبة المكلفة بإدارة الدفاع الوطني، نعبّر في البداية عن خالص التقدير والامتنان لصاحب الجلالة الملك محمد السادس نصره الله، القائد الأعلى ورئيس أركان الحرب العامة للقوات المسلحة الملكية، على العناية السامية والمتابعة الدؤوبة التي يوليها لمختلف مكونات المنظومة الدفاعية.

فقد حرص جلالته، حفظه الله، على جعل الأمن والدفاع الوطنيين من أولويات الدولة، من خلال رؤية استراتيجية بعيدة المدى، ترتكز على التحديث والتأهيل وتعزيز الكفاءات البشرية، بما يضمن للمغرب مكانته المرموقة بين الأمم، ويصون وحدته الترابية واستقراره.

كما نتوجه بأسمى عبارات الشكر والتقدير لرجال ونساء القوات المسلحة الملكية، بمختلف رتبهم وتخصصاتهم، لما يقدمونه من تضحيات جسيمة وتفاني نادر في أداء الواجب الوطني. فهم الساهرون على أمن البلاد في كل الظروف، المرباطون في الصحراء والحدود والجبال، والمنتشرون في مختلف ربوع الوطن بتفاني وإخلاص.

كما لا يفوتنا أن نشيد بتدخلاتهم الإنسانية ومشاركاتهم المشرفة في بعثات حفظ السلام عبر العالم، والتي تعكس الصورة المشرفة للملكة المغربية كفعل دولي مسؤول ومساهم في الأمن والاستقرار الإقليميين والدوليين.

إن هذه المؤسسة الوطنية، بتاريخها المشرف وتضحياتها المتواصلة، تظل مصدر فخر واعتزاز لكل المغاربة.

السيد الرئيس المحترم؛

في خضم هذه التحولات المتسارعة وغير المسبوقة التي نعيشها؛ من نزاعات دولية مفتوحة، ومنطقة متوسطة تعرف تقلبات أمنية، ومحيط مغربي يتسم بتوترات معلنة وأخرى كامنة، صدر قرار مجلس الأمن الأخير بشأن قضيتنا الوطنية، والذي يأتي ليجدد التأكيد على مصداقية المقاربة المغربية وعلى جدية وواقعية المبادرة المغربية للحكم الذاتي، وهو تطور دبلوماسي وأمني مهم

الواحدة والتراب الواحد والسيادة الكاملة.

اليوم، السيد الوزير، أصبحت المرحلة الجديدة، تضع أمام وزارتك مسؤولية أكبر، تتمثل في مواصلة الدفاع عن عدالة قضيتنا الوطنية في المحافل الدولية، وفي تعبئة الشركاء والأصدقاء حول مشروع المغرب التنموي والسياسي في الأقاليم الجنوبية، وفي تعزيز الدبلوماسية الاقتصادية والثقافية والبرلمانية لتواكب هذا الزخم التاريخي. كما تضع على عاتقكم مهمة تقوية التواصل الخارجي حول التحولات التي تعرفها بلادنا، حتى يبقى خطابنا الدبلوماسي متناغماً مع عمق التحول الذي تعيشه سياستنا الوطنية في هذا الملف.

السيد الرئيس؛

إن ما نعيشه اليوم هو لحظة حسم دبلوماسي وسيادي بامتياز، لحظة تتويج لمسار طويل من النضال الوطني والحنكة الملكية. فالقرار الأممي الأخير والخطاب الملكي الذي تلاه يؤسسان مرحلة جديدة عنوانها الوضوح والسيادة والمشروعية. والمغرب، وهو يحتفل بعيد وحدته الترابية في 31 أكتوبر من كل سنة، يؤكد للعالم أنه ماضٍ بثقة وثبات في استكمال وحدته الترابية، تحت القيادة الرشيدة لجلالة الملك محمد السادس نصره الله، وأن كل ذرة من ترابه أمانة في عنق كل مغربية ومغربي.

السيدة الرئيس المحترم؛

يشرفني أن أتدخل باسم الفريق الاشتراكي - المعارضة الاتحادية في مناقشة مشروع الميزانية الفرعية للمندوبية السامية لقدماء المقاومين وأعضاء جيش التحرير التي تمثل رمزية وطنية كبيرة وعائلة مجاهدة تستحق تقديرًا ماديًا ومعنويًا فعليًا، لكن الأرقام المقترحة في الميزانية لا تبدو طموحة بما يكفي لمواجهة الحاجيات الحقيقية لهذه الفئة.

من خلال مراجعة الميزانية، نلاحظ أن الاعتمادات المخصصة للتسيير - وخصوصاً الموظفين والتنفقات المرتبطة بالدعم الاجتماعي والتعويضات - تحتل حيزاً كبيراً، بينما الاستثمار، خاصة في البرامج التي يمكن أن تساهم في تعزيز ذاكرة المقاومة عبر مشاريع ثقافية وتعليمية وتوثيقية، لا تحظى بدعم كافٍ، وهو الوضع الذي يثير تساؤلاً جدياً حول الأولويات الحقيقية للحكومة في معالجة ملف قدماء المقاومين؟ وهل الهدف رمزي فقط أم يعكس رغبة حقيقية في استدامة الرعاية والكرامة لهذه الفئة؟

إن الفريق الاشتراكي يرى أن المندوبية السامية لقدماء المقاومين وأعضاء جيش التحرير يجب أن تكون أكثر جرأة في اقتراح مشاريع استثمارية ذات بعد اجتماعي وتراثي.

إن إنشاء مراكز الذاكرة التاريخية في جهات متعددة، وتمويل الأرشيف الرقمي للمقاومة، ودعم البحوث الجامعية حول تاريخ الحركة الوطنية، كلها مسارات يمكن لها أن تشكل قيمة كبيرة للهوية الوطنية وتكرس دور المندوبية كمؤسسة فاعلة لا تكتفي بالدعم الرمزي فقط.

بجانب ذلك، من الضروري تعزيز الدعم الاجتماعي لقدماء المقاومين

وهي مناسبة للتأكيد مرة أخرى على دعمنا وتقديرنا للجهود التي تبذلها جميع مكونات القوات المسلحة الملكية، وعلى ما تتحلى به من يقظة دائمة، وانضباط راسخ، وتفاني قل نظيره. كما أنها مناسبة للوقوف عند التحديات المستقبلية التي تتطلب استمرار الاستثمار في التحديث، وتعزيز التعاون الدولي، وتطوير القدرات الصناعية الدفاعية، وتوسيع الانفتاح على الشراكات الاستراتيجية.

وفي الختام، نؤكد أن سياستنا الدفاعية تشكل إحدى ركائز استقرار وطننا، وأن الجهود المبذولة في هذا المجال تستحق كل التنويه والتقدير. ونعبر عن دعمنا الكامل لكل المبادرات التي من شأنها تعزيز أمن المملكة، وصون وحدتها الترابية، وتقوية منظومتها الدفاعية، ونسأل الله أن يحفظ وطننا من كل سوء، وأن يديم عليه نعمة الأمن والاستقرار.

- خامسا، مداخلة الفريق في مناقشة مشاريع الميزانيات الفرعية المدرجة ضمن اختصاصات لجنة التعليم والشؤون الثقافية:

السيدة الرئيسة المحترمة؛

السيدات والسادة الوزراء المحترمين؛

السيدات والسادة المستشارين المحترمين؛

يشرفني أن أتناول الكلمة باسم الفريق الاشتراكي - المعارضة الاتحادية لمناقشة مشروع الميزانية الفرعية لوزارة التعليم العالي والبحث العلمي والابتكار برسم السنة المالية 2026، على اعتبار قطاع التعليم العالي والبحث العلمي والابتكار يشكل ركيزة استراتيجية لا يمكن إغفالها في مجرد خدمات عمومية، بل محركا للتنمية الاقتصادية والاجتماعية، وبوابة أساسية للانتقال نحو اقتصاد قائم على المعرفة والابتكار، فنخصيص 17.3 مليار درهم لهذا القطاع يجب أن يقاس بقدرته على تحقيق تحول نوعي، وليس بحجمه الرقمي فقط، خاصة أن هذه الميزانية تظل محدودة جدا مقارنة بحجم الإكراهات، فالجامعات العمومية تعاني اكتظاظا غير مسبوق، خصوصا في الأقطاب الكبرى مثل الدار البيضاء والرباط وفاس ومراكش، حيث يصل عدد الطلبة في بعض المدرجات إلى أكثر من 600 طالب، وتدهور في البنيات التحتية، والتجهيزات البيداغوجية غير كافية، والخصاص في الأساتذة الباحثين يتفاقم، إضافة إلى ضعف ميزانيات البحث العلمي وغياب القدرة على استقطاب الكفاءات، واستمرار الهدر الجامعي والإخفاق البيوي في إدماج الخريجين مهنياً.

إن القراءة الدقيقة لمشروع الميزانية تكشف غياب رؤية استراتيجية متماسكة توجه عمل الوزارة، إذ لا نجد أجوبة واضحة حول الأولويات التي تعتمدها الحكومة معالجتها، ولا حول كيفية التصدي للاختلالات الهيكلية التي تعاني منها الجامعة المغربية، ولا حول آليات تحسين جودة التكوين وتجديد البرامج وتطوير البحث العلمي، كما أن تنزيل القانون الإطار 51.17 ما يزال متعثرا، إذ ظلت مقتضياته حبرا على ورق منذ سنوات دون التزام فعلي أو

يعزز موقع بلادنا إقليميا ودوليا، ويستدعي في الآن نفسه الحفاظ على مستوى عالٍ من الجاهزية واليقظة على مستوى منظومتنا الدفاعية.

فهذا القرار لا يعكس فقط دعما دوليا متزايدا لمبادئ الاستقرار والحل السياسي، بل يضع على عاتقنا مسؤولية مضاعفة الجهود لضمان الأمن والدفاع عن الوحدة الترابية في محيط متغير.

السيد الرئيس المحترم؛

لقد راكمت قواتنا المسلحة الملكية، تحت القيادة السامية لصاحب الجلالة القائد الأعلى ورئيس أركان الحرب العامة، مكتسبات مهمة خلال السنوات الأخيرة، سواء في مجال تحديث التجهيزات، أو تطوير القدرات العملية، أو تعزيز منظومة المراقبة والاستخبار.

وهي مكتسبات لم تكن وليدة المصادفة، بل جاءت نتيجة رؤية استراتيجية واضحة جعلت من الدفاع الوطني ركيزة أساسية لبناء الأمن والاستقرار.

ومن المهم هنا الإشارة إلى أن المؤسسة العسكرية لم تعد اليوم تقوم فقط بمهامها التقليدية في الدفاع عن الحدود، بل أصبحت فاعلا أساسيا في عدد من الأوراش الوطنية. فقد ساهمت في مواجهة الكوارث الطبيعية، وفي التدخلات الإنسانية، وفي دعم المنظومة الصحية خلال الجائحة، وفي عدد من العمليات الدولية التي عززت صورة المغرب كشريك موثوق. هذه الأدوار المتنوعة تجعل من قواتنا المسلحة ركيزة من ركائز الدولة الحديثة، وفاعلا أساسيا في حماية المواطن، سواء في أوقات الأزمات أو الاستقرار.

وإذا كانت هذه النجاحات الكبيرة تشكل مصدر اعتزاز وطني، فإن البعد الاجتماعي لأفراد القوات المسلحة الملكية يظل عنصرا لا يقل أهمية عن باقي مكونات المنظومة الدفاعية. فالعناية بالعنصر البشري تظل أساس كل بناء مؤسسي قوي وضمانة لاستدامة الأداء والجاهزية.

ومن هذا المنطلق، نؤكد على أهمية الجهود المبذولة في مجال الرعاية الاجتماعية والصحية والسكن والتكوين، والتي يجب أن تواكب باستمرار التحولات الاجتماعية والاقتصادية التي يعرفها المجتمع المغربي.

وفي هذا الإطار، ومن باب التفاعل الإيجابي والاهتمام بالمشروع، نود أن نتساءل، بكل تقدير واحترام، عن واقع الوضعية الاجتماعية لرجال القوات المسلحة الملكية، ولا سيما فيما يتعلق ببرامج السكن وتغطية الخدمات الصحية وآليات الدعم الموجهة لأسر الشهداء والمتقاعدين. كما نتساءل عن التدابير الإضافية التي يمكن اتخاذها من أجل تعزيز هذا البعد الاجتماعي، بما يضمن كرامة العسكري أثناء الخدمة وبعدها، ويجعل من المؤسسة العسكرية نموذجا في الرعاية والإنصاف الاجتماعي.

السيد الرئيس المحترم؛

إن مناقشة ميزانية الدفاع الوطني هي في الحقيقة مناقشة لأسس الأمن القومي، ولسياسات الاستباق، ولرؤية بلادنا في محيطه الإقليمي والدولي.

آجال محددة.

وتتجلى أبرز الإشكالات في التوجه المتزايد نحو فرض رسوم على الطلبة في الجامعات العمومية، تحت مسميات مختلفة تمس بشكل مباشر مبدأ مجانية التعليم العالي المنصوص عليها دستورياً وفي القانون الإطار، هذا التوجه يهدد حق آلاف الطلبة المنحدرين من الفئات المتوسطة والفقيرة في الولوج المنصف للتعليم العالي، ويكرس ازدواجية طبقية بين تعليم عمومي محدود الإمكانيات وتعليم خاص موجه لمن يستطيع الدفع، كما أن استمرار الاختلالات المجالية يجعل عددا من الجهات خارج دائرة العدالة الجامعية، فيما تظل المؤسسات متراكمة في محاور معينة لا تستوعب الطلب المتزايد، مما يدفع آلاف الطلبة للهجرة الداخلية ويزيد الضغط على الجامعات المركزية.

أما وضعية الأستاذ الباحث، الذي يُفترض أن يكون محور الإصلاح الجامعي، فلا زالت بعيدة عن الحد الأدنى المطلوب، إذ يرزح تحت عبء بيادغوجي ثقيل يمنعه من التفرغ للبحث العلمي، وتتوفر له إمكانيات هزيلة وظروف غير ملائمة داخل المختبرات، في ظل ضعف تمثيلته داخل هياكل اتخاذ القرار، ورغم الحديث المتكرر عن الرفع من الإنتاج العلمي، فإن شروطه الفعلية غائبة، مما يجعل تحميل الأستاذ مسؤولية ضعف المردودية البحثية أمراً غير منطقي وغير عادل.

ويتواصل ضعف الاستثمار في البحث العلمي بشكل مقلق، حيث لا تتجاوز النفقات المخصصة له أقل من 1% من الناتج الداخلي الخام، وهو رقم يضع المغرب بعيداً عن المعدل العالمي البالغ 2.5%، وبعيداً أكثر عن الدول التي حققت قفزات نوعية في الابتكار والتنمية مثل كوريا الجنوبية وسنغافورة، هذا الضعف الهيكلي ينعكس على ضعف الشراكة بين الجامعة والمقاولة، وعلى غياب منظومة متكاملة للابتكار، وعلى محدودية الحاضنات والمراكز البحثية القادرة على خلق قيمة مضافة حقيقية.

إن مشروع قانون التعليم العالي 59.24 يزيد من تعميق القلق على مستقبل الجامعة المغربية، لما يحمله من تهديد لاستقلاليتها ويقص من الديمقراطية الداخلية عبر توسيع صلاحيات مجلس الأمناء، وتقليص تمثيلية الأساتذة والطلبة، وغياب المقاربة التشاركية في صياغة النص. كما أن التوجه نحو توسيع التعليم العالي الخاص دون ضوابط ومعايير جودة دقيقة يخلق ازدواجية خطيرة ويضعف الثقة في التكوينات والشهادات.

ولا يمكن تجاهل الغياب شبه التام لرؤية حقيقية بخصوص الذكاء الاصطناعي والتحول الرقمي في التعليم العالي، في وقت يشهد العالم ثورة غير مسبوقة في هذه المجالات. فالبرنامج الحكومي يكتفي بإشارات عامة إلى الرقمنة، دون استراتيجية وطنية تدمج الذكاء الاصطناعي في التكوين والبحث العلمي، ودون تطوير مسالك متخصصة أو تكوين الأساتذة في هذا المجال الحيوي.

إننا في الفريق الاشتراكي - المعارضة الاتحادية نعتبر أن هذه الميزانية، رغم

حجمها، لا ترتقي إلى مستوى التحديات ولا تقدم حلولاً واقعية لأزمة الجامعة المغربية، ولا تستجيب لتطلعات الطلبة أو طموحات الأساتذة الباحثين، ولا تتيح للبحث العلمي شروط الإقلاع، ونؤكد استعدادنا الدائم للمساهمة المسؤولة في أي نقاش وطني جدي يهدف لوضع أسس إصلاح حقيقي للجامعة المغربية يضع مجانية التعليم في صلب هذا الإصلاح، ويكرس استقلالية الجامعة وديمقراطيتها، ويرفع من جودة التكوين، ويمنح البحث العلمي المكانة التي يستحقها، ويقطع مع الازدواجية الطبقية، ويرسخ نموذجاً جامعياً قوياً يستجيب لطموحات بلادنا التنموية.

السيد الرئيس المحترم؛

على مستوى مشروع الميزانية الفرعية لقطاع الشباب والثقافة والتواصل، من خلال قراءتنا السياسية نستحضر مستلزمات الحكامة الجيدة، وربط الاعتمادات بالأثر وضرورة تحقيق العدالة المجالية في الولوج للخدمات الثقافية والشبابية والإعلامية.

السيد الرئيس المحترم؛

تشكل ميزانية قطاع التواصل نحو خمس وأربعين في المئة من مجموع ميزانية الوزارة، منها نحو ثمانين في المئة مخصصة للنفقات الجارية، والعشرين في المئة المتبقية للاستثمار، ويتركز الجزء الأكبر من الموارد على دعم الإعلام العمومي، بما يشمل الشركة الوطنية للإذاعة والتلفزة، ووكالة المغرب العربي للأنباء، والمركز السينمائي المغربي، والصحافة الوطنية.

إلا أن هذه الهيكلة تظهر عدة إشكالات جوهرية، أولاً، تركز الدعم في مؤسسات محدودة، يحرم الصحافة الخاصة والوسائط المستقلة والرقمية من فرص التنمية، مما يحد من تنوع المشهد الإعلامي ويضعف القدرة على خلق بدائل إعلامية متنوعة، كما أن ارتفاع الدعم المخصص لصناعة ألعاب الفيديو يشير إلى غياب معايير واضحة لاختيار المستفيدين، مما يثير التساؤلات حول مدى ارتباط هذا الاستثمار بالأولويات الوطنية وفاعليته في دعم التنمية الثقافية والاجتماعية، خاصة في ظل الأزمة الاقتصادية للصحافة التقليدية وغياب برامج شاملة للتحويل الرقمي.

السيد الوزير؛

إن قطاع التواصل يعاني من ضعف أدوات التكوين والابتكار الإعلامي، مما يحد من قدرة الشباب الصحفيين والمبدعين على الانخراط في الفعل الإعلامي بفعالية، ونحن في الفريق الاشتراكي، نرى أن إصلاح القطاع يتطلب وضع معايير موضوعية للتمويل، وإعادة توزيع الدعم بما يشمل المقاولات الإعلامية الجهوية والمبادرات الشبابية وربط التمويل بالجودة والتكوين، مع تعزيز الشفافية وتفعيل الآليات القانونية لحماية حرية المهنة.

السيد الوزير المحترم؛

بخصوص قطاع الثقافة، الذي تشكل ميزانيته نحو خمس وعشرين في المئة

المبادرات الشبابية في الرياضة والفنون والثقافة والمقاولة الاجتماعية، وتعزيز الشراكة مع الجماعات الترابية، وربط البرامج بالأثر الفعلي على حياة الشباب، مع إدماج آليات تقييم دوري لضمان النجاعة والاستمرارية.

وفي الأخير، السيد الوزير المحترم، نرى في الفريق الاشتراكي - المعارضة الاتحادية أن الارتقاء بقطاعات الشباب والثقافة والتواصل يتطلب رؤية استراتيجية واضحة، وتدبيراً شفافاً، واستثماراً عادلاً، وربطاً حقيقياً بين الاعتمادات والنتائج، مع تأكيد استعدادنا للتعاون البناء مع وزارتك من أجل تطوير هذه القطاعات بما يخدم الصالح العام ويحقق تنمية متوازنة وشاملة، ويضمن العدالة المجالية في الولوج للثقافة والخدمات الشبابية والإعلامية.

السيد الرئيس المحترم؛

في إطار مناقشة الميزانية الفرعية لوزارة التضامن والإدماج الاجتماعي والأسرة، وهي مناسبة تقف فيها على واقع السياسات الاجتماعية ببلادنا، ونقيم مدى قدرتها على الاستجابة لانتظارات الفئات الأكثر هشاشة، في سياق يتسم بتراكم المشاكل الاجتماعية والاقتصادية التي تمس الكرامة الإنسانية وتهدد التماسك المجتمعي.

السيد الرئيس المحترم؛

لا يختلف اثنان على أن التضامن الاجتماعي ليس مجرد برامج موسمية أو إحسان ظرفي، بل هو ركن أساسي من أركان العدالة الاجتماعية، وضمانة لحماية الفئات الهشة من مخاطر الفقر والتميش والإقصاء، فقطاع التضامن، بهذا المعنى، يعكس مدى التزام الدولة بمسؤوليتها الاجتماعية تجاه مواطنيها، ومدى جدتها في تحقيق الإنصاف والكرامة للجميع.

غير أن واقع الحال، بكل أسف، يكشف عن فجوة كبيرة بين الخطابات الرسمية والممارسة الفعلية، وبين الاعتمادات المرصودة والأثر الحقيقي للموسم في حياة المواطنين والمواطنات، رغم ما يُعلن عنه من أرقام وبرامج، تبقى معاناة آلاف الأسر قائمة، وتبقى الهشاشة والحرمان سمة بارزة في كثير من المناطق، خصوصاً في العالم القروي والأحياء الهامشية.

السيد الرئيس المحترم؛

لقد تابعنا ميزانية وزارتك المقترحة لسنة 2026، ولاحظنا أنها تتضمن اعتمادات مالية موجهة لبرامج الدعم الاجتماعي المباشر، وحماية الطفولة، والنهوض بأوضاع الأشخاص في وضعية إعاقة، ودعم الأسرة والمرأة، وهي برامج نتمنى من حيث المبدأ، لكننا نسجل جملة من الملاحظات النقدية التي تستدعي وقفة جادة ومسؤولة:

أولاً: ضعف الحكامة وتشتت البرامج الاجتماعية، حيث لا زالت السياسة الاجتماعية ببلادنا تعاني من تعدد المتدخلين وتداخل الاختصاصات بين الوزارات والمؤسسات العمومية والجماعات الترابية والجمعيات، مما يؤدي إلى ضياع الموارد وضعف الأثر، لهذا نؤكد على ضرورة بلورة رؤية موحدة

من الميزانية الإجمالية للوزارة، منها نحو ستة في المئة لاستكمال المشاريع الكبرى، وثلاثين في المئة تقريباً لإطلاق مشاريع جديدة.

ورغم الجهود المبذولة، ما تزال البرامج الثقافية تواجه غياب رؤية استراتيجية متكاملة تستحضر التحولات المجتمعية والتقدم التكنولوجي، مع ضعف العدالة المجالية في الولوج للثقافة، كما أن الموارد المخصصة للكتاب والقراءة العمومية لا تتجاوز واحد في المئة من ميزانية الوزارة، وهو ما يبين ضعف الاهتمام بالبنية القرائية الوطنية ودعم المكتبات العامة، وتشجيع نشر الكتاب وتحفيز القراءة في الوسط المدرسي والجامعي، كما أن دور الثقافة في المناطق القروية والجبالية والضواحي تعاني من ضعف التجهيزات، ونقص الموارد البشرية، وهو ما يجعلها عاجزة عن احتضان أنشطة ثقافية مستدامة، مما يقلل من دورها كفضاءات للإبداع والتكوين.

كما أن دعم المبادرات الثقافية للشباب والمواهب في المسرح والسينما والموسيقى والفنون التشكيلية لا زال محدوداً، مع وجود تركّز للدعم في نطاق ضيق تتحكم فيه شبكات معينة، ما يفرض إعادة النظر في آليات التمويل، وضرورة وضع معايير واضحة، وإشراك الفاعلين الجهويين، وربط الدعم بالنتائج والأثر الملموس، كما أن الثقافة القروية والفنون الجديدة لم تحظ بالاهتمام الكافي، في حين أن الشباب بحاجة إلى فضاءات متطورة للاكتشاف والإبداع.

السيد الوزير المحترم؛

على مستوى ميزانية قطاع الشباب التي تمثل نحو ثلاثين في المئة من مجموع ميزانية الوزارة، غير أن الاعتمادات المقدمة لا توضح بشكل كاف البرامج الموجهة للشباب، سواء في الإدماج الاقتصادي، أو التكوين غير النظامي، أو الترفيه، أو الابتكار، أو دعم المبادرات الذاتية.

فبرنامج جواز الشباب "Passe Jeunes"، الذي أُطلق بهدف تسهيل ولوج الشباب إلى الخدمات الثقافية والرياضية والترفيهية، لم يحقق الأثر المرجو بسبب محدودية انتشاره، وضعف الولوج إليه في عدد كبير من الجهات في ظل غياب الترويج له، وغياب تقييم مؤسسي شامل. ويعكس هذا الأمر الحاجة إلى إعادة هيكلة البرنامج ضمن رؤية وطنية شاملة، تضمن تكافؤ الفرص بين الشباب في مختلف مناطق المملكة، وترطبه بالأثر المباشر على حياة المستفيدين.

كما أن تحويل بعض مراكز التخييم، التي كانت فضاءات تربوية واجتماعية أساسية، إلى مشاريع تجارية أو استثمارية يضعف الطابع العمومي لهذه المرافق ويحد من دورها الاجتماعي والتربوي. وضعف التجهيزات في دور الشباب في العديد من المناطق، وغياب التأطير الملائم، يجعلها غير جاذبة وغير قادرة على احتضان المواهب أو دعم الابتكار، خصوصاً في ظل التحولات الرقمية والتكنولوجية.

ونحن في الفريق الاشتراكي نؤكد على ضرورة وضع سياسة وطنية متكاملة للشباب، تقوم على إعادة الاعتبار للفضاءات الشبابية والنخبات، ودعم

ومندجة للعمل الاجتماعي، تقوم على التنسيق الفعلي والتقييم الدقيق والشفافية الكاملة في تدبير المال العام.

ثانياً: محدودية التغطية وإشكاليات الاستهداف، فرغم الجهود المبذولة في إطار السجل الاجتماعي الموحد، فإن الواقع يكشف عن استمرار ظاهرة الإقصاء الخاطئ لفئات مستحقة، وفي المقابل استفادة فئات غير مؤهلة، كما أن التغطية الجغرافية تبقى محدودة، خصوصاً في المناطق النائية والقرى المعزولة، حيث آلاف الأسر لا تصلها أي شكل من أشكال الدعم أو المراقبة.

ثالثاً: غياب سياسة حقيقية للإدماج الاقتصادي، إن الدعم المالي المباشر، وإن كان ضرورياً، لا يكفي وحده لانتشال الأسر من دائرة الفقر، ونحن نطالب بسياسة حقيقية للإدماج الاقتصادي والمهني، من خلال التكوين وخلق فرص الشغل والتمكين الاقتصادي، خصوصاً للنساء والشباب، حتى ننقل من منطق الإحسان إلى منطق الحقوق والاستقلالية الاقتصادية.

رابعاً: هشاشة منظومة حماية الطفولة، حيث ما تزال الطفولة في وضعية صعبة ببلادنا تعاني ضعف الحماية القانونية والاجتماعية، فظاهرة أطفال الشوارع، والعنف ضد الأطفال، والاستغلال الاقتصادي والجنسي، والتسرب المدرسي، كلها مؤشرات على فشل المنظومة في توفير الحماية الواجبة. نحن ندعو إلى إحداث آليات فعالة للكشف المبكر والتدخل السريع والمواكبة المستدامة، وإلى تعزيز دور المراكز المتخصصة ومراقبة جودة خدماتها.

خامساً: تهميش الأشخاص في وضعية إعاقة، رغم التزامات المغرب الدولية، ورغم القوانين المعمول بها، يبقى واقع الأشخاص في وضعية إعاقة مأساوياً: ضعف اللوجيات، محدودية فرص التشغيل، إقصاء من الحياة العامة، وعدم تفعيل الحصيصة المخصصة لهم في الوظيفة العمومية والقطاع الخاص. إن الإدماج الحقيقي يتطلب إرادة سياسية قوية، وليس مجرد شعارات.

سادساً: ضعف النهوض بوضعية المرأة والأسرة، رغم الخطابات الرسمية حول المساواة، تبقى المرأة المغربية، خصوصاً في العالم القروي، تعاني من التهميش والتمييز والعنف. نحن نطالب بسياسات جريئة لمحاربة العنف ضد النساء، وتعزيز الاستقلالية الاقتصادية للنساء، وتمكينهن من الولوج إلى حقوقهن كاملة، دون تمييز أو إقصاء، كما نؤكد على ضرورة دعم الأسر الهشة، وتوفير الخدمات الاجتماعية الأساسية لها، من صحة وتعليم وسكن لائق.

السيد الرئيس المحترم؛

إن التضامن الاجتماعي لا يمكن أن يكون فعالاً في ظل غياب العدالة الاجتماعية الشاملة، والفقر والهشاشة ليسا قدرًا محتوماً، بل نتيجة لسياسات اقتصادية واجتماعية غير عادلة، ولنموذج تنموي لم يضع الإنسان في قلب

اهتماماته، لذلك ندعو الحكومة إلى:

1. اعتماد مقاربة شمولية ومندجة تربط بين السياسات الاجتماعية والاقتصادية والتربوية والصحية، لأن التضامن لا يمكن أن يُختزل في برامج معزولة؛

2. ضمان الشفافية والحكامة الجيدة في تدبير البرامج الاجتماعية، وإخضاعها لتقييم دوري مستقل، مع إشراك حقيقي للمنتخبين والمجتمع المدني والفاعلين الاجتماعيين؛

3. تعزيز الميزانية المخصصة للقطاع الاجتماعي، لأن الاستثمار في الإنسان هو الاستثمار الأكثر مردودية على المدى البعيد؛

4. تطوير آليات الاستهداف لضمان وصول الدعم لمستحقيه، وتجنب الإقصاء والزبونية المحسوبة؛

5. تفعيل سياسات الإدماج الاقتصادي والمهني، خصوصاً لفائدة النساء والشباب والأشخاص في وضعية إعاقة؛

6. تعزيز حماية الطفولة من خلال تفعيل القوانين وتقوية المؤسسات المعنية وتوفير الموارد اللازمة.

السيد الرئيس المحترم؛

نختم مداخلتنا بالتأكيد على أن التضامن الاجتماعي ليس منة من الدولة، بل هو حق من حقوق المواطنة، وواجب دستوري وأخلاقي. إن بناء مجتمع متضامن ومتماسك يتطلب إرادة سياسية حقيقية، وسياسات عمومية عادلة، ومشاركة ديمقراطية فعلية، والفريق الاشتراكي، ومن خلال هذه المناقشة، يذكر بأن الكرامة الإنسانية لا تتجزأ، وأن مسؤولية الدولة لا تقف عند توزيع الإعانات، بل تمتد إلى ضمان العدالة والإنصاف والحق في حياة كريمة لكل مواطنة ومواطن، إذا ما أردنا أن نصل إلى مجتمع متضامن وعادل الذي ننشده جميعاً.

السيد الرئيس المحترم؛

نناقشه مشروع الميزانية الفرعية لوزارة الإدماج الاقتصادي والمقاولة الصغرى والتشغيل والكفاءات في وقت تشهد بلادنا أزمة بطالة خطيرة: فعدل البطالة ارتفع إلى حوالي 13.3% في 2024، بعد أن كان نحو 13% في 2023، ما يعني أن عدد العاطلين بلغ نحو 1.64 مليون شخص.

هذا الارتفاع يطال بشكل خاص الشباب: فقد وصلت نسبة البطالة بين الأشخاص الذين تتراوح أعمارهم بين 15 و 24 سنة إلى 36.7%.

في ظل هذه الأرقام الصادمة، تبرز التساؤلات حول جدوى برامج التشغيل والإدماج الممولة من هذه الميزانية ومدى قدرتها على إحداث تحول حقيقي في سوق الشغل.

الموازنة المقترحة تعكس، من وجهة نظرنا، استمرار نفس المقاربة التقليدية: جزء كبير من الاعتمادات مخصص للتسيير وليس للاستثمار النوعي الذي يمكن أن يحدث فرقاً في خلق مناصب شغل دائمة.

كما أن غياب مؤشرات دقيقة لقياس مدى فعالية هذه البرامج في المدى المتوسط والبعيد يحد من قدرتنا كممثلين للشعب على تقييم ما إذا كانت هذه الأموال تؤدي فعلاً إلى إدماج اقتصادي حقيقي أم أنها تذهب نحو دعم مؤقت لا يسد فجوة البطالة الهيكلية.

كما أن واقع البرامج التشغيلية يدعو إلى القلق: برنامج "أوراش" يوفر فرصاً مؤقتة ولا يضمن إدماجاً طويل الأمد، وبرنامج "فرصة" يواجه تحديات في المواكبة والدعم بعد الانطلاقة، والمقاولات الصغرى تظل تواجه صعوبة في التمويل والاستمرارية. إلى جانب ذلك، الكفاءات التي يتم تكوينها عبر التكوين المهني لا تجد غالباً سوقاً مناسباً لامتصاصها، لأن الاقتصاد لا يخلق ما يكفي من فرص عمل ذات نوعية جيدة، خاصة في القطاعات ذات قيمة مضافة، كما أن السياسة الحالية لا تبدو كافية لمعالجة البطالة في المناطق القروية، حيث تستمر نسب العاطلين في الارتفاع، وتعاني المقاولات الصغرى هناك من ضعف الدعم والموارد. التنسيق بين القطاعات لا يرقى إلى مستوى استراتيجية وطنية شاملة للتشغيل، ما يترجم إلى تشتت في الجهود وتكرار للسياسات دون تأثير ملموس على الأرض.

وبالتالي نرى أن للخروج من هذا النفق يتطلب تغييراً جذرياً في مقاربة التشغيل: ليس فقط عبر تمويل مؤقت للوظائف، بل من خلال سياسة تشغيل ترتبط ارتباطاً وثيقاً باستراتيجية نمو اقتصادي قائمة على الاستثمار في الصناعات المنتجة، الابتكار، الاقتصاد الرقمي والطاقة الخضراء، بحيث تكون الوظائف المخلوقة دائمة وذات جودة.

كما نطالب بدعم حقيقي للمقاولات الصغرى عبر تحفيزات ضريبية، تبسيط المساطر، وصناديق لدعم الاستمرارية وليس فقط الانطلاق. ويجب أيضاً أن يكون هناك تركيز خاص على إدماج النساء، لا سيما في المقاولات الصغيرة، من خلال برامج تحفيزية وتشجيعية واضحة. التكوين المهني لا بد أن يُعاد توجيهه نحو المهن المستقبلية - الذكاء الاصطناعي، الاقتصاد الأخضر، الخدمات الرقمية - كي يلائم متطلبات سوق الشغل بدل أن يظل مجرد تأهيل تقليدي محدود التأثير.

في الختام، إن الأرقام التي أمامنا اليوم حول البطالة تتطلب ميزانية ليست فقط للتسيير، بل ميزانية تحول استراتيجي، ميزانية إدماج اقتصادي حقيقي، ميزانية تُعيد الأمل للشباب في أن الشغل ليس مجرد حلم، بل حق يتطلب إرادة سياسية والتزاماً فعلياً.

السيد الرئيس المحترم؛

ناقش اليوم مشروع الميزانية الفرعية لقطاع التربية الوطنية والتعليم الأولي والرياضة في ظل توجيهات ملكية سامية تدعو إلى تجاوز الاختلالات الحالية، ومحاربة منطق "مغرب بسرعتين"، كما جاء في خطاب العرش وخطاب افتتاح السنة التشريعية. وقد شدد جلالته الملك على ضرورة ضمان تكافؤ الفرص في الولوج إلى الخدمات الأساسية، بما فيها التعليم، باعتباره

المدخل الحقيقي لبناء مجتمع منصف ومتوازن.

إن مشروع ميزانية 2026 يُبرز، من حيث الشكل، إرادة لتعزيز أسس الدولة الاجتماعية، حيث خصصت الحكومة غلافاً مالياً كبيراً لقطاعي التعليم والصحة بلغ حوالي 97.08 مليار درهم بزيادة قدرها 11.43 مليار درهم مع إحداث 20.000 منصباً مالياً جديداً داخل قطاع التربية الوطنية كما سيتم إحداث 379 منصباً مالياً لوزارة التربية الوطنية والتعليم الأولي والرياضة، بالإضافة إلى 600 منصب مالي خاص بتسوية وضعية حاملي الدكتوراه، إلا أن هذه الأرقام، رغم أهميتها، تحتاج إلى رؤية إصلاحية واضحة حتى تترجم إلى أثر ملموس داخل المؤسسات التعليمية، خصوصاً في المناطق التي تعاني خصاصة هيكلياً في البنيات والخدمات.

ومن خلال قراءة تحليلية للمشروع، نلاحظ استقرار أعطاب بنوية تتجلى في ضعف البنيات التحتية في العالم القروي، وتفاوت عرض التعليم الأولي بين الجهات، وتكرار الارتباك عند كل دخول مدرسي.

ورغم الإشارة الرسمية إلى تسريع تنزيل خارطة الطريق، إلا أن المؤشرات الميدانية لا تعكس بعد تحولاً فعلياً في جودة التعلّمات أو في تحسين ظروف التمدّرس، كما أن الاختلالات الحالية ما تزال حاضرة بقوة، إذ يتسع الفارق بين مؤسسات مجهزة في المدن الكبرى ومؤسسات تفتقر إلى الحد الأدنى في المناطق النائية، وهو ما يتعارض مع دعوة جلالته الملك إلى جعل العدالة المحلية "ركيزة لإصلاح الدولة الاجتماعية".

أما الجانب الرياضي، الذي يُعد جزءاً عضوياً من مهام هذه الوزارة، فما يزال دون مستوى التطلعات.

فضعف الاستثمار في الرياضة المدرسية يحرم عدداً كبيراً من التلاميذ من أنشطة أساسية لصحتهم وتوازنهم النفسي والاجتماعي، كما يحدّ من إمكانيات اكتشاف المواهب وتطويرها. ويزداد هذا الضعف وضوحاً في الوسط القروي، حيث تغيب البنيات الأساسية بشكل شبه كامل.

وانطلاقاً من مسؤوليتنا في المعارضة، نؤكد الحاجة إلى توجيه سياسة القطاع نحو العدالة المحلية، من خلال مضاعفة الاستثمارات الموجهة للمناطق المهمشة، وتوفير الشروط الحقيقية لتعميم التعليم الأولي، وتقليص الفوارق بين المؤسسات.

كما ندعو إلى وضع آليات متابعة دقيقة تُربط فيها الاعتمادات المرصودة بنتائج قابلة للقياس، مع تعزيز الشفافية في تدبير الموارد، وتمكين البرلمان والرأي العام من تتبع مسار التنفيذ.

ونؤكد كذلك على ضرورة إحياء الرياضة المدرسية باعتبارها مكوناً أساسياً للتربية الشاملة، مع تطوير بنيتها وتوسيع برامجها، حتى تلعب دورها الحقيقي في دعم القيم والاندماج الاجتماعي.

وختاماً، يبقى التعليم حجر الزاوية في بناء دولة عادلة ومتقدمة، وإذا أردنا فعلاً تجاوز منطق التفاوتات المحلية، فإن الاستثمار في المدرسة العمومية يجب

تقارير دورية حول مؤشرات حيوية مثل مدة الانتظار، نسبة ملئ الأسرة، توزيع الموارد البشرية، أو مستوى تقدم المشاريع، هذا الغياب يجعل تقييم فعالية الميزانية أمراً بالغ الصعوبة.

وانطلاقاً من مسؤوليتنا في المعارضة، ندعو إلى اعتماد رؤية صحية وطنية للفترة 2026-2032، تضع العدالة المحلية في صلب أولوياتها، مع تحديد أهداف كمية واضحة: رفع معدل التأطير الطبي إلى 2.5 طبيب لكل 1.000 نسمة، وتقليص متوسط المسافة إلى أقرب مركز صحي إلى أقل من 10 كيلومترات، وتعميم التجهيز الرقمي للمرافق الصحية بنسبة 100% خلال خمس سنوات، كما نطالب بتخصيص اعتمادات إضافية للتشغيل والصيانة لا تقل عن 20% من مجموع الاستثمارات، ضماناً لفعالية البنيات الجديدة واستمرارية خدماتها، كما ندعو إلى إحداث آلية رسمية للمراقبة تعتمد على نشر تقارير فصلية حول تقدم المشاريع، وتوزيع الموارد البشرية، ومؤشرات الولوج للعلاجات الطبية، وجودة الخدمات، بما يمكن المواطنين والبرلمان من تتبع حقيقي لمدى احترام الالتزامات.

السيد الرئيس المحترم؛

وفي الختام، نؤكد أن الاستثمار في الصحة ليس نفقات ظرفية، بل هو أساس كرامة المواطن وشرط بناء الدولة الاجتماعية، ونجدد استعدادنا للمساهمة في تطوير هذا المشروع بما يخدم حق المغاربة في خدمات صحية عادلة وذات جودة. والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته.

- سادساً، مداخلة المستشار السيد يوسف بنجلون باسم الفريق في مناقشة مشاريع الميزانيات الفرعية المندرجة ضمن اختصاصات لجنة القطاعات الإنتاجية:

السيد الرئيس المحترم؛

السيدات والسادة الوزراء المحترمون؛

السيدات والسادة المستشارون المحترمون؛

أشرف بالتدخل باسم الفريق الاشتراكي - المعارضة الاتحادية بمجلس المستشارين لمناقشة الميزانيات الفرعية التي تدخل ضمن اختصاص لجنة القطاعات الإنتاجية في إطار الجزء الثاني من القانون المالي برسم السنة المالية 2026، والتي تشمل قطاعات، الفلاحة والصيد البحري والتنمية القروية والمياه والغابات، السياحة والصناعة التقليدية والاقتصاد الاجتماعي والتضامني، الانتقال الطاقوي والتنمية المستدامة، وقطاع الصناعة والتجارة، وهي القطاعات التي تشكل العمود الفقري للاقتصاد الوطني بالنظر للدور المحوري الذي تلعبه في إنتاج الثروة، والرفع من النمو، وتحسين التنافسية، وتعزيز السيادة الاقتصادية لبلادنا.

السيد الرئيس؛

أن يكون موجهاً بذلك، قائماً على رؤية واضحة ومؤشرات دقيقة، بما يجعل التلميذ، أينما كان، يستفيد من تعليم يُنصفه ويؤهله للمستقبل، ونؤكد استعدادنا الدائم للعمل المشترك من أجل الارتقاء بهذا القطاع الحيوي بما يخدم الوطن والمواطن.

السيد الرئيس المحترم؛

على مستوى قطاع الصحة والحماية الاجتماعية، في إطار التوجيهات الملكية السامية إلى تجاوز منطق "مغرب بسرعتين" وإرساء عدالة اجتماعية ومجالية فعلية، ورغم الجهود المالي المعلن، فإن مضمون المشروع يكشف استمرار عدد من الاختلالات البنيوية التي تعطل فعالية المنظومة الصحية، فبحسب مشروع قانون المالية لـ 2026، يبلغ الغلاف المخصص لقطاعي الصحة والتعليم حوالي 42.4 مليار درهم بزيادة قدرها 10 مليار درهم، منها حصة مهمة موجهة للصحة، إضافة إلى 8.000 منصب مالي جديد لتعزيز الموارد البشرية بزيادة قدرها 1500 منصب.

كما تمت برمجة مشاريع استشفائية كبرى، من بينها افتتاح المركزين الاستشفائيين الجامعيين بأكادير والعيون، وتجهيز مستشفى ابن سينا الجديد بالرباط المتوقع استكمال أشغاله خلال سنة 2026، إلى جانب الشروع في بناء مراكز استشفائية جهوية ببني ملال وكلميم والرشيدية، وتأهيل 90 مستشفى على المستوى الوطني.

ورغم حجم هذه الاستثمارات، فإن المنظومة الصحية ما تزال تعاني خصوصاً بنيوياً واضحاً.

فمتوسط الخصاص في الأطباء يتجاوز 20.000 إطار طبي على المستوى الوطني، بينما يصل العجز في الأطر التمريضية إلى ما يفوق 60.000 ممرض وتقني صحي حسب التقديرات الوطنية، وفي بعض المناطق القروية والجبلية، يجد المواطن نفسه على بُعد 30 إلى 70 كيلومتراً عن أقرب مركز صحي، ما يحول الحق في العلاج إلى مسألة مرتبطة بالجغرافيا لا بالمواطنة.

كما أن بناء المستشفيات الجديدة يبقى دون أثر فعلي ما لم يرافقه تمويل مستدام للتجهيز والتشغيل والصيانة، خاصة وأن متوسط التأخير في تشغيل المؤسسات الصحية الجديدة يتراوح غالباً بين سنة وسنتين بسبب نقص الموارد البشرية وضعف الميزانيات التشغيلية. هذه المعطيات تجعل من سياسة الإعلان عن المشاريع غير كافية لتغيير واقع الخدمات الصحية على الأرض.

وفيما يتعلق بالعدالة المحلية، فإن توزيع الاعتمادات ما يزال غير متوازن، إذ تستفيد خمس جهات من أكثر من 55% من مجموع الاستثمارات الصحية، بينما تبقى الجهات ذات الهشاشة التاريخية أقل استفادة رغم ارتفاع احتياجاتها، كما أن مؤشرات الولوج إلى الخدمات الأساسية تتجاوز 40% بين بعض الجهات، سواء في عدد الأسرة لكل 1.000 نسمة أو في معدلات انتظار الخدمات الطبية المتخصصة.

كما نلاحظ غياب آليات قوية للحكمة والشفافية، في ظل عدم تقديم

من تقدم في إنتاج الخضروات والفواكه وتصديرها، ما زال يعتمد على الخارج في استيراد جزء كبير من الحبوب والزيوت والسكر، وهنا يطرح سؤال جوهري: كيف نحقق السيادة الغذائية في ظل ضعف إنتاج الحبوب وتقلص المساحات المزروعة؟ فالأمن الغذائي لا يتحقق إلا بالإنصاف في الأرض والماء والدعم، لذلك ندعو إلى:

- إعادة توجيه الدعم العمومي نحو الفلاحين الصغار والمتوسطين؛
- تسريع عملية تمليك الأراضي السلالية؛
- تبسيط مساطر الاستفادة من برامج الدعم والتجهيز.

السيد الرئيس المحترم؛

أما فيما يخص الصيد البحري، فالمغرب يعد من الدول الرائدة في هذا المجال، سواء من حيث الثروة السمكية أو من حيث البنيات التحتية، لكننا نُسجل بأسف استمرار التفاوت بين الصيد الساحلي والصيد التقليدي، حيث لا يزال البحارة الصغار يعانون من هشاشة اجتماعية واقتصادية، رغم مساهمتهم الكبرى في تزويد السوق الوطنية بالأسماك، لذلك ندعو إلى مراجعة سياسة التوزيع داخل القطاع بما يضمن عدالة حقيقية في الاستفادة من الثروة البحرية، وإدماج الصيادين التقليديين في منظومة الحماية الاجتماعية بشكل فعلي وشامل، كما نؤكد على أهمية تعزيز مراقبة المصايد ومكافحة الصيد غير القانوني، وحماية البيئة البحرية من التلوث والاستغلال المفرط، ضماناً لاستدامة الثروة السمكية للأجيال المقبلة.

السيد الرئيس المحترم؛

أما بخصوص المياه والغابات، فإننا نثمن الجهود المبذولة في مجال المخطط الوطني للمياه، ومشروع الجليل الأخضر للغابات "غابات المغرب 2020-2030"، لكننا نعتبر أن التحدي الأكبر اليوم يتمثل في وقف نزيف التدهور البيئي والتصحر وحرائق الغابات التي أصبحت تهدد توازناتنا الإيكولوجية، كما ندعو إلى تفعيل مقاربة تشاركية في تدبير الموارد الطبيعية، تُشرك الجماعات المحلية والسكان المجاورين للغابات، وتضمن لهم حقهم في الاستفادة المستدامة من الموارد، لأن التنمية البيئية لا تنفصل عن العدالة الاجتماعية.

السيد الرئيس المحترم؛

لا يمكن الحديث عن التنمية الفلاحية دون الحديث عن العالم القروي، الذي يعيش مفارقة صارخة بين الخطاب والواقع، فما زال سكان القرى يعانون من ضعف البنيات التحتية، ونقص الخدمات الصحية والتعليمية، وغياب فرص الشغل.

السيد الرئيس المحترم؛

على مستوى التنمية القروية، نحن في الفريق الاشتراكي نؤكد أن الرهان الفلاحي يجب أن يقترن برهان تموي قروي شامل، يدمج الفلاحة بالتعليم والصحة، والبنيات الطرقية، والاقتصاد التضامني، حتى يصبح المجال القروي

إن مشروع قانون المالية لهذه السنة يأتي في سياق وطني ودولي صعب، تتداخل فيه التحديات المناخية والطاقية والاجتماعية، وتتصاعد فيه الحاجة إلى نموذج اقتصادي قادر على الصمود وخلق قيمة مضافة حقيقية، وبالتالي تبرز أهمية تقييم مدى انسجام توجهات مشروع القانون المالي مع متطلبات إقلاع القطاعات الإنتاجية.

السيد الرئيس المحترم،

إننا في الفريق الاشتراكي - المعارضة الاتحادية واعون بالأهمية الاستراتيجية للقطاع الفلاحي، ونرى في الوقت ذاته أن واقع القطاع ببلادنا ما زال يطرح أسئلة مقلقة حول العدالة المجالية، والنجاعة الإنتاجية، واستدامة الموارد الطبيعية، وتوازن العلاقة بين الفلاحين الصغار والمتوسطين وبين أصحاب الضيعات الكبرى.

السيد الرئيس المحترم؛

بعد أزيد من عقد من إطلاق "المخطط الأخضر"، دخلنا بعدها "الجيل الأخضر 2020-2030"، الذي يهدف لجعل الإنسان الفاعل الأساسي في التنمية الفلاحية، من خلال دعم الطبقة الفلاحية المتوسطة وتشجيع الشباب على الاستثمار في الفلاحة والاستقرار في العالم القروي، غير أن تنزيل المخطط اصطدم بواقع صعب، تجلى في:

- ضعف الولوج للتمويلات خاصة الفلاحين الصغار؛
- بطء وتعقيد مساطر الدعم والمواكبة؛
- التفاوتات المجالية الكبيرة في استفادة الجهات من برامج الوزارة.

السيد الرئيس المحترم؛

لقد واجه المغرب خلال السنوات الأخيرة تحديات مناخية غير مسبوقة، بفعل توالي سنوات الجفاف، وتراجع الموارد المائية، وارتفاع أسعار الأعلاف والأسمدة، وهي عوامل مجتمعة أضعفت القدرة الإنتاجية للفلاحين، وأثرت على أسعار المواد الغذائية، وارتفاع كلفة المعيشة للمواطن المغربي.

وفي هذا الإطار، نثمن الإجراءات المتخذة من طرف وزارتك للتخفيف من آثار الجفاف، وخاصة برنامج مواكبة الموسم الفلاحي، لكننا نسجل في المقابل أن البرامج الظرفية لا يمكن أن تعوّض غياب رؤية هيكلية لإدارة المخاطر المناخية. نحتاج اليوم إلى سياسة مائية فلاحية جديدة، تقوم على:

- ترشيد استعمال المياه؛

- إعادة النظر في أنماط الري والإنتاج؛

- وتشجيع الزراعات المستدامة والمقاومة للجفاف بدل الزراعات المستنزفة للموارد المائية.

السيد الرئيس المحترم؛

لقد أصبحت السيادة الغذائية أحد المفاهيم المركزية في السياسات العمومية بعد الأزمات المتتالية التي عرفها العالم، والمغرب، رغم كل ما حققه

فضاء للحياة الكريمة.

السيد الرئيس المحترم؛

من موقعنا كمعارضة مسؤولة، نتمن ما تحقق من منجزات، لكنها تبقى دون مستوى التحديات المطروحة، خصوصا في ظل التحولات المناخية والاقتصادية التي تعرفها بلادنا والعالم.

لذلك نوصي بما يلي:

- إعادة هيكلة الدعم الفلاحي بما يراعي العدالة المجالية والاجتماعية؛
- إحداث صندوق دائم لتدبير المخاطر المناخية ودعم الفلاحين المتضررين؛
- تحفيز الشباب على الاستثمار القروي عبر التكوين والتمويل الميسر؛
- مراجعة منظومة تسويق المنتجات الفلاحية لمحاربة الوسطاء وضمان ربح عادل للفلاح؛

- تعزيز الشفافية والنجاعة في تدبير الماء عبر تتبع صارم للسياسات المائية الجبهوية؛

- مواصلة إصلاح قطاع الصيد البحري لضمان الاستدامة والعدالة بين الفاعلين.

فنحن في الفريق الاشتراكي نؤمن أن الفلاحة ليست مجرد قطاع اقتصادي، بل مشروع مجتمعي مرتبط بالكرامة والأمن الغذائي للمواطن المغربي، لذلك سنظل ندافع عن سياسات عمومية عادلة تُنصف الفلاح الصغير، وتحمي الموارد الطبيعية، وتربط التنمية بالإنسان لا بالأرقام فقط.

السيد الرئيس المحترم؛

بخصوص مناقشة ميزانية قطاع السياحة والصناعة التقليدية والاقتصاد الاجتماعي والتضامني، التي تبلغ 1.76 مليار درهم يوجه 95% منها للاستثمار، حيث نستحضر الأهمية الحيوية لهذه القطاعات ودورها في خلق الثروة والشغل وتعزيز الهوية الوطنية، مثنين الجهود المبذولة، وفي الوقت نفسه السيد الوزير نثير عددا من التساؤلات الجوهرية، ونسجل بعض الملاحظات الضرورية.

السيد الرئيس المحترم؛

على مستوى القطاع السياحي ننوه بالدينامية التي يشهدها بفضل تنفيذ خارطة الطريق 2023-2026 التي عبأت 3.2 مليار درهم عبر عشرات الاتفاقيات مع الجهات والقطاع الخاص، والتي أسهمت في إطلاق 80 خطا جويا جديدا خلال سنة 2025، بما يعزز الربط الجوي ويقوي جاذبية الوجهة المغربية. كما نعتبر برامج دعم المقاولات السياحية خطوة إيجابية لمواكبة المقاولات الصغرى والمتوسطة وتأهيل العرض الفندقى، إلى جانب توقيع 91 اتفاقية لتجديد الفنادق وتطوير 16 قرية سياحية بيئية، هذه الإجراءات تؤثر على إرادة تحديث القطاع ومعالجة بعض أعطابه الهيكلية.

وفي مجال الصناعة التقليدية، نتمن إنشاء السجل الوطني للصناعة التقليدية

وإدماج 420.000 حرفي في منظومة الحماية الاجتماعية، وتأهيل أكثر من 35.000 شاب وشابة، وإطلاق منصات رقمية موجهة للحرفيين، فضلا عن توسيع شبكة الورشات الحرفية وتأهيل عدد منها، كما نقدر الجهود المبذولة في إطار برنامج "كنوز الإنسان الحي" لتمكين الحرف المهددة بالاندثار ونقل المهارات من جيل لجيل، غير أن هذه الجهود، على أهميتها، لا تحجب عددا من الإشكالات البنيوية التي تستدعي الوقوف عندها بجرأة ومسؤولية، فمركزية الاستثمار السياحي ما تزال تؤدي إلى تهميش المجالات الجبلية والقروية والصحراوية رغم غناها الطبيعي والثقافي، وهو ما يطرح بإلحاح سؤال العدالة المجالية في توزيع المشاريع وثمار التنمية.

كما أن الارتفاع الكبير في أسعار الخدمات الفندقية والسياحية يجعل السياحة الداخلية بعيدة عن متناول فئات عريضة من المواطنين، في ظل غياب آليات واضحة للضبط والمراقبة، أما القطاع الفندقى في عدد من الجهات ما يزال يعاني خصاصا واضحا، وهو ما يؤدي إلى احتكار الأسعار ويضعف التنافسية، فالمنافسة الأجنبية، خصوصا الصينية، تشكل تهديدا حقيقيا للحرف التقليدية المغربية التي تجد صعوبة في منافسة سلع منخفضة التكلفة تغمر الأسواق الوطنية، كما أن توفير المواد الأولية يظل إشكالا حقيقيا رغم الاتفاقيات المعلنة، حيث نحتاج إلى معطيات دقيقة حول عدد المستفيدين، ودرجة تقدم هذه المبادرات، وآليات تمويل شراء المواد الأساسية كالصوف والجلود والمعادن والطين.

أما على مستوى الرقمنة، يجب الانتقال من المبادرات الرمزية إلى رقمنة فعلية تمكن الحرفيين والتعاونيات من الولوج للمنصات الدولية لتحقيق مداخل مستدامة، كما تطرح مسألة حماية الحرف المهددة بالاندثار تساؤلات حول حجم وفعالية التدخل وعدد الحرف التي استفادت فعليا من جهود الإنقاذ، كما ندعو لفرض تعريفات جبركية على المنتجات الأجنبية التي تهدد حرفنا التقليدية، وإحداث صندوق خاص لتوفير المواد الأولية بأسعار مدعمة وتسريع الربط الفعلي للمنصات الوطنية بالأسواق العالمية، إلى جانب إعداد مخطط وطني شامل لإنقاذ الحرف المهددة بالانقراض.

على مستوى الاقتصاد الاجتماعي والتضامني، الذي يضم 63.000 تعاونية، فلا يزال يشغل بأقل من نصف قدرته الممكنة، إذ لا تتجاوز نسبة التعاونيات المستفيدة من الدعم 20%، في حين يبقى الأثر الحقيقي لهذه البرامج على خلق فرص الشغل واستدامة الدخل محدودا. وهو ما يستوجب إعادة تقييم منظومة الاقتصاد الاجتماعي والتضامني. ورفع نسبة الدعم المباشر للتعاونيات، وتعزيز مواكبتها لخلق مشاريع مدرة للدخل وتستجيب لمتطلبات السوق المحلي.

وانطلاقا من هذه الملاحظات، ندعو الحكومة إلى إحداث صندوق خاص بالاستثمار في السياحة القروية والجبلية والبيئية، وتسريع وتيرة إنجاز القرى السياحية البيئية مع ضمان إشراك الساكنة المحلية في جميع مراحل

لا يواكب ضرورات المرحلة، ولا يرقى إلى مستوى التحديات المتسارعة، ولا يقدم أجوبة عملية حول كيفية إرساء سيادة طاقة حقيقية، أو حماية بيئية، أو ضمانا لانتقال طاقي عادل يدمج الفئات الاجتماعية الهشة.

السيد الرئيس المحترم؛

أما في مجال البيئة والتنمية المستدامة، فإن هشاشة المنظومة تتجلى بوضوح في تراجع الموارد الطبيعية، تدهور النظم البيئية، انتشار المطارح العشوائية، وفي ضعف تدبير النفايات، واستمرار تزايد الضغط على الماء والتربة والمجالات الغابوية، في حين أن ميزانية الاستثمار المخصصة للقطاع لا تسمح بإحداث أي تغيير حقيقي في مسار مواجهة التغيرات المناخية أو حماية المنظومات البيئية أو تأهيل المجال الطبيعي.

وانطلاقاً من مسؤوليتنا السياسية والأخلاقية، نعتبر أن هذه الميزانية تفتقد للبعد الاستراتيجي المطلوب، وأنها لا تُهيئ البلاد للتحديات المقبلة المرتبطة بالطاقة والمناخ والأمن البيئي، مؤكداً استعدادنا للمشاركة في أي حوار وطني جاد حول إرساء سياسات طاقة وبيئية عادلة، مستدامة، وطموحة، تُعيد الاعتبار للاستثمار العمومي المنتج وتضمن انتقالاً طاقياً يحقق السيادة الطاقية ويخدم المواطن.

السيد الرئيس المحترم؛

فيما يخص ميزانية قطاع الصناعة والتجارة، فمن خلال مناقشتنا لمشروع الميزانية تبين لنا وجود اختيارات إيجابية على مستوى دعم التحول الصناعي وجذب الاستثمار وتحسين مناخ الأعمال، لكن في المقابل لازالت هناك تحديات كبرى تعطل الانطلاقة الحقيقية لصناعة وطنية قادرة على خلق القيمة المضافة وامتصاص البطالة، خاصة في صفوف الشباب.

السيد الرئيس المحترم؛

نعتز بما حققته بلادنا في عدة قطاعات واعدة كقطاع السيارات، الطيران، النسيج، والصناعات الكيماوية، غير أنها لا زالت في حاجة لتعميق الاندماج الصناعي وتحويله إلى قاعدة إنتاجية وطنية قوية، وليس مجرد منصات تجميع، كما أن دعم المقاولات الصغرى والمتوسطة يجب أن يكون أولوية قصوى، باعتبار أنها تشكل أكثر من 90% من النسيج الاقتصادي الوطني، حيث أنها لازالت تعاني من صعوبات الولوج للتمويل، وتعقيد المساطر، وارتفاع كلفة الإنتاج.

وبالتالي نحن في الفريق الاشتراكي نعتبر أن الميزانية الموجهة لهذا القطاع تكشف عن توجهات إيجابية، لكنها في الوقت نفسه تطرح أسئلة ملحة تتعلق بقدرة هذه الاعتمادات على مواجهة التحديات المتراكمة التي يعرفها النسيج الاقتصادي الوطني بصفة عامة، وقطاع الصناعة بصفة خاصة، خصوصاً على مستوى تشجيع الاستثمار، وتحسين مناخ الأعمال، ودعم المقاولات الصغيرة والمتوسطة.

المشروع، كما نوصي بوضع آليات صارمة لمراقبة أسعار الخدمات السياحية لضمان التنافسية وحماية المستهلك.

قطاعات السياحة والصناعة التقليدية والاقتصاد الاجتماعي والتضامني تشكل روافع حقيقية للتنمية، ومجالات لخلق القيمة المضافة ولتمكين الساكنة، كما تعتبر حواضن لهويتنا الثقافية والتراثية، ومن هذا المنطلق، نؤكد على أن تأهيلها مسؤولية وطنية تستدعي إجراءات شجاعة ومقاربات مبتكرة وسياسات عمومية داجمة وعادلة.

السيد الرئيس المحترم؛

أما بخصوص قطاع الانتقال الطاقي والتنمية المستدامة، فميزانية هذا القطاع تبلغ في مجموعها 509.833 مليون درهم، منها 397.433 مليون درهم موجهة للتسيير و112.400 مليون درهم مخصصة للاستثمار، وهي أرقام تعكس مرة أخرى محدودية الرهان الحكومي على قطاع يُفترض أن يكون في صلب التحول الاقتصادي والبيئي الوطني، ميزانية تتجاوز 509 مليون درهم لا يمكن أن تخفي حقيقة أن ثلثها تقريباً يوجه لنفقات التسيير، حيث تبلغ اعتمادات الموظفين 132.130 مليون درهم، بينما تُوجّه 265.303 مليون درهم للمعدات والنفقات المختلفة، مقابل 112.400 مليون درهم فقط للاستثمار، وهو ما يعكس بوضوح اختلال التوازن بين ما يُصرف لتسيير القطاع وما يُوجّه فعلاً للإقلاع الطاقي والبيئي الذي يحتاجه المغرب.

إن هذا التوزيع المالي يطرح سؤالاً مركزياً حول مدى وجود إرادة حقيقية لتسريع الانتقال الطاقي، خاصة وأن بلادنا تواجه تحديات بنيوية واضحة: ارتفاع الفاتورة الطاقية، بطء وتيرة تطوير الطاقات المتجددة، محدودية النجاعة الطاقية في مختلف القطاعات، هشاشة الأمن الطاقي الوطني، وتفاقم الضغط على الموارد الطبيعية في ظل تسارع آثار التغيرات المناخية. ففي ظل هذه الرهانات الكبرى، تبدو ميزانية الاستثمار المقترحة هزيلة للغاية ولا تستجيب لحّد أدنى من متطلبات التحول الاستراتيجي الذي تنشده البلاد.

السيد الرئيس المحترم؛

إن الفريق الاشتراكي - المعارضة الاتحادية يعتبر أن مسار الانتقال الطاقي في المغرب يحتاج إلى رؤية جريئة تمكنه من بناء بنية تحتية طاقية حديثة، وتعزيز الطاقات المتجددة، وتطوير البحث العلمي والابتكار في مجالات الهيدروجين الأخضر، التخزين الطاقي، الرقمنة والذكاء الاصطناعي، وهي مجالات أصبحت اليوم محور التنافس الدولي، كما أن هذا القطاع يفترق إلى استراتيجية واضحة للتقليل من التبعة الطاقية، ومعالجة الإشكالات المرتبطة بالشفافية والمنافسة داخل سوق المحروقات التي تستنزف القدرة الشرائية للمواطنين، فتحويل الانتقال الطاقي من مجرد خطاب سياسي إلى سياسة عمومية فعالة يتطلب استثمارات بعشرات المليارات، وليس اعتمادات لا تتجاوز 112 مليون درهم للاستثمار.

لذلك نحن في الفريق الاشتراكي نرى أن مشروع الميزانية كما هو معروض

وبهذه المناسبة، فإننا في فريق الاتحاد العام لمقاولات المغرب، لا بد أن نشير بعض المشاكل ونسجل بعض الملاحظات ونقدم الاقتراحات التي نراها في فريقنا بناء ومهمة للنهوض بمختلف القطاعات المعنية، والتي نسجلها من زاوية مهنية وكمثلي للاتحاد العام لمقاولات المغرب، إسهاما منا في النهوض بالقطاعات الإنتاجية التي تعتبر من اللبنة الصلبة لمركبات التنمية في بعديا الوطني والمحلي.

وقد حاول أعضاء الفريق الحضور في غالبية اجتماعات اللجن إلا من تعذر عليه الحضور لسبب طارئ، ومن ثم بسط أفكار وتوجهات الفريق ومن خلال منظمة الاتحاد العام لمقاولات المغرب، على مستوى تقديم تشخيص للمشاكل التي تعاني منها العديد من القطاعات الاقتصادية الهامة وتقديم المقترحات البناءة التي نرى بأهميتها من زاوية نظرنا كفاعلين اقتصاديين في حلحلة العديد من المشاكل وتذليل العديد من العراقيل التي لازالت تحد من تطوير الاقتصاد الوطني، والدفع بعجلة التنمية الاقتصادية والاجتماعية الوطنية نحو تحقيق الأهداف المرجوة.

وبعد تقديم مداخلة موجزة في الجلسة العامة تلخص مجموع المشاكل التي تعاني منها مجموعة من القطاعات الاقتصادية والاجتماعية، كما تتضمن العديد من الأفكار والمقترحات التي نراها ضرورية لتطوير هذه القطاعات، ارتأينا أن نقدم مداخلة مفصلة لمجموع هذه القطاعات قصد تضمينها في محضر الجلسة نظرا لضيق الوقت المخصص لمناقشة الميزانيات الفرعية.

قطاع الاستثمار والاتقائية وتقييم السياسات العمومية:

لا بد أن ننوه من موقعنا كممثلين للقطاع الخاص بالاعتمادات المالية الهامة المرصودة للاستثمار (3.45 مليار درهم)، كما نسجل بارتياح رصد غلاف مالي يناهز 2 مليار درهم لصندوق إنعاش الاستثمارات في ميزانية 2026، ونعتبر أن هذا الغلاف المالي يجب أن يوجه بشكل أولوي لتفعيل الدعم المخصص للمقاولات الصغيرة جداً والصغيرة والمتوسطة، استجابة للانتظارات الملحة للمقاولين الصغار والشباب حاملي المشاريع الذين يعملون على هذا الدعم للانطلاق.

إننا نؤكد أن تحقيق الهدف الاستراتيجي المتمثل في بلوغ ثلثي الاستثمار الإجمالي من طرف القطاع الخاص، يمر حتماً عبر تحرير طاقات هذه الفئة من المقاولات، فنجاح وزارتك يتمثل في تحويل المقاولات الصغيرة إلى نسيج صناعي وخدمي قوي ومدمج.

إن بعض المنصات الرقمية، وعلى رأسها منصة "رخص"، التي تحولت في كثير من الأحيان من أداة لتسريع المساطر إلى سبب لضيق الفرص بسبب بطء وثيرة العمل، إن هذا الواقع يدعو إلى ضرورة إعادة النظر في رقمنة المساطر تفادياً لعرقلة مناخ الأعمال، والانتقال من منطق العمل بإجراء الرخص إلى العمل بمبدأ دفاتر التحملات المعمول به في العديد من المجالات. علاوة على ذلك، يجب أن تتجاوز الرقمنة في 2026 منطق "إيداع

لهذا نؤكد على أن تحقيق الإقلاع الصناعي الحقيقي يقتضي سياسة صناعية أكثر جرأة، تقوم على دعم سلاسل الإنتاج المحلية، وتحفيز الابتكار، وتشجيع البحث والتطوير، إضافة إلى تعزيز الاندماج الصناعي من أجل تقليص التبعية للموارد الخارجية.

السيد الرئيس المحترم؛

على مستوى قطاع التجارة الداخلية، لا يزال المواطن يعاني من فوضى الأسواق، وارتفاع أسعار عدد من المواد الأساسية، وضعف مراقبة الجودة، وهو ما يستدعي توجيه جزء أكبر من الميزانية نحو تحديث البنيات التجارية والرقمنة وتشديد المراقبة وتعزيز دور أجهزة حماية المستهلك لضمان شفافية الأسعار وتكافؤ الفرص بين المهنيين.

كما أن التحديات المرتبطة بعجز الميزان التجاري تتطلب رؤية واضحة لتنويع الشركاء، وتثمين المنتج الوطني، وتمكين المقاولات من الولوج إلى سلاسل التوريد العالمية، والعمل على تقييم الاتفاقيات التجارية سواء الثنائية أو المتعددة الأطراف، بما يضمن حماية النسيج الإنتاجي الوطني.

السيد الرئيس المحترم؛

وختاماً نقول إن نجاح سياسات قطاع الصناعة والتجارة لا يقاس فقط بالأرقام المرصودة في الميزانية، بل بمدى وقعها على التنمية، والتشغيل، وعلى تحسن القدرة الشرائية للمواطنين، وبالتالي نؤكد انخراطنا الإيجابي في كل المبادرات التي تروم النهوض بالصناعة والتجارة، شريطة أن تترجم هذه الاختيارات إلى نتائج ملموسة على أرض الواقع، وتساهم في تعزيز تنافسية اقتصادنا، وصون حقوق المستهلك، وبناء نموذج اقتصادي عادل ومستدام. والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته.

VII- مداخلة فريق الاتحاد العام لمقاولات المغرب:

بسم الله الرحمن الرحيم.

السيد الرئيس المحترم؛

السيدة والسادة الوزراء المحترمون؛

السيدات والسادة المستشارون المحترمون؛

يطيب لي أن أتدخل، باسم فريق الاتحاد العام لمقاولات المغرب، بمناسبة مناقشة الميزانيات الفرعية برسم السنة المالية 2026،

ولا بد، في البداية، أن أشكر السيدات والسادة الوزراء ورؤساء المؤسسات الدستورية على تفاعلهم الإيجابي أمام اللجان الدائمة لمجلسنا الموقر وعلى العروض القيمة والشاملة والمدمجة بالعديد من الأرقام والمؤشرات، والتي أبرزت بشكل واضح الجهود المعتبرة التي تبذلها جل القطاعات الوزارية لتنزيل التوجيهات الملكية السامية الرامية إلى تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والبيئية، ووضع قطار النمو والتطور على سكته الصحيحة.

سائح وإحداث 200.000 فرصة شغل جديدة، وتحقيق 120 مليار درهم من المداخل بالعملة الصعبة في أفق سنة 2026.

كما ننوه بالأداء القياسي لعدد السياح الذين دخلوا إلى المغرب، حيث بلغ عدد السياح الوافدين إلى المملكة 15 مليون سائح إلى غاية شتنبر من سنة 2025، مسجلاً ارتفاعاً بنسبة 14%، مقارنة بنفس الفترة من السنة الماضية، كما جاء في عرضكم السيدة الوزيرة، وما ترتب عنه من ارتفاع مداخل السياحة بالعملة الصعبة لتتجاوز 87 مليار درهم.

هذا الأداء يؤكد نجاعة خارطة طريق السياحة 2023-2026، لاسيما في محوري الربط الجوي الذي عرف إحداث 80 خطاً جويًا جديدًا.

كما نشيد ببرنامج "GO سياحة" الذي تم تنزيهه لدعم الاستثمار في الأنشطة الترفيهية المبتكرة، مما يساهم في إغناء تجربة السائح ورفع من متوسط إنفاقه.

وبخصوص قطاع الصناعة التقليدية، فإننا ننوه كذلك بالحصيلة المشرفة والمميزة التي بصم عليها خلال هذه السنة، والتي عززت من موقعه كقطاع حيوي في الاقتصاد الوطني ودعامة أساسية لخلق فرص الشغل المباشر والغير المباشر لفائدة فئات عريضة ومتنوعة من المواطنين والمهنيين والحرفيين، كما أنها مصدر مهم لجلب العملة الصعبة وتحريك الاستثمار في قطاعات متعددة مرتبطة بالصناعة التقليدية.

وعلى الرغم من الجهود المبذولة، إلا أن الفاعلين الاقتصاديين، وخاصة المقاولات الصغرى والمتوسطة، يعانون من عدة عراقيل تحد من مردودية القطاع:

إذ تعاني السياحة الوطنية من:

- نقص وحدات الإيواء ذات الجودة في بعض الجهات ذات الإمكانيات العالية؛

- بطء المساطر المتعلقة بالرخص السياحية والبناء والاعتماد؛

- ضعف الولوج إلى التمويل؛

- هشاشة عدد كبير من المقاولات السياحية الصغيرة (فنادق عائلية، دور الضيافة، وكالات السفر)؛

- تركيز المشاريع السياحية في محور المدن الساحلية الكبرى في حين تظل مناطق جبلية وصحراوية وقروية ومنزهات جيولوجية ومجالات طبيعية غنية بالمؤهلات الطبيعية والثقافية، تعاني من ضعف البنيات الأساسية التي تشجع على إطلاق استثمارات سياحية كبرى؛

- الإكراهات التي تعاني منها مقاولات النقل السياحي والتي تهدد استقرارها، من بينها غياب مواكبة المهنيين وارتفاع كلفة التأمين والضرائب إضافة إلى المنافسة غير المشروعة من بعض وسائل النقل غير المرخصة.

كما تعاني الصناعة التقليدية المغربية من بعض المشاكل أهمها:

الملفات إلكترونياً" إلى منطق "المعالجة الذكية"، وتفعيل مبدأ "سكوت الإدارة بمثابة موافقة" بشكل إلكتروني تلقائي، بحيث تمنح المنصة الوثيقة مباشرة بعد انصرام الأجل القانوني، وهو ما سيشكل الثورة الحقيقية التي ينتظرها المستثمرون.

بخصوص الولوج إلى العقار المخصص للاستثمار فإن الإشكال المطروح ليس في عدم توفر العقار، بل في أمانة هذه العقارات التي تتجاوز أحيانا قدرات المقاولات بكل فئاتها وعلى وجه الخصوص المقاولات الصغيرة جدا والصغرى والمتوسطة مما يستدعي العمل على توفير هذه العقارات بأمانة مناسبة، وبناء محلات بهذه المناطق صناعية لفائدة هذه المقاولات بسومة كرائية معقولة تمكن من تفادي إجراءات اقتناء العقار من جهة وتكلفة البناء والتجهيز التي تثقل كاهل المقاول. من أجل خلق فرص استثمارية مربحة لتقليص الفوارق الجهوية والمالية.

إننا في الاتحاد العام لمقاولات المغرب نثمن عاليا المرسوم المتعلق بتطبيق القانون رقم 47.18 المتعلق بإصلاح المراكز الجهوية للاستثمار وإحداث اللجان الجهوية الموحدة. للخروج من النظرة القطاعية لمجال الاستثمار، للوصول إلى التثاقفية فعلية للسياسات العمومية في مشاريع الدولة.

وبالمناسبة فإننا نثمن إعطاء انطلاقة برنامج المراكز الجهوية للاستثمار من مدينة الراشدية كخطوة رمزية على الانفتاح على باقي الأقاليم والجهات في إطار مقارنة حقيقية نحو ترسيخ هوية اقتصادية حقيقية، قادرة على استقطاب الاستثمارات وتحريك عجلة التنمية. ومن شأن التنفيذ الفعال لهذا البرنامج أن يساهم في تحقيق تحول ملموس في مناخ الأعمال، وفي تمكين الجهات من لعب أدوارها التنموية كاملة. دون أن ننسى الانفتاح على مغاربة العالم حيث منحهم المرسوم مكانة خاصة، باعتبارهم فاعلاً اقتصادياً أساسياً ودعامة مهمة لجلب الاستثمارات والخبرات نحو الوطن.

في الختام، إننا في الاتحاد العام لمقاولات المغرب، نجدد تأكيدها على أن الاستثمار ليس مجرد عملية اقتصادية، بل هو "الرافعة الأساسية للتنمية" كما أكد ذلك جلالة الملك محمد السادس نصره الله في خطابه السامي لافتتاح الدورة البرلمانية لأكتوبر 2022.

قطاع السياحة والصناعة التقليدية والاقتصاد الاجتماعي والتضامني:

بدايةً نود أن نعبر عن تقديرنا للجهود التي تبذلها وزارتك السيدة الوزيرة المحترمة، في سبيل تطوير هذه المنظومة الحيوية، وتعزيز القدرة التنافسية لوجئتنا السياحية، وتثمين إبداعات الصانع التقليدي، ومأسسة النسيج الجماعي التعاوني، وهي إنجازات تستحق منا كل الدعم والتتويه.

لقد سجلت سنة 2025 نتائج مهمة ومؤشرات قوية تؤكد صمود القطاع واستمرار الدينامية الإيجابية التي عرفها بعد العودة التدريجية للحركة السياحية العالمية، وبهذه المناسبة لا بد أن أؤمن خارطة طريق السياحة 2023-2026 التي ترمي إلى النهوض بالقطاع السياحي، والتي تتوخى جذب 17.5 مليون

على مستوى تدبير الموارد، أو فيما يخص مواكبة الاستثمارات الخاصة. ويمكن الوقوف على بعض المكاسب الهامة التي تستحق التنويه:

- تحسن ملحوظ في الناتج الفلاحي، الذي يرتقب أن يحقق نمواً يناهز 4.1% خلال سنة 2025، وفق المعطيات الرسمية للمندوبية السامية للتخطيط؛

- ارتفاع صادرات القطاع الفلاحي والصناعات الغذائية لتبلغ حوالي 78 مليار درهم بنهاية 2024، مما يعزز موقع المغرب في السلاسل العالمية للوجستيك الغذائي؛

- توسع برامج السقي الموضعي وتعميم تقنيات الاقتصاد في الماء، بحيث تمت برمجة حوالي 65.000 هكتار إضافية للسقي بالتنقيط.

- استمرار برامج دعم الأعلاف والماشية، التي شكلت طوق نجاة لآلاف الفلاحين الصغار والمتوسطين في مواجهة آثار الجفاف المتكرر؛

- تقدم المشاريع الهيكلية للجيل الأخضر، خاصة تطوير سلاسل الزيتون والخواص والحضروات ذات القيمة المضافة العالية.

ومن جانب آخر فإن المجهود الكبير للدولة في مجال دعم الفلاحين الصغار يستحق تنويهاً خاصاً، إذ تم إدماج أكثر من 460.000 فلاح في منظومة الحماية الاجتماعية، كما تم إطلاق برامج استثنائية لمواجهة آثار الجفاف بغلاف مالي تجاوز 10 مليارات درهم، شملت دعم الأعلاف، حماية القطيع الوطني، وتوفير مياه السقي، مما مكن آلاف الفلاحين من تفادي خسائر جسيمة.

وبهذه المناسبة أود التنويه بالدعم الذي قدمته وزارته لدعم مربي المواشي والذي بلغ 3 مليارات درهم، والتي وزعت وفق معايير ورقابة صارمة حيث استفاد منها صغار المربين بنسبة 90%، إذ منذ 5 نوفمبر، تم دعم 714.000 مربي، أي 73% من إجمالي المستفيدين المسجلين. وتشمل الدفعة الأولى من المساعدات اقتناء الأعلاف، وتتضمن أيضاً سلفة على منحة الحفاظ على إناث الأغنام والماعز، المحددة في 100 درهم للرأس الواحد، وهو ما يمكن من حماية القطيع الوطني والحد من ارتفاع الأسعار.

وعلى مستوى الصيد البحري، يظل مخطط أليوتيس رافعة مركزية لتنمية القطاع حيث سجل القطاع أرقاماً مشجعة، أهمها تسجيل نمو يناهز 6.5% في ناتج قطاع الصيد البحري، بفضل تحسن المصطادات وتحسين ظروف العمل بالموانئ.

ورغم هذه المنجزات الهامة، ما زال القطاع الخاص يواجه تحديات بنيوية تحد من قدرته على تعزيز الاستثمار في المجالات الفلاحية والبحرية. وتبقى أهم هذه التحديات مرتبطة بصعوبة الولوج إلى العقار الفلاحي، وتعقيد المساطر الإدارية، وضعف الولوج إلى التمويل، وغياب كافٍ للمهارات المهنية المتخصصة، إضافة إلى التحديات المناخية التي تفرض ضرورة تسريع مشاريع السقي بالتنقيط، التحلية، وإعادة استعمال المياه المعالجة.

- محدودية التمويل وصعوبة الولوج إلى القروض البنكية؛

- ارتفاع كلفة المواد الأولية ونقص التنظيم داخل سلاسل الإنتاج؛

- ضعف القدرات التنافسية بسبب غياب علامات الجودة والحماية القانونية؛

- صعوبات في التصدير والتسويق الخارجي في ظل المنافسة المتزايدة من المنتجات المستوردة منخفضة التكلفة.

اسمحوا لي أن أبسط عدداً من التوصيات العملية التي يمكنها تعزيز نجاعة الجهود الحكومية ورفع مساهمة القطاع في التنمية:

- وضع خريطة جهوية للاستثمار السياحي لتوجيه الاستثمارات نحو المناطق الواعدة، مع تكريس العدالة المجالية في تنزيل البرامج والبنيات التحتية السياحية؛

- دعم وتشجيع السياحة الداخلية وإعطاء الأولوية للسائح المغربي من خلال تقديم عروض مناسبة؛

- إحداث صندوق دعم المقاولات السياحية الصغيرة لضمان استمرارها وتطوير خدماتها؛

- تعزيز الربط الجوي الداخلي والخارجي بتعاون مع المكتب الوطني للمطارات؛

- تسريع رقمنة المساطر الإدارية عبر بوابة موحدة خاصة بالاستثمار السياحي؛

- دعم المقاولات السياحية الصغرى والمتوسطة لتعزيز تنافسيتها.

وفي قطاع الصناعة التقليدية فإننا نقترح ما يلي:

- تثمين المنتج التقليدي الوطني وتمكينه من مواجهة المنافسة القوية لبعض المنتجات المشابهة والأقل جودة وكلفة؛

- إحداث وكالة وطنية لتثمين وتسويق منتجات الصناعة التقليدية تُعنى بالترويج الداخلي والخارجي وربط الحرفيين بالأسواق الدولية؛

- توفير تكوينات ملائمة للحرفيين التقليديين لتطوير مهاراتهم ومواكبة تطورات السوق بما يساهم في رفع جودة المنتجات التقليدية وزيادة تنافسيتها؛

- إحداث مناطق إنتاج حرفية مجهزة في كل جهة؛

- توسيع الدعم الموجه للمشاركات في المعارض الدولية.

وفي الختام، ونؤكد في الاتحاد العام لمقاولات المغرب استعدادنا الدائم للمساهمة في كل الأوراش الإصلاحية ذات الصلة بالقطاع، ومواكبة الوزارة في إنجاح برامجها ومخططاتها.

قطاع الفلاحة والصيد البحري والتنمية القروية والمياه والغابات.

لقد حملت سنة 2025 مؤشرات واعدة لوزارة الفلاحة بفضل استراتيجية الجيل الأخضر 2020-2030، سواء على مستوى الإنتاج، أو

اللازمة للقطاع.

وفي الأخير، لابد من تعزيز الشراكة بين القطاعين العام والخاص لدعم الابتكار والبحث في قطاع كفاءة الطاقة، بما يساهم في تحقيق أهداف التنمية المستدامة؛

والاتحاد العام لمقاولات المغرب يضع كل خبراته وقدراته رهن إشارة الحكومة لدعم هذا الورش الهيكلي، بما يضمن سيادتنا الطاقية ويعزز تنافسية مقاولاتنا في الأسواق الدولية.

قطاع التربية الوطنية والتعليم الأولي والرياضة:

نجمع اليوم، ليس لمجرد دراسة أرقام ميزانية، بل لنشارك في لحظة تاريخية مفصلية، لحظة نحدد فيها معالم مستقبل أجيالنا، ونرسم ملامح المغرب الذي يريده صاحب الجلالة الملك محمد السادس نصره الله، إن مشروع الميزانية المخصصة لقطاع التربية الوطنية والتعليم الأولي والرياضة لسنة 2026، هو أكثر من مجرد وثيقة محاسبية؛ إنه بمثابة عقد اجتماعي متجدد بين الدولة والمجتمع، عنوانه الأبرز: إعادة الثقة الكاملة في المدرسة المغربية.

إن الأرقام تتحدث عن نفسها وتدحض كل تشكيك، فمشروع الميزانية يكشف عن زيادة إجمالية غير مسبقة بنسبة 13.4%، لتصل إلى 97.08 مليار درهم، أي زيادة صافية تفوق 11.4 مليار درهم في سنة واحدة، هذا الجهد المالي المستمر، الذي رفع ميزانية القطاع بنسبة 65% منذ سنة 2021، هو التجسيد الفعلي لجعل التعليم "أولوية الأولويات الوطنية". ونلمسها جلياً في الاستثمار في الرأسمال البشري، إن الزيادة الهائلة في كتلة الأجور بنسبة 15% ليست مجرد رقم، بل هي رسالة تقدير وعرفان لنساء ورجال التعليم، إنها تعكس وفاء الحكومة بالتزاماتها عبر تسوية الوضعيات الإدارية، وتنزيل مخرجات الحوار الاجتماعي وتوفير 20,000 منصب مالي جديد، في استثمار يضمن توفير الأطر التربوية ويحفز على الانخراط الكلي في ورش الإصلاح. إضافة إلى إشاداتنا بالمجهودات المبذولة فإننا، نتوجه للسيد الوزير المحترم ببعض التساؤلات التي نعتبرها انشغالات وطنية مشتركة:

1. حول وتيرة إنجاز البنية التحتية اللازمة؛
2. حول استدامة الإصلاح وإنصافه لتعم الجودة كافة المؤسسات دون استثناء، خاصة في العالم القروي والمناطق الهشة؛
3. حول الانتقال من منطق الوسائل إلى منطق النتائج فما يهم المواطن والبرلمان هو الأثر الفعلي على أرض الواقع.

السيد الرئيس،

السيدات والسادة المستشارون،

إن مشروع ميزانية قطاع التعليم لسنة 2026 هو مشروع الأمل، ومشروع الثقة، ومشروع المستقبل، إنه يجسد إرادة ملكية سامية، ويترجم التزاماً حكومياً راسخاً، ويستجيب لتطلعات الشعب المغربي في تعليم عمومي

وإذا كان مخطط "الجيل الأخضر" قد حقق تقدماً كبيراً في دعم الفلاحين، فإن تعزيز تنافسية القطاع يقتضي اليوم توسيع برامج الرقمنة لتشمل جميع المساطر المتعلقة بالاستثمار الفلاحي، وتطوير منظومة التكوين بما يتلاءم مع حاجيات سلاسل الإنتاج، وتوجيه جزء أكبر من التمويل نحو المقاولات الفلاحية الصغيرة والمتوسطة.

وفيما يتعلق بالقطاع البحري، نعتبر أن الحفاظ على استدامة المخزون يتطلب تفعيل آليات المراقبة، ضبط الجهد البحري، والإسراع في تنزيل نظام التخصيص المجالي للمصايد، مع تشجيع الاستثمار في تربية الأحياء المائية بالنظر لإمكاناتها التنموية الكبيرة.

ومن جانبنا في الاتحاد العام لمقاولات المغرب نؤكد استعدادنا التام للمساهمة في تنزيل هذه الرؤية الوطنية الطموحة.

قطاع الانتقال الطاقى والتنمية المستدامة:

بداية اسمحو لي، السيدة الوزيرة المحترمة، أن أشيد بحصيلة منجزاتكم في تدبير هذا القطاع الذي يمثل اليوم الشريان الحيوي للتنافسية الصناعية والنمو الاقتصادي الوطني، كما نهنا أنفسنا على الأمانة التنافسية للطاقة ببلادنا، التي أصبحت أقل كلفة من نظيرتها في أوروبا، فبدون طاقة نظيفة وموثوقة وبأسعار تنافسية، لا يمكن لمقاولاتنا، خاصة الصغيرة والمتوسطة، أن تصمد أمام المنافسة الدولية، أو أن تساهم بفاعلية في ورش إزالة الكربون (Décarbonation) الذي أصبح شرطاً أساسياً لولوج الأسواق العالمية، وعلى رأسها السوق الأوروبية.

إن رهان الانتقال الطاقى ليس رهاناً لوزارة واحدة، بل هو رهان وطني تتشارك فيه الحكومة والقطاع الخاص، لذا نقترح عليكم العمل ما يلي:

- تبسيط لمساطر الاستثمار الطاقى، من خلال:
 - اختصار مدة الترخيص إلى 6 أشهر كحد أقصى؛
 - اعتماد منصة رقمية موحدة لتدبير جميع المساطر؛
 - وضع دلائل مرجعية واضحة حول آجال المعالجة، والزامية الرد الإداري.
- تعميم الولوج العادل للشبكة الكهربائية، من خلال:
 - تسريع إقرار الإطار القانوني المنظم لإنتاج الكهرباء الذاتية (Autoproduction)، والولوج للشبكات (Grid Access)؛
 - تسريع تنزيل استراتيجية الهيدروجين الأخضر.

- تعزيز التنمية المستدامة ومسؤولية الشركات من خلال:
 - تشجيع الاقتصاد الدائري وتهيئ النفايات الصناعية.
 - إطلاق برامج دعم للمقاولات للامتثال للمعايير البيئية المطلوبة أوروبياً (CBAM).
 - خلق مسارات تكوين جامعية بين الوزارة والقطاع الخاص في أسلاك الإجازات العلمية، بما يستجيب لحاجيات سوق الشغل ويوفر الكفاءات

جيد، منصف، ودامج.

إن موافقتنا على هذه الميزانية يجب أن تكون موافقة مسؤولة وواعية؛ موافقة مشروطة بالتزام الحكومة بتقديم إجابات مقنعة على انشغالنا، وبترجمة هذه الاعتمادات إلى تحسن حقيقي وملحوس في واقع المدرسة العمومية. وعلى هذا الأساس، نسجل بارتياح كبير إعلان الاتحاد العام لمقاولات المغرب عن انخراطه التام والأكيد في إنجاح هذا الورش الوطني، مما يؤكد أن قضية التعليم هي بالفعل قضية الأمة بأكملها.

قطاع الصحة والحماية الاجتماعية:

بداية نسجل بإيجابية الارتفاع الملحوظ في ميزانية الوزارة التي بلغت 42.4 مليار درهم برسم سنة 2026، بزيادة قدرها 9.8 مليار درهم مقارنة بسنة 2025 (أي بنسبة ارتفاع تفوق 30%)، هذا الرقم يعكس إرادة سياسية واضحة لجعل الصحة أولوية.

كما نثمن إحداث 8000 منصب مالي جديد (إضافة 1500 منصب)، وتخصيص غلاف مالي قدره 617 مليون درهم لهذه المناصب الجديدة، كما ننوه بالاتفاق الاجتماعي الذي حسن وضعية مهنيي الصحة.

ولحاربة نزيف هجرة الكفاءات وعزوف الأطباء عن العمل في المناطق النائية، نحتاج إلى "نظام تحفيزات مجالي" حقيقي يمكن من الأطر الطبية والشبه الطبية من ولوج هذه المراكز في ظروف همل لائقة.

كما نثمن التقدم في تنزيل المجموعات الصحية الترابية، لا سيما التجربة النموذجية بجهة طنجة-تطوان-الحسيمة (GST)، حيث إن الانتقال من التدبير المركزي إلى التدبير الجهوي عبر هذه المجموعات هو حجر الزاوية في الإصلاح.

نسجل أيضاً التقدم في تأهيل 1400 مركز صحي أولي وإطلاق برنامج تأهيل 91 مركزاً استشفائياً. إن التركيز على "الرعاية الصحية الأولية" هو المدخل الصحيح لتخفيف الضغط على المستشفيات الجامعية.

كما نحني المجهودات المبذولة في هذا الإطار من أجل ضمان السيادة الدوائية واللحاقية ونؤكد على الدور الكبير للوكالة المغربية للأدوية والمنتجات الصحية لضمان وتسهيل وتيسير المخزون الاستراتيجي، والتي لمسنا بشكل فعلي دورها الهام في تشجيع الصناعة الوطنية للأدوية بصفة عامة والأدوية الجنيسة على وجه الخصوص لخفض كلفة العلاج.

وفيما يتعلق بالخصائص في الموارد البشرية، وبقيناً منا بأن الوتيرة الاعتيادية للتكوين الأساسي غير قادرة على مواكبة سرعة أورش تعميم التغطية الصحية، نتقدم بمقترح "رؤية تكوينية استعجالية"، ترتكز على تثمين الرصيد العلمي لخريجي الجامعات المغربية، وذلك عبر الآليات التالية:

1. إطلاق مسالك تأهيلية مكثفة:

- برمجة دورات تكوينية مهارية (بين 12 و18 شهراً) لإعادة تأهيل حاملي الإجازات العلمية العاطلين عن العمل (الفيزياء، الكيمياء، والبيولوجيا)،

لاستثمار خلفيتهم العلمية الصلبة في مهن الدعم الصحي، وتخرج دفعات فورية من:

- المساعدين الطبيين لتخفيف العبء الإداري والروتيني عن الأطباء بالمستشفيات.

- تقنيي الصيانة البيوطبية (خريجي الفيزياء): لإنقاذ التجهيزات الطبية العمومية المكلفة من التلف وضمان ديمومتها.

- مساعدي المختبرات (خريجي البيولوجيا والكيمياء): لتعزيز قدرات التشخيص والتحليل.

ختاماً، فإن رصد 42.4 مليار درهم هو إشارة قوية، لكن "الميزانية" هي وسيلة وليست غاية، فالغاية هي أن يلج المواطن المغربي، في القرية كما في المدينة، إلى مرفق صحي يحفظ كرامته، ويجد طبيباً يعالجه، ودواءً يشفيه دون أن يضطر لبيع ممتلكاته، وضمان أن يرقى العرض الصحي الوطني إلى مستوى تطلعات جلالة الملك محمد السادس نصره الله، والذي يلج دائماً على ضرورة أن يلمس المواطن أثر هذه الإصلاحات في حياته اليومية، وفي جودة استقباله وعلاجه، تكريساً لمبدأ السيادة الصحية كركيزة أساسية للأمن الاستراتيجي للبلاد، مع تثمين الدور الكبير الذي يلعبه القطاع الخاص الذي يجب أن يشتغل في انسجام تام وتكامل مع القطاع العام خدمة للمنظومة الصحية الوطنية.

قطاع التعليم العالي والبحث العلمي:

نسجل بارتياح كبير إخراج مشروع القانون رقم 59.24 المغير والمتمم للقانون 01.00، المتعلق بتنظيم التعليم العالي بالمغرب، إن هذا النص، سيسمك المنظومة التشريعية للجامعة المغربية، إنه الإطار الذي سينقل الجامعة في دورها الأكاديمي الكلاسيكي إلى مؤسسة، قادرة على التكيف السريع مع محيطها السوسيو-اقتصادي، في انسجام تام مع القانون الإطار 51.17.

إن المخطط التشريعي الطموح الذي تقودونه، والذي يشمل 5 قوانين و16 مرسوماً، بما في ذلك مراجعة قانون المركز الوطني للبحث العلمي والتقني (CNRST) وهيكلية المؤسسات الجامعية، يؤسس لبيئة قانونية محفزة، ونحن في الاتحاد العام لمقاولات المغرب نعتبر أن الترسانة القانونية الواضحة هي البنية التحتية غير المادية الضرورية لأي إقلاع؛ فلا يمكن بناء جامعة الغد بقوانين الأمس.

وفي سياق الحلول، ندعو إلى تسريع النصوص التطبيقية الخاصة بتثمين البحث العلمي، إننا بحاجة ماسة لإطار قانوني "مرن" يسمح بخلق الشركات الناشئة وحاضنات الأعمال داخل الحرم الجامعي، ويحفز الباحثين على التحول إلى "باحثين-مقاولين"، هذا هو الجسر الحقيقي الذي سينقل الابتكار من المختبر إلى السوق، ويجعل من الجامعة قاطرة للتنمية الاقتصادية لا مجرد فضاء للتفكير.

VIII- مداخلة مجموعة الكوفدرالية الديمقراطية للشغل:

مداخلة المستشار السيد حسن نازهي باسم المجموعة في مناقشة مشاريع الميزانيات الفرعية للقطاعات الوزارية:

السيد الرئيس؛

السيدات والسادة الوزراء؛

السيدات والسادة المستشارون؛

يشرفني أن أندخل باسم الكوفدرالية الديمقراطية للشغل في مناقشة الميزانيات الفرعية للقطاعات الوزارية ضمن مشروع قانون المالية لسنة 2026، وهو مشروع يأتي في سياق اقتصادي واجتماعي دقيق، يزداد فيه الضغط على القدرة الشرائية، وتتنامي فيه انتظارات الطبقة العاملة والفئات الشعبية من أجل عدالة اجتماعية حقيقية وربط الميزانية بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية.

أُسجل مجموعة من الملاحظات المرتبطة بالميزانيات الفرعية المعروضة، والتي تظل في نظرنا دون مستوى التطلعات الاجتماعية والاقتصادية للطبقة العاملة وعموم المواطنين والمواطنات.

نسجل في الكوفدرالية الديمقراطية للشغل أن العديد من القطاعات الوزارية لا تزال تقدم برامجهما دون رؤية اجتماعية واضحة، ودون إدماج فعلي للبعد الاجتماعي في سياساتها العمومية. فمشروع قانون المالية 2026، رغم بعض الإشارات الإيجابية، لم يرق بعد إلى مستوى الإصلاحات البنوية المطلوبة في التوظيف العمومي، وتحسين شروط العمل، والحماية الاجتماعية، والحوار الاجتماعي القطاعي.

يظل الجانب الاجتماعي ضعيفاً في هذه الميزانيات، سواء فيما يتعلق بتمويل الخدمات العمومية الأساسية الصحة، التعليم النقل أو فيما يخص تحسين أوضاع الشغيلة داخل القطاعات الحكومية والمؤسسات العمومية. كما لا نجد أثراً كافياً لمقاربة الإنصاف في توزيع الموارد بين الجهات، مما يكرس الفوارق الجالية.

ورغم ارتفاع حجم النفقات الإجمالية، فإن نجاعة الإنفاق غير مضمونة بسبب ضعف آليات التتبع والتقييم، وغياب وضوح في مؤشرات النتائج، مما يجعل العديد من البرامج مجرد عناوين بدون أثر ملموس على الواقع الاقتصادي والاجتماعي.

وبناءً على ذلك، تؤكد الكوفدرالية الديمقراطية للشغل أن أي إصلاح للميزانية يجب أن ينطلق من الحوار الاجتماعي الحقيقي، ومن تمكين الشغيلة من حقوقها الأساسية، واعتماد مقاربة شمولية تجعل من الاستثمار العمومي رافعة حقيقية للتشغيل، وتحسين الخدمات العمومية، ومحاربة الفقر والهشاشة. نطالب هنا بربط الميزانيات المرصودة لوزارة المالية والإصلاح الإداري بإصلاح حقيقي لمنظومة الأجور، وتقليص الفوارق بين الهيئات وإعادة هيكلة الوظيفة العمومية بما يضمن الاستقرار المهني والحوافز المشروعة للأطر والموظفين.

وبغض النظر عن ميزانية القطاع برسم سنة 2026، فإن الاتحاد العام لمقاولات المغرب يقدم رؤية بديلة للتمويل، فالحل لا يكمن في انتظار المزيد من ميزانية الدولة، بل في "هندسة مالية مبتكرة"، من خلال دفع الجامعات لتنويع مواردها الذاتية عبر الخدمات الاستشارية، التكوين المستمر المؤدى عنه، والشراكات المنتجة مع القطاع الخاص، لتحقيق استقلالية مالية حقيقية تخفف العبء عن الخزينة العامة.

باعتبارنا ممثلين للمشغلين، فإن محور "تطوير عرض التكوين" هو الأهم بالنسبة لنا، إننا نقولها بوضوح: "زمن تخرج العاطلين يجب أن ينتهي"، فيجب التوجه نحو هندسة بيداغوجية جديدة تركز على مهن السيادة والمستقبل: الذكاء الاصطناعي، الانتقال الطاقى، والأمن السيبراني، مع تعميم مراكز المسارات المهنية بكل تخصصاتها.

ومع إحداث 1759 منصباً مالياً جديداً، نؤكد أن العبرة ليست بالكَم فقط، بل بالكيف، فنحن في حاجة إلى "أستاذ الغد" الممكن رقيقاً والمتفتح على عالم المقاول، كحل عملي، ونقترح بالمناسبة تفعيل آلية "الأستاذ العرضي" من الخبراء المهنيين بشكل أوسع، لجلب واقع السوق إلى قلب المدرج الجامعي، وردم الهوة بين النظري والتطبيقي.

وفي نفس السياق، يجب النظر إلى التعليم العالي الخاص والشريك كحليف استراتيجي لا منافس، إن تأطير هذا القطاع بإطار قانوني محفز، وضمان المنافسة الشريفة، سيمكنه من تحمل جزء من عبء استيعاب الأعداد المتزايدة للطلبة (المتوقعة بـ 1.3 مليون)، مع توفير تكوينات متميزة، فالشراكة بين العام والخاص (PPP) هي الحل الأمثل لتوسيع العرض الجامعي دون إنقال كاهل ميزانية الدولة.

إن مشروع ميزانية 2026، بما يحمله من حمولة مالية وإصلاحية، يشكل أرضية صلبة للانطلاق، ونحن في الاتحاد العام لمقاولات المغرب، نمد لكم يد الشراكة الصادقة والملتزمة، لنحول هذه الأرقام والنصوص القانونية إلى واقع ملموس، يبنى مغرب الكفاءات والريادة، تحت القيادة الرشيدة لصاحب الجلالة الملك محمد السادس، نصره الله وأيده.

السيد الرئيس المحترم؛

تلکم كانت أهم أفكار وملاحظات ومواقف فريق الاتحاد العام لمقاولات المغرب بمجلس المستشارين حول حصيلة منجزات هذه القطاعات الاستراتيجية والحيوية في المسار التنموي الوطني، أفكار سقناها بروح إيجابية ونظرة متفائلة بما هو قادم، ومن موقعنا كممثلين عن القطاع الخاص الوطني والمواطن، فإن كافة مقترحاتنا التي نقدمها، نابعة من مصلحة عامة في الإصلاح العام الذي يساهم في تحقيق التنمية الشاملة كما أرادها جلاله الملك حفظه الله. كما أننا ندعم الميزانيات الفرعية ونصوت عليها بالإيجاب. والسلام عليكم ورحمة الله.

• تؤكد ضرورة الزيادة في الميزانيات المخصصة للقطاعات الاجتماعية التعليم، الصحة، الحماية الاجتماعية، الشغل والتكوين المهني. فنجاح الدولة في تنزيل ورش الحماية الاجتماعية الشاملة يستلزم موارد بشرية كافية، وميزانيات تشغيل وتكوين مستدامة، وليس فقط اعتمادات استثمارية لا تُترجم إلى خدمات فعالية للمواطنين.

إن استمرار الخصاص المهول في الموارد البشرية داخل هذه القطاعات يمس بجودة المرفق العمومي وينقل كاهل العاملين فيه. لذلك ندعو إلى توظيفات سنوية كافية، وإدماج الفئات الهشة، وتحسين ظروف العمل والوقاية الصحية.

نلج على ضرورة أن تُوجّه الميزانيات القطاعية نحو تعزيز الحوار الاجتماعي كآلية إلزامية في صياغة البرامج العمومية. فلا يمكن الحديث عن تنزيل سياسات عمومية ناجعة دون إشراك فعلي للنقابات الأكثر تمثيلية في تتبع وتقييم الميزانيات القطاعية ونعتبر أن تخصيص موارد مالية لحكومة الحوار الاجتماعي يمثل استثماراً في السلم الاجتماعي وفي جودة الخدمة العمومية. وأخيراً، نُذكر بأننا في الكونفدرالية الديمقراطية للشغل نعتبر أن العدالة الاجتماعية ليست كلفة، بل رافعة للتنمية. وأن مشروع قانون المالية، مما حمل من أرقام، يجب أن يعبر عن إرادة سياسية لإعادة الاعتبار للشغل المنتج، وللموظفين والأجراء، وللطبقة المتوسطة التي تشكل عماد الاستقرار والتقدم.

السيد الرئيس؛

تفتقر هذه الميزانيات إلى رؤية استراتيجية مندمجة تربط بين الاستثمار العمومي وخلق فرص الشغل اللائق. فرغم تعدد البرامج والمخططات، إلا أن الاعتمادات المرصودة لا تعكس الإرادة الحقيقية لتقليص البطالة ولا تستجيب لإشكالات الهشاشة داخل القطاعات الإنتاجية والخدمية.

IX- مداخلة مجموعة الدستوري الديمقراطي الاجتماعي:

بسم الله الرحمن الرحيم.

السيد الرئيس؛

السيدات والسادة الوزراء المحترمون؛

السيدات والسادة المستشارون المحترمون؛

يشرفني أن أَدْخُلَ باسم مجموعة الدستوري الديمقراطي الاجتماعي بمجلس المستشارين، بمناسبة مناقشة مشاريع الميزانيات الفرعية للسنة المالية 2026. وكعادتنا، لا يمكننا أن نقوّي الفرصة دون أن نؤكد فيها، بأن الاعتمادات المالية المخصصة لمجموعة من القطاعات الوزارية، لن تمكن من الوفاء بكافة الالتزامات في ظل الطموحات التنموية الكبرى، لكن بالمقابل يجب ألا ننكر أن المشاكل التي عاشها العالم والمغرب خاصة خلال الآونة الأخيرة، ومازالت تلقي بظلالها على البيئة الدولية المتسمة باللا يقين الجيوسياسي، مازالت تؤثر

على السياسات النقدية والميزانياتية.

ولنا فلا خيار أمامنا اليوم، إلا التضامن فيما بيننا، لتجاوز الأزمات والمرور ببلادنا إلى بر الأمان، هذا لا يعني أنه ليست هناك برامج طموحة تستدعي منا إعطائها الأمل والمجال الكافي لكي تتمكن من الخروج إلى أرض الواقع وتثبيت مكانة المغرب ضمن الدول الصاعدة.

وهنا لا يمكن إغفال المستوى الجيوسياسي، فبفضل السياسة الرشيدة لصاحب الجلالة نصره الله، حققت بلادنا تقدماً حاسماً ونهائياً في هذا المجال على الصعيد الدبلوماسي والتنموي. ولنا وجب الإيمان بأن الاختلاف غير المبرر في بعض الأحيان، يضيع على الدول المكونة للفضاء المغاربي فرص الاندماج الاقتصادي والتنموي، ويجرحها من موقع تفاوضي أكبر وأقوى في وقت يحتدم فيه الصراع العالمي، في اتجاه ترتيب خارطة دولية جديدة يعاد فيها توزيع مناطق النفوذ وتداخل المصالح، وهو الشيء الذي يزيدنا إصراراً لرفع التحدي أمام كافة المعوقات.

حضرات السيدات والسادة؛

اليوم نحن كمؤسسين، تشريعية وتنفيذية، يجب أن نؤمن بالفرضيات الماكرواقتصادية المعتمدة في مشروع قانون المالية 2026، والذي تتوقع الحكومة أنه بناء على مجهوداتها، ستعمل على تقليص العجز الميزانياتي إلى حوالي 3% من الناتج الداخلي الإجمالي، مقابل 3.5% سنة 2025، وستتمكن من التحكم في معدل التضخم في حدود 2%.

كما أكدت الحكومة على أنها وبهدف تعزيز مناعة بلادنا في مواجهة التغيرات المناخية، ستعتمد مقاربة مندمجة ومتكاملة تقوم على تعزيز الإطار المؤسسي الذي سيمكن من تكثيف التنسيق بين مختلف القطاعات الوزارية لتكريس البعد المناخي في مختلف السياسات العمومية، بالإضافة إلى عدة توجهات والتي كلها تروم الحفاظ على القدرة الشرائية للمواطن.

وفي الجانب المرتبط بدعم الإصلاح الشامل لمنظومة التربية والتعليم والتكوين المهني كذلك تم التنصيص على:

- مواصلة تنزيل خارطة الطريق لإصلاح المنظومة التربوية 2022-2026؛

- مواصلة تنزيل المخطط الوطني لتسريع تحول نظام التعليم العالي والبحث العلمي، وكذا خارطة طريق تطوير التكوين المهني.

وفي الجانب المرتبط بإصلاح منظومة العدالة هناك:

- التنزيل التدريجي لمشروع التحول الرقمي للإدارة القضائية وتحديثه؛

- تأهيل البنية التحتية للمحاكم ورفع من مؤهلات وكفاءات الموارد البشرية.

وفي الجانب المرتبط بتوطيد دينامية الاستثمار وخلق فرص الشغل، فمبلغ 380 مليار درهم، بزيادة 40 مليار درهم مقارنة مع سنة 2025، شيء مهم،

وذلك من أجل:

- تعزيز دينامية الاستثمار العمومي، ومواصلة إنجاز مشاريع البنية التحتية بما فيها الطرق السيارة، السكك الحديدية، الموانئ، المطارات والنقل الحضري، حتى نكون على أهبة الاستعداد لاستضافة كأس العالم 2030 إن شاء الله؛

- كذلك مواكبة القطاعات الاستراتيجية، والتي تروم مواصلة تنزيل خارطة الطريق للقطاع السياحي 2023-2026، تنزيل استراتيجية المغرب الرقمي 2030، بالإضافة إلى مواصلة تنزيل استراتيجية الجيل الأخضر. ناهيك عن مواصلة تنزيل الورش الملكي لتعميم الحماية الاجتماعية، ومواصلة تنزيل الإصلاح الشامل للمنظومة الصحية الوطنية. ومن خلال هذه التوجهات والأوراش يتبين أن الحكومة اتخذت عدة إجراءات، والتي يتضح أنه سيكون لها أثر على مالية الدولة، خاصة ما إذا تم الالتزام بتطبيقها وتنزيلها بالشكل المطلوب والحكمة الجيدة. وقد تفاعلت الحكومة إيجاباً مع عدد من التعديلات في مجلسكم الموقر، مما يؤكد أهمية العمل المشترك.

وفي الأخير، وبالرغم من أن المغرب قد أحرز تقدماً هاماً على مسار التحول الهيكلي لاقتصاده وتعزيز صموده في مواجهة مختلف الصدمات، فلا تزال هناك تحديات كبيرة أمام ترسيخ أسس التنمية المستدامة والشاملة، ويبقى تعزيز الرأس المال البشري وإعداده بشكل أفضل لمواجهة التحديات الحالية والمستقبلية إحدى الأولويات الحاسمة لبلادنا. والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

X- مداخلة المستشارين البرلمانيين خالد السطحي ولبنى علوي:

بسم الله الرحمن الرحيم.

السيد الرئيس المحترم؛

السيدات والسادة الوزراء المحترمون؛

السيدات والسادة المستشارون المحترمون؛

يشرفني أن أتناول الكلمة باسم الاتحاد الوطني للشغل بالمغرب في إطار هذه الجلسة العامة التشريعية المخصصة للدراسة والتصويت على الجزء الثاني من مشروع قانون المالية رقم 50.25 للسنة المالية 2026.

وهي مناسبة نجدد من خلالها التأكيد على اعتزازنا بمضامين الخطابين الملكيين بمناسبة افتتاح السنة التشريعية الجارية وعيد العرش الأخير، حيث دعا جلالة الملك، حفظه الله، إلى تشجيع المبادرات المحلية والأنشطة الاقتصادية، وتوفير فرص الشغل للشباب والنهوض بقطاعات التعليم والصحة، وتأهيل المجال الترابي، وتسريع مسيرة المغرب الصاعد، وإطلاق جيل جديد من برامج التنمية الترابية.

التنمية الترابية:

لقد انخرطت بلادنا في التنمية المجالية غير أن البرامج والمخططات لم تحقق النتائج المرجوة، ومن هنا نسجل بإيجابية إحداث صندوق خاص بالتنمية الترابية بغلاف مالي قدره 20 مليار درهم في أفق 2027، وهو غلاف مالي مهم لكن غير قادر على تلبية الحصاص الكبير الذي تعرفه المناطق القروية والجبلية.

وفي هذا السياق، لا بد أن نؤكد على أن التنمية الترابية تمر - لا محالة - عبر ربط القرار العمومي المحلي بصناديق الاقتراع مع تجسيد ضرورة انخراط الأحزاب السياسية في هذه الدينامية من خلال تقديم نخب كفئة تمثل مبدأ ربط المسؤولية بالمحاسبة، فهنا بلغت مستويات المراقبة، ستبقى بلادنا عاجزة عن بلوغ الغايات المتوخاة في ظل استمرار إفراز نخب غير قادرة على مواكبة التحولات التي تعرفها بلادنا. إن عدالة مجالية حقيقية تقتضي مقارنة تشاركية تشمل كل الفاعلين.

ورغم الاستثمارات العمومية الضخمة، يبقى أثرها محدوداً، لأن ثلاث جهات فقط تستحوذ على 60% من الناتج الداخلي الإجمالي، فيما تعيش باقي الجهات عجزاً بنوياً. كما يعيش ورش اللاتمرکز الإداري تعثراً مقلقاً: اختصاصات نُقلت دون نقل القرار والموارد، بل هناك تخوف من أن يتحول صندوق التنمية الترابية إلى صيغة جديدة للمركزية، بدل أن يكون آلية لتحرير الجهات. ويُضاف إلى ذلك فوارق قطاعية حادة، حيث يواجه أكثر من 40% من المواطنين صعوبة في الولوج إلى الصحة، كما يعرف قطاع التعليم تفاوتاً خطيراً وهذا مدرسياً.

التعليم:

رغم الجهود التي بذلت في العشرة الأخيرة، يمكن القول إن قطاع التربية الوطنية والتعليم الأولي والرياضة يشهد مجموعة من الإشكالات البنوية والتنظيمية والتربوية، وهو ما يستدعي رؤية موحدة وقرارات استعجالية ومستدامة.

وفي هذا السياق، نؤكد على أهمية الحوار الاجتماعي القطاعي وإشراك الفاعلين النقابيين من أجل تجاوز الإشكالات البنوية والاختلالات المزمنة التي يعاني منها قطاع التعليم ببلادنا. إن هذه الاختلالات والإشكالات لا يمكن إصلاحها عبر إجراءات تجزئية ومختزلة كمدرسة الريادة، لأن الإصلاح عابر للزمن الحكومي، بل من خلال الالتزام بالتراكم الذي حققته بلادنا والبناء عليه كالرؤية الاستراتيجية والقانون الإطار للتربية والتكوين والبحث العلمي.

التعليم العالي:

لقد أضحي التعليم العالي اليوم ركيزة أساسية لتقدم الأمم وازدهارها، لأن الاقتصاد أصبح مبنياً على المعرفة. فهذا القطاع يعد اليوم قطاعاً استراتيجياً وركيزة أساسية لتحقيق الإقلاع الاقتصادي والاجتماعي.

ورغم الجهود المبذولة خلال السنوات الأخيرة، لا يزال قطاع التعليم العالي يواجه عدداً من الإكراهات البنوية، كالاكتظاظ والحصاص في الموارد

تخفى بها بلادنا في هذا المجال، حيث تعترم بلادنا تنظيم كأس إفريقيا 2025 وكأس العالم 2030 إلى جانب إسبانيا والبرتغال، بالإضافة إلى ما حققته المنتخب الوطنية في مجال كرة القدم، آملين أن تسير باقي القطاعات الرياضية الأخرى على نفس المنوال. فالرياضة لم تعد اليوم وسيلة للترفيه فقط، بل رافعة أساسية للتنمية أيضا.

وفي هذا الإطار، وجب التنبيه إلى مجموعة من الاختلالات الحقيقية التي تتخبط فيها الرياضة الوطنية، سواء على مستوى الحكامة داخل الجامعات الرياضية وتكرار النزاعات التسييرية، أو على مستوى ضعف الاستثمار في هذا القطاع، أو تهيش محاضن المواهب الأساسية كالمدرسة والأحياء.

الثقافة والشباب والتواصل:

إن مناقشة قانون المالية 2026 مناسبة لتجديد التأكيد على ما نص عليه الدستور في الفصل 28 في أن "حرية الصحافة والنشر مضمونة ولا يمكن تقييدها بأي شكل من أشكال الرقابة القبلية"، وعلى "تشجيع السلطات العمومية على تنظيم قطاع الصحافة، بكيفية مستقلة، وعلى أسس ديمقراطية، وعلى وضع القواعد القانونية والأخلاقية المتعلقة به".

وهو ما لم تلتزم به الحكومة، مع الأسف من خلال إحداث لجنة مؤقتة لتسيير شؤون قطاع الصحافة والنشر، وهو ما يمكن اعتباره مسا صريحا بالتدبير الذاتي للمهنة الذي يعتبر الركيزة الأساسية للاستقلالية.

وقد استندت الحكومة على تبريرات واهية كضعف ثقافة التنظيم الذاتي واختيار ممثلين لا تتوفر فيهم بعض الشروط وعدم قدرة المجلس على تنظيم انتخابات، ويكون القوانين المنظمة لمهن الصحافة والإعلام عاجزة عن الجواب عن العديد من الثغرات.

لقد تقدمنا كممثلين عن الاتحاد الوطني للشغل بالمغرب بتاريخ 14 دجنبر 2023 بمقترحي قانونين يقضيان بتغيير المادتين 17 و66 من القانون رقم 88.13 المتعلق بالصحافة والنشر من أجل عدم تطبيق أحكام القوانين الأخرى على الأشخاص والوقائع التي تسري عليها مدونة الصحافة والنشر؛ ومن أجل إحداث هيئة وطنية بين مهنية مستقلة، تتولى السهر على ضمان حيادية قطاع الإشهار في علاقته بمختلف الفاعلين؛ وتعزيز التنظيم الذاتي للمهنة وإرساء قواعد تعاقدية جديدة العلاقة المعلن والناشر ووكالة الوساطة في مجال الإعلان؛ بالإضافة إلى التشجيع على الاستثمار من أجل إرساء قواعد صناعة إشهارية قوية من شأنها مواكبة وتيرة التطور الذي يعرفه الإعلام بالمغرب. لكن مع الأسف لم تتفاعل الحكومة بشكل إيجابي مع هذين المقترحين.

وفي هذا السياق، ندعو إلى ضرورة تجاوز حالة الاحتقان التي يعرفها هذا القطاع من خلال الإنصات للمهنيين والتفاعل إيجابا مع تعديلات مثلي الأمة من أجل إخراج نص قانوني شامل يجيب عن التحديات والإكراهات التي يعرفها القطاع. وفي الختام، نؤكد في الاتحاد الوطني للشغل بالمغرب تصويتنا على الميزانيات الفرعية بالإيجاب آملين أن تسهم في تحقيق المخططات

البشرية، وضعف التمويل العمومي والخاص، وعدم ملائمة التكوين لسوق الشغل، وإشكالية الحكامة، وضعف تمويل البحث العلمي والابتكار وغيرها من الإشكالات.

ومن أجل تجاوز هذه المعوقات، لابد من رفع الاستثمار في البحث العلمي والابتكار ليصل إلى 1% من الناتج الداخلي الخام في أفق السنوات القليلة المقبلة، وإطلاق مخطط استعجالي لتوظيف الأساتذة الباحثين وتعويض الخصاص المترام؛ وتسريع الرقمنة، وتحديث البنيات التحتية الخاصة بالتعليم وإعادة هيكلة العرض التكويني وفق متطلبات سوق الشغل، وربطه بالذكاء الاصطناعي والاقتصاد الأخضر والصناعات الجديدة.

كما ينبغي إحداث آليات حكامة فعالة تربط التمويل بالناتج، وتعزيز الشفافية وتكافؤ الفرص بين الجامعات، وتقوية الشراكات مع القطاع الخاص والمراكز الدولية للبحث من أجل دعم التمويل وتنويع مصادره.

إن الرهان اليوم لا ينبغي اختزاله في عدد الخريجين، بل في مدى قدرة الجامعة المغربية على صناعة الكفاءات، وإنتاج المعرفة، وقيادة التنمية. لذلك نعتبر أن ميزانية التعليم العالي يجب أن تكون في مستوى الانتظارات الوطنية، وأن تشكل رافعة حقيقية لإصلاح شامل يضع الجامعة في قلب النموذج التنموي الجديد.

الصحة:

وبخصوص قطاع الصحة ونظرا للأهمية التي يحظى بها هذا القطاع، فإننا نثمن الرفع من المناصب المالية المخصصة له في مشروع قانون المالية 2026 بتوجيهات ملكية سامية، ويتطور البنيات التحتية الصحية ببلادنا.

غير أننا لازلنا بعيدين عن تحقيق الحد الأدنى العالمي، وهو 10% من الميزانية العامة. إن أهمية قطاع الصحة في السياق الذي تعيشه بلادنا تقتضي التسريع بتنزيل البرامج والمخططات التي ترمي إلى النهوض بهذا القطاع، حيث يعتبر هذا القطاع إلى جانب قطاع التعليم رافعة أساسية لثمين الرأس المال البشري، الذي يعد أحد ركائز اقتصاد المعرفة.

إن تطوير قطاع الصحة يكسني أهمية كبيرة بالنظر للتحويلات التي تعرفها بلادنا والتي ستجعل منها في السنوات القليلة القادمة قبلة لزوار من دول وجنسيات مختلفة. ولذلك، لا بد أن يواكب قطاع الصحة هذه التحويلات. لقد شكلت مناقشة الميزانية القطاعية للصحة والحماية الاجتماعية مناسبة لطرح مجموع من الإشكالات والاختلالات التي يعاني منها القطاع إلى جانب تقديم مقترحات.

وقد همت هذه المواضيع بثمين الموارد البشرية، وسد الخصاص، والرفع من الميزانية، والنهوض بالبنية التحتية خاصة في العالم القروي، والتغطية الصحية وغيرها من الإشكالات.

الرياضة:

نعر عن اعتزازنا بالرؤية الملكية في مجال الرياضة والثقة التي أصبحت

والبرامج من أجل ضمان خدمات عمومية ذات جودة لعموم المواطنين والمواطنات.
والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.